الهيئة العامة
السورية للكتاب

قرن من الحرب

السياسة النفطية الأنكلو - أمريكية
والنظام العالمي الجديد

المشروع الوطني للترجمة

العلوم الإنسانية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتورة لبانة مشوّح
وزيرة الثقافة

المشرف العام
د. نايف الياسين
المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير
د. باسل المسالمة

الإشراف الطباعي
أنس الحسن

تصميم الغلاف
عبد العزيز محمد

قرن من الحرب

السياسة النفطية الأنكلو - أمريكية والنظام العالمي الجديد

تأليف: فريـدرك وليام إنكدال

ترجمة: حسـن جبـور إسـبر

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٣م

العنوان الأصلي للكتاب:

A Century of War

Anglo- American oil politics And The New World Order

الكاتب: William Engdhal

دار النشر: Pluto Presse,1992

المترجم: حسن جبور إسبر

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر (بالضرورةِ) عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

الهيئة العامة السورية للكتاب

مُقَدِّمَة

كان سقوط جدار برلين في نهاية الثّمانينيّات وانهيار الاتّحاد السّوفياتي قد أشاد به كثيرون باعتباره فجر حقبة جديدة من السّلام والازدهار. أعلن بعض الكتّاب، مثل فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، أنّها بداية نهاية التّاريخ. بدا العالم كلّه مفتوحاً أمام التّعاون الاقتصادي، والاستثمار، والأفكار الدّيمقراطيّة. لقد زالت الحواجز التّجاريّة، وفُتِحَت الأبواب. وبعد أكثر من عقد من الزّمن بقليل، كان التّفاؤل قد ذهب طي النّسيان منذ زمن طويل، حيث ظهرت الخطوط العريضة لعالم مختلف للغاية.

وبينما كانت تُكْتَبُ مقدّمة هذه الطّبعة الجديدة لكتاب قرن من الحرب، كان العالم غارقاً في سلسلة دمويّة من الحروب، وأخطرها الحرب في العراق. سرعان ما أصبح واضحاً للعالم أنّ قرار الرّئيس جورج دبليو بوش في الحرب ضدّ العراق لا علاقة له بتهديد أسلحة الدّمار الشّامل. كما كان واضحاً بشكل متزايد أنّ الأجندة الأمريكيّة في العراق لا علاقة لها بالجهود المعلنة من أجل "تحقيق الدّيمقراطيّة" فيما كان عراق استبدادي. وهذا أثار في أذهان كثيرين بشكل طبيعي مسألة لماذا وضعت الولايات المتّحدة الكثير من مصداقيّتها، ومن سمعتها، وعلى ما يدعوه البعض قوّتها النّاعمة، في خطر من أجل القليل جدّاً في ما يبدو. كانت الإجابة على السّؤال قصيرة: كانت تدور حول النّفط. لكن ليس عن النّفط بالمعنى البسيط الذي يعتقده

الكثيرون. هذه الحرب لم تكن قضيّة جشع الشّركات. كان الأمر يتعلّق بالسّلطة والقوّة الجيوسياسيّة فوق كل شيء.

كانت الحرب في العراق تتمحور حول أساس "الأمن القومي" الأمريكي، للقوّة الأمريكيّة المستقبليّة. كان دور أمريكا باعتباره المهيمن الوحيد هو السّبب غير المعلن للحرب، ولهذا السّبب لم يقدّم أي من المرشّحين الرّئاسيّين الرّئيسين بديلاً للاحتلال العسكري الأمريكي لحقول النّفط الهائلة في بلاد ما بين النّهرين. كان العراق، كما وصفه الإستراتيجيّون المتشدّدون من صّقور البنتاغون، جزءاً من أجندة ما بعد الحرب الباردة الأمريكيّة، وسعي الولايات المتّحدة إلى "هيمنة الطّيف الكامل" (Full spectrum dominance)، ودور النّفط في الحرب، ودور النّفط في معظم حروب القرن الماضي تشكّل قلب هذه الدّراسة للسّلطة والجغرافيا. إنّه الخيط الذي يمرّ عبر فصول هذا الكتاب.

في عام ١٩٠٤، قدّم عالم جغرافي بريطاني هالفورد ماكيندر سلسلة من الأطروحات إلى الجمعيّة الجّغرافيّة الملكيّة (The Royal Geographic Society) في لندن تحت عنوان "المحور الجّغرافي للتّاريخ"(The Geographic Pivot of History). بعد مرور قرن تقريباً، تحدّث مستشار الأمن القومي الأمريكي والخبير الإستراتيجي زبغيني بريجنسكي بإعجاب عن عمل ماكيندر ونظريّته في الجيوسياسيّة الأوراسيّة. لقد وُجِّهت بهدوء وبوضوح الإستراتيجيّة العالميّة الأمريكيّة. إنّ احتلال حقول النّفط في العراق، والحرب في كوسوفو والبلقان، والحروب الأهليّة التي لا نهاية لها في أفريقيا، والأزمات الماليّة في جميع أنحاء آسيا، والانهيار المأساوي للاتّحاد السّوفياتي،

وما تلاه من ظهور حكم القلّة الرّوسيّة (Russian oligarchy)، التي باركها صندوق النّقد الدّولي وواشنطن كل ذلك كان يفرض الانسجام في عالم تُمْلي فيه الجيوسياسة، والسّلطة، والسّيطرة، والعلاقات، والمصالح.

هذا الكتاب ليس تاريخاً عاديّاً للنّفط. يُمْكن العثور على الحقائق محضة في مكان آخر. نادراً ما يتمّ التحدّث عن القوّة السّببيّة التي تقود الأحداث. هنا نقدّم وصفاً مثيراً للجدل في بعض الأحيان للسّلطة والحرب والتّمويل والحرب الاقتصاديّة، وعلاقة النّفط والمال بتلك القوّة. بعد عام واحد من الاحتلال الأمريكي لبغداد، كانت أهداف القوّة العظمى الوحيدة في العالم موضع استجواب لأنّها لم تكن موضع استجواب منذ حرب فيتنام حيث ملأت المشاهد المهينة للعراقيين الذين يتعرّضون للتّعذيب صفحات وسائل الإعلام العالميّة. كانت مزاعم الفساد والتواطؤ التي تصل إلى أعلى المستويات الرّسميّة في واشنطن شائعة. كان الغضب في العالم الإسلامي ينمو ضدّ سياسة واشنطن الخارجيّة التي لم يكن لها الكثير من القواسم المشتركة مع سياسات الآباء المؤسّسين للولايات المتّحدة. ومع ذلك، فشل الكثير من النّقاش بالأخذ بعين الاعتبار أسس الأمن القومي الأمريكي أو القوّة الأمريكيّة. ففي عام ١٩٤٥ غربت الشّمس أخيراً عن الإمبراطوريّة البريطانيّة. بعد ذلك بعام، ساعد ونستون تشرشل في فولتون - ميزوري في إشعال شرارة ما أصبح في ما بعد أربع عقود من الحرب الباردة التي ساهمت بظهور النّظام الذي سمّاه هنري لويس (Henry Luce) القرن الأمريكي (The American Century).

كان القرن الأمريكي، المجُرّد من لغة الحرّيّة والسّلام والدّيمقراطيّة، قائماً على هيمنة الولايات المتّحدة الواضحة بين الأمم. استند على ركيزتين.

كانت الرّكيزة الأولى هي الدّور غير المتنازع عليه للقوّة العسكريّة الأمريكيّة، وهي الهيمنة التي لم تتمكّن أي مجموعة من القوى من تحدّيها منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية في عام ١٩٤٥. لقد انهار الاتّحاد السّوفياتي في نهاية المطاف وسط الخراب في محاولة تحدّي تلك الهيمنة. في عام ١٩٧٩، قرّرت الصّين التّعاون مع تلك الهيمنة، وأدركت، ربّما بعد فوات الأوان، أنّها كانت سلاحاً ذا حدّين. كانت الرّكيزة الثّانية للقوة الأمريكيّة دور الدّولار بلا منازع كعملة احتياطيّة عالميّة. أنشأت الولايات المتّحدة نظام بريتون وودز[١] (The Bretton Woods System) في عام ١٩٤٤ من أجل تأسيس هذا

---

(١) وضع نظام بريتون وودز للإدارة النّقديّة قواعد العلاقات التّجارية والماليّة بين الولايات المتّحدة وكندا وأوروبا الغربيّة وأستراليا واليابان بعد اتفاقية بريتون وودز لعام ١٩٤٤. كان نظام بريتون وودز المثال الأول على النّظام النّقدي المتفاوض عليه بالكامل والذي يهدف إلى تنظيم العلاقات النّقديّة بين الدّول المستقلّة. كانت السّمات الرّئيسة لنظام بريتون وودز التزاماً على كل دولة أن تتبنّى سياسة نقديّة تحافظ على أسعار صرفها الخارجي في حدود ١% من خلال ربط عملتها بالذّهب وبقدرة صندوق النّقد الدّولي على سد اختلالات الموازنة المؤقّتة. كما أنّ هناك حاجة لمعالجة عدم التّعاون بين البلدان الأخرى ومنع انخفاض قيمة العملات بصورة تنافسيّة أيضاً. والتّحضير لإعادة بناء النّظام الاقتصادي الدّولي في حين كانت الحرب العالميّة الثانية لا تزال مستعرة، تجمَّع ٧٣٠ مندوباً من جميع الدّول الـ ٤٤ المتحالفة في فندق ماونت واشنطن في بريتون وودز، نيو هامبشاير، الولايات المتّحدة، لحضور مؤتمر الأمم المتّحدة النقدي والمالي، المعروف أيضاً باسم مؤتمر بريتون وودز. ناقش المندوبون في الفترة ما بين ١ و ٢٢ تموز(يوليو) عام ١٩٤٤، ووقّعوا اتفاقيّة بريتون وودز في يومها الأخير. وضع نظام من القواعد والمؤسسات والإجراءات لتنظيم النّظام النّقدي الدّولي، هذه الاتفاقات التي أنشأت صندوق النّقد الدولي (IMF) والبنك الدّولي للإنشاء والتّعمير(IBRD)، والتي هي اليوم جزء من مجموعة البنك الدّولي. أصرّت الولايات المتّحدة، التي تسيطر على ثلثي الذّهب في العالم، على أن نظام بريتون وودز يعتمد على كل من الذّهب والدّولار الأمريكي.

الدّور الفريد إذ عمل الدّولار كعملة احتياطيّة لفترة طويلة رغم عدم امتلاكه لأونصة واحدة من الذّهب لدعمه.

سمحت القوّة المشتركة للهيمنة العسكريّة والهيمنة النّقديّة للولايات المتّحدة بالرّفاهيّة التي تُحْسَد عليها من خلال طباعة شهادات ورقيّة لا تنتهي، وهي دولاراتها، وإعطائها لبقيّة العالم في مقابل السّيارات والآلات والمنسوجات وكل منتج يُمْكِن تخيّله. لقد كانت أعظم لعبة ثقة شهدها العالم على الإطلاق. اشترى الأمريكيّون الواردات بدين أكثر من الدّولار، وخلقوا صرحاً من دين الدّولار الذي كان يعتمد عليه العالم كلّه. كما سمحت هذه الهيمنة الخاصّة للولايات المتّحدة بأن تصبح أكبر مدين في العالم، وأن تدير اختلالات تجاريّة لا تنتهي، كما سمح لها بتضخيم عملتها إلى ما وراء الخيال، وخلق تراكم للدّيون الخاصّة والعامّة غير المسبوقة في تاريخ العالم. طالما أنّ الدّول الأُخْرى تعتمد على الأسواق الأمريكيّة لتجارتها، وعلى الحماية العسكريّة الأمريكيّة لأمنها القومي، فإنّ اللعبة بدت بلا نهاية. وقد استكملت الصّين دور اليابان كمقرض الملاذ الأخير للولايات المتّحدة في مطلع القرن. دعمت مئات المليارات من الدّولارات

= حضر ممثلون من الاتّحاد السّوفياتي المؤتمر، لكنّهم رفضوا في وقت لاحق التّصديق على الاتفّاقات النهّائيّة، متّهمين المؤسّسات التي تمّ إنشاؤها بأنّها "فروع وول ستريت". بدأت هذه المنّظمات عملها عام ١٩٤٥ بعد أن قام عدد كاف من الدّول بالتّصديق على الاتّفاقيّة. في ١٥ آب (أغسطس) عام ١٩٧١، أنهت الولايات المتّحدة من جانب واحد قابليّة تحويل الدّولار الأمريكي إلى ذهب، ما أدّى فعلياً إلى إنهاء نظام بريتون وودز وجعل الدّولار عملة زائفة. لقد خلق هذا الإجراء، الذي يُشَار إليه بصدمة نيكسون، الوضع الذي أصبح فيه الدّولار الأمريكي عملة احتياطيّة تستخدمها العديد من الدّول. في الوقت نفسه، أصبحت العديد من العملات الثّابتة (مثل الجنيه الإسترليني) حرّة التّعويم.

من المشتريات اليابانيّة والصّينيّة والأجنبيّة الأُخْرى من سندات الخزانة الأمريكيّة، والدّيون العقاريّة الأمريكيّة، وغيرها من أصول الاقتصاد الأمريكي لفترة طويلة بعد أن أضحى بدون أي معنى اقتصادي يُذْكر.

كانت قوّة الدّولار وقوّة الجّيش الأمريكي متداخلة بشكل فريد مع سلعة واحدة، وهي أساس محرّك النّمو الاقتصادي العالمي منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. هذه السّلعة كانت النّفط، وفي خدمتها أمر الإنكليز، والأمريكيّون، والألمان، والفرنسيّون، والإيطاليون، ودول أُخْرى جنودهم بشنّ الحرب. وعبَّر هنري كيسنجر ذات مرّة عن هذه الأهميّة: "سيطر على الطّاقة فتسيطر على الأمم". لعب النّفط دوراً حاسماً في انهيار الاتّحاد السّوفياتي. حدّد النّفط السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في معظم أنحاء العالم خلال الحرب الباردة. ويقف النّفط وراء العمليّات العسكريّة الأمريكيّة منذ نهاية الحرب الباردة كما لم يحدث من قبل. **(تحديد كيفيّة وسبب هذه العمليّة هو موضوعنا هنا).**

في عام ١٩١٩، وصف ماكيندر فوز الانتداب البريطاني على فلسطين بالنّتيجة الجيوسياسيّة الأكثر أهميّة للحرب العالميّة الأولى. في العقد الأول من الألفيّة الثّالثة، كانت الجغرافيا السّياسيّة في فلسطين "وإسرائيل" والشّرق الأوسط لا تزال في قلب سياسات القوّة العالميّة، حتّى لو تغيّر اللّاعبون في مجمع السلّطة. لقد كان مدى مصير القرن الأمريكي مرتبطاً بمصير هذا الجزء الصّغير من العالم مسألة نقاش ساخن. لقد تمّ توجيه الاتهام إلى مجموعة من الأيديولوجيّين المحافظين المغالين إلى حدّ كبير حول الحزب الجّمهوري لجورج بوش بتحويل السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة إلى سعي أحادي للإمبراطوريّة العسكريّة. بعض المدافعين تفاخروا بأنّهم إمبرياليّون ديمقراطيّون. ودعا جمهوريّون وديمقراطيّون آخرون إلى العودة إلى السّياسة

الخارجيّة الأمريكيّة التّقليديّة، وهي الهيمنة التي كان التّوافق في الآراء بين الحلفاء فيها أمراً أساسيّاً. كان كلا الطّرفين من هذه المناقشة مضلِّلين. كما قبل كلا الطّرفين الافتراضات الأساسيّة للقوّة الاقتصاديّة والسّياسيّة التي لم تعد مستدامة ولا صحّيّة بالنّسبة للولايات المتّحدة ولا لبقيّة العالم.

يسعى هذا الكتاب إلى تسليط الضّوء على بعض النّواحي الأقل شهرة في تاريخنا في محاولة لإثارة التّفكير أبعد من اللّحظة، إلى ما هو أبعد من انطباعات الصّحافي الضّمنيّة عن الواقع، أو إصدارات وسائل الإعلام الرّئيسة عن الواقع، لتشجيع المواطنين العاديّين على التأمّل لفترة أطول للنّتائج المترتّبة على ما تفعله حكوماتنا بموجب تفويضنا. إذا أدّى ذلك إلى طرح بعض الأسئلة الحاسمة، فهذا يعني أنّ هدفه قد تحقّق.

إف وليام إنكدال[1] - هوتشينام - حزيران - عام ٢٠٠٤

---

(١) ولد في ٩ آب (أغسطس) ١٩٤٤ و هو كاتب أمريكي مقيم في ألمانيا.

ويعرف نفسه بأنّه "باحث اقتصادي ومؤرخ وصحفي حر".

ولد في مينيابوليس، مينيسوتا، الولايات المتّحدة، وهو ابن إف. ويليام إنكدال، الأب، وروث آلوند (ب. ريشوف). نشأ في ولاية تكساس وبعد حصوله على شهادة في الهندسة والفقه من جامعة برينستون في عام ١٩٦٦ ودراسات عليا في الاقتصاد المقارن في جامعة ستوكهولم من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠، عمل كخبير اقتصادي وصحفي مستقل في نيويورك وفي أوروبا.

بدأ الكتابة عن السّياسة النّفطيّة مع أول صدمة نفطية في أوائل السبعينيّات. كما كان منذ فترة طويلة معاون لحركة لا روش (LaRouche) وقد كتب العديد من المقالات لمنشوراتهم.

الهيئة العامة
السورية للكتاب

-١-

الأركان الثّلاثة للإمبراطوريّة البريطانيّة

حاجة الإمبراطوريّة إلى إستراتيجيّة جديدة

لا يوجد أي عنصر آخر كوّن تاريخ الـ ١٠٠ سنة الماضية بقدر الصراع على تأمين والسّيطرة على احتياطيات النّفط العالميّة، وكيفيّة صقل المصالح للقوّة السّياسيّة والاقتصاديّة المرتبطة بالمادّة الخام - النّفط تحت سيطرة دولتين بشكل أساسي هما المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكيّة في وقتٍ لاحقٍ عصية على الإدراك.

مع اقتراب بريطانيا من نهاية تسعينيّات القرن التّاسع عشر، فقد كانت من جميع النّواحي القوّة السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة البارزة في العالم. فالذّهب البريطاني الذي تحرسه العين الغيورة لبنك إنكلترا (The Bank of England) كان الأساس لدور الجنيه الإسترليني كمصدر للائتمان العالمي منذ عام ١٨١٥. أمّا التفوّق العسكري البروسي فكان المفتاح الفعلي لهزيمة جيش نابليون في واترلو[١]. لكن ولينغتون[١] والبريطانيّين أخذوا الفضل

(١) وقعت معركة واترلو يوم الأحد، ١٨ تموز(يونيو) عام ١٨١٥ بالقرب من واترلو في بلجيكا، وهي جزء من المملكة المتّحدة لهولندا في ذلك الوقت. هزم جيش فرنسي بقيادة نابليون بونابرت من قبل اثنين من جيوش التّحالف السّابع: جيش التّحالف بقيادة المملكة المتّحدة تحت قيادة دوق ولينغتون وجيش بروسي تحت قيادة فيلد مارشال بلوشير. تميّزت المعركة بنهاية الحروب النّابليونيّة.

في ذلك، ومعه نصيب الأسد من احتياطي الذّهب العالمي، الذي تدفّق فيها بعد إلى لندن كانت الحقيقة البدهيّة لذلك اليوم بمنزلة الجنيه الإسترليني. بعد صدور قانون في ٢٢ حزيران عام ١٨١٦، تمّ الإعلان عن الذّهب كمقياس وحيد

عند عودة نابليون إلى السّلطة في آذار عام ١٨١٥، شكلّت العديد من الولايات التي عارضته التّحالف السّابع وبدأت في حشد الجيوش. تمّ تجميع جيوش ولينغتون وبلوشر بالقرب من الحدود الشّماليّة الشّرقية لفرنسا. اختار نابليون مهاجمتهم بشكل منفصل على أمل تدميرهم قبل أن يتمكنوا من الانضمام إلى غزو منسّق لفرنسا مع أعضاء آخرين في التّحالف.

عند معرفة أن الجيش البروسي كان قادراً على دعمه، قرر ويلنغتون خوض معركة على جسر مونت سان جان عبر طريق بروكسل. هنا صمد أمام الهجمات المتكرّرة من جانب الفرنسيين طوال فترة ما بعد الظّهر من يوم ١٨، بمساعدة من البروس الذين كانوا يصلون تدريجيّاً. في المساء، قام نابليون باحتياطاته الأخيرة، الكتائب العليا في مشاة الحرس الإمبراطوري الفرنسي. الهجوم النّهائي اليائس الذي تعرّض له الحرس لضربات موجعة مع اقتحام البروسيين من الجهة اليمنى الفرنسيّة، تعرّض الجيش الإنكليزي المتّحالف لهجوم مضاد من ويلنغتون في الوسط....

...، ودخلت قوّات التّحالف باريس في ٧ تموز أدّت الهزيمة في واترلو إلى إنهاء حكم نابليون كإمبراطور للفرنسيّين وشهدت نهاية مائة يوم من عودته من المنفى. هذا أنهى الإمبراطوريّة الفرنسيّة الأولى ووضع معلماً زمنيّاً بين الحروب الأوروبيّة المتسلسلة وعقود من السّلام النّسبي.

(١) ولينغتون **(نيوزيلندا)** هي العاصمة وثاني أكثر المناطق الحضريّة اكتظاظاً بالسكان في نيوزيلندا، حيث يبلغ عدد سكانها ٤١٨,٥٠٠ نسمة. تقع في الطّرف الجنوبي الغربي للجزيرة الشّماليّة، ...وهي المركز السّكّاني الرئيس في الجزيرة الشّمالية الجنوبيّة، وهي أيضاً المركز الإداري لمنطقة ويلينغتون. تقع بالقرب من المركز الجغرافي للبلاد، لذلك فإنّ ولينغتون في وضع جيّد للتّجارة. في عام ١٨٣٩ تمّ اختيارها كأول مستوطنة رئيسة مخطّطة للمهاجرين البريطانيين القادمين إلى نيوزيلندا. تمّت تسمية المستوطنة على شرف آرثر ويليسلي، أول دوق ولينغتون، وفاز في معركة واترلو. يعتمد اقتصاد ولينغتون بشكل أساسي على الخدمات، مع التّركيز على التّمويل، وخدمات الأعمال، والحكومة.

للقيمة في الإمبراطوريّة البريطانيّة. لقد كانت السّياسة الخارجيّة البريطانيّة لمدة /٧٥/ سنة القادمة أو أكثر منشغلة بشكل متزايد بتأمين احتياطيات الذّهب للخزائن البريطانيّة - خزائن بنك إنكلترا - التي يتمّ استخراجها حديثاً، سواء من أستراليا أو كاليفورنيا أو جنوب أفريقيا. كانت النّتيجة الطّبيعيّة لسياسة المعادن هذه هي سياسة "الإنكار الإستراتيجي" (strategic denial) من تلك الاحتياطيّات الذّهبية المحدّدة للدّول المنافسة كلما أمكن ذلك.

بعد عام ١٨١٥، كان التّفوّق البحري البريطاني مهيمناً بلا منازع في بحار العالم. وكانت السّفن البريطانيّة تحمل الصّلب والفحم والصّادرات البريطانيّة من صناعة المنسوجات في مانشستر. قادت الصّناعات البريطانيّة العالم لعقود من الزّمن.

لكن وراء مكانتها الواضحة كقوّة عالميّة بارزة، كانت بريطانيا تتعفَّن داخليّاً. وكلّما وسّعت بيوت أموال التّجار الإنكليز الائتمان للتّجارة العالميّة، وكلما فتحت بنوك مدينة لندن رؤوس أموال القروض لبناء السّكك الحديديّة في الأرجنتين والولايات المتّحدة وروسيا، تدهورت القاعدة الاقتصاديّة المحلّيّة للمملكة المتّحدة. لقد أدرك قليلون مدى صحّة الارتباط القانوني بين العملتين المتوازيتين في ذلك الوقت بلا رحمة. منذ مؤتمر فيينا[1]

---

(١) مؤتمر فيينا (Klemens von Metternich) الذي عقد في فيينا من تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٨١٤ إلى حزيران (يونيو) عام ١٨١٥ ، على الرّغم من أنّ المندوبين الذين وصلوا بالفعل كانوا قد شرعوا بالتّفاوض في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٨١٤. لم يكن الهدف من الحروب الثورية والحروب النّابليونيّة هو استعادة القديم للسلطات الرّئيسة حتّى يتمكّنوا من موازنة بعضهم البعض والبقاء في سلام. كان القادة المحافظون لا يستفيدون إلا قليلاً من الجمهوريات أو الثّورة، وكلاهما يهدد بزعزعة الوضع الراهن في أوروبا. خسرت فرنسا جميع الفتوحات الأخيرة

(Congress of Vienna) في الفترة من ١٨١٤ إلى ١٨١٥، والذي قام بتشكيل أوروبا بعد النابوليونيّة، مع المناورة الدّبلوماسيّة لوزير الخارجيّة البريطاني اللورد كاسلراغ (Lord Castlereagh)، كانت الإمبراطوريّة البريطانيّة قد منحت حقوق الهيمنة على البحار، في مقابل "التّنازلات" التي تمنحها الخدمة الذّاتية. إلى هابسبورغ النّمسا وبقيّة القوى الأوروبيّة القارّيّة، التي تخدم أوروبا القاريّة مقسمة، وهي أضعف من أن تنافس التوسّع العالمي البريطاني. لقد كانت السّيطرة البريطانيّة على البحار، ومعها السّيطرة على تجارة الشّحن العالميّة، لتظهر بعد واترلو كواحدة من الأركان الثلاثة للإمبراطوريّة البريطانيّة الجديدة. إنّ المصنّعين في أوروبا القاريّة، بالإضافة إلى الكثير من بقيّة دول العالم، كانوا مرغمين على الاستجابة لشروط التّجارة التي تمّ تحديدها في لندن والتي تمّ فرضها من قبل شركة لويدز (Lloyd's)

بينما حققت بروسيا والنمسا وروسيا مكاسب إقليمية كبيرة. ضمّت بروسيا دولاً ألمانية أصغر في الغرب، وبوميرانيا السويدية و ٦٠% من مملكة ساكسونيا. اكتسبت النّمسا البندقيّة وكثيراً من شمال إيطاليا، وحصلت روسيا على أجزاء من بولندا وتمّ إنشاء مملكة هولندا الجديدة قبل أشهر فقط، وتضمنت أراضي النّمسا السّابقة التي أصبحت في عام ١٨٣٠ بلجيكا. كانت الخلفيّة المباشرة هي هزيمة نابليون في فرنسا واستسلامها في أيار ١٨١٤. وتمّ توقيع العمل النّهائي للمؤتمر في ١٨ حزيران ١٨١٥. من النّاحية الفنية، لم يكن "مؤتمر فيينا" مؤتمراً مناسباً: لم يلتقِ قط في جلسة عامّة، وحدثت معظم المناقشات في جلسات غير رسميّة وجهاً لوجه بين القوى العظمى في النّمسا وبريطانيا وفرنسا. روسيا، وأحياناً بروسيا، بمشاركة محدودة أو منعدمة من المندوبين الآخرين، ومن ناحية أُخْرى، فإنّ المؤتمر هو أول مناسبة في التّاريخ حيث التقى الممثّلون الوطنيّون على نطاق قاري لصياغة المعاهدات بدلاً من الاعتماد في الغالب على الرّسائل بين العواصم المتعدّدة وشكّلت مستوطنة كونغرس فيينا، التي تغيّرت لاحقاً، إطار السّياسة الدّولية الأوروبيّة حتّى اندلاع الحرب العالميّة الأولى في عام ١٩١٤.

لتأمين الشّحن والنّقابات المصرفيّة. في الوقت الذي قامت فيه البحريّة الملكيّة البريطانيّة (Her Majesty's Naval Service)، وهي الأكبر في العالم في ذلك الوقت، بحراسة الممرات البحريّة الرّئيسة في العالم، ووفّرت "تأميناً" مجانيّاً بالنّسبة لسفن الشّحن التّجاريّة البريطانيّة، أُجْبرت أساطيل الشّركات المنافسة على تأمين سفنهم ضدّ القرصنة والكوارث والأعمال الحربيّة من خلال نقابة التأمين في لندن لويدز(Lloyd's) الكبيرة.

كان الائتمان وفواتير الصّرف الصادرين عن ضفاف مدينة لندن ضروريّين لتمويل معظم تجارة الشّحن في العالم. إنّ بنك إنكلترا (Bank of England) الخاص[1]، الذي هو في حدّ ذاته أهم البيوت الماليّة البارزة في "المدينة"[2]، كما يطلق على المنطقة الماليّة، بيوت مالٍ مثل بارينغز (Barings)،

---

(١) بنك إنكلترا: هو البنك المركزي للمملكة المتّحدة والنموذج الذي استندت إليه معظم البنوك المركزية الحديثة. أنشئ في ١٦٩٤ ليكون بمثابة مصرف الحكومة الإنكليزيّة، وما زال أحد المصرفين لحكومة المملكة المتّحدة، فهو ثامن أقدم بنك في العالم. كان مملوكاً ملكيّة خاصّة من قبل المساهمين من في ١٦٩٤ حتى تم تأميمه في عام ١٩٤٦، والبنك هو واحد من ثمانية بنوك مصرح لها بإصدار أوراق البنكنوت في المملكة المتّحدة، وهو يحتكر مسألة الأوراق النّقديّة في إنكلترا وويلز وينظم إصدار الأوراق النقدية من قبل البنوك التجارية في أسكتلندا وأيرلندا الشّماليّة.

(٢) مدينة لندن: هي مدينة ومقاطعة تحتوي على المركز التاريخي ومنطقة الأعمال المركزيّة الرّئيسة (CBD). وقد تشكلت معظم لندن وتمّ استيطانها من قبل الرومان في القرن الأول الميلادي إلى العصور الوسطى. أصبحت المدينة الآن جزءاً صغيراً من عاصمة لندن على الرغم من أنها لا تزال جزءاً ملحوظاً في وسط لندن وإدارياً، هي واحدة من ٣٣ منطقة من مناطق السّلطة المحلية في لندن الكبرى؛ ومع ذلك، فإنّ مدينة لندن ليست منطقة بلندن، وهي مكان مخصص للأحياء الـ ٣٢ (بما في ذلك مدينة لندن الوحيدة الأخرى، وهي مدينة وستمنستر). وهي أيضاً مقاطعة منفصلة لإنكلترا، كونها جيب محاط بغرب لندن. هي

وهامبروس (Hambros)، وروتشيلدز (Rothschilds)، استغلّت أكبر إمداد ذهبي نقدي في العالم، في إجراءات محسوبة يُمْكنها أن تسبّب سيلاً من الصّادرات الإنكليزيّة ليتمّ رميها بلا رحمة في أي سوق منافس بحسب رغبتها وكانت الهيمنة البريطانيّة ليس لها أي منافس بين الأعمال المصرفيّة الدّوليّة حيث شكّلت الرّكيزة الثّانية للقوّة الإمبراطوريّة الإنكليزيّة بعد عام ١٨١٥.

وكانت الدّعامة الثّالثة التي كانت أكثر أهميّة - مع المرور البطيء للقرن الماضي - هي الهيمنة الجيوسياسيّة البريطانيّة على المواد الخام الرّئيسة في العالم - القطن، والمعادن، والبن، والفحم، وبحلول نهاية القرن، "الذّهب الأسود" الجديد، النّفط.

أصغر مقاطعة في المملكة المتحدة. يشار إلى مدينة لندن على نطاق واسع ببساطة باسم المدينة (متباينة عن عبارة "مدينة لندن" من خلال رسملة المدينة) كما أنها تعرف بالعامية باسم "ساحة الميل المربع"، حيث تبلغ /١,١٢/ ميل مربّع (٧١٦,٨٠ فدان ؛ ٢,٩٠ كم ٢) في المنطقة. وكثيراً ما يُسْتخدم هذان المصطلحان كمرادف لصناعات الخدمات الماليّة والتّجاريّة في المملكة المتّحدة، والتي تواصل تاريخاً ملحوظاً من وجودها في المدينة بشكل كبير. يستخدم اسم لندن في العادة لمنطقة أوسع بكثير من المدينة. غالباً ما تشير لندن إلى مدينة لندن المترامية الأطراف، أو إلى حارات لندن الـ ٣٢ ، بالإضافة إلى مدينة لندن نفسها. تم توثيق هذا الاستخدام الواسع للندن منذ عام ١٨٨٨، عندما تم إنشاء مقاطعة لندن. السلطة المحليّة للمدينة، وهي مدينة لندن، فريدة من نوعها في المملكة المتّحدة ولديها بعض المسؤوليّات غير العاديّة، مثل كونها سلطة الشّرطة. ومن غير المعتاد أيضاً تحمّل المسؤوليّات والملاك خارج حدودها. يرأس المؤسسة السيد اللورد عمدة مدينة لندن، وهو مكتب منفصل عن (وأقدم من ذلك بكثير) عمدة لندن. المدينة هي مركز تجاري ومالي رئيس. طوال القرن التّاسع عشر، كانت المدينة مركز الأعمال الرّئيس في العالم، ولا تزال نقطة التقاء رئيسة للأعمال التّجاريّة.

التّجارة الحرّة وعصب القوّة البريطانيّة

في عام ١٨٢٠، أقر البرلمان البريطاني إعلاناً مبدئيّاً أدّى إلى سلسلة من التّغييرات التي كان من نتائجها اندلاع الحرب العالميّة الأولى وتبعاتها المأساويّة بعده بقرابة قرن تقريباً.

استجابة إلى المطالب الملحَّة التي وجّهتها مجموعة قويّة من مصالح لندن المصرفيّة والبنوك تركّزت حول بنك إنكلترا، والاخوة ألكساندر بارينغ (Alexander Baring Brothers) من رجال البنوك التّجاريّة البارزين، أصدر البرلمان بيان مبادئ دعماً للمفهوم الذي دعا إليه الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث[1] (Adam Smith) قبل عدّة عقود: ما يُسَمَّى "التّجارة الحرّة المطلقة"(Absolute Free Trade).

---

(١) آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠): كان اقتصاديّاً أسكتلنديّاً وفيلسوفاً ومؤلّفاً أخلاقياً ورائداً في الاقتصاد السّياسي وشخصيّة رئيسة في عصر التّنوير الأسكتلندي والمعروف أيضاً باسم "والد الاقتصاد" أو "والد الرّأسماليّة". كتب سميث عملين كلاسيكيين، نظرية المشاعر الأخلاقيّة (١٧٥٩) والتّحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (١٧٧٦). هذا الأخير، الذي غالباً ما يختصر باسم ثروة الأمم، يُعتبر مؤلّفاً كبيراً وأبرز ما كتب سميث في الاقتصادي نظريّته عن الميزة المطلقة.

درس سميث الفلسفة الاجتماعيّة في جامعة غلاسكو وفي كلية باليول في أكسفورد، حيث كان من أوائل الطلّاب الذين استفادوا من المنح الدراسيّة التي أنشأها زميله سكوت جون سنيل. بعد تخرّجه ألقى سلسلة ناجحة من المحاضرات العامّة في أدنبرة، مما دفعه إلى التّعاون مع ديفيد هيوم خلال التّنوير الأسكتلندي. عمل سميث كأستاذ في غلاسكو، وقام بتدريس الفلسفة الأخلاقيّة، وخلال هذا الوقت، كتب ونشر نظريّة المشاعر الأخلاقيّة. في حياته اللاحقة، شغل منصباً تعليميّاً سمح له بالسّفر إلى جميع أنحاء أوروبا، حيث التقى بمفكرين كبار آخرين في زمنه.

وبحلول عام ١٨٤٦، أصبح إعلان المبادئ هذا ذا طابع رسمي في إلغاء برلماني لحماية الزّراعة الإنكليزيّة المحليّة، منها قوانين الذّرة المشهورة. وقد استند إلغاء قانون الذّرة (The Corn Laws repeal) على حسابات المصالح الماليّة والتّجاريّة القويّة لمدينة لندن التي أعطتها هيمنتها العالميّة ميزة حاسمة، والتي ينبغي أن يستفيدوا منها تماماً إلى أقصى درجة، إذا سيطروا على التّجارة العالمية، فإنّ "التّجارة الحرّة" يُمْكِن أن تضمن فقط أنّ هيمنتهم ستنمو على حساب الدّول الأقل نمواً من إنكلترا تجاريّاً.

في ظلّ هيمنة التّجارة الحرّة، حصدت البنوك التّجاريّة البريطانيّة أرباحاً هائلة من تجارة الأفيون الهنديّة - التّركيّة - الصّينيّة، بينما عزّزت وزارة الخارجيّة البريطانيّة المصالحه المصرفيّة من خلال مطالبة الصّين علانيّة بفتح موانئها "للتّجارة الحرّة" خلال حروب الأفيون البريطانيّة[1] (British Opium Wars).

وضع سميث أسس النّظريّة الاقتصاديّة للسّوق الحرّة الكلاسيكيّة. كانت ثروة الأمم مقدمة للإنضباط الأكاديمي الحديث للاقتصاد. في هذا العمل وغيره من الأعمال، قام بتطوير مفهوم تقسيم العمل وشرح كيف يُمْكن للمصالح الذّاتيّة العقلانيّة والمنافسة أن تؤدّي إلى الرّخاء الاقتصادي. كان سميث مثيراً للجدل في زمنه، وكثيراً ما كان أسلوبه العام وأسلوبه في الكتابة يُسْتمتع بهما من قبل مؤلّفي حزب المحافظين في التّقليد الأخلاقي لويليام هوجارث وجوناثان سويفت. في عام ٢٠٠٥، حصل فيلم "ثراء الأمم" (The Wealth of Nations) على جائزة أفضل ١٠٠ كتاب أسكتلندي على الإطلاق.

(١) شهدت حروب الأفيون حربين في منتصف القرن التاسع عشر بين الصّين والإمبراطوريّة البريطانيّة على تجارة الأفيون البريطانيّة. دامت المصادمات في حرب الأفيون الأولى (١٨٣٩-١٨٤٢) وحرب الأفيون الثّانية (١٨٥٦-١٨٦٠). لقد أضعفت الحروب والأحداث بينهما سلالة كينغ وأرغمت الصّين على التّجارة مع الأجزاء الأخرى من العالم.

وفي غضون ذلك، تأسست مجلة دعاية أسبوعيّة جديدة في عام ١٨٤٣ لهذه المصالح التّجاريّة والتّمويليّة القويّة في مدينة لندن، وهي الاقتصادي أو (ذي إيكونومست) (The Economist)، بهدف واضح هو التّحريض على إلغاء قوانين الذرة[١].

وأحدث حزب المحافظين البريطاني(The British Tory Party) برئاسة السير روبرت بيل- من خلال قوانين الذّرة ذات العواقب الوخيمة في أيار(مايو) ١٨٤٦ - نقطة تحول إلى الأسوأ ليس فقط في التّاريخ البريطاني ولكن في تاريخ العالم. وقد فتح الإلغاء الباب أمام طوفان من المنتجات الرّخيصة في الزراعة، مما أوجد خراباً ليس فقط بين المزارعين البريطانيّين

في عام ١٨٢٠، كان الاقتصاد الصّيني هو الأكبر في العالم، وفقاً لما ذكره الاقتصادي البريطاني أنجوس ماديسون. وفي غضون عقد من الزمن بعد نهاية حرب الأفيون الثّانية، انخفضت حصّة الصّين من النّاتج المحلّي الإجمالي العالمي بمقدار النّصف حسب دراسة نشرها مايكل جيمبلاست من مصارف جي بي مورغان وقام بتحديثها المنتدى الاقتصادي العالمي، تم التوصل إلى استنتاجات مماثلة - أي. كانت الصّين أكبر اقتصاد في العالم لعدة قرون حتّى حروب الأفيون.

(١) عزّزت قوانين الذرة الأرباح والقوّة السّياسية المرتبطة بملكيّة الأراضي. رفعت القوانين أسعار الغذاء وتكاليف المعيشة للجمهور البريطاني، وأعاقت نمو القطاعات الاقتصاديّة البريطانيّة الأُخْرى، مثل التّصنيع، عن طريق الحدّ من الدّخل المتاح للجّمهور البريطاني. أصبحت القوانين محور المعارضة من المجموعات الحضريّة التي كانت تتمتّع بسلطة سياسيّة أقل بكثير من المناطق الرّيفيّة في بريطانيا. أدّى العامين الأولين من المجاعة الإيرلنديّة من ١٨٤٥-١٨٥٢ إلى اتّخاذ قرار بسبب الحاجة الملحّة للحصول على إمدادات غذائيّة جديدة. يرى المؤرّخون الاقتصاديّون إلغاء قوانين الذّرة كتحرّك حاسم نحو التّجارة الحرّة في بريطانيا، وهي القضيّة التي تروّج لها صحيفة الاقتصادي(The Economist) التي تأسّست حديثاً.

ولكن أيضاً لدى المزارعين في الدّول الأُخْرى. كان القول الفصل البسيط للتّجّار "اشترِ بأسعار رخيصة، وبع بسعر مرتفع" قد تمّ ترويجه إلى مستوى الإستراتيجيّة الاقتصاديّة الوطنيّة. كان الاستهلاك هو الهدف الوحيد للإنتاج.

لقد دُمِّرت الزّراعة المحلّيّة ودُمِّر المزارعون في بريطانيا بسبب فقدان الحماية التي كانت توفرها قوانين الذّرة. كان المزارعون الإيرلنديّون قد أُصيبوا بالفقر والفاقة، حيث أدّى انخفاض أكبر سوق للصّادرات إلى خفض أسعار المواد الغذائيّة بشكل مفاجئ، كنتيجة لإلغاء قوانين الذّرة مما عرّض الإيرلنديين لمجاعة جماعيّة ولهجرة الفلاحين الايرلنديّين وعائلاتهم في أواخر الأربعينيّات من القرن التّاسع عشر، بما بات يُعرف بمجاعة البطاطا الايرلنديّة المأساويّة في الفترة من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٦ وما بعدها، وهي نتيجة مباشرة لسياسة "التّجارة الحرّة" لبريطانيا. لقد حظرت سياسة بريطانيا السّابقة تجاه إيرلندا تطوير صناعة اكتفاء ذاتي قوي، مطالبين بإبقائها سلّة الخبز الأسيرة اقتصادياً لتوفير احتياجات إنكلترا حيث تمّ تدمير سلّة الخبز نفسها سعياً وراء التّجارة الحرّة الخياليّة.

بعد عام ١٨٤٦، تنافس الفلاحون الهندوس من المستعمرة البريطانيّة في الهند، بأجورهم المنخفضة، ضدّ المزارعين البريطانيين والإيرلنديين في سوق المستهلك البريطاني. بدأت مستويات الأجور داخل بريطانيا بالتّراجع مع سعر الخبز. وقد منح قوانين الفقراء[1] (The British Poor Laws) تعويضات

---

(١) يمكن إرجاع تشريع قانون الفقراء(The English Poor Laws) إلى عام ١٥٣٦، عندما تمّ إصدار تشريع للتّعامل مع الفقراء العاجزين على الرّغم من وجود تشريع قديم في عهد تيودور يتعامل مع المشاكل الناجمة عن المتشردين والمتسولين. عادة ما يتم تقسيم تاريخ القانون الفقير في إنجلترا وويلز بين نظامين، قانون الفقراء القديم الذي تم تمريره في عهد إليزابيث وقانون الفقراء الجديد، الذي تم تمريره في عام ١٨٣٤، والذي عدل بشكل كبير

للعمّال الذين يكسبون أقل من أجر الكفاف البشري، مع ربط ملحق دخل الأسرة بسعر رغيف خبز القمح. وهكذا، انخفضت أسعار الخبز، وكذلك مستويات المعيشة في بريطانيا.

في الواقع، أدّى إلغاء حماية قوانين الذّرة إلى فتح بوّابات الفيضان في جميع أنحاء الإمبراطوريّة البريطانيّة إلى "سياسة عمالة رخيصة". كان الوحيدون الذين استفادوا في أعقاب الارتفاع الأوّلي في أسعار المواد الغذائية الرّخيصة في بريطانيا بيوت المال التّجاريّة الدّوليّة العملاقة في لندن، والبنوك التّجاريّة التي موّلتها. تفاقم الفصل الطّبقي في المجتمع البريطاني بفعل انفصال متزايد لعدد قليل جدّاً من الأثرياء عن الجماهير الفقيرة المتنامية جدّاً كنتيجة منطقيّة "للتّجارة الحرّة".

كتب إي بيشين سميث (E. Peshine Smith)، وهو اقتصادي أمريكي ومعارض شرس للتّجارة الحرّة البريطانيّة في ذلك الوقت ملخّصاً تأثير هيمنة التّجارة الحرّة للإمبراطوريّة البريطانيّة على الاقتصاد العالمي في خمسينيّات القرن التّاسع عشر:

هكذا كانت السّياسة التي لا تزال تسيطر على تشريعات بريطانيا العظمى. لقد اعتبرت، من النّاحية العمليّة، الأمة مجتمعة تاجراً عملاقاً، مع بقية العالم، تمتلك مخزونات كبيرة من السّلع، ليست للاستخدام، ولكن للبيع، وتسعى إلى إنتاجها بثمن رخيص، بحيث تبيعها إلى أصحاب المتاجر المتنافسين وكانت تنظر إلى الأجور المدفوعة لشعبها كخسارة من أرباح المؤسّسة.

= النظام الحالي للإغاثة الفقيرة. غيّر النظام الأساسي لاحقاً نظام القانون الفقير من نظام تمّت إدارته عشوائياً على مستوى الأبرشيات المحلية إلى نظام مركزي للغاية شجّع على تطوير واسع النّطاق لبيوت العمل من قبل نقابات القانون الضّعيفة.

لقد ميّز بيشين سميث بين عقيدة "الأمّة كتاجر عملاق" لبريطانيا آدم سميث وشركاه عن الفكر الاقتصادي الوطني المتنامي الناشئ في قارة أوروبا في خمسينيات القرن التّاسع عشر، وخاصّة في ظلّ الألماني زوليفيرين (Zoleverein) وسياسات اقتصاديّة وطنيّة أخرى لقائمة فريدريش (Friedrich List).

سوف تُمْلى سياستهم من قبل غرائز المنتجين، وليس من قبل غرائز أصحاب المتاجر. وسوف ينظرون إلى وظيفة الإنتاج الإجماليّة، وليس إلى معدّل الأرباح في التّجارة كاختبار للازدهار الوطني. وعليه، فإنّ الدّول القاريّة الكبرى مثل فرنسا، وروسيا والدّول الألمانية - التي توحدت في زولفيرين أو الاتّحاد الجمركي - تنكّرت عمليّاً للفكرة التي طالما سيطرت على السّياسة التّجاريّة لإنكلترا. إنّ ما ربحته بريطانيا بهذه السّياسة قد تمّ وصفه من قبل أحد كتابها المحترمين والمثقّفين وهو جوزيف كاي (Joseph Kay)، الذي يتحدّث عن تلك الأمّة كأمّة حيث "الطّبقة الأرستقراطيّة الأكثر ثراءً وأقوى من أي بلد آخر في العالم، والفقراء أكثر قمعاً، وأكثر فقراً، وأكثر عدداً مقارنة بالطّبقات الأخرى، وغير متدينين، وأسوأ بكثير من حيث التعليم من فقراء أي دولة أوروبيّة أُخْرى، باستثناء روسيا غير المتحضّرة وتركيا، وإيطاليا المستعبدة، والبرتغال التي أُسيئ حكمها، وإسبانيا الثّوريّة".

وهكذا بدأت حملة لتشكيل الفكر الإنكليزي الحاكم في عام ١٨٥١، وذلك باستخدام حجة مالتوسية[١] كاذبة خبيثة عن الاكتظاظ السّكّاني،

(١) (Malthusianism) المالتوثيّة: هي فكرة أنّ النّمو السّكّاني قد يكون أسيراً في حين أنّ نمو الإمدادات الغذائيّة هو خطّي. وهو مستمد من الفكر السّياسي والاقتصادي للقس

بدلاً من الاعتراف بواقع سياسة متعمّدة من قلّة الاستثمار القسري في التّكنولوجيّات الإنتاجيّة الجديدة. كان الاسم المعطى للعقيدة السّياسيّة التي قامت بترشيد السّياسة الاقتصادية الوحشيّة هو الليبراليّة البريطانيّة (British Liberalism). إنّ الليبرالية البريطانية في جوهرها، كما تمّ تعريفها في نهاية القرن التّاسع عشر، برّرت تطوير طبقة نخبة إمبرياليّة أكثر قوّة، حكمت باسم "جماهير الجهلة المبتذلين" (vulgar ignorant masses)، الذين لم يكن من المُمْكن أن يُعهد إليهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.

توماس مالثوس، كما ورد في كتاباته التي صدرت في عام ١٧٩٨ بعنوان "مقال عن مبدأ السكان". يَعْتقد مالثوس أنّ هناك نوعين من "الشّيكات" التي كانت في جميع الأوقات والأماكن تحافظ على النّمو السّكّاني تماشياً مع نمو الإمدادات الغذائيّة: "الشّيكات الوقائيّة"، مثل القيود الأخلاقيّة (الامتناع عن الزّواج، وتأخّر الزّواج حتى تصبح الموازنة متوازنة)، وتقييد الزّواج ضدّ الأشخاص الذين يعانون من الفقر أو ينظر إليهم على أنهم معيبون، و"شيكات إيجابية"، مما يؤدي إلى الوفاة المبكرة مثل المرض والجوع والحرب، مما يؤدي إلى ما يسمى كارثة مالثوسية. ستعيد الكارثة السكان إلى مستوى أقل. ارتبطت المالثوسيّة بمجموعة متنوعة من الحركات السّياسيّة والاجتماعيّة، ولكنّها تشير دائماً إلى دعاة السّيطرة على السّكان. المالثوسيّة الجديدة هي الدّعوة لبرامج مكافحة السّكّان لضمان الموارد للسّكّان الحاليّين والمستقبليّين بحسب زعمهم. في بريطانيا، يمكن أن يشير مصطلح المالثوسيّة "Malthusian" بشكل أكثر تحديداً إلى الحجج التي تمّت لصالح منع الحمل الوقائي، ومن هنا منظّمات مثل رابطة المالتوثيّة (Malthusian League). يختلف المالثوسيّون الجّدد عن نظريّات مالثوس بشكل أساسي في حماسهم لمنع الحمل. يعتقد مالثوس، وهو مسيحي متديّن، أنّ "ضبط النّفس" (الامتناع) كان أفضل من السّيطرة على النّسل الاصطناعي. في بعض طبعات مقاله، ذكر مالتوس بأنّه من غير المحتمل أن يكون الامتناع فعّالاً على نطاق واسع، وبالتّالي الدّعوة إلى استخدام وسائل اصطناعيّة لتحديد النّسل كحلّ "لضغوط" السّكّان. "المالثوسيون الجّدد" حديثاً أكثر اهتماماً من مالثوس بالتّدهور البيئي والمجاعة الكارثيّة مقارنة بالفقر.

لكنّ الغرض الأساسيّ للنّخب الليبراليّة في الحكومة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر والحياة العامّة كان الحفاظ على مصالح قوّة خاصّة حصريّة وخدمة هذه المصالح. في الجزء الأخير من القرن التّاسع عشر، تركّزت تلك القوّة الخاصّة في أيدي عدد ضئيل من المصرفيّين والمؤسّسات في مدينة لندن الماليّة (The City of London).

الإمبراطوريّة البريطانيّة غير الرّسميّة

كان مثل هذا التّلاعب في التّجارة الحرّة هو جوهر الإستراتيجيّة الاقتصاديّة البريطانيّة على مدى المائة والخمسين عاماً الماضية. لقد كانت عبقريّة بريطانيا بمثابة قدرة تشبه الحرباء[1] على تكييف هذه السّياسة مع واقع اقتصادي عالمي متحوّل. لكنّ السّياسة الأساسيّة بقيت - "التّجارة الحرّة المطلقة لآدم سميث" كسلاح ضد السّياسة الاقتصاديّة الوطنيّة السّياديّة للقوى المنافسة.

وبحلول نهاية القرن التّاسع عشر، بدأت المؤسّسة البريطانيّة في نقاش حادّ حول كيفيّة الحفاظ على إمبراطوريّتها العالميّة. وسط شعارات حول حقبة جديدة من "مناهضة الإمبرياليّة"، بدءاً من الرّبع الأخير من القرن التّاسع عشر، شرعت بريطانيا في شكل أكثر تطوّراً وأكثر فاعليّة للحفاظ على دورها العالمي المهيمن من خلال ما أُطْلق عليه "إمبراطوريّة غير رسميّة". "مع الاحتفاظ بالممتلكات الإمبرياليّة الأساسيّة في الهند والشّرق الأقصى، تدفّقت رؤوس الأموال البريطانيّة بمبالغ هائلة خاصّة إلى الأرجنتين والبرازيل والولايات المتّحدة لتشكّل روابط الاعتماد المالي بعدّة طرق أكثر فعاليّة من العناوين الاستعماريّة الرّسميّة.

---

(١) الحرباء: تأتي في مجموعة من الألوان، والعديد من الأنواع لديها القدرة على تغيّير اللون.

إنّ فكرة العلاقات الاقتصاديّة الخاصّة مع "الدّول العميلة"[1] (client states)، ومفهوم "مناطق النّفوذ"[2] (spheres of influence) وكذلك "دبلوماسيّة

---

(١) الدّولة العميلة هي دولة تابعة اقتصاديّاً أو سياسيّاً أو عسكريّاً لدولة أخرى أكثر قوّة (تُسمّى الدّولة المسيطرة) في الشّؤون الدّوليّة. تتضّمن أنواع الحالات العميلة: حالة القمر الصّناعي، والحالة المرتبطة، وحالة العرائس، والمستعمرة الجديدة، والمحميّة، والحالة الفاسدة، والحالة الرّافعة. في بعض الأحيان، أنشأت الدّول القديمة مثل بلاد فارس وبارثيا ودول المدن اليونانيّة، وروما القديمة دولاً عميلة عن طريق جعل قادة تلك الدّول خاضعين للرّقابة، واضطرارهم إلى تقديم الجزية والجنود. أثينا الكلاسيكيّة، على سبيل المثال، أجبرت الدّول الأضعف على الانضمام إلى دوري ديليان.... في بعض الأحيان، لم يكن العميل عدوّاً سابقاً، بل كان متظاهراً ساعدته روما، وكان هيرودس الكبير مثالاً معروفاً. استمرّ استخدام الدّول العميلة عبر العصور الوسطى حيث بدأ النّظام الإقطاعي في التّأثير.

(٢) في مجال العلاقات الدّوليّة، مجال النّفوذ (SOI) هو منطقة مكانيّة أو تقسيم مفاهيمي تتمتّع الدّولة أو المنظّمة بمستوى من الحصريّة الثّقافيّة أو الاقتصاديّة أو العسكريّة أو السّياسيّة فيه بما يلائم مصالح القوى خارج حدود الدّولة التي تسيطر عليها.

قد يكون هناك تحالف رسمي أو التزامات تعاهديّة أُخْرى بين المتأثّرين والمؤثّرين، فإنّ مثل هذه التّرتيبات الرّسميّة ليست ضروريّة وقد يكون التّأثير في كثير من الأحيان مثالاً على القوّة النّاعمة. وبالمثل، فإنّ التّحالف الرّسمي لا يعني بالضّرورة أنّ بلداً ما يقع في دائرة نفوذ بلد آخر.

في الحالات الأكثر تطرّفاً، قد يصبح أي بلد داخل "مجال النّفوذ" لبلد آخر ويعمل كمستعمرة بحكم الواقع. إنّ نظام مجالات النّفوذ التي تتدخّل بواسطتها الدّول القويّة في شؤون الآخرين مستمرّ إلى يومنا هذا. غالباً ما يتمّ تحليلها من حيث القوى العظمى والقوى العظمى أو القوى المتوسّطة.

في بعض الأحيان، قد تنقسم أجزاء من بلد واحد إلى مجالين متميّزين من مجالات التّأثير. في الحقبة الاستعماريّة، تمّ تقسيم الدّول العازلة لإيران وتايلاند، التي تقع بين إمبراطوريتي بريطانيا وروسيا وبريطانيا / فرنسا على التّوالي، بين مناطق نفوذ القوى الإمبرياليّة. وبالمثل، بعد الحرب العالميّة الثّانية، تمّ تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال، والتي اندمجت لاحقاً في ألمانيا الغربيّة وألمانيا الشّرقيّة، وكانت العضو السّابق في حلف النّاتو والأخيرة عضواً في حلف وارسو.

ميزان القوى"(balance-of- power diplomacy)، جاءت كلّها من هذا النّسج المعقّد "للإمبراطوريّة غير الرسميّة" البريطانيّة نهاية القرن الماضي.

ومنذ هزيمة بريطانية لأرمادا الإسبانيّة(Spain's Armada) عام ١٥٨٨، استخدمت بريطانيا الظّرف الخاص المتمثّل في كونها جزيرة منفصلة عن أوروبا القاريّة. لقد وفّرت تكاليف الاضطرار تأسيس جيش دائم كبير للدّفاع عن مصالحها، وتركها حرّة للتّركيز على التمكّن من السّيطرة على البحار. إنّ نهب بريطانيا لثروات المناطق الواسعة من العالم سمح لها بالمحافظة على توازن القوى في القارّة أيضاً، مؤسّسة أو مموّلة تحالفات ضدّ الأمّة التي تبدو في وقت معيّن على وشك السّيطرة على كتلة الأرض الأوروبيّة، الممتدة من روسيا إلى إسبانيا.

في أعقاب مؤتمر فيينا (Congress of Vienna) عام ١٨١٥، في أوروبا المعاد تنظيمها بعد هزيمة نابليون، تمكّنت إنكلترا من تحسين الإستراتيجيّة الدّبلوماسيّة المحفّزة المعروفة باسم "ميزان القوى". لم تعترف بذلك مؤسّسة وزارة الخارجيّة البريطانيّة، كما في حالة الميزان، مع إضافة الأوزان لمساواة الجوانب المقابلة "لنقطة توازن" المركز، لقد تمّ تحديد دبلوماسيّة ميزان القوى البريطانيّة بدقّة، ودائماً، من نقطة ارتكاز أو نقطة مركزيّة للندن، أي كيف يُمْكِن لبريطانيا التّلاعب بالقوى الاقتصاديّة المنافسة لمصلحتها الفريدة.

بعد عام ١٨١٥، كانت "العبقريّة" الفريدة للسّياسة الخارجيّة البريطانية تكمن في مهارتها في تحويل علاقات التّحالف، فجأة إذا لزم الأمر، بينما يتحوّل إدراكها للقوّة الإستراتيجيّة في أوروبا أو العالم. لقد طوّرت الدّبلوماسيّة البريطانيّة هذه العقيدة المشككة التي تملي على بريطانيا ألا تقيم

علاقات عاطفيّة أو أخلاقيّة مع الدّول الأخرى كشركاء يتمتّعون بالاحترام السّيادي، بل يجب أن تطوّر "مصالحها" الخاصّة. لقد تمّ إملاء إستراتيجيّات التّحالف البريطاني بدقّة من خلال ما حدّدته في أي فترة زمنيّة قد يكون أفضل خدمة "لمصالحها". إنّ التّحوّل من العلاقات العدائيّة مع فرنسا في إفريقيا إلى "الوفاق الوديع" بعد مواجهة فاشودا(١) في عام ١٨٩٨، أو التّحوّل عن دعم بريطانيا لعقود من الزّمن لتركيّا العثمانيّة لعرقلة توسع روسيا، في ما كان معروفاً في بريطانيا والهند كانت "اللعبة الكبرى" (Great Game) مؤشّراً على تحوّلات التّحالف الدراماتيكيّة هذه.

---

(١) كان حادث أو أزمة فاشودا ذروة النّزاعات الإقليميّة الإمبراطوريّة بين بريطانيا وفرنسا في شرق أفريقيا، والتي وقعت في عام ١٨٩٨. سعت حملة فرنسية إلى فاشودا على نهر النيل الأبيض للسيطرة على حوض نهر النيل وبالتالي استبعاد بريطانيا من السودان. التقى الجيش الفرنسي والقوة البريطانيّة المصريّة (يفوق عدد القوّات الفرنسيّة ١٠ إلى ١) بشروط ودّيّة، ولكن في أوروبا، أصبح الأمر بمثابة ذعر حرب. امتد البريطانيّون بقوة حيث وقفت كلتا الإمبراطوريتين على حافة الحرب بخطابات ساخنة على كلا الجانبين. وتحت ضغط شديد، انسحب الفرنسيّون، وحافظوا على السيطرة الأنجلو - مصرية على المنطقة. تم الاعتراف بالوضع الراهن من خلال اتفاقية بين الدولتين تقر بالسّيطرة البريطانيّة على مصر، بينما أصبحت فرنسا القوّة المسيطرة في المغرب. لقد فشلت فرنسا في تحقيق أهدافها الرّئيسة... يقول بيل: "بين الحكومتين كانت هناك معركة قصيرة من الإرادات، مع الإصرار البريطاني على الانسحاب الفرنسي الفوري وغير المشروط من فاشودا. كان على الفرنسيين قبول هذه الشّروط، والتي ترقى إلى إذلال علني .... فاشودا كان يُذكر طويلاً في فرنسا كمثال على الوحشيّة والظّلم البريطاني." كان انتصاراً دبلوماسيّاً لبريطانيا حيث أدرك الفرنسيّون أنّهم على المدى الطّويل كانوا بحاجة إلى صداقة بريطانيا في حالة الحرب بين فرنسا وألمانيا. كانت الأزمة الأخيرة بين الاثنتين التي تضمّنت تهديداً بالحرب (حتى عام ١٩٤٠) وفتحت الطريق لتوثيق العلاقات في الوفاق الوثيق في عام ١٩٠٤. وأدّت إلى ظهور "متلازمة فاشودا" في السّياسة الخارجيّة الفرنسيّة، أو سعت إلى تأكيد التّأثير الفرنسي في المناطق التي قد تصبح عرضة للتّأثير البريطاني.

لقد تدفّقت رؤوس الأموال البريطانيّة على نحو متزايد خلال العقود الأخيرة من القرن التّاسع عشر، إلى بلدان مختارة تعاني من العجز في رأس المال مثل الأرجنتين، من أجل تمويل وبناء وتشغيل البنية التحتيّة الوطنيّة للنّقل والسّكك الحديديّة، وهو دور يتمّ تشجيعه عادة بتنازلات سخيّة من الحكومة المضيفة. كما ذهبت الأموال البريطانيّة لتطوير خطوط البواخر في البلدان المحليّة وموانئها. وكذلك كانت اقتصادات الأرجنتين ودول أُخْرى "عميلة" لبريطانيّة قد تحوّلت بالفعل إلى أسير اقتصادي، حيث فُرِضت شروط التّجارة والتّمويل التي قد تمّ إملاؤها من مدينة لندن من قبل بيوت التّجارة البريطانيّة وبنوك التّمويل. وهكذا وجدت الدّول التّابعة[1] لبريطانيا

---

(١) الدّولة العميلة هي دولة تخضع اقتصاديّاً أو سياسيّاً أو عسكريّاً لدولة أُخْرى أكثر قوة (تُسَمَّى الدّولة المسيطرة في هذه المقالة) في الشّؤون الدّوليّة. تتضمّن أنواع حالات العميل: حالة القمر الصناعي، الحالة المصاحبة، حالة الدّمى، مستعمرة جديدة، محمية، ولاية تابعة، وحالة الروافد. في بعض الأحيان، لم يكن العميل عدوًا سابقاً، بل كان أحد المتظاهرين الذين ساعدتهم روما، وكان هيرود العظيم مثالاً معروفاً. استمر استخدام الدول العميلة عبر العصور الوسطى مع بدء النّظام الإقطاعي في السّيطرة. في الإمبراطوريّة البريطانيّة كانت الولايات الهندية الأميرية مستقلة تقنيّاً وتمّ منحها استقلالها الفني في عام ١٩٤٧ (على الرّغم من أنّ نظام حيدر أباد اختار الاستقلال بالفعل لا يستطيع الاحتفاظ باستقلاله عن الهند). انتهى الاستقلال المصري في عام ١٩٢٢ تقنياً محمية بريطانية في مصر. استمرّ حكم السّودان حتّى استقلاله في عام ١٩٥٦؛ كان لبريطانيا أيضاً مصلحة في مصر حتّى انتهاء أزمة السّويس. العراق كان مملكة في عام ١٩٣٢. في كل حالة، لم يكن الواقع الاقتصادي والعسكري يرقى إلى مستوى الاستقلال الكامل، بل كان وضعا حيث كان الحكّام المحلّيون عملاء بريطانيين. وبالمثل في إفريقيا، ومالايا مع دول الملايو الماليزية والدول الملاوية غير المتعادلة؛ سياسة الحكم غير المباشر. بعد عام ١٩٤٥، غالباً ما وصفت "الدّولة العميلة" الدول التي

هذه أنّها قد استسلمت للسّيطرة على سيادتها الاقتصاديّة الأساسيّة بشكل كامل أكثر مما لو كانت القوّات البريطانيّة قد احتلت بوينس أيريس لتطبيق تحصيل الضّرائب دعماً للإمبراطوريّة البريطانيّة.

وخلال ثمانينيّات القرن التّاسع عشر جلبت السّكك الحديديّة الجديدة في الأرجنتين بضائعها، وخاصّة اللحم البقري والقمح إلى موانئها للتّصدير. لقد تضاعفت الصّادرات وارتفعت ديونها الخارجيّة، خاصّة إلى بنوك لندن، بنسبة /٧٠٠/ في المائة. كانت البلاد دولة مدينة تابعة للإمبراطوريّة البريطانيّة، "الإمبرياليّة الرّخيصة" (imperialism on the cheap) كما وصفها أحد المعلّقين. من الواضح أنّه ليس في نيّة السّياسة البريطانيّة تطوير اقتصادات صناعيّة ذات سيادة قويّة من هذه العلاقات بين الدّول التّابعة. بدلاً من ذلك، كان الهدف هو القيام بالحدّ الأدنى من الاستثمار

حكمتها الديكتاتوريّات المدعومة علناً من قبل الولايات المتّحدة أو الاتحاد السوفياتي. خلال الحرب الباردة في ١٩٤٧-١٩٩١، شوهد العديد من دول أمريكا اللاتينية مثل غواتيمالا، والسلفادور، ونيكاراغوا (حتى عام ١٩٧٩)، وكوبا (حتى ١٩٥٩)، وشيلي (في ظل نظام الجنرال أوغستو بينوشيه بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٠) في الولايات المتّحدة، حيث كان للولايات المتّحدة تأثير كبير على سياسات تلك الديكتاتوريات. ينطبق هذا المصطلح أيضاً على الأنظمة الاستبداديّة الأُخْرى ذات العلاقات الوثيقة مع الولايات المتّحدة أثناء الحرب الباردة، والتي يشار إليها على نحو أكثر ملاءمة بالولايات المتّحدة، مثل فيتنام الجنوبيّة، وإندونيسيا (١٩٦٦-١٩٩٨) في ظلّ نظام سوهارتو، وإيران حتّى عام ١٩٧٩، وكمبوديا. تحت حكم لون نول من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥، والفلبين تحت قيادة فرديناند ماركوس من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٦، والمملكة العربيّة السّعوديّة. كانت العلاقات بين الولايات المتّحدة وإيران تحت حكم الشّاه (حكم من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٧٩) قد تمّ الاستشهاد بها كدراسة حالة حديثة للعلوم السّياسيّة. شهدت إحدى مدارس الفكر تجسيداً سابقاً لكندا كدولة عميل للولايات المتّحدة.

الضّروري للسّيطرة، مع ضمان عدم حصول القوى المنافسة الأُخْرى على المواد الخام المرغوبة أو غيرها من كنوز القوّة الاقتصاديّة.

احتلّت القوّات البريطانية خلال هذا الوقت مصر في عام ١٨٨٢ من أجل حماية ممرّاتها البحريّة إلى الهند. يجب ألا يُسْمَح لقناة السويس أن تسقط في أيدي الفرنسيّين المنافسين. لقد دمّر الاحتلال العسكري البريطاني أيّة سلطة للحكم المصري بعد ١٨٨٢ وبقي للجنود البريطانيّين وجود دائم في هذه النّقطة الإمبراطوريّة بين لندن والهند.

وبطريقة مماثلة، كان الوجود البريطاني في جنوب أفريقيا في البداية لحماية الطّريق الجنوبيّة إلى الهند، ومنع القوى المنافسة الأجنبيّة من تأمين القواعد هناك التي يمْكِن أن تطوّق التّجارة البحريّة البريطانيّة. لقد كانت السّيطرة البريطانيّة في عام ١٨٤٠ وعام ١٨٥٠ على جنوب أفريقيا غير رسميّة. بدلاً من ذلك، منعت بريطانيا جمهوريّات البوير[١] من الوصول إلى المحيط الهندي على مراحل، بدءاً من ضمّ ناتال (Natal) في عام ١٨٤٣، مع إبقاء البوير خارج خليج ديلاغوا (Delagoa Bay) والتّدخّل لمنع اتّحاد

(١) كانت جمهوريّات البوير (التي يشار إليها أحياناً باسم دول البوير) جمهوريّات مستقلّة تتمتّع بالحكم الذّاتي في النّصف الأخير من القرن التّاسع عشر، أنشأها السّكّان المتحدّثون باللغة الهولنديّة في مستعمرة الكاب وأحفادهم، والذين أطلق عليهم اسم "الرّحلات" و"البوير" و"فورتيكرز". في الأجزاء الوسطى والشّماليّة والشّماليّة والشّرقيّة من ما يعرف الآن بجنوب أفريقيا. حقّقت اثنتان من جمهوريات البوير اعترافاً دوليّاً واستقلالاً تامّاً: جمهوريّة جنوب إفريقيا لم تقدّم الجّمهوريّات الفصل بين الكنيسة والدّولة، وفي البداية تمّ السّماح فقط للكنيسة الهولنديّة الإصلاحيّة، ثم الكنائس الأخرى في التقاليد البروتستانتيّة الكالفينيّة. انتهت الجّمهوريّات بعد حرب البوير الثّانية التي أسفرت عن الضّم البريطاني وإدماجها لاحقاً في اتّحاد جنوب إفريقيا.

جمهوريّات البوير تحت حكم بريتوريوس(Pretorius) في عام ١٨٦٩. كان الهدف ضمان التّفوّق البريطاني في كامل منطقة جنوب إفريقيا بأقلّ الوسائل الضّروريّة. كان الاحتكار الآمن لسيطرة بريطانيا على التّجارة أمراً أساسيّاً في عصر الإمبرياليّة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر.

كما تطوّرت أجهزة الاستخبارات السّرّيّة البريطانيّة في هذا الوقت بطريقة غير عاديّة. على خلاف إمبراطوريّات فرنسا أو دول أخرى، صاغت بريطانيا إمبراطوريّتها ما بعد واترلو على ارتباط متطوّر للغاية بين كبار المصرفيّين والممولين في مدينة لندن، ووزراء الحكومة في مجلس الوزراء، ورؤساء الشّركات الصّناعيّة الرّئيسة التي تُعْتَبَر إستراتيجيّة للمصلحة الوطنيّة، ورؤساء خدمات التّجسّس. كان ممثّل هذا التّرتيب سليل مدينة لندن للتّاجر المصرفي السير تشارلز جوسلين هامبرو (Sir Charles Jocelyn Hambro)، الذي تولّى منصب مدير بنك إنكلترا (Bank of England) من عام ١٩٢٨ حتّى وفاته في عام ١٩٦٣. وخلال الحرب العالميّة الثّانية كان هامبرو الرّئيس التّنفيذي للعمليّات الخاصّة في الاستخبارات السّرّيّة البريطانيّة، (Special Operations Executive) أو (SOE)، داخل وزارة الحرب الاقتصاديّة التّابعة للحكومة، التي كانت تدير حرباً اقتصاديّة في زمن الحرب ضدّ ألمانيا ودرّبت القيادة الكاملة لما كان سيصبح الاستخبارات الأمريكيّة المركزيّة بعد الحرب ونخب المخابرات، بما في ذلك ويليام كايسي، تشارلز كيندلبيرغر، والت روستو، روبرت روزا، والذي أصبح في وقت لاحق نائب وزير الخزانة في عهد كينيدي وشريك النّخبة في وول ستريت براون براذرز (Brown Brothers)، هاريمان (Harriman).

فبدلاً من الخدمة التقليديّة التي توفّر بيانات من عملاء التّجسّس في العواصم الأجنبيّة، كانت أجهزة الاستخبارات السّرّيّة البريطانيّة تعمل كشبكة سرّيّة تشبه الماسونيّة، التي كانت تجمع بين القوى الهائلة للبنوك والصّناعات والحكومة البريطانيّة. ولأنّ كلّ هذا كان سرّيّاً، فقد امتلكت قوّة هائلة على الاقتصاديّات الأجنبيّة المليئة بالثّقة والغيرة. ففي عصر التّجارة الحرّة بعد عام ١٨٤٦، كان هذا الزّواج السّرّي للقوّة التّجاريّة الخاصّة مع الحكومة هو سرّ الهيمنة البريطانيّة. كانت السّياسة الخارجيّة البريطانيّة تقوم على إنشاء ليس على علاقات حسن الجوار مع الحلفاء، بل على "المصالح" المحسوبة، والتي يُمْكِن أن تملي التّحالفات المتحوّلة أو الحلفاء الوطنيّين، فجأة إذا لزم الأمر.

الكساد الكبير لعام ١٨٧٣

ومع ذلك، وكنتيجة مباشرة لهذا التّحوّل البريطاني في التّجارة الحرّة، وبحلول أوائل سبعينيّات القرن التّاسع عشر، بدأ الكساد الاقتصادي العميق في بريطانيا بعد حالة من الذّعر المالي. لقد استند مبدأ التّجارة الحرّة إلى افتراض أنّ النّفوذ البريطاني يُمْكِن أن يضمن أنّ العقيدة نفسها أصبحت سياسة اقتصاديّة في جميع الدّول التّجارية الرّئيسة في العالم. بيد أنّ هذا التّجانس لم يكن يتمّ الفوز به.

بعد حالة من الذّعر البنكي الشّديد في لندن في عام ١٨٥٧، قرّرت المؤسّسة المصرفيّة لمدينة لندن بما في ذلك مدراء بنك إنكلترا[١] (Bank of

(١) هو البنك المركزي في بريطانيا.

England) إنشاء آليّة جديدة تهدف إلى منع التدفّقات المستقبليّة من الذّهب من بنوك لندن. نتج الذّعر في عام ١٨٥٧ عن سحب أجنبي لاحتياطيات الذّهب العالميّة التي يحتفظ بها بنك إنكلترا. لقد أدّى السّحب إلى انهيار إدارة الائتمان المصرفي في المدينة عبر البلاد. لقد وضعت السّلطات البريطانيّة رداً على الأزمة سياسة نتج عنها تطوّر بسيط ولكنّه خطير لممارسات البنك المركزي.

لقد أدرك بنك انجلترا، وهو شركة خاصّة لا تسيطر عليها الحكومة في ذلك الوقت ولكن بالأحرى المصالح الماليّة للمدينة، أنّه إذا رفع سعر الخصم الخاص بالبنك المركزي أو سعر الفائدة إلى مستوى مرتفع بما فيه الكفاية يتناسب مع معدّلات التّداول في الدّول المنافسة التي قد تستنزف احتياطيات الذّهب البريطانيّة في أي وقت، عندئذٍ يتوقّف الاستنزاف إذا تمّ رفع المعدّلات بما فيه الكفاية، فإنّ الذّهب سيتدفّق ليعود في نهاية المطاف إلى بنوك مدينة لندن من برلين، أو نيويورك أو باريس أو موسكو.

كانت سياسة سعر الفائدة هذه سلاحاً قويّاً في الأعمال المصرفيّة المركزيّة، الأمر الذي منح بنك إنكلترا ميزة حاسمة ضدّ المنافسين. ولم يكن مهمّاً أنّ أسعار الفائدة العاليّة الرّهيبة كانت قد خلقت انخفاضاً مدمّراً في الصّناعة أو الزّراعة البريطانيّة؛ فبعد إلغاء قوانين الذّرة (Corn Laws repeal) في عام ١٨٤٦ بشكل متزايد، لم يكن الفصيل المهيمن في السياسة الاقتصاديّة البريطانيّة الصّناعة أو الزّراعة، وإنّما التّمويل والتّجارة الدوليّة. ومن أجل ضمان سيادة الأعمال المصرفيّة الدّوليّة البريطانيّة، كان هؤلاء المصرفيّون على استعداد للتّضحية بالصّناعة والاستثمار المحليّين، مثلما حدث في الولايات المتّحدة بعد اغتيال كينيدي في السّتينيّات. ولكن النّتائج المترتّبة على الصّناعة

البريطانيّة لسياسة سعر الفائدة الجديدة لبنك إنجلترا جاءت إلى الوطن بقوة كبيرة مع الكساد العظيم الذي ضرب بريطانيا في عام ١٨٧٣ واستمرّ حتّى عام ١٨٩٦.

مع بداية الأزمة الماليّة في عالم البنوك البريطانيّة، حيث انهار هرم الإقراض الأجنبي لبناء السّكك الحديديّة في الأمريكيتين، الشّماليّة والجّنوبيّة، دخلت الإمبراطوريّة البريطانيّة ما كان يسمى آنذاك الكساد الكبير. وفي عكسها لارتفاع البطالة والإفلاس الصّناعي لذلك الكساد، انهارت الأسعار البريطانيّة بنسبة /٥٠% / تقريباً بالقيمة الاسميّة في هبوط لا نظير له من عام ١٨٧٣ إلى ١٨٩٦. لقد أصبحت البطالة واسعة الانتشار.

كان نقص الاستثمار الرّأسمالي في المصنوعات البريطانيّة واضحاً بالفعل في المعرض الدّولي (International Exhibition) لعام ١٨٦٧. فالمنتجات من المصنوعات الجديدة تماماً للآلات، وحتّى المنسوجات كانت من ألمانيا وأماكن أخرى، كانت قد ألقت بظلالها بشكل واضح على المستويات التّكنولوجيّة الرّاكدة في التّصنيع البريطاني، الزّعيم العالمي قبل عقدين فقط من الزّمن. كما انخفضت صادرات الحديد والفولاذ البريطاني والفحم وغيرها من المنتجات في هذه الفترة. لقد كانت نقطة تحوّل في التّاريخ البريطاني الذي أشار إلى أنّ بداية "التّجارة الحرّة" قبل ثلاثة عقود من قبل، مع إلغاء قوانين الذرة، كانت قد حتّمت انحطاط التّكنولوجيا الصّناعيّة الإنكليزيّة من أجل تحقيق التفوّق في شؤون الإمبراطوريّة. من الواضح أنّ فترة القيادة البريطانيّة السّهلة بين الدّول الصّناعيّة في العالم قد انتهت بحلول تسعينيات القرن التّاسع عشر.

كانت عقيدة التّجارة الحرّة في الإمبراطوريّة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر، ومبرّراتها المالتوسيّة، محكوماً عليها بالفشل في نهاية المطاف. وتستند أسسها إلى تفكيك اقتصادات أجزاء متزايدة من العالم من أجل البقاء. بعد مرور ربع قرن فقط على إلغاء قوانين الذّرة، غرقت الإمبراطوريّة البريطانيّة في أسوأ وأطول كساد اقتصادي في تاريخها. بعد عام ١٨٧٣، كانت الجهود البريطانيّة لنشر فيروس "المرض الإنكليزي"، وهو "النّموذج الاقتصادي العالمي" لآدم سميث "للتّجارة الحرّة المطلقة" أصبح أقلّ نجاحاً بشكل ملحوظ، حيث بدأت دول أوروبا القاريّة، بقيادة ألمانيا، سلسلة من تدابير الحماية الاقتصاديّة الوطنيّة التي سمحت لهم بإطلاق العنان لمعظم معدّلات النّمو الصّناعي الجذريّة التي شوهدت في الـ ٢٠٠ سنة الماضية.

مهَّد كل هذا الطّريق لنقاش جديد بين النّخب البريطانيّة حول كيفيّة الحفاظ على الإمبراطوريّة والسّلطة في عالم سريع التّغيّر. لقد تمّ إدخال الجغرافيا السّياسية للبترول في هذا النّقاش في عام ١٨٨٢ حيث كان النّقاش حين ذاك حول كيفيّة الحفاظ على التّفوّق البحري البريطاني.

الهيئة العامة السورية للكتاب

الهيئة العامة
السورية للكتاب

-٢-

الحدود المرسومة: ألمانيا وجيوسياسة الحرب الكُبرى

"المعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة"[١]

خلق الاختلاف المتزايد بعد عام ١٨٧٣ بين الاقتصاد المنخفض للإمبراطوريّة البريطانيّة والاقتصادات الصّناعيّة النّاشئة في قارة أوروبا، وقبل كلّ شيء الرّايخ الألماني[٢] (German Reich)، الخلفية لاندلاع الحرب

---

(١) يصف مصطلح ("المعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة") (*WIRTSCHAFTSWUNDER*)، والمعروف أيضاً باسم المعجزة على نهر الرّاين، إعادة البناء السّريع وتنمية اقتصادات ألمانيا الغربيّة والنّمسا بعد الحرب العالميّة الثّانية (اعتماد اقتصاد سوق اجتماعي قائم على النّظام الدّاخلي). تم استخدام التعبير الذي يشير إلى هذه الظاهرة لأول مرة من قبل جريدة التايمزفي عام ١٩٥٠.

ابتداءً من استبدال العملة المستخدمة من قبل بالمارك الألماني في عام ١٩٤٨ كغطاء قانوني، تمّ الإشراف على فترة دائمة من التّضخم المنخفض والنمو الصناعي السريع من قبل الحكومة التي يقودها المستشار الألماني الغربي كونراد اديناور ووزير الاقتصاد، لوفيغ إرهارد، الذي دخل التاريخ باعتباره "أبو المعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة". في النّمسا، أدت ممارسات العمل الفعّالة إلى فترة مماثلة من النّمو الاقتصادي. لقد أخرج عصر النّمو الاقتصادي ألمانيا الغربيّة والنّمسا من الدّمار الشّامل في زمن الحرب إلى الدّول المتقدمة في أوروبا الحديثة. وفي تأسيس السّوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، كان النمو الاقتصادي لألمانيا الغربيّة على النّقيض من الظّروف الصّعبة في ذلك الوقت في المملكة المتّحدة.

(٢) كان الاسم الرّسمي للدّولة القوميّة الألمانيّة في الفترة بين عام ١٨٧١ إلى عام ١٩٤٥ في اللغة الألمانيّة قد أصبح الرّايخ مفهوماً على أنّه يستمدّ سلطته وسيادته بالكامل من

العظمى في عام ١٩١٤. لقد أصبح دور النّفط في هذا الصّراع مركزيّاً بالفعل، على الرّغم من أنّ عدداً قليلاً خارج نخبة صغيرة من المصرفيّين والمموّلين في لندن ونيويورك لم يدركوا ذلك إلا بعد مرور سنوات.

نحو العقد الأخير من القرن التّاسع عشر، بدأت النّخب المصرفيّة البريطانيّة والنّخب السّياسيّة في التّعبير عن بوادر التّحذير الأولى من الخطر على جانبين محدّدين من التّطوّر الصّناعي المثير للإعجاب في ألمانيا. كان الأوّل هو ظهور أسطول بحري تجاري وأسطول عسكري حديث مستقل. فمنذ عام ١٨١٥ ومؤتمر فيينا، كانت البحريّة البريطانيّة سيّدة البحار من دون منازع. لقد انطلق الإنذار الإستراتيجي الثّاني حول مشروع

"الشّعب الوطني" الألماني المتّحد. مع تلك السّلطة والسّيادة التي تمارس في أيّ وقت على "وحدة الدّولة" الألمانيّة الموحّدة ذات الحدود المتغيّرة المدى. على الرّغم من أنّه يترجم بشكل عام على أنّه "الإمبراطوريّة الألمانيّة"، فإنّ كلمة "رايخ" هنا تترجم بشكل أفضل على أنّها "عالم"، حيث أنّ المصطلح ليس له في حد ذاته دلالات ملكيّة. من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٥، أصبح الاسم الرّسمي لألمانيا - ولكن لم يُعلن رسميّاً - ("الرّايخ الألماني العظيم") بسبب زيادة عدد الشّعب الألماني والأراضي المرتبطة به في إدارة الدّولة خلال وقبل الحرب العالميّة الثّانية. للإشارة إلى الفترة الكاملة ١٨٧١– ١٩٤٥، يتم تطبيق "الرّايخ الألماني" المترجم جزئيّاً من قبل المؤرّخين في السّياقات الرّسميّة، على الرّغم من أنّه، في الاستخدام العام للغة الإنكليزيّة، كانت هذه الولاية معروفة ببساطة باسم ألمانيا، المصطلح الإنكليزي "الإمبراطوريّة الألمانيّة" محفوظة للدّلالة على الدّولة الألمانيّة بين عام ١٨٧١ وعام ١٩١٨.

وينقسم تاريخ الدّولة القوميّة المعروفة باسم الرّايخ الألماني إلى ثلاث فترات:

الإمبراطوريّة الألمانيّة من عام (١٨٧١–١٩١٨)- جمهوريّة فايمار من عام (١٩١٨-١٩٣٣)- ألمانيا النّازيّة من عام (١٩٣٣-١٩٤٥).

ألماني طموح لبناء خط سكة حديد يربط برلين مع بغداد في نهاية المطاف والتي كانت جزءاً من الإمبراطوريّة العثمانيّة في ذلك الحين.

في كلا المجالين، التّحدّي البحري وبناء بنية تحتيّة للسّكك الحديديّة تربط برلين بالخليج العربي، برز النّفط كقوة حاسمة ودافعة لكل من الجانبين البريطاني والألماني حتّى ولو كان لا يزال مخفيّاً. سنرى لماذا كان يُنْظر إلى هذين التّطوّرين على أنّهما الافتراضيين السّبب لتبرير الحرب (casus belli) من قبل المؤسّسة الأنكلوسكسونيّة في مطلع القرن.

في تسعينيّات القرن التّاسع عشر، تمّ تجاوز الصّناعة البريطانيّة من حيث معدّل ونوعيّة التّطور التّكنولوجي من خلال ظهور مذهل للتّنمية الصّناعيّة والزّراعية داخل ألمانيا. ومع تركيز الولايات المتّحدة بشكل كبير على توسعها الدّاخلي بعد حربها الأهليّة، كان يُنْظَر إلى الظّهور الصّناعي لألمانيا على نحو متزايد على أنّه أكبر خطر "يهدّد" الهيمنة البريطانيّة العالميّة خلال العقد الأخير من القرن. وبحلول سبعينيّات القرن التّاسع عشر، بدأت عقود من اعتماد ألمانيا لقائمة فريدريش (Friedrich List) للإصلاحات الاقتصاديّة التي تمّ إنجازها واحدة تلو الأُخْرى، في إنشاء بنية أساسيّة وطنيّة حديثة للنّقل بالسّكك الحديديّة والحماية الجّمركيّة للصّناعات المحليّة النّاشئة، تحقق نتائج ملحوظة، وأكثر من ذلك في سياق الوحدة السّياسيّة للرايخ الألماني بعد عام ١٨٧١.

حتّى ما يقرب من خمسينيّات القرن التّاسع عشر، كان تقليد النّموذج الاقتصادي البريطاني النّاجح فيما يبدو هو السّياسة المهيمنة في ألمانيا، واعتُبِرت

اقتصاديات التّجارة الحرّة لمثل هؤلاء الاقتصاديّن البريطانيّين مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو (David Ricardo) إنجيلاً مقدّساً في الجّامعات الألمانيّة. لكن بشكل متزايد، بعد أن دخلت إنكلترا في فترة طويلة من الكساد في سبعينيّات القرن التّاسع عشر، والتي ضربت ألمانيا والنّمسا أيضاً، بدأت ألمانيا تدرك العيوب الخطيرة في الاستمرار بإخلاص في اتّباع "النّموذج البريطاني." ومع تحوّل ألمانيا بشكل متزايد إلى شكل من أشكال الإستراتيجيّة الاقتصاديّة الوطنيّة في بناء الإنتاج الصّناعي والزّراعي الوطني كانت النّتائج رائعة بعيداً عن التزام "التّجارة الحرّة" البريطاني.

وكمؤشّر على هذا التّحوّل بعيداً عن النّموذج البريطاني من عام ١٨٥٠ إلى عشيّة الحرب العالميّة الأولى في عام ١٩١٣ زاد النّاتج المحلّي الإجمالي الألماني خمسة أضعاف. لقد زاد نصيب الفرد من الإنتاج في نفس الفترة بنسبة /٢٥٠/ في المائة. بدأ السّكّان يشهدون زيادة مطردة في مستوى معيشتهم حيث تضاعفت الأجور الصّناعيّة الحقيقيّة بين عامي ١٨٧١ و ١٩١٣.

لكنّ قلب الثّورة الصّناعيّة الألمانيّة كان انفجار التّقدّم التّكنولوجي. لقد أنشأت ألمانيا نظاماً وطنيّاً للمدارس التكنولوجيّة (الكليّات الفنّيّة) *(Technische Hochschulen)* والكلّيّات، لتعليم العاملين في المجال العلمي والهندسي للصّناعة، (نظام المدارس العليا) على غرار المدارس الفرنسيّة (*Ecole Polytechnique*) فتمّ تنظيم المدارس العليا (Handelshochschulen) بدعم من غرف التّجارة والصّناعة المختلفة لتعليم رجال الأعمال. علاوة على ذلك، ركّزت الجامعات الألمانيّة على العلوم الطّبيعيّة في المناهج الجامعيّة.

بدأت الهندسة والعلوم الألمانيّة تحقق النّتائج. كما تمّت موازاة ذلك من خلال نظام المدارس المهنية (Fachschulen) على مستوى البلاد لتدريب التّجّار المهرة فأنتج هذا النظام زيادة كبيرة في الكفاءة التّكنولوجيّة للسّكّان الألمان العاملين بعد سبعينيّات القرن التّاسع عشر.

وفي أواخر عام ١٨٧٠، تقزّمت الشّركات الصّناعيّة البريطانيّة الكبيرة مقابل منافساتها الألمانيّة الفتيّة. لكنّ هذا كان سيتّغيّر بشكل جذري خلال العقود الثّلاثة أو الأربعة القادمة. ففي العقود التي سبقت عام ١٩١٤، من حيث تأجيج الصّناعة والنّقل في العالم، كان الفحم يحتلّ موقع الصّدارة. وفي عام ١٨٩٠، أنتجت ألمانيا /٨٨/ مليون طن من الفحم، بينما أنتجت بريطانيا أكثر من ضعف ذلك، أي /١٨٢/ مليون طن. ولكن بحلول عام ١٩١٠، ارتفع الإنتاج الألماني من الفحم على نحو مذهل إلى /٢١٩/ مليون طن، في حين أنّ بريطانيا حققت تقدّماً طفيفاً عند /٢٦٤/ مليون طنٍّ.

ازدهرت صناعة الصّلب في مركز النّمو الألماني، تلاها صناعات الطّاقة الكهربائيّة والكيماويّات النّاشئة بسرعة بعدها مباشرة. وباستخدام ابتكار عمليّة غيلتشر توماس (Gilchrist Thomas) لصناعة الفولاذ، والتي استفادت من خامات الفوسفور العالية في لورين، زاد إنتاج الصّلب الألماني /١٠٠٠/ في المائة في /٢٠/ سنة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٠٠، تاركاً إنتاج الفولاذ البريطاني متأخراً بعدها بشكل كبير. وفي أواخر عام ١٨٩٠، كانت بريطانيا تقود ألمانيا في إنتاج الحديد الخام، حيث أنتجت /٧,٩/ مليون طن مقابل /٤,٦/ مليون طن في ألمانيا. ولكن بحلول عام ١٩١٠،

كان إنتاج خنزير الحديد[1] (Iron Pig) في ألمانيا أعلى بنسبة /٥٠/ في المائة من إنتاج بريطانيا من /١٤,٦/ مليون طنّ إلى /١٠/ ملايين طنٍّ. وفي الوقت نفسه، انخفضت التكلفة مما جعل فولاذ ألمانيا تنخفض تكلفته إلى عُشر تكلفة الستينيات من القرن التاسع عشر. وبحلول عام ١٩١٣، كانت ألمانيا تقوم بصهر ما يقرب من ضعف كميّة الحديد الخام على شكل مسبك بريطاني.

كانت البنية التحتيّة للسّكك الحديديّة لنقل هذا التدفّق السّريع والمتنامي للسّلع الصّناعيّة هي القوّة الّدافعة وراء أول (معجزة اقتصاديّة) في ألمانيا. في حين بدأ التّوسّع الأوّلي لنظام السّكك الحديديّة الألمانيّة في أربعينيّات القرن التّاسع عشر وخمسينيّات القرن التّاسع عشر، وتحت التّأثير الأولي لقائمة "زولفيرين" وخريطته الوطنيّة للسّكك الحديديّة،

---

(١) يُعد خنزير الحديد منتجاً متوسّطاً لصناعة الحديد، والمعروف أيضاً باسم الحديد الخام، والذي يتمّ الحصول عليه أولاً من فرن الصّهر في شكل كتل مستطيلة. يحتوي الحديد الخنزير على نسبة عالية جداً من الكربون تتراوح نسبته بين ٣,٨ و ٤,٧ في المائة إلى جانب السيليكا وغيرها من مكونات خبث المعادن، مما يجعله هشّاً للغاية وغير مفيد بشكل مباشر كمادة باستثناء التّطبيقات المحدودة. تتمّ صناعة خنزير الحديد عن طريق صهر خام الحديد في سبيكة قابلة للنّقل من الحديد عالي المحتوى من الكربون عالي الجودة في فرن الصّهر كمكون لمزيد من خطوات المعالجة. كان الشّكل التّقليدي للقوالب المستخدمة في سبائك الحديد الخنازير عبارة عن بنية متفرّعة مكونة من الرّمال، مع وجود العديد من السّبائك الفرديّة... عندما تم تبريد المعدن وتصلبه، تمّ كسر السّبائك الأصغر (الخنازير) ببساطة من عداء (البذر)، ومن هنا جاءت تسمية حديد الخنزير. نظراً لأنّ الحديد الخنزير مخصّص لإعادة الصّهر، فإنّ الحجم غير المتكافئ للسّبائك وإدراج كميات صغيرة من الرّمل تسبب فقط في مشاكل ضئيلة بالنّظر إلى سهولة الصّب والتّعامل معها. [المترجم]

تضاعفت البنية التّحتيّة للسّكك الحديديّة المدعومة من الدّولة بشكل كامل مئات الكيلو مترات المسار بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٣.

بعد تطوير توليد الطّاقة الكهربائيّة المركزيّة ونقلها لمسافات طويلة بدعم أوسكار فون ميلر (Oskar von Miller) وغيره، نمت صناعة الكهرباء الألمانيّة من صناعة في مرحلة جنينيّة توظّف /٢٦٠٠٠/ في عام ١٨٩٥ لتهيمن على نصف التّجارة الدّوليّة في السّلع الكهربائية بحلول عام ١٩١٣. نمت الصّناعة الكيميائيّة الألمانيّة تحت إشراف وتأثير باحثين كبار مثل جوستوس فون ليبغ (Justus von Liebig) وآخرين، من مستوى أدنى بكثير من كلّ من الصّناعات الفرنسيّة والبريطانيّة، لتصبح الشّركة الرّائدة في العالم في إنتاج صباغات الأنالين (analine dye) والأدوية والأسمدة الكيماويّة.

أدّى إدخال الكيمياء الزّراعيّة العلميّة من قبل فون ليبغ وآخرين إلى معدّلات مذهلة في زيادة الإنتاجيّة خلال هذه الفترة للزّراعة الألمانيّة. انتقلت ألمانيا من وضع بائس حرفيّاً في العقود الأولى من القرن التّاسع عشر إلى وضعٍ متقدمٍ على الرغم من تفشّي المجاعة وفشل الحصاد، فبدا من الأفضل اقتصاديّاً استيراد الحبوب من روسيا أو حتّى الأرجنتين، كما أعادت ألمانيا فرض تعرفة حماية تحجب الواردات من الحبوب الرّخيصة في تسعينيّات القرن التاسع عشر.

بدأت مكننة الزّراعة في إحراز تقدّم، حيث انتقلت من /٢٠,٠٠٠/ آلة حصاد في عام ١٨٨٢ إلى حوالي /٣٠٠,٠٠٠/ بحلول عام ١٩٠٧. وعلى الرّغم من التّربة الرّمليّة المنخفضة الإنتاج في كثير من الأحيان، أدّى

تطوير الأسمدة الكيماويّة الألمانيّة إلى تحسين غلّة المحاصيل ولا سيّما محاصيل الحبوب نتيجة لذلك بنسبة /٨٠/ في المائة في وقت الحرب العظمى، مقارنة مع الفترة قبل عام ١٨٨٧ عندما تمّ إدخال الأسمدة لأول مرّة على نطاق كبير وعلى النّقيض من ذلك، أنتجت روسيا، عند اندلاع الحرب، مع أكثر من /٣/ ملايين فدان مخصّصة لزراعة الحبوب، /١٩/ مليون طنٍّ من الحبوب أقل من ألمانيا. وبحلول عام ١٩١٣، كانت ألمانيا تحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة /٩٥%/ من إنتاج اللحوم، رغم أنّ استهلاك الفرد من اللحوم كان قد تضاعف منذ عام ١٨٧٠، في حين استوردت بريطانيا في عام ١٩١٣ نسبة /٤٥%/ من احتياجاتها من اللحوم. بالتّوازي مع التّوسّع في الصناعة والزّراعة، انتقلت ألمانيا من بلد صافي الهجرة في أوائل القرن التاسع عشر، إلى بلد ذي نمو سكّانيّ قويّ بنهاية القرن. فبين ١٨٧٠ و ١٩١٤، زاد عدد سكّان ألمانيا بنسبة /٧٥%/ تقريباً، من /٤٠,٠٠٠,٠٠٠/ إلى أكثر من /٦٧,٠٠٠,٠٠٠/. كما نمت صناعة كبيرة بعد ثمانينيّات القرن الثّامن عشر في تكافل مع البنوك الكبيرة مثل بنك ألمانيا (Deutsche Bank)، في إطار ما أصبح يعرف باسم نموذج البنوك الكبرى (Grossbanken model)، أو ببساطة "النّموذج الألماني" للملكيّة المتشابكة بين البنوك الكبرى والشّركات الصّناعيّة الرّئيسة.

نشأت المعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة في هذه الفترة بعد عام ١٨٧٠. إنّ التّعافي الصّناعي من دمار الحرب والكساد العالمي في أواخر الخمسينيّات من القرن العشرين الذي تمّ التّرويج له كثيراً، كان يمثّل إلى درجة كبيرة جدّاً تعافي المؤسّسات التي تمّ بناؤها خلال ثمانينيّات القرن التّاسع عشر حتّى عام ١٩١٤.

ذعر بنك برلين[1]

ومن المفارقات أن تطور سياسة اقتصاديّة وطنيّة مستقلّة في ألمانيا أخذ زخمه الثّاني من نتائج ذعر مصرفي. في عام ١٨٩٠، نتيجة فشل بنك بارينغ براذرز(Baring Brothers) القريب وهو أحد المصارف التّجاريّة المرموقة في لندن نتيجة لخسائره الضّخمة في المضاربة والاستثمار في السّندات الأرجنتينيّة، وعلاقات البنوك الألمانيّة مع هذا المضاربات الأرجنتينيّة، حيث بدأت أحجار الدّومينو في هرم مالي دولي في السّقوط.

---

(١) ذعر بنك برلين (Berlin bank panic): كان الذّعر في عام ١٨٧٣ بمثابة أزمة ماليّة تسبّبت في حدوث كساد في أوروبّا وأمريكا الشّماليّة استمرّ من عام ١٨٧٣ حتّى عام١٨٧٩، وحتّى لفترة أطول في بعض البلدان (فرنسا وبريطانيا). في بريطانيا، على سبيل المثال، بدأت عقدين من الرّكود يُعْرف باسم "الكساد الطّويل" الذي أضعف القيادة الاقتصاديّة للبلاد، وفي الولايات المتّحدة، كان الذّعر يُعْرَف "بالكساد الكبير" إلى أن وضعت أحداث أوائل الثلاثينيّات معياراً جديداً. كان للذّعر الذّي حدث عام ١٨٧٣ والرّكود اللاحق عدة أسباب كامنة، يناقش المؤرّخون الاقتصاديّون الأهميّة النّسبيّة لها. تضخّم ما بعد الحرب الأهليّة الأمريكيّة، وتضخّم الاستثمارات المضطربة (بأغلبيّة ساحقة في خطوط السّكك الحديديّة)، وتسييل الفضّة في ألمانيا والولايات المتّحدة، والانتقال من الاضطراب الاقتصادي في أوروبا نتيجة للحرب الفرنسيّة البروسيّة (١٨٧٠-١٨٧١)، وخسائر الممتلكات في شيكاغو (١٨٧١) وبوسطن (١٨٧٢) بسبب الحرائق، وعوامل أخرى تضع عبئاً هائلاً على احتياطيّات البنوك التي انخفضت في مدينة نيويورك في أيلول وتشرين الأول عام ١٨٧٣ من /٥٠/ مليون دولار إلى /١٧/ مليون دولار. كانت الأعراض الأولى للأزمة هي الفشل المالي في العاصمة النّمساوية - المجريّة، فيينا، التي انتشرت في معظم أوروبا وأمريكا الشّماليّة بحلول عام ١٨٧٣.

إنّ برلين، والمستثمرين الألمان بشكل عام، قد وقعوا في هوس مضاربات السّكك الحديديّة الدوليّة في ثمانينيّات القرن التّاسع عشر. ومع انهيار مصرف النّخبة "بارينغ برزرز"، الذي استثمر نحو /٧٥,٠٠٠,٠٠٠/ دولار في سندات أرجنتينيّة مختلفة، سقطت أوهام العديد من الألمان حول عجائب المضاربة الماليّة.

في أعقاب الانهيار المالي للأرجنتين، المصدر الكبير للقمح إلى أوروبا، حاول تجّار الحبوب في برلين ريتر وبلومنتال (Ritter & Blumenthal) السّيطرة بحماقة على سوق القمح الألماني بأكمله، وخطّطوا للاستفادة من عواقب المتاعب الماليّة في الأرجنتين. وقد أدّى هذا إلى تفاقم حالة الذّعر المالي في ألمانيا بسبب فشل مخطّطهما، وإفلاس البيت المصرفي الخاص الموقّر لشركة هيرشفيلد آند وولف (Hirschfeld & Wolf) في أعقاب ذلك، وتسبب في خسائر فادحة في بنك رهينش - ويستلفليش (Rheinisch-Westphaelische Bank)، مما أدّى بدوره إلى المزيد من سحب الأموال والودائع[1] (Run on banks) بشكل عام من البنوك الألمانيّة وانهيار سوق الأوراق الماليّة في برلين، الذي استمر حتى خريف عام ١٨٩١.

---

(١) سحب الأموال والودائع: عندما يسحب عدد كبير من الأشخاص أموالهم من أحد البنوك لأنّهم يعتقدون أنّ البنك قد يتوقّف عن العمل في المستقبل القريب. بمعنى آخر، عندما يقوم عدد كبير من العملاء بسحب أموال من حسابات الودائع لدى مؤسّسة ماليّة في الوقت نفسه، في نظام مصرفي احتياطي كسري (حيث تحتفظ البنوك عادة بنسبة صغيرة فقط من أصولها كنقد) يعتقدون أنّ المؤسّسة المالية معسرة أو قد تصبح معسرة؛ فهم يحتفظون بالنّقود أو يحولونها إلى أصول أُخْرى، مثل السّندات الحكوميّة أو المعادن الثّمينة أو الأحجار الكريمة. عندما يحوّلون الأموال إلى مؤسّسة أُخْرى، قد يتمّ وصفها

في مواجهة الأزمة، عيّن المستشار لجنة تحقيق من /٢٨/ شخصاً بارزاً، برئاسة رئيس مجلس إدارة البنك المركزي الألماني (Reichsbank) الدكتور ريتشارد كوخ (Dr. Richard Koch)، للنّظر في الأسباب واقتراح تدابير تشريعيّة لمنع حدوث المزيد من الذّعر من هذا القبيل. كانت لجنة كوخ مكوّنة من شريحة واسعة وممثّلة من المجتمع الاقتصادي الألماني، بما في ذلك ممثّلين عن الصّناعة والزّراعة والجّامعات والأحزاب السّياسيّة، بالإضافة إلى الخدمات المصرفيّة والماليّة.

وكانت نتيجة عمل اللجنة، ومعظمها صوّتت من أجل قانون من قبل البنك المركزي الألماني في قانون البورصة (The Exchange Act) في حزيران ١٨٩٦، وقانون إيداع الأوراق الماليّة (Depotgesetz) لشهر تمّوز صناعيّة في ذلك الوقت. لقد تمّ حظر العقود الآجلة في الحبوب. كانت إمكانيّات المضاربة في سوق الأوراق الماليّة مقيّدة بشدة، وكانت إحدى نتائج ذلك هي الغياب النّسبي لمضاربة أسواق البورصة منذ ذلك الحين كعامل رئيس يؤثّر على الحياة الاقتصاديّة الألمانيّة.

بأنّها هروب رأس المال. مع تقدّم البنك، يولّد زخمه الخاص: كلما زاد عدد الأشخاص الذين يسحبون الأموال، يزيد احتمال التخلّف عن السّداد، مما يؤدّي إلى المزيد من عمليات السّحب. هذا يمكن أن يزعزع استقرار البنك إلى الحدّ الذي ينفد فيه النّقد وبالتّالي يواجه إفلاساً مفاجئاً. ولمحاربة سحب الأموال، قد يحدّ البنك من مقدار النّقد الذي يُمْكن لكل عميل سحبه أو تعليق عمليّات السّحب كلّية أو الحصول على المزيد من النّقود على الفور من البنوك الأُخْرى أو من البنك المركزي، إلى جانب التّدابير الأُخْرى.

وضع قانون البورصة الألمانيّة لعام ١٨٩٦ بصورة نهائيّة شكلاً مختلفاً من أشكال التّنظيم المصرفي والمالي في ألمانيا من نظام بريطانيا أو أمريكا - النّظام المصرفي الأنكلو- ساكسوني. ليس هذا فقط، ولكن العديد من بيوت لندن الماليّة قلّصت نشاطها في السّوق الماليّة الألمانيّة المقيّدة بعد تسعينيّات القرن التّاسع عشر نتيجة لهذه القيود، مما قلّل من تأثير تمويل مدينة لندن على السّياسة الاقتصاديّة الألمانيّة. بشكل كبير، حتّى يومنا هذا، لا تزال هذه الاختلافات الجوهريّة بين الأعمال المصرفيّة والتّمويل الأنكلوساكسوني، و"النّموذج الألماني" كما تمارس في ألمانيا وهولندا وسويسرا واليابان، واضحة إلى حدّ ما.

ضرورة البنية التّحتيّة للشّحن البحري والسّكك الحديديّة

وهكذا، في حين أنّ السّياسة الصّناعيّة والماليّة الوطنيّة لبريطانيا، وخاصة بعد عام ١٨٧٣، عزّزت التّأخر الصّناعي للتّقدّم التّكنولوجي، فإنّ سياسة ألمانيا عزّزت العكس تماماً. بحلول عام ١٩٠٠، كانت ميول الاختلاف بين البلدين واضحة للجميع. لكنّ الاحتكاك المتزايد بين ألمانيا وإنكلترا في السّنوات التي سبقت عام ١٩١٤ كان يركّز على جانبين خاصّين من التّنمية الاقتصاديّة الشّاملة المذهلة لألمانيا. الأوّل والأهم كان الظّهور الدّرامي لألمانيا كأمّة بارزة تمتلك الشّحن البحري الحديث الذي من شأنه تهديد الهيمنة البريطانيّة على البحار والتي امتدّت لعقود من الزّمن.

وطالما لم تسيطر ألمانيا على أسطولها التّجاري الحديث، وطالما ليس لديها أسطول بحري للدّفاع عنه، فإنّها لن تستطع التّحكُّم بشؤونها الاقتصاديّة

الخاصّة. لقد كانت بريطانيا لا تزال تمثّل السّيادة على محيطات العالم، وكانت تنوي البقاء على هذا النّحو. كان هذا هو قلب الإستراتيجيّة الجيوسياسيّة البريطانيّة. لقد جادلت أغلبيّة متزايدة في ألمانيا بأنّ الحياة الاقتصادية للبلاد ستخضع دوماً للتّلاعب من قبل قوّة شحن أجنبيّة من أجل الشّروط الأساسيّة لتجارتها الدّوليّة الحيويّة في ظلّ هذه الظّروف.

في عام ١٨٧٠، بلغ مجموع الأسطول التّجاري للرايخ الألماني /٦٤٠,٠٠٠/ طن فقط. كان الأسطول التّجاري الألماني في ذلك الوقت يحتلّ المرتبة الخامسة في العالم بعد البريطانيّين والأمريكيّين والفرنسيّين والنرويجيّين. وبحلول عام ١٩١٤، احتلَّ أسطول ألمانيا المركز الثّاني، بعد بريطانيا وبسرعة متزايدة.

كانت البضائع الألمانيّة المصدّرة في عام ١٨٧٠ تخضع لرسوم وسفن الدّول الأخرى، خاصّة بريطانيا. وبحلول عام ١٩١٤، تغيّر هذا بشكل كبير. وفي عام ١٩٠١، غادر /٩,٠٠٠,٠٠٠/ طن على /٥٢٠٠٠/ سفينة مختلفة الموانئ الألمانيّة تبحر تحت العلم الألماني. وبحلول عام ١٩٠٩، زادت هذه الأرقام إلى /٦٥٠٠٠/ سفينة يبلغ مجموع حمولتها /١٣,٠٠٠,٠٠٠/ طن تحت العلم الألماني. في هذا الوقت، كانت نسبة /٧٠ %/ من التّجارة الألمانيّة تعتمد على البحر. لقد كان من الواضح أنّ السّيطرة على شروط هذه التّجارة كان أمراً حيويّاً للأمن الاقتصادي لألمانيا. لكن القليل من الدّوائر الماليّة والشّحن في لندن رحّبوا بهذا الأمر.

تمّ تطبيق التّطورات الموازية في مجال الصّلب والهندسة الألمانيّة مباشرة على بناء أسطول شحن تجاري حديث. أدّى استبدال السّفن الشّراعيّة التي

تعمل بدفع البخار والهياكل الخشبيّة، أولاً باستخدام حديد التّسليح وبعد ذلك باستخدام هياكل فولاذيّة إلى السّماح لأسطول ألمانيا التّجاري بأن يصبح أكبر وأكثر كفاءة. وفي عام ١٨٩١، استطاع الأسطول الألماني الاعتماد على ثلاث بواخر بحجم أكثر من /٧٠٠٠/ طن من الوزن السّاكن[١] (Deadweight ton). وبحلول عام ١٩١٤، حمل العلم الألماني خمسة بواخر تفوق /٢٠,٠٠٠/ طن من الوزن السّاكن في السّاعة، وتتسع إلى ما بين /١٥,٠٠٠/ و /٢٠,٠٠٠/ من الوزن السّاكن و /٦٦/ بين /٧,٠٠٠/ و /١٠,٠٠٠/ من الوزن السّاكن.

خلال هذا الوقت، تطوّرت وسائل النّقل البحريّة الألمانيّة بسرعة وكفاءة فائقة. وبحلول عام ١٩١٤، احتفظت شركتان كبيرتان، هما شركة هامبورغ - أمريكا (Hamburg - American) وألمانيا الشّماليّة لويد (North German Lloyd) بنحو /٤٠%/ من جميع الأساطيل البحريّة التجاريّة الألمانيّة. كان التّنظيم

---

(١) مقياس لمقدار الوزن الذي يُمْكن أن تحمله السّفينة، وليس وزنها، أو فارغة أو بأي درجة من الحمولة ويضمّ مجموع أوزان البضائع والوقود والمياه العذبة ومياه الصابورة والأحكام والركاب والطّاقم. غالباً ما يُسْتخدم لتحديد الوزن الأقصى المسموح به للسّفينة (أي عندما تكون محملة بالكامل بحيث يكون خط بليمسول (Plimsoll) الخاص بها عند مستوى الماء) على الرّغم من أنّه قد يشير أيضاً إلى الوزن الفعلي للسّفينة غير المحملة بالسّعة.

تمّ التعبير عن الحمولة النّافعة تاريخياً بالأطنان الطّويلة ولكنّها الآن تُعطى دوليّاً بالأطنان (بالأطنان المترية). في اتفاقيّات الشحّن الدّوليّة الحديثة، مثل الاتفاقيّة الدّوليّة لسلامة الأرواح في البحر والاتفاقيّة الدّوليّة لمنع التلوث النّاجم عن السّفن، يتمّ تعريف الوزن السّاكن بوضوح على أنّه الفرق بالأطنان بين إزاحة سفينة في المياه ذات الثّقل النّوعي. من ١,٠٢٥ (المقابلة لمتوسط كثافة مياه البحر) المعينة والإزاحة الخفيفة (خفيفة الوزن) للسّفينة.

ووفورات الحجم[1] (economies of scale) والتّركيز على بناء السّفن الأكثر كفاءة وحداثة هي أحد الأسرار التي تقف وراء النّمو المذهل خلال هذه الفترة.

ولاحظ مراقب فرنسي في تلك الأيام معلّقاً على النّجاح غير العادي في النّقل البحري الألماني في هذه الفترة:

وهذا التّركيز هو الذي يجعل من الممكن الإطفاء[2] (amortization) السّريع لرأس المال، وبالتّالي "تخريد" السّفن التي أصبحت قديمة، والتّجديد

---

(١) في الاقتصاد الجزئي، تمثّل وفورات الحجم مزايا التّكلفة التي تحصل عليها المؤسّسات بسبب حجم عملها (عادةً ما يتمّ قياسها حسب كمية الإنتاج المنتج)، مع انخفاض تكلفة وحدة الإنتاج مع زيادة الحجم. (في الاقتصاد، "الاقتصادات" مرادف لتوفير التّكاليف و"الحجم" مرادف للكميّة أو حجم الإنتاج.)

تنطبق وفورات الحجم على مجموعة متنوّعة من المواقف التّنظيميّة والتّجاريّة وعلى مختلف المستويات مثل وحدة الأعمال أو التّصنيع أو المصنع أو المشروع بأكمله. عندما يبدأ متوسّط التّكاليف في الانخفاض مع زيادة الإنتاج، تحدث وفورات الحجم. إذا كانت التّكلفة لشركة لإنتاج سلعة أو خدمة أقل من متوسّط تكلفة إنتاج تلك السّلعة أو الخدمة، فإنّ الشّركة تعاني من وفورات الحجم. بعض وفورات الحجم، مثل التّكلفة الرّأسماليّة لمرافق التّصنيع وفقدان الاحتكاك في النّقل والمعدّات الصّناعيّة، لها أساس مادي أو هندسي.

(٢) (amortization) في الأعمال التّجاريّة يشير الإطفاء إلى توزيع المدفوعات على فترات متعدّدة. يستخدم المصطلح في عمليّتين منفصلتين: إطفاء القروض وإطفاء الأصول. في الحالة الأخيرة، يشير إلى تخصيص تكلفة الأصل غير المادّي خلال فترة زمنيّة.

في الإقراض، يمثّل الإطفاء توزيع مدفوعات القروض على أقساط متعدّدة للتّدفّقات النّقديّة على النّحو الذي يحدّده جدول الإطفاء. على عكس طرز السداد الأخرى، تتكوّن كلّ دفعة سداد من أصل الدّين والفائدة. يُسْتخدم الإطفاء بشكل رئيس في سداد القروض... يتمّ تقسيم المدفوعات إلى مبالغ متساوية طوال مدّة القرض، مما يجعله أبسط نموذج سداد. يتمّ تطبيق قدر أكبر من الدّفعة على الفائدة في بداية جدول الإطفاء، بينما يتمّ تطبيق المزيد من الأموال على رأس المال في النّهاية.

الدّائم للآلة العائمة. قد لا تجد في السّفن البحريّة الألمانية التّجاريّة سفناً قديمة عمرها ثلاثين أو أربعين عاماً. فالصّناعات الألمانيّة، إذا أردنا أن نتحدّث بشكل لائق - علم المعادن، والتقنيّة الكهربائيّة، وما إلى ذلك - تُؤمّن من خلال الإنتاج الموحّد ما تحصل عليه الخدمة التّجاريّة الألمانيّة[1]

---

(١) الخدمات التّجاريّة: هي فئة واسعة من الخدمات الماليّة المخصّصة للاستخدام من قبل الشّركات. في الاستخدام الأكثر تحديداً، يشير عادةً إلى خدمات معالجة التّاجر التي تمكّن الشّركة من قبول دفعة معاملة من خلال قناة آمنة **(مشفّرة)** باستخدام بطاقة ائتمان العميل أو بطاقة الخصم .... قد يشمل المصطلح:

معالجة الدّفع ببطاقات الائتمان والخصم

تحقق من الضمان وتحقق من خدمات التّحويل

غرفة المقاصة الآليّة لخدمات الفحص والشّيكات

بطاقات الهدايا وبرامج الولاء

بوّابة الدّفع

السّلف النّقديّة التّجاريّة

معالجة المعاملات عبر الإنترنت

أنظمة نقاط البيع **(POS)**

برامج تحويل المنافع الإلكترونيّة مثل الطّوابع التّموينيّة **(تسمى طوابع الغذاء في الولايات المتّحدة)**.

يعمل مزودو الخدمات التّجاريّة كوسيط بين البنك والشّخص أو المؤسّسة التي ترغب في تلقّي الأموال والشّخص أو المؤسّسة التي ترغب في شراء سلع أو خدمات. سيقوم مزود خدمة التّاجر بتزويد الشّركات والأفراد بالمتطلّبات اللازمة لقبول بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم وغيرها من أشكال الدّفع الإلكتروني لإجراء المعاملة. على سبيل المثال، بائع تجزئة يبيع منتجًا لأحد العملاء. يستخدم العميل بطاقة دفع للشّراء، وسيقوم مزوّد

(Merchant services) بواسطة تواتر وانتظام الإبحار... في حالة الألمان، لا يتبع إنشاء خطوط الشّحن التّجارة، بل يسبقها، وعندما يسبقها يدخلها حيّز الوجود.

بعد الدمج النّهائي لهامبورغ في الرايخ الألماني في عام ١٨٨٨، أصبحت هامبورغ (Hamburg)، وبعد ذلك بريمن - بريمرهافن (Bremen-Bremerhaven) مراكز بناء أكثر مرافق الموانئ حداثة وفعاليّة في جميع أنحاء أوروبا، مما جذب الشّحن بالسّكك الحديديّة في معظم وسط أوروبا إلى الشّمال ليتمّ شحنها إلى الأسواق العالميّة. فمن خلال إنشاء سياسة البنية التّحتيّة الوطنية التي شجّعت أرخص وسائل النّقل الممكنة، لقد وسّعت ألمانيا في العقد ونصف العقد السّابق لعام ١٩١٤ شحنها البحري في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك احتكار السّوق التّقليدي لمستعمرات بريطانيا وغيرها من "مناطق النّفوذ" التقليديّة، مثل مصر وحتّى الأمريكيتين. في عام ١٨٩٧، بعد أكثر من عام واحد من تمرير المجلس الامبراطوري (Reichstag) ضوابط المضاربة الماليّة التقييديّة، أعلن جراند أدميرال فريدريش فون تيربيتز[1] (Grand Admiral von Tirpitz) عن أوّل برنامج

الخدمة التجاريّة بتحويل أموال العميل إلى أموال تاجر التّجزئة. قد يستغرق هذا عادةً ما يصل إلى ٤٨ ساعة حتى يتم إيداع هذه الأموال في حسابك المصرفي. ولكن يمكن للأنظمة الجديدة مثل "بمعالجة أسرع" تحويل الأموال في غضون ساعة واحدة.

(١) ألفريد بيتر فريدريش فون تيربيتز :(١٩ آذار (مارس) ١٨٤٩ - ٦ آذار(مارس) ١٩٣٠) كان أميراً ألمانيّاً كبيراً، ووزيراً للدّولة في المكتب الإمبراطوري البحري، وهو الفرع الإداري القوي للبحريّة الإمبراطوريّة من عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩١٦. لم يكن لدى بروسيا مطلقاً أسطول بحريّ كبير الذي تمّ تشكيله في عام ١٨٧١. أخذ تيربيتز البحريّة الإمبراطوريّة المتواضعة، وبدأ في تسعينيّات القرن التّاسع عشر، وحوّلها إلى قوّة عالميّة

بناء بحري ألماني، والذي أقرّه المجلس الإمبراطوري (Reichstag) في عام ١٨٩٨، وتبعه في عام ١٩٠٠ قانون ثانٍ ضاعف عدد السّفن البحريّة التي سيتمّ بناؤها.

وبحلول عام ١٩٠٦، أطلقت بريطانيا سفينة حربيّة جديدة متفوّقة مسلّحة بمدافع، مع المدرّعة البحريّة[١] (Dreadnought) والتي كانت أسرع وأكثر قدرة على حمل قوّة نيران أكبر من أيّ سفينة حربيّة موجودة. ورداً على ذلك، مرّرت ألمانيا في عام ١٩٠٦ قانوناً لم يحظَ إلا بقليل من الدّعاية من قبل وسائل الاعلام يقضي باستبدال الأسطول البحري الألماني كل /٢٠/ سنة. وبحلول عام ١٩٠٩، ولدهشة البريطانيين، أطلقت ألمانيا سلسلة ناساو

الطّراز يُمْكن أن تهدّد البحريّة الملكيّة. بيد أنّ أسطوله لم يكن الأفضل في العالم. جولة واحدة كبيرة في البحر، معركة جوتلاند، تنتهي بالتّعادل مع كلا الجانبين يدّعي النّصر. تحوّل تيربيتز إلى حرب الغوّاصات، التي أثارت عداء الولايات المتّحدة. تمّ فصله في عام ١٩١٦ ولم يسترد السّلطة مطلقاً.

(١) كانت المدرّعة البحريّة هي النوّع السّائد من البوارج في أوائل القرن العشرين، خلقت المدّرعة البحريّة الملكيّة البريطانيّة انطباعاً قويّاً في أذهان النّاس عندما أُطْلقت في عام ١٩٠٦. كان تصميم المدرّعة البحريّة واثنين من السّمات الثّوريّة: ... مع مزيد من الاسلحة من العيار الثقيل من السّفن السّابقة، ودفع التوربينات البخاريّة. وكانت السّفن الحربيّة محفّزاً حاسماً في سباق الأسلحة البحريّة تكثيف بين المملكة المتّحدة وألمانيا. المدرّعة البحريّة، تمّ إعادة ضبط ميزان القوّة البحريّة بين عشيَّة وضحاها. ونتيجة لذلك، ظهرت سباقات المدرّعة البحريّة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في أمريكا الجنوبيّة، خلال الفترة التي سبقت الحرب العالميّة الأولى التّصاميم المتعاقبة زيادة سريعة في حجم الاستفادة من التّحسينات في التّسلّح، والدّروع، والدّفع طوال عصر المدرّعة البحريّة. في غضون خمس سنوات، تفوّقت البوارج الجديدة على المدرّعة البحريّة. هذه السّفن الأقوى كانت تعرف "بالمدرّعة الفائقة".

(Nassau) مع أربع سفن متفوّقة على فئة سفن الطّبقة المدرّعة البحريّة. هذه سرعان ما تمّ استبدالها من قبل مصنّعي السّفن البريطانيّة والألمانيّة بسلسلة المدرعة البحريّة الخارقة (Super Dreadnought) الأكثر تقدّماً. لم تتخيّل بريطانيا أبداً أنَّ بإمكان ألمانيا تطوير مثل هذا الأسطول الحديث في ساحاتها البحريّة الخاصّة، وفي مثل هذا الوقت القصير. عند مراجعة خلفيّة الحرب العظمى في عام ١٩١٤ في محاضرة جامعة أكسفورد في عام ١٩٥١، قال السّير ليلفن وودوارد (Sir Llewellyn Woodward) باختصار، "كانت ألمانيا حرّة في أن تبني لنفسها أسطولاً كبيراً كما ترغب مثلها مثل كلّ قوّة أُخْرى". لقد كانت القضيّة قضيّة نفعيّة وحساباً واقعيّاً. إنّ الأسطول الحربي الألماني لا يُمْكن أن يكون سوى تحدٍّ لبريطانيا العظمى التي كانت القوّة البحريّة المهيمنة.

لقد أصبح واضحاً للبعض في بريطانيا بحلول عام ١٩١٠ أنّ هناك حاجة إلى علاجات دراماتيكيّة للتّعامل مع الظّهور الاقتصادي الألماني المخيف. لأوّل مرّة، كما نرى الآن، برز البترول كعامل مهمٍّ في حساب الحرب الجيوسياسي.

الهيئة العامة السورية للكتاب

الهيئة العامة
السورية للكتاب

-٣-

بداية معركة عالميّة من أجل السّيطرة على النّفط

أدميرال بريطاني يرى ما بعد زيت المصباح:

في عام ١٨٨٢، كانت الحمأة السّوداء الثّقيلة التي نعرفها اليوم على أنّها النّفط ذات أهميّة تجاريّة ضئيلة غير كونها الوقود لإضاءة مصابيح الزّيوت المعدنيّة الجديدة، وهي تقنيّة طوّرتها برلين في عام ١٨٥٣ من قبل شركة ألمانيّة مصنّعة للمصابيح تدْعى ستوهفاسر (Stohwasser). ثم عُرف الوقود باسم "زيت الصّخور" لأنّه تسرّب من خلال الّصخور في مناطق نفطية معينة مثل تيتوسفيل (Titusville)، بنسلفانيا (Pennsylvania) أو باكو في روسيا، أو في غاليسيا (Galicia)، التي أصبحت الآن جزءاً من بولندا. في عام ١٨٧٠، أنشأ جون دي روكفلر (John D. Rockefeller) شركة ستاندرد أويل (Standard Oil Company) لاستغلال هذه السّوق لزيت المصابيح و"علاجات" مختلفة بالأدوية التي تحتوي على النّفط في الولايات المتّحدة. إنّ تطوير محرك الاحتراق الدّاخلي لم يحدث ثورة في الصّناعة العالميّة حتّى ذلك الحين.

لكنّ شخصاً واحداً على الأقل فهم التّداعيات الإستراتيجيّة العسكريّة للبترول من أجل السّيطرة المستقبليّة على بحار العالم. بدايةً من خطاب عامّ في أيلول (سبتمبر) عام ١٨٨٢، لقد جادل الأدميرال البريطاني اللورد فيشر، ثمّ الكابتن فيشر، إلى أي شخص في المؤسّسة البريطانيّة التي ستصغي إلى أنّ بريطانيا يجب أنْ تحوّل أسطولها البحري من قوّة دفع بطيء

تعمل بالفحم إلى وقود النّفط الجديد. منذ عام ١٨٧٠، أحرقت بواخر روسيّة في بحر قزوين زيت وقود ثقيل أطلق عليه الرّوس اسم "مازوت". ودعا فيشر وعدد قليل من الأشخاص ذوي الرؤية بعيدة النّظر إلى اعتماد الوقود الجديد. وأصرّ على أنّ القوّة النفطيّة ستسمح لبريطانيا بالحفاظ على ميزة استراتيجيّة حاسمة في السّيطرة المستقبليّة على البحار.

كان فيشر قد قام بواجبه لافتاً إلى التّفوّق النّوعي للبترول على الفحم كوقود، وعرف أن منطقه كان سليماً. فالسّفينة الحربيّة التي تعمل بمحرك ديزل يحرق النّفط كوقود لا يصدر أي دخان، في حين أن انبعاث دخان للسّفن التي تستخدم الفحم كوقود كان من المُمْكن رؤية دخانها الفاضح على بعد عشرة كيلو مترات. فبينما كان محرّك سفينة يعمل بالفحم يحتاج ما بين أربع إلى تسع ساعات للوصول إلى طاقته الكاملة، لم يتطلّب محرّك يعمل بالنّفط سوى /٣٠/ دقيقة ويُمْكِن أن يصل إلى ذروة طاقته في غضون خمس دقائق. كما أنّ توفير الوقود النّفطي للبوارج الحربيّة المطلوبة يحتاج إلى عمل اثني عشر رجلاً لمدّة اثنتي عشرة ساعة. إنّ ما يعادل نفس طاقة سفينة تعمل بالفحم يتطلّب عمل /٥٠٠/ رجل لمدة خمسة أيام. للحصول على قوّة دفع مساوية، تطلّبت السّفينة التي تعمل بالنّفط ثلث وزن المحرك، وحوالي ربع الحمولة اليوميّة للوقود، وهو عامل حاسم للأسطول، سواء كان تجارياً أم عسكرياً. كما أنّ نصف قطر العمل، أو نصف القطر القتالي[١] (Radius of action) للأسطول الذي يعمل بالنّفط يصل إلى أربعة

(١) يشير نصف قطر العمل، أو نصف القطر القتالي من النّاحية العسكريّة، إلى الحد الأقصى للمسافة التي يُمْكن للسّفينة أو الطّائرة أو السّيارة أن تسافرها من قاعدتها على طول مسار معيّن مع التّحميل والعودة العاديين دون إعادة التزوّد بالوقود، مما يسمح بجميع عوامل السّلامة والتّشغيل.

أضعاف لأسطول القطر القتالي المماثل لسفينة تعمل بالفحم. ولكن في ذلك الوقت، كان أقران فيشر الإنكليز ينظرون إليه كحالمٍ غريب الأطوار.

في غضون ذلك، قام مهندس ألماني يُدعى جوتليب دايملر (Gottlieb Daimler)، بحلول عام ١٨٨٥ بتطوير أوّل محرّك يعمل على النّفط في العالم قادر على قيادة مركبة طرق. على الرّغم من أنّ السّيّارات كانت تعتبر من ألعاب فاحشي الثراء حتّى نهاية القرن، إلا أنّ الإمكانات الاقتصاديّة لحقبة النّفط بدأت تتحقّق على نطاق أوسع من قبل العديدين غير الأدميرال فيشر ودائرته.

دارسي يكتشف سـرّ الصّخور المحترقة

بحلول عام ١٩٠٥، أدركت أجهزة الاستخبارات البريطانيّة والحكومة البريطانيّة أخيراً الأهميّة الإستراتيجيّة للوقود الجديد. كانت مشكلة بريطانيا هي أنّها لم تكن تمتلك نفطًا معروفاً. يجب أن تعتمد على أمريكا أو روسيا أو المكسيك لتزويدها به، وهي حالة غير مقبولة في زمن السّلام، ومستحيلة في حالة نشوب حرب كبرى. قبل عام، في عام ١٩٠٤، تمّت ترقية الكابتن فيشر إلى رتبة لواء البحر الأوّل[١] في بريطانيا، القائد

(١) لواء البحر الأول ورئيس الأركان البحريّة هو الرئيس المحترف للبحريّة الملكيّة للمملكة المتّحدة والخدمة البحريّة بأكملها. كان اللقب في الأصل هو ربّ القوّات البحريّة العليا إلى مجلس الأميراليّة عندما تم إنشاء هذا المنصب في عام ١٦٨٩. ثم تم إعادة تصميم صاحب المكتب الأول ربّ البحريّة في عام ١٧٧١. تم تقديم مفهوم "الرّبّ البحريّ الأوّل" المحترف في عام ١٨٠٥ وتمّ تغيير لقب الرّبّ الأوّل البحري إلى "ربّ البحر الأوّل" حول تعيين السّير جاكي فيشر في عام ١٩٠٤. من عام ١٩٢٣ فصاعداً، كان ربّ البحر الأوّل عضوا في لجنة رؤساء الأركان. وهو الآن يجلس في مجلس الدّفاع ومجلس الأميراليّة.

الأعلى للشّؤون البحريّة البريطانيّة. أنشأ فيشر على الفور لجنة لدراسة وتقديم توصيات حول كيفيّة قيام البحريّة البريطانيّة بتأمين إمداداتها النّفطيّة.

كان وجود بريطانيا في بلاد فارس والخليج العربي والأخير لا يزال جزءاً من الإمبراطوريّة العثمانيّة - محدوداً جداً في هذا الوقت. لم تكن بلاد فارس جزءاً من الإمبراطوريّة البريطانيّة الرّسميّة. لعدة سنوات، كانت بريطانيا تحتفظ بالقنصليّات في بوشهر وبندر عباس، وحافظت على السّفن البحريّة البريطانيّة في الخليج لردع القوى الأخرى من التّحرّك في المياه الإستراتيجيّة القريبة من أكثر المصادر الاستعماريّة البريطانيّة أهميّة في النّهب، الهند. في عام ١٨٩٢، كتب اللورد كرزون(Lord Curzon)، وهو نائب حاكم الهند في وقت لاحق "يجب أن أعتبر امتياز ميناء على الخليج العربي لروسيا، أو لأيّ قوّة، كإهانة متعمّدة لبريطانيا العظمى وبوصفه تمزيقاً وحشيّاً للوضع الرّاهن، واستفزازاً دوليّاً للحرب." ولكن في عام ١٩٠٥، حكومة جلالة الملك، من خلال وكالة "أشهر الجواسيس"[١] (ace of spies)

---

(١) أشهر الجواسيس (Ace of Spies): هو مسلسل تلفزيوني عام ١٩٨٣ يعرض حياة سيدني رايلي، وهو يهودي روسي أصبح أحد أعظم الجواسيس على الإطلاق للعمل مع البريطانيين. من بين مآثره، في أوائل القرن العشرين، كان قد تسلّل إلى هيئة الأركان العامّة الألمانيّة في عام ١٩١٧ وكان قريباً من الإطاحة بالبلاشفة في عام ١٩١٨. وكانت سمعته مع النّساء أسطوريّة مثل عبقريّته في التّجسّس.

تمّ كتابة السلسلة الصغيرة من قبل تروي كينيدي مارتن، واستناداً إلى كتاب "آس أوف جاسوس" الصادر عام ١٩٦٧ من قبل روبن بروس لوكهارت الذي كان والده ر. هـ. بروس لوكهارت أحد رفاق رايلي. سام نيل النجوم كحرف مسمى. الموسيقى الرئيسة هي حركة الرومانسيّة من جناح ذيمفليت في ديمتري شوستاكوفيتش، على الرّغم من أنّ شوستاكوفيتش لا يُنسب إليه الفضل في الواقع (يعود الفضل إلى هاري رابينوفيتش في الموسيقا).

السّيّئة السّمعة حصل سيدني رايلي (Sidney Reilly) على حقٍّ حصري غير عادي على ما كان يعتقد أنّه رواسب نفطيّة هائلة غير مستغلّة في الشّرق الأوسط. في أوائل عام ١٩٠٥، أرسلت المخابرات البريطانيّة رايلي (من مواليد سيجموند جورججيفيتش روزنبلوم (Sigmund Georgjevich Ros en blum)، في أوديسا، روسيا) في مهمّة للحصول على حقوق استغلال الموارد المعدنيّة في بلاد فارس من جيولوجي أسترالي غريب الأطوار ومهندس اسمه ويليام نوكس دارسي (William Knox d'Arcy).

دارسي، وهو مسيحي متديّن درس التّاريخ بعمق، أصبح مقتنعاً بأنّ روايات "أركان النّار" (pillars of fire) في الأماكن المقدّسة لإله النّار الفارسي القديم، أرموز[1] (Ormuzd) مشتقّة من ممارسة الكهنة لزرادشت مصابيح إضاءة النّفتا - النّفط - المتسرّب من الصّخور في تلك المواقع المحدّدة. أمضى سنوات يتجوّل في المناطق التي كانت توجد فيها هذه المعابد الفارسيّة القديمة بحثاً عن النّفط. قام بالعديد من الزّيارات إلى لندن لتأمين الدّعم المالي لجهوده، مع تناقص الدّعم من المصرفيّين البريطانيّين.

---

(١) هو الخالق والإله الوحيد للزرادشتيّة. أهورا مازدا هي أعلى روح العبادة في الزرادشتية والزرادشتية هي واحدة من أقدم الأديان في العالم التي لا تزال نشطة. إنه إيمان توحيدي (بمعنى إله خالق واحد)، متمركز في الكوسمولوجيا المزدوجة من الخير والشر والإيكولوجيا على التنبؤ بالدمار النهائي للشر. كان بمثابة دين الدّولة للإمبراطوريّات الفارسيّة قبل الإسلام لأكثر من ألف عام، من حوالي ٦٠٠ قبل الميلاد إلى ٦٥٠ م. تمّ قمع الزرادشتيّة من القرن السّابع فصاعداً بعد الفتح الإسلامي لبلاد فارس من ٦٣٣-٦٥٤. تشير التقديرات الأخيرة إلى أن عدد الزرادشتيين الحاليين يبلغ حوالي ١٩٠,٠٠٠، ومعظمهم يعيشون في الهند وإيران. عددهم آخذ في الانخفاض.

دعا الملك الفارسي الجديد شاه مظفر الدين دارسي كمهندس عرف إيران تماماً، وطلب منه مساعدة بلاد فارس في تطوير السّكك الحديديّة وبدايات الصّناعة في وقت ما في تسعينيّات القرن التّاسع عشر والشاه مظفر رجل ملتزم بتحديث ما هو اليوم إيران.

في عام ١٩٠١، ومقابل الحصول على مبلغ كبير من المال مقدّماً، منح الشاه (Shah Muzaffar al-din) دارسي "فرماناً"، أو امتيازاً ملكيّاً، وأعطاه صلاحيّات كاملة وحرّيّة غير محدودة، لمدة ستين عاماً، لفحص وحفر أعماق التّربة الفارسيّة بمحض إرادته. ونتيجة لذلك ستبقى جميع منتجات باطن الأرض التي يطلبها دون استثناء ملكه الخاص غير القابل للتّصرّف.

دفع دارسي ما يعادل /٢٠٠٠٠/ دولار نقداً ووافق على دفع عوائد للشّاه بنسبة /١٦%/ من مبيعات أي نوع من البترول الذي يتمُّ اكتشافه. وهكذا حصل الأسترالي غريب الأطوار على واحدة من أكثر الوثائق القانونيّة قيمة في ذلك الزّمن، منحه و"جميع الورثة والمتنازل عنها والأصدقاء" الحقّ الحصريّ للاستفادة من الإمكانات النّفطيّة لبلاد فارس حتّى عام ١٩٦١. لقد كان أول اكتشاف نفطي ناجحٍ لدارسي في منطقة" ششتار"، شمال الخليج العربي.

لقد تمكّن سيدني رايلي من تعقّب دارسي في عام ١٩٠٥، عندما كان الأخير على وشك توقيع شراكة استكشاف نفطيّة مشتركة مع الفرنسيّين من خلال مجموعة باريس - روتشيلد المصرفيّة (Paris Rothschild banking group) قبل أن يعود إلى مسقط رأسه أستراليا.

لعب رايلي الذي تنكّر ككاهن ببراعة على ميول دارسي الدّينيّة القويّة، وأقنع دارسي بدلاً من ذلك بالتّوقيع على حقوقه الحصريّة لموارد النّفط

الفارسيّة في اتّفاق مع شركة بريطانيّة زعم "بأنّه مشروع مسيحي" جيّد، شركة النّفط الأنكلو- فارسيّة (The Anglo-Persian Oil Company). تمّ جلب الممول الأسكتلندي لورد ستراثكونا(Lord Strathcona) من قبل الحكومة البريطانيّة كمساهم رئيس في شركة النّفط الأنكلو- فارسيّة، بينما ظلّ دور الحكومة الخاصّ في الأنكلو- فارسيّة سرّاً. وهكذا نجح رايلي في تأمين أوّل مصدر رئيس للبترول في بريطانيا.

بالقطار من برلين إلى بغداد

في عام ١٨٨٩، حصلت مجموعة من الصّناعيّين والمصرفيّين الألمان، بقيادة البنك الألماني (Deutsche Bank)، على امتياز من الحكومة العثمانيّة لبناء سكّة حديديّة عبر الأناضول من العاصمة، القسطنطينية. تمّ تمديد هذا الاتّفاق بعد عشر سنوات، في عام ١٨٩٩، عندما منحت الحكومة العثمانية الموافَقَةَ للمجموعة الألمانيّة للمرحلة التّالية مما أصبح يُعْرف باسم مشروع سكّة الحديد بين برلين وبغداد (The Berlin–Baghdad railway project). كانت الاتّفاقيّة الثّانية أحد نتائج زيارة ١٨٩٨ للقسطنطينيّة من قبل القيصر الألماني فيلهلم الثّاني. أصبحت العلاقات الألمانيّة التّركيّة ذات أهميّة متزايدة على مدى تلك السّنوات العشر.

كانت ألمانيا قد قرّرت بناء تحالف اقتصادي قوي مع تركيا، ابتداء من تسعينيّات القرن التّاسع عشر، كطريقة لتطوير أسواق جديدة شاسعة محتملة إلى الشّرق لتصدير السّلع الصّناعيّة الألمانيّة. كان مشروع سكّة الحديد بين برلين وبغداد يشكّل المحور الرّئيس لإستراتيجيّة اقتصاديّة رائعة وفعّالة. كانت الإمدادات المحتملة من النّفط كامنة في الخلفيّة وعارضت بريطانيا.

إنّ بذور العداوات التي يعبّر عنها بشكل مأساوي في الشّرق الأوسط من تسعينيّات القرن الماضي إلى يومنا هذا تعود مباشرة إلى هذه الفترة.

لأكثر من عقدين، كانت مسألة بناء سكّة حديد حديثة تربط أوروبا القاريّة ببغداد نقطة احتكاك في مركز العلاقات الألمانيّة - الإنكليزيّة. من خلال تقدير مدير البنك الألماني (Deutsche Bank) كارل هلفريش، وهو الشّخص المسؤول في ذلك الوقت عن مفاوضات مشروع سكّة حديد بغداد، لم تؤدِّ أيّة قضيّة أُخْرى إلى مزيد من التوتّر بين لندن وبرلين في العقد ونصف العقد قبل عام ١٩١٤، مع احتمال استثناء قضيّة أسطول البحريّة المتنامي في ألمانيا.

في عام ١٨٨٨، بقيادة البنك الألماني، حصل تحالف على امتياز لبناء وصيانة خط سكّة حديد يربط حيدر باشا، خارج القسطنطينيّة، مع أنقرة. تمّت تسمية الشركة باسم شركة سكّة حديد الأناضول (The Anatolian Railway Company)، وشملت المساهمين النّمساوي والإيطالي بالإضافة إلى مساهمة بريطانيّة صغيرة. استمرّ العمل في السكّة الحديديّة بشكل جيّد حتّى إنّ القسم اكتمل قبل الموعد المحدّد، وتم تمديد البناء جنوباً إلى قونية أيضاً.

وبحلول عام ١٨٩٦، كان خط السّكّة الحديديّة مفتوحاً من برلين إلى قونية، في عمق المناطق الدّاخليّة التّركيّة من مرتفعات الأناضول، والتي تمتد على نحو /١٠٠٠/ كيلومتر من سكّة حديديّة جديدة في فترة تقلّ عن ثماني سنوات في منطقة مهجورة اقتصاديّاً. لقد كانت إنجازاً هندسيّاً وإنشائيّاً حقيقيّاً. كان ثراء وادي نهر دجلة والفرات القديم تظهر في بنية تحتيّة حديثة للنّقل. حتّى الآن، كانت البنية التّحتيّة الوحيدة للسّكك الحديديّة التي تم تشييدها في الشّرق الأوسط بريطانيّة أو فرنسيّة، وكلها

قصيرة للغاية في سورية أو في أي مكان آخر لربط مدن الموانئ الرّئيسة، ولكن لم تبنَ أبداً لفتح مساحات كبيرة من الدّاخل أمام التّصنيع الحديث.

لأوّل مرّة، أعطت السّكك الحديديّة القسطنطينيّة والامبراطوريّة العثمانيّة ارتباطاً اقتصاديّاً حديثاً وحيويّاً مع تصميمها الدّاخلي الآسيوي بالكامل. إنّ خطّ السّكّة الحديديّة، الذي إذا تمّ تمديده إلى بغداد وأبعد إلى الكويت، سيوفّر أرخص وأسرع رابط بين أوروبا وشبه القارّة الهنديّة بأكملها، عقدة سكّك حديديّة عالميّة من الدّرجة الأولى.

من الجّانب البريطاني، كان هذا هو بالضّبط بيت القصيد. وحذّر آر. ج. د. لفان (R.G.D. Laffan) الذي كان في ذلك الوقت مستشاراً عسكريّاً بريطانيّاً كبيراً مرتبطاً بالجّيش الصّربي، إذا تمّ تحقيق خطّ "برلين- بغداد"، فإنّ كتلة كبيرة من الأرض تنتج كلَّ نوع من الثّروات الاقتصاديّة والتي ليس من المُمْكن الوصول إليها عن طريق البحر ستكون متّحدة تحت السّلطة الألمانيّة." وأضاف لفان "سيتمّ فصل روسيا بسبب هذا الحاجز عن أصدقائها الغربيّين كبريطانيا العظمى وفرنسا."

ستكون الجيوش الألمانيّة والتّركيّة على مسافة استهداف قريبة من مصالحنا في مصر، ومن الخليج العربي ستكون إمبراطوريّتنا الهنديّة مهدّدة. كما أنّ ميناء إسكندرون والسّيطرة على الدّردنيل سيمنحا ألمانيا قوّة بحريّة هائلة في البحر الأبيض المتوسّط.

لقد لمَّح لفان إلى الإستراتيجيّة البريطانيّة لتخريب الرّابط بين برلين وبغداد

سوف تُظهر نظرة على خريطة العالم كيف امتدّت سلسلة الدّول من برلين إلى بغداد. الإمبراطوريّة الألمانيّة، الإمبراطوريّة النّمساويّة المجريّة،

بلغاريا، تركيا. إنّ قطعة واحدة صغيرة من الأرض وحدها تمنع الطّريق وتحول دون ربط طرفي السّلسلة ببعضهما البعض. كانت صربيا صغيرة ولكنّها فصلت بين ألمانيا والموانئ الكبرى في القسطنطينيّة وسالونيكا قابضة على البوابة الشّرقيّة... *كانت صربيا حقّاً خطّ الدّفاع الأول عن ممتلكاتنا الشّرقيّة. إذا تمّ سحقها أو إغراؤها بنظام "برلين - بغداد"، فإنّ إمبراطوريّتنا الشّاسعة، عندئذٍ إمبراطوريّتنا المدافعة قليلاً، بصدمة الخرق الألمانيّ نحو الشّرق."* ***[التأكيد مضاف].***

وبالتّالي ليس من المُسْتغرب أن نجد اضطرابات هائلة وحروباً في جميع أنحاء البلقان في العقد الذي سبق عام ١٩١٤، بما في ذلك الحرب التّركيّة والحرب البلغاريّة والاضطرابات المستمرّة في المنطقة. وبشكل مناسب، ساعد الصّراع والحروب على إضعاف تحالف برلين-القسطنطينيّة، ولا سيّما استكمال خط السّكك الحديديّة بين برلين وبغداد، كما حثّ لفان تماماً. ولكن سيكون من الخطأ النّظر إلى مشروع إنشاء مشروع السّكك الحديديّة بين برلين وبغداد كخطوة ألمانيّة أحادية الجانب ضدّ بريطانيا. لقد سعت ألمانيا مراراً وتكراراً للتّعاون البريطاني في المشروع. منذ تسعينيّات القرن التّاسع عشر، عندما تمّ التّوصّل إلى اتّفاق مع الحكومة التّركيّة لإكمال خط النّهاية الأخير الذي يمتد على مساحة **/٢٥٠٠/** كيلو متر من السّكك الحديديّة الذي من شأنه استكمال الخطّ إلى ما يُعْرف اليوم بالكويت، حيث قام البنك الألماني وحكومة برلين بمحاولات لا حصر لها لتأمين المشاركة البريطانيّة والتّمويل المشترك للمشروع الهائل.

في تشرين الثّاني عام ١٨٩٩، وبعد زيارته للقسطنطينيّة، التقى القيصر الألماني فيلهيلم الثاني (Kaiser Wilhelm II) مع الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا

في قلعة وندسور، ليتدخّل شخصيّاً لصالح التماس طلب مشاركة بريطانيّة مهمّة في مشروع بغداد[1]. كانت ألمانيا تعرف جيّداً أنّ بريطانيا أكّدت وجود مصالح في الخليج العربي وقناة السّويس للدفاع عن ممرها الهندي، كما كان معروفاً. فبدون دعم بريطاني إيجابي، كان من الواضح أنّ المشروع سيواجه صعوبات كبيرة، وخاصّة سياسيّة وماليّة. كان حجم المحطّة الأخيرة من السّكّك الحديديّة يتجاوز موارد البنوك الألمانيّة، حتّى ولو كانت بحجم البنك الألماني، لتمويله وحده.

لكن من جانبها، سعت بريطانيا على مدى السّنوات الخمس عشرة التّالية مع كل وسيلة أو حيلة ممكنة، لتأخير وعرقلة تقدّم السّكّة الحديديّة، بينما كانت تأمل دائماً لاتّفاق نّهائي من أجل إبقاء الجّانب الألماني في وضع غير متوازن. استمرّت هذه اللّعبة حتّى اندلاع الحرب في شهر آب عام ١٩١٤.

لكنّ الورقة الرّابحة التي لعبتها صاحبة الجلالة الملكة البريطانيّة في المرحلة الأخيرة من المفاوضات حول خط سكّة حديد بغداد كانت روابطها مع شيخ الكويت. في عام ١٩٠١، فرضت السّفن الحربيّة البريطانيّة قبالة سواحل الكويت على الحكومة التّركيّة أنّه منذ ذلك الحين فصاعداً يجب أن تعتبر ميناء الخليج الواقع أسفل شطّ العرب، والذي تسيطر عليه قبيلة عنزة التي ينحدر منها الشّيخ مبارك الصّباح، "محميّة بريطانيّة".

كانت تركيا في تلك المرحلة ضعيفة اقتصاديّاً وعسكريّاً لتقوم بغير الاحتجاج على نحو ضعيف على الاحتلال البريطاني الفعلي لهذا الجزء البعيد

---

(١) مشروع بناء سكّة حديد برلين بغداد.

من الإمبراطوريّة العثمانيّة. أوقفت الكويت التي صارت في أيدي البريطانيّين بنجاح إتمام السّكك الحديديّة بين برلين وبغداد من الوصول في نهاية المطاف إلى مياه الخليج العربي وما ورائه.

في عام ١٩٠٧، تمّ إقناع الشّيخ مبارك الصّباح، وهو شخص لا يرحم استولى على السّلطة في المنطقة في عام ١٨٩٦ بقتل إخوته غير الأشقّاء أثناء نومهم في قصره، للتّوقيع في شكل "إيجار دائم" "أرض بندر شويخ إلى "الحكومة البريطانيّة الإمبراطوريّة العظيمة." شارك في توقيع الوثيقة الرائد سي جي نوكس (C.G. Knox) الوكيل السّياسي للحكومة الإمبرياليّة البريطانيّة في الكويت. كانت هناك أجزاء سخيّة من الذّهب والبنادق البريطانيّة لجعل التّوقيع أكثر قبولاً للشّيخ. بحلول شهر تشرين الأوّل (أكتوبر) عام ١٩١٣، حصل اللفتنانت كولونيل السّير بيرسي كوكس (Lieutenant Colonel Sir Percy Cox) على شهادة من الشّيخ الحريص على القيام بالخدمات يوافق بموجبها الشّيخ على عدم منح أي تنازل لتطوير النّفط في الأرض "لأي شخص آخر غير الشّخص المرشّح والموصى به من قبل الحكومة البريطانيّة".

وبحلول عام ١٩٠٢ كان من المعروف أنّ منطقة الإمبراطوريّة العثمانيّة المعروفة باسم بلاد ما بين النّهرين- العراق والكويت اليوم- تحتوي على موارد البترول. أمّا بخصوص كميّته وكيفيّة الوصول إليه فقد كانت مسألة تخمين. شكّل هذا الاكتشاف المعركة الهائلة للسّيطرة الاقتصاديّة والعسكريّة العالميّة التي ما زالت مستمرة حتّى يومنا هذا.

في عام ١٩١٢، قام بنك ألمانيا، في سياق تمويله لخطّ سكّة حديد بغداد، بالتّفاوض على امتياز من السّلطان العثماني يمنح شركة سكّة حديد بغداد "حقّ الارتفاق" كاملاً لكلّ النّفط والمعادن على مسافة متوازية تبلغ /٢٠/ كيلو متراً على جانبي خطّ السّكة الحديديّة. لقد وصل الخطّ إلى الموصل فيما هو اليوم العراق.

وبحلول عام ١٩١٢، كانت قد أدركت الصّناعة والحكومة الألمانيّة أنّ النّفط كان وقود مستقبلها الاقتصادي، ليس فقط بالنّسبة للنّقل البرّي ولكن بالنّسبة للسّفن البحريّة. في ذلك الوقت، كانت ألمانيا نفسها في قبضة شركة الائتمان ستاندرد أويل (Standard Oil Company) النّفطيّة الأمريكيّة الضّخمة التي يملكها روكفلر. وسيطرت شركة "ستاندرد أويل" الألمانيّة للبتروكيماويّات (Standard Oil's Deutsche Petroleums Verkaufgesellschaft) على /٩١%/ من إجمالي مبيعات النّفط الألمانيّة. امتلك البنك الألماني حصّة قليلة بنسبة /٩%/ من "ستاندرد أويل" للبتروكيماويّات الألمانيّة، وهي بالكاد مصلحة حاسمة. لم تكن ألمانيا في عام ١٩١٢ تمتلك إمدادات نفطيّة مستقلّة وآمنة.

لكنّ الجيولوجيين اكتشفوا النّفط في ذلك الجزء من بلاد ما بين النّهرين التي تُسمَّى اليوم العراق، بين الموصل وبغداد. إنّ إسقاط الخطّ لرابط سّكّة الحديد بين برلين وبغداد-سوف يمرّ عبر المنطقة التي يُعْتَقد أنها تحتفظ باحتياطيات نفطيّة كبيرة.

تمتّ المماطلة بالجّهود لتمرير التّشريعات في البرلمان الإمبراطوري وتأجيلها في برلين في ١٩١٢-١٩١٣ التي تهدف إلى تأسيس شركة ألمانيّة مملوكة

للدّولة لتطوير وإدارة الموارد النّفطيّة الجديدة الموجودة بشكلٍ مستقلٍّ عن اتحاد شركات روكفلر الأمريكيّة. كانت خطّة بنك ألمانيا تقتضي نقل خط سكّة حديد بغداد لنفط ما بين النّهرين عبر البر، متحرّراً من الحصار البحري المحتمل من قبل البريطانيّين، مما يجعل ألمانيا مستقلّة في متطلّباتها النّفطيّة.

الاتفاقيّة بين شيخ الكويت فيما يخصّ عدم استقبال ممثّلين أجانب وعدم تقديم تنازلات عن الأراضي لأيّة دولة أجنبيّة أو أشخاص أجانب، في ٢٣ كانون الثّاني عام ١٨٩٩.

كان الهدف من كتابة هذا السّند الشّرعيّ والمشرّف هو أنّه يتمّ بموجب ذلك الاتّفاق الذي تمّ التوصّل إليه بين ليفتنانت كولونيل مالكوم جون ميد، مركز الدّراسات الدّولي آي إس سي(I.S.C)، المقيم السّياسي البريطاني، نيابةً عن الحكومة البريطانيّة كطرف أوّل، والشّيخ مبارك بن صباح، شيخ الكويت كطرف ثانٍ هو أن الشّيخ المذكور مبارك بن شيخ صباح وهو بإرادته ورغبته الحرّة يتعهّد بموجبه، ويلزم ورثته من بعده بعدم استقبال الوكيل أو الممثّل من أي سلطة أو حكومة في الكويت، أو في أي مكان آخر داخل حدود أراضيه، دون فرض تفويض سابق من الحكومة البريطانيّة. كما يلزم نفسه وورثته الشّرعيّين بعدم التّنازل أو البيع أو الإيجار أو الرّهن أو الّتنازل لأغراض عسكريّة أو أي غرض آخر لأي جزء من أراضيه إلى حكومة أو أشخاص خاضعين لأيّ سلطة أُخْرى دون الحصول على موافقة مسبقة من حكومة جلالتها بهذا الصّدد. كما أنّ هذا الالتزام يمتدّ أيضاً إلى أي جزء من أراضي الشّيخ مبارك المذكور والتي قد تكون الآن في حوزة أشخاص تابعين لأيّة حكومة أُخْرى.

في إشارة إلى اختتام هذه السّندات القانونيّة والمشرّفة[1]، اللفتنانت كولونيل مالكوم جون ميد، مركز الدّراسات الدّولي، المقيم السّياسي[2] الملكي لصاحب الجلالة الملكيّة في الخليج العربي، الشّيخ مبارك بن صباح الصّباح، الأول نيابة عن الحكومة البريطانيّة والأخير نيابة عن نفسه، يقوم ورثته وخلفاؤه، في حضور الشّهود، بالتوقيع على هذا، في اليوم العاشر من شهر رمضان ١٣١٦، الموافق اليوم الثّالث والعشرين من كانون الثّاني (يناير) ١٨٩٩ .

---

(١) صورة عن النّص الأصلي للاتفاقيّة.

المعاهدة مع حاكم الكويت في ٢٣ جنيوري ١٨٩٩
بسم الله الرحمن الرحيم

قصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبر أنه قد تحقق العهد والقبول بين كرنل ملكم جان ميد
ين ستاف كار باليوز جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب الدولة البهية القيصرية في
رف وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت في الطرف الثاني بأن جناب الشيخ مبارك
صباح المذكور برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا
يل وكيلاً أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده،
ير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنكليس ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل
رع آخر ولا يعطي للسكون قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعية من الدول الأخر بغير أن يحصل
لاجازة أولاً من الدولة جلالة الملكة البريطانية العظمى لأجل هذه الارادة وهذه المقاولة أيضاً
شمل على كل قطعة من أراضي الشيخ المذكور التي تكون حالاً في تصرف رعايا كل واحد من
دول الغير ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحقانية المعتبرة المحترمة كرنل ملكم جان ميد
ين ستاف كار باليوز جلالة ملكة البريطانية العظمى في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك
لول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الانكليس والثاني منهما من جانب نفسه وورثته
أخلافه كل واحد منهما بمحضر الشهود وضعاً صحيحهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان
بارك سنة ١٣١٦ مطابق ٢٣ جنيوري سنة ١٨٩٩ .

توقيع
مبارك الصباح

توقيع
الكولونيل ميد
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

توقيع
الكابتن ويكهام هور

توقيع
كالكون كاسكن

توقيع
كرزن أوف كدلستون
نائب الملك والحاكم العام في الهند

توقيع
محمد رحيم بن عبدالنبي صفر

صودق عليها من قبل سعادة نائب الملك والحاكم العام في الهند قلعة وليام في السادس عشر من
روري ١٨٩٩

ختم
دبليو جي كننغهام
سكرتير حكومة الهند
لشؤون الخارجية

(٢) كان مقرّ المقيميّة في الخليج العربي قسماً استعماريّاً رسميّاً (أي الإقامة) للتّاج البريطاني من عام ١٧٦٣ حتّى عام ١٩٤٧ (وباقي المحميّات البريطانيّة بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، حتّى عام ١٩٧١)، حيث احتفظت المملكة المتّحدة بدرجات متفاوتة من السّيطرة السّياسيّة والاقتصاديّة. على عدّة ولايات في الخليج العربي، بما في ذلك ما يعرف اليوم باسم الإمارات العربيّة المتّحدة (التي كانت تُسَمّى سابقاً "الإمارات المتصالحة") وفي أوقات مختلفة الأجزاء الجنوبيّة من بلاد فارس والبحرين والكويت وعمان وقطر.

(إس دي) المقيم السّياسي الملكي في الخليج العربيّ مبارك الصّباح

إم جي ميد **(إل إس)**

الشّهود

كابتن. ج كالكلون جاسكن السّيّد محمّد بن عبد النبي سفير**(إل إس)**

إي وكهام هور

كابتن آي إم إس

الشّكل **/ ١ /** نصّ اتفاقيّة ١٨٩٩ الفريدة من نوعها والتي تمّ إتمامها بالنّيابة عن حكومة بريطانيّة مع شيخ الكويت مبارك الصّباح. ومنذ ذلك الحين تعتبر بريطانيا الكويت مركزاً لمصالحها الخاصّة في الخليج العربي.

٣/١٠/ ١٨٩٩ أخبار الفايننشال تايمز بتاريخ **٦/١٠/١٨٩٩**

سكّة حديد بغداد - (من مراسلنا ٢٩ أيلول)

لقد لفت انتباهي جانب هامٌّ لخطّة سكّة حديد بغداد المنافسة. وهو التّرتيب بين الخطوط الثّلاثة الموجودة، أي السّكك الحديديّة الأناضوليّة الألمانيّة، الإنكليزيّة سميرنا- أيدين، والخط الفرنسي من سميرنا إلى أفيوم كاراهيسار، عبر كاسابرا، مع اعتماد المقترحات الألمانيّة البديلة لتمديد السّكك الحديديّة الأناضوليّة إلى بغداد والخليج العربي، سيشكّل المشروع الوحيد المقبول من النّاحية الإستراتيجيّة والممكن من النّاحية الاقتصاديّة.

إنّ اثنين من أهم المتطلبات الإستراتيجيّة لتركيا هما نظام اتصالات ملائم ينطلق من العاصمة، الأمر الذي من شأنه تسهيل إرسال القوّات بسرعة إلى أيّ نقطة قد تكون مهدّدة، وبأنّ محطّة شبكة السّكك الحديديّة الآسيويّة يجب أن تكون آمنة من هجوم محتمل من قبل أسطولٍ معادٍ. إنّ محطّة البوسفور تحقق الشّرط. وإلى أن يتمّ توفير الضّرورة الأساسيّة، من المتوقّع أن يوافق السّلطان على بناء خط من السّاحل، ولا سيّما، لموقع مثل هذا الموقع الإستراتيجيّ المهمّ للواء إسكندرونة، والذي من شأنه أن يوفّر قوّة تسيطر على هذا البحر لدفع القوّات بأعداد كبيرة جدّاً في مركز سيادته الآسيوي. سيكون هذا الاعتبار قد تمّ التأكيد عليه من قبل مستشار باديشا الألماني العسكري. من ناحية أخرى، إنّ أحد هذه الامتدادات البديلة التي اقترحها الألمان، وبالتّحديد تلك التي تبدأ من محطة أنقرة الحاليّة لسكّة الحديد الأناضوليّة، والتي ستضع القسطنطينيّة في اتصال مباشر مع مدينة ديار بكر، والتي تعتبر المركز الإستراتيجي لمقاومة الخطط الرّوسيّة على كردستان ووادي دجلة. أما الطّريق البديل الثّاني الذي يبدأ من محطة قونية الحاليّة عبر عينتاب وأورفا، والذي سيقوم أيضاً بإحضار الجنود إلى موقع الحدث، في حين أنّه آمن إلى حد ما من هجوم القوّة التي تقوم بالإنزال على السّاحل.

مكيدة سكّة حديد بغداد

تبذل مصلحة السّكك الحديديّة الألمانيّة في آسيا الصّغرى جهوداً كبيرة، وإذا فشل الدكتور زاندر وأصدقاؤه في إنجاز مشروعهم لن يكون هذا بسبب أي افتقار إلى الجديّة في التّعامل مع كلّ ورقة لعب متاحة.

بطبيعة الحال، لا يتمّ إهمال الصّحافة، والمراسلين هنا، أو هناك وفي كل مكان يجيبون مثل الماريونيت[1] (marionette) على مجتذب الأسلاك، ويضعون في صحفهم أجزاء مناسبة من المعلومات حول المرحلة الأخيرة من المخطّط الألمانيّ لسكّة حديد بغداد. إنّ أحدث الاتصالات تأتي من فيينا وكما أنّ مراسل جريدة تايمز في المدينة قد مرّر إلى قرُّائه المعلومات الملهمة التي تلقّاها دون أيّ ممارسة واضحة لإمكاناته النّقديّة والتي قد تساعد على معرفة عامّة إذا أكملنا رسالته من خلال بعض التّعليقات. والجّانب المهمّ الذي يقول إنّه: لفت نظره هو "أنَّ أيَّ ترتيب بين الخطوط الثّلاثة القائمة حاليّاً - أي السّكك الحديديّة الألمانيّة الأناضوليّة، والخطّ الإنكليزيّ سميرنا - أيدين[2]– Smyran

---

(١) المارونيت: هو نوع محدّد جداً من الدّمى، وهو نوع يعمل مع العصي والأسلاك أو الأوتار التي تحرك ذراعيها وأرجلها ورأسها بطريقة شبه واقعيّة.

(٢) قدّمت الحكومة العثمانيّة تنازلاً لبناء خط سكة حديد من إزمير إلى كاسابا في الرّابع من تموز (يوليو) عام ١٨٦٣. وتمّ منح الامتياز لشركة إنكليزيّة "سمرنا كاسابا للسّكك الحديديّة". تختار السكك الحديديّة أن تقترب من نهاية مركز مدينة إزمير. بدأ البناء في عام ١٨٦٤. تمّ فتح خطّ السّكك الحديديةّ إلى مانيسا في ١٠ تشرين الأول عام ١٨٦٥ وإلى كاسابا في ١٠ كانون الثاني عام ١٨٦٦. ثمّ بنت الشّركة خطّ إلى بورنوفا (Bornova) (قسيم من الخطّ الرّئيس في هولكابينار) (Halkapınar)، والذي افتتح في ٢٥ تشرين الأول عام ١٨٦٦ كانوا يمدّون الخطّ إلى كاسابا، ولكن اللجنة العليا أفلست خلال انهيار سوق البورصة في عام ١٨٦٦. انتعشت الشّركة بعد تنازل ثان إلى ألاشير (Alaşehir). وأكملت الخطّ إلى ألاشير في عام ١٨٧٥، ولكن تمّ تمويل البناء من قبل الحكومة العثمانيّة. تمّ منح امتياز ثالث للجنة العليا في عام ١٨٨٧ لبناء فرع لشركة سوما من مانيسا. وقد اكتمل هذا في عام ١٨٩٠ لكنّ الحكومة العثمانيّة موّلت مرّة أُخْرى البناء. كانت الحكومة العثمانيّة في حاجة دائمة إلى التّمويل لترشيد هيكل سكّة حديد

(Aidin) والخطّ الفرنسيّ من سميرنا (Smyran) إلى أفيوم-كارابيسار (Afium-Karabissar)، عبر كاسابا (Kassaba)- مع اعتماد الاقتراح الألماني البديل لتوسيع خط سكة حديد الأناضول إلى بغداد والخليج العربي سيشكّل المشروع الوحيد المقبول من النّاحية الإستراتيجيّة والممكن من النّاحية الاقتصادية." هذه جملة ملهمة جداً، لأنّه من غير المحتمل أن يكون المراسل قد توصّل إلى استنتاجاته من خلال تحقيقاته المستقلّة، ولا يحتاج إلى الكثير من الفطنة لتخمين مصدر الإلهام؛ وعلى الرّغم من أنّ الاستنتاج الذي يُقَاس من وجهة نظر الدّقة، لا يرقى إلى المستوى المطلوب، إلا أنّه مع ذلك يمدّنا "بجانب مهم" من القضيّة. أنّه لمن الواضح أنّ مخطط الدكتور زاندر (المعْلَن من برلين قبل بضعة أشهر، وعلّق عليه في ذلك الوقت في أعمدتنا) لبناء ...

سميرنا كاسابا. مارست حقّها في شراء الامتياز والجزء الذي لم تكن تملكه بالفعل. ثم تمّ بيع الامتياز إلى جورج ناجيلماكرز، مؤسّس الشّركة الدّوليّة لسيارات النوم في ١٧ شباط عام ١٨٩٣. تمّ نقل عمليّة السّكك الحديديّة في ١٢ تموز عام ١٨٩٣ إلى شركة فرنسيّة جديدة، والتي تأسّست في ١٦ تمّوز عام ١٨٩٣. وقد عقدت اللجنة الدّائمة المعنيّة بقانون البراءات اتفاقيّة مع سكّة الحديد المركزيّة في الأناضول (CFOA) لربط خط الإنتاج المستدام لإفريقيا بخطوطها في أفيون. تمّ الانتهاء من الخط المؤدّي إلى أفيون في عام ١٨٩٩. وواصلت اللجنة الدائمة خط السكّة من سوما إلى بانديرما، الذي اكتمل في عام ١٩١٢. وأصبح هذا أقصر طريق بين إزمير وإسطنبول عبر وصلة العبارة في بانديرما. وبعد تأسيس جمهوريّة تركيا في عام ١٩٢٣، قامت تركيا بتأميم جميع السّكّك الحديديّة في البلاد، وبالتّالي تمّ الاستيلاء على الشّركة الفرنسيّة من قبل السّكك الحديديّة التّركيّة في عام ١٩٣٤.

الشكل ٢[1] كشفت لندن تايمز (٣ تشرين الأول عام (١٨٩٩) والأخبار الماليّة تشرين الأول عام (١٨٩٩) عن وجهات النّظر الجيوسياسيّة القوية لدوائر السّياسة الخارجيّة البريطانيّة الرّائدة تجاه مشروع سكّة حديد بغداد في ألمانيا.

(١)

THE BAGHDAD RAILWAY.

(FROM OUR CORRESPONDENT.)

VIENNA, SEPT. 29.

My attention has been called to an important aspect of the rival Baghdad railway schemes. This is, that an arrangement between the three existing lines, that is to say, the German Anatolian Railway, the English Smyrna-Aidin line, and the French line from Smyrna to Afium Karahissar, *via* Kassaba, together with the adoption of the alternative German proposals for the extension of the Anatolian Railway to Baghdad and the Persian Gulf, would constitute the only project strategically acceptable and economically possible.

Two of the most essential strategic requirements of Turkey are an adequate system of communications radiating from the capital, which would facilitate the speedy despatch of troops to any point that may be threatened, and that the terminus of the Asiatic Railway system should be practically secure from possible attack by a hostile fleet. A terminus on the Bosporus fulfils that condition. Until this primary necessity has been provided it is not to be expected that the Sultan will ever consent to the construction of a line from the coast, and least of all from such an important strategic position as Alexandretta, the existence of which would enable a Power holding the sea to pour troops into the centre of his Asiatic dominions. This consideration will have been emphasized by the Padisha's German military advisers. On the other hand, one of the alternative extensions proposed by the Germans—namely, that starting from the present Angora terminus of the Anatolian railway—would place Constantinople in direct communication with the city of Diarbekr, which is recognized as the strategic centre of resistance to Russian designs upon Kurdistan and the Tigris valley. The second alternative route, proceeding from the present Konieh terminus through Amtab and Orfah, would also bring troops to the scene of action, while it is fairly secure from attack by a force landed on the coast.

THE BAGDAD RAILWAY INTRIGUE.

The German railway interests in Asia Minor are trying very hard; and if Dr. Zander and his friends fail to get their project through it will not be for any lack of assiduity in playing every available card. Naturally, the press is not being neglected, and correspondents here, there, and everywhere are answering like marionettes to the wirepuller, and inserting in their journals convenient bits of information concerning the latest phase of the German Bagdad Railway scheme. The latest communication hails from Vienna, and as the *Times* correspondent in that city has passed on to his readers the inspired information he received, without any apparent exercise of his own critical faculty, it may assist the general knowledge if we supplement his letter by a few comments. The "important aspect" to which he says his attention has been called is "that "an arrangement between the three existing "lines—that is to say, the German Anatolian "Railway, the English Smyrna-Aidin line, "and the French line from Smyrna to Afium-"Karahissar, *viâ* Kassaba — together with "the adoption of the alternative German "proposals for the extension of the Ana-"tolian Railway to Bagdad and the "Persian Gulf, would constitute the only "project strategically acceptable and eco-"nomically possible." This is a very inspired sentence, for it is not likely that the correspondent would have arrived at its conclusions on his own independent investigations, and it does not cost much cogitation to guess the source of the inspiration; and though the conclusion, measured by the standpoint of a regard for accuracy, falls short of the desired standard, it nevertheless does furnish us with an "important aspect" of the case. For it clearly intimates that Dr. Zander's scheme (announced from Berlin some two months ago, and commented on at the time in our columns) for constructing the

Zeitungsartikel über die Bagdadbahn in der »Times« vom 3. 10. 1899 und den »Financial News« vom 6. 10. 1899.

البوارج البحريّة المدرّعة[1] الجديدة

(١) هذه قائمة من البوارج البحريّة المدرّعة في المملكة المتّحدة.

في عام ١٩٠٧، قبل الثّورة في التّصميم التي أحدثتها السّفينة البحريّة المدرّعة إيتش إم إس (HMS Dreadnought) عام ١٩٠٦، كان لدى المملكة المتّحدة ٦٢ سفينة حربيّة في العمل أو قيد البناء، وتحتلُّ المركز ٢٦ على فرنسا و ٥٠ على الإمبراطوريّة الألمانيّة. دفع إطلاق المدرّعة البحريّة في عام ١٩٠٦ إلى سباق تسلّح له عواقب إستراتيجيّة رئيسة، حيث أنّ الدّول قامت ببناء المدافع الخاصّة بها. لم يكن امتلاك السّفن الحربيّة الحديثة أمراً حيوياً بالنّسبة إلى القوّة البحريّة فحسب، بل كان يمثّل أيضاً مكانة الأمّة في العالم. بدأت كل من ألمانيا وفرنسا والإمبراطوريّة الرّوسيّة واليابان وإيطاليا والنّمسا-المجر والولايات المتحّدة برامج مدرّعات بحريّة. كما بدأت أيضاً قوى المرتبة الثّانية بما في ذلك الامبراطوريّة العثمانيّة والأرجنتين والبرازيل.

كانت البحريّة الملكيّة في بداية الحرب العالميّة الأولى أكبر قوّة بحريّة في العالم ويعود السّبب إلى قانون الدّفاع البحري لعام ١٨٨٩ ومعيار القوّة اللذين دعوا البحريّة إلى الحفاظ على عدد من السّفن الحربيّة على الأقل يساوي القوام المشترك بين أكبر قوّتين بحريّتين. تمّ نشر أغلبيّة قوّة البحريّة الملكيّة في الوطن في الأسطول الكبير، وكان الهدف الرئيس هو جذب الأسطول الألماني في أعالي البحار للمشاركة.

وشهدت فترة الحرب المشتركة سفينة حربيّة تخضع لقيود دوليّة صارمة لمنع سباق تسلّح مكلف جدّاً. وفي مواجهة احتمال حدوث سباق تسلّح بحري ضدّ بريطانيا العظمى واليابان، مما أدّى بدوره إلى حرب محتملة في المحيط الهادئ، كانت الولايات المتّحدة حريصة على إبرام معاهدة واشنطن البحريّة لعام ١٩٢٢. وقد حدّدت هذه المعاهدة عدد وحجم البوارج التي يُمْكن لكلّ دولة كبرى أن تمتلكها، وتتطلّب من بريطانيا قبول التكافؤ مع الولايات المتّحدة والتّخلّي عن التّحالف البريطانيّ مع اليابان. تبعت معاهدة واشنطن سلسلة من المعاهدات البحريّة الأُخْرى للحدّ من حجم وأعداد السّفن الحربيّة، والتي انتهت بمعاهدة لندن الثّانية البحريّة في عام ١٩٣٦. أصبحت هذه المعاهدات بالية بالفعل في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ في بداية الحرب العالميّة الثّانيّة.

لم يبدأ تنفيذ خطط الأدميرال فيشر للبحريّة البريطانيّة التي تستخدم النّفط كوقود لها حتّى عام ١٩٠٩. كانت ألمانيا قد أطلقت للتوّ أوّل تحسينات متقدّمة على سلسلة السّفن المدرّعة البريطانيّة (HMS Dre ad no ught). حملت البارجة[١] (Von der Tann) الألمانيّة محرّكات بقوّة /٨٠,٠٠٠/حصان، والتي كانت حينها لا تزال تستخدم الفحم وقوداً لها، وكانت قادرة على السّير بسرعة مذهلة تصل إلى /٢٨/ عقدة بحريّة. سفينتان بريطانيّتان

---

(١) كانت البارجة "إس.إس. فون دير تان" (SMS) Von der Tann [a]) أول بارجة قتاليّة من نوعها وقد تمّ بناؤها لصالح البحريّة الألمانيّة، بالإضافة إلى أوّل سفينة حربيّة كبيرة تعمل بالطّاقة التّوربينيّة في ألمانيا. كانت السّفينة فون دير تان، في وقت بنائها، أسرع سفينة حربيّة من نوع المدرّعة البحريّة قادرة على الوصول إلى سرعة تفوق ٢٧ عقدة (٥٠ كم / ساعة؛ ٣١ ميل في السّاعة). تمّ تصميمها استجابةً لفئة البارجة البريطانيّة(إنفسبل) (التي لا تُقْهر) (British Invincible.) في حين أنّ التّصميم الألمانيّ كان يمتلك مدافع خفيفة بشكل طفيف - ٢٨ سم (١١ بوصة)، مقارنة بـ ٣٠.٥ سم (١٢ بوصة) مارك إكس المثبّت على السّفن البريطانيّة- كان لبارجة فونت دير تان أسرع، ومدرّعة بشكل أفضل. لقد وُضِعت سابقاً للقتال في معارك ألمانيا وهي تحمل درعاً أكثر قوّة من نظيراتها البريطانيّة، وإن كان ذلك على حساب الأسلحة الصّغيرة.

شاركت البارجة "إس.إس. فون دير تان" في عدد من عمليّات الأسطول خلال الحرب العالميّة الأولى، بما في ذلك العديد من عمليّات القصف على السّاحل الإنكليزي. كانت حاضرة في معركة جوتلاند، حيث دمّرت البارجة الحربيّة البريطانيّة من طراز إيتش إم إس أندفايتبل في الدّقائق الافتتاحيّة من الاشتباك. تعرّضت فون دير تان عدة مرات لقذائف ذات عيار كبير خلال المعركة، وفي نقطة واحدة في الاشتباك، كانت السّفينة قد توقّفت جميع مدافعها الرّئيسة عن العمل إمّا بسبب التّلف أو العطل. ومع ذلك، تمّ إصلاح الضّرر بسرعة وعادت السّفينة إلى الأسطول خلال شهرين. بعد نهاية الحرب في تشرين الثّاني عام ١٩١٨، تمّ اعتقال فون در تان، جنباً إلى جنب مع معظم أساطيل هاي سيز، في سكابا فلو بانتظار قرار من الحلفاء بشأن مصير الأسطول.

فقط كانتا تستطيعان تحقيق هذه السّرعة. كان الأسطول البريطاني الذي يعمل بالفحم في أقصى حدود تقدّمه التّكنولوجي، وكانت القوّة البحريّة البريطانيّة تتعرّض لتهديد حتمي من قبل المعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة الآخذة في التوسّع بسرعة.

بحلول عام ١٩١١، خلف وينستون تشرشل الشّاب اللّورد فيشر اللّورد الأوّل للأميرالّية (First Lord of the Admiralty). شرع تشرشل على الفور في حملة لتنفيذ طلب فيشر للبحريّة لبناء أسطول سفن تعمل بالنّفط. باستخدام حجج فيشر، أشار تشرشل إلى أنّه مع السّفن ذات الحجم المتساوي، يعطي النّفط سرعة أكبر بكثير، ولكلٍّ وزنٍ متساوٍ يعطي ميزة حاسمة في مجال العمل دون إعادة التزّود بالوقود.

في عام ١٩١٢، أنتجت الولايات المتّحدة أكثر من /٦٣/ في المائة من النّفط العالمي، وباكو الرّوسيّة /١٩/ في المائة في روسيا والمكسيك حوالي /٥/ في المائة. لم تكن شركة التّنقيب البريطانيّة الأنكلو - فارسيّة (Anglo-Persian Exploration Co.) تنتج إمدادات نفطيّة كبيرة بعد، لكن إستراتيجيّة الحكومة البريطانيّة كانت قد قرّرت حتّى ذلك الحين أنّ الوجود البريطانيّ في الخليج العربيّ ضروريّ للمصلحة الوطنيّة. وكما رأينا، لعب مدُّ ألمانيا لخطّ سكّة حديد برلين - بغداد دوراً هاماً في اتّخاذ هذا القرار.

بحلول تموز عام ١٩١٢، عيّنت حكومة رئيس الوزراء أسكويت، بناء على توجيهات تشرشل لجنة ملكيّة للنفط وزيت المحرّكات التي تعمل بالنّفط (Royal Commission on Oil and the Oil Engine)، برئاسة المتقاعد اللورد فيشر. وبحلول أوائل عام ١٩١٣، وحيث كانت تعمل بسرّيّة وبتشجيع

من تشرشيل مرّة أُخْرى، اشترت الحكومة البريطانيّة حصّة أغلبيّة الأسهم من النّفط الأنكلو- فارسي (اليوم البريطانيّة للبترول) بريتش بتروليوم (British Petroleum). من هذه النّقطة، كان النّفط في صميم الاهتمام الإستراتيجيّ البريطانيّ.

إذا لم تكن بريطانيا قادرة على تأمين احتياجاتها النّفطيّة المباشرة فقط من أجل تكنولوجيا النّقل والطّاقة المستقبليّة، لكن ربّما كانت أكثر حزماً، إذ استطاعت أن تحرم منافسيها الاقتصاديّين من الحصول على احتياطيّات نفطيّة آمنة في العالم، فإنّ دورها المهيمن يُمْكن الحفاظ عليه في العقود القادمة. باختصار، إذا لم تستطع الصّناعة البريطانيّة التي تعاني من الرّكود من منافسة محرّكات دايملر (Daimler motors) النّاشئة في ألمانيا، فلن تكون قادرة على التّحكُّم في المواد الخام التي يجب أن تعمل عليها محرّكات دايملر. فقط ما تعنيه سياسة السّيطرة البريطانيّة على النّفط في سياق تاريخ العالم سيصبح واضحاً.

رحلة السّير إدوارد المصيريّة إلى باريس

لماذا تخاطر بريطانيا بحرب عالميّة من أجل إيقاف تطوّر الاقتصاد الصّناعي الألماني في عام ١٩١٤؟ إنّ السّبب النّهائي لإعلان الحرب في آب ١٩١٤ يكمن أساساً "في التّقليد القديم للسّياسة البريطانيّة التي نمت من خلالها إنكلترا إلى وضع قوّة عظمى، وسعت من خلالها إلى البقاء كقوّة عظمى"، هذا ما قاله المصرفي الألماني كارل هلفريش(Karl Helfferich) في عام ١٩١٨. وشدّد على "أنّ سياسة إنكلترا كانت دائماً موجّهة ضدّ أقوى قوّة قاريّة سياسيّة واقتصاديّة".

فمنذ أن أصبحت ألمانيا أقوى قوّة قاريّة سياسيّاً واقتصاديّاً، شعرت إنكلترا بأنّها مهدّدة من ألمانيا أكثر من أيّ أرض أُخْرى في موقعها الاقتصاديّ العالميّ وتفوّقها البحريّ. منذ تلك النّقطة، كانت الاختلافات الإنكليزيّة - الألمانيّة غير قابلة للحلّ، وعرضة لعدم الاتفاق في أيّ قضيّة من القضايا على الإطلاق.

ويشير هلفريش بحزن إلى دقّة إعلان بسمارك من عام ١٨٩٧: "الشّرط الوحيد الذي يُمْكِن أن يؤدّي إلى تحسين العلاقات الألمانيّة -الإنكليزيّة سيكون في حالة تخلّينا عن التّنمية الاقتصاديّة، وهذا غير ممكن."

في نيسان ١٩١٤، قام الملك جورج السّابع (King George VII) ووزير خارجيّته، السّير إدوارد غراي (Sir Edward Grey)، بزيارة استثنائيّة للقاء الرّئيس الفرنسيّ بوانكاريه (Poincaré) في باريس. كانت واحدة من المرّات القليلة التي غادر فيها السّير إدوارد غراي الجزر البريطانيّة. وانضمّ إليهم سفير روسيا في فرنسا إيسولسكي (Iswolski)، وقامت القوى الثّلاث بتشكيل تحالف عسكري سرّيّ ضدّ القوى الألمانيّة والنّمساويّة المجريّة. لم يقم غري بتحذير ألمانيا مُسْبقاً عمداً عن تحالفها السّرّي، الذي ستدخل بريطانيا بواسطته في حرب تشمل أيّ طرف من شركاء شبكة التّحالف التي كانت قد شيّدتها بعناية ضدّ ألمانيا.

كان الكثيرون في المؤسّسة البريطانيّة قد قرّروا قبل عام ١٩١٤ أنّ الحرب هي السّبيل الوحيد المناسب للسّيطرة على الوضع الأوروبي. لقد فرضت المصالح البريطانيّة، وفقاً لمنطق توازن القوى الخاصّ بها، تحوّلاً عن إستراتيجيّة التّحالف التّقليديّة "الموالية للدّولة العثمانيّة والمناهضة لروسيا"

في القرن التّاسع عشر، إلى إستراتيجيّة التّحالف "الموالية لروسيا والمعادية لألمانيا." كان هذا التّحوّل واضحاً منذ أواخر تسعينيّات القرن التّاسع عشر الذي بدا وشيكاً عندما بدأ التّحالف النّاشئ بين فرنسا غابرييل هانوتاوكس (Gabriel Hanotaux) وروسيا سيرجي ويت (Sergei Witte)، جنباً إلى جنب مع ألمانيا كدولة صناعيّة ناشئة.

فاشودا، ويت، مشاريع عظيمة وأخطاء كبيـرة

في الواقع، كان الخوف من التّحدّي الاقتصاديّ الألمانيّ النّاشئ في نهاية تسعينيّات القرن التّاسع عشر شديداً للغاية بين الدّوائر الرّائدة للمؤسّسة البريطانيّة حتّى أنّ بريطانيا أجرت تغييّراً جذريّاً في إستراتيجيّتها للتّحالفات القاريّة التي دامت عقوداً من الزّمن، في جهد جريء لاستمالة الأحداث الأوروبيّة لصالحها.

كان الحدث الأساسي الذي بلور هذا التّحوّل في التّحالف، وبشكل غريب، هو مواجهة عسكريّة حول مصر وجهاً لوجه، حيث كان لكلّ من بريطانيا وفرنسا تاريخيّاً مصالح رئيسة من خلال شركة قناة السّويس. وفي عام ١٨٩٨، كانت القوّات الفرنسيّة تسير عبر الصّحراء إلى الشّرق تحت قيادة الكولونيل جان مارشاند (Colonel Jean Marchand)، فواجهت القوّات البريطانيّة تحت قيادة الجنرال كيتشنر (General Kitchener) في فاشودا على النّيل. وتبع ذلك مواجهة عسكريّة متوتّرة، حيث أمر كلّ طرف الطّرف الآخر بالانسحاب، حتّى انسحب مارشاند بعد التّشاور مع باريس. انتهت أزمة فاشودا، كما أصبح معروفاً، بتحالف توازن القوى الأنكلو- فرنسي بحكم الواقع ضدّ ألمانيا، حيث تنازلت فرنسا بحماقة عن فرص كبيرة لتصنيع أفريقيا.

جاء قرار إرسال القوّة الاستطلاعيّة الفرنسيّة (The French Expe dition ary Force) تحت قيادة مارشاند إلى فاشودا لمجابهة عسكريّة مباشرة مع بريطانيا في إفريقيا من وزير المستعمرات ثيوفيل ديلكاسي (Théophile Delcassé). وقد انتقلت بريطانيا بثبات إلى ما أصبح احتلالاً عسكرياً فعليّاً لمصر وقناة السّويس، على الرّغم من مطالبات الفرنسيّين بالمنطقة التي تعود إلى نابليون. منذ عام ١٨٨٢، احتلّت القوّات البريطانيّة مصر "مؤقّتاً"، وكان الموظّفون البريطانيّون يديرون الحكومة من أجل "حماية" المصالح الفرنسيّة والبريطانيّة في شركة قناة السويس. كانت بريطانيا تسرق مصر على مرأى ومشهد عيون فرنسا.

لقد تصرّف دلكاسي ضدّ المصالح العليا لفرنسا وضدّ التّصميم السّياسي الواضح لوزير الخارجيّة الفرنسي غابرييل هانوتا (Gabriel Hanotaux). لقد كان لدى هانوتا الذي غاب عن الحكومة لمدة ستّة أشهر حرجة عندما تقرر القيام بحملة فاشودا، مفهوم تنمية وتصنيع للمستعمرات الفرنسيّة في أفريقيا. كان هانوتا جمهوريّاً معروفاً بأنّ لديه رهاب تجاه إنكلترا أو الشّعب الإنكليزيّ (Anglophobe)، (Hanotaux)كما كان لديه مفهومٌ عن إفريقيا فرنسيّة موحّدة اقتصادياً تتمحور حول تطوير بحيرة تشاد، مع خط سكّة حديد يربط المناطق الدّاخليّة من داكار في السّنغال الفرنسيّة إلى جيبوتي الفرنسيّة على البحر الأحمر. لقد تمّت الإشارة إلى الفكرة في فرنسا باسم مشروع السّكك الحديديّة عبر الصّحراء. كان من شأنه أن يحوّل مجمل الصّحراء الإفريقيّة من الغرب إلى الشّرق. كما كان من شأنه أيضاً أن يحبط الأهداف الإستراتيجيّة البريطانيّة الرّئيسة للسّيطرة على المنطقة بأكملها من إفريقيا، عبر مصر، وصولاً إلى الهند.

كان هانوتا قد اتّبع بعناية سياسة تطبيع العلاقات بين فرنسا وألمانيا، وهو تطوّر أكثر تهديداً لمكائد توازن القوى البريطانيّة. في أوائل عام ١٨٩٦، سأل وزير الخارجيّة الألماني السّفير الفرنسي في برلين إذا كانت فرنسا ستنظر في عمل مشترك في إفريقيا "للحدّ من شهيّة إنكلترا النّهمة ... [من] الضّرورة إفهام إنكلترا أنّها لم تعد قادرة على الاستفادة من العداء الفرنسيّ - الألمانيّ للاستيلاء على ما تشاء."

ولكن بعد ذلك انفجرت قضيّة دريفوس(Dreyfus) سيّئة السّمعة في الصّحافة الفرنسيّة. كان هدفها المباشر تمزيق الجّهود الهشّة التي يبذلها هانوتا (Hanotaux) لتحقيق الاستقرار في العلاقات مع ألمانيا. حُوْكم قبطان في الجّيش الفرنسي يُدْعى دريفوس بتهمة التّجسّس لصالح الألمان. تدخّل هانوتا في العمليّة الأوليّة في عام ١٨٩٤، محذّراً بشكل صحيح من أنّ قضيّة دريفوس ستؤدي إلى "تمزّق دبلوماسي مع ألمانيا، وحتّى الحرب." تمّت تبرئة دريفوس بعد عدة سنوات، وكُشِفَ النّقاب عن أنّ الكونت فرديناند فالسين أسترهازي (Count Ferdinand Walsin-Esterhazy)، الذي كان يتقاضى أجره من عائلة روتشيلد المصرفيّة[1] (Rothschild banking family)، كان قد فبرك الأدلّة ضدّ دريفوس. وبحلول عام ١٨٩٨، كان

---

(١) عائلة روتشيلد: هي عائلة يهوديّة ثريّة تنحدر من ماير أمشيل روتشيلد (١٧٤٤-١٨١٢)، وهو عامل محكمة لدى لاندغريفز هيس كاسل الألماني في مدينة فرانكفورت الحرّة، الإمبراطوريّة الرّومانيّة المقدّسة، الذي أسس عمله المصرفي في السّتينيّات من القرن التاسع عشر. استطاع روتشيلد أن يورّث ثروته وأنشأ عائلة مصرفيّة دوليّة من خلال أبنائه الخمسة الذين أسّسوا أنفسهم في لندن وباريس وفرانكفورت وفيينا ونابولي. ارتقت الأسرة إلى المرتبة النّبيلة في الإمبراطوريّة الرّومانيّة المقدّسة والمملكة المتّحدة.

هانوتا خارج المكتب وخلفه المطيع ثيوفيل ديلكاسي (Théophil Delcassé) المحبّ للإنكليز.

بعد فاشودا في عام ١٨٩٨، قامت بريطانيا بإغراء فرنسا، تحت قيادة وزير الخارجية ديلكاسي، للتّخلّي عن المصالح الاستعماريّة والاقتصاديّة الأساسيّة في مصر والتّركيز على سياسة فرنسيّة ضدّ ألمانيا، ومقابل ذلك وافقت بريطانيا سرّاً على دعم المطالبات في الألزاس واللورين (Alsace-Lorraine)، بالإضافة إلى الدّعم البريطاني للطّموحات الفرنسيّة في مناطق أُخْرى ليس لها أهميّة حيويّة بالنّسبة للمخطّطات البريطانيّة. وفي وصف هذه المكائد الدبلوماسيّة البريطانيّة حول فاشودا بعد بضع سنوات (في عام ١٩٠٩)، لاحظ هانوتا:

إنّها حقيقة تاريخيّة مؤكّدة أنّ أي توسّع استعماري فرنسي كان يُنْظر إليه بخوف وقلق في إنكلترا. ولفترة طويلة، اعتقدت إنكلترا أنّه، في هيمنة البحار، ليس لديها منافس آخر للتّفكير فيه غير تلك القوّة الممنوحة من الطّبيعة بساحل ثلاثي للقناة، والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسّط. وعندما بدأت فرنسا بعد عام ١٨٨٠ بإعادة تشكيل مجالها الاستعماريّ الممزّق بتحفيز الظّروف لها وتحفيزها من قبل عبقريّة جول فيري (Jules Ferry)، كانت تواجه المقاومة نفسها. ففي مصر، وفي تونس ومدغشقر والهند - الصّينيّة، وحتّى الكونغو وأوقيانوسيا[1] (Oceania)، كانت دائماً تواجه إنكلترا.

---

(١) أوقيانوسيا: هي منطقة جغرافية تتكون من أستراليا، وميلانيزيا، وميكرونيزيا، وبولينيزيا. تمتد أوقيانوسيا على امتداد نصفي الكرة الأرضيّة الشّرقيّ والغربي، وتغطّي مساحة تبلغ ٨٢٥٥٨٩٨٩ كيلومتر مربع (٣،٢٩١،٩٠٣ ميل مربع) ويبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة. تقع في جنوب شرق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أوقيانوسيا، بالمقارنة

بعد فاشودا، تمّ تشكيل الوفاق الكورديالي (The Entente Cordiale)، وأُضْفِيَ الطّابع الرّسمي عليه في اتّفاق سرّيٍّ بين فرنسا وبريطانيا، وتمّ التّوقيع عليه من قبل ديلكاسي الذي خلف هانوتا في عام ١٩٠٤. وكان التّهديد الاقتصادي لألمانيا بمثابة الرّابط بين الحليفين اللذين كان من غير المتوقّع أن يكونا متحالفين. وتعليقاً على هذا التّحوّل المحزن للأحداث فيما بعد، أشار هانوتا إلى النّجاح الذي فرضت به بريطانيا سياسة خارجيّة جديدة على فرنسا، "ابتكار رائع للعبقريّة الدبلوماسيّة الإنكليزيّة لتقسيم خصومها".

على مدى السّنوات الثّماني التّالية، عكست بريطانيا سياستها للتّحالف الجيوسياسيّ في مسألة أُخْرى عميقة كذلك، وحوّلت التّطورات في روسيا لمصلحة بريطانيا. وبدءاً من عام ١٨٩١، شرعت روسيا في تنفيذ برنامج طموح للتّصنيع، مع تمرير تعريفة حمائيّة صارمة وبرنامج بنية تحتيّة للسّكك الحديديّة. في عام ١٨٩٢، أصبح الرّجل المسؤول عن خطّة السّكك الحديديّة

مع المناطق القارّيّة، هي أصغر مساحة في الأرض وثاني أصغر عدد سكان بعد القارّة القطبيّة الجنوبيّة.

الجزر الواقعة في أقصى الحدود الجغرافيّة لأوقيانوسيا هي جزر بونين، وهي جزء لا يتجزّأ سياسيّاً من اليابان. هاواي، ولاية من الولايات المتحّدة؛ جزيرة كليبرتون، حيازة فرنسا؛ جزر خوان فرنانديز، التي تنتمي إلى تشيلي؛ وجزر كامبل، التي تنتمي إلى نيوزيلندا. وتمتلك أوقيانيا مزيجاً متنوّعاً من الاقتصادات من الأسواق الماليّة المتطوّرة والمتقدّمة عالميّاً في أستراليا ونيوزيلندا، والتي تحتلّ مرتبة عالية في جودة الحياة ومؤشّر التّنمية البشريّة، إلى الاقتصادات الأقل نمواً التي تنتمي إلى بلدان مثل كيريباس وتوفالو. بما في ذلك اقتصادات جزر المحيط الهادئ متوسّطة الحجم مثل بالاو وفيجي وتونغا. أكبر بلد من حيث عدد السّكّان في أوقيانوسيا هو أستراليا، مع سيدني هي أكبر مدينة في كلٍّ من أوقيانوسيا وأستراليا.

الكونت سيرجي ويت (Count Sergei Witte) وزيراً للماليّة. كان ويت يتمتّع بعلاقات وثيقة مع فرنسا هانوتا (Hanotaux) وتطور أساس إيجابي للعلاقات الفرنسيّة الرّوسيّة حول بناء نظام السّكك الحديديّة في روسيا.

كان المشروع الأكثر طموحاً الذي انطلق في روسيا في ذلك الوقت هو بناء خط سكّة حديد يربط بين روسيا في الغرب إلى فلاديفوستوك في الشّرق الأقصى- مشروع السّكّك الحديديّة عبر سيبيريا (The Trans-Siberian railway project)، وهو مشروع يبلغ طوله /٥٤٠٠/ ميلاً، والذي سيحوّل الاقتصاد الرّوسي بأكمله. كان هذا هو مشروع السّكّك الحديديّة الأكثر طموحاً في العالم. كان ويت نفسه تلميذاً ملتزماً بالنّموذج الاقتصاديّ الألمانيّ لقائمة فريدريش (Friedrich List)، بعد أن ترْجِمَ إلى القائمة الرّوسيّة "النّظام الوطني للاقتصاد السّياسيّ" (National System of Political Ec on om y)، والذي اصطلح ويت تسميته "الحلّ الرّوسيّ".

تحدّث ويت عن تأثير مشروع السّكك الحديديّة على النّهوض بالمناطق المتخلّفة ثقافيّاً في المناطق الدّاخليّة. في عام ١٨٩٠، كتب:

السّكّة الحديديّة مثل الخميرة التي تخلق التخمّر الثّقافي بين السّكّان. حتّى إذا تمّ تمريرها بين بشر غير متحضّرين على طول الطّريق، فإنّها سترقّيهم في وقت قصير إلى المستوى الأساسي لتشغيلها.

وكان جزء أساسي من خطّة ويت هو تطوير علاقات سلميّة ومثمرة مع الصّينين مستقلّة عن السّيطرة البريطانيّة على الموانئ الصّينيّة والممرّات البحريّة، من خلال الفتحات البريّة التي سيسهّلها خط السّكك الحديديّة السّيبيريّة.

وبوصفه وزيراً للماليّة من عام ١٨٩٢ إلى أن أُطيح به أثناء "الثّورة الرّوسيّة" المشبوهة عام ١٩٠٥، حوّل ويت مظاهر روسيا بشكل كبير من دورها السّابق "كسلّة الخبز" لبيوت تجارة الحبوب البريطانيّة إلى دولة صناعيّة حديثة. أصبحت السّكك الحديديّة أكبر صناعة في البلاد، وكانت محفّزاً لكامل قطاعات الصّلب وغيرها ذات الصّلة. علاوة على ذلك، كان صديق ويت والمتعاون معه العالم ديمتري مينديلييف (Dimitri Mendeleyev) والذي كان قد أسّس الكيمياء الزّراعيّة الرّوسيّة على أساس أفكار العالم الألماني يوستوس فون ليبج (Justus von Liebig) تمّ تعيينه من قبل ويت (Witte) لرئاسة مكتب جديد وهو مكتب الأوزان والمقاييس القياسيّة (Office of Standard Weights and Measures)، والذي قدّم فيه النّظام المتري لتسهيل التّجارة مع القارة الأوروبيّة بشكل أفضل.

عارضت بريطانيا بشدّة السّياسات الاقتصاديّة لويت ومشروع السّكك الحديديّة عبر سيبيريا بكلّ الوسائل المتاحة لديها، بما في ذلك محاولات التّأثير على النّبلاء الرّجعيين الرّوس المرتبطين بتجارة الحبوب البريطانيّة. بعد فترة وجيزة من بدء مشروع سكّة الحديد عبر سيبيريا، أعرب المعلّق البريطاني أ. كولكوهوم (A. Colqhum) عن وجهات النّظر المهيمنة في وزارة الخارجيّة البريطانيّة ومدينة لندن. في إشارة إلى مشروع السّكك الحديديّة الرّوسيّة الجديد، الذي تمّ تنفيذه بتمويل فرنسي والذي سيربط في النّهاية بين باريس وموسكو إلى فلاديفوستوك عن طريق السّكك الحديديّة، أعلن كولكوهوم:

هذا الخطّ لن يكون فقط واحداً من أعظم طرق التّجارة التي عرفها العالم، لكنّه سيصبح أيضاً سلاحاً سياسيّاً في أيدي الرّوس الذين يصعب

تقدير قوّتهم وأهميّتهم. ستجعل دولة واحدة من روسيا، ولن يكون من الضّروري بالنّسبة لها المرور عبر مضيق الدّردنيل أو عبر قناة السّويس. سوف يمنحها استقلالاً اقتصاديّاً الذي من خلاله ستصبح أقوى ممّا كانت عليه أو مما كانت تحلم به في أيّ وقت مضى.

لعقود من الزّمن، تمّ بناء إستراتيجيّة التّحالف البريطاني لتوازن القوى في أوروبا من خلال دعم الإمبراطوريّة العثمانيّة التّركيّة كجزء ممّا أسماه الإستراتيجيّون البريطانيّون اللعبة الكبرى (Great Game) – أي منع ظهور روسيا قويّة وصناعيّة. كان الدّعم لتركيا التي كانت تتحكّم في إمكانيّة الوصول إلى مضيق الدّردنيل الحيوي إلى المياه الدّافئة بالنّسبة لروسيا جزءاً حيوياً من الجّغرافيا السّياسيّة البريطانيّة حتّى ذلك الوقت. لكن مع تنامي الرّوابط الاقتصاديّة الألمانيّة مع الإمبراطوريّة العثمانيّة في نهاية القرن وحتّى أوائل القرن العشرين، قدّمت بريطانيا أيضاً عروض علاقات لروسيا وضدّ تركيا وألمانيا.

لقد استغرق الأمر سلسلة من الحروب والأزمات، ولكن بعد محاولات بريطانيّة فاشلة لمنع السّكك الحديديّة الرّوسّية العابرة لسيبيريا إلى فلاديفوستوك، والتي استكملها الرّوس إلى حدّ كبير في عام ١٩٠٣، تمَّ إذلال روسيا بشكل مهين في الحرب الرّوسيّة اليابانيّة في عام ١٩٠٥، والتي كانت بريطانيا قد تحالفت فيها مع اليابان ضدّ روسيا. بعد عام ١٩٠٥، أُجبِرَ ويت على الاستقالة من منصبه كرئيس لمجلس الوزراء (Council of Ministers) في عهد القيصر نيكولاس الثّاني (Czar Nicholas II). جادل خليفته بأنّ على روسيا أن تتصالح مع القوّة البريطانيّة، وشرع في التّوقيع على إعطاء البريطانيّين حقوقاً في أفغانستان وأجزاء كبيرة من بلاد فارس،

ووافق على الحدّ من الطّموحات الرّوسّية في آسيا بشكل كبير. وهكذا، تمّ إنشاء اتّحاد ثلاثيّ فرنسيّ- بريطانيّ- روسيّ (British–French–Russian Triple Entente) في عام ١٩٠٧. لقد قامت بريطانيا بإنشاء شبكة من التّحالفات السّرّيّة التي تطوّق ألمانيا، كما قامت بوضع أساسات العرض العسكري القادم مع رايخ القيصر(The Kaiser's Reich). لقد كانت السّنوات السّبعة القادمة سنوات تحضير من أجل التّصفية النّهائيّة للتّهديد الألمانيّ.

بعد تعزير بريطانيا لإستراتيجيّتها الثّلاثيّة الجديدة (Triple Entente strategy) الخاصّة بتطويق ألمانيا وحلفائها، تم إطلاق سلسلة من الأزمات المستمرّة والحروب الإقليميّة في منطقة البلقان، "نقطة الضعف" (soft und erb elly) في وسط أوروبا. فيما يُسمَّى حرب البلقان الأولى عام ١٩١٢، أعلنت صربيا وبلغاريا واليونان، المدعومة سرّاً من إنكلترا، الحرب على تركيا العثمانيّة الضّعيفة، مما أدّى إلى تجريد تركيا من معظم ممتلكاتها الأوروبيّة. تبع ذلك في عام ١٩١٣ حرب البلقان الثّانية على غنائم الحرب الأولى، التي انضمّت فيها رومانيا للمساعدة في سحق بلغاريا. كان يتمّ إعداد المسرح لبريطانيا لحربها الأوروبيّة الكبرى.

بعد ثلاثة أشهر من محادثات إدوارد غري في باريس، في ٢٨ تموز ١٩١٤، تمّ اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند (Archduke Franz Ferdinand) وريث العرش النّمساوي، في سراييفو على يد صربي، وأطلق سلسلة من الأحداث المأساويّة المتوقّعة التي فجّرت الحرب العظمى.

-٤-

النّفط يصبح السّلاح، والشّرق الأدنى أرض المعركة

بريطانيا المفلسة تذهب للحرب

كان أحد أسرار الحرب العالميّة بين عامي ١٩١٤-١٩١٨ التي تمّ كتمانها بالشّكل الأمثل، هو أنّه عشيّة آب عام ١٩١٤، عندما أعلنت بريطانيا الحرب ضدّ الرايخ الألماني[١] (German Reich)، كانت الخزانة البريطانيّة وتمويلات

---

(١) الرّايخ الألماني (Deutsches Reich): كان الاسم الرّسمي في اللغة الألمانيّة لدولة الأمّة الألمانيّة التي كانت موجودة من عام ١٨٧١ حتّى عام ١٩٤٥. وقد تم فهم الرايخ على أنّه يستمد سلطته وسيادته بالكامل من "الشّعب الوطنيّ" الألمانيّ المتّحد؛ مع تلك السّلطة والسّيادة التي تُمَارَس في أي وقت على "وحدة الدّولة" الألمانيّة الموحّدة مدىً وحدودٍ متفاوتة. على الرّغم من أنّه يُتَرْجَمُ بشكل عام على أنّه "الإمبراطوريّة الألمانيّة"، فإنّ كلمة "رايخ" هنا تترجم بشكل أفضل على أنّها "عالم"، حيث أنّ المصطلح ليس له في حدّ ذاته دلالات ملكيّة. يتمّ تطبيق كلمة الرايخ الألماني (Kaiserreich) (ويشير إلى الإمبراطوريّة، أو الدّولة التي يحكمها إمبراطو. الإمبراطورية الرّومانيّة المقدّسة (٨٠٠ / ٩٦٢-١٨٠٦)؛ الإمبراطوريّة النّمساويّة (١٨٠٤-١٨٦٧)؛ الإمبراطوريّة النّمساوية المجريّة...)

للدلالة على إمبراطوريّة مع إمبراطور سُمَيت الإمبراطوريّة الألمانيّة عام ١٨٧١-١٩١٨ (Deutsches Kaiserreich) في أعمال مرجعيّة قياسيّة. من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥، وأصبح الاسم الرّسمي لألمانيا - ولكن لم يُعْلَن رسميّاً - ("الرّايخ الألمانيّ العظيم") بسبب زيادة عدد الشّعب الألماني والأراضي المرتبطة به في إدارة الدّولة خلال وقبل الحرب العالميّة الثّانية. أصبحت ألمانيا قوّة عظمى، حيث تضمّ شبكة سكك حديديّة سريعة التّطور، وأقوى جيش في العالم، وقاعدة صناعيّة آخذة في النّمو بسرعة. وفي أقلّ من عقد من

الإمبراطوريّة البريطانيّة مفلسة فعلاً. إنّ دراسة العلاقات الماليّة الفعليّة للأطراف الرّئيسة للحرب يكشف عن خلفيّة غير عاديّة من الاعتمادات السّرّيّة، إلى جانب خطط مفصّلة لإعادة توزيع المواد الخام والثّروات الماديّة للعالم كلّه بعد الحرب، وخاصة تلك المناطق من الإمبراطوريّة العثمانيّة التي يُعْتَقَدُ بأنّها تحتفظ احتياطات نفطيّة كبيرة.

وحسب معظم الرّوايات، تمّ إشعال فتيل الحرب العظمى من قبل قاتل صربي في ٢٨ تموز عام ١٩١٤ في العاصمة البوسنيّة سراييفو، عندما قتل وريث العرش النّمساوي المجريّ الأرشيدوق فرانز فرديناند (Archduke Franz Ferdinand). وبعد شهر من المفاوضات المحمومة، أعلنت النّمسا الحرب في ٢٨ تموز ضدّ دولة صربيا الصغيرة، حيث حمّلتها مسؤوليّة الاغتيال. لقد تمّت طمأنة النّمسا بتوفير الدّعم الألماني في حال دعمت روسيا صربيا. في اليوم التّالي في ٢٩ تموز أمرت روسيا بتعبئة جيشها في حال أصبحت الحرب ضروريّة.

الزّمن، أصبح أسطولها في المرتبة الثّانية بعد البحريّة الملكيّة البريطانيّة. وبعد إزالة أوتو فون بسمارك من قبل فيلهلم الثاني في عام ١٨٩٠، شرعت الإمبراطوريّة في سياسة خارجيّة إمبرياليّة (Weltpolitik) - وهي مسار عدواني جديد ساهم في نهاية المطاف في اندلاع الحرب العالميّة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، كان خلفاء بسمارك غير قادرين على الحفاظ على مجمع سلفهم، والتّحوّل، والتحّالفات المتداخلة التي أبقت ألمانيا معزولة دبلوماسيّاً. تميّزت هذه الفترة بعوامل مختلفة تؤثّر على قرارات الإمبراطور، والتي كان يُنْظَر إليها في كثير من الأحيان على أنّها متناقضة أو غير متوقّعة من قبل الجّمهور. في عام ١٨٧٩، عزّزت الإمبراطوريّة الألمانيّة التّحالف المزدوج مع النّمسا- المجر، تلاه التّحالف الثّلاثي مع إيطاليا في عام ١٨٨٢. كما احتفظت بعلاقات دبلوماسيّة قويّة مع الإمبراطوريّة العثمانيّة. عندما وصلت الأزمة الكبرى عام ١٩١٤، تركت إيطاليا الحلف والإمبراطوريّة العثمانيّة متحالفة رسميّاً مع ألمانيا.

في ذلك اليوم نفسه، أرسل القيصر الألمانيّ برقيّة إلى القيصر نيكولاس يتوسّل فيها بعدم تعبئة الجيش، وقد تسبب ذلك مؤقّتاً في إلغاء القيصر لأمره. وفي ٣٠ تموز أقنعت القيادة العليا الرّوسيّة القيصر المتردّد باستئناف التّعبئة. في ٣١ تمّوز سلّم السفير الألماني في سانت بطرسبرغ القيصر إعلاناً ألمانيّاً للحرب ضدّ روسيا، ثم انفجر بالبكاء وركض من الغرفة.

قامت هيئة الأركان العامّة الألمانيّة، بعد أن أعدّت لحرب محتملة على كلّ من الجبهتين الشّرقيّة والغربيّة بتنفيذ خطّة شليفن[1] (Schlieffen Plan)

---

(١) كانت خطّة شليفن (Schlieffen-Plan) هي الاسم الذي أُطْلِق عليه بعد الحرب العالميّة الأولى على خطط الحرب الألمانيّة وتأثير المارشال الفريد فون شليفين وتفكيره في غزو فرنسا وبلجيكا. في ٤ آب عام ١٩١٤. شليفن كان رئيس هيئة الأركان العامّة للجّيش الألماني من عام ١٨٩١ إلى عام ١٩٠٦. في عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦، وضع شليفن خطّة نشر الجيش لشّن هجوم ضدّ الجّمهوريّة الفرنسيّة الثّالثة. بعد خسارته الحرب العالميّة الأولى، وصف المؤرخون الرّسميّون الألمان للرايخسارتشيف وغيرهم من الكتّاب الخطّة بأنّها خطّة للنّصر. نجح شليفن كرئيس للأركان العامّة الألمانيّة في عام ١٩٠٦ وتمّ فصله بعد معركة مارن (Marne) الأولى (٥-١٢ أيلول عام ١٩١٤). وزعم المؤرّخون الألمان أنّ مولتك دمّر الخطّة بالتدخّل فيها. استطاعت كتابات ما بعد الحرب من قبل ضبّاط ألمان كبار مثل هيرمان فون كوهل، وجيرهارد تابين، وفيلهلم غرونر والمؤرّخين الرايشخوفيين بقيادة الأوسترليوتنانت السّابق (اللفتنانت كولونيل) فولفغانغ فورستر، أن يكوّنوا رواية مقبولة بشكل شائع مفادها أنّ فشل مولتك هو الأصغر. اتّبع المخطّط، بدلاً من سوء التّقدير الإستراتيجيّ الألمانيّ، الذي أدانه المتحاربون لأربع سنوات من حرب الاستنزاف بدلاً من الصّراع السّريع الحاسم الذي كان ينبغي أن يكون عليه. في عام ١٩٥٦، نشر جيرهارد ريتر دير شلايفنبلان: *خطّة شليفن: انتقاد أسطورة* Kritik eines Mythos (The Schlieffen Plan: Critique of a Myth)، والتي بدأت فترة من المراجعة عندما خضعت تفاصيل خطّة شليفن المفترضة للتّدقيق والسّياق. تمّ رفض معاملة الخطّة كمخطّط، لأنّ هذا كان مخالفاً لتقاليد تخطيط الحرب البروسي الذي أسّسه

الخاصة بها. وبما أنّه كانت لدى فرنسا وروسيا التزامات دفاعيّة متبادلة، قرّرت ألمانيا أنّه يجب هزيمة فرنسا بسرعة، وحسبت بشكل صحيح أنّ روسيا ستكون أبطأ في التّعبئة. في ٣ آب عام ١٩١٤، أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا ودخلت القوّات الألمانيّة بلجيكا في طريقها لمهاجمة فرنسا.

بعد ذلك، في الرّابع من آب، بعد ثمانية أيام فقط من إعلان النّمسا الحرب على صربيا الصّغيرة، أعلنت بريطانيا أنّها كانت قد أعلنت الحرب على ألمانيا. وكان السّبب المعلن هو التزام بريطانيا المسبق بحماية الحياد البلجيكي. أمّاالأسباب الفعليّة فقد كانت بعيدة كلّ البعد عن أيّ روح جمعيّة جوار خيريّة.

كان قرار بريطانيا في آب عام ١٩١٤ بالذّهاب إلى الحرب ضدّ ألمانيا في القارّة كان مثيراً للإعجاب على أقلّ تقدير بالنّظر إلى أنّ الخزانة البريطانيّة ونظام الجنيه الإسترليني، وهو نظام العملات العالمي المهيمن في ذلك الوقت على التّجارة والتّمويل العالميّين، كانا في حالة إفلاس بحكم الأمر الواقع. وتطرح مذكّرات داخليّة رُفِعَت عنها السّرّيّة مؤخّراً من موظفي الخزانة البريطانيّة لوزير الماليّة آنذاك، لويد جورج (Lloyd George) قضايا أُخْرى. ففي كانون الثّاني عام ١٩١٤ قبل ستّة أشهر كاملة من الحدث الذي اسُتْخدِم كمبرّر للحرب (*Casus belli*) في سراييفو، طلب وزير الخزانة من

هيلموت فون مولتك، والتي تعتبر العمليّات العسكريّة فيها غير متوقّعة بطبيعتها. كانت خطط التّعبئة والنّشر ضروريّة ولكنّ خطط الحملات كانت بلا جدوى. بدلاً من محاولة إملاء للقادة المرؤوسين، أعطى القائد القصد من العمليّة وعمله المرؤوسين من خلال (تكتيكات عن نوع المهمّة).

السّير جورج بايش (Sir George Paish) وهو من كبار مسؤولي وزارة الخزانة البريطانيّة بإجراء دراسة نهائيّة لحالة احتياطيات الذّهب البريطانيّة الهامّة للغاية.

في عام ١٩١٤، كان معيار الذّهب الإسترليني دعامة النّظام النّقدي العالمي. في الواقع، كان الجنيه الإسترليني مقبولاً في التّجارة والتّمويل الدوليّين منذ أكثر من ٧٥ عاماً، حيث اعْتُبِرَ الجنيه الإسترليني "قيّم مثل الذّهب". لقد لعب الجنيه الإسترليني عام ١٩١٤ دوراً يضاهي دور الدّولار الأمريكيّ قبل ١٥ آب عام ١٩٧١.

تكشف مذكّرة السّير جورج السّرّيّة عن التّفكير في أعلى مستويات مدينة لندن في ذلك الوقت:

ومن بين التّأثيرات الأُخْرى التي ساهمت في إثارة التّحريض على الإصلاح المصرفي، كانت القوّة التّجاريّة والمصرفيّة المتنامية لألمانيا، ونمو عدم الارتياح خشية أن تتمّ الإغارة على احتياطي الذّهب لمدينة لندن قبل أو في بداية نزاع كبير بين البلدين.

كُتِبَ هذا التّقرير السّرّي قبل أكثر من ستّة أشهر قبل اغتيال وريث العرش النّمساوي في سراييفو.

ثمّ ناقش بيش (Paish) قلقه بشأن التّطوّر المتنامي للبنوك التّجاريّة الألمانيّة الكُبرى في أعقاب أزمة البلقان بين عامي ١٩١١ و ١٩١٢، والتي دفعت البنوك الألمانيّة إلى تخزين احتياطياتها من الذّهب. وقد حذّر السير جورج مستشاره من أنّ أيّ سحوبات مستقبليّة للأموال من بنوك لندن في ظلّ الظّروف السّائدة "قد يعيق بشكل خطير في جمع الأموال لإدارة حرب كبيرة".

في ٢٢ عام ١٩١٤، قام مسؤول كبير في وزارة الخزانة البريطانيّة وهو باسيل بلاكيت (Basil Blackett)، بصياغة مذكّرة سرّيّة أُخْرى للويد جورج. تناولت هذه المذكَّرة "تأثير الحرب على احتياطات الذّهب لدينا (Effect of War on Our Gold Reserves)."لقد كتب بلاكيت:

من المستحيل بطبيعة الحال أن نتنبّأ بشكل واضح بما يُمْكِن أن يكون تأثير حرب أوروبيّة عامّة حيث تنخرط معظم الدّول القارّيّة وكذلك بريطانيا العظمى، تاركة نيويورك فقط (على افتراض حياد الولايات المتّحدة) بين أسواق المال الكبيرة في العالم المتاحة والتي يُمْكِن جذب الذّهب منها لمناطق الحرب.

وممّا يثير الدّهشة بنفس القدر، في ضوء قرار بريطانيا خوض الحرب المصيريّة في الرابع من آب كانت رسالة من السّير جورج بايش إلى لويد جورج مؤرّخةً في السّاعة الثّانية من صباح يوم السّبت، ١ آب عام ١٩١٤:

عزيزي السيد المستشار،

لقد انهار نظام الائتمان الذي تم بناء أعمال هذا البلد عليه انهياراً كاملاً، ومن الأهميّة بمكان القيام بخطوات لإصلاح الأذى دون تأخير؛ خلافاً لذلك، لا يُمْكننا أن نأمل في تمويل حرب كبيرة إذا أُجْبرت بيوتنا[1]، في بدايتها، على الإفلاس.

---

(١) بيوت المال.

تمّ تعليق مدفوعات من النوع المحدد (سبائك الذّهب والفضّة) (Specie payments) على الفور من قبل بنك إنكلترا، إلى جانب قانون البنك لعام ١٨٤٤[١] (Bank Act of 1844). وضع هذا القرار مبالغ كبيرة من الذّهب في أيدي بنك إنكلترا (Bank of England)، حتى تتمكّن الحكومة البريطانيّة من تمويل شراء المواد الغذائيّة والحربيّة للحرب المعلنة حديثاً ضدّ ألمانيا. بدلاً من الذّهب، تمّ إعطاء المواطنين البريطانيين عملة ورقيّة من إصدار بنك إنكلترا كعملة قانونيّة طوال فترة الطّوارئ. بحلول الرابع من ١ آب، كانت المؤسّسة الماليّة البريطانيّة مستعدّة للحرب.

ولكن، كما سنرى قريباً، كان السّلاح السّرّي ليبرز في وقت لاحق: العلاقة الخاصّة لخزانة صاحب الجلالة مع نقابة مورغان المصرفيّة في نيويورك.

النّفط في الحرب العظمى

بين عام ١٩١٤ عندما بدأ القتال وعام ١٩١٨ عندما انتهى، ظهر النّفط كمفتاح معترف به لنجاح ثورة في الإستراتيجيّة العسكريّة. ففي عصر الحرب

---

(١) كان قانون ميثاق البنك لعام ١٨٤٤ الذي يُشار إليه أحياناً باسم قانون بيل المصرفي لعام ١٨٤٤، قانوناً صادراً عن برلمان المملكة المتّحدة، وتمّ إقراره في ظلّ حكومة روبرت بيل، التي قيّدت صلاحيّات البنوك البريطانيّة وأعطت صلاحيّات إصدار المذكّرات الحصريّة إلى بنك إنكلترا المركزي. إنّه أحد قوانين بنك إنكلترا من ١٦٩٤ إلى ١٨٩٢. بموجب قانون عام ١٨٤٤، تمّ إضفاء الطّابع المؤسسّي على السّبائك في بريطانيا، وخلق نسبة بين احتياطيّات الذّهب التي يحتفظ بها بنك إنكلترا والملاحظات التي يُمْكن للبنك إصدارها، وقصر إصدار أوراق بنك إنكلترا غير المدعومة من الذّهب على ما يصل إلى ١٤ مليون جنيه إسترليني كما فرض القانون قيوداً صارمةً على إصدار المذكّرات من قبل بنوك الدّولة.

الجويّة، وحرب الدّبابات المتنقّلة، والحروب البحريّة الأسرع، أصبحت الإمدادات الوفيرة والآمنة من الوقود الجديد ضروريّة بشكل متزايد.

في ظلّ توجيهات السّياسة الخارجيّة للسّير إدوارد غراي، عجلّت بريطانيا في الأشهر التي سبقت آب عام ١٩١٤، ما كان سيصبح أكثر الحروب دمويّة وأكثرها تدميراً في التّاريخ الحديث. واستناداً إلى الإحصاءات الرّسميّة، فإنّ عدد الوفيّات بسبب الحرب، بشكل مباشر أو غير مباشر، يتراوح ما بين /١٦,٠٠٠,٠٠٠/ و/٢٠,٠٠٠,٠٠٠/، مع كون الغالبيّة العظمى، /١٠,٠٠٠,٠٠٠/ أو أكثر، من الوفيّات بين المدنيين. لقد تكبّدت الإمبراطوريّة البريطانيّة نفسها أكثر من /٥٠٠,٠٠٠/ قتيل وإجمالي عدد الضّحايا قرابة /٢,٥٠٠,٠٠٠/ في الحرب العالميّة التي دامت أربع سنوات "لإنهاء جميع الحروب".

ومع ذلك، نادراً ما نُوْقِشت حقيقة أنّ الأهداف الجيوسياسيّة الإستراتيجيّة لبريطانيا قبل عام ١٩١٤، والتي لم تشمل فقط سحق أكبر منافس صناعي لها وهو ألمانيا، ولكن، من خلال فتوحات الحرب، كانت تهدف لتأمين سيطرة بريطانيّة بلا منازع على المورد الثّمين الذي أثبتت أنّه المادّة الخام الإستراتيجيّة للتّطوير الاقتصاديّ المستقبليّ - البترول. كان جزءاً من اللّعبة الكبرى - أي تأسيس إمبراطوريّة بريطانيّة عالميّة جديدة والتي ستكون هيمنتها بدون منازع لبقيّة القرن - نظام عالمي جديد تقوده بريطانيا.

تكشف دراسة للمسارح الرّئيسة في حرب ١٩١٤-١٩١٨، إلى أي مدى كان تأمين إمدادات البترول بالفعل في مركز التّخطيط العسكريّ.

لقد فتح النّفط الباب لحركة تنقّل[1] (mobility) جديدة مرعبة في الحروب

(١) يشير التنقّل من النّاحية العسكريّة إلى قدرة نظام الأسلحة أو الوحدة القتاليّة أو القوّة المسلّحة على التّحرّك نحو هدف عسكري. تستطيع القوّات القتاليّة ذات الحركة الأعلى أن تتحرك بسرعة أكبر عبر تضاريس معادية أكثر من القوّات ذات الحركة الأقل. يعتبر التّنقّل عنصراً حيويّاً في ساحة المعركة الحديثة، حيث أن القدرة على تقديم أنظمة الأسلحة أو الوحدات القتاليّة إلى هدفها بسرعة يمكن أن تعني في كثير من الأحيان الفرق بين النّصر والهزيمة. لقد زادت الجيوش حول العالم بشكل كبير من حركتها على مدى المئة عام الماضية. في الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كان يمكن لمعظم الوحدات القتاليّة التحرك في ساحة المعركة بالسّرعة التي يستطيع فيها الجندي المشي؛ في مواجهة قوّة النيران السّاحقة التي قدمتها المدافع الرشّاشة والمدفعيّة، أدى هذا إلى حالة من الجّمود وعدم القدرة على المناورة للعدو. بحلول الحرب العالميّة الثانية، تحسّن تحرّك ساحة المعركة بشكل كبير مع تطور الدّبابة، ومع المركبات المتعقبّة والآليّات الأُخْرى، لتحريك القوّات إلى جبهة القتال وعبرها حتّى تحت النّيران. منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية، واصلت الجيوش تطوير حركتها. بحلول الثّمانينيّات، على سبيل المثال، تحول السّفر عبر القارات من البحر إلى النّقل الجّوّي مما مكن القوّات العسكريّة من الانتقال من جزء من العالم إلى آخر في غضون ساعات أو أيام بدلاً من أسابيع. كما يشار إلى التنقل كمضاعف للقتال. يمكن لوحدة متنقلة للغاية استخدام حركتها لإشراك مضاعفات قوتها القتالية لوحدات أقل متحرّكة، أي أن فرق بانزر الألمانية في الحرب العالمية الثانية اعتبرت ما يعادل اثنين أو ثلاثة من فرق المشاة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى حركتها الفائقة....

مع تطوّر قدرات الاستخبارات والمراقبة وحيازة الأهداف والاستطلاع بسرعة، يصبح التّنقّل أكثر أهميّة. في عام ٢٠١٦، صرّح رئيس أركان جيش الولايات المتحّدة الجنرال مارك م. ميلي بأنّه "في ساحة المعركة المستقبليّة، إذا بقيت في مكان واحد أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات، ستكون ميتً ... مع طائرات بدون طيار العدو وأجهزة الاستشعار باستمرار على البحث عن الأهداف، لن يكون هناك متسّع من الوقت لنوم أربع ساعات "دون انقطاع".

كما تمّ تعريف التّنقّل من حيث ثلاثة مستويات معترف بها عموماً من الحروب: التّكتيكيّة والتّشغيليّة والإستراتيجيّة. الحركة التّكتيكيّة هي القدرة على التحرك تحت

الحديثة خلال الحرب. كان من أولويّات الحملة الألمانيّة في رومانيا، تحت اسم "المشير فون ماكينسن" (Field Marshal von Mackensen)، إعادة التّنظيم في مجموعة واحدة لمصفاة ستو رومانا[1] (Steaua Romana)، لقدرات إنتاج وتكرير النّفط وخطوط الأنابيب الإنكليزية والهولندية والفرنسية والرومانية السّابقة. كانت رومانيا خلال الحرب هي الإمداد الألماني الوحيد الآمن للبترول لقوّتها الجوّيّة بالكامل، وقوّات الدّبابات، وأسطول قوارب

النار. التّنقّل التشغيلي هو القدرة على نقل الرّجال والعتاد إلى النّقطة الحاسمة في المعركة. التّنقّل الإستراتيجي هو القدرة على نقل جيش إلى منطقة العمليّات.

(١) تقع مصفاة ستو رومانا (Steaua Romana) في مدينة كامبينا (Campina) على بعد ١٠٠ كم شمالاً من بوخارست. وتحتلّ مساحة ٤٩.٦ هكتاراً. تأسّست في عام ١٨٩٥. في عام ١٨٩٧، وهي السّنة الأولى من التّشغيل، قامت المصفاة بتقطير حوالي ٣٠,٠٠٠ طنّ من النّفط الخام في العام. بعد عامين فقط، في عام ١٨٩٩، تمّ تقطير حوالي ٩٥,٠٠٠ طنّ من النّفط الخام في السّنة وقبل عام ١٩١٤، حوالي ٥٦٠,٠٠٠ طنّ من النّفط الخام في السّنة. في عام ١٨٩٧، تألفت منشآت معالجة المصافي في بطاريّة ذات أربع غلايات، والتي مثّلت القسم الأول وحقّقت التّقطير المستمر بقدرة يوميّة ٢٠٠ طن. في عام ١٨٩٨، زادت البطّاريّة إلى ٨ غلايات وفي ١٩٠٨ إلى ١٦ غلاية، بطاقة إجماليّة تصل إلى ١٢٠٠ طنّ. بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٦، تم توسيع المصفاة، من خلال البناء إلى جانب البطّاريّة المذكورة أعلاه، بطّاريّة جديدة متقطّعة من ٩ غلايات، والتي تمثّل القسم الثّالث، مع قدرة يومية تبلغ ٤٠٠ طنّ تمّ تحويلها في عام ١٩١٨ إلى بطّاريّة مستمرّة لتقطير ٦٥٠ طنّ من زيت برافين الخام في اليوم. تمّ استخدام هذا التثبيت الأخير للحصول على زيت برافين الخام حتى عام ١٩٢٧. إنّ إنشاء المصفاة، وكذلك النّتائج التي تمّ الحصول عليها في سنوات قليلة، بدأت ثورة صناعيّة واجتماعيّة حقيقيّة في مدينة كامبينا وأحيائها. في عدة سنوات فقط، تمّ بناء العديد من الشّوارع المعبّدة الجديدة وتشغيل المياه والكهرباء.

يو بوت[1] (U-boat). كانت الحملة البريطانيّة في الدّردنيل، الهزيمة الكارثيّة في غاليبولي، التي تهدف إلى تأمين إمدادات النّفط من باكو الرّوسيّة للجهد الحربي الأنكلو- فرنسي. وكان السّلطان العثماني قد فرض حظراً على شحن النّفط الرّوسي عبر الدّردنيل.

بحلول عام ١٩١٨، كانت حقول النّفط الرّوسيّة الغنّية في باكو على بحر قزوين هدفاً لجهد عسكري وسياسي مكثّف من جانب ألمانيا، وأيضاً لبريطانيا، التي احتلّتها بشكل استباقي لفترة حرجة من الأسابيع في آب عام ١٩١٨، لحرمان هيئة الأركان العامّة الألمانيّة من إمدادات نفطيّة حيويّة. كان حرمانهم من باكو بمثابة الضّربة الأخيرة الحاسمة ضدّ ألمانيا والتي بدأت بالتماس السلام بعد بضعة أسابيع، وبعد أشهر فقط مما كان يبدو بأنّ ألمانيا كانت قد هزمت قوّات الحلفاء. لقد أثبت النّفط أنّه كان في قلب الجّغرافيا السّياسيّة.

---

(١) يشير المصطلح الألماني يو بوت(U-boat) إلى غوّاصة. إنّ اللغة الإنكليزية (مشتركة مع عدة لغات أخرى) تشير بالتّحديد إلى الغوّاصات العسكريّة التي تديرها ألمانيا، خاصّة في الحربين العالميّتين الأولى والثّانية. على الرّغم من أنّها كانت في بعض الأحيان أسلحة أسطوانيّة فعّالة ضدّ السّفن الحربيّة التّابعة للعدو، إلا أنّها كانت تُسْتَخْدم بشكل أكثر فعاليّة في دور الحرب الاقتصاديّة (غزو التّجارة) وفرض حصار بحري ضدّ شحن العدو. كانت الأهداف الرّئيسة لحملات القوارب الشّراعيّة في كلا الحربين هي قوافل التّجار التي تجلب الإمدادات من كندا وأجزاء أخرى من الإمبراطوريّة البريطانيّة، ومن الولايات المتّحدة إلى المملكة المتّحدة و (خلال الحرب العالميّة الثّانية) إلى الاتّحاد السّوفياتي وأراضي الحلفاء في البحر الأبيض المتوسّط. كما دمّرت الغوّاصات الألمانيّة السّفن التّجارية البرازيليّة خلال الحرب العالميّة الثّانية، ما أدّى إلى إعلان البرازيل الحرب على دول المحور عام ١٩٤٤.

بحلول نهاية الحرب العالميّة الأولى، لم تكن هناك قوّة كبيرة غير مدركة للأهميّة الإستراتيجيّة الحيويّة للوقود الجديد، النّفط، للأمن العسكري والاقتصادي المستقبلي. في نهاية الحرب، كان /٤٠%/ من الأسطول البحري البريطاني يعمل باستخدام النّفط كوقود. في عام ١٩١٤، في بداية الحرب، كان الجّيش الفرنسي يمتلك مجرّد /١١٠/ شاحنات و /٦٠/ جرّاراً و /١٣٢/ طائرة. وبحلول عام ١٩١٨، بعد أربع سنوات، ارتفع هذا العدد إلى /٧٠,٠٠٠/ شاحنة و/١٢,٠٠٠/ طائرة، بينما قام البريطانيّون، وفي الأشهر الأخيرة والأمريكيّون بوضع /١٠٥,٠٠٠/ شاحنة وأكثر من /٤٠٠٠/ طائرة في الخدمة القتاليّة. لقد استهلكت الهجمات البريطانيّة -الفرنسيّة - الأمريكيّة النّهائية للحرب على الجّبهة الغربيّة ما يقدر بـ /١٢٠٠٠/ برميل نفط يوميّاً.

وبحلول كانون الأول عام ١٩١٧، أصبحت الإمدادات الفرنسيّة من النّفط منخفضة إلى درجة أنّ الجنرال فوش (Foch) ضغط على الرّئيس كليمنصو لإرسال نداء عاجل إلى الرّئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson). وكتب كليمنصو (Clemenceau) إلى ويلسون: "إنّ الفشل في الإمداد بالوقود من شأنه أن يسبب الشّلل الفوري لجيوشنا، وقد يجبرنا على سلام غير مواتٍ للحلفاء".

إنّ سلامة الحلفاء في الميزان. إذا كان الحلفاء لا يريدون أن يخسروا الحرب، فعند الهجوم الألماني الكبير، يجب ألا يسمحوا أن تفتقر فرنسا للبنزين الضّروري مثل الدّم في معارك الغد.

لقد استجابت مجموعة روكفلر ستاندرد أويل النّفطيّة لنداء كليمنصو، حيث أعطت قوّات المارشال فوش الوقود الحيوي. بسبب عدم

توفّر إمدادات كافية من النّفط الرّوماني، وكذلك عدم القدرة على الوصول إلى باكو، لم تتمكّن القوّات الألمانيّة من شنّ هجوم نهائي بنجاح في عام ١٩١٨(على الرّغم من اتّفاق برست- ليتوفسك الرّوسيّ والألمانيّ (The Russian–German Brest–Litovsk agreement) لوقف الأعمال العدائيّة) لأنّ الشّاحنات اللازمة لجلب الاحتياطيّات الكافية لم تكن قادرة على تأمين البترول.

وعلّق وزير الخارجيّة البريطاني اللورد كورزون (Lord Curzon)، بدقّة متناهية:

تمّ حمل الحلفاء للنّصر على بحر من النّفط ... مع بداية الحرب، بدأ النّفط ومنتجاته في التّصنيف من بين العوامل الرئيسة التي ستقوم [قوّات الحلفاء] بإدارتها، والتي يُمْكِن من خلالها الفوز بها. فبدون النّفط، كيف يُمْكِنهم تأمين تنقّل الأسطول، أو نقل قوّاتهم، أو تصنيع العديد من المتفجّرات؟

كانت المناسبة مأدبة عشاء النّصر في ٢١ تشرين الثّاني عام ١٩١٨، بعد عشرة أيّام من الهدنة التي أنهت الحرب. وأضاف السّناتور هنري بيرينجر (Senator Henry Berenger)، عضو مجلس الشّيوخ الفرنسي والذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة العامّة للبترول في زمن الحرب (Comité Général du Petrole) إنّ "النّفط هو دم النّصر." لقد تفاخرت ألمانيا كثيراً لتفوّقها في الحديد والفحم، لكنّها لم تأخذ في الحسبان ما يكفي من تفوّق نفطنا".

مع هذا الدّور النّاشئ للبترول في الحرب، علينا الآن أن نتبع خيط إعادة تنظيم فرساي (Versailles) بعد الحرب، مع التّركيز على الأهداف البريطانيّة.

أصبح إنشاء بريطانيا عصبة الأمم من خلال مؤتمر فيرساي للسّلام[1] عام ١٩١٩ وسيلة لإعطاء واجهة الشّرعيّة الدّوليّة للاستيلاء الإمبريالي السّافر على الأراضي. بالنّسبة للمؤسّسة الماليّة لمدينّة لندن (The City of London)، كان إنفاق مئات الآلاف من الأرواح البريطانيّة ثمناً صغيراً على ما يبدو لا بدّ من دفعه من أجل السّيطرة على التّنمية الاقتصاديّة العالميّة في المستقبل من خلال السّيطرة على المواد الخام، وخاصّة المورد الجديدة وهو النّفط.

---

(١) مؤتمر باريس للسّلام، المعروف أيضاً باسم مؤتمر فرساي للسّلام، كان اجتماعاً لقوى الحلفاء المنتصرة بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى مع القوى المركزية المهزومة. وبإشراك الدّبلوماسيين من ٣٢ دولة وجنسيّة، كانت القرارات الرّئيسة هي إنشاء عصبة الأمم، بالإضافة إلى معاهدات السّلام الخمس مع الدّول المهزومة. منح الامتيازات الألمانيّة والعثمانيّة في الخارج كـ "تفويض"، بشكل رئيسي إلى بريطانيا وفرنسا؛ الإصلاحات المفروضة على ألمانيا. رسم حدود وطنيّة جديدة (في بعض الأحيان مع الاستفتاء) لتعكس الحدود العرقيّة بشكل أفضل.

وكانت النّتيجة الرّئيسة هي معاهدة فرساي مع ألمانيا، التي وضعت في الفرع ٢٣١ الذنب للحرب على "عدوان ألمانيا وحلفائها". ثبت أنّ هذا الحكم مهين بالنّسبة لألمانيا ومرحلة التّعويض المكلفة التي كانت ألمانيا تعتزم دفعها (لم تدفع إلا مقابل جزء صغير قبل أن تنتهي التّعويضات في عام ١٩٣١). سيطرت على القوى الخمس الكبرى (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتّحدة). وكان "الأربعة الكبار" رئيس الوزراء جورج كليمنصو، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج، والرّئيس الأمريكي وودرو ويلسون، ورئيس الوزراء الإيطالي أورلاندو فيتوريو إيمانويل. لقد وضعوا معاً بشكل غير رسمي ١٤٥ مرة واتّخذوا جميع القرارات الرّئيسة، والتي تمّ التّصديق عليها بدورها من قبل الآخرين. بدأ المؤتمر في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٩، وفيما يتعلّق بتاريخ انتهائه، قال مايكل نيبرغ:

على الرّغم من توقّف كبار رجال الدّولة عن العمل شخصيّاً في المؤتمر في تموز عام ١٩١٩، إلا أنّ عمليّة السّلام الرّسمية لم تنتهِ حتّى تموز عام ١٩٢٣ عندما تمّ التّوقيع على معاهدة لوزان.

حرب بريطانيا السّرّيّة الشّرقيّة

إذا أظهر أي شيء أجندة خفيّة لقوّات الحلفاء في حرب ١٩١٤-١٩١٨ ضدّ القوى المركزيّة المجتمعة حول ألمانيا والنّمسا والمجر وتركيا العثمانيّة، فقد كان ذلك اتفاقاً دبلوماسيّا سرّيّاً تمّ التّوقيع عليه في عام ١٩١٦ في خضمّ المعارك. كان الموقّعون بريطانيا، وفرنسا، ولاحقاً إيطاليا، وروسيا القيصريّة. لقد سُمّيَت على اسم المسْؤوْلين البريطاني والفرنسي اللذين صاغا هذه الورقة وهو اتّفاق سايكس بيكو[١] (The Sykes – Picot Agreement)

---

(١) اتفاقيّة سايكس بيكو في ١٩١٦ هي معاهدة سرّيّة بين فرنسا والمملكة المتّحدة بمصادقة من الإمبراطوريّة الرّوسيّة وإيطاليا على اقتسام منطقة الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا، ولتحديد مناطق النّفوذ في غرب آسيا وتقسيم الدّولة العثمانيّة التي كانت المسيطرة على تلك المنطقة. اعتمدت الاتفاقيّة على فرضيّة أنّ الوفاق الثّلاثي سينجح في هزيمة الدّولة العثمانيّة خلال الحرب العالميّة الأولى ويشكل جزءاً من سلسلة من الاتفاقات السّرّيّة التي تأمل في تقسيمها. وقد جرت المفاوضات الأوّليّة التي أدّت إلى الاتفاق بين ٢٣ تشرين الثّاني عام ١٩١٥ و٣ كانون الثّاني عام ١٩١٦، وهو التّاريخ الذي وقّع فيه الدّبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس على وثائق مذكّرات تفاهم بينهما وزارات خارجيّة فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية آنذاك. وصادقت حكومات تلك البلدان على الاتفاقيّة في ٩ و ١٦ أيّار عام ١٩١٦.

قسّمت الاتفاقيّة فعليّاً الولايات العربيّة العثمانيّة خارج شبه الجّزيرة العربيّة إلى مناطق تسيطر عليها بريطانيا وفرنسا أو تحت نفوذها. فخصّصت الاتفاقيّة لبريطانيا فلسطين والأردن وجنوب العراق ومنطقة صغيرة إضافيّة تشمل موانئ حيفا وعكا للسّماح بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسّط . أما فرنسا فتسيطر على جنوب شرق تركيا، وشمال العراق، وسوريا، ولبنان، ونتيجة اتّفاق سازونوف - باليولوج المشمول فإنّ روسيا ستحصل على أرمينيا الغربيّة بالإضافة إلى القسطنطينيّة والمضائق التّركيّة الموعودة بالفعل بموجب اتفاقيّة القسطنطينيّة عام ١٩١٥. وافقت إيطاليا على هذا

الذي أظهر الخيانة ونوايا بريطانيا لانتزاع السّيطرة القياديّة على إمكانات البترول غير المطوّرة في الخليج العربي بعد الحرب.

الاتّفاق سنة ١٩١٧ عبر اتفاقيّة سانت جان دي مورين بحيث يكون لها جنوب الأناضول. أمّا منطقة فلسطين ذات الحدود الأصغر من فلسطين المنتدبة اللّاحقة فإنّها ستكون تحت "إدارة دوليّة".

استُخْدمت الاتفاقيّة مبدئيّاً لتكون الأساس المباشر للتسوية الأنكلو- فرنسيّة المؤقّتة عام ١٩١٨ والتي وافقت على إطار عمل لإدارة أراضي العدو المحتلّة في بلاد الشّام. وعلى نطاق أوسع كان من المفترض أن تؤدّي بشكل غير مباشر إلى تقسيم الدّولة العثمانيّة بعد هزيمتها سنة ١٩١٨. بعد فترة وجيزة من الحرب تنازل الفرنسيّون عن فلسطين والموصل إلى البريطانيّين. ووُضِعَت بلاد الشّام وماين النّهرين تحت الانتداب في مؤتمر سان ريمو في شهر نيسان عام ١٩٢٠ حسب إطار سايكس بيكو؛ استمرّ الانتداب البريطانيّ على فلسطين حتّى ١٩٤٨، واستُعيض عن الانتداب البريطانيّ على العراق بمعاهدة مماثلة مع العراق الواقع تحت الانتداب، واستمرّ الانتداب الفرنسيّ على سوريا ولبنان حتّى سنة ١٩٤٦. وتمّ تحديد الأجزاء الأناضوليّة حسب معاهدة سيفر بحلول شهر آب عام ١٩٢٠؛ لكن هذه الطّموحات أحبطتها حرب الاستقلال التّركية ١٩١٨ - ١٩٢٣.

ينظر الكثيرون إلى الاتفاقيّة على أنّها نقطة تحوّل في العلاقات الغربيّة العربيّة. فقد ألغت المملكة المتّحدة وعودها للعرب فيما يتعلّق بوطن قومي عربي في منطقة سوريا الكبرى مقابل دعمهم لبريطانيا ضدّ الدّولة العثمانيّة. وانكشفت بنود الاتفاقيّة بوصول البلاشفة إلى سدّة الحكم في روسيا في ٢٣ تشرين الثّاني (نوفمبر) عام ١٩١٧ وتكرّرت في صحيفة الغارديان البريطانيّة في ٢٦ تشرين الثّاني (نوفمبر) عام ١٩١٧، بحيث "كان البريطانيّون محرجين والعرب مستائين والأتراك مسرورين" ولايزال إرث الاتفاقيّة يلقي بظلاله على النّزاعات الحاليّة في المنطقة.

في حين كانت فرنسا منشغلة بألمانيا، في مذبحة دمويّة وعقيمة على طول خط ماجينو[1] (Maginot Line) الفرنسيّ، نقلت بريطانيا عدداً كبيراً مذهلاً من جنودها، أكثر من /١,٤٠٠,٠٠٠/ جندي، إلى المسرح الشّرقي.

---

(١) خط ماجينو الفرنسيّ: ليني ماجينو، الذي سُمّي على اسم وزير الحرب الفرنسي أندريه ماجينو، كان خطّاً من التّحصينات الملموسة، والعقبات، ومنشآت الأسلحة التي بنتها فرنسا في الثّلاثينيّات لردع غزو ألمانيا وإجبارها على التّحرّك حول التّحصينات بنيت على الجانب الفرنسيّ من حدودها مع إيطاليا وسويسرا وألمانيا ولكسمبورج، ولم يمتد الخط إلى القناة الإنكليزيّة بسبب الإستراتيجيّة الفرنسيّة التي تصوّرت الانتقال إلى بلجيكا لمواجهة هجوم ألمانيّ.

استناداً إلى خبرة فرنسا في حرب الخنادق خلال الحرب العالميّة الأولى، تمّ بناء خط ماجينو العملاق في الفترة التي سبقت الحرب العالميّة الثّانية، بعد أن أثار مؤتمر لوكارنو "روح لوكارنو" خياليّة ومتفائلة. وصف الخبراء العسكريّون الفرنسيّون الخط بأنّه عمل عبقري من شأنه ردع العدوان الألماني، لأنّه سيبطئ من قوّة الغزو لفترة كافية لتعبئة القوّات الفرنسيّة والهجوم المضاد.

كان خط ماجينو غير محصن ضدّ معظم أشكال الهجوم، بما في ذلك القصف الجوّي ونيران الدّبابات، وكان يمتلك سكّة حديديّة تحت الأرض كنسخة احتياطيّة؛ كما أنّ لديها ظروف معيشيّة حديثة للقوّات الحامية، وتوفّر تكييف الهواء ومناطق تناول الطّعام لراحتهم. بدلاً من الهجوم المباشر، غزا الألمان عبر البلدان المنخفضة، متجاوزين الخطّ إلى الشّمال. كان الضّبّاط الفرنسيّون والبريطانيّون يتوقّعون ذلك: عندما قامت ألمانيا بغزو هولندا وبلجيكا، قاموا بتنفيذ خطط لتشكيل جبهة عدوانيّة تتقاطع مع بلجيكا وتتصل بخط ماجينو. ومع ذلك، كان الخطّ الفرنسي ضعيفاً بالقرب من غابة آردن. اعتقد الفرنسيّون أنّ هذه المنطقة، مع تضاريسها الوعرة، ستكون طريق غزو غير محتمل للقوّات الألمانيّة. إذا تمّ اجتيازها، فسيتم ذلك بمعدل بطيئ يسمح للفرنسيّين بإحضار الاحتياطيّات والهجوم المضادّ. الجيش الألمانيّ، بعد أن أعاد صياغة خططه من تكرار لخطّة الحرب العالميّة الأولى، أدرك واستغل هذه النّقطة الضّعيفة في الجبهة الدّفاعيّة الفرنسيّة. دفع التّقدّم السّريع عبر الغابة وعبر نهر ميوز الكثير من قوّات الحلفاء، مما أدّى إلى إجلاء قوة كبيرة في دونكيرك تاركة القوّات إلى الجنوب غير قادرة على مقاومة فعالة للغزو الألماني لفرنسا.

كان التّفسير العام لبريطانيا لهذا الالتزام الاستثنائي والالتزام بتوفير الرّجال والعتاد إلى المجرى الشّرقي للبحر الأبيض المتوسّط والخليج العربي هو أنّ هذا سيضمن قدرة القتال الأكثر فعاليّة لروسيا ضدّ القوى المركزيّة، بالإضافة إلى السّماح للحبوب الرّوسيّة بالمرور عبر الدردنيل إلى أوروبا الغربيّة، حيث كانت في أمسّ الحاجة إليها.

لم تكن هذه تماماً الحقيقة. فبعد عام ١٩١٨، استمرّت بريطانيا في الحفاظ على ما يقرب من مليون جندي متمركزين في جميع أنحاء الشّرق الأوسط. أصبح الخليج العربي "بحيرة بريطانيّة" بحلول عام ١٩١٩. احتجّ الفرنسيّون الغاضبون بشكل ضعيف على أنّه في حين أنّ الملايين من قوّاتهم كانو ينزفون على الجبهة الغربيّة، فإنّ بريطانيا استفادت من الطّريق المسدود لكسب الانتصارات ضدّ الإمبراطوريّة التّركيّة الأضعف. فقدت فرنسا ما يقرب من /١,٥٠٠,٠٠٠/ جندي وأصيب /٢,٦٠٠,٠٠٠/ آخرون بجروح بالغة.

في تشرين الثّاني عام ١٩١٧، بعد استيلاء البلاشفة على السّلطة في روسيا، اكتشف شيوعيّو لينين بين وثائق وزارة الخارجيّة القيصريّة وثيقة سرّيّة أعلنوا عنها بسرعة. كانت خطّة للقوى العظمى لتقاسم الإمبراطوريّة العثمانيّة بأكملها بعد الحرب، وتوزيع الأجزاء ذات الصّلة إلى القوى المنتصرة. وقد تمّ وضع التّفاصيل في شباط عام ١٩١٦، وتمّ التصديق عليها سرّاً من قبل الحكومات المعنيّة في أيّار عام ١٩١٦. ولم يعرف العالم ككل أيّ شيء عن هذه الدّبلوماسيّة السّريّة في زمن الحرب.

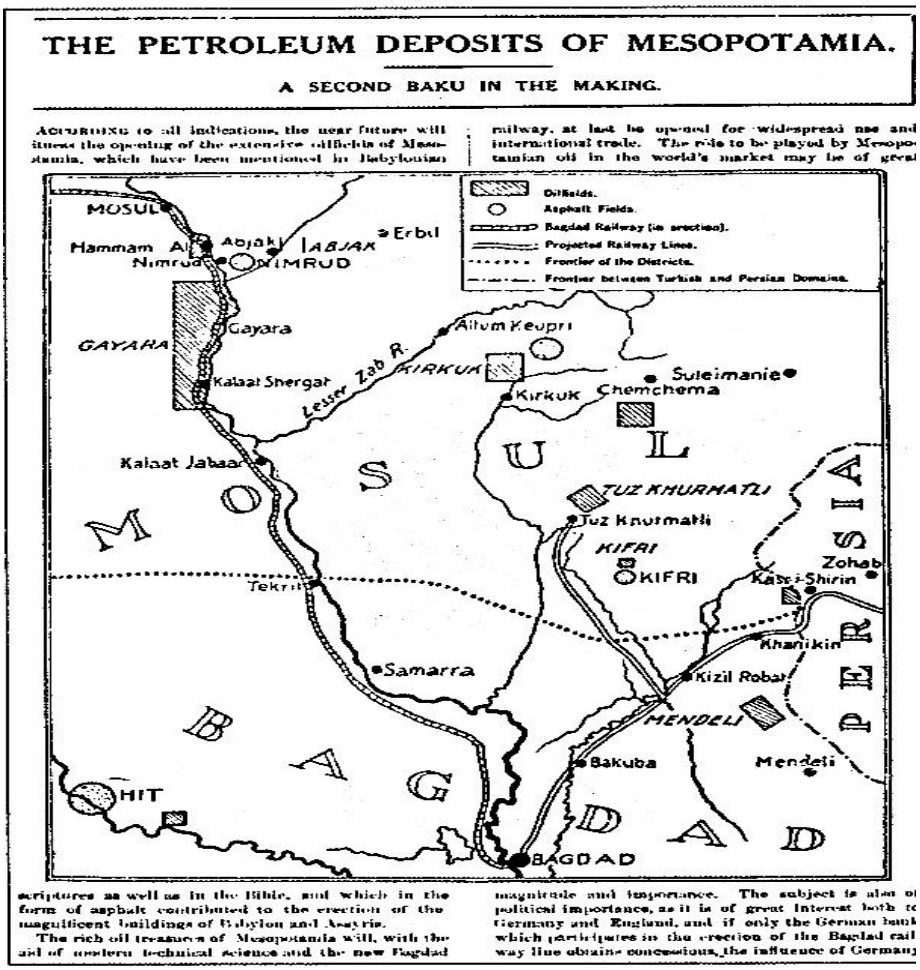

الشكل (٣)

خريطة تفصيليّة لحقول النّفط في بلاد ما بين النّهرين (العراق الحالي)، من مجلّة لندن للبترول بتاريخ ٢٣ أيارعام ١٩١٤، قبل اندلاع الحرب العالميّة الأولى.

أصبحت حقول النّفط هذه بريطانيّة كنتيجة للحرب.

من الجانب البريطاني، قام السّير مارك سايكس (Sir Mark Sykes)، مستشار الشّؤون الشّرقيّة للورد كيتشنر (Lord Kitchener) في الخرطوم،

وزير الدّولة لشؤون الحرب، بصياغة الوثيقة. صُممت الوثيقة لتأمين الإذعان الفرنسيّ لتحويل كبير للقوى العاملة البريطانيّة من المسرح الأوروبي إلى الشّرق الأوسط. للحصول على هذا الامتياز الفرنسي، كان سايكس مخوّلاً أن يعرض على المفاوض الفرنسي جورج بيكو(Georges Picot)، القنصل العام السّابق في بيروت، تنازلات قيّمة بعد الحرب في الجزء العربيّ من الإمبراطوريّة العثمانيّة.

كان على فرنسا أن تحصل على سيطرة فعّالة على ما كان يُسَمَّى "المنطقة أ" التي تشمل سورية الكبرى (سورية ولبنان)، بما في ذلك المدن الرّئيسة في حلب وحماة وحمص ودمشق، وكذلك الموصل الغنيّة بالنّفط إلى الشّمال الشّرقي، بما في ذلك الامتيازات النّفطيّة التي كانت يحتفظ بها البنك الألماني (Deutsche Bank) في شركة النّفط التّركيّة (Turkish Petroleum Gesellschaft). لقد قدّمت هذه السّيطرة الفرنسيّة اعترافاً إسميّاً "بالاستقلال" العربي عن تركيا تحت "حماية فرنسيّة."

وبموجب اتفاق سايكس بيكو، ستسيطر بريطانيا على "المنطقة ب" في منطقة جنوب شرق المنطقة الفرنسيّة، مما هو اليوم في الأردن، ومعظم شرق العراق، والكويت، بما في ذلك البصرة وبغداد. علاوة على ذلك، كانت بريطانيا ستحصل على موانئ حيفا وعكا، وحقوق بناء سكّة حديد من حيفا عبر المنطقة الفرنسيّة إلى بغداد واستخدامها لنقل القوّات.

كانت إيطاليا قد وُعِدت بقسم ضخم من السّواحل الجبليّة في الأناضول التّركيّة وجزر دويكانيز (Dodecanese Islands)، في حين أن روسيا القيصريّة ستحصل على مناطق أرمينيا العثمانيّة وكردستان، جنوب غرب يريفان (Jerevan).

ومن خلال هذه الفقرات السّرّيّة لاتفاقيّة سايكس- بيكو أنشأ البريطانيون الانقسامات التعسّفيّة التي توجد إلى حدّ كبير حتّى يومنا هذا، بما في ذلك إنشاء سوريا ولبنان كمحميات فرنسيّة، والأردن، وفلسطين (إسرائيل)، العراق والكويت ككيانات تابعة لبريطانيا. بلاد فارس، كما رأينا، كانت تحت سيطرة بريطانيّة فعّالة منذ عام ١٩٠٥، واعتُبِرَت المملكة العربيّة السّعوديّة في ذلك الوقت غير مهمّة للمصالح الإستراتيجيّة البريطانيّة - وهذه واحدة من الأخطاء الفادحة القليلة التي ارتكبوها، حيث أنّهم أدركوا لاحقاً خطأهم المخيّب للآمال.

لقد أُجْبرت بريطانيا، من خلال ضعفها النّسبي في أعقاب الفشل الكارثي لحملة غاليبولي (Gallipoli expedition) في عام ١٩١٥، إلى منح فرنسا امتيازات النّفط في الموصل، بالإضافة إلى الاعتراف بالمطالبات الفرنسيّة السّابقة حول بلاد الشام[١]. لكنّ خسارة بريطانيا لثروات الموصل النّفطيّة كانت مجرّد تكتيكات نفعيّة مؤقّتة في خططها طويلة الأمد للسّيطرة على الإمدادات النّفطيّة العالميّة، كما سنرى.

بيع الحصان نفسه مرّتين

كان الإحراج الرّئيس لبريطانيا عندما أصبحت تفاصيل اتفاقيّة سايكس بيكو السّرّية علنيّة، التأكيدات الآنيّة المتناقضة بشكلٍ مباشر التي منحتها إنكلترا للزّعماء العرب، من أجل ضمان الثّورة العربيّة ضدّ الحكم

(١) تُعَدُّ بلاد الشام (Levant) مصطلحاً جغرافيّاً تاريخيّاً تقريباً يشير إلى منطقة كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسّط، بشكل أساسي في غرب آسيا. ... تمّ استخدام اسم دول المشرق للإشارة إلى التّفويض الفرنسيّ على سوريا ولبنان بعد الحرب العالميّة الأولى.

التّركي أثناء الحرب. لقد حصلت بريطانيا على المساعدة العسكريّة التي لا تُقدَّر بثمن للقوّات العربيّة في عهد الشّريف حسين بن علي، الأمير الهاشميّ في مكة، وخادم الحرمين الشّريفين في مكّة والمدينة. كانت بريطانيا قد أكّدت للقوّات العربيّة التي خدمت تحت قيادة تي إي لورانس (T.E. Lawrence) (لورنس العرب {Lawrence of Arabia}) أنّ المكافأة على مساعدتهم في هزيمة الأتراك ستكون التّأكيد البريطاني على السّيادة والاستقلال العربي بعد الحرب. وقد وردت هذه التّأكيدات في سلسلة من الرّسائل من السّير هنري مكماهون (Sir Henry McMahon)، المفوض السّامي الأعلى لبريطانيا في مصر، إلى الشّريف حسين في مكّة، الذي أعلن نفسه زعيماً للعرب في ذلك الحين.

كان لورنس مدركاً تماماً للخداع البريطاني للعرب في ذلك الوقت حيث اعترف بذلك بعد بضع سنوات في مذكّراته:

لقد خاطرت بالاحتيال على اقتناعي بأنّ المساعدة العربيّة كانت ضروريّة لنصرنا السّريع وغير المكلف في الشّرق، وأنّه من الأفضل لنا أن نربح ولا نفي بوعودنا، من أن نخسر... كان الإلهام العربي هو أداتنا الرّئيسة للفوز بالحرب الشّرقيّة. لذلك أكّدت لهم أنّ إنكلترا حافظت على كلمتها حرفاً وروحاً. في هذه الرّاحة قاموا بأداء الأشياء الجميلة. ولكن بالطّبع، بدلاً من أن أكون فخوراً بما فعلناه معاً، كنت أشعر بالخجل والمرارة باستمرار.

كانت خسارة /١٠٠/ ألف من الأرواح العربيّة جزءاً من هذا الانتصار "الرّخيص والسّريع". حنثت بريطانيا بسرعة بوعودها في خطوة لتحصل لنفسها على الثّراء النّفطيّ والسّياسي للشّرق الأوسط العربي الكبير.

ولسكب الملح على الجرح، بمجرّد نشر اتّفاقيّة سايكس- بيكو التي كشفت عن التزام معاكس لفرنسا في الشّرق الأوسط، أصدرت بريطانيا وفرنسا إعلاناً إنكليزيّاً فرنسيّاً جديداً في ٧ تشرين الثّاني عام ١٩١٨، أي قبل أربعة أيام من إنهاء الهدنة الأوروبيّة للحرب مع ألمانيا. وأصرّ الإعلان الجديد على أنّ بريطانيا وفرنسا كانتا تناضلان من أجل "التّحرر التّام والمؤكّد للشّعوب التي اضطهدها الأتراك طويلاً، وإقامة حكومات وإدارات وطنيّة تستمدّ سلطتها من المبادرة والاختيار الحرّ للسّكّان الأصليّين." تلك النّتيجة النّبيلة لم تكن لتحدث. وبمجرّد التّوقيع على التّعهّدات الرّسميّة لمعاهدة فرساي، أكّدت بريطانيا تفوّقها العسكريّ بقوّة عسكريّة قوامها حوالي مليون جندي تقريباً في المنطقة على المنطقة الفرنسيّة في الشّرق الأوسط أيضاً.

وبحلول ٣٠ أيلول ١٩١٨، كانت فرنسا قد وافقت على الشّروط البريطانيّة لإنشاء ما يُسَمَّى "بمناطق الاحتلال العسكريّ المؤقّت (Occupied Enemy Territory Administration)." وبموجب هذه الاتّفاقيّة، سيحتلّ البريطانيّون فلسطين الخاضعة للاحتلال "التّركي" تحت ما يُسمَّى إدارة أراضي العدو المحتلّة (Occupied Enemy Territory Administration)، إلى جانب الأجزاء الأُخْرى من المجال البريطاني.

إدراكاً لعدم قدرة فرنسا على نشر قوّات كافية في المناطق الفرنسيّة المعينّة بعد إنهاك الحرب في أوروبا لقواتها، عرضت بريطانيا بسخاء أن تكون بمثابة الحارس العسكري والإداري الأسمى، مع الجنرال السّير إدموند اللنبي(General Sir Edmund Allenby)، القائد الأعلى قوة المشاة المصريّة[1]

(١) كانت قوّة المشاة المصريّة (EEF) تشكيلاً عسكريّاً للإمبراطوريّة البريطانيّة، تمّ تشكيلها في ١٠ آذار(مارس) عام ١٩١٦ تحت قيادة الجنرال أرشيبالد موراي من قوّة المشاة

(Egyptian Expeditionary Force)، كديكتاتور الأمر الواقع العسكري على كامل الشّرق الأوسط العربي بعد عام ١٩١٨، بما في ذلك منطقة النّفوذ الفرنسي. وفي نقاش خاصّ في لندن في كانون الأول عام ١٩١٨، أخبر رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج كليمنصو فرنسا أنّ بريطانيا تريد من فرنسا أن تربط "الموصل بالعراق وفلسطين من دان إلى بئر السّبع تحت السّيطرة البريطانيّة." وبالمقابل، قِيْلَ إنّه تمّت طمأنة فرنسا بالحصول على مطالبها المتبقّية في سوريا الكبرى، فضلاً عن نصف نصيبها في استغلال نفط الموصل، وضماناً للدّعم البريطاني في فترة ما بعد الحرب في أوروبا، في حال اضطرت فرنسا إلى "الرّد"على التحرّكات الألمانيّة على نهر الراين. لقد مهّد هذا التّفاهم الخاص الطّريق للأحداث اللاحقة بطريقة مأساويّة للغاية، كما سنرى.

رسالة آرثر بلفور الغريبة إلى اللورد روتشيلد

لكنّ الخطط البريطانيّة التي أعقبت الحرب لإعادة رسم الخريطة العسكريّة والاقتصاديّة للإمبراطوريّة العثمانيّة تضمّنت عنصراً استثنائيّاً جديداً- وهو أمر استثنائي بشكل ملحوظ في أنّ العديد من المؤيّدين الأكثر تأثيراً على إنشاء وطن لليهود في فلسطين، بما في ذلك لويد جورج، كانوا بريطانيين "من الصّهاينة غير اليهود".

في الثّاني من تشرين الثّاني عام ١٩١٧، في أحلك أيام الحرب العظمى، مع المجهود الحربي الرّوسي نيابة عن التّحالف الإنكليزي الفرنسي المنهار

البحريّة المتوسّطيّة والقوّة في مصر (١٩١٤-١٩١٥)، في بداية حملة سيناء وفلسطين حملة الحرب العالميّة الأولى.

تحت الفوضى الاقتصاديّة واستيلاء البلشفيّة على السّلطة، ومع قوّة أمريكا التي لم تنخرط بالكامل في أوروبا كمحارب إلى جانب بريطانيا، بعث وزير الخارجيّة البريطاني آرثر بلفور الرّسالة التّالية إلى اللورد والتر روتشيلد[1] (Walter Lord Rothschild) ممثّل الاتّحاد الإنكليزي للصّهيونيّة:

عزيزي اللورد روتشيلد[2]، يسعدني كثيراً أن أنقل إليكم بالنّيابة عن حكومة جلالة الملك الإعلان التّالي من التّعاطف مع التطلّعات اليهوديّة الصّهيونيّة التي تمّ تقديمها إلى مجلس الوزراء والموافقة عليها:

---

(١) كان ليونيل والتر روتشيلد، البارون الثّاني روتشيلد، بارون دي روتشيلد، (٨ شباط عام ١٨٦٨ - ٢ آب عام ١٩٣٧)، مصرفي بريطاني وسياسي وعالم حيوانات وسليل لعائلة روتشيلد. كزعيم صهيوني بارز، تمّ تقديمه مع إعلان بلفور الشّهير الذي تعهّد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. كان روتشيلد رئيس مجلس نوّاب اليهود البريطانيّين من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٦.

في تشرين الثّاني عام ٢٠١٠، اشترى كيان غير معروف تابع لشركة روتشيلد حصّة بقيمة ٥% في شركة جيني للطّاقة (Genie Energy) بمبلغ ١٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٣، مُنحت شركة جيني للطّاقة(Genie Energy) حقوق استكشاف حصريّة للنفّط والغاز في منطقة مساحتها /١٥٣/ ميلاً مربّعاً في الجزء الجنوبي من مرتفعات الجولان السّوريّة المحتلّة.

(٢) نص رسالة وعد بلفور:

تُعْتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجيّة البريطانيّة عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصّهيونيّة في تلك الفترة والتي عُرِفَت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانيّة تعهدا بإقامة دولة لليهود في فلسطين. وفيما يلي نص الرّسالة:

في الثّاني من تشرين الثّاني سنة ١٩١٧

"وجهة نظر حكومة جلالة الملك مؤيّدة لإنشاء وطن قومي للشّعب اليهودي في فلسطين"، وستبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف، ومن المفهوم بوضوح أنّه لن يتمّ فعل أيّ شيء يُمْكِن أن يمسّ الحقوق المدنيّة والدّينيّة للمجتمعات غير اليهوديّة الموجودة في فلسطين، أو الحقوق أو الوضع السّياسيّ الذي يتمتّع به اليهود في أي بلد آخر". سأكون ممتنّاً لو تفضّلتم بإبلاغ هذا الإعلان للاتّحاد الصّهيوني[1] (Zionist Federation).

صديقكم المخلص، آرثر جيمس بلفور.

عزيزي اللورد روتشيلد:

يسرّني جدّاً أن أبلغكم بالنّيابة عن حكومة جلالته، التّصريح التّالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصّهيونيّة، وقد عُرِض على الوزارة وأقرته:

"إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشّعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليّاً أنّه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنيّة والدينيّة التي تتمتّع بها الطّوائف غير اليهوديّة المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتنّاً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التّصريح.

المخلص

آرثر بلفور

(١) تأسّس الاتّحاد الصّهيونيّ لبريطانيا العظمى وأيرلندا، المعروف أيضاً باسم الاتّحاد الصّهيونيّ البريطانيّ أو الاتّحاد الصّهيونيّ ببساطة، في عام ١٨٩٩ من أجل القيام بحملة لإقامة وطن دائم لليهود. الاتّحاد الصّهيونيّ هو منظّمة ومظلّة للحركة الصهيونيّة في المملكة المتّحدة، تمثل أكثر من ١٢٠ منظمة، وأكثر من ٥٠,٠٠٠ عضو منتسب.

شكَّل الخطاب الأساس الذي أُسّس بموجبه انتداب ما بعد عام ١٩١٩ لعصبة الأمم على فلسطين والذي تمّ بموجبه صقل تغيّرات إقليميّة ذات عواقب عالميّة. إنّ الإشارة شبه العارضة إلى "المجتمعات غير اليهوديّة الموجودة في فلسطين" من قبل بلفور والحكومة كانت إشارة إلى أكثر من ٨٥% من السّكّان العرب الفلسطينيّين. في عام ١٩١٧، كان أقل من ١/ ١% من سكّان فلسطين يهوداً.

يجدر بالذّكر أنّ الرّسالة كانت تبادلاً بين صديقين مقرّبين. كان كلٌّ من بلفور ولورد روتشيلد أعضاء في فصيل إمبريالي ناشئ في بريطانيا يسعى إلى إنشاء إمبراطوريّة عالميّة دائمة تستند إلى أساليب أكثر تطوراً للسّيطرة الاجتماعيّة.

ومن الجدير بالذّكر أيضاً أنّ اللورد روتشيلد تكلّم، ليس كرئيس لأي منظّمة دوليّة لليهود، بل كعضو في الاتّحاد الإنكليزي للصّهاينة (The English Federation of Zionists)، الذي كان رئيسه في ذلك الوقت حاييم وايزمان (Chaim Weizmann). كانت أموال روتشيلد قد أنشأت هذه

في عام ١٩١٧، أرسل وزير الخارجيّة البريطاني آرثر جيمس بلفور إعلان بلفور إلى زعيم الجالية اليهودية في المملكة المتّحدة اللورد روتشيلد لنقله إلى الاتّحاد الصّهيونيّ.

في عام ١٩٢٠، أسس الاتّحاد الصّهيونيّ المنظمة النّسائيّة الصّهيونيّة الدّولية (كيرين هايسود)، كما أسست منظّمة الاتّحاد الصّهيوني عدداً من حركات الشّباب الصّهيونيّة. كان من بين أهدافها: دعم وتنسيق وتيسير عمل جميع الشّركات التّابعة لها على الصّعيد الوطني، ومواصلة التزامها بحركات الشّباب الصّهيونيّة.

- تشجيع مشاركة اليهود في الأنشطة الصّهيونيّة بما في ذلك التّعليم والثّقافة واللغة العبريّة ومعلومات "إسرائيل". إنّ الاتحّاد الصّهيونيّ هو منظّمة مظلّة تضمّ معظم المنظّمات والأفراد الصهاينة في البلاد، وهي تمثّل الحركة الصّهيونية في المملكة المتحّدة.

المنظّمة بشكلٍ أساسيّ، وكانت قد دعمت الهجرة إلى فلسطين لمئات من اليهود الذين فرّوا من بولندا وروسيا منذ عام ١٩٠٠، من خلال جمعيّة الاستعمار اليهوديّ[١] (Jewish Colonisation Association) التي كان اللورد روتشيلد رئيساً لها مدى الحياة. كانت بريطانيا كريمة في تقديم أراضٍ بعيدة

---

(١) تمّ إنشاء جمعية الاستعمار اليهودي في ١١ أيلول عام ١٨٩١ من قبل البارون موريس دي هيرش. كان هدفها تسهيل الهجرة الجماعيّة لليهود من روسيا ودول أوروبا الشّرقيّة الأخرى عن طريق تسويتها في المستعمرات الزّراعيّة على الأراضي التي اشترتها اللجنة، لا سيّما في أمريكا الشّماليّة (كندا والولايات المتّحدة)، وأمريكا الجنوبيّة (الأرجنتين والبرازيل). تأسست المستعمرات داخل الولايات المتّحدة في جنوب نيوجيرسي، وإلينغتون، وكونيتيكت (تجمّع "إسرائيل") وفي أماكن أخرى. تأسّست اللجنة الكنديّة للجمعيّات الخيريّة في تشرين الثّاني عام ١٩٠٦ للمساعدة في تسوية أوضاع آلاف اللاجئين اليهود الفارّين من روسيا، والإشراف على تطوير جميع مستوطنات جمعيّة الاستعمار اليهودي في البلاد. في عام ١٨٩٦ بدأت جمعيّة الاستعمار اليهودي تقديم الدّعم للمجتمعات الزّراعيّة اليهوديّة التي تمّ إنشاؤها حديثاً في فلسطين التي كانت تحتلها الدولة العثمانيّة. في عام ١٨٩٩، نقل البارون إدموند جيمس دي روتشيلد لقب مستعمراته ("موشافات") في فلسطين إلى جانب خمسة عشر مليون فرنك للنّشاط الاجتماعي المشترك. ابتداءً من ١ كانون الثاني عام ١٩٠٠، قامت الجمعيّة بإعادة هيكلة الطّريقة التي حصلت بها المستعمرات على الدّعم المالي والإداري، مما جعلها أكثر ربحيّة واستقلاليّة. بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٣، أنشأت ٤ موشافات جديدة، كفار تافور، يافنييل، ميلاهميا (مناحميا)، وبيت فيجان. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت مزرعة للتّدريب الزّراعيّ في سيجيرا (Sejera). تمّت إعادة هيكلة عمليّة فلسطين من قبل بارون دي روتشيلد في عام ١٩٢٤ باسم جمعيّة الاستعمار اليهودي لفلسطين (PICA) ووُضِعت تحت إدارة ابنه جيمس أرماند دي روتشيلد. نقلت جمعيّة الاستعمار اليهودي لفلسطين معظم ممتلكاتها إلى "إسرائيل" في ١٩٥٧ و ١٩٥٨. واستأنفت أنشطتها في فلسطين في عام ١٩٣٣، في البداية بالتّعاون مع صندوق آخر ومن ١٩٥٥ حتى الوقت الحالي، تدعم جمعيّة الاستعمار اليهودي مشاريع في مجالات التّعليم والزّراعة والسّياحة في الشّمال (الجليل) ومناطق (النّقب) في "إسرائيل".

عن شواطئها بينما كانت في نفس الفترة بعيدة كلّ البعد عن فتح ذراعيها للتّرحيب باللاجئين اليهود المضطهدين إلى شواطئها.

لكن ما كان أكثر ملاءمة من النّفاق الواضح في رسائل روتشيلد وبلفور - كانت اللعبة البريطانية الكبرى (The British Great Game) والتي تقف وراء مذكّرة بلفور. وليس مهمّاً أنّ الموقع الجغرافيّ للوطن اليهودي الجديد الذي ترعاه بريطانيا يقع في واحدة من أكثر المناطق إستراتيجيّة على طول الشّريان الرئيس للإمبراطوريّة البريطانيّة الموسّعة بعد عام ١٩١٤، في موقع حسّاس على طول الطّريق إلى الهند وكذلك فيما يتعلّق بالأراضي البتروليّة العربيّة التي تمّ ربحها حديثاً من أراضي تركيا العثمانيّة. إنّ توطين الأقلّية اليهوديّة تحت الحماية البريطانيّة في فلسطين، حسب قول بلفور وآخرين في لندن، من شأنه أن يمنح لندن إمكانيّات إستراتيجيّة ذات أهميّة هائلة. كان، على أقلّ تقدير، خدعة ساقطة من جانب بلفور ودائرته.

بلفور يدعم مفهوم الإمبراطوريّة الجديدة

وابتداءً من أوائل ثمانينيّات القرن التّاسع عشر، شكّلت مجموعة من النّخب البريطانيّة، وبشكل أساسي من كليّات أكسفورد وكامبريدج المتميّزة، ما كان سيصبح شبكة السّياسة الأكثر تأثيراً في بريطانيا خلال نصف القرن التّالي وأكثر. ونفت الجّماعة وجودها كمجموعة رسميّة، ولكنّ آثارها يُمْكِن العثور عليها حول إنشاء مجلّة جديدة للإمبراطوريّة، وهي الطّاولة المستديرة (Round Table)[1]، والتي تمّ تأسيسها في عام ١٩١٠.

(١) الطّاولة المستديرة هي طاولة الملك آرثر الشّهيرة في أسطورة آرثر، التي يتجّمع حولها مع فرسانه. كما يوحي اسمها، ليس لها رأس، مما يعني أنّ كلّ من يجلس هناك لديه وضع متساو.

لقد جادلت المجموعة بأنّ نظام إمبراطوريّة عالميّة أكثر ذكاءً وكفاءةً كان مطلوباً لتوسيع الهيمنة الفعّالة للثّقافة الأنكلوسكسونيّة خلال القرن القادم.

في وقت تأسيسها، كانت مجموعة "الطّاولة المستديرة" كما كانت تُسَمَّى في بعض الأحيان معادية بشكل واضح لألمانيا ومؤيّدة للإمبراطوريّة. في إحدى كتاباته في الطّاولة المستديرة في آب عام ١٩١١، قبل ثلاث سنوات من إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا، أعلن فيليب كير (اللورد لوثيان) (Philip Kerr-Lord Lothian) ذو النفوذ:

يوجد في الوقت الحاضر مدوّنتان للأخلاق الدّوليّة - البريطانيّة أو الأنكلوسكسونيّة والقارّيّة أو الألمانيّة. لا يمكنهما أن تسودا كلاهما. إن لم تكن الإمبراطوريّة البريطانيّة قويّة بما يكفي ليكون لها تأثير حقيقي على التّعامل العادل بين الدّول، فإنّ المعايير الرّجعيّة للبيروقراطيّة الألمانيّة ستنتصر، وستكون فقط مسألة وقت قبل أن تصبح الإمبراطوريّة البريطانيّة نفسها ضحيّة "احتجاز" دولي على غرار حادثة أغادير[١]. ما لم يكن الشّعب

تمّ وصف الطّاولة لأوّل مرة في ١١٥٥ من قبل وايس، الذي اعتمد على صور سابقة لحارس آرثر الرائع. تمّ تطوير رمزية الطاولة المستديرة بمرور الوقت؛ وبحلول نهاية القرن الثّاني عشر، جاء الأمر لتمثيل النّظام الفردي المرتبط بمحكمة آرثر، فرسان المائدة المستديرة.

(١) كانت أزمة أغادير أو حادثة أغادير أو الأزمة المغربيّة الثّانية أزمة دوليّة قصيرة أثارتها عمليّة نشر قوّة كبيرة من القوّات الفرنسيّة في المناطق الدّاخليّة من المغرب في نيسان عام ١٩١١. ولم تعترض ألمانيا على توسّع فرنسا ولكنّها طلبت تعويضاً إقليميّاً عنها. هدّدت برلين بالحرب وأرسلت زوارق حربية، وأثارت غضب القوميين الألمان. حلّت المفاوضات بين برلين وباريس الأزمة: استحوذت فرنسا على المغرب كمحميّة مقابل تنازلات إقليميّة لألمانيا عن الكونغو الفرنسيّة، بينما كانت إسبانيا راضية عن تغيير في حدودها مع المغرب. ومع ذلك، شعر مجلس الوزراء البريطاني بالقلق إزاء عدوانيّة ألمانيا

البريطاني قويّاً بما فيه الكفاية ليجعل من المستحيل بالنّسبة للمنافسين المتخلّفين مهاجمته بأيّ احتمال للنّجاح، سيكون عليهم قبول المعايير السّياسيّة للقوى العسكريّة العدوانيّة.

وبدلاً من الاحتلال العسكري المكلف لمستعمرات الإمبراطوريّة البريطانيّة، جادلوا من أجل تسامح أكثر قمعاً، داعين إلى إنشاء "كومنولث الأمم"[1] (Commonwealth of Nations). كان من الواجب منح الدّول

تجاه فرنسا. ألقى ديفيد لويد جورج خطاباً مثيراً بعنوان "قصر البيت" الذي ندد بالخطوة الألمانيّة باعتبارها إهانة لا تطاق. كان هناك حديث عن الحرب، وتراجعت ألمانيا. بقيت العلاقات بين برلين ولندن سيئة.

(١) كومنولث الأمم، المعروف عادة باسم الكومنولث، وتاريخيّاً الكومنولث البريطانيّ: هي جمعيّة سياسيّة فريدة من /٥٣/ دولة عضواً، كلها تقريباً من الأراضي السّابقة للإمبراطوريّة البريطانيّة. المؤسّسات الرّئيسة للمنظّمة هي أمانة الكومنولث التي تركّز على الجوانب الحكوميّة الدّوليّة، ومؤسّسة الكومنولث التي تركّز على العلاقات غير الحكوميّة بين الدّول الأعضاء.

يعود تاريخ الكومنولث إلى النّصف الأول من القرن العشرين مع إنهاء استعمار الإمبراطوريّة البريطانيّة من خلال الحكم الذّاتي المتزايد لأراضيها. تمّ إنشاؤه في الأصل ككومنولث الأمم البريطانية من خلال إعلان بلفور في المؤتمر الإمبراطوري لعام ١٩٢٦، وصيغته المملكة المتّحدة رسميّاً من خلال نظام وستمنستر في عام ١٩٣١. تمّ تأسيس كومنولث الأمم الحالي رسميّاً بموجب إعلان لندن في عام ١٩٤٩، ودعا إلى إنشاء الدّول الأعضاء على أنّها "حرّة ومتساوية".

الرّمز الإنساني لهذه الرابطة الحرّة هو رئيس الكومنولث، حاليّاً الملكة إليزابيث الثّانية، وعُيِّنَ في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث لعام ٢٠١٨ تشارلز أمير ويلز ليكون خليفة لها، على الرّغم من أنّ هذا المنصب ليس وراثيّاً تقنيّاً. الملكة هي رئيس دولة ١٦ دولة عضواً، والمعروفة باسم عوالم الكومنولث، في حين أنّ /٣٢/ عضواً آخرين من الجمهوريّات وخمسة آخرين من الملوك.

الأعضاء وهم الاستقلال، وهذا مكّن بريطانيا من خفض التّكاليف الباهظة لجيوش الاحتلال النّائية من الهند إلى مصر، والآن عبر إفريقيا والشّرق الأوسط أيضاً. استخدم مصطلح "الإمبراطوريّة غير الرّسمية" أحياناً لوصف التحوّل.

لقد تمّ تجميع هذا الفصيل الناشئ حول صحيفة لندن تايمز المؤثّرة، وشمل أصواتاً مثل وزير الخارجيّة ألبرت لورد غراي (Albert Lord Grey)، والمؤرّخ، وعضو المخابرات البريطانيّة السّرّيّة أرنولد توينبي، (Arnold Toynbee) بالإضافة إلى إيتش جس ويلز (HG Wells)، وألفريد لورد ميلن (Alfred Lord Milner) من مشروع جنوب أفريقيا (The South Africa project)، والمؤيّد من حقل جديد يُسَمَّى الجّغرافيا السّياسيّة، هالفورد جاي ماكيندر (Halford J. Mackinder) من كلّية لندن للاقتصاد (London School of Economics). كما أصبح المعهد الملكي للشّؤون الدّوليّة[1] (تشاتام هاوس)

ليس على الدول الأعضاء التزامات قانونيّة تجاه بعضها البعض. بدلاً من ذلك، توحّدهم اللغة الإنكليزيّة والتّاريخ والثّقافة والقيم المشتركة "للدّيمقراطيّة" و"حقوق الإنسان" وسيادة القانون. هذه القيم مكرسة في ميثاق الكومنولث وتروّج لها ألعاب الكومنولث.

تغطّي دول الكومنولث أكثر من /٢٩،٩٥٨،٠٥٠/ كيلومتر مربع (١١،٥٦٦،٨٧٠ ميل مربع)، أي ما يعادل ٢٠% من مساحة الأرض في العالم، وتغطي جميع القارات السّت المأهولة.

(١) المعهد الملكي للشؤون الدوليّة، المعروف باسم تشاتام هاوس (Chatham House): هو منظّمة غير ربحيّة وغير حكوميّة مقرّها لندن، مهمّتها تحليل وتعزيز فهم القضايا الدّوليّة الرّئيسة والشّؤون التّجارية. بالاعتماد على أعضائها، يهدف المعهد الملكي للشؤون الدولية إلى تشجيع النّقاش حول التطوّرات الهامّة في الشّؤون الدوليّة والاستجابات السّياسيّة. يهدف البحث والتحليل المستقلين حول التّحدّيات العالميّة

(Royal Institute for International Affairs (Chatham House) مركز الفكر الرّئيس، والذي تمّ تشكليله في أروقة فرساي في عام ١٩١٩.

لقد شكّلت فكرة فلسطين التي يهيمن عليها اليهود، والتي تدين لانكلترا ببقائها الضّعيف، والتي تحيط بها مجموعة من الدّول العربية المتشاحنة، جزءاً من مفهوم هذه المجموعة للامبراطوريّة البريطانيّة الجديدة. لقد وصف ماكيندر، الذي كان يعلّق في وقت انعقاد مؤتمر فيرساي للسّلام، رؤية مجموعته المؤثّرة للدّور الذي تلعبه الحماية البريطانيّة لفلسطين في اللعبة البريطانيّة الكبرى[1] نحو إمبراطوريّة ما بعد عام ١٩١٨، والتي سيتمّ تشكيلها حول عصبة أمم مهيمن عليها ومعرّفة من قبل بريطانيا.

والإقليميّة والقطريّة إلى تقديم أفكار جديدة إلى صنّاع القرار حول أفضل الطّرق للتّعامل معها من المدى القريب إلى المدى الطّويل. يتمّ استخدام المعهد الملكي للشّؤون الدّوليّة بشكل روتيني كمصدر للمعلومات للمنظّمات الإعلاميّة التي تبحث عن خلفيّة أو خبراء حول مسائل تتعلّق بالقضايا الدّوليّة الرّئيسة. يعتمد المعهد الملكي للشؤون الدوليّة على العضويّة ويُمْكن لأي شخص الانضمام. يوجد لديها مجموعة من خيارات العضويّة للشّركات والمؤسسّات الأكاديميّة والمنظّمات غير الحكوميّة، والأفراد بما في ذلك الطّلاب وتحت ٣٥ سنة. بالإضافة إلى أعضاء الشّركات المكوّنة من الإدارات الحكوميّة، والشّركات الكبرى، والمؤسسّات الأكاديميّة، والبنوك الاستثماريّة، والمنظّمات غير الحكوميّة، وشركات الطّاقة وغيرها من المنظّمات، فإن المعهد الملكي للشّؤون الدّوليّة حاليّاً لديه قادة دوليّون من رجال الأعمال والدّبلوماسيّة والعلوم والسّياسة والإعلام كأعضاء فرديين.

(١) كانت "اللعبة الكبرى" مواجهة سياسيّة ودبلوماسيّة كانت موجودة في معظم القرن التّاسع عشر بين الإمبراطوريّة البريطانيّة والامبراطوريّة الرّوسيّة فوق أفغانستان والمناطق المجاورة في وسط وجنوب آسيا. كانت روسيا تخشى من التقدّم البريطاني التجّاري والعسكري إلى آسيا الوسطى، وكانت بريطانيا تخشى من أن تضيف روسيا "جوهرة التّاج"، الهند، إلى الإمبراطوريّة الشّاسعة التي كانت روسيا تبنيها في آسيا. أدّى

وصف ماكيندر كيف نظرت المؤسّسة البريطانيّة الأكثر بعداً إلى مشروعها الفلسطيني عام ١٩١٩:

إذا كانت جزيرة العالم حتماً المقعد الأساسي للبشريّة في هذا العالم، وإذا كانت الجزيرة العربية، باعتبارها أرض العبور من أوروبا إلى جزر الهند ومن

ذلك إلى جو من عدم الثقة والتهديد المستمر بالحرب بين الإمبراطوريتين. جعلت بريطانيا من أولوية عالية لحماية جميع المناهج إلى الهند، و"اللعبة العظيمة" هي في المقام الأول كيف فعل البريطانيّون ذلك من حيث التّهديد الرّوسي المحتمل. توصّل المؤرّخون الذين لهم حقّ الوصول إلى الأرشيف إلى أنّ روسيا ليس لديها خطط تشمل الهند، كما ذكر الروس مراراً.

بدأت اللعبة الكبرى في ١٢ كانون الثاني عام ١٨٣٠ عندما كلف اللورد إلينبورو، رئيس مجلس التحكّم بالهند، اللورد ويليام بينتينك، الحاكم العام، بإنشاء طريق تجاري جديد لإمارة بخارى. كانت بريطانيا تعتزم السّيطرة على إمارة أفغانستان وجعلها محميّة، واستخدام الإمبراطوريّة العثمانيّة والامبراطوريّة الفارسيّة، وخانيّة خوارزم، وإمارة بخارى كدول عازلة بين الإمبراطوريتين. وهذا من شأنه أن يحمي الهند، وكذلك طرق التّجارة البحريّة البريطانيّة الرّئيسة عن طريق منع روسيا من الحصول على ميناء على الخليج العربي أو المحيط الهندي. اقترحت روسيا أفغانستان كمنطقة محايدة. تضمّنت النّتائج الحرب الفاشلة الأنكلو- أفغانيّة لعام ١٨٣٨، والحرب الأنكلو- سيخيّة الأولى عام ١٨٤٥، والحرب الأنكلو- سيخيّة الثّانية لعام ١٨٤٨، والحرب الأنكلو- أفغانيّة الثّانية لعام ١٨٧٨، وضم خيوة، وبخارى، وكوكاند من روسيا.

يعتقد المؤرخون أنّ نهاية اللعبة الكُبرى ستكون في ١٠أيلول عام ١٨٩٥ لتوقيع بروتوكولات لجنة الحدود بامير، عندما تمّ تعريف الحدود بين أفغانستان والإمبراطوريّة الرّوسيّة: صفحة ١٤ رواية ١٩٠١ بواسطة كيم روديارد كيبلينغ جعلت المصطلح شعبيّاً وقدّم ضمناً من التّنافس القوى العظمى. أصبح أكثر شعبية بعد مجيء عام ١٩٧٩ للحرب السّوفياتيّة الأفغانيّة.

المركز(Heartland) الشّمالي إلى المركز الجنوبي،فهي مركزيّة لجزيرة العالم- الجزيرة، لذلك فإن قلعة تل القدس تمتلك موقعاً إستراتيجيّاً بالإشارة إلى الواقعيّة العالميّة التي لا تختلف بشكل أساسي عن موقعها المثالي في منظور العصور الوسطى، أو موقعها الإستراتيجي بين بابل القديمة ومصر.

ولاحظ أنّ:

قناة السّويس تنقل حركة المرور الغنيّة بين جزر الهند وأوروبا ضمن مسافة استهداف قريبة لجيش يتمركز في فلسطين، وحيث يجري بناء خط السّكّة الحديديّة من خلال سهل ساحلي من قبل يافا، والذي سيربط بين أرض المركز الجنوبي والشّمالي.

وتعليقاً على الأهميّة الخاصّة للتّفكير وراء اقتراح صديقه بلفور عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد، أشار ماكندر إلى ما يلي:

سيكون المقعد القومي اليهودي في فلسطين واحداً من أهم نتائج الحرب. هذا الموضوع الذي نستطيع الآن الحديث عنه لقول الحقيقة ... إنّ وطناً في المركز المادّي والتّاريخي للعالم، يجب أن يجعل اليهودي "جزءاً من مجموعة يدعم" هكذا نفسه...هناك من يحاول التّمييز بين الدّين اليهودي والسّلالة العبريّة، لكن من المؤكّد أنّ الرّؤية الشّعبيّة لهويّتهم العريضة ليست بعيدة عن الخطأ.

كانت الخطّة الكبير لمجموعة المائدة المستديرة (The Round Table group) ربط ممتلكات إنكلترا الاستعماريّة الشاسعة من مناجم الذّهب والماس لسيسيل رودس (Cecil Rhodes) وحقول الذّهب الموحّدة لروتشيلد (Rothschild’s Consolidated Gold Fields) في جنوب أفريقيا، إلى شمال

مصر وطريق الشّحن الحيوي عبر قناة السويس، وعبر بلاد الرافدين ، والكويت وبلاد فارس إلى الهند في الشّرق.

إنّ الغزو البريطاني لمستعمرة تنجانيقا الألمانيّة (في شرق أفريقيا) (Tanganyika (German East Africa) في وسط أفريقيا عام ١٩١٦، لم يكن معركة حاسمة في حرب إحضار ألمانيا إلى طاولة السّلام، بل كان إكمال حلقة حيويّة في هذه السّلسلة من السّيطرة الإمبرياليّة البريطانيّة من رأس الرّجاء الصّالح إلى القاهرة.

إنّ القوّة العظمى القادرة على السّيطرة على هذا الامتداد الهائل ستسيطر على المواد الخام الإستراتيجيّة الأكثر قيمة في العالم، من الذّهب، وهو أساس المعيار الذّهبي العالمي للتّجارة العالميّة، إلى البترول، والذي ظهر في عام ١٩١٩ كمصدر للطّاقة في العصر الصّناعي الحديث.

يظلّ هذا واقعاً جيوسياسيّاً في كل مرّة خلال السّنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كما كان في عام ١٩١٩. وبهذه السّيطرة، ستقع كل دولة على الأرض تحت سلطة الإمبراطوريّة البريطانيّة. حتّى وفاته في عام ١٩٠٢، كان سيسيل رودس الدّاعم المالي الرئيس لمجموعة النّخبة "غير الرّسميّة" الجديدة هذه.

كانت حرب البوير (١٨٩٩-١٩٠٢) (The Boer War) عبارة عن مشروع للمجموعة، تمّ تمويله وتحريضه شخصيّاً من قبل رودس من أجل ضمان سيطرة بريطانيّة حازمة على الثّروات المعدنيّة الهائلة للترانسفال (Transvaal) التي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة أقلّيّة البوير، التي كانت من أصل هولندي. إنّ الحرب نفسها، التي ارتقى فيها ونستون

تشرشل إلى إشهار علني، قام بها رودس وألفريد ميلنر، وآخرون من دائرتهم، من أجل وضع ما كان يُعْتقد أنّه أغنى منطقة منتجة للذّهب في العالم تحت السّيطرة البريطانيّة.

كانت ترانسفال (Transvaal) موقعاً لأكبر اكتشاف للذّهب في العالم منذ عام ١٨٤٨ في كاليفورنيا غولد راش[١]، (California Gold Rush)

---

(١) بدأ البحث عن الذّهب في كاليفورنيا (١٨٤٨-١٨٥٥) في ٢٤ كانون الثاني عام ١٨٤٨، عندما عثر جيمس دبليو مارشال على الذّهب في مطحنة ساتر في كولوما، كاليفورنيا. جلبت أخبار الذّهب ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ شخص إلى كاليفورنيا من بقيّة الولايات المتحّدة وخارجها. أدّى التدفّق المفاجئ للذّهب إلى تنشيط الاقتصاد الأمريكي، والزّيادة المفاجئة في عدد السّكّان سمحت لكاليفورنيا بالانتقال بسرعة إلى إقامة دولة، في حلّ وسط من عام ١٨٥٠. كان للاندفاع الذّهبي تأثيرات شديدة على سكّان كاليفورنيا الأصليّين وأدّى إلى انخفاض حادّفي عدد السكّان بسبب المرض والإبادة الجماعيّة والتّجويع. بحلول ذلك الوقت، انتقلت ولاية كاليفورنيا من منطقة مكسيكيّة مكوّنة من عدد قليل من السّكّان، إلى اختيار واحد من أول عضوين في مجلس الشيوخ الأمريكي، جون سي. فريمونت، ليكون أول مرشح رئاسي للحزب الجمهوري الجديد، في عام ١٨٥٦.

كانت آثار اكتشاف الذهب كبيرة. هوجمت مجتمعات السّكّان الأصليّين بالكامل وأُخرجوا من أراضيهم من قبل الباحثين عن الذهب، ودعا "الأربعين نينيرز" (في اشارة الى ١٨٤٩، في ذروة هجرة الذّهب). خارج كاليفورنيا، كان أول من وصل من ولاية أوريغون، وجزر ساندويتش (هاواي)، وأمريكا اللاتينيّة في أواخر عام ١٨٤٨. ومن بين حوالي ٣٠٠ ألف شخص جاؤوا إلى كاليفورنيا خلال حمى البحث عن الذّهب، وصل حوالي نصفهم عن طريق البحر وجاء نصفهم براً عن طريق كاليفورنيا وممر نهر جيلا غالباً ما واجه أربعون شخصاً صعوبات كبيرة في الرّحلة. في حين أنّ معظم القادمين الجدد كانوا من الأمريكيين، فقد اجتذب الاندفاع نحو الذّهب الآلاف من أمريكا اللاتينيّة وأوروبا وأستراليا والصّين. توسّعت الزّراعة وتربية المواشي في جميع أنحاء الدّولة لتلبية احتياجات المستوطنين. نمت سان فرانسيسكو من مستوطنة صغيرة من

وكانت السّيطرة عليها أمراً ضروريّاً لاستمرار دور لندن كعاصمة للنّظام المالي العالمي ومعيارها الذّهبي. كان كلٌّ من اللورد ميلنر (Lord Milner) وجان سموتس (Jan Smuts) ورودس جميعهم جزءاً من فصيل الإمبراطوريّة الجديد الذي هزم، كجزء من اللعبة الكبرى، البوير (Boers) المستقلّة وأنشأ اتحاداً لجنوب إفريقيا.

بحلول عام ١٩٢٠، نجحت بريطانيا في فرض سيطرتها القويّة على كل الجنوب الأفريقي، بما في ذلك جنوب غرب إفريقيا التّابعة لألمانيا سابقاً بالإضافة إلى الثّروة النّفطيّة الواسعة المكتشفة حديثاً للإمبراطوريّة العثمانيّة السّابقة، من خلال وجودها العسكري، والوعود المتضاربة، وإقامة محميّة بريطانيّة على فلسطين كوطن يهودي جديد. لكنّ جميع الحسابات لم تكن صحيحة في عام ١٩٢٠. كانت الإمبراطوريّة البريطانيّة قد خرجت من الحرب مفلسة كما كانت عندما دخلت إليها، إن لم يكن أكثر من ذلك.

حوالي ٢٠٠ ساكن في عام ١٨٤٦ إلى مدينة مزدهرة من حوالي ٣٦٠٠٠ بحلول عام ١٨٥٢. تمّ بناء الطّرق والكنائس والمدارس والمدن الأخرى في جميع أنحاء ولاية كاليفورنيا. في عام ١٨٤٩ تمّت كتابة دستور الولاية. كما تمّ تبنّي الدّستور الجديد عن طريق تصويت الاستفتاء، وتمّ اختيار الحاكم الأول المؤقّت والولاية التّشريعيّة للدّولة المستقبليّة. في أيلول عام ١٨٥٠، أصبحت ولاية كاليفورنيا ولاية.

-٥-

الأهداف المشتركة والمتضاربة:

الولايات المتّحدة تنافس بريطانيا

تمويل مورغان الحرب البريطانيّة

خرجت بريطانيا من المداولات في مؤتمر فرساي في ١٩١٩ في معظم النّواحي الظّاهرة القوّة العظمى المهيمنة في العالم. بيد أنّ إحدى التّفاصيل الصّغيرة، التي أُغفِلت أثناء سير الحرب الفعلي بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، كانت أنّ هذا النّصر قد تمّ تأمينه بأموال مقترضة.

وكانت المدّخَرات الأمريكيّة التي تصل إلى مليارات الدّولارات، والتي نظّمها بيت وول ستريت لجي بي مورغان وشركاه (J.P. Morgan & Co.)، عنصراً حاسماً في الانتصار البريطاني. في وقت مؤتمر سلام فرساي في عام ١٩١٩، كانت بريطانيا مديْنَة للولايات المتّحدة بمبلغ مذهل قدره /٤,٧/ مليار دولار في ديون الحرب، في حين كان اقتصادها المحلّي في حالة كساد عميق في فترة ما بعد الحرب، وصناعتها في حالة من الفوضى، وبلغ تضخّم الأسعار المحلّيّة نسبة /٣٠٠/ في المائة أعلى بعد أربع سنوات من الحرب. وقد ارتفع الدَّين الوطني البريطاني بأكثر من تسعة أضعاف، ونحو /٩٢٤/ في المائة بين عام ١٩١٣ ونهاية الحرب في عام ١٩١٨، إلى المبلغ الهائل البالغ /٧,٤/ مليار جنيه إسترليني آنذاك.

إذا كانت بريطانيا قد برزت باعتبارها المنتصر الإقليمي في فرساي، فإنّ الولايات المتّحدة، أو على الأقلّ بعض المصالح المصرفيّة والصّناعيّة الدّوليّة القويّة، ظهرت في أوائل العشرينيّات من القرن العشرين مع وجود فكرة واضحة بأنّ بريطانيا بعد الآن، ليست القوّة الاقتصاديّة العالميّة الأقوى. على مدى السّنوات العديدة التّالية، إذ وقع صراع مرير على السّلطة بين المصالح البريطانيّة والأمريكيّة لتسوية هذه المسألة.

ومع بداية عشرينيّات القرن العشرين، كانت الأعمدة الثّلاثة للقوّة الإمبرياليّة البريطانيّة وهي السّيطرة على الممرّات البحريّة العالميّة، والسّيطرة على الخدمات المصرفيّة والماليّة العالميّة، والسّيطرة على المواد الخام الإستراتيجيّة - كلّها عرضة للتّهديد من المؤسّسة الأميركيّة "الدّوليّة" التي تمّ إنشاؤها حديثاً. فبعد أن تلقّت تدريبها على يد لندن على مدى عقود، قرّرت هذه المجموعة الأمريكيّة التي كانت في يوم من الأيّام موالية للإنكليز أنّها لم تعد بحاجة إلى أن تظلّ تلميذاً مطيعاً. وخلال العقد التّالي، خِيْضَ نضال مرير بين الأهداف المشتركة والمتضاربة لبريطانيا والولايات المتحّدة. لقد زُرِعَت بذور الحرب العالميّة الثّانية في هذا الصّراع نفسه.

كانت المخاطر هائلة. هل ستظهر الولايات المتّحدة كقوّة سياسيّة عظمى مهيمنة في العالم بحكم وضعها الاقتصادي؟ أم أنّها ستبقى شريكاً مفيداً، لكن صغيراً بشكل واضح، في المصالح والسّيادة[1] (condominiums)

---

(١) في القانون الدّولي: الصّروح (condominium) هي منطقة سياسيّة (دولة أو منطقة حدوديّة) توافق أو تتفق فيها قوى سياديّة متعدّدة رسميّاً على تقاسم الهيمنة المتساوية (بمعنى السّيادة) وممارسة حقوقها بشكل مشترك، دون تقسيمها إلى مناطق "وطنيّة".

الأنكلو أميركيّة التي يسيطر عليها البريطانيّون بعد فرساي؟ وبعبارة أخرى، هل ستظلّ لندن عاصمة إمبراطوريّة العالم الجديد بعد فرساي، أم ستصبح واشنطن؟ لم تكن الإجابة واضحة على الإطلاق في عام ١٩٢٠.

كان هناك دليل على شدّة هذا التّنافس الاقتصادي والسّياسي الأنكلو أمريكي وهي برقيّة عام ١٩٢١ من السّفير البريطاني في واشنطن، الذي قال لوزارة الخارجيّة في لندن:

إنّ الطّموح المركزي للمدرسة الواقعيّة للسّياسيّين الأمريكيّين هو الفوز لأمريكا بموقع دولة رائدة في العالم، وأيضاً للزّعامة بين الأمم النّاطقة باللغة الإنكليزيّة. وللقيام بذلك، فّإنهم يعتزمون الحصول على أقوى أسطول بحريّ وأكبر أسطول بحريّ تجاريّ. كما أنّهم يعتزمون منعنا من سداد ديوننا عن طريق إرسال البضائع إلى أمريكا، وهم يبحثون عن فرصة لمعاملتنا كدولة تابعة[1] (vassal state) ما دام ديننا لا يزال غير مدفوع.

منذ سبعينيّات القرن التّاسع عشر، كانت الولايات المتّحدة سوق بريطانيا الأكثر أهميّة للاستثمار الأجنبي في شكل السّكك الحديديّة وغيرها

أنتاركتيكا هي صرح قار بحكم الأمر الواقع، تحكمها أطراف في معاهدة أنتاركتيكا تتمتّع بمركز استشاري.

(١) الدّولة التّابعة: هي أي دولة لديها التزام متبادل تجاه دولة أو إمبراطوريّة متفوّقة، في وضع مشابه لوضع دولة تابعة في النّظام الإقطاعي في أوروبا في العصور الوسطى. غالباً ما شملت الالتزامات دعماً عسكريّاً مقابل امتيازات معيّنة. في بعض الحالات، شمل الالتزام دفع الجزية، ولكن من الأفضل وصف الدّولة التي تفعل ذلك كدولة رافده. اليوم، المصطلحات الأكثر شيوعاً هي حالة الدّمى أو المحميّة أو حالة الدّولة العميلة أو الحالة المرتبطة أو حالة القمر الصّناعي.

من الاستثمارات، من خلال علاقات تمّ بناؤها مع بيوت مصرفيّة مختارة في نيويورك. وبناءً عليه، في تشرين الأول عام ١٩١٤، أرسل مكتب الحرب البريطاني (The British War Office) ممثلاً خاصّاً لأمريكا محايدة، لترتيب شراء مواد الحرب وغيرها من الإمدادات الحيويّة لما كان متوقّعاً آنذاك أن تكون حرباً قصيرة نسبيّاً.

وبحلول كانون الثّاني عام ١٩١٥، وبعد أربعة أشهر من الحرب العظمى، سمّت الحكومة البريطانيّة بيتاً مصرفيّاً خاصّاً في نيويورك، وهو جي بي مورغان وشركاه (J.P. Morgan & Co.)، ليكون الوكيل الوحيد لشراء جميع مستلزمات الحرب من الولايات المتّحدة. تمّ تحديد مورغان كوكيل مالي حصري لبريطانيا في جميع عمليّات إقراض الحرب البريطانيّة من البنوك الأمريكيّة الخاصّة أيضاً. وفي وقت قصير، أصبحت بريطانيا بدورها الضّامن لكلّ مشتريات الحرب هذه، والقروض من قبل الفرنسيّين، والإيطاليّين، والرّوس في الحرب ضدّ القوى القارّيّة الألمانيّة النّمساويّة. لقد كان هرماً ائتمانيّاً ضخماً كان يجلس على رأسه بيت مال مورغان الأمريكي المؤثّر. لم يسبق أن قام أي بيت مصرفي بمغامرة مثل هذه المغامرة العالميّة الكبيرة والمحفوفة بالمخاطر.

لقد كانت لإمبراطوريّة البريطانيّة وبريطانيا نفسها مفلسة عمليّاً عند اندلاع الحرب في عام ١٩١٤، كما لاحظنا. لكنّ المسؤولين الماليّين البريطانيّين كانوا واثقين من دعم الولايات المتّحدة والدّوائر المعجبة ببريطانيا (Anglophile) في الخدمات المصرفيّة في نيويورك.

كان لدور مورغان والمجتمع المالي في نيويورك أهميّة قصوى للجهود الحربيّة لسلطات الوفاق (الحلفاء)[1] (The Allied Powers -The Entente Powers). وبموجب ترتيب حصري، تمّ شراء جميع الذّخائر الأمريكيّة والمواد الحربيّة، وكذلك الحبوب والمواد الغذائيّة الضّروريّة لبريطانيا وفرنسا وقوى الحلفاء الأُخْرى في أوروبا، عبر بيت مال مورغان. كما استفاد بيت مال مورغان من شركة مورغان غرينفيل وشركائها (Morgan Grenfell & Co.) في لندن، التي كان شريكها الكبير، إي. سي. غرينفيل (E.C. Grenfell) مديراً لبنك إنكلترا، وصديقاً حميماً لوزير الخزانة لويد جورج. كما أكمل

---

(١) الحرب العالميّة الأولى، القوى الحليفة: خيْضّت الحرب العالميّة الأولى بين تحالفين رئيسيّين للدّول: قوى الحلفاء والقوى المركزيّة. تشكّلت قوّات الحلفاء إلى حدّ كبير كدفاع ضد عدوان ألمانيا والقوى المركزيّة. كانت تعرف أيضاً باسم قوى الوفاق لأنّها بدأت كتحالف بين فرنسا وبريطانيا وروسيا وتُسمّى الوفاق الثلاثي. البلدان المشاركة: فرنسا- أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في ٣ آب عام ١٩١٤. كانت فرنسا تستعدّ للحرب بعد أن دخلت ألمانيا وروسيا في الحرب. غالبيّة القتال على طول الجّبهة الغربيّة وقع داخل فرنسا. بريطانيا: دخلت بريطانيا الحرب عندما غزت ألمانيا بلجيكا، فأعلنت الحرب على ألمانيا في ٤ آب عام ١٩١٤. وانضمّت القوّات البريطانيّة إلى القوّات الفرنسيّة على الجّبهة الغربيّة لوقف تقدّم ألمانيا في جميع أنحاء أوروبا الغربيّة. روسيا: أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في ٣١ تموز عام ١٩١٤. كانوا يتوقّعون أن تدافع روسيا عن صربيا ضدّ غزو صربيا من قبل حليف ألمانيا النّمسا - المجر. شملت الإمبراطوريّة الرّوسيّة أيضاً بولندا وفنلندا. بعد الثّورة الرّوسيّة، غادرت روسيا قوّات الحلفاء ووقّعت معاهدة سلام مع ألمانيا في ٣ آذار عام ١٩١٨. الولايات المتّحدة: دخلت الولايات المتّحدة الحرب إلى جانب قوّات الحلفاء في ٦ عام ١٩١٧ عندما أعلنت الحرب على ألمانيا. تمّ تجنيد حوالي /٤,٣٥٥,٠٠٠/ جندي أمريكي خلال الحرب وفُقِدَ حوالي /١١٦,٠٠٠/ منهم أرواحهم. وشملت دول الحلفاء الأخرى اليابان وإيطاليا وبلجيكا والبرازيل واليونان والجبل الأسود ورومانيا وصربيا.

مكتب مورغان في باريس، مورغان هارجز وشركاه Morgan Harjes & Co)، دائرة الوفاق الأساسيّة. إنّ سلطة كهذه في يد بيت استثمار واحد، نظراً لحجم متطلّبات الحرب البريطانيّة، لم يسبق لها مثيل.

لقد أصبح مورغان حاكماً افتراضيّاً على مستقبل اقتصاد التّصدير الصّناعي والزّراعي في الولايات المتّحدة، بصفته صاحب الامتياز التّجاري كوكيل وحيد لكل مجموعة "قوّات الحلفاء"(Entente Powers). لقد كان مورغان يقرر من تكون أو لا تكون له الأفضلية بأوامر تصدير كبيرة ومربحة للغاية للجهد الحربي الأوروبي ضد ألمانيا.

نمت شركات مثل دوبونت كيميكال (DuPont Chemicals) إلى عمالقة متعدّدة الجنسيّات نتيجة لعلاقاتها المتميّزة مع مورغان. كما كانت شركات ريمنغتون (Remington) ووينشستر (Winchester) للأسلحة "صديقتين" مفضّلتين بالنّسبة لمورغان. نمت شركات تجارة الحبوب الرّئيسة في الغرب الأوسط أيضاً لإطعام عملاء مورغان الأوروبيين. وكانت العلاقات علاقات سفاحيّة، حيث إنّ معظم قروض مورغان التي تمّ جمعها بشكل خاص للبريطانيّين والفرنسيّين من خلال موارد شركة دوبونت والأصدقاء، في مقابل الحصول على ضمان لسوق الذّخائر الأوروبيّة الضّخمة.

كان موقف هذا المنزل المصرفي الخاص أكثر من رائع منذ أن كان البيت الأبيض لودرو ويلسون في ذلك الوقت يعترف بحياد صارم. لكن هذا الحياد أصبح غشّاً مقنّعاً برقّة حيث تدفّقت مليارات الدّولارات من إمدادات وأموال الحرب الحيويّة إلى الجّانب البريطاني خلال السّنوات القادمة. بصفتها الوكيل الشّرائي الوحيد، حصلت شركة مورغان على

عمولة بنسبة /٢/ في المائة على السّعر الصّافي لجميع السّلع المشحونة. نمت الأعمال التّجاريّة إلى درجة كبيرة لدرجة أنّ مورغان تبنّى إي إس ستيتينيوس[1] (E.R. Stettinius) ليصبح فيما بعد وزيراً للخارجيّة، كشريك كبير لمورغان للتّعامل مع مشتريات الحرب عندما أصبحت عمليّة هائلة.

كلّ هذا النّشاط كان يتمُّ في انتهاكٍ صارخٍ للقانون الدّوليّ فيما يتعلّق بالطّرف المحايد الذي يمنع المتحاربين من بناء قواعد الإمداد في الدّول المحايدة. تمّ توجيه الاتّهام في وقت لاحق إلى مورغان بنفسه في التّحقيق الذي أجراه مجلس الشّيوخ الأمريكي حيث حقق أرباحاً زائدة، وتوجيه عمليّات الشّراء إلى الشّركات التي كان لشركاء مورغان فيها مصلحة. بحلول عام ١٩١٧، وضع مكتب الحرب البريطاني أوامر شراء بلغ مجموعها أكثر من /٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ دولار من خلال بيت مورغان ناهيك عن القروض المباشرة التي جمعتها بريطانيا وفرنسا وغيرها من خلال مورغان ونقابة نيويورك الماليّة.

في عام ١٩١٥، أقنع وزير الخزانة الأمريكي ماكادو (McAdoo) الرّئيس ويلسون العصبي بأنّ هذه القروض الأمريكيّة الخاصّة ضروريّة من أجل "الحفاظ على الصّادرات الأمريكيّة". استمرّت التدفّقات. وبحلول

---

(١) كان إدوارد رايلي ستيتينيوس (١٥ شباط عام ١٨٦٥ - ٣ أيلول عام ١٩٢٥) مسؤول تنفيذي أمريكي. وكان رئيس شركة ماتش للألماس (Diamond Match Company) في باربرتون (Barberton)، أوهايو، لفترة من الزّمن. بعد بداية الحرب العالميّة الأولى، عمل في شركة جي بي مورغان وشركاه (J. P. Morgan and Company) لتنسيق شراء لوازم الحرب للحلفاء. عندما دخلت الولايات المتّحدة الحرب، ذهب للعمل في وزارة الحرب.

عام ١٩١٥، ارتفعت الصّادرات الأمريكيّة إلى بريطانيا بنسبة /٦٨ % مقارنة بمستوى ١٩١٣. وبحلول عشية الدّخول الأمريكي إلى الحرب في عام ١٩١٧ إلى جانب بريطانيا، كانت قوى الحلفاء قد جمعت حوالي /١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ دولار من خلال الجّهود الخاصّة لمورغان وسيتي بانك(Citibank)، وبيوت الاستثمار الرّئيسة الأُخْرى في نيويورك، وهو مبلغ مذهل في ذلك الوقت. فعلاقة مورغان بالقوى الماليّة لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الذي تمّ إنشاؤه حديثاً تحت سيطرة حاكم مصرفي سابق تابع لجى بى مورغان وهو بنجامين سترونغ (Benjamin Strong) أساسيّاً لنجاح التّعبئة الماليّة الخاصّة. ومع ذلك، كانت المؤسّسة المحفوفة بالمخاطر مهدّدة عدة مرات بالانهيار.

التّهديد الذي كان سيحدث الانهيار البريطاني والفرنسي في كانون الثّاني عام ١٩١٧، بعد أن انهارت روسيا بسبب المجهود الحربي، وفّر حافزاً أكثر من كافٍ لمورغان ونقابته الماليّة في نيويورك لتعبئة دعايتهم المشتركة والموارد الأُخْرى. لقد فعلوا ذلك بمساعدة دقيقة من أعلى مستويات الاستخبارات السّرّيّة البريطانيّة والمنافذ الصّحفيّة الأمريكيّة الصّديقة عندما أصبح من الواضح أنهّ لن يحول أي شيء آخر غير الدّخول الأمريكي في الحرب دون وقوع كارثة تلوح في الأفق في أوروبا تواجه جي بي مورغان ووكلائه الأوروبيّين. لقد خطّطوا أنّ أمريكا ستدخل الحرب الأوروبيّة على الجانب "الصّحيح" لدعم المصالح البريطانيّة. مورغان وشركاه، وبريطانيا أيضاً، كانوا سيواجهون الخراب المالي الكامل بحلول أوائل عام ١٩١٧ إذا لم ينجحوا.

ولحسن حظ مورغان ولندن، قدّم الجنرال الألماني إريك لودندورف (General Erich Ludendorff) الأساس للمصالح الأنكليزيّة ومصالح مورغان لتجنّب الخراب المالي. في شهر شباط عام ١٩١٧ ، أعلنت ألمانيا حرب غوّاصات مفتوحة في محاولة لقطع إمدادات النّفط الأمريكي إلى الحلفاء، من بين أمور أخرى. لقد كان إغراق ناقلات النّفط الأمريكيّة العذر اللازم للصّحافة التي كان يسيطر عليها مورغان للمطالبة بوضع حدّ للحياد الأمريكي.

حالما أعلن كونغرس الولايات المتّحدة الحرب على ألمانيا، في ٢ نيسان عام ١٩١٧، أطلق مجتمع نيويورك المالي بدعم من سترونغ (Strong) محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي القوي في نيويورك أكثر العمليّات الماليّة طموحاً في التّاريخ.

لو لم يتمّ إقناع وودرو ويلسون بالتّوقيع على قانون الاحتياطي الفيدرالي ليصبح قانوناً في ٢٣ كانون الأول عام ١٩١٣، فإنّه من المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتّحدة ستلتزم بتقديم الموارد التي قدّمتها في الحرب في أوروبا. وبدون القانون الجديد، من المشكوك فيه أيضاً ما إذا كانت بريطانيا ستطلق تصميماتها الجريئة ضدّ الإمبراطوريتين المتنافستين في القارّة في آب ١٩١٤. لعب بيت مال مورغان والمصالح الماليّة الدّوليّة القويّة لمدينة لندن الدّور الحاسم في تشكيل نظام الاحتياطي الفيدرالي (U.S. Federal Reserve System) في الولايات المتّحدة في الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب الأوروبيّة.

في تناقض صارخ مع التّجربة الألمانيّة، مع تقييد البرلمان الإمبراطوري (Reichstag) بشدّة للمضاربة الماليّة في تسعينيّات القرن التّاسع عشر، كانت

مجموعة المصالح التي صاغت قانون الاحتياطي الفيدرالي في عام ١٩١٣ مسيطراً عليها من قبل دوائر النّخبة في بيت مورغان، وذلك لصالح دور نيويورك النّاشئ كمركز رأس المال الدّولي. بدأ المصرفيّون في نيويورك بتبنّي أسلوب التّمويل الإمبراطوري البريطاني.

في آب عام ١٩١٧، حشد بنك الاحتياطي الفيدرالي مبيعات قروض وسندات ليبرتي (Liberty Loans) لتمويل تكاليف الحرب الحكوميّة الأمريكيّة. إنّ سندات الخزانة الأمريكيّة التي بيعت لمستثمري القطاع الخاص في هذه التعبئة "الوطنية" العظيمة تمّ بيعها من خلال مورغان وغيره من دور الاستثمار الرّائدة في نيويورك. وقد بلغ إجمالي قروض وسندات ليبرتي هذه مبلغًا مذهلاً يزيد على /٢١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠/ دولار أمريكي بحلول ٣٠ حزيران عام ١٩١٩. ولم يحدث من قبل في التاريخ جمع مثل هذه المبالغ في وقت قصير. كانت لجنة مورغان في هذا المجال جيّدة للغاية.

بحلول عام ١٩٢٠، لاحظ توماس دبليو لامونت (Thomas W. Lamont) شريك مورغان بارتياح واضح أنّه نتيجة لأربع سنوات من الحرب والدّمار العالمي، "زادت الدّيون الوطنيّة للعالم بمقدار /٢١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ من الدّولارات أو نحو /٤٧٥/ في المائة خلال السّنوات السّت الماضية، وكنتيجة طبيعية لذلك، تضاعف عدد السّندات الحكومية وعدد المستثمرين فيها بشكل كبير." كما أضاف لامونت"لقد أظهرت هذه النّتائج نفسها في كلّ أسواق الاستثمار في العالم، بيد أنّها ربّما لم تظهر بشكل كبير في أي مكان بقدر أكبر من الولايات المتّحدة".

ذات مرّة كان بيت مال مورغان ومجتمع الاستثمار المتحالف في نيويورك قد ذاقا لعب دور القوّة الماليّة الرّائدة في العالم، ويبدو أنّهم كانوا على استعداد لفعل أيّ شيء للحفاظ على قبضتهم على السّلطة.

جلس رجال مورغان، بمن فيهم توماس لامونت (Thomas Lamont)، بالإضافة إلى زميله في وول ستريت بيرنارد باروخ (Bernard Baruch)، على الطّاولة أثناء جلسات فرساي المغلقة التي وضعت "فاتورة" الحرب العظمى، وأنشؤوا معاً لجنة خاصّة لتّعويضات الحرب (Commission for Reparations)، حيث يتمّ إنشاؤها بشكل دائم من أجل استنباط المبلغ والوسائل الدّقيقة لألمانيا لتسديد أضرار الحرب التي الحقتها بالحلفاء.

وباعتبارهم مصرفيّين محافظين جيّدين، لم يستطع مورغان وأصدقائه السّماح بنسيان قروض الحرب لقوّات الحلفاء ببساطة في حالة نشوة السّلام على الرّغم من افتراضات أي جي بلفور(A.J. Balfour) وآخرين في الحكومة البريطانيّة أنّ مثل هذه الشّهامة سوف تأتي فيما بعد. نقلت شركة مورغان وشركاه بهدوء قروض الحكومة البريطانيّة الخاصّة إلى الدّين العام للخزانة الأمريكيّة بمجرّد دخول الولايات المتّحدة رسميّاً الحرب، مما جعل الدّيون البريطانيّة في الواقع على عاتق دافعي الضّرائب الأمريكيين بعد الحرب. وعلى الرّغم من ذلك، تأكّدت مصالح مورغان من أنّ لديها حصّة كبيرة في تمويل تعويضات الحرب بعد فرساي. ونظراً لأنّ دين الولايات المتّحدة الحربي تخطّى أي شيء معروف في تاريخها، أصبح التّمييز بين مصالح مورغان ومصالح الحكومة غير واضح. جعلت الحكومة الأمريكيّة نفسها ببساطة أداة مفيدة لتمديد السّلطة الجديدة لمصرفيي نيويورك الدّوليّين.

بنوك نيويورك تتحدّى مدينة لندن

خلال مسار محادثات فيرساي، تمّ تشكيل مؤسّسة جديدة للتّنسيق الأنكلو- أميركي في الشّؤون الإستراتيجيّة. لقد اقترح ليونيل كورتيس (Lionel Curtis)، العضو القديم في "الطّاولة المستديرة" السّرّيّة (Round Table) أو دائرة "الامبراطوريّة الجديدة" لبلفور، وميلنر وآخرين، تنظيم معهدٍ ملكيٍّ للشّؤون الدّوليّة (The Royal Institute of International Affairs). تمّ تقديم الاقتراح في ٣٠ أيار عام ١٩١٩ في خضمّ مداولات فرساي في تجمّع خاصّ في فندق ماجستيك (Hotel Majestic). لقد حضر فيليب كير (Philip Kerr) أو اللورد لوثيان (Lord Lothian)، واللورد روبرت سيسيل (Lord Robert Cecil) وأعضاء آخرون من دائرة الطّاولة المستديرة (The Round Table) هذا الاجتماع التأسيسي. ستكون المهمّة الاسميّة الأولى للمعهد الجديد هي كتابة التّاريخ "الرّسمي" لمؤتمر فرساي للسّلام. تلقّى المعهد الملكي هبة مبدئية قدرها /٢٠٠٠/ جنيه إسترليني من توماس لامونت (Thomas Lamont) التّابع لجي بي مورغان. كان المؤرّخ أرنولد جي توينبي (Arnold J. Toynbee) أوّل موظّف مدفوع الأجر في المعهد.

كما قررت نفس الدّائرة في فرساي إنشاء فرع أمريكي لمعهد لندن ليتمّ تسميته مجلس نيويورك للعلاقات الخارجيّة (The New York Council on Foreign Relations) وذلك لإخفاء روابطه البريطانيّة الوثيقة. كان مجلس نيويورك يتألّف في البداية تقريباً من رجال مورغان، وبتمويل من أمواله. كان من المأمول أن يؤدّي هذا الرّابط إلى خلق انسجام بين المصالح الأمريكيّة مع إنكلترا بعد فرساي. هذا لم يحدث على كلّ حال لعدّة سنوات.

لقد استغرق الأمر فترة العشرينيّات بالكامل من القرن العشرين، في صراعات مريرةٍ في الغالب وعسكريّة تقريباً حول شروط سداد الدّيون، واتفاقيّات المطّاط، والاتّفاقيّات البحريّة، وتكافؤ معيار الذّهب الجديد، والأهم من ذلك، السّيطرة على مناطق النّفط غير المستغلّة في العالم، قبل ظهور المناطق السّياسيّة[1] (condominium) الأنكلو - أمريكيّة في شكلها الحالي، وقبل ترسّخ انسجام السّياسة بين دوائر مجلس مورغان للعلاقات الخارجيّة والمعهد الملكي في لندن. في عام ١٩٢٢، كتب جون فوستر دولس (John Foster Dulles) وهو محامٍ من وول ستريت، وأحد المشاركين الرئيسيّين في محادثات فرساي، والذي كان قد كتب المادّة /٢٣١/ من المعاهدة، بند "ذنب الحرب" الألماني المشؤوم، في مجلّة العلاقات الخارجيّة، مجلّة الشّؤون الخارجيّة (Foreign Affairs) عن التّفكير من مورغان وزملائه المصرفيين في نيويورك. لقد كان بسيطاً جداً. قال: لا يُمْكِن أن تكون هناك حرب بدون خسائر. تُقاس الخسائر النّاتجة بوساطة الدّيون. يفترض الدّين أشكالاً مختلفة - داخليّة، وجبر أضرار، وبين الأمم المتحالفة، وما إلى ذلك - ويتمّ تمثيلها عموماً بواسطة سندات أو أوراق نقديّة.

حسب دولس إنّ بريطانيا وغيرها من القوى المتحالفة تدين للولايات المتّحدة بمبلغ /١٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ دولار بفائدة /٥/ في المائة. إنّ بريطانيا وفرنسا ودول أخرى من الحلفاء، بدورها، كان لها ديون مستحقَّة على ألمانيا، وفقاً لمطالب فرساي، بمبلغ /٣٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ دولار.

---

(١) في القانون الدّولي: تُعْتبر منطقة سياسيّة (الدولة أو المنطقة الحدوديّة) في أو عبر حيث القوى السّياديّة المتعدّدة توافق رسميّاً أو على تقاسم مناطق متساوية (بمعنى السيادة) وممارسة حقوقهم بشكل مشترك دون تقسيمها إلى مناطق "وطنيّة".

لقد كانت الأرقام خارج نطاق التّخيّل في ذلك الوقت. تمّ تحديد المبلغ /١٣٢/ مليار مارك من الذّهب، أخيراً في أيّار عام ١٩٢١. وقُدِّمَت إلى ألمانيا مهلة مدّتها ستّة أيّام لقبول الشّروط؛ أمّا إذا رفضتها، سيتمّ احتلال وادي الرّور[1] (Ruhr Valley) الصّناعي عسكريّاً. كانت هذه القضيّة الأخيرة ستظهر بعد فترة وجيزة مع معركة عالميّة من أجل النّفط لتلعب دوراً حاسماً محفزّاً في الخلفيّة.

فقدت ألمانيا، وهي الهدف الرئيس لمفاوضي فرساي، موارد قيّمة من المواد الخام، كما تمّ تجريدها من جميع ممتلكاتها الاستعماريّة في فرساي. وتمّ الاستيلاء على حصّتها البالغة /٢٥/ في المائة من شركة البترول التّركيّة (Gesellschaft)، وسلّمتها في النّهاية بريطانيا إلى فرنسا.

رفض الكونغرس الأمريكي التّوقيع على معاهدة فرساي وجهاز عصبة الأمم (League of Nations) المشمول بتنفيذها، لكنّ محور مورغان والبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك تابعا السّيطرة على المصير المالي لأوروبا في فترة ما بعد الحرب. إن العبء المشترك لديون التّعويضات

---

(١) منطقة الرّور: منطقة حضريّة متعدّدة المراكز في شمال الراين - وستفاليا، ألمانيا. وهي أكبر منطقة حضريّة في ألمانيا وثالث أكبر منطقة في الاتّحاد الأوروبي، وتتكون من عدّة مدن كبيرة يحدّها أنهار الرور من الجنوب ونهر الرّاين من الغرب وليب من الشّمال، ويحدّها من الجنوب الغربي أراضي بيرجيش تعتبر جزءاً من منطقة الرّاين - الرور الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن ١٢ مليون نسمة، والتي تعد من بين الأكبر في أوروبا. مدن الرور هي، من الغرب إلى الشّرق: دويسبورغ، أوبرهاوزن، بوتروب، موهايم أن دير روهر، إيسن، غيلسنكيرشن، بوخوم، هيرن، هاغن، دورتموند، هام، والمناطق الريفيّة في فيسيل، ركلنغهاوزن، أوننا وإنيبي وإنيبي-كريس. المدن الأكثر اكتظاظا بالسكان هي دورتموند (التي يبلغ عدد سكّانها حوالي ٦٠٠٠٠٠)، وإيسن (حوالي ٥٩٠٠٠٠) ودويسبورغ (حوالي ٥٠٠٠٠٠).

الألمانيّة في فرساي، وكذلك الدّيون المشتركة بين الحلفاء "المنتصرين" الذين ذُكروا للتو - ديون الحرب لفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا لبريطانيا، وبدورها، ديون بريطانيا للولايات المتّحدة - طغت على تمويل العالم والسّياسة النّقديّة من عام ١٩١٩ حتّى انهيار وول ستريت في تشرين الأول عام ١٩٢٩. لقد تمّ دفع هرم التّمويل الدّولي كلّياً لما بعد فرساي بالكامل على صرح هيكل الدّين الحربي العقابي. لقد رفض مورغان وبنوك نيويورك القويّة حديثاً حلًّا وسط بشأن مسألة الدّيون.

كان حجم عبء ديون الحرب المشتركة لأوروبا كبيراً إلى درجة أنّ مطالب خدمة الدّيون السّنويّة على النّظام المالي العالمي كانت أكبر من التّجارة الخارجيّة السّنويّة للولايات المتّحدة بالكامل خلال عشرينيّات القرن العشرين. أعاد المجتمع المصرفي الدّولي في نيويورك توجيه تدفّقات رأس المال العالمي لخدمة عبء الدّيون الهائل. تمّ تنفيذ خدمة الدّيون على حساب الاستثمار الذي كانت الحاجة ماسّة إليه لإعادة بناء وتحديث الاقتصادات التي مزّقتها الحروب في أوروبا.

تمتّعت شركة جي بي مورغان وشركاه (J.P.Morgan & Co) بالميزات التّنافسيّة التي يوفّرها الاقتصاد الأوروبي المدمّر، حيث يُمْكِن لائتمان نيويورك أن يفرض الشّروط. كانت أرباح الإقراض الأوروبي الجديد أكبر بكثير من مكاسب الاستثمار في التوسّع الاقتصادي لما بعد الحرب في الولايات المتّحدة. تركّزت مصالح نيويورك الماليّة حول مورغان وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك تحت إشراف بنيامين سترونغ التّابع لمورغان الذي حافظ على انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتّحدة عن عمد. ونتيجة لذلك، غمرت القروض الأمريكيّة أوروبا ما بعد الحرب

وبقيّة العالم، حيث اكتسب رأس المال علاوة أعلى من المخاطر في الدّاخل، بينما نظرت لندن ومحافظ بنك إنكلترا الجديد مونتاغو نورمان بقلق شديد إلى التوغّل المالي الأمريكي في أسواقهم التّقليديّة.

وصل هذا التّنافس الأنكلو- الأمريكي في فترة ما بعد الحرب في المنطقة المصرفيّة الحيويّة إلى مستوى ينذر بالخطر في عام ١٩٢٤، عندما هدّدت الولايات المتّحدة بالمشاركة في مركز الذّهب والمواد الخام للإمبراطوريّة البريطانيّة، الذي تمّ تأمينها قبل عقدين فقط من خلال حرب البوير الدّمويّة. في أواخر عام ١٩٢٤، دعت حكومة جنوب أفريقيا لجنة دوليّة يرأسها الخبير المالي الأمريكي البروفيسور إدوين دبليو كوممير (Princeton Professor Edwin W. Kemmerer) من جامعة برينستون لتقديم المشورة بشأن ما إذا كان يجب على جنوب إفريقيا العودة إلى معيار الذّهب الدّولي بشكل مستقلّ عن بريطانيا. في أواخر عام ١٩٢٤، كان الدّمار الذي خلّفته الحرب لا يزال يمنع بريطانيا من العودة إلى معيار الذّهب دون أن تعاني من صعوبات اقتصاديّة شديدة في وقت كان لا يزال مليون ونصف مليون عاطل عن العمل في بريطانيا.

أخبر كوممير الجنوب إفريقيّين أنّه يتعيّن عليهم إقامة روابط ماليّة مباشرة مع بنوك نيويورك وتجاوز اعتمادهم التّقليدي على لندن. كما كانت تعلم المصالح الماليّة القويّة في مدينة لندن أنّ هذا من شأنه أن يفتح الباب أمام الولايات المتّحدة للمشاركة اقتصاديّاً مع ما قاتلت بريطانيا عسكريّاً لتأمينه، وبذلك ستكسب قوّة مهيمنة على إمدادات الذّهب العالميّة، وبالتّالي سلطة على الائتمان العالمي. لقد تصرّفت لندن بسرعة لاستباق هذه النّتيجة، لكن الجّرح لم يشفَ بسرعة.

استفادت المصالح البريطانيّة من التّراجع الذي تمّت مناقشته بشكل مطوّل للولايات المتّحدة خلال فرساي إلى الانعزاليّة الجديدة. ابتعد الكونغرس الأمريكي عن دعم ويلسون لفكرة عصبة الأمم البريطانيّة (British League of Nations)، فضلاً عن معظم ميزات النّظام العالمي الجديد المنبثق عن مداولات كارثايان فيرساي (Carthaginian Versailles). مع وجود أمريكا في الخلفيّة، يُمْكِن لبريطانيا التحرّك بقوّة في أوروبا، وإفريقيا، والشّرق، الأوسط لتأسيس هيمنتها الحيويّة طويلة الأجل.

لكن أصبح من الواضح بشكل متزايد أنّ المصالح المصرفيّة والبتروليّة الأمريكيّة القويّة لم تكن سوى انعزاليّة. يجب على القوّة البريطانيّة إما هزيمة هذا التّهديد، أو المشاركه بفعاليّة في اتحّاد أطلسي جديد.

تحرّكات بريطانيا لتحقيق التّفوّق النّفطي

بالكاد جفّ حبر معاهدة فرساي عندما أدركت المصالح النّفطيّة الأمريكيّة القويّة لشركات روكفلر ستاندارد أويل (Standard Oil) أنّها قد حُرِمَت بمهارة من غنائم الحرب من قبل شركائها في التّحالف البريطاني. سيطرت الحكومة البريطانيّة على حدود الشّرق الأوسط المرسومة حديثاً، بالإضافة إلى أسواق أوروبا ما بعد الحرب، من خلال الملكيّة السّرّيّة لبريطانيا لشركة شل الملكيّة الهولنديّة (Royal Dutch Shell) وشركة النّفط الأنكلو فارسيّة (Anglo-Persian Oil Company).

في شهر نيسان عام ١٩٢٠، وبدون مشاركة أمريكيّة، اجتمع وزراء المجلس الأعلى للحلفاء (Allied Supreme Council) في سان ريمو (San

Remo)، في إيطاليا، لوضع تفاصيل عن أي بلد سيحصل على مصالح نفطيّة في الشّرق الأوسط العثماني السّابق. صاغ رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ورئيس الوزراء الفرنسي ألكسندر ميليران رسميّاً اتفاق سان ريمو الذي منح فرنسا حصّة /٢٥/ في المائة من النّفط الذي يستغلّه البريطانيّون من بلاد ما بين النّهرين (العراق)، في حين تمّ الاتّفاق على أنّ بلاد الرّافدين ستصبح ولاية بريطانيّة تحت رعاية عصبة الأمم الجديدة.

حصل الفرنسيّون على ما كان يمثّل حصّة البنك الألماني[1] (German Deutsche Bank) البالغة /٢٥/ في المائة من أسهم شركة البترول التّركيّة (Turkish Petroleum Gesellschaft) القديمة التي تمّ الحصول عليها من الألمان كجزء من غنائم فرساي. كانت النّسبة المتبقّية البالغة /٧٥/ في المائة من السّيطرة على امتياز نفط ما بين النّهرين الضّخم في يد الحكومة البريطانيّة مباشرة من خلال شركة النّفط الأنكلو - فارسيّة (Anglo-Persian Oil Company) ورويال داتش شل (Royal Dutch Shell). أنشأت الحكومة الفرنسيّة شركة جديدة مدعومة من الدّولة والنّفط الفرنسي Compagnie Française des Pétroles) في العام التّالي، تحت قيادة الصّناعي الفرنسي إرنست ميرسير (Ernest Mercier)، لتطوير مصالح بلاد ما بين النّهرين.

---

(١) هو بنك استثماري ألماني متعدّد الجنسيّات وشركة للخدمات الماليّة يقع مقرها في فرانكفورت، ألمانيا. يعمل البنك في/ ٥٨/ دولة مع وجود كبير في أوروبا والأمريكتين وآسيا. اعتباراً من نيسان عام ٢٠١٨، أصبح بنك ألمانيا واحداً من أكبر ١٥ بنكاً في العالم من حيث إجمالي الأصول. باعتبارها أكبر مؤسّسة مصرفيّة ألمانيّة في العالم، فهو مكوّن من مؤشّر سوق الأسهم داكس(DAX). الشّركة بنك عالمي يعتمد على ثلاث ركائز - البنك الخاص والتّجاري، وبنك الشّركات والاستثمار (CIB) وإدارة الأصول (DWS).

ترأّس السّير هنري ديتردينج (Sir Henry Deterding)، الحاصل على الجنسيّة بريطانيّة شركة رويال داتش شل، وكان يعمل كعميلٍ موثوقٍ به للمخابرات السّرّيّة البريطانيّة بهذه الكفاءة، كان قد ضمن السّيطرة المهيمنة على احتياطيات النّفط الضّخمة غير المستغلّة في الموصل وبلاد ما بين النّهرين من خلال وعد فرنسا بحصّة لاحتياجاتها في سوريا المجاورة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. كان اتفاق سان ريمو نفسه من أعمال السّير جون كادمان (Sir John Cadman) الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة السّياسة البتروليّة الملكيّة (Petroleum Imperial Policy Committee)، ورئيس شركة النّفط الأنكلو- فارسيّة التّابعة للحكومة البريطانيّة لاحقاً. قام كادمان وديتردينج بصياغة شروط اتفاق سان ريمو (San Remo accord). ليس من المستغرب أن تتعزز هيمنة الدّولة البريطانيّة على النّفط بشكل كبير.

بموجب اتفاقيّة سان ريمو للبترول، منحت بريطانيا فرنسا /٢٥/ في المائة من جميع النّفط المستخرج في بلاد ما بين النّهرين. في المقابل، منحت فرنسا حقوقاً سخيّة لشركات النّفط البريطانيّة لتشغيل خط أنابيب للنّفط عبر سوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي إلى ميناء نفطي على البحر المتوسّط. تمّ إعفاء خط الأنابيب وكل ما يتعلّق به من دفع الضّرائب لفرنسا. كان كادمان قد وضع في حساباته إنّ الافتقار إلى طاقة نفطيّة فرنسيّة كبيرة سيضمن احتكاراً بريطانيّاً للثّروة النّفطيّة النّاشئة في منطقة الشّرق الأوسط بأكملها. تضمّنت اتفاقيّة سان ريمو بنداً يسمح لبريطانيا باستبعاد أي تنازلات أجنبيّة على "أراضيها".

بالإضافة إلى ذلك، أضفت اتفاقيّة سان ريمو طابعاً رسميّاً على اتّفاق تقوم بموجبه فرنسا بمواءمة السّياسة مع بريطانيا بشأن العلاقات النّفطيّة

مع كلّ من رومانيا وروسيا البلشفيّة. سوف تصبح عواقب الاتفاقيّة الأخيرة واضحة قريباً. مع إضعاف الاقتصاد الفرنسي بسبب الحرب أكثر بكثير من بريطانيا، بدت اتفاقيّة سان ريمو بمثابة انقلاب قامت به لندن، مما يضمن الدّعم الفرنسي لهيمنة نفطيّة عالميّة تتركّز حول ثروات النّفط الغنيّة في الشّرق الأوسط العربي الذي كان تابعاً للإمبراطورية العثمانيّة القديمة.

تشرشل والمكتب العربي

في آذار عام ١٩٢١، جمع وزير الخارجيّة البريطاني للشّؤون الاستعماريّة، وينستون تشرشل حوالي /٤٠/ من كبار الخبراء البريطانيّين المختصّين بالشّرق الأدنى في القاهرة لمناقشة التّقسيمات السّياسيّة النّهائيّة في المناطق التي فازت بها في المنطقة حديثاً. من خلال هذا التّجمُّع الذي حضره جميع كبار المستعربين البريطانيّين، بمن فيهم صديق تشرشل المقرّب تي إي لورنس، والسّير بيرسي كوكس، وجيرترود بيل وآخرون، تمّ إنشاء مكتب الشّرق الأوسط التّابع للمكتب الاستعماري البريطاني (The British Colonial Office Middle East Department)، ليحلّ في الواقع محلّ المكتب العربي(Arab Bureau) لعام ١٩١٦. وبموجب الخطّة المتّفق عليها في القاهرة، تمّ تغيير اسم بلاد ما بين النّهرين إلى العراق وتمّ تسليمه إلى أمير مكة الهاشمي حسين بن علي، فيصل بن حسين. كانت قاعدة طائرات سلاح الجوّ الملكي البريطاني بشكل دائم في العراق، وتمّ وضع إدارتها تحت السّيطرة الفعليّة لمسؤولي شركة النّفط الأنكلو فارسيّة.

عندما سجّلت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة احتجاجاً رسميّاً نيابة عن شركات ستاندرد أويل الأمريكيّة التي كانت حريصة على تقاسم الامتيازات في

الشّرق الأوسط، أرسل وزير الخارجيّة البريطاني اللورد كرزون، في ٢١ نيسان عام ١٩٢١ ردّاً قاطعاً للسّفير البريطاني في واشنطن بأنّه لا يُسْمَح بتقديم التّنازلات للشّركات الأمريكيّة في الشّرق الأوسط "البريطاني".

أشعلت اتفاقيّة سان ريمو معركة شرسة للسّيطرة العالميّة على النّفط بين المصالح البريطانيّة والأمريكيّة، والتي استمرّت خلال عشرينيّات القرن الماضي، ولعبت دوراً مهمّاً في صياغة شكل العلاقات الدّبلوماسيّة والتّجاريّة بين الولايات المتّحدة وبريطانيا مع النّظام البلشفي الجديد في الاتّحاد السوفياتي في السّنوات الأولى الحاسمة في عهد لينين، وفي وقت لاحق في عهد ستالين. كانت المصالح النّفطيّة والمصرفيّة الأمريكيّة القلقة تخشى من أنّ بريطانيا في طريقها لتأمين احتكار قبضة حديديّة عالميّة على النّفط على حساب الولايات المتّحدة. كان لشركة رويال داتش شل الهولندية التي يديرها ديتردينج سيطرة قبضة حديديّة على الامتيازات النّفطيّة الهائلة لجزر الهند الشّرقيّة الهولنديّة (The Dutch East Indies)، وبلاد فارس، وبلاد ما بين النّهرين (العراق)، ومعظم الشّرق الأوسط بعد الحرب.

أصبحت أمريكا اللاتينيّة الآن محور معركة شرسة بين المصالح البريطانيّة والأمريكيّة في عشرينيّات القرن العشرين.

معركة للسّيطرة على المكسيك

بعد فترة وجيزة من اكتشاف احتياطي نفطي ضخم في عام ١٩١٠ في مدينة تامبيكو السّاحليّة المكسيكيّة على خليج المكسيك، أرسل الرّئيس الأمريكي ويلسون قوّات أمريكيّة إلى المكسيك. لم يكن الهدف الحقيقي النّظام المكسيكي على هذا النّحو، ولكن المصالح البريطانيّة وراء ذلك

النّظام. في عام ١٩١٢، باستخدام ذريعة لحادث بسيط تمّ فيه احتجاز المارينز الأمريكيّين أثناء وجودهم في ميناء تامبيكو، أمر الرّئيس ويلسون الأسطول البحري الأمريكي بالاستيلاء على فيرا كروز (Vera Cruz). هبطت قوّات المارينز الأمريكيّة تحت النّار واستولت على مقر الجمّارك المكسيكيّة، في تبادل لقى فيه /٢٠/ أمريكيّاً و/٢٠٠/ مكسيكيّاً حتفهم.

لقد كان هدفهم هو الإطاحة بنظام الجنرال فيكتوريانو هويرتا (General Victoriano Huerta)، الذي لعبت في تعيينه بشكل كبير في السّلطة ودعمته ماليّاً شركة النّسر المكسيكيّة للبترول. كان رئيس شركة النّسر المكسيكيّة للنّفط (Mexican Eagle Petroleum Company) ويتمان بيرسون (Weetman Pearson)، واللورد كاودراي لاحقاً، مروّجاً للنّفط الإنكليزي الذي تمّ تجنيده في جهاز الاستخبارات البريطانيّة، وعمل عن كثب مع ديتردينج وشل في استغلال إمكانات النّفط المكسيكيّة لخدمة المصالح البريطانيّة. تمكّنت شركة النّسر المكسيكيّة من الحصول على تنازلات لنصف نفط المكسيك بحلول وقت غزو ويلسون.

مع التّوقعات الواضحة بحدوث حرب قادمة مع ألمانيا، قرّرت بريطانيا بلباقة التّراجع عن دعم نظام هويرتا (Huerta's regime)، وتمّالاعتراف فوراً بحكومة الجنرال فينوستيانو كارانزا (General Venusti ano Carranza) باعتبارها الحكومة الشّرعيّة التي اعترف بها الرئيس ويلسون. لقد هرعت شركة ستاندرد أويل النّفطيّة التي يملكها روكفلر (Rockefeller's Standard Oil) لإيصال المال والأسلحة إلى كارانزا بما في ذلك /١٠٠,٠٠٠/ دولار نقداً وائتمانات كبيرة للوقود. أخذت شركات النّفط الأمريكي المكسيك من شركات النّفط البريطانيّة. كانت آبار تامبيكو

في ذلك الوقت موضع حسد في العالم، حيث كان يضخّ بئر واحد، وهو سيرو أزول (Cerro Azul) /٢٠٠/ ألف برميل من النّفط يومياً.

عندما شرع كارانزا في التّحرّك للدّفاع عن المصالح الاقتصاديّة الوطنيّة المكسيكيّة بدلاً من مصالح شركات النّفط الأمريكيّة، أصبح محور حملة مكثّفة دعمت من خلالها في عام ١٩١٦ شركة ستاندرد أويل النّفطيّة ماليّاً قاطع الطّرق المتجوّل، بانشو فيلا(Pancho Villa)، ضدّ كارانزا.

تمّ إرسال الجنرال بيرشينج (General Pershing)، قبل دخول الولايات المتّحدة في الحرب الأوروبيّة مباشرة، مع قوّات إلى المكسيك للقيام بمهمّة قصيرة ولكنّها غير ناجحة. مع دخول الولايات المتّحدة الوشيك إلى جانب بريطانيا في الحرب الأوروبيّة، قرّرت بريطانيا وأمريكا مقاطعة المكسيك بشكل متبادل تحت حكم كارانزا. لحسن الحظّ بالنّسبة للمكسيك، تركت مقتضيات الحرب البلاد بفترة راحة من حروب النّفط الأنكلو أمريكية. بقي كارانزا رئيساً حتّى عام ١٩٢٠ عندما اغتيل بعد فرساي.

ولكن من بين الموروثات التي خلّفها كارانزا كان أول دستور وطني للمكسيك، تمّ التّصديق عليه في عام ١٩١٧، والذي تضمّن فقرة خاصّة، رقم /٢٧/، تمنح الأمّة "ملكيّة مباشرة لجميع المعادن والنّفط وجميع المواد الهيدروكربونيّة - والسّوائل الصّلبة أو الغازيّة ..." كان المبرر الوحيد الذي يُمَكِّن المواطنين غير المكسيكيّين من الحصول على تنازلات لتطوير النّفط هو الموافقة على السّيادة الكاملة للقانون المكسيكي في شؤونهم التّجارية دون تدخّل من الحكومات الأجنبيّة. ومع ذلك، واصلت المصالح النّفطيّة البريطانيّة والأمريكيّة معركة شرسة وراء الكواليس من أجل نفط المكسيك

خلال عشرينيّات القرن الماضي، واستمرّت حتّى أواخر الثلاثينيّات (من القرن العشرين)، عندما أدّى تأميم حاسم لجميع المقتنيات النّفطيّة الأجنبيّة من قبل حكومة كارديناس إلى دفع شركات النّفط البريطانيّة والأمريكيّة الكبرى إلى مقاطعة المكسيك على مدى الأربعين سنة التّالية.

سرّ السّيطرة البريطانيّة على النّفط

خلال الفترة ما بين اكتشاف حقول النّفط الرّئيسة في عام ١٩١٠ ومنتصف العشرينيّات (من القرن العشرين)، كانت شركة النّفط البريطانيّة شركة النّسر المكسيكية للنّفط المحدودة (Mexican Eagle Petroleum Ltd) قادرة برئاسة رئيس مجلس الإدارة ويتمان بيرسون (اللورد كاودراي) (Weetman Pearson) (Lord Cowdray) على الحفاظ على وجود قوي في استغلال النّفط المكسيكي حيث قدّمت نفسها على أنّها مواجهة لشركات النّفط الأمريكيّة المتطلّبة التي يملكها روكفلر.

عمل بيرسون لصالح المخابرات البريطانيّة السّرّيّة، كما فعل المسؤولون التّنفيذيون في جميع المجموعات النّفطيّة البريطانيّة الرّئيسة الأُخْرى. لقد باع مصالحه في شركة النّسر المكسيكيّة للنّفط في عام ١٩٢٦ لصالح مجموعة ديتردينجز شل الملكيّة الهولنديّة (Deterding's Royal Dutch Shell group). أصبح بيرسون اللورد كاودراي، وتمّ تأسيس ثروته النّفطيّة المكسيكيّة في صندوق محمي، والذي أصبح يُعْرَف كمجموعة بيرسون (Pearson Group) فيما بعد، وكان واحداً من أكثر مجموعات الشّركات نفوذاً في بريطانيا. كانت تملك شركات النّشر مثل الإكونومست (*Economist*) التي تصدر في لندن،

والفايننشال تايمز (*Financial Times*)، وحصّة كبيرة من بنك لندن- نيويورك - باريس التّجاري المؤثّر، لازارد فريرز(Lazard Freres).

في سعي عالمي من أجل احتياطيات النّفط الكبرى، كانت سياسات وزارة الخارجيّة البريطانيّة، وأجهزة الاستخبارات السّرّيّة، والمصالح النّفطيّة البريطانيّة متداخلة بطريقة سرّيّة وفعالّة للغاية، حيث لم تكن هناك بلدان أخرى مماثلة لها في ذلك الوقت مع استثناء محتمل لروسيا البلشفيّة.

بحلول أوائل العشرينيات من القرن الماضي، كانت الحكومة البريطانيّة تسيطر على ترسانة هائلة من الشّركات التي كانت تبدو خاصّة، والتي كانت تخدم في الواقع المصالح المباشرة لحكومة صاحب الجلالة للهيمنة والسّيطرة في نهاية المطاف على جميع المناطق الرئيسة المحدّدة التي يُعْتَقد أنّها تحتوي على احتياطات نفطيّة كبيرة. لقد لعبت أربع شركات دوراً أساسيّاً، والتي كانت جميعها جزءاً لا يتجزّأ من أنشطة المخابرات البريطانيّة السّرّيّة.

كانت شركة رويال داتش شل، على الرّغم من اسمها، قد دخلت في سيطرة سرّيّة لأطراف كانوا وكلاءً للحكومة البريطانيّة. كان ديتردينغ، وهو هولندي، يرى في البداية إمكانات النّفط كموظّف مدني في سومطرة في جزر الهند الشّرقيّة الهولنديّة، وترقّى ليصبح رئيساً لشركة هولنديّة صغيرة لمصابيح الإنارة التي تعمل بالزّيت[1] مستخدمة النّفط الإندونيسي، وهي شركة النّفط الهولنديّة الملكيّة.

---

(١) مصباح الزيت: هو أداة تُسْتخدم لإنتاج الضّوء بشكل مستمر لفترة من الزّمن باستخدام مصدر وقود يعتمد على الزّيت(النّفط). بدأ استخدام مصابيح الزّيت منذ آلاف السّنين ويستمر حتّى يومنا هذا على الرّغم من أنّه لم يعد شائعاً.

في عام ١٨٩٧، أدرك ديتردينغ الأهميّة الحاسمة لسيطرته على شروط ماوراء البحار الواسعة لتجارته، وشكّل تحالفاً إستراتيجيّاً مع شركة سفن للنقل. وقام بدمج شركته الملكيّة الهولنديّة للنّفط مع شركة شل للنّقل والتّجارة(Shell Transport & Trading Co) التي تتخذ من لندن مقرّاً لها، والتي أسّسها قطب الشّحن الإنكليزي الماهر، ماركوس صموئيل (Marcus Samuel)، اللورد بيرستيد(Lord Bearsted)، الرّجل الذي بنى أول سفينة ناقلة للنّفط في العالم. أنشأ التّحالف بين شركة ديتردينج الملكيّة الهولنديّة وشركة صامويل شل للنّقل والتّجارة ما تطور ليصبح أقوى مؤسّسة تجاريّة في العالم، وخاصّة لأنّها كانت تتمتّع بدعم سرّي من الحكومة البريطانيّة. وسرعان ما بدأت بمنافسة ستاندارد أويل التي يملكها روكفلر حتّى داخل أمريكا، من خلال شركة كاليفورنيا لحقول النّفط المحدودة (California Oil

---

المصابيح الزّيتيّة هي شكل من أشكال الإضاءة، وكانت تُسْتخدم كبديل للشّموع قبل استخدام المصابيح الكهربائيّة. ابتداءً من عام ١٧٨٠، استُبْدِل مصباح أرغاند(Argand) بالمصابيح الزّيتيّة الأُخْرى بسرعة في شكلها القديم الأساسي. وقد تمّ استبدال هذه المصابيح بدورها بمصباح الكيروسين في حوالي عام ١٨٥٠. وفي المدن الصّغيرة والمناطق الرّيفيّة استمرّ هذا الأخير في الاستخدام جيّداً حتّى القرن العشرين، إلى أن تمّ كهربة هذه المناطق نهائيّاً واستخدام المصابيح الكهربائيّة.

تشمل مصادر الوقود للمصابيح الزّيتيّة مجموعة واسعة من النّباتات مثل الجوز (الجوز، اللوز) والبذور(السّمسم، الزّيتون، الخروع، الكتّان). كما تُسْتخدم على نطاق واسع الدّهون الحيوانيّة (الزّبدة، وزيت السّمك، كبد سمك القرش...). تمّ استبدال معظم المصابيح الحديثة (مثل الفوانيس التي تعمل بالوقود) بوقود قائم على الغاز أو قائم على النّفط لتعمل عند الحاجة إلى إضاءة طارئة غير كهربائيّة. لذلك، تُسْتخدم مصابيح الزّيت اليوم بشكل أساسي في الأجواء الخاصّة التي تنتجها.

Fields Ltd)، وشركة روكسانا بتروليوم (Roxana Petroleum Co). في أوكلاهوما، وكلتاهما مملوكتان بالكامل لشركة شل من الخارج، لكنّها معفاة من قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكيّة التي قيّدت شركة ستاندرد أويل التي يملكها روكفلر داخل الولايات المتّحدة.

في نفس الوقت الذي أنشؤوا فيه شركة النّفط الأنكلو- فارسية لاستغلال الموارد النّفطيّة لبلاد فارس والشّرق الأوسط لصالح الحكومة البريطانيّة الحصريّة، أنشأت السّلطات البريطانيّة شركة أُخْرى غير معروفة ذات صلة لكنّها مرتبطة بشكل وثيق بوزارة الخارجيّة البريطانيّة والمخابرات السّرّيّة في جميع أنحاء العالم في السّعي للسّيطرة على الاكتشافات النّفطيّة في المستقبل. كانت الشّركة تُسَمَّى شركة دارسي لاستثمار النّفط (The d'Arcy Exploitation Company).

كانت الحرب من أجل النفط قد اكتسبت طابعاً سياسيّاً ملحوظًا في أوائل العشرينيّات من القرن الماضي، وكانت شركة دارسي البريطانيّة لاستثمار النّفط في خضمّ السّياسة. "إنّ عملاء شركة دارسي لاستثمار النّفط في أمريكا الوسطى، أو غرب إفريقيا، أو الصّين، أو بوليفيا، يبدون دائماً في المقام الأول عملاءً للحكومة البريطانيّة"، كما أشار أحد المعاصرين.

كان الكيان الرّابع والأخير في حرب النّفط السّرّيّة العالميّة للحكومة البريطانيّة في هذا الوقت شركة كنديّة اسميّاً يرأسها شخص يُدْعى سيّد ألفيس(a Mr. Alves)، وتُسَمَّى "برتش كونترولد أويل فيلدس" (British Controlled Oilfields) أو (BCO). كانت شركة برتش كونترولد أويل فيلدس مملوكة سرّاً من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانيّة، وكذلك

شل والشّركات الأُخرى. كانت مهمّة ألفيس هي تأمين مقاطعات نفطيّة رئيسة جديدة لبريطانيا في أمريكا الوسطى والجنوبيّة، بما يتعارض مع تصاميم شركات روكفلر الأمريكيّة.

ضمّن ألفيس اعترافاً بريطانيّاً بحكومة تينوكو في كوستاريكا في عام ١٩١٨، في مقابل حصول شركته برتش كونترولد أويل فيلدس على امتياز نفطي يغطّي /٧/ ملايين فدان، بالقرب من حدود بنما ومنطقة القناة المهمّة(Canal Zone). رفضت الولايات المتحّدة الاعتراف بتينوكو، وعندما نشأ نزاع حدودي في عام ١٩٢١ بين بنما وكوستاريكا، تدخّلت أمريكا، فيما أُطْلِق عليه "حرب الألعاب" (toy war) في أمريكا الوسطى نيابة عن نظام كوستاريكي جديد أعلن على الفور أنّ جميع الامتيازات السّابقة لنظام تينوكو المخلوع وخاصّةً تلك الممنوحة لشركة برتش كونترولد أويل فيلدس "لاغية وباطلة". حصلت شركات النفط الأمريكيّة على الفور على امتيازات كبيرة جديدة، ووجد نظام كوستاريكا الجديد نفسه قادراً على الحصول على قروض جديدة كبيرة من بنوك نيويورك بشروط ائتمانيّة ميسّرة.

في تلك المرحلة، انتقلت شركة برتش كونترولد أويل فيلدس جنوباً إلى ماراكايبو في فنزويلا، حيث تمّ اكتشاف آبار جديدة وفيرة في عام ١٩٢٢ بالقرب من مصبّ نهر أورينوكو (Orinoco). كان ألفيس قد حصل على أكبر الآبار لشركته برتش كونترولد أويل فيلدس. كانت شركة رويال داتش شل قد تبعتها بسرعة، حيث أنشأت شركتها الفنزويليّة امتيازات النّفط المحدودة "فنزويللن أويل كونسشنز إل تي دي" التي تملكها بالكامل (Venez uel an Oil Concessions Ltd)، وشركة كولون للتّطوير "كولون ديفيلوبمنت كو"

(Colon Development Co). بالطّبع، كانت شركة روكفيلر ستاندرد أويل تقاتل من خلال شركة ستاندرد أويل الفنزويليّة(The Standard Oil Company of Venezuela) قريباً من أجل الهيمنة أيضاً على ما كانت لتصبح واحدة من أهم الدّول البتروليّة في العالم في أوائل العشرينيّات.

إن النّجاحات التي حقّقها البريطانيّون كبيرة جدّاً بفضل اعتمادهم الفريد على الدّعم السّرّي من جانب حكومتهم القادرة على الاستفادة من أجهزة الاستخبارات البريطانيّة في جميع أنحاء العالم. ففي عام ١٩١٢، وعشيّة الحرب العظمى، كانت بريطانيا تتحكّم بما لا يزيد عن /١٢/ في المائة من الإنتاج العالمي للنّفط من خلال الشّركات البريطانيّة. وبحلول عام ١٩٢٥، كانت تسيطر على الجزء الأكبر من إمدادات النّفط المستقبليّة للعالم.

في مقال نُشِرَ في مجلّة بنك بريطاني، سبيرلنج جورنال (*Sperling's Journal*)، بتاريخ شهر أيلول عام ١٩١٩، استعرض السّير إدوارد ماكاي إدغار(Sir Edward Mackay Edgar) الوضع العام:

أودّ أن أقول إنّ ثلثي الحقول المحسّنة في أمريكا الوسطى والجنوبيّة هي في أيدي البريطانيّين ... إنّ مجموعة ألفيس (Alves Group)، التي تحيط حيازتها عملياً بثلثي البحر الكاريبي هي بريطانيّة بالكامل، وتعمل بموجب ترتيبات تضمن السّيطرة الدّائمة لتظلّ تعهّداتها في أيدي البريطانيّين ... أو تأخذ مرّة أخرى أعظم المنظّمات النّفطيّة وهي مجموعة شل. إنّها تمتلك بشكل حصريٍّ، أو تتحكّم في مصالح في كلّ حقل نفطيٍّ مهمّ في العالم، بما في ذلك الولايات المتّحدة، وروسيا، والمكسيك، وجزر الهند الشّرقيّة الهولنديّة، ورومانيا ومصر، وفنزويلا، وترينيداد، والهند، وسيلان، والولايات

الملاويّة، وشمال وجنوب الصّين، وسيام، ومستوطنات المضيق، والفلبين. يجب أن ننتظر بضع سنوات قبل البدء في جني المزايا الكاملة لهذا الوضع، لكنَّ هذا الحصاد سيكون في النّهاية حصاداً كبيراً، ولا يُمْكِن أن يكون هناك شكّ ... أمريكا ستضطر إلى الشّراء من الشّركات البريطانيّة قبل فترة طويلة والدّفع مقابل ذلك بالدّولار بنسبة متزايدة تدريجيّاً للنّفط الذي لا تستطيع الاستغناء عنه والتي لم تعد قادرة على توفيره من متجرها الخاص.

ولكن في عام ١٩٢٢، فرضت صدمة غير متوقّعة عمليّة أدّت بعد بضع سنوات إلى "هدنة" في هذا الصّراع الأنكلو أمريكي في فترة ما بعد فرساي. لقد أجبر اندماج جديد مهدّد من الشّرق واشنطن ولندن على تشكيل صروح للقوّة العالميّة، والتي شكّلت المركز الإستراتيجي لتلك القوّة حتّى يومنا هذا. يجب أن نذهب إلى جنوة لنرى كيف شكّل هذا التّطور أحداث ذات عواقب عالميّة.

مرّة أُخْرى، كانت ألمانيا هي التي تخطّت مخطّطات السّياسة البريطانيّة الخارجيّة وفرضت توثيق تعاون إنكليزي مع منافستها واشنطن.

الهيئة العامة السورية للكتاب

-٦-

المراتب الأنكلو أمريكيّـة القريبـة

مؤتمر في جنوة

في ١٦ نيسان عام ١٩٢٢، في فيلا دي ألبيرتي (Villa de Alberti) بجنوة، قام الوفد الألماني في مؤتمر الاقتصاد الدّولي لما بعد الحرب بإلقاء قنبلة انتشرت موجات صدمتها عبر المحيط الأطلسي. لقد كانت قنبلة سياسيّة. فقد أعلن وزير الخارجيّة الألماني فالتر راتيناو (Walther Rathenau) لوزراء الدّولة المجتمعين بحضور وزير الخارجية الرّوسي تشيتشيرين (Chicherin)، أنّ ألمانيا والاتّحاد السّوفياتي كانتا قد أبرمتا اتّفاقاً ثنائيّاً وافقت بموجبه روسيا على المسامحة بمطالبات التّعويض عن الحرب المستحقّة على ألمانيا مقابل موافقة ألمانيّة على بيع التّكنولوجيا الصّناعيّة إلى الاتّحاد السّوفياتي بالإضافة إلى أمور أُخْرى.

لقد أدهشت معاهدة رابالو (The Rapallo Treaty)، التي سُمّيَت باسم القرية القريبة من جنوة حيث وضع الألمان والسّوفييت اللّمسات الأخيرة عليها، الوفود في فيلا ألبيرتي (Villa de Alberti). وأثارت ردّ فعل فوري من الذّعر، وخاصّة بين الأعضاء البريطانيّين والفرنسيّين الحاضرين.

تمّت الدّعوة لمؤتمر جنوة بناءً على تشجيع من البريطانيّين من أجل تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجيّة البريطانيّة في فترة ما بعد فرساي في

أوائل العشرينيّات (من القرن العشرين). كان من المُفْترض وضع الأساس لإعادة تأسيس معيار الذّهب الدّولي الذي كان مركزه لندن قبل عام ١٩١٤؛ وثانياً، بدعوة روسيا البلشفية (المنبوذة في المجتمع الدّولي، لأنّ الحكومة البلشفيّة الجديدة تنكّرت من جانب واحد لجميع ديون الحكومة القيصريّة)، كان البريطانيّون يعتزمون استخدام المؤتمر لإعادة فتح العلاقات الدّبلوماسيّة مع روسيا السّوفياتيّة. ومن المهم هنا القول بأنّه تمّ إقناع الحكومة الأمريكيّة بعدم المشاركة في جنوه على أيّ أساسٍ رسميٍّ تاركة السّاحة مفتوحةً أكثر انفتاحاً للهيمنة البريطانيّة.

إنّ انفتاح بريطانيا على موسكو لم يكن لفتةً صغيرةً. كانت العلاقات الدّبلوماسيّة المتجدّدة تهدف إلى فتح الباب أمام الصّفقات التّجاريّة المربحة التي من شأنها أن تسمح لشركة رويال داتش شل وغيرها من المصالح النّفطيّة البريطانيّة بالسّيطرة على حقول نفط باكو التي مزقتها الحرب روسيا. وبينما كانت تموّل سرّاً ثورة روسيّة بيضاء مضادّة بدأت منذ عام ١٩١٨ بالتّنسيق مع وزير المستعمرات وينستون تشرشل، ذهبت شركة ديتردينج شل بهدوء إلى فرنسا واشترت عقود إيجار النّفط لحقول باكو الرّوسيّة قبل الثّورة متوقّعة الانهيار الوشيك لنظام سوفياتي معزول اقتصاديّاً لحقت به أضرار بالغة.

كانت هذه هي فترة مؤامرة لوكهارت (Lockhart Plot) سيّئة السُّمعة، والتي حُوْكِمَ فيها مبعوث بريطانيا لدى موسكو السّير روبن بروس لوكهارت (Sir Robin Bruce Lockhart) مع سيدني رايلي (Sidney Reilly) غيابيّاً وحُكِمَ عليهما بالإعدام بسبب محاولة آب ١٩١٨ لقتل لينين. كانت أيضاً

فترة الإنزال العسكري البريطاني والقوّات المتحالفة معها في أرخانجيل[1].

كانت السّياسة البريطانيّة في ظل مكتب تشرشل الاستعماري تتمثّل في دعم حكومة منفيّة حول الشّخصيّة المشكوك فيها لبوريس سافينكوف (Boris Savinkoff) وهو وزير الحرب السّابق في ظل نظام كيرنسكي (Kerensky) المشؤوم، وفي ذلك الوقت كان مدمناً على المورفين. لقد حوّل ديتردينج بدعم من تشرشل والحكومة البريطانيّة مبالغ كبيرة من المال إلى ثورة روسيّة بيضاء مضادّة تحت قيادة الجنرالات رانغل(Wrangel)، ودينيكين (Denikine)، والأدميرال كولتشاك (Kolchak)، وآخرين في أواخر عام ١٩٢٠. لقد شكّل ديتردينغ الشّركة الأنكلو- قوقازيّة (Anglo-Causasian Company) على أمل الحصول على جائزة نفط باكو. في وقت من الأوقات، قام ديتردينغ المحبط بشكل متزايد بتحويل الأموال إلى حركة انفصاليّة في باكو التي كانت ستحترم امتيازات شركة ديتردينغ النّفطيّة.

فشلت أربع سنوات من هذه الجّهود الخفيّة والعلنيّة بالإطاحة بالنّظام البلشفي الجّديد في تحقيق نتائج. وبحلول عام ١٩٢٢، كان البريطانيّون قد حوّلوا تكتيكاتهم عاقدين العزم على تقاطع ما اعتبرته لندن سياسة اقتصاديّة أكثر براغماتيّة وإن كانت يائسة بالفعل، والقادمة من موسكو في عهد لينين من خلال البرنامج الاقتصادي الجديد (New Economic Program) لعام ١٩٢١.

---

(١) أرخانجيل أو أرخانجيلسك: هي مدينة وهي المركز الإداري لمقاطعة أرخانجيلسك، في شمال روسيا الأوروبيّة. تقع على ضفّتي نهر دفينا الشّمالي بالقرب من مخرجه إلى البحر الأبيض. تمتدّ المدينة لأكثر من ٤٠ كيلومتراً (٢٥ ميلًا) على ضفاف النّهر والعديد من جزر دلتاها. كان أرخانجيلسك الميناء الرئيس لروسيا في العصور الوسطى وأوائل روسيا الحديثة حتى عام ١٧٠٣ (عندما تمّ استبدالها بسانت بطرسبرغ). تمتدّ سكة حديد بطول ١١٣٣ كيلومتراً (٧٠٤ ميل) من أرخانجيلسك إلى موسكو عبر فولوغدا ويارووسلافل.

سنكلير والمناقصة الأمريكيّة

مثلما كان ديتردينغ والبريطانيّون في عام ١٩٢٢ عاقدي العزم على ضمان حقوق احتكاريّة في تطوير حقول النّفط الرّوسيّة الشّاسعة والسّيطرة عليها، كانت المصالح النّفطيّة الأمريكيّة القويّة بما في ذلك مجموعة روكفلر ستاندرد أويل مصمّمة على ذلك بنفس القوّة. ولكن بحلول عام ١٩٢٢، بدا أن الظّروف كانت مثاليّة للزّحف البريطاني الجديد نحو روسيا. كان المنافس الرّئيس الواضح لبريطانيا لامتيازات النّفط السوفياتيّة، شركة سنكلير الأمريكية للبترول (The American Sinclair Petroleum Company) التي يملكها هاري سينكلير (Harry Sinclair) متورّطة في فضيحة تمّ توقيتها بشكلٍ مناسبٍ والتي كانت قد انطلقت في الولايات المتّحدة بسبب عقود إيجار النّفط في محميّة وايومنغ تيومو دوم البحريّة (Wyoming Teapot Dome Naval Reserve).

إنّ هاري سينكلير الذي صوّر نفسه على أنّه "رجل نفط أوكلاهوما المستقل"، كان في الواقع "وكيلاً" مناسباً لمصالح شركة ستاندرد أويل النّفطيّة والمصالح المصرفيّة لتأمين الأسواق التي قد تثير فيها مناقصات شركة ستاندرد أويل المباشر الشّكوك- قبل كل شيء من مجموعة شل المنافسة القويّة في بريطانيا. في أوائل العشرينيّات من القرن الماضي، لم يكن سنكلير هو الرّجل "العصامي" الذي صنع نفسه بنفسه كما كان يبدو. كان نجل الرّئيس السّابق للولايات المتّحدة ثيودور روزفلت الابن (Theodore Roosevelt Jr) في مجلس إدارة شركة سنكلير للتّكرير (Sinclair Refining Company). وكان شقيقه أرشيبالد روزفلت (Archibald Roosevelt) نائب رئيس شركة سنكلير للنّفط (Sinclair Oil). وكان وليام بويس تومبسون

(William Boyce Thompson) مدير بنك تشيس بنك (Chase Bank) الذي يملكه روكفلر في نيويورك، وهو بنك شركة ستاندرد أويل النّفطيّة عضواً في مجلس إدارة سنكلير أيضاً.

لقد التقى هاري سنكلير مع الممثّل السّوفياتي في لندن ليونيد كراسين (Leonid Krassin) في أوائل العشرينيّات. نتيجة لمحادثاتهما، ذهب مع السناتور الأمريكي ألبرت فال (Senator Albert Fall) وأرشيبالد روزفلت إلى موسكو، حيث تفاوضا على اتّفاق للحصول على امتياز لتطوير حقل باكو ذي القيمة الكبيرة بالإضافة إلى حقوق تطوير حقول النّفط في جزيرة سخالين (Sakhalin Island)، وتشكيل مشروع مشترك بنسبة /٥٠/-/٥٠%/ مع الحكومة السّوفياتيّة، للمشاركة بالتّساوي في الأرباح من مبيعات النّفط في جميع أنحاء العالم. وافقت مجموعة سنكلير على استثمار مبلغ لا يقل عن /١١٥/ مليون دولار في المشروع ، وعلى الحصول على قرض كبير في الولايات المتّحدة للحكومة الرّوسيّة. كانت موسكو على علم بعلاقات سنكلير الوثيقة مع الرّئيس هاردينغ والإدارة الجّمهوريّة في واشنطن. يتطلّب القرض الأمريكي الاعتراف الدّبلوماسي الأمريكي بروسيا، وكسر العزلة الدّوليّة للاتّحاد السّوفياتي. وافق سنكلير، وتمّ إقناع هاردينغ (Harding) بمنح الاعتراف بالحكومة السّوفياتيّة.

ولكن فجأة في وايومنغ، قيل أنّه بتشجيع سرّي لممثلي مجموعة شل المنافسة لديتردينج، بدأت فضيحة في الظهور، مورّطة سنكلير، وفال، وحتّى الرّئيس هاردينغ (President Harding)، بما في ذلك منح عقود إيجار نفطيّة مربحة من ممتلكات الحكومة الأمريكيّة في تيبوت دوم، وايومنغ

(Teapot Dome, Wyoming). في فضائح وسائل الإعلام اللّاحقة واستفسارات الكونغرس، لم يرد ذكر لمصادفة ملحوظة وهي أنّ قضيّة تيبوت دوم حدثت بالتّزامن مع حصول سنكلير والولايات المتّحدة على امتياز النّفط في باكو الثّمينة دون أن يلاحظ ديتردينج والبريطانيّون ذلك.

كان هاردينغ على وشك الإعلان عن العلاقات الدّبلوماسيّة والتّجاريّة الأمريكيّة مع روسيا السّوفياتيّة عندما ظهرت قضيّة تيبوت دوم (Teapot Dome)، وتورُّط هاري سنكلير في الصّفحة الأولى لصحيفة وول ستريت جورنال في ١٤ نيسان عام ١٩٢٢. وفي غضون عام، توفّي هاردينغ نفسه في ظروف غريبة. أسقطت رئاسة كوليدج (Coolidge) سنكلير ومشروع باكو، وأسقطت معهما أيّ خطط للاعتراف بروسيا. كان هناك أكثر بقليل من الشّكّ في أنّ اليد الماهرة للمخابرات السّرّيّة البريطانيّة كانت نشطة في عرقلة هذه المحاولة الأمريكيّة للهيمنة على تطوير النّفط الرّوسي.

محاولة ألمانيا تطويق البريطانيّين

كان هذا هو الموقع الذي سيعقد فيه مؤتمر جنوة، الذي كان الهدف من عقده أن يصبح انتصاراً للمصالح البريطانيّة في الاستيلاء على الموارد الاقتصاديّة السّوفياتيّة الهائلة في أعقاب الانتكاسة الكبرى للجهود الأمريكيّة. لكنّ راتيناو ووزير الخارجيّة السّوفياتي جورجي دبليو تشيتشيرين، وكانا قد وقّعا معاهدة شاملة في خضمّ مداولات جنوة التي استمرّت أسابيع دون علم مسبق من الحكومات البريطانيّة أو الفرنسيّة أو الأمريكيّة.

لم يكن الخيار المفضّل لدى راتيناو التّعامل مع الاتّحاد السوفياتي بأيّ حال من الأحوال. لقد قدّم مناشدات ومقترحات متكرّرة إلى الحكومات

البريطانيّة وحكومات الحلفاء الأُخْرى، في البداية بصفته وزيراً لإعادة الإعمار الاقتصادي في ألمانيا بعد فرساي، من أجل السّماح للاقتصاد الألماني بالوقوف على قدميه حتّى تبدأ عائدات الصّادرات الألمانيّة في دفع عبء تعويضات الحرب المستحقّة. لقد رُفِضَت التماساته مراراً وتكراراً. أمّا ما زاد الطّين بلّة، فقد كان فرض الحكومة البريطانيّة في عام ١٩٢١ تعريفة باهظة بمقدار /٢٦/ في المائة على جميع الواردات الألمانيّة، ممّا زاد في إعاقة الجّهود الألمانيّة للتوصّل إلى عمليّة واقعيّة لسداد الدّيون.

في مواجهة هذه القبضة الأنكلو- فرنسيّة الموجّهة إلى أنفه، كان راتيناو، وهو سليل عائلة هندسيّة ألمانيّة بارزة، ورئيس سابق لشركة كهرباء أي إي جي (AEG) الكبيرة، عاقداً العزم على تطوير إستراتيجيّة للسّماح للصّناعة الألمانيّة بإعادة بناء نفسها من خلال تطوير صادرات الصّناعة الثّقيلة إلى روسيا الاتّحاد السّوفياتي.

منذ فرساي، كان تمويل العجز وسيلة ضروريّة للحكومة الألمانيّة، وسط دمار الاقتصاد الألماني بعد الحرب. قام البنك المركزي الألماني (Reichsbank) في الواقع بطباعة النقود لتغطية العجز في الدّولة ما أدّى إلى خلق وضع توسّع فيه عرض النّقود بسرعة أكبر من النّاتج الإنتاجي للاقتصاد الألماني خلال أوائل العشرينيّات. كانت النّتيجة تضخّماً محتوماً، لكن الخيارات البديلة بدت محدودة دون الانتحار الاقتصادي الوطني.

كما كان راتيناو يعلم جيّداً، فإنّ تكاليف الحرب الفاشلة نفسها وضعت بذور تضخّم خطير بالفعل في الاقتصاد. انخفض تعادل الذّهب في البنك المركزي الألماني (Reichsmark) إلى نصف مستوياته قبل الحرب

بحلول عام ١٩١٩. وأظهرت الإحصاءات الرّسميّة أنّ الحرب خلقت تضخّم أسعار جّملة بنسبة /١٥٠/ في المائة، وكانت أسعار السّوق السّوداء أعلى بكثير. تمّ تمويل الحرب من خلال مديونيّة الدّولة الهائلة للسّكّان الألمان. على عكس بريطانيا، التي كانت قادرة على تمويل تكاليف الحرب من مصادر أجنبيّة، وخاصّة جي بي مورغان وشركاه في نيويورك، مُنِعَتْ ألمانيا من هذه الأسواق الائتمانيّة الرّئيسة.

علاوة على ذلك جرّد الحلفاء المتصرون ألمانيا من مواردها الاقتصاديّة الأكثر حيويّة بعد الحرب. لقد استولت بريطانيا على جميع مستعمراتها القيّمة، وخاصّة تنجانيقا (Tanganyika) وجنوب غرب أفريقيا (South West Africa). لقد تلاشت الأسواق الاقتصاديّة المتنامية للإمبراطوريّة العثمانيّة التي فُتِحَت من خلال التوسّع في سكّة حديد بغداد. لقد فقدت ألمانيا نفسها أكثر مصادر خام الحديد قيمة بالنّسبة لصناعة الصّلب: الألزاس واللورين، والشّرق، بما في ذلك سيليزيا بمواردها المعدنيّة والزّراعيّة الغنيّة. كما كانت ألمانيا قد فقدت /٧٥/ في المائة من خام الحديد، و/٦٨/ في المائة من خام الزنك، و/٢٦/ في المائة من فحمها نتيجة لمعاهدة فرساي. لقد اختفت الصّناعات النّسيجيّة الألزاسيّة ومناجم البوتاس. استولت قوات الحلفاء على أسطولها التّجاري بالكامل، وخِمس أسطول النّقل النّهري الخاص بها وربع أسطول الصّيد الخاص بها، و/٥٠٠٠/ قاطرة، و/١٥٠,٠٠٠/ عربة لسكّك الحديد و/٥٠٠٠/ شاحنة بخاريّة كانت قد استولت عليها قوّات الحلفاء بعد معاهدة فرساي. تمّ تبرير كل شيء كجزء من ضريبة "لتعويضات"الحرب الألمانيّة غير المحدّدة

في شهر أيّار عام ١٩٢١، التقت لجنة تعويض الحلفاء (The Allied Reparations Committee)، وصاغت ما أُطْلِقَ عليه إنذار لندن، وهي خطّة المدفوعات "النّهائيّة" المطلوبة من ألمانيا وحدّدت دين التّعويضات الألمانيّة المستحقّة للحلفاء المنتصرين بمبلغ فلكي قدره /١٣٢/ مليار مارك ذهبي، وهو مبلغ قال حتّى خبير التّعويضات البريطاني جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) إنّه أكثر من ثلاثة أضعاف الحدّ الأقصى الذي يُمْكَن أن تدفعه ألمانيا. وكان دين التّعويضات سيراكم رسوم فائدة سنويّة بنسبة /٦/ في المائة. كان يتعيّن دفع رسوم بنسبة /٢٦/ في المائة على القيمة المعلنة لجميع الصّادرات الألمانيّة إلى وكيل تعويضات الحلفاء في برلين. بالإضافة إلى ذلك، تمّ فرض العديد من الشّروط المرهقة، بما في ذلك العديد من الضّرائب على أنّها "ضمان". يُمْكِن أن تطلب لجنة التّعويضات من جانب واحد طلب التّعويض من المدفوعات العينيّة[1] (Payment-in-kind) من قبل لجنة التّعويضات.

لم يكن "إنذار لندن" مجرّد إنذار بالاسم. كانت الشّروط أنّه ما لم يوافق البرلمان الألماني بشكل كامل على الشّروط غير المعقولة المنصوص عليها، في غضون ستّة أيام، ستحتل قوّات الحلفاء وتسيطر على قلب الرّور الصّناعي بألمانيا (Ruhr industrial heartland of Germany). ليس غريباً موافقة مجلس النّواب الألماني (Reichstag) على الإنذار الصّارم بأغلبيّة ضئيلة.

---

(١) الدفع العيني قد يشير إلى: الدّفع العيني، في حالة عدم وجود أموال؛ خاصّة: المقايضة، تبادل السّلع أو الخدمات للسّلع أو الخدمات الأخرى. قرض عيني، وهو نوع من القروض لا ينصّ عادة على أي تدفّقات نقديّة من المقترض إلى المقرض بين تاريخ السّحب وتاريخ الاستحقاق أو تاريخ إعادة التّمويل.

كان الجانب المقلق حقًا لمعاهدة رابالو (The Rapallo Treaty)، بالنّسبة لبعض الدّوائر المؤثِّرة في لندن، هو الآثار المترتّبة على أحكامها. كان من الضّروري بيع كميّة كبيرة من الآلات والمعدّات الألمانيّة والصّلب وغيرها من التّكنولوجيا إلى روسيا لإعادة بناء وتوسيع حقولها النّفطيّة في باكو.

في المقابل، أنشأت ألمانيا شبكة من مراكز توزيع النّفط والبنزين الألمانيّة السّوفيتيّة المشتركة في ألمانيا لتسويق النّفط السوفياتي باسم شركة ديروب (DEROP)، وهي شركة النّفط الألمانيّة الرّوسيّة Deutsch-Russische Petroleumge sellschaft). كان لهذا ميزة إضافيّة تتمثّل في السّماح لألمانيا بالخروج من القبضة الحديديّة للمصالح النّفطيّة البريطانيّة والأمريكيّة، والتي كانت قد احتكرت مبيعات النّفط الألمانيّة بشكل كامل منذ معاهدة فرساي. لم يرفض راتيناو (Rathena) مطالب إنذار تعويضات لندن أبداً. لكنّه أصرّ على وسيلة عمليّة لتحقيق تلك المطالب.

الاحتلال العسكري للرور

لم يتأخّر الرّد على رابالو في الوصول طويلاً. في غضون يومين من إعلانه الرّسمي، في ١٨ نيسان في جنوة، حيث تمّ تسليم الوفد الألماني مذكّرة الحلفاء للاحتجاج على أنّ ألمانيا قد تفاوضت على الاتّفاق الرّوسي من "وراء ظهر" لجنة التّعويضات.

ثمّ، في ٢٢ حزيران عام ١٩٢٢، أي بعد أكثر من شهرين بقليل من إعلان معاهدة رابالو (Rapallo Treaty)، اغْتِيل فالثر راتيناو أثناء مغادرته منزله في برلين في غرينوالد. اتُّهِم بارتكاب جريمة القتل متطرّفان يمينيّان تمّ تحديدهما

فيما بعد على أنّها عضوان في "المنظّمة جيم" (Organization C) الموالية للملكيّة، وتمّ تصويرهما كجزء من موجة التّطرّف ومعاداة السّاميّة المتزايدة. لكنّ التّقارير التي نُشِرَت في ألمانيا تشير إلى "المصالح الأجنبيّة"، وقال البعض إنّ بريطانيا أو المصالح البريطانيّة تقف وراء القتلة. على أيّ حال، فقد ذهب إلى غير رجعة أبرز رجال الدّولة ومهندسي معاهدة رابالو، وهُزّتْ الأمّة إلى الجذور. لكنّ قتل راتيناو كان مجرّد بداية للرّعب الذي تعرّض له عدد قليل من الدّول قبل أو منذ ذلك الحين.

اهتمّت بريطانيا بأن تنأى بنفسها علناً عن سياسة الثّأر الفرنسيّة لنظام بوانكاريه لكنّها خلف الكواليس كانت تعمل من أجل شيء مقابل (quid pro quo). كان على فرنسا التّنازل عن الحقوق على "الأراضي الفرنسيّة" في الموصل للبريطانيّين، والتي منحتها لها خلال اتفاقيّات سايكس بيكو (Sykes–Picot accords) السّرّيّة لعام ١٩١٦. في المقابل، كما أشرنا في الفصل / ٣ /، أعطت بريطانيا فرنسا تأكيدها الخاص بأنّ بريطانيا لن تفعل أكثر من تقديم احتجاج شفهي على الاحتلال العسكري الفرنسي للرور. لقد كان مناسباً تماماً كمتطلّبات توازن القوّة البريطاني متطلبات أنّ فرنسا يجب أن تكون حارساً للحدود لإخضاع ألمانيا.

كلّ ما كان ينقص نظام بوانكاريه (Poincaré) ذريعة واضحة. وفي ٢٦ كانون الأول عام ١٩٢٢، في الاجتماع المقرر عقده في نهاية العام للجنة الحلفاء للتّعويضات في لندن، أعلن الرّئيس بوانكاريه أنّ ألمانيا قد انتهكت الشّروط الصّارمة لمعاهدة فرساي لفشلها في تقديم حجم الخشب المتّفق عليه لأعمدة التّلغراف إلى فرنسا فضلاً عن نقص بسيط في شحنات الفحم.

الأسباب الحقيقيّة للتضخّم المُفرط في جمهوريّة فايمار[1]

(١) أثر التّضخّم المفرط على العملة الألمانيّة، عملة جمهوريّة فايمار بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٣. وتسبّب في عدم استقرار سياسي داخلي كبير في البلاد، واحتلال الرّور من قبل فرنسا وبلجيكا وكذلك البؤس لعامة الناس. لدفع التّكاليف الكبيرة للحرب العالمية الأولى المستمرّة، علّقت ألمانيا المعيار الذهبي (قابلية تحويل عملتها إلى ذهب) عندما اندلعت الحرب. على عكس الجمهوريّة الثالثة الفرنسيّة، التي فرضت ضريبة الدّخل الأولى لدفع ثمن الحرب، وقرر الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني والبرلمان الألماني بالإجماع تمويل الحرب بالكامل عن طريق الاقتراض، وهو قرار ينتقده خبراء ماليّون مثل هجلمار شاخت باعتباره خطراً خطيراً لحفظ قيمة العملة.

اعتقدت الحكومة أنّها ستكون قادرة على سداد الدّيون بالفّوز في الحرب، وستكون قادرة على ضمّ الأراضي الصّناعيّة الغنيّة بالموارد في الغرب والشّرق. أيضاً، وبالتّالي ستكون قادرة على فرض تعويضات هائلة على الحلفاء المهزومين. وبالتالي، تمّ تخفيض سعر صرف العلامة مقابل الدولار الأمريكي بشكل مطرد من ٤,٢ إلى ٧,٩ علامات لكلّ دولار، وهو ما يمثّل ارتفاعاً أولياً إلى تضخّم ما بعد الحرب.

فشلت الإستراتيجية عندما خسرت ألمانيا الحرب. كانت جمهوريّة فايمار الجديدة مثقلة بديون حرب ضخمة لم تستطع تحمّلها. وقد تفاقم ذلك بسبب حقيقة أنّها كانت تطبع النّقود بدون موارد اقتصاديّة لدعمها. ساهمت معاهدة فرساي، مع طلبها للحصول على تعويضات، في زيادة انخفاض قيمة العلامة بحيث كانت هناك حاجة إلى/ ٤٨/ ورقة لشراء الدّولار الأمريكي بحلول أواخر عام ١٩١٩.

كانت العملة الألمانيّة مستقرّة نسبيّاً عند حوالي/ ٩٠/ علامة لكل دولار خلال النّصف الأول من عام ١٩٢١. نظراً لأنّ الجّبهة الغربيّة كانت في الغالب في فرنسا وبلجيكا، خرجت ألمانيا من الحرب مع بقاء معظم بنيتها التّحتيّة الصّناعيّة سليمة. كانت في وضع أفضل لتصبح القوّة الاقتصاديّة المهيمنة في القارّة الأوروبيّة.

في شهر نيسان عام ١٩٢١، أعلنت لجنة التّعويضات عن "خطة لندن للسّداد"، والتي بموجبها ستدفع ألمانيا تعويضات من الذّهب أو العملات الأجنبيّة على أقساط سنويّة

بعد مقتل راتيناو، تراجعت قيمة المارك الذّهبيّة عالمياً بحلول تموز عام ١٩٢٢ إلى/٤٩٣/ ماركاً مقابل دولار الولايات المتّحدة مع انخفاض الثّقة بالاستقرار السّياسي في ألمانيا إلى مستوى جديد أكثر تدنّياً بعد معاهدة فرساي. بدأ البنك المركزي الألماني (Reichsbank) بتوسيع توفير النّقود بشكلٍ كبيرٍ في محاولة محمومة لتلبية متطلّبات لندن للتّعويضات غير القابلة للتّسديد، مع الحفاظ على فرص العمل وصناعة تصديريّة قويّة على المستوى المحلّي لتلبية متطلّبات التّعويض المفروضة؛ وبحلول شهر كانون الأول (ديسمبر)، انخفض المارك إلى مستوىً يُنْذِر بالخطر وهو /٧,٥٩٢/ مقابل الدّولار.

ثمّ، في ٩ كانون الثّاني عام ١٩٢٣، صوّتت لجنة التّعويضات (The Reparations Committee) بأغلبيّة /٣/أصوات مقابل /١/ (مع تسجيل بريطانيا رسميّاً كمعارضة لفرنسا وبلجيكا وحكومة موسوليني الإيطاليّة التي تمّ تنصيبها حديثًا) بأنّ ألمانيا تخلّفت عن دفع تعويضاتها. في ١١ كانون الثّاني (يناير)، أمر بوانكاريه (Poincaré) القوّات العسكريّة لفرنسا، بمشاركة رمزيّة من بلجيكا وإيطاليا، بالتحرّك إلى مدينة إيسن (Essen) ومدن أخرى من منطقة الرّور الصّناعيّة الألمانيّة لاحتلالها بالقوّة. شجبت إنكلترا الاحتلال بنفاق رغم أنّها هدّدت بالتّحديد بنفس الإجراء في عام ١٩٢١.

ردّاً على ذلك، دعت الحكومة الألمانيّة مواطنيها إلى الانخراط في مقاومة سلبيّة عالميّة للاحتلال. لقد أمرت الحكومة جميع المسؤولين الألمان بما في ذلك أفراد البنك المركزي الألماني (Reichsbahn)، برفض تلقّي أوامر

تبلغ ملياري مارك ذهب بالإضافة إلى ٢٦ % من قيمة صادرات ألمانيا؛ تمّ قبول هذا من قبل ألمانيا بعد إنذار الحلفاء في الشّهر التالي.

من سلطات الاحتلال. رفض العمّال العمل في مصانع الصّلب ومصانع الرّور. لجأت الحكومة إلى توسيع نطاق طباعة النّقود لدعم أسر عمّال المناجم المضربين وغيرهم من العمّال. كان طول المنطقة المحتلّة /١٠٠/ كيلومتر، وعرضها حوالي /٥٠/ كيلومتر، ومع ذلك كانت تحتوي على /١٠/ في المائة من إجمالي السّكّان الألمان، وكانت تنتج /٨٠/ في المائة من الفحم والحديد والصّلب في ألمانيا، وكانت تشكّل /٧٠/ في المائة تماماً من حركة الشّحن.

أدّى الاحتلال الفرنسي إلى توقّف النّشاط الصّناعي لألمانيا بشكل كامل تقريباً. استغرق الأمر حتّى نهاية عام ١٩٢٣ للقوّات والمهندسين الفرنسيّين لإعادة الإنتاج في منطقة الرّور حتّى ثلث المستوى السّابق لعام ١٩٢٢. لقد تمّ ترحيل أكثر من /١٥٠,٠٠٠/ ألماني من منطقة احتلال الرور، وقُتِل حوالي /٤٠٠/ وجُرِح أكثر من /٢٠٠٠/.

كانت الضّغوط الاقتصاديّة للمقاومة الألمانيّة لا تُحْصى. كانت قوّات الاحتلال الفرنسيّة قد عزلت الرّور اقتصاديّاً عن بقية الأمّة. كما تمّ الاستيلاء على أموال البنوك الألمانيّة وفروع البنك المركزي الألماني (Reichsbank)، وقوائم الجّرد للمصانع والمناجم. أوقفت ألمانيا جميع مدفوعات التّعويضات لفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا طوال فترة المقاومة، لكنّها حافظت بدقّة على مدفوعاتها وتسليمها العيني لبريطانيا.

أصبحت العملة الألمانيّة مدمّرة تماماً نتيجة لذلك. كما أشرنا، بحلول نهاية عام ١٩٢٢ عندما أصبح من الواضح أن حكومة بوانكاريه الفرنسيّة تريد فرض احتلال عسكري، بدأت قيمة المارك في الانخفاض. وبحلول شهر كانون الثّاني انخفضت العلامة بعد احتلال الرور إلى

/١٨,٠٠٠/ مقابل الدّولار. ظلّت محاولات البنك المركزي الألماني للدّفاع عن العملة بأي ثمن مستوية إلى حدّ ما حتّى شهر أيّار عندما استُنْفِدَت جميع الإمكانيات. بحلول شهر أيّار، أصبحت نتائج خسائر الرّور الاقتصاديّة كارثيّة لدرجة أنّ برلين اضطرت للتخلّي عن الجّهود المبذولة لإنقاذ العملة.

منذ تلك النّقطة فصاعداً، كان الوضع خارج نطاق السّيطرة تماماً. بحلول شهر تمّوز، هبط المارك أضعافاً مضاعفة إلى /٣٥٣,٠٠٠/ مقابل الدّولار؛ وبحلول شهر آب، كان قد وصل إلى مستوى لا يُصَدّق قدره /٤,٦٢٠,٠٠٠/ للدّولار. لقد استمرّ الهبوط حتّى ١٥ تشرين الثّاني، عندما وصل إلى /٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ مقابل الدّولار. لم تُشْهَدْ مثل هذه الظّاهرة من قبل في التّاريخ الاقتصادي للأمم.

مع تأخّر الوقت لعدّة أشهر، بدأت أسعار الجملة الألمانيّة بشكل متزايد تعكس انهيار العملة. من مستوى مؤشر/١٠٠/ إندكس في تموز عام ١٩٢٢، مباشرة بعد اغتيال راتيناو، ارتفعت الأسعار نحو ثلاثين ضعفاً مع بداية احتلال الرّور في نهاية كانون الثّاني عام ١٩٢٣ إلى /٢,٧٨٥/. بحلول شهر تموز، ارتفعت الأسعار إلى مستوى لا يُصَدَّق بلغ /٧٤,٧٨٧ /مقارنةً بمستوى /١٠٠/ في العام السّابق، وبحلول شهر أيلول إلى /٢٣,٩٤٩,٠٠٠/، وأخيراً بحلول تشرين الثاني إلى /٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/. تمّ تدمير مدّخرات جميع السّكّان. وانهارت مستويات المعيشة. بينما تمكّن عدد قليل من بناء ثروات هائلة في البداية، غرقت الغالبيّة العظمى في الفقر. لقد أصبحت السّندات الحكوميّة، والرّهون العقاريّة، والودائع المصرفيّة - لا قيمة لها. كانت الطّبقة الوسطى المستقرّة بكاملها فقيرة.

بحلول شهر أيلول عام ١٩٢٣، أمرت الحكومة التي يقودها الآن ائتلاف برئاسة غوستاف ستريسمان (Gustav Stresemann) بإنهاء المقاومة السّلبيّة. في تشرين الثّاني عام ١٩٢٣، تمّ توقيع اتّفاق رسمي مع فرنسا وقوّات الاحتلال الأخرى. وكان التّضخّم قد بلغ ذروته. ولكن هذا لم يكن سوى تليين ألمانيا لما بدا وكأنّه راحة مرحّب بها.

في تشرين الأول عام ١٩٢٣، أوصى وزير الخارجيّة الأمريكي تشارلز إيفانز هيوز كبير المستشارين السّابقين في شركة روكفيلر ستاندرد أويل النّقطية بوضع خطّة جديدة للرّئيس كالفن كوليدج لمواصلة هرم جباية تحصيل الدّيون الذي تعرّض لهزّة منذ صدمة معاهدة رابالو في شهر نيسان عام ١٩٢٢. فاز هيوز بتعيين مصرفي مرتبط بمجموعة جي بي مورغان، الجنرال تشارلز سي دوز، الرّجل الذي كانت حياته السّابقة ملوثّة بالفساد والفضائح الماليّة للحزب الجّمهوري في إلينويس.

قدّم دوز (Dawes)، بصفته رئيساً لما أصبح يسمى لجنة دوز (Dawes Committee)، خطّته إلى لجنة تعويض الحلفاء في ٩ نيسان عام ١٩٢٤. تمّ قبول خطّته على الفور من قبل جميع الأطراف بما في ذلك الحكومة الألمانيّة المنهكة. خسر الرّئيس الفرنسي بوانكاريه في انتخابات شهر أيّار، لكنّ حكومة برئاسة إدوار هيريوت (Edouard Herriot) وافقت على الفور على خطّة تعويضات دوز. في ١ أيلول، بدأت خطّة تعويضات دوز بشكل رسمي. كانت خطّة دوز أول مؤشّر رئيس على الاتّفاق الأنكلو أمريكي المتنامي لتوحيد الصّفوف ورصّها في فترة ما بعد فرساي. لقد حسبت لندن

بحكمة أنّه من الأفضل أن تترك الأميركيّين يحتلّون مركز الصّدارة مع الحفاظ على تأثيرها القوي على السّياسة الأمريكيّة.

كانت خطّة دوز إعادة تأكيد المجتمع المصرفي الأنكلو أمريكي للسّيطرة الماليّة والضّريبيّة الكاملة على ألمانيا. لقد كانت أكثر فاعليّة من جنود بوانكاريه، لكنّها كانت قد تطلّبت التدخّل العسكري وأزمة التّضخّم الجامح المصاحبة لها للتّمكُّن من تنفيذها.

بحلول شهر تشرين الثّاني عام ١٩٢٣، تمّ تعيين مصرفي ألماني هو هيلمار شاخت (Hjalmar Schacht) مفوّضاً للعملة. بدأ شاخت الذي طوّر مراسلات وثيقة في هذا الوقت مع حاكم بنك إنكلترا مونتاغو نورمان (Montagu Norman) باستخدام الرينتنمارك (The Rentenmark)[1]، في محاولة لتحقيق استقرار المارك من خلال أكذوبة دعم الإعلان في العقارات. في ٢٠ تشرين الثّاني، وهو اليوم الذي تمّ فيه الإعلان عن خطّة تثبيت الرينتنمارك للعامّة، توفّي رئيس البنك المركزي رودولف هافنشتاين (Rudolf

---

(١) كانت (RM) عملة صدرت في ١٥ تشرين الأول عام ١٩٢٣ لوقف التضّخم الجامح لعامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ في فايمار ألمانيا، بعد أن أصبحت "الورقة" المستخدمة سابقاً بلا قيمة تقريباً. بعد احتلال الرور في أوائل عام ١٩٢٣ من قبل القوّات الفرنسيّة والبلجيكيّة، والتي يُشَار إليها باسم روركامب، ردّت الحكومة الألمانيّة فيلهلم كونو بإعلانها سياسة المقاومة السّلبيّة. تسبّب هذا في جعل الاقتصاد الإقليمي للرور على وشك التوقّف، معقل الصّناعة في ألمانيا. وقد ردّت سلطات الاحتلال بالاعتقالات والتّرحيل للضّربات والتّخريب. استبدل الرينتنمارك حديثاً بالبيبرمارك (Papiermark) القديم. وبسبب الأزمة الاقتصاديّة في ألمانيا بعد الحرب العالميّة الأولى، لم يكن هناك ذهب متاح لدعم العملة. وهكذا استخدم لوثر فكرة هلفريتش عن العملة المدعومة بالسّلع الحقيقيّة. كانت العملة الجّديدة مدعومة بالأرض المستخدمة للزّراعة والأعمال.

(Havenstein) الذي كان قد ترأّس البنك المركزي الألماني منذ عام ١٩٠٨ في أوّل سلسلة من هذه الأحداث الغريبة. كان ستراسمان (Stresemann) ووزير الماليّة رودولف هيلفردينج (Rudolf Hilferding) قد حاولا مراراً وتكراراً إقناع هافنشتاين غير الرّاغب بالتّنحّي لكي يتنحّى. وسرعان ما أصبح السّبب أكثر وضوحاً.

في ٤ كانون الأول عام ١٩٢٣، صوّت مجلس محافظي البنك المركزي الألماني على خيارهم السّاحق بتسمية كارل هلفريش (Karl Helfferich)، المدير السّابق لبنك ألمانيا (Deutsche Bank) ومهندس مشروع سكّة حديد بغداد قبل الحرب خليفة لهفنشتاين (Havenstein). كان لدى ستريسمان (Stresemann) والحكومة تفضيلات أخرى. في ١٨ كانون الأول عام ١٩٢٣، اختياره، واختيار صديق المصالح الأنكلو أمريكيّة لمورغان هيلمار شاخت (Hjalmar Schacht) تمّت تسميته رئيساً للبنك المركزي الألماني. كان الطّريق جاهزاً لخطّة دوز للمضي قدماً. توفّي هيلفيريش بعد بضعة أشهر في حادث قطار مثير للشّبهات.

لقد دفعت ألمانيا بموجب خطة دوز (Dawes Plan) تعويضات لمدّة خمس سنوات حتّى عام ١٩٢٩. وفي نهاية عام ١٩٢٩، كانت مدينة بأكثر ممّا كانت مدينة به في البداية. لقد كانت خطّة للنّهب المنظّم من قبل المجتمع المصرفي الدّولي المهيمن عليها من قبل لندن ونيويورك. تمّ تقديم ضمانات لمدفوعات التّعويضات من الصّناديق الخاصّة في ألمانيا. تمّ تعيين إس باركر غلبرت (S. Parker Gilbert) وكيلاً عامّاً للتّعويضات وهو شريك جي بي مورغان وواحد من رعايا أوين دي ينغ (Owen D. Young)، في برلين لجمع المبالغ المدفوعة للبنوك الأنكلو أمريكيّة. وبسبب المخاطرة التي تكاد تكون

معدومة بدأت مصارف لندن ونيويورك في إقراض مربح إلى حدّ كبير لألمانيا، وهي أموال أُعِيْدَ تدويرها إلى بنوك نيويورك ولندن في شكل تعويضات بعمولة وفائدة. لقد كان هرماً ائتمانيّاً دوليّاً شاسعاً تربّعت على ذروته بنوك لندن وفي النّهاية بنوك نيويورك.

بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣١ دفعت ألمانيا /١٠,٥/ مليار مارك كتعويضات لكنّها اقترضت /١٨,٦/ مليار مارك من الخارج. كان الانتعاش الألماني بعد عام ١٩٢٣ تحت اليد التّوجيهيّة لمونتاغو نورمان وزميله في البنك المركزي هيلمار شاخت، كان كلّه خاضعاً لسيطرة القروض من الأنكلو أمريكيّة. لم تعد هناك مخاوف من أيّ مبادرات لمعاهدة رابالو قد تزعزع النّظام الأنكلو أمريكي - أي حتّى انهيار الهرم في عام ١٩٢٩عندما توقّف الائتمان المتدفّق لسداد الدّيون من بنوك نيويورك ولندن إلى ألمانيا فجأة.

الخط الأحمر الأنكلو أمريكي

بحلول ذلك الوقت، تمّ حلّ الصّراع على السّلطة الأنكلو أمريكيّة من أجل الأسبقيّة في الشّؤون الماليّة والاقتصاديّة العالميّة. فحُروب النّفط التي هزّت العالم لأكثر من عقد من الزّمن تمّ حلّها أخيراً في "وقف لإطلاق النّار"، مما أدّى إلى إنشاء احتكار نفطي أنكلو أمريكي قوي أُطْلِقَ عليه فيما بعد اسم "الأخوات السّبع"(The Seven Sisters)؛ تمّ إضفاء الطّابع الرّسمي على اتّفاقيّة السّلام في عام ١٩٢٧، في أتنكاري (Achnacarry) القلعة الأسكتلنديّة للسير هنري ديتردينج من شركة شل؛ لقد اجتمع جون كادمان (John Cadman) الذي يمثّل شركة النّفط الأنكلو - فارسيّة التّابعة للحكومة البريطانيّة بريتيش بتروليوم (British Petroleum)، ورئيس شركة

ستاندرد أويل فرع نيو جيرسي (إكسون) (Standard Oil of New Jersey (Exxon) ولتر تيغل(Walter Teagle) التي يملكها روكفلر لإبرام أقوى اتّحاد اقتصادي في التّاريخ الحديث سرّاً؛ لقد أضحت "الأخوات السّبعة" شركة واحدة فعليّاً.

تمّ إضفاء الطّابع الرّسمي على اتفاقهم السّرّي باعتباره اتفاق "أز إذ" أو "كما هو" ('As Is') [1] لعام ١٩٢٨، أو اتّفاق أتناكاري[2] (Achnacarry).

---

(١) لقد أخذت السّياسة البتروليّة جانباً متزايد الأهميّة للدّبلوماسيّة منذ ظهور صناعة البترول في الشّرق الأوسط في أوائل القرن العشرين. مع استمرار التّنافس على المورد الحيوي، تركّزت الحسابات الإستراتيجيّة للدّول الكبرى والثّانويّة على حدّ سواء على ضخ المنتجات البتروليّة وتكريرها ونقلها وبيعها واستخدامها. ومع ذلك، فإنّ السّياسة المناخيّة الدّوليّة وتطوّرات النّفط والغاز غير التقليديّة قد تغير ميزان القوى بين الدّول المصدّرة والمستوردة للنّفط مع ما يترتّب على ذلك من آثار سلبيّة كبيرة على الدّول المصدرة. كانت اتفاقية أتنكاري (As Is) محاولة مبكّرة لتقييد إنتاج البترول، تمّ توقيعه في أسكتلندا في ١٧ أيلول عام ١٩٢٨. أدّى اكتشاف حقل نفط شرق تكساس في الثّلاثينيّات إلى طفرة في الإنتاج تسبّبت في انخفاض الأسعار. حاولت اتفاقيّة البترول الأنكلو أمريكيّة لعام ١٩٤٤ تمديد هذه القيود على المستوى الدّولي، لكن هذه الصّناعة في الولايات المتّحدة عارضتها، لذلك انسحب فرانكلين روزفلت من الصّفقة.

كانت فنزويلا أول دولة تتجه نحو تأسيس أوبك عن طريق الاقتراب من إيران والغابون وليبيا والكويت والمملكة العربيّة السّعودية في عام ١٩٤٩، ولكن لم يتم تأسيس أوبك حتّى عام ١٩٦٠، عندما فرضت الولايات المتّحدة حصص الاستيراد على النّفط الفنزويلي والخليج العربي من أجل دعم صناعات النّفط الكنديّة والمكسيكيّة.

(٢) قرية صغيرة، ملكيّة خاصّة، وقلعة في منطقة لوتشبر (Lochaber) في هايلاند، أسكتلندا. تحتلّ موقعاً إستراتيجيّاً بين بحيرة لوخ شرقاً، وبحيرة أركايج من الغرب. ترتبط المستوطنة بعلاقة طويلة مع كلان كاميرون: بنى السّير إوين كاميرون من لوشيل قلعة أتناكاري الأصليّة في حوالي عام ١٦٥٥. وقد دُمِّر هذا من قبل القوات الحكوميّة بعد معركة

اتّفقت شركات النّفط البريطانيّة والأمريكيّة على قبول التّقسيمات والأسهم الحاليّة في السّوق، وتحديد سعر احتكاري سرّي عالمي، وإنهاء المنافسة المدمّرة وحروب الأسعار في العقد السّابق. لقد صادقت الحكومات المعنيّة على هذا الاتّفاق الخاص في العام نفسه فيما أصبح اتّفاق الخط الأحمر (Red Line agreement). منذ ذلك الوقت، ومع انقطاع بسيط، أصبحت القبضة الأنكلو أمريكيّة على احتياطيات النّفط في العالم مهيمنة. وقد قُوْبلت التّهديدات لكسر تلك القبضة بردود قاسية لا رحمة فيها، كما سنرى لاحقاً.

وافقت بريطانيا وفرنسا الضّعيفة في عام ١٩٢٧ على السّماح للأمريكيّين بدخول الشّرق الأوسط ومراجعة اتفاقيات الحرب السّرّيّة لتعكس هذا. تمّ رسم خط أحمر من الدردنيل عبر فلسطين، واليمن، ليصل حتّى الخليج العربي؛ وشمل تركيا، وسورية، ولبنان، والسّعودية، والأردن، والعراق، والكويت. داخل الخط، حُدّدت المصالح النّفطيّة للبلدان الثلاثة التّقسيمات غير القابلة للكسر (iron-clad) من الأراضي التي تمّ الاحتفاظ بها حتى يومنا هذا. داخل العراق، اكتسبت الشركة "الأنكلو - فارسيّة"، ومجموعة رويال داتش شل، والشّركة الفرنسيّة للنّفط، التي "مُنِحَت" حصّة البنك الألماني القديمة في شركة البترول التّركيّة جيزيلشافت من عام ١٩١٤، إلى جانب مجموعة روكفلر "امتيازات" من العراق للاستغلال الحصري لمدة /٧٥/ سنة

كولودين، ولكن تمّ بناء "أتناكاري الجديدة" بالقرب من نفس الموقع في بارونيال الأسكتلنديّة عام ١٨٠٢. كان يستخدم كمستودع لتدريب المغاوير خلال الحرب العالميّة الثّانية وتحتفظ القرية بعلاقات وثيقة مع قوّات الكوماندوز البريطانيّة وحراس جيش الولايات المتّحدة والوحدات المماثلة من الدّول المتحالفة الأُخْرى. في عام ١٩٢٨، تمّ توقيع اتفاق أتناكاري، وهي محاولة مبكرة لتحديد حصص إنتاج النّفط.

من النّفط العراقي. أُعْطِيت الكويت للشّركة الأنكلو فارسيّة وشركة عائلة ميلون (American Mellon)، "غلف أويل" أو نفط الخليج (Gulf Oil).

بحلول عام ١٩٣٢، كانت جميع الشّركات السّبع الكبرى في منطقة النّفوذ الأنكلو أمريكية جزءاً من احتكار أتناكاري: إسو (Esso)، ستاندرد أويل- فرع نيو جرسي (Standard of NJ)، وشركة موبيل (Mobil)، ستاندرد - فرع نيويورك (Standard of NY) وغلف أيل (Gulf Oil)، وتكساكو (Texaco)، ستاندرد كاليفورنيا(شيفرون) (Standard of California-Chevron)، وكذلك شركة رويال دوتش شل (Royal Dutch Shell)، وشركة النّفط الأنكلو - فارسيّة (Anglo-Persian Oil Co) (بريتش بتروليوم).

ثمّ وضع ذلك الاحتكار إستراتيجيّة للتّعامل مع الشّركات غير الموجودة في الاحتكار، والتي تُسَمّى "الغرباء". وفقًا لشروط اتفاقيّة الاحتكار الخاصّة بهم:

من المعترف به أنّه من المرغوب فيه تحويل المنافذ غير المنضبطة إلى الفئة التي يتمّ التّحكّم فيها؛ في ضوء ذلك، فإنّ عمليّة الشّراء من قبل الأعضاء "كما هي"(as is) [أي يجب أن نوصي شركات احتكار أتناكاري] بتوزيع المخاوف خارج اتفاقيّة "كما هي" على أنّها تميل إلى تحسين استقرار الأسواق.

كان الاحتكار مستعدّاً أيضاً للتّعامل مع "الغرباء" الأقل امتثالاً كما سيصبح واضحاً قريباً.

لقد تمّ تشكيل روابط "العلاقات الخاصّة" الأنكلو أمريكيّة بشكل نهائي حول السّيطرة على النّفط. الطّريق الآن مفتوح لمبادرات جديدة كبرى.

ديترينج، مونتاغو نورمان ومشروع شاخت وهتلر

إن النّظام النّقدي الدّولي غير المستقر الذي فرضه مصرفيّو بنوك لندن ونيويورك بعد فرساي على وسط أوروبا المهزوم كان قد انتهى في عام ١٩٢٩ فجأة وإن كان ذلك متوقّعاً. لقد توقّع مونتاغو نورمان (Montagu Norman) الذي كان في ذلك الحين أهم أكثر مصرفيي البنوك المركزيّة تأثيراً كحاكم لبنك إنكلترا انهيار سوق الأسهم في بورصة وول ستريت (Wall Street stock market) في تشرين الأول عام ١٩٢٩. كان نورمان قد طلب من جورج هاريسون (George Harrison) محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve Bank) في نيويورك رفع مستويات أسعار الفائدة الأمريكيّة. امتثل هاريسون، وتبع ذلك الانهيار المالي والاقتصادي الأكثر مأساويّة في تاريخ الولايات المتّحدة في الأشهر التّالية.

بحلول أوائل عام ١٩٣١، كان لدى مونتاغو نورمان ودائرة صغيرة في المؤسّسة البريطانيّة خططاً لتغيير الديناميكيّة السّياسيّة في أوروبا الوسطى بطريقة أكثر إثارة للدّهشة. في ذلك الوقت، كانت أكبر مؤسّسة مصرفيّة في النّمسا هي كريدت آند ستالت (Creditanstalt) في فيينا. كان بنك كريدت آند ستالت مرتبطاً بشكل وثيق بالفرع النّمساوي لبيت مال روتشيلد (Rothschild)، وكان قد نما خلال العشرينيات من القرن الماضي من خلال عمليّة غير صحيّة تتمثّل في دمج البنوك الصّغيرة المتعثّرة. تمّ فرض أكبر عمليّة اندماج كهذه على بنك كريدت آند ستالت خلال شهر انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول عام ١٩٢٩عندما طلبت منه من قبل السّلطات شراء فرع فيينا بوندن آند ستالت (Bodenkreditanstalt-Vienna)، وهو بنك

إقراضٍ عقاريٍّ كان بنفسه قد ابتلع عدّة بنوك أُخْرى غير صحيّة في السّنوات السّابقة.

في بداية عام ١٩٣١، بدا كريدت آند ستالت للعالم وكأنّه واحد من أقوى البنوك العالميّة. في الواقع كان واحدا من أكثرها مرضياً. لقد أدّت ظروف معاهدة فرساي الصّارمة التي تمّ فرضها من قبل بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتّحدة إلى تفكيك الإمبراطوريّة النّمساويّة المجريّة، وعزلت الاقتصاد النّمساوي عن الرّوابط الاقتصاديّة القيّمة والمواد الخام للمجر وأراضي أوروبا الشّرقيّة. لم يتعافَ الاقتصاد الصّناعي النّمساوي أبداً من الدّمار الذي خلّفته الحرب العالميّة الأولى. كان لدى الصّناعة مصانع متداعية، ومعدات عتيقة وقروض حرب ضخمة لا يُمْكَنُ إصلاحها. أدّت الظّروف السّياسيّة في النّمسا في العشرينيّات من القرن الماضي إلى دخول أجزاء كبيرة من الصّناعة النّمساويّة المتعثّرة إلى أيدي كريدت آند ستالت الأكبر.

وهكذا، بحلول أوائل عام ١٩٣١، كانت النّمسا بشكل عام، وكريدت آند ستالت - فرع فيينا على وجه الخصوص، الرّوابط الضّعيفة لسلسلة ائتمان دوليّة تم بناؤها في ظل الأساس غير الصّحي الذي وضعته شركة جي بي مورغان المصرفيّة في نيويورك، بالتّنسيق مع بنك إنكلترا وبنوك لندن. يكن كريدت آند ستالت قادراً على توليد رأس مال كافٍ لأنشطته من الاقتصاد النّمساوي الكاسد وأصبح معتمداً إلى حد كبير على قروض قصيرة الأجل من لندن ونيويورك لتمويل أنشطته. كان بنك إنكلترا نفسه في الواقع مقرضًا مهمًا لبنك كريدت آند ستالت.

في آذار عام ١٩٣١، أعلنت الحكومة الفرنسيّة، ووزير الخارجيّة الفرنسي برايان عن معارضتهما الشّديدة لمفاوضات بين برلين وفيينا لتشكيل اتّحاد

جمركي ألماني نمساوي، وهي محاولة متأخّرة لمواجهة الكساد الاقتصادي العالمي المتنامي الذي بدأ في أمريكا قبل بضعة أشهر. قيل أنّ فرنسا أمرت بنوكها بقطع خطوط الائتمان قصيرة الأجل عن بنك كريدت آند ستالت في محاولة لممارسة الضّغط على الحكومة النّمساويّة. إنّ ما تلا ذلك في شهر أيار، مع اندلاع شائعات عن سحب الودائع من بنك كريدت آند ستالت في جرائد فيينا كانت أزمة ائتمانيّة هزّت أوروبا بأسرها. اضطرّ البنك الوطني النّمساوي (The Austrian National Bank)، وفي النّهاية الدّولة النّمساويّة إلى إنقاذ بنك كريدت آند ستالت فيما أصبح أكبر فشل مصرفي في التّاريخ. كشف الفحص اللّاحق أنّ الأزمة لم تحتج أبداً إلى هذه الأبعاد الدّراميّة. كان الغرض منه القيام بذلك من قبل بعض الممولين الأقوياء في لندن ونيويورك الذين كانوا يستعدّون لتحوّل دراماتيكي في السّياسة الجيوسياسيّة الأوروبيّة. بحلول نهاية العشرينيّات من القرن الماضي، كانت الدّوائر المؤثّرة في بريطانيا والولايات المتّحدة قد قرّرت دعم مسار جذري لألمانيا.

كان مصرفيّو جي بي مورغان قد أثبتوا بالفعل لأنفسهم فائدة الحلول السّياسيّة الجذريّة من أعلى إلى أسفل لضمان سداد القروض المصرفيّة عندما منحوا ائتماناً أجنبيّاً إلى النّظام الفاشي للرّجل القوي الإيطالي بينيتو موسوليني (Benito Mussolini). في تشرين الثّاني عام ١٩٢٥، أعلن وزير الماليّة الإيطالي فولبي دي مصراتة (Volpi di Misurata) أنّ حكومة موسوليني قد توصّلت إلى اتّفاق بشأن سداد ديون فرساي الحربيّة المترتبة على إيطاليا والمستحقّة لبريطانيا والولايات المتّحدة. بعد أسبوع واحد، أعلن جي بي مورغان وشركاه، وهم الوكلاء الماليّون لحكومة موسوليني في الولايات

المتّحدة، عن تقديم قرض هام قيمته / ١٠٠ / مليون دولار لإيطاليا من أجل "تثبيت قيمة اللّير الإيطالي".

في الواقع، قرّر مورغان تثبيت نظام موسوليني الفاشي. بناءً على طلب كلّ من جي بي مورغان وشركاه ومونتاغو نورمان أنشأ محافظ بنك إنكلترا فولبي دي مصراتة (Volpi di Misurata) في عام ١٩٢٦ بنكاً إيطالياً مركزيّاً وحيداً، وهو بنك إيطاليا (The Bank of Italy) للتحكّم في السّياسة النّقديّة الوطنيّة، ومواصلة ضمان سداد الدّيون الخارجيّة. لقد أثبت موسوليني أنّه الرجل القوي المثالي لتأديب النّقابات العمّاليّة الإيطاليّة، وتخفيض الأجور، وفرض تقشّف كافٍ لضمان إقراض البنوك الأجنبيّة، أو هكذا كان اعتقاد رجال مورغان في نيويورك.

التقى بنيامين سترونغ (Benjamin Strong) وهو الرّجل الذي كان يسيطر على السّياسة النّقديّة الأمريكيّة في ذلك الوقت مصرفي مورغان السّابق مونتاغو نورمان، وهو صديق شخصي حميم ومتعاون مع مونتاغو نورمان البريطاني مع فولبي ومحافظ بنك إيطاليا، بونالدو سترينجر (Bonaldo Stringher)، لتأكيد التّفاصيل النّهائية "برنامج الاستقرار الإيطالي". من بولندا إلى رومانيا خلال العشرينيّات من القرن الماضي، المزيج نفسه من الشّخصيّات القويّة - جي بي مورغان وشركاه، ومونتاو نورمان، وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - نظّموا سيطرة اقتصاديّة فعّالة على معظم بلدان أوروبا القاريّة بحجّة وضع سياسات وطنيّة "جديرة بالائتمان" - وهذه هي مقّدمة غير رسميّة لدور صندوق النّقد الدّولي في الثّمانينيّات من القرن الماضي. كانت بنوك نيويورك مصدر رأس المال الكبير قصير الأجل

لهذا الإقراض، وقد وفّر بنك إنكلترا، إلى جانب مؤسّسة وزارة الخارجيّة البريطانيّة الخبرة السّياسيّة لفرض السّياسة.

كانت الجّهود الأكثر تركيزاً لهذه الدّائرة الأنكلو ساكسونيّة على ألمانيا خلال العشرينيّات من القرن العشرين. بعد النّجاح في فرض هلمار شاخت (Hjalmar Schacht) كرئيس للبنك المركزي الألماني في عام ١٩٢٣، وبعد تنفيذ شاخت خطّة دوز الوحشيّة لسداد تعويضات الحرب التي صاغها جي بي مورغان وشركاه، أصبح الاقتصاد الألماني خلال عشرينيّات القرن العشرين يعتمد على القروض قصيرة الأجل من مصارف لندن ونيويورك والمتعاونين معها في باريس. بالنّسبة للبنوك، كانت هذه الائتمانات الألمانيّة قصيرة الأجل هي الأكثر ربحيّة في الأسواق الماليّة العالميّة بأكملها في ذلك الحين. بالنّسبة للعديد من البنوك الألمانيّة، بما في ذلك رابع أكبر شراكة بنك دارمشتات والبنك الوطني المحدود (دانات) (Darmstädter und Nationalbank Kommandit-Gesellschaft (Danat)، أصبح الاعتماد على قروض رأس المال القصيرة الأجل في نيويورك ولندن كبيراً، وبأسعار فائدة مرتفعة من الصّعب سدادها. لقد أدّى التّضخّم الكبير في فايمار (Weimar) إلى تدمير رأس مال واحتياطيات البنوك الألمانيّة الكبرى خلال الجزء الأول من العقد. وهكذا، فإنّ التّوسّع في إقراض البنوك الألمانيّة خلال أواخر العشرينيّات من القرن الماضي كان من قبل البنوك التي لديها قاعدة رأسماليّة صغيرة بشكل غير مستقر في حالة التّخلف عن سداد القروض أو الأزمات الأُخْرى. كانت ألمانيا فريدة من نوعها بين الدّول الصّناعيّة الأوروبيّة الرّئيسة بحلول وقت انهيار سوق الأوراق الماليّة في نيويورك في الفترة

١٩٢٩ - ١٩٣٠. لقد كانت مدينة لدائني البنوك الدّوليّة بحوالي /١٦/ مليار رايشماركت (Reichsmarks) في مثل هذه الدّيون قصيرة الأجل.

لم يتطلّب هذا الهيكل المصرفي غير السّليم سوى دفعة صغيرة لإسقاطه بالكامل. جاءت هذه الدفعة من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وبنك إنكلترا اللذين رفعا أسعار الفائدة في سلسلة من التحرّكات في عام ١٩٢٩ بعد أكثر من عامين من المضاربات غير المسبوقة في سوق الأوراق الماليّة حيث سعيا وراء أسعار فائدة منخفضة باستمرار. أدّى الانهيار المتوقّع في سوق الأوراق الماليّة في نيويورك وسوق لندن إلى سحب أموالٍ كبيرٍ من صناديق البنوك الأمريكيّة والبريطانيّة من ألمانيا والنّمسا. وبحلول ١٣ أيّار عام ١٩٣١، كان الفتيل جاهزاً لإشعال الشّعلة.

في ذلك اليوم، انهار بنك كريدت ستالت الكبير - فرع فيينا (Vienna Creditanstalt). قرّر الفرنسيّون "معاقبة" النّمسا للدّخول في محادثات الاتّحاد الجمركي مع ألمانيا بفرض عقوبات على العملة. كان كريدت ستالت أحد بنوك روتشيلد ولديه علاقات قويّة مع البنوك الفرنسيّة. حيث أنّ الفرنسيّين قاموا باسترجاع الأموال الفرنسيّة من النّمسا، فقد أطاح ذلك ببنك كريدت ستالت الهش، وهو أكبر بنك نمساوي، كان لديه مصالح كبيرة في حوالي /٧٠/ في المائة من الصّناعة النّمساويّة. في محاولة لوقف سحب الودائع من كريدت ستالت، استعادت البنوك النّمساويّة جميع أموالها التي كانت في البنوك الألمانيّة. كان كريدت ستالت هو الرّابط الضّعيف الذي بدأ انهيار الدّومينو للخدمات المصرفيّة في جميع أنحاء أوروبا الوسطى.

تمّ إملاء الأزمة المصرفيّة، والكسادالاقتصادي، والتّطورّات المأساويّة المرتبطة بها في النّمسا وألمانيا في الحقيقة في رسالة مونتاغو نورمان من بنك إنكلترا، وجورج هاريسون حاكم الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ، وبيت مورغان والأصدقاء في وول ستريت. تمّ اتخاذ قرار بقطع جميع الائتمانات عن ألمانيا، على الرّغم من أنّ الحدّ الأدنى لنقل المبالغ الصّغيرة الاسميّة كان من الممكن أن يوقف الأزمة من الخروج عن نطاق السّيطرة في هذه المرحلة المبكّرة.

بدلاً من ذلك، بدأ رأس المال يتدفّق من ألمانيا بكميّات أكبر. بناءً على طلب مونتاغو نورمان وجورج هاريسون، امتنع رئيس البنك المركزي الألماني الجديد والمطيع هانز لوثر (Hans Luther) عن القيام بأيّ شيء لوقف انهيار البنوك الألمانيّة الكبيرة. كانت النّتيجة المباشرة لانهيار بنك كريدت ستالت في فيينا هي الفشل ذو الصّلة من شراكة بنك دارمشتات والبنك الوطني المحدود (دانات)الألماني. فقد خسرت شراكة بنك دارمشتات والبنك الوطني المحدود (دانات) الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الائتمانات الأجنبيّة ما يقرب من /١٠٠/ مليون مارك ألماني (الرايخسمارك) (Reichsmarks) من الودائع في شهر أيّار. في الشّهر التّالي، فقدت شراكة بنك دارمشتات والبنك الوطني المحدود (دانات)/٨٤٨/ مليون مارك ألماني الرايخسمارك (Reichsmarks)، أو /٤٠/ في المائة من جميع الودائع التي تحتفظ بها، في حين خسر بنك دريسدنر(Dresdner Bank) /١٠/ في المائة وفقد بنك ألمانيا (Deutsche Bank) / ٨ /في المائة من ودائعه. بحلول أواخر شهر حزيران، قام بنك بانكرز تراست (Bankers Trust)، وهو بنك يملكه مورغان بقطع خط الائتمان عن بنك ألمانيا.

وطالب هاريسون رئيس البنك المركزي الألماني هانز لوثر(Hans Luther) بفرض تقشّف ائتماني صارم وتضييق في أسواق رأس المال الألمانيّة زاعماً أنّ هذه هي الطّريقة الوحيدة لوقف هروب رؤوس الأموال الأجنبيّة. كانت نتيجة ذلك انهياراً شاملاً للنّظام المصرفي الألماني والصّناعة إلى أسوأ ركود يُمْكَنُ تخيّله.

ساند مونتاغو نورمان هاريسون، وانضمّ إليهم محافظ بنك فرنسا في إلقاء اللوم على ألمانيا في الأزمة. إنّ الجّهود اليائسة التي بذلتها حكومة برونينج في اللحظة الأخيرة لإقناع لوثر بالسّعي للحصول على قرض استقرار طارئ من البنوك المركزيّة الأُخْرى لاحتواء الأزمة المصرفيّة الوطنيّة، نتيجة لذلك، تمّ رفضها من قبل لوثر. عندما استسلم أخيراً، وطلب المساعدة من مونتاغو نورمان أغلق نورمان الباب في وجهه. ونتيجة لذلك لم تعد ألمانيا تتمتّع بفعاليّة بأي مقرض من مقرضي الملاذ الأخير.

وبحلول شهر تموز عام ١٩٣١، بعد حوالي شهرين من انهيار بنك كريدت ستالت- فرع فيينا (Vienna Creditanstalt) والذي كان قد نتج عنه هروب رؤوس الأموال إلى خارج ألمانيا، ذكرت صحيفة بازل ناشيونال تسايتونج (National Basle Nationalzeitung) أنّ شراكة بنك دارمشتات والبنك الوطني المحدود (دانات) كانا يعانيان من"صعوبات" كانت كافيةً في ذلك المُناخ المكهرب لإشعال الشّرارة الأولى لذعر سحب الودائع من البنك بشكلٍ كاملٍ. فيما بعد، اتّهم رئيس بنك جولدشميدت (Goldschmidt) البنك المركزي بأنّه كان قد عجّل بشكل انتقائي فشل بنكه في تقنين ائتماني تمييزي. إنّ الأزمة المصرفيّة التي أعقبت ذلك وانهيار الصّناعة المفتعل في

ألمانيا في شتاء ١٩٣١ - ١٩٣٢ الذي قِيْلَ إنّه "أصعب فصل شتاء خلال مائة عام". لقد كان أرضاً خصبة للبدائل السّياسيّة الراديكاليّة.

في شهر آذار عام ١٩٣٠، وقبل بضعة أشهر من فرض المصرفيين الأنكلو أميركيين قطع الائتمان عن ألمانيا، فاجأ رئيس البنك المركزي هيلمار شاخت الحكومة بتسليمه استقالته. كانت القضيّة الفعليّة التي استقال بسببها هي تقديم عرض ائتماني لتحقيق الاستقرار في حالات الطوارئ بقيمة /٥٠٠/ مليون من الرايخسمارك (Reichsmarks)، وهو ما كان قد تمّ تقديمه لحكومة برلين من قبل الصّناعي والمموّل السويدي، إيفار كروجر(Ivar Kreuger)، ملك المباريات السّويدي الشّهير. كان إيفار كروجر، ولي هيجينسون وشركاه (Lee Higginson & Co.) مقرضين رئيسيّين لألمانيا ودول أخرى كانت قد تمّت مقاطعتها من قبل بنوك لندن ونيويورك. لكنّ عرض قرض كروجر في أوائل عام ١٩٣٠ كان له عواقب سياسيّة وخيمة وغير مقبولة على الإستراتيجيّة طويلة الأجل لأصدقاء مونتاغو نورمان. لقد حثّ وزير الماليّة الألماني رودولف هيلفردنج شاخت على قبول قرض كريوجر، بما أنّه يتعيّن عليه بموجب شروط خطّة تعويضات دوز المصادقة على جميع القروض الأجنبيّة. ردّ شاخت بالرفض وسلّم استقالته في ٦ آذار إلى رئيس ألمانيا (الرايخ)[١] فون هيندينبيرغ. وكان لشاخت واجبات أُخْرى ليهتمّ بها.

تمّ العثور على كروجر نفسه في أوائل عام ١٩٣٢ ميّتاً بعد بضعة أشهر في غرفة فندقه في باريس. سجّل تشريح الجثّة الرّسمي الوفاة على أنّها انتحار، لكنّ التّحقيق المفصّل الذي أجراه الباحثون السّويديّون بعد عقود من الزّمن جعل القضية قاطعة بأنّ كروجر كان قد قُتل. إنّ الأشخاص

(١) يوجد عدد من المكاتب الرّئاسيّة في ألمانيا منذ انهيار الإمبراطوريّة الألمانيّة في عام ١٩١٨.

الذين استفادوا أكثر من وفاة كروجر كانوا في لندن ونيويورك، على الرّغم من أنّ التّفاصيل الفعليّة ستبقى مدفونة مع كروجر. لقد مات أمل ألمانيا أيضاً بتخفيف أعبائها مع وفاة كروجر. لقد تمّ عزلها تماماً عن الائتمان الدّولي.

من جانبه، كان شاخت عاطلاً عن العمل بعد استقالته من البنك المركزي. لقد كرّس طاقاته الكاملة لتنظيم الدّعم المالي للرّجل الذي كان هو وصديقه المقرّب، نورمان محافظ بنك إنكلترا، متّفقين على أنّه رجل أزمة ألمانيا.

منذ عام ١٩٢٦، كان شاخت سرّاً مؤيّداً لحزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني الراديكالي (National Socialist German workers' Party) (NSDAP) أو الحزب النازي لأدولف هتلر. فبعد استقالته من منصبه في البنك المركزي، عمل شاخت كحلقة وصل بين قادة الصّناعة الألمان الأقوياء، لكن المشكّكين، الذين يُطلقُ عليهم اسم بارونات الصّناعة[١] "Schlotbarone" في الرّور، والزّعماء الماليّين الأجانب وخاصّة اللورد نورمان البريطاني.

كانت السّياسة البريطانيّة في هذا المنعطف هي إنشاء "مشروع هتلر"[٢] (Hitler Project)، مع إدراكها الكامل بما سيكون عليه الاتّجاه

---

(١) هو الاسم العام الذي اكتسبت فيه بيئة صناعة التعدين بشعارات نبيلة خاصة وحصلت على لقب للسّخرية باسم بارونات الصّناعة (Schlotbarone).

(٢) كان (النّظام الجديد) لأوروبا، هو النّظام السّياسي الذي أرادت ألمانيا النّازيّة فرضه على المناطق التي احتلّتها ووضعتها تحت سيطرتها. لقد بدأ إنشاء نظام نوردنونج (Neordnung) (النّظام الجديد) بالفعل قبل وقت طويل من بداية الحرب العالميّة الثّانية، ولكن أعلنه أدولف هتلر علناً في عام ١٩٤١:

الجيوسياسي والعسكري النّهائي. وكما قال العقيد ديفيد ستيرلنغ (Colonel David Stirling)، مؤسّس النّخبة الخاصّة للخدمات الجويّة البريطانيّة في مناقشة خاصّة بعد نصف قرن تقريباً، "كان أكبر خطأ ارتكبناه نحن البريطانيّون هو الاعتقاد بأنّنا نستطيع أن نتلاعب بالإمبراطوريّة الألمانيّة ضدّ الإمبراطوريّة الرّوسيّة، ونجعلهم يسْتنزفون بعضهم البعض حتّى الموت".

لقد وصل الدّعم البريطاني لخيار هتلر إلى أعلى المستويات. وشمل رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain)، وهو

إن عام ١٩٤١ سيكون، وأنا مقتنع بذلك، السّنة التّاريخيّة لنظام أوروبي جديد كبير.

من بين أمور أخرى، استلزم الأمر إنشاء دولة عرقيّة لعموم ألمانيا مُنظَّمة وفقاً للإيديولوجيّة النّازيّة لضمان تفوّق عرق سيّد، الآري الشّمالي، والتوسّع الإقليمي الهائل في أوروبا الوسطى والشّرقيّة من خلال استعمارها مع المستوطنين الألمان، والإبادة الجسديّة للسّلاف (وخاصّة البولنديّين والرّوس)، والغجر، وغيرهم ممن يعتبرون "لا يستحقّون الحياة" وإبادة أو طرد أو استعباد معظم الشّعوب السّلافيّة وغيرهم ممن يُعتبرون "أقلّ عنصريّة" . كانت رغبة ألمانيا النّازيّة في التّوسّع الإقليمي العدواني أحد أهم أسباب الحرب العالمّية الثّانية.

لا يزال المؤرّخون منقسمين فيما يتعلّق بأهدافه النّهائيّة، حيث يعتقد البعض أنّه كان يقتصر على الهيمنة الألمانيّة النّازيّة على أوروبا، بينما يرى آخرون أنّها كانت نقطة انطلاق لغزو العالم في نهاية المطاف وإنشاء حكومة عالميّة تحت السّيطرة الألمانيّة.

عبر الفوهرر عن اقتناعه الثّابت بأنّ الرايخ الألماني سيكون سيد أوروبا كلّها. لا يزال يتعين علينا الدخول في العديد من المعارك، لكنّ هذه ستؤدي بلا شكّ إلى انتصارات رائعة. من هناك في الطّريق إلى السّيطرة على العالم أمر مؤكّد عمليّاً. كل من يهيمن على أوروبا سوف يتولّى بالتّالي قيادة العالم.

- جوزيف غوبلز، وزير الدّعاية للرايخ والزميل المقرب من هتلر، ٨ أيّار عام ١٩٤٣

الرّجل الذي اشتهر بتهدئة ميونيخ عام ١٩٣٨ سيّئة السّمعة التي سمحت لجيوش هتلر بالزّحف إلى سّوديت لاند[١] (Sudetenland) شرقاً. كان فيليب كير (Philip Kerr) (اللورد لوثيان لاحقاً) مستشاراً مقرّباً لنيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain)، من مجموعة المائدة المستديرة[٢] (Round Table

---

(١) الاسم الألماني التّاريخي للمناطق الشّماليّة، والجنوبيّة، والغربيّة لتشيكوسلوفاكيا السّابقة التي كانت مأهولة في المقام الأول بواسطة السّوديت (Sudeten) الألمان. وقد ساد هؤلاء المتحدّثون باللغة الألمانيّة في المناطق الحدوديّة في بوهيميا، ومورافيا، وسيليزيا التّشيكيّة منذ عهد الإمبراطوريّة النّمساويّة.

(٢) في عام ١٩١٠، نشروا مجلّة: الطّاولة(المائدة) المستديرة المراجعة الرّبعيّة للامبراطوريّة البريطانيّة (The Round Table Journal: The Quarterly Review of the Empire of the British Empire).كان الهدف من الحركة الأصليّة هو الاتحاد الأوثق بين بريطانيا والمستعمرات التي تتمتع بالحكم الذّاتي، والتي اعتقد ليونيل كورتيس أنه لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الاتحاد الإمبراطوري، على الرّغم من أن آخرين مثل ليو آميري كانوا يفضّلون تحسين التّعاون.

في ١٩١٠-١٩١١ قام ليونيل كورتيس بجولة في دومينيونز لإنشاء مجموعات مائدة مستديرة محلّية. تمّ تشكيل المجموعات في كندا واتحاد جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا، وتمّ إنشاء مجموعة نيوفاوندلاند في عام ١٩١٢.

استند كورتيس إلى سلسلة من "دراسات الطّاولة المستديرة" التي تمّ تعميمها على جميع مجموعات الطّاولة المستديرة، وتمّ تعميم التّعليقات أيضاً. كان كورتيس يأمل في أن يكون قادراً على إنتاج مجلد جماعي يناقش قضية الاتّحاد الإمبراطوري، لكن الاتفاق أثبت أنّه مستحيل، وفي عام ١٩١٦ نشر "مشكلة الكومنولث" باسمه فقط.

خلال دراسته، طوّر كورتيس "مبدأ" الكومنولث على أنّه يشمل التوسّع التّدريجي للحكم الذّاتي بين أعضائه، وهي فكرة اكتسبت تأييداً أكبر بين مجموعات الطّاولة (المائدة) المستديرة أكثر من الاتّحاد الامبراطوري. نظرت مجموعة فرعيّة تضم جيمس ميستون وويليام ماريس في مكان الهند في أي مخطط للاتّحاد، وخلصت إلى أنّ الهند يجب أن تكون

group) لسيسيل رودس (Cecil Rhodes) الذي مررنا به سابقاً. كان لوثيان يدعم مشروع هتلر كجزء من مجموعة كلايفدين[1] (Cliveden set) سيّئة السّمعة في الدّوائر البريطانيّة، كما فعل اللورد بيفربروك (Beaverbrook)، وهو أحد أقطاب الصّحافة البريطانيّة الأكثر نفوذاً في ذلك الحين، والذي كان يسيطر على جريدة الديلي إكسبرس (Daily Express) وجريدة إيفننغ ستاندرد Evening (Standard) اللّتين تتمتّعان بانتشار كبير. ولكن ربّما كان أكثر المؤيّدين لحركة هتلر تأثيراً في ذلك الوقت في بريطانيا هو أمير ويلز الذي أصبح إدوارد الثّامن (Edward VIII) في أوائل عام ١٩٣٦، حتّى تنازل عنه في نهاية العام نفسه.

إنّ بعض الشّخصيّات المؤثّرة في المؤسّسات الأمريكيّة كانت تدرك ماهيّة حركة هتلر. فقد تمّ إبلاغ الدّوائر الرّائدة في وول ستريت، ووزارة

ممثّلة. خلال الحرب العالميّة الأولى، طوّر فيليب كير فكرة "الكومنولث" بشكل أكبر، باعتبارها فكرة مبدئية لفكرة "الامبراطوريّة" الألمانيّة. إنّ دخول ألفريد زيمرن لفترة وجيزة في الحركة خلال الحرب سيؤدّي إلى تشويه سمعة اليمين البريطاني. لقد دعمت الطّاولة المستديرة التّجارة الحرّة على الرّغم من دعم ميلنر وليو آميري للتّفضيل الإمبراطوري، وصادقت على سياسة أستراليا البيضاء، ونشرت مادة كتبها فريدريك إيغليستون حول هذا الموضوع.

(١) كانت مجموعة كلايفدين (Cliveden set): هي مجموعة من الشّخصيّات البارزة في الثلاثينّات من القرن الماضي، وهي مجموعة من الشّخصيات البارزة ذات النّفوذ السّياسي في بريطانيا قبل الحرب العالميّة الثّانية، والذين كانوا في دائرة نانسي أستور وفيكونتيسة أستور. يأتي الاسم من كلايفدين (Cliveden)، المنزل الفخم في باكينجهامشيرالذي كان آنذاك محل إقامة أستور في الريف. لقد صاغ كلود كوكبورن في "صحيفته الأسبوع" The (Week) الشيوعية. منذ فترة طويلة من المقبول على نطاق واسع أن هذه الشّبكة الاجتماعيّة الأرستقراطيّة الألمانيّة كانت في صالح العلاقات الوديّة مع ألمانيا النّازيّة وساعدت في إنشاء سياسة التّهدئة.

الخارجيّة الأمريكيّة في مرحلة مبكّرة عنها. وحتّى قبل "انقلاب قاعة البيرة"[1] (beer hall putsch) في ميونيخ عام ١٩٢٣ كان روبرت مورفي (Robert Murphy) وهو مسؤول بوزارة الخارجيّة الأمريكيّة كان يتمركز في ميونيخ كجزء من احتلال فرساي لألمانيا وفي وقت لاحق أضحى شخصيّة بارزة في مجموعة بيلدربيرج (Bilderberg group) بعد الحرب، قد قابل هتلر الشّاب شخصيّاً من خلال الجنرال إريك لودندورف (General Erich Ludendorff). كان مورفي، الذي كان قد خدم تحت إمرة آلن دالاس (Allen Dulles) في بيرن خلال الحرب العالميّة الأولى، جامعاً المعلومات الاستخباراتيّة عن الرايخ الألماني، في ميونيخ مع مسؤول حكومي أمريكي آخر مؤثّر، ترومان سميث(Truman Smith)، الذي أُسْندت إليه قيادة المخابرات العسكريّة الأمريكيّة التي تحتلّ ألمانيا.

في مذكّراته، استذكر سميث لاحقاً وصوله إلى ميونيخ في أواخر عام ١٩٢٢:

تحدّثت بإسهاب عن الاشتراكيّة القوميّة مع قنصل ميونيخ السّيّد روبرت ميرفي (Mr. Robert Murphy) (الذي أصبح فيما بعد سفيراً أمريكيّاً متميزاً جدّاً)، والجنرال إريك لودينودورف (General Erich Ludendorff)، وولي العهد روبرت من بافاريا وألفريد روزنبرغ (Alfred Rosenberg). أصبح الأخير في وقت لاحق الفيلسوف السّياسي للحزب النّازي. في هذه

---

(١) انقلاب قاعدة البيرة: (The Beer Hall Putsch): انقلاب فاشل قام به زعيم الحزب النّازي (NSDAP) أدولف هتلر - جنباً إلى جنب مع الجنرال كارتيريايستر إريك للإطاحة بالحكومة في ولاية بافاريا ضدّ جمهوريّة فايمار في ٨-٩ تشرين الثّاني عام ١٩٢٣.

الزّيارة، رأيت أيضاً الكثير من إرنست إف إس ("بوتزي") هانفشتاينجل (Ernst F.S. ('Putzi') Hanfstaengl)، من عائلة ميونيخ الفنيّة المعروفة. "بوتزي" كان خريج جامعة هارفارد، وأصبح فيما بعد رئيس الصّحافة الأجنبيّة لهتلر... واستمرّت مقابلتي مع هتلر بضع ساعات. تشير المذكّرة التي احتفظت بها في ميونيخ إلى تأثري الشّديد بشخصيّته واعتقدت أنّه سيلعب دوراً مهمّاً في السّياسة الألمانيّة.

في تقريره الصّادر في تشرين الثّاني عام ١٩٢٢ إلى رؤسائه في واشنطن، قدّم سميث التّوصية التّالية بشأن تقييمه لمجموعة هتلر الصّغيرة. قال سميث متحدّثاً عن هتلر:

إنّ هدفه الأساسي هو الإطاحة بالماركسيّة... والفوز بالعمل إلى جانب المُثُل القوميّة للدّولة والملكيّة... لقد أظهر صراع المصالح الحزبيّة... استحالة إنقاذ ألمانيا من صعوباتها الحاليّة من خلال الدّيمقراطيّة. تهدف حركته إلى تأسيس دكتاتوريّة وطنّية بوسائل غير برلمانيّة. بمجرّد تحقيقه، يطالب بتخفيض مطالب التّعويضات إلى رقم ممكن سداده، ولكن بعد القيام بذلك، يتمّ دفع المبلغ المتّفق عليه بالعملة الألمانيّة الأخيرة البفنغ[1] (Pfennig)، كقضيّة كرامة وطنيّة. لإنجاز هذا، يجب على الدّيكتاتور تقديم خدمة تعويضات عالميّة وفرضها بكامل قوّة الدّولة. لا يُمْكِن عرقلة سلطته خلال فترة التّنفيذ من قبل أي هيئة تشريعيّة أو جمعيّة شعبيّة...

---

(١) البفنغ: جزء من المارك الألماني تعتبر عملة أو عملة قرش أو عملة ألمانية سابقة، والتي كانت عملة رسميّة من القرن التاسع حتّى إدخال اليورو في عام ٢٠٠٢. في حين أنها عملة قيمة خلال العصور الوسطى، فقد فقدت قيمتها على مرّ السّنين وكانت عملة بسيطة من عملات مارك في الرايخ الألماني، ألمانيا الغربية والشّرقية، وألمانيا الموحّدة إلى أن تم إدخال اليورو.

لضمان فهم زملائه في قسم الاستخبارات العسكريّة بواشنطن هذه النّقطة، أضاف سميث تقييمه الشّخصي لهتلر: "في محادثة خاصة، كشف عن نفسه باعتباره متحدّثاً قويّاً ومنطقيّاً عندما يخفف من صدقه المتعصّب، يُحدث انطباعاً عميقاً للغاية على مستمع محايد".

في أواخر خريف عام ١٩٣١، وصل رجل إلى محطّة سكّة حديد ليفربول ستريت بلندن من ألمانيا. كان اسمه ألفريد روزنبرغ. اجتمع روزنبرغ مع جيفري داوسون (Geoffrey Dawson) رئيس تحرير جريدة لندن تايمز. أعطت التّايمز حركة هتلر دعاية دوليّة إيجابيّة لا تُقَدَّر بثمن في الأشهر المقبلة. لكن أهم لقاء عقده روزنبرغ خلال هذه الزّيارة الأولى لإنكلترا في عام ١٩٣١ كان مع حاكم بنك إنكلترا مونتاغو نورمان، ويُمْكِن القول: إنّه الشّخصيّة الأكثر نفوذاً في ذلك الحين في التّمويل العالمي. كان نورمان يكره أموراً ثلاث، وفقاً لسكرتيره الشّخصي الموثوق به - الفرنسيّين والكاثوليك واليهود. لم يجد نورمان وروزنبرج صعوبة في محادثاتهما معاً. كان التّعريف بنورمان قد جاء من خلال هيلمار شاخت. منذ اجتماعهم الأول في عام ١٩٢٤ طوّر شاخت ونورمان صداقة استمرّت حتّى وفاة نورمان في عام ١٩٤٥.

اختتم روزنبرغ زيارته المشؤومة إلى لندن بعقد اجتماع مع شخصيّة بارزة في بنك شرودر في لندن (London Schroeder Bank) التّابع لجيه إيتش بنك شرودر(J.H. Schroeder Bank) في نيويورك ومع البنك الخاص في كولونيا، جي إيتش شتاين (J.H. Stein) للبارون كورت فون شرودر (Baron Kurt von Schroeder). إنّ الرّجل الذي قابله روزنبرغ من بنك شرودر في لندن كان إف سي تياركس(F.C. Tiarks) ، الذي كان أيضاً عضواً في مديرية بنك إنكلترا وصديقاً حميماً لمونتاغو نورمان.

وبينما ذهب البارون فون شرودر وهلمار شاخت إلى الشّخصيّات الصّناعيّة والماليّة الرّائدة في ألمانيا لتأمين الدّعم لحزب العمّال الوطني الاشتراكي الألماني (NSDAP) بعد عام ١٩٣١، كان السّؤال الأوّل الذي طُرِحَ من قبل الصّناعيّين المتوتّرين والمتشكّكين: "كيف ينظر التّمويل الدّولي وخاصّة مونتاغو نورمان إلى احتمال وجود الحكومة الألمانيّة في عهد هتلر؟ هل كان نورمان مستعدّاً لتقديم ائتمان مالي لألمانيا في مثل هذا الحدث؟" والحقيقة هي أنّه في هذا المنعطف الحرج، عندما حصل حزب العمّال الوطني الاشتراكي الألماني بزعامة هتلر على أكثر من / ٦ / ملايين صوت في انتخابات ١٩٣٠، كان الدّعم الدّولي لمونتاغو نورمان وتياركس وأصدقائه في لندن حاسماً.

في ٤ كانون الثّاني عام ١٩٣٢، في فيلا كولون رتّب بارون كورت فون شرودر (Baron Kurt von Schroeder)، أدولف هتلر، فون باين (von Papen) ومصرفي كولونيا فون شرودر، سرّاً تمويل حزب هتلر، حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني الذي كان في ذلك الوقت مفلساً بحكم الأمر الواقع بسبب ديون ضخمة حتّى الاستيلاء المخطّط له على السّلطة من قبل هتلر. عُقدَ اجتماع آخر بين هتلر وفرانز فون باين في ٤ كانون الثّاني عام ١٩٣٣، في فيلا فون شرودر في كولونيا، حيث تمّ وضع الصّيغة النّهائيّة لخطّة للإطاحة بحكومة شليشر الضّعيفة وبناء تحالف يميني. في ٣٠ كانون الثّاني عام ١٩٣٣، أصبح أدولف هتلر مستشاراً للرّايخ.

كانت الزّيارة الأخيرة التي قام بها ألفريد روزنبرغ في لندن في أيّار عام ١٩٣٣، هذه المرّة واحدة من الشّخصيّات الدّاخليّة في حكومة هتلر الجديدة. ذهب مباشرة إلى المنزل الرّيفي في بخارست بارك (Buckhurst Park) في أسكوت للسّيّد هنري ديتردينغ (Sir Henri Deterding)، رئيس شركة

رويال داتش شل، ويُمْكن القول إنّه أكثر رجال الأعمال نفوذاً في العالم. وفقاً لحسابات الصّحافة الإنكليزيّة، أجرى الاثنان مناقشة دافئة وحافلة بالأحداث. التقى روزنبرغ لأوّل مرّة مع ديتردينغ خلال رحلته إلى لندن عام ١٩٣١. كانت شركة رويال داتش شل على اتّصال وثيق مع حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني وقدّمت له الدّعم. على الرّغم من أنّ التّفاصيل تمّ الحفاظ على سرّيّتها، إلا أنّ التّقارير البريطانيّة الموثوقة في ذلك الزّمن كانت تفيد أنّ ديتردينج كان قد قدّم دعماً مالياً كبيراً لمشروع هتلر في المراحل المبكّرة الحرجة.

في حين أنّ نورمان وبنك إنكلترا قد رفضا بقوّة دفع قرض ائتماني بالبفنغ (pfennig) إلى ألمانيا في الفترة الحرجة في عام ١٩٣١ (مما عجّل في أزمة البنوك والبطالة التي جعلت البدائل اليائسة مثل هتلر أمراً من المُمْكِن تصوّره حتّى في الدّوائر الرّائدة في ألمانيا)، وحالما عزّز هتلر سلطته في أوائل عام ١٩٣٣، تحرّك مونتاغو نورمان نفسه بعجلة غير لائقة لمكافأة حكومة هتلر بائتمان حيوي من بنك إنكلترا. قام نورمان بزيارة خاصّة إلى برلين في شهر أيّار عام ١٩٣٤ لترتيب مزيد من الاستقرار المالي السّرّي للنّظام الجديد. وردّ هتلر بجعل صديق نورمان العزيز شاخت وزيراً للاقتصاد ورئيساً للبنك المركزي. شغل شاخت هذا المنصب الأخير حتّى عام ١٩٣٩.

الهيئة العامة السورية للكتاب

-٧-

النّفط والنّظام العالمي الجديد لبريتون وودز

ظهور إمبراطوريّة جديدة من رماد الحرب

في عام ١٩٤٥، وبعد ست سنوات من الحرب التي امتدّت في جميع أنحاء العالم، والتي خلّفت أكثر من /٥٥/ مليون قتيل في أعقابها، كان العالم قد تغيّر في العديد من الطّرق المهمّة. ومع ذلك، بالنّسبة لمناطق شاسعة من العالم، وخاصّةً في أوروبا الشّرقيّة والمناطق الأقل نموّاً في نصف الكرة الجنوبي، فإنّ عام ١٩٤٥ كان مجرّد تحوّل إلى شكل جديد من أشكال الحرب المزمنة - وهي في معظم الأحيان، كانت حرب اقتصاديّة.

في عام ١٩١٩، كانت الإمبراطوريّة البريطانيّة بعد مؤتمر فرساي للسّلام في أقصى حدودها، حيث غطّت سيطرتها ربع سطح الأرض بأكمله - الإمبراطوريّة "التي لا تغرب عنها الشّمس أبداً". بعد مرور /٣٠/ عاماً فقط، وبحلول عام ١٩٤٩، كانت الإمبراطوريّة البريطانيّة تتفكّك في كل منطقة حيث تمّ تقديم مطالب بالاستقلال عن الاستعمار ضدّ الدّولة الأم القمعيّة. كانت الإمبراطوريّة البريطانيّة في خضمّ أكبر ثورة ربّما لأي إمبراطوريّة في التّاريخ.

عيّنت رئيسة وزراء حزب العمّال بعد الحرب البريطانيّة كليمنت أتلي (Clement Attlee) فيكونت ماونت باتن(Viscount Mountbatten) من

بورما في أعقاب تمرد البحريّة الملكيّة الهنديّة في شباط عام ١٩٤٦ ليكون آخر نائب للملك في الهند، ليقوم بمهمّة ترتيب أسرع انسحاب مُمكن للقوّات البريطانيّة والإدارة الحكوميّة. تمّ الانتهاء من تقسيم ماونت باتن لشبه القارّة الهنديّة الشّاسعة إلى لحاف غريب في شرق وغرب باكستان، مع غالبيّة السّكّان المسلمين، تفصل بينها الهند بحلول ١٥ آب عام ١٩٤٧، بعد خمسة أشهر من وصوله إلى الهند.

خلال بضع سنوات قصيرة، تخلّت بريطانيا عن السّيطرة الاستعماريّة الرّسميّة على أجزاء كبيرة من إمبراطوريّتها في إفريقيا، والمحيط الهادئ، والبحر الأبيض المتوسّط. لم يكن ذلك إحساناً من قبلها أو شغفاً مفاجئاً بمبدأ تقرير المصير للشّعوب الخاضعة لها، بل بالأحرى ناتج عن الضّرورة الدّافعة التي فرضت شكلاً من أشكال إعادة الهيمنة بعد الحرب في أواخر الأربعينيّات وأوائل الخمسينيّات من القرن الماضي.

تحطّمت الآليّات التّجاريّة للإمبراطوريّة التي كانت تشكّل أساس القوّة الماليّة البريطانيّة كنتيجة للحرب. لقد تمّ بيع استثمارات ضخمة في الخارج منذ فترة طويلة لدفع تكاليف الحرب. لقد ارتفع الدّين الوطني البريطاني إلى مستويات غير مسبوقة. فعلى المستوى المحلّي، كانت مصانع ومعدّات بريطانيا تتحلّل وتتهالك، حتّى أنّ إمدادات الكهرباء لم تعد موثوقة؛ وكان المخزون السّكني متهالكاً، والسكّان في حالة إرهاق شديد. وبحلول نهاية الحرب، كانت الصّادرات البريطانيّة قد تدنّت إلى /٣١/ في المائة فقط من مستواها قبل الحرب عام ١٩٣٨.

كانت بريطانيا تعتمد اعتماداً تامّاً على دعم الولايات المتّحدة ما بعد الحرب. من جانبها، أدركت الولايات المتّحدة، أو بالأحرى العناصر الدّوليّة "لمؤسّسة السّاحل الشّرقي" (East Coast establishment) كما أصبحت معروفة، أنّه إذا كانت أمريكا لتهيمن على عالم ما بعد الحرب، فإنّها تحتاج إلى خبرة لندن العالميّة الواسعة وتعاونها. أصبح مفهوم الإمبراطوريّة الجديد الذي تمّت مناقشته منذ فترة طويلة، والذي تمّ تقديمه لأوّل مرة في السّنوات التي سبقت الحرب العالميّة الأولى من قِبل اللورد لوثيان، واللورد ميلنر، وسيسيل رودس ودائرة "الطّاولة المستديرة"، كما ذكرنا سابقاً، كانت قد بدأت تتحوّل إلى حقيقة واقعة بسرعة. كانت بريطانيا لتمارس بعد عام ١٩٤٥ نفوذاً عالميّاً بشكل غير مباشر من خلال تطوير وتعميق "علاقة خاصّة" مع الولايات المتّحدة.

زُرِعَت بذور هذه العلاقة الخاصّة بعناية بعد فرساي، مع إنشاء المعهد الملكي للشؤون الدّوليّة (Royal Institute of International Affairs) ومجلس نيويورك للعلاقات الخارجيّة (New York Council on Foreign Relations) في وقت واحد كقنوات للنّقاش السّياسي الإستراتيجي.

خلال الحرب، تمّ إضافة عنصر جديد. في حين وافقت إنكلترا والولايات المتّحدة على تكامل تامّ للقيادة العسكريّة، فإنّ عمليّات المخابرات الأمريكيّة النّاشئة التّابعة لمكتب الخدمات الإستراتيجيّة (Office of Strategic Services)، أو (OSS) كانت تعمل أساساً من مركز قيادة في لندن بالتّعاون المشترك مع المسؤول التّنفيذي البريطاني للعمليّات الخاصّة (British Special Operations Executive). إنّ ظهور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعد الحرب ومجموعة كاملة من المؤسّسات الحكوميّة الأمريكيّة السّريّة مباشرة من هذه

الرّوابط البريطانيّة في زمن الحرب. كانت العواقب المترتّبة على السّياسة الأمريكيّة في وقت لاحق هائلة كما كانت مأساويّة.

كانت نقطة تحوّل مهمّة في إعادة توجيه الطّاقات والسّياسة الأمريكيّة في فترة ما بعد الحرب مباشرة تدخّل البريطانيّين في النّقاش الدّاخلي الأمريكي. وفي خطوة محسوبة بشكل كبير، جاء وينستون تشرشل إلى فولتون في ميسوري، وهي الولاية التي ينحدر منها الرّئيس ترومان، لإلقاء خطاب "السّتارة الحديديّة"[1] (Iron Curtain) الشّهير في ٥ آذار عام ١٩٤٦

---

(١) السّتارة الحديديّة: اسم الحدود المادية التي تقسم أوروبا إلى منطقتين منفصلتين من نهاية الحرب العالميّة الثّانية في عام ١٩٤٥ وحتّى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١. يرمز المصطلح إلى الجّهود التي بذلها الاتّحاد السّوفياتي لحجب نفسه والدول التي تسير في فلكه. على الجّانب الشّرقي من السّتارة الحديديّة كانت الدّول المرتبطة أو المتأثّرة بالاتّحاد السّوفياتي، بينما كانت في الجانب الغربي البلدان المتحالفة مع الولايات المتّحدة أو محايدة من النّاحية الاسميّة. تمّ تطوير تحالفات اقتصاديّة وعسكريّة دوليّة منفصلة على كلّ جانب من السّتارة الحديديّة:

الدّول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصاديّة المتبادلة وميثاق وارسو، مع الاتحاد السّوفياتي كدول رائدة.

الدّول الأعضاء في منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومع الولايات المتّحدة كقوة بارزة.

من النّاحية الماديّة، اتخذت السّتارة الحديديّة شكل الدّفاعات الحدوديّة بين دول أوروبا في منتصف القارّة. تمّ تمييز الحدود الأكثر بروزاً من قبل حائط برلين ونقطة تفتيش تشارلي، والتي كانت بمثابة رمز للسّتارة ككل.

يعود استخدام مصطلح السّتارة الحديديّة باعتباره استعارة للفصل الصّارم إلى أوائل القرن التّاسع عشر على الأقل. على الرّغم من أنّ شعبيّتها كرمز للحرب الباردة تُعزى إلى استخدامها في خطاب ألقاه ونستون تشرشل في ٥ آذار عام ١٩٤٦ في فولتون بولاية ميسوري، استخدم وزير الدّعاية النّازي الألماني جوزيف غوبلز المصطلح في إشارة إلى الاتّحاد السّوفياتي.

إذ لم يتمّ مناقشة رؤية تشرشل بشكل عام التي تضمنت المكاسب السّياسيّة للموقف البريطاني بعد الحرب التي تضمّنها خطاب تشرشل المحسوب. من المؤكّد أنّ ستالين كان ينتهك حقّاً نصّ وروح اتفاقات الحرب المختلفة المبرمة مع تشرشل وروزفلت. لكنّ هدف تشرشل في فولتون كان التّلاعب بالرّئيس الأمريكي السّاذج وعديم الخبرة من أجل إقامة علاقة أنكلو أمريكيّة خاصّة متجدّدة.

بعد وقت قصير من زيارة تشرشل الاستثنائيّة التي خسر خلالها /٧٥/ دولاراً عن قصد في لعب لعبة البوكر مع ترومان، كان رئيس الوزراء السّابق قد حوّل الأحداث إلى ميزة فذّة لصالح بريطانيا. تمّ إنشاء النّموذج الأوّليّ للمخابرات المركزيّة الأمريكيّة على شبكة زمن الحرب لمكتب الخدمات الإستراتيجيّة المدّربة في لندن. كانت سياسة الدّفاع الأمريكيّة تستند إلى مشاركة مشتركة بين الولايات المتّحدة وبريطانيا في أسرار الاستخبارات والدّفاع العسكري. بدأ ترومان في تطهير إدارته من أي عناصر مناهضة لبريطانيا، وكان أبرزها هنري والاس وزير الزّراعة غير المعجب بإنكلترا وشعبها وثقافتها. لقد استأنفت وكالات الاستخبارات الأمريكيّة والبريطانيّة تعاونهما الوثيق في العديد من المجالات الرّئيسة.

معيار الدّولار، وشركات النّفط الكبرى وبنوك نيويورك

انبثقت المصالح النّفطيّة الأنكلو أمريكيّة من الحرب العالميّة الثّانية في موقع يتمتّع بقوّة هائلة. ففي الاتّفاقيّة النّهائيّة "لنظام عالمي جديد" (New World Order) في فترة ما بعد الحرب في الشّؤون النّقديّة والاقتصاديّة التي تمّ التّوصّل إليها بين المفاوضين البريطانيّين والأمريكيّين في عام ١٩٤٤

في بريتون وودز (Bretton Woods)، نيو هامبشاير، لعبت الهيمنة الأنكلو أمريكيّة على البترول العالمي دوراً رئيساً في تفكير اللورد كينز (Lord Keynes) ونظيره الأمريكي، هاري ديكستر وايت (Harry Dexter White)، مساعد وزير الخزانة الأمريكي.

كان من المقرّر بناء نظام بريتون وودز حول "الرّكائز الثّلاث" لصندوق النّقد الدّوليّ، والتي ستشكّل مساهمات البلدان الأعضاء احتياطيّاً للطّوارئ متاحاً في أوقات تعثّر ميزان المدفوعات؛ البنك الدّولي الذي يمنح القروض للحكومات الأعضاء للمشاريع العامّة الكبيرة؛ والاتفاقيّة العامّة للتّعريفات والتّجارة (General Agreement on Tariffs and Trade) أو (GATT)، المصمّمة لإنشاء أجندة مُدارة "للتّجارة الحرّة".

لكن كان هناك بعض البنود التي صمّمها اللورد كينيز ونظراؤه الأمريكيّون بمهارة لضمان هيمنة أنكلو أمريكيّة بعد الحرب على الشّؤون الماليّة والتّجاريّة العالميّة. أولاً، تمّ منح السّيطرة الفعليّة على التّصويت في الولايات المتّحدة وبريطانيا داخل صندوق النّقد الدّولي والبنك الدّولي. ثانياً، ابتكر نظام بريتون وودز ما أُطْلق عليه نظام تبادل الذّهب. بموجب هذا النّظام، تمّ ربط العملة الوطنيّة لكل بلد عضو بالدّولار الأمريكي. كما تمّ تحديد الدّولار الأمريكي بدوره عند معدّل رسمي قدره /٣٥/ دولاراً للأونصة من الذّهب، وهو المعدّل الذي حدّده الرّئيس روزفلت عام ١٩٣٤ خلال أعماق الكساد العظيم وقبل الحرب العالميّة.

وبما أنّ البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك كان قد كدّس الجزء الأكبر من احتياطيات الذّهب الرّسميّة في العالم خلال الحرب، ولأنّ

الدّولار خرج من ويلات الحرب كأقوى عملة في العالم مدعومة بما لا شكّ فيه بأقوى اقتصاد في العالم، فإنّ هناك قّلة تجادل بخصوص الوصول إلى معيار الدّولار الأمريكي ما بعد الحرب.

من بين أقل النّاس ميلاً إلى الشّكوى حول شروط نظام بريتون وودز النّقدي، كانت شركات البترول الأمريكيّة الكبيرة، وهي شركات روكفلر التّابعة لمجموعة ستاندرد أويل، إلى جانب شركة جلف أويل التّابعة لشركة بيتسبيرج ميلون. لقد حصلت على حصّة كبيرة في امتيازات النّفط في الشّرق الأوسط، وقبل كلّ شيء في المملكة العربيّة السّعوديّة. جزئياً من خلال الدّبلوماسيّة الذّكيّة للرّئيس روزفلت، والتصرّف غير المتقن لبريطانيا ونستون تشرشل، انزلقت المملكة العربيّة السّعوديّة من السّيطرة البريطانيّة خلال الحرب. لقد حصل الملك السّعودي عبد العزيز على اتفاقيّة إقراض غير مسبوقة في عام ١٩٤٣ من روزفلت، وهي لفتة تهدف إلى ضمان حسن النيّة السّعوديّة لمصالح النّفط الأمريكيّة بعد الحرب.

لقد تصرّف روزفلت بناءً على نصيحة منسّق النّفط للدّفاع الوطني هارولد إيكيس (Harold Ickes)، ثمّ بناءً على نصائح وزارة الخارجيّة التي لاحظت في كانون الأول عام ١٩٤٢: "إنّنا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّه ينبغي النّظر إلى تنمية الموارد البتروليّة في المملكة العربيّة السّعوديّة في ضوء المصلحة الوطنيّة واسعة النّطاق". كانت هذه هي المرّة الأولى التي يرتبط فيها الأمن القومي الأمريكي رسميّاً بمصير مملكة الصّحراء في الخليج العربي، على بعد أكثر من /١٠,٠٠٠/ ميل من شواطئها. لم يكن ذلك آخر مرّة. فقد أدرك مخطّطو وزارة الخارجيّة أنّ الآثار المترتّبة على ذلك هي أنّ السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، على الأقل في المناطق الرّئيسة، ستصبح

أكثر إمبرياليّة على غرار الخطوط البريطانيّة للسّيطرة على المصالح الإستراتيجيّة في الأراضي البعيدة عن شواطئها كركيزة لقوّتها بعد الحرب.

ولكن في السّنوات الأولى بعد نهاية الحرب العالميّة الثّانية، أدرك قليل من الأمريكيّين الآخرين النّتائج. لقد كانوا منشغلين جدّاً بالعودة إلى الحياة الطّبيعيّة بعد الكساد والحرب.

خطّة مارشال: تشكيل الهيمنة النّفطيّة لما بعد الحرب

تمّ إيلاء القليل من الاهتمام لدور النّفط في برنامج التّعافي الأوروبي بعد الحرب (European Recovery Program) أو للاختصار(ERP) المعروف باسم خطّة مارشال (Marshall Plan) التي سُمِّيَّت باسم مهندسها وزير الخارجيّة جورج سي مارشال (George C. Marshall). منذ إنشائها في عام ١٩٤٧، كان أكبر إنفاق منفرد من قبل البلدان المتلقّية لبرنامج التّعافي الأوروبي في أوروبا الغربيّة هو استخدام دولارات خطّة مارشال (Marshall Plan) لشراء النّفط الذي يتمّ توفيره بشكل أساسي من قبل شركات النّفط الأمريكيّة.

وفقًا للسّجلات الرّسميّة لوزارة الخارجيّة، فإنّ أكثر من ١٠/ %/ من جميع المساعدات الأمريكيّة التي قدمها مارشال ذهبت لشراء النّفط الأمريكي.

بحلول نهاية الحرب، أصبحت صناعة النّفط الأمريكيّة عالميّة بنفس الدرجة مثل نظيرتها البريطانيّة. كانت مواردها الرّئيسة من فنزويلا، والشّرق الأوسط وأماكن أخرى بعيدة. فبعد الحرب، انتقلت شركات النّفط الكبرى، كما سُمّيَت الشّركات الأمريكيّة الخمس- شركة ستاندرد أويل- نيوجيرسي (إكسون)، وسوكوني فاكيوم أويل (موبيل)، وشركة

ستاندرد أويل - كاليفورنيا (شيفرون)، وشركة تكساكو وشركة، غلف أويل - إلى السّيطرة بشكل حاسم على أسواق النّفط في أوروبا بعد الحرب.

أضرّت ويلات الحرب بشدّة بالاعتماد الأوروبي على الفحم كمصدر رئيس للطّاقة. فقدت ألمانيا احتياطيها من الفحم الشّرقي، وكان إنتاج الفحم في الغرب الذي مزقته الحرب /٤٠%/ فقط من مستويات ما قبل الحرب. وكان إنتاج الفحم البريطاني أقل بنسبة /٢٠%/عن مستوى عام ١٩٣٨. لقد وقع نفط شرق أوروبا وراء ما أطلق عليه تشرشل "السّتارة الحديديّة"، والذي لا يُمْكِنُ الوصول إليه من قبل الغرب. وفي عام ١٩٤٧، تمّ توفير نصف نفط أوروبا الغربيّة من قبل الشّركات الأمريكيّة الخمس.

لم تتردّد شركات النّفط الأمريكيّة الكبرى في الاستفادة من هذه الفرصة الرّائعة. على الرّغم من بعض التّحقيقات التي أجراها الكونغرس والاحتجاج البيروقراطي من المستوى المتوسّط على سوء الاستخدام الواضح لأموال خطّة مارشال، فقد أجبرت شركات النّفط الكبرى أوروبا على دفع ثمن غال، وهو ثمن باهظ جدّاً. لقد ضاعفوا السّعر الذي فرضوه على العملاء الأوروبيّين بأكثر من الضّعف بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨، حيث رفعو السّعر من /١,٠٥/ دولار للبرميل إلى /٢,٢٢/ دولار للبرميل الواحد. على الرّغم من أنّ النّفط تمّ توفيره من احتياطيات الشّركات الأمريكيّة غير المكلفة في الشّرق الأوسط، فقد تمّ حساب معدّلات الشّحن في صيغة معقّدة بشكل مقصود، مرتبطة بمعدلات الشّحن من منطقة البحر الكاريبي إلى أوروبا، وهي تكلفة أعلى بكثير.

حتّى داخل الأسواق الأوروبيّة، كانت هناك فروق هائلة في التّكلفة. اضطرت اليونان إلى دفع /٨,٣٠/ دولار للطّن مقابل نفط الوقود، وهو نفس نفط الوقود الذي كانت تدفع بريطانيا عليه /٣,٩٥/ دولار للطّن. علاوة على ذلك، رفضت الشّركات الأمريكيّة، بدعم من حكومة واشنطن، السّماح باستخدام أموال خطّة مارشال لبناء قدرة تكرير أوروبّيّة أصليّة، ما زاد من تشديد قبضة شركات النّفط الأمريكيّة الكبرى على أوروبا ما بعد الحرب.

وحيث استعادت الشّركتان الرّئيستان للنّفط البريطاني، الشّركة الأنكلو فارسيّة وشركة شل طاقاتهما، تمّ إجبار الشّركات الخمسة الأمريكيّة على التّوسّع لتصبح سبع شركات ما أدّى إلى تقسيم أسواق النّفط في أوروبا ما بعد الحرب وبقيّة العالم. بحلول الخمسينيّات من القرن الماضي، بدا موقف شركات النّفط الأنكلو أمريكيّة غير متاح. لقد سيطروا على إمدادات الشّرق الأوسط الرّخيصة والأسواق الأسيرة في أوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينيّة، وأمريكا الشّماليّة.

بدا سعر النفط من ثوابت الحياة اليوميّة خلال الخمسينيّات من القرن الماضي. حصدت الشّركات أرباحاً هائلة من مبيعاتها بالدّولار من النّفط إلى السّوق العالميّة الجديدة. كانت شركات السّيّارات والصّناعات المرتبطة بها قد أصبحت أكبر عنصر منفرد في الاقتصاد الأمريكي. لقد ضخّت دولارات الضّرائب الأمريكيّة مليارات الدّولارات في بناء بنية تحتيّة وطنيّة حديثة للطّرق السّريعة بموجب قانون الطّرق السّريعة للدّفاع الوطني لأيزنهاور (The Eisenhower National Defense Highway Act)، وذلك بحجّة أنّ الطّرق السّريعة كانت ضروريّة للفرار من المدن في حالة الحرب النّوويّة السّوفياتيّة. تمّ إهمال البنى التحتيّة للسّكّك الحديديّة والسّماح لها

بالانحطاط، وذلك لصالح النّقل الذي يعتمد على المحرّكات الأقل كفاءة في استخدام الطّاقة. كان هذا هو الوقت الذي يّمْكِنُ فيه لوزير دفاع، كويلسون، الرّئيس السّابق لشركة ديترويت للسيّارات الكبرى، أن يقول بدون خوف:"إنّ ما هو جيّد لشركة جنرال موتورز هو مفيد لأمريكا." كان يجب عليه أن يضيف أيضاً: ما هو جيّد لشركة إكسون، وما هو جيد لتكساكو، وما هو جيّد لشركات النّفط الكبرى. لقد أضحى النّفط السّلعة الأكثر أهميّة لتزويد الاقتصاد بالطّاقة.

قوّة بنوك نيويورك المرتبطة بالنّفط الأمريكي

كانت النّتيجة غير الملحوظة لهذا الاستيلاء على السّوق العالميّة غير العاديّ من قبل شركات النّفط الأمريكيّة الكبرى بعد الحرب العالميّة الثّانية هو الصّعود الموازي للهيمنة الدّولية للمجموعات المصرفيّة في نيويورك المرتبطة بالنّفط. فمنذ فترة قروض تعويضات دويز والإقراض ذو الصلة في العشرينيّات من القرن الماضي، وجّهت بنوك نيويورك أعمالها بشكل متزايد نحو السّاحة الدّوليّة وبعيداً عن التّمويل المحلّي. نظرًا لأنّ شركات النّفط الأمريكيّة أصبحت عنصراً أكبر في الإمداد الدّولي بالنّفط خلال الحرب العالميّة الثّانية، استفادت بنوك نيويورك من تدفّقات رأس المال لتجارة النّفط العالميّة. لقد مارست بنوك نيويورك القويّة نفوذاً لتعديل مخطّط بريتون وودز الأصلي الذي ابتكره كينز وديكستر وايت للحفاظ على هذه الميزة.

خلال أوائل الخمسينيّات من القرن الماضي، ساهمت موجة من عمليّات الدّمج غير الملحوظة التي قام بها بنك نيويورك في زيادة التّأثير السّياسي والمالي الهائل بالفعل الذي تمارسه البنوك على سياسة الولايات المتّحدة المحلّيّة. ففي عام ١٩٥٥، اندمج بنك تشيس الوطني (Chase National

Bank) الذي يملكه روكفلر مع بنك مانهاتن وبرونكس كاونتي تراست (Bank of Manhattan and the Bronx County Trust) لإنشاء بنك تشيس مانهاتن (Chase Manhattan Bank). استحوذ بنك ناشونال سيتي باتك أوف نيويورك (National City Bank of New York)، أيضاً مثل تشيس، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمليّات الدّوليّة لمجموعة ستاندرد أويل (The Standard Oil group)، على ناشونال سيتي بانك أوف نيويورك (First National Bank of New York) لتشكيل بنك فيرست ناشيونال (First National City Bank)، والذي أضحى فيما بعد سيتي بنك كورب (Citibank Corp). كما استولى بنك بانكرز ترست (Bankers' Trust) على بنك ذا ببلك بنك آند ترست (The Public Bank & Trust) وبنك تايتل غارنتي آند ترست (Title Guarantee & Trust)، ومجموعة عديدة من البنوك المحلّيّة لتشكيل مجموعة قويّة أُخْرى، في حين اندمج بنك كيميكال بانك آند ترست (Chemical Bank & Trust) مع كورن إكستشينج بانك (Corn Exchange Bank) ببنك نيويورك ترست كو (New York Trust Co.) ليشكّل أكبر ثالث مجموعة بنكيّة في نيويورك، أي مجموعة كيميكال نيويورك بانك ترست (Chemical New York Bank trust)، وهي مجموعة ترتبط بشركة ستاندر أويل للنّفط. كما اندمج جي بي مورغان وشركاه (J. P. Morgan & Co.) في نفس الفترة مع بنك غارنتي ترست وسركاه (Guaranty Trust & Co.) ليشكّل مورغان غارنتي ترست وشركاه (Morgan Guaranty Trust & Co.) وهو خامس أكبر بنك.

كان للتّأثير الصّافي لهذه الاحتكارات في فترة ما بعد الحرب للقوّة المصرفيّة والماليّة الأمريكيّة في حفنة صغيرة من البنوك في نيويورك، والتي كانت موجّهة بقوّة نحو ثروات أسواق النّفط الدّوليّة وسياستها تأثيراً هائلاً

في العقود الثّلاثة التّالية من التّاريخ المالي الأمريكي، وألقي بظلاله على جميع التّأثيرات السّياسيّة الأُخرى في سياسة الولايات المتّحدة والسّياسة الدّوليّة مع استثناء ممكن لتمويل العجز في حرب فيتنام.

عادة ما كانت بنوك نيويورك موجّهة نحو الأعمال التّجاريّة الدّوليّة لكنّها الآن تتمتّع بسلطة غير متناسبة على التّمويل العالمي، كما لم يحدث من قبل. تشبه قوّتهم قوّة المجموعات المصرفيّة الإمبرياليّة القديمة في لندن مثل بنك ميدلاند (Midland Bank) وباركليز (Barclays) وما شابه. بحلول عام ١٩٦١، كانت الودائع التي تتركّز في أكبر خمسة بنوك في نيويورك تشكل بالكامل /٧٥ % من جميع الودائع المصرفيّة في المنطقة الحضريّة بأكملها، وهي أكبر منطقة اقتصاديّة في أمريكا.

إنّ عضويّة مجلس نيويورك ذي النّفوذ المتزايد على العلاقات الخارجيّة (New York Council on Foreign Relations) خلال فترة الخمسينيّات من القرن الماضي كانت تعكس هذا التّركيز للقوّة الماليّة والاقتصاديّة. كان رئيس مجلس إدارة مجلس العلاقات الخارجيّة - فرع نيويورك هو المحامي في وول ستريت، جون ج. ماكلوي (John J. McCloy)، ورئيس مجلس إدارة بنك تشيس الذي كان يعمل كمحامٍ في السّابق لمصالح شركة روكفلر للنّفط ستاندارد أويل.

في حين أنّ معظم الأميركيّين أدركوا بشكل ضعيف الآثار التي تنذر بالشّؤم المترتّبة على تركيز القوّة الاقتصاديّة والماليّة في عدد صغير من الأيدي في بنوك نيويورك، والشّركات، ومكاتب المحاماة ذات الصّلة خلال سنوات ما بعد الحرب في الخمسينيّات من القرن الماضي، فإنّ النّقطة لم تغب عن

البريطانيّين من أبناء عمومتهم في مدينة لندن[1] (The City of London). لقد تمّت إعادة تشكيل المجتمع الأمريكي بشكل متزايد على غرار "الامبراطوريّة غير الرّسميّة" البريطانيّة، حيث كان التّمويل، والسيطرة على المواد الخام، والتّحكّم في شروط التّجارة الدّوليّة أساسها أكثر من الأساس الأمريكي التّقليدي للتقدّم التّكنولوجي والصّناعي.

تولّي محمّد مصدّق أمر النّفط الأنكلو أمريكي

في حين أن بريطانيا خلال الخمسينيّات من القرن الماضي بدت وكأنّها تفقد أكثر سماتها الإمبراطوريّة شمولاً، إلا أنّها كانت متمسّكة بمجموعة من الأولويّات الاستعماريّة التي أُعْيَد ترتيبها. وبدلاً من الاهتمام بكلّ شيء بشأن الحفاظ على الإمبراطوريّة الرّسميّة الواسعة التي تصل إلى الهند، فقد أعادت تجميع صفوفها حول الإمبراطوريّة الأكثر ربحيّة المتمثّلة في السّيطرة على النّفط الخام والمواد الإستراتيجيّة، بمساعدة الولايات المتّحدة. وهكذا أصبحت مصر وقناة السويس التي تدفّق من خلالها معظم نفط الشّرق الأوسط إلى أوروبا أولويّة إستراتيجيّة مثلها مثل الحفاظ على المصالح

---

(١) "مؤسّسة مدينة لندن الماليّة": تُتألف رسميّاً وقانونيّاً من "العمدة والعامة ومواطني مدينة لندن" الذين يشكلون هيئة الإدارة البلديّة للمدينة والمركز التّاريخي لمدينة لندن وموقع الكثير من القطاع المالي في المملكة المتّحدة. تمّ تغيير الاسم في عام ٢٠٠٦ من شركة لندن لتفادي الخلط مع حكومة لندن الكبرى، وهي سلطة لندن الكبرى. يحقّ لكل من رجال الأعمال والمقيمين في المدينة، أو "الميل المربّع" التّصويت في الانتخابات بالإضافة إلى وظائفها كسلطة محلّيّة - مماثلة لتلك التي تضطلع بها البلديات التي تدير بقيّة منطقة لندن الكبرى - ويتحمّل مسؤوليّة دعم صناعة الخدمات الماليّة وتمثيل مصالحها. يشمل هيكل الشّركة اللورد مايور، ومحكمة ألدرمين، ومحكمة المجلس المشترك.....

البريطانيّة في دول الخليج بالشّرق الأوسط المنتجة للنّفط، وخاصّة إيران، حيث احتفظت الحكومة البريطانيّة من خلال شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة بقبضة مُحْكَمَة على ثروات البلاد السّياسيّة والاقتصاديّة على الرّغم من ضغوط الحرب العالميّة.

منذ جهودها (الموصوفة سابقاً) لكسب احتكار حقوق النّفط الفارسيّ في عهد ويليام نوكس دارسي، في ١٩٠١–٢٠٠٢، كانت بريطانيا تقاتل مثل نمر للسّيطرة على ما أصبح من معادن النّفط الإيرانيّة. فخلال الحرب العالميّة الثّانية، لعبت بريطانيا دوراً غادراً بشكل خاص، حيث أقنعت روسيا في عهد ستالين بضمّ قواها إلى القوّات البريطانيّة في غزو إيران بحجّة واهية تزعم أنّ وجود عدد قليل من المهندسين الألمان في المنطقة المحايدة كان بمثابة "حالة حرب" (Casus belli). بعد شهر من احتلال القوّات البريطانيّة والرّوسيّة إيران في آب عام ١٩٤١، تنازل الشّاه لصالح ابنه محمد رضا بهلوي، الذي تمّ التخلّص منه في ظلّ الظروف لاستيعاب الاحتلال الأنكلو- روسي.

جلست قوّات الاحتلال البريطانيّة التي استُكْمِلَت لاحقًا بكتيبة أمريكيّة أصغر حجماً مكتوفة الأيدي، بينما كانت "حليفتها" في زمن الحرب روسيا قد استولت على معظم الإمدادات الغذائيّة من المنطقة الشّماليّة من إيران التي احتلّها الجّيش السّوفياتي. لقد لقي عشرات الآلاف من الإيرانيين حتفهم بسبب الجوع، بينما مُنحت أولويّة الإمدادات لحوالي /١٠٠,٠٠٠/ جندي روسي و /٧٠,٠٠٠/ جندي بريطاني وهندي. أصبح التّيفوئيد والتّيفوس أوبئة. وأدّى تحويل الإمدادات على طول خط السّكك الحديديّة الإيرانيّة لنقل سلع الإقراض الأنكلو أمريكيّة إلى روسيا خلال شتاء ١٩٤٤ - ١٩٤٥ إلى مقتل الآلاف بسبب عدم وجود وقود التّدفئة في

فصل الشّتاء المرير. كانت السّياسة البريطانيّة خلال الفترة بأكملها هي الإذلال المنهجي للعناصر الإيرانيّة القوميّة والحكومة مع تشجيع أكثر ردود الفعل الخرافيّة والإقطاعيّة داخل البلاد.

في محاولة يائسة لطلب المساعدة من طرف ثالث، طلبت الحكومة الإيرانيّة المساعدة الأمريكيّة، وفي عام ١٩٤٢ ذهب ضابط عسكري أمريكي، وهو الجنرال نورمان شوارزكوف (General M. Norman Schw arz k opf) (والد قائد القوّات الأمريكيّة في عمليّة عاصفة الصّحراء (١٩٩٠-١٩٩١) إلى إيران، حيث قام بتدريب قوة شرطة وطنيّة خلال فترة ستّ سنوات، حتّى عام ١٩٤٨. لقد أثبت شوارزكوف واتّصالاته بالجيش الإيراني فيما بعد أهميّة حاسمة في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني مصدق في آب عام ١٩٥٣.

على الرّغم من الإعلان الرّسمي الصّادر عن مؤتمر طهران في زمن الحرب فيما يتعلّق باستعادة السّيادة الإيرانيّة في فترة ما بعد الحرب، والتي وقعها ستالين، وتشرشل، وروزفلت، طالبت روسيا بتقديم امتيازات نفطيّة حصريّة واسعة النّطاق في الجزء الشّمالي من إيران على الحدود مع أذربيجان في حين طالبت بريطانيا بمزيد من الامتيازات لشركة رويال داتش شل المرتبطة بالحكومة. وفي خضمّ هذا الابتزاز الأجنبي الصّارخ لما كان يصل إلى مستوى قوّات الاحتلال على الأراضي الإيرانيّة، قدّم الزّعيم القومي الإيراني الدّكتور محمد مصدّق في كانون الأول عام ١٩٤٤، مشروع قانون في البرلمان الإيراني يحظر مفاوضات النّفط مع الدّول الأجنبيّة.

استشهد مصدّق بافتتاحيّة صحيفة "تايمز" الصّادرة في لندن في الثّاني من تشرين الثّاني عام ١٩٤٤ والتي اقترحت تقسيم إيران بعد

الحرب بين القوى الثّلاث: بريطانيا، وروسيا، والولايات المتّحدة. صدر القرار، لكنّه تَرَكَ صراحةً مناقشة مسألة امتياز شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة في جنوب إيران، امتياز دارسي القديم منذ عام ١٩٠١ لنقاش لاحق.

بحلول عام ١٩٤٨، وفي أعقاب معركة مريرة شملت عرض القضيّة أمام الأمم المتّحدة الجديدة، نجحت إيران أخيراً في إجبار القوّات الأجنبيّة على الانسحاب من أراضيها. لكنّ البلاد واقتصادها كانا لا يزالان تحت السّيطرة الفعليّة للحكومة البريطانيّة من خلال شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة. احتوت المنطقة الجنوبيّة لإيران على أغنى إقليم نفطي كان معروفاً آنذاك في العالم بأسره، وكان مسيطراً عليه بموجب الامتياز الحصري الذي مُنِحَ للبريطانيّين قبل عقود من الزّمن. منذ عام ١٩١٩، كان المسؤولون الإداريّون البريطانيّون يديرون بحكم الأمر الواقع البلاد لضمان هذا الاحتكار الحيوي. تمّ دفع جماليّات السّيادة الإيرانيّة جانباً.

ولكن بعد نهاية الحرب العالميّة الثّانية، مع خروج الحركة المناهضة للاستعمار من الهند عبر إفريقيا إلى آسيا، لم تعد إيران تتسامح مع هذا الإلغاء لسيادتها الوطنيّة. في أواخر عام ١٩٤٧، طالبت الحكومة الإيرانيّة أن تزيد شركة النّفط الأنكلو-إيرانيّة حصّة الإيرادات المنخفضة بشكل يبعث على السّخرية المقدّمة من الشّركة الأنكلو-إيرانيّة للحكومة الإيرانيّة من أكثر الاستثمارات النّفطيّة ربحيّة في العالم.

أشارت إيران إلى حالة فنزويلا، حيث وافقت شركات ستاندرد أويل النّفطيّة الأمريكيّة على تقسيم /٥٠-٥٠/ مع حكومة فنزويلا. لاحظت إيران أنّه لو كانت لديها مثل هذه الشّروط، فبدلاً من الحصول على مبلغ تافه

قدره/ ٣٦ / مليون دولار سنويّاً لاستنزاف مواردها الطّبيعيّة الثّمينة، كانت ستجمع/ ١٠٠/ مليون دولار، وكان مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت. وفي نفس الحالة، حسبت إيران أنّ الشركة الأنكلو-إيرانيّة والبريطانيّين كانوا يدفعون بحكم الواقع مجموع عائدات بنسبة /٨ %/ فقط من صافي ربحهم. حصلت بريطانيا على امتياز حصري على مساحة شاسعة مساحتها /١٠٠,٠٠٠/ ميل مربّع، والتي رفضت الدّخول في استكشافات جديدة مهمّة. كانت إيران قد حسبت أنّه في عام ١٩٤٨ من إنتاجها من / ٢٣ / مليون طنّ من النّفط الإيراني، حققت شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة ربحاً بقيمة /٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠/ دولار، بينما دفعت لإيران رسوماً بقيمة /٣٦,٠٠٠,٠٠٠/ دولار. اقترحت حكومة إيران في ضوء البيانات المقدّمة، إعادة التّفاوض على الامتياز الأصلي مع مراعاة مبدأ العدالة والإنصاف.

لم يتم استقبال هذا الاقتراح بفرح في لندن. بدأت هيئة الإذاعة البريطانيّة (بي بي سي) في بثّ تقارير روايات إخباريّة مزيّفة تهدف إلى إحراج الحكومة الإيرانيّة، مدّعية أنّ وزير الخارجيّة أصفندياري وافق على تقديم تنازلات مهينة لوزير الخارجيّة البريطاني إرنست بيفن (Ernest Bevin) لتعديل الدّستور الإيراني. كانت هذه فقط الاستجابة الأوّليّة.

استمرّت المحادثات حول تغيير الاتّفاقيّة الأنكلو - إيرانيّة حتّى عام ١٩٤٩ دون تقديم تنازلات كبيرة من الجانب البريطاني. كانت إستراتيجيّتهم هي المماطلة والتّأخير، مع العمل دائماً لإضعاف الحكومة الإيرانيّة. لكن في الانتخابات البرلمانيّة الإيرانيّة في نهاية عام ١٩٤٩، قام الدّكتور مصدّق وحزبه للجبهة الوطنيّة (National Front party) الصّغير بحملة حول قضيّة

التّفاوض بشأن النّفط. حصل حزب الجّبهة الوطنيّة على ستّة مقاعد في البرلمان الجديد، وبحلول كانون الأول تمّ تعيين مصدّق رئيساً لّلجنة البرلمانيّة المعنيّة بقضيّة النّفط. كانت إيران قد طالبت تقسيم الأرباح بنسبة /٥٠/ إلى /٥٠/ (مناصفة بينهما) بالإضافة إلى المشاركة الإيرانيّة في إدارة شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة. بما أنّ حكومة واحدة تلو الأخرى سقطت بسبب القضيّة المثيرة للجدل، فإنّ الرّفض البريطاني لمقابلة إيران حتّى في منتصف الطّريق استمرّ حتّى نيسان عام ١٩٥١، عندما تمّ تعيين محمد مصدّق رئيساً للوزراء. على عكس الدّعاية الّلاحقة من مختلف الأوساط في واشنطن ولندن، لم يكن مصدّق وكيلاً لشيوعيي توده[١] (Tudeh communists) أو روسيا أو أي متطرّف وحشي، ولكنّه كان وطنيّاً عاطفيّاً إيرانيّاً وعدواً قويّاً لروسيا السّوفيتيّة، مهما كانت عيوبه الأُخرى.

في ١٥ آذار ، كان البرلمان، المجلس، الإيراني قد صوّت لقبول توصية لجنة مصدّق لتأميم شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة مع تعويض عادل. تمّت الموافقة على خطّة التأميم النّهائيّة من قبل المجلس في اليوم السّابق لتكليف مصدّق بتشكيل حكومته في ٢٨ نيسان عام ١٩٥١.

---

(١) حزب توده الإيراني: هو حزب شيوعي إيراني. تمّ تشكيله عام ١٩٤١ برئاسة سليمان محسن إسكندري، وكان له تأثير كبير في سنواته الأولى ولعب دوراً مهمّاً خلال حملة محمد مصدّق لتأميم شركة النّفط الأنكلو- فارسيّة وولايته كرئيس للوزراء. يُقَال إنّ القمع الذي أعقب انقلاب ١٩٥٣ ضدّ مصدّق قد "دمر" الحزب، على الرّغم من استمراره. لا يزال الحزب موجوداً لكنّه ظلّ أضعف كثيراً نتيجة لحظره في إيران والاعتقالات الجماعيّة التي قامت بها الجّمهوريّة الإسلاميّة عام ١٩٨٢، وكذلك عمليّات إعدام السّجناء السّياسيّين في عام ١٩٨٨.

في عيون البريطانيّين، ارتكبت إيران الخطيئة التي لا تغتفر. كانت قد تصرّفت بشكل فعّال لتأكيد المصلحة الوطنيّة على حساب المصالح البريطانيّة. هدّدت بريطانيا على الفور بالانتقام وفي غضون أيّام وصلت القوّات البحريّة البريطانيّة بالقرب من عبدان. هنا ظهر نفاق البريطانيّين. في السّابق، رفضت وزارة الخارجيّة البريطانيّة التدخّل في مفاوضات بين شركة النّفط الأنكلو إيرانيّة وإيران مدّعية أنّها لن تتدخّل في شؤون "شركة خاصّة"، على الرّغم من أنّ /٥٣% /من شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة كانت تملكها حكومة جلالة الملك. الآن، مع تأميم شركة النّفط الأنكلو- إيرانية من قبل إيران:

لم تتدخّل الحكومة البريطانيّة في المفاوضات بين إيران والشّركة فحسب، بل دعمت مطالبها أيضاً بإرسال وحدات من البحريّة الملكيّة إلى المياه الإيرانيّة، وهدّدت باحتلال عبدان من قبل المظلّيّين لسبب ظاهر وهو حماية المصالح البريطانيّة.

كانت عبدان موقعاً لأكبر مصفاة للنّفط في العالم، وهي جزء من شركة النّفط الأنكلو- إيرانية.

خلال ٢٨ شهراً من رئاسة مصدّق للوزراء، كان البريطانيّون يعانون من عقبة ساحقة واحدة. كانت إيران ضمن حقوقها القانونيّة بالكامل في تأميم شركة على أراضيها طالما أنّها قدّمت تعويضاً عادلاً، وهو ما فعلته حكومة مصدّق. علاوة على ذلك، ستضمن إيران لبريطانيا نفس المستوى من إمدادات النّفط التي كانت تتمتّع بها قبل التّأميم، بالإضافة إلى عرضها على الاستمرار في توظيف الرّعايا البريطانيّين في شركة النّفط الإنكليزيّة الإيرانيّة.

بحلول شهر أيلول عام ١٩٥١، كانت بريطانيا قد أعلنت فرض عقوبات اقتصاديّة كاملة على إيران بما في ذلك فرض حظر على شحنات النّفط الإيرانيّة وكذلك تجميد جميع الأصول الإيرانيّة في البنوك البريطانيّة في الخارج. تمركزت السّفن الحربيّة البريطانيّة خارج المياه السّاحليّة الإيرانيّة مباشرة، وتمّ إرسال القوّات البرّيّة والجوّيّة إلى البصرة في العراق الخاضع لسيطرة بريطانيا بالقرب من مجمّع مصفاة عبدان. انضمّ إلى الحظر البريطاني جميع شركات النّفط الأنكلو أمريكيّة الرّئيسة. كان الخنق الاقتصادي هو ردّ لندن وواشنطن على تأكيدات السّيادة الوطنيّة للدّول النّامية التي تتداخل مع أصولها الحيويّة. قامت المخابرات البريطانيّة السّرّيّة برشوة المخبرين داخل البنك المركزي الإيراني، بنك ملي (Bank Melli)، وأجزاء أُخْرى من الحكومة، للحصول على قراءة دقيقة لحظة بلحظة للتّأثير الدّقيق لعقوباتهم الاقتصاديّة على البلاد.

تمّ تحذير المشترين المحتملين للنّفط الإيراني المؤمّم من قبل شركات النّفط الأنكلو- أمريكيّة من أنّهم سيواجهون إجراءات قانونيّة على أساس أنّه لم يتم بعد توقيع اتفاقيّة تعويض بين شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة وإيران. لقد غطّت هذه الحجّة القانونيّة الشّاقة استراتيجيّة تحقيق الذّات. رفضت الشّركة البريطانيّة توقيع أي اتفاق تعويض. في هذه الأثناء، مع مرور شهر تلو آخر، تضاعف لسع الحصار المفروض على الاقتصاد الإيراني الهشّ وتضاعفت المشاكل الاقتصاديّة التي حلّت بنظام مصدق. انخفض المصدر الرئيس لعائدات صادرات البلاد، عائدات النّفط، من /٤٠٠/ مليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى أقل من مليوني دولار بين تموز (يوليو) عام ١٩٥١ وسقوط مصدّق في آب عام ١٩٥٣.

لقد ذهب مصدّق إلى الولايات المتّحدة شخصيّاً في شهر أيلول (سبتمبر) لمخاطبة مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة الذي صوّت بشكل خجول لتأجيل الأمر، حيث ذهب مصدّق إلى واشنطن في محاولة عبثيّة للحصول على مساعدة أمريكيّة لموقف بلاده. كان الخطأ السّياسي الكبير الذي ارتكبه مصدّق هو عدم إدراكه لعلاقة الاحتكار غير القابل للكسر للمصالح الأنكلو أمريكيّة حول القضيّة الحيويّة المتمثّلة في السّيطرة على البترول الإستراتيجي. كان "الوسيط" الأمريكي دبليو أفريل هاريمان (W. Averill Harriman) قد ذهب إلى إيران برفقة وفد مكتظّ بأشخاص مرتبطين بمصالح النفط الكبرى بمن فيهم والتر ليفي (Walter Levy) الاقتصادي في وزارة الخارجيّة. أوصى هاريمان بأن تقبل إيران "العرض" البريطاني. وعندما ذهب مصدّق إلى واشنطن، كان الاقتراح الوحيد الذي سُمِعَ من وزارة الخارجيّة هو تعيين شركة رويال داتش شل(Royal Dutch Shell) كشركة إدارة إيرانيّة.

عندما أصرّ البريطانيّون على رفع القضيّة أمام المحكمة العالميّة للتّحكيم (The World Court for arbitration)، دافع مصدّق، الذي تلقّى تعليمه في القانون في بلجيكا وسويسرا، عن قضيّة بلده بنجاح، ورفضت المحكمة في ٢٢ تموز ١٩٥٢ ولاية بريطانيا، وأحيلت القضيّة مرّة أُخْرى إلى اختصاص القضاء الإيرانيّ الدّاخلي.

وتعليقاً على الوضع في كانون الأول عام ١٩٥٢، أشار الصّحفي نيد راسل من جريدة هيرالد تريبيون الصّادرة في نيويورك بدقّة إلى أنّه كان هناك عدد قليل، إن وجد أصلاً، من قادة الدّول الصّغيرة الذين يمتلكون شجاعة مصدّق والذين، وهم يشاهدون بلدانهم تعاني تحت الحصار المالي

والاقتصادي الهائل المفروض من قبل بريطانيا، والآن الولايات المتّحدة، سيقولون لترومان وتشرشل "لا." كما ذكر راسل أنّ حيلة تشرشل كانت "تحريض الولايات المتّحدة وبريطانيا ضدّ الدّكتور مصدّق".

بحلول عام ١٩٥٣، كان ردّ المخابرات الأنكلو أمريكيّة جاهزاً. رفض الرّئيس الأمريكي الجديد دوايت أيزنهاور في شهر أيّار من ذلك العام طلب مصدّق للمساعدة الاقتصاديّة بناءً على مشورة وزير خارجيّته جون فوستر دالاس ورئيس وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة ألن دالاس؛ وفي ١٠ آب، التقى مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة ألن دالاس بالسّفير الأمريكي في طهران لوي هندرسون وشقيقة الشّاه في سويسرا. في الوقت نفسه، في شهر آب عام ١٩٥٣، وبعد غياب دام خمس سنوات، وصل الجنرال نورمان شوارزكوف الأب إلى طهران لرؤية "أصدقاء قديمين". لقد كان قريباً من الشّاه وجنرالات الجيش الرئيسيين الذين كان قد درّبهم في وقت سابق والذين وعدهم بالسّلطة في حالة حدوث انقلاب ناجح ضدّ مصدّق.

قامت المخابرات البريطانيّة والأمريكيّة وبمساعدة العناصر الملكيّة في القوّات المسلّحة الإيرانيّة بانقلاب وفرضت اعتقال مصدق الذي تمّ تقويض نفوذه بشدّة من خلال عامين من الحرب الاقتصاديّة الأنكلو أمريكيّة المستمرّة ضدّ بلاده بالإضافة إلى تخريب الدّعم الرّئيس للحكومة. أقنعت المخابرات البريطانيّة السّرّيّة ألين دوليس (Allen Dulles) مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة وشقيقه جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) الذي

يشغل منصب وزير الخارجيّة، والذي بدوره أقنع آنذاك أيزنهاور بأنّ الإطاحة بمصدق أمر لا غنى عنه.

تعاونت وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، التي تحمل الاسم الرّمزي "عمليّة أجاكس" (Operation AJAX) تعاوناً تامّاً مع المخابرات البريطانيّة السّرّيّة (SIS) للإطاحة بمحمد مصدّق في شهر آب عام ١٩٥٣. كانت المصالح الأنكلو أمريكية تدعم الشّاه الشّاب (Reza Shah Pahlevi) كمعارضة لمصدّق. لقد عاد الشّاه، وتمّ رفع العقوبات الاقتصاديّة. كانت المصالح النّفطية الأنكلو أمريكيّة قد سادت وأظهرت ما كانوا على استعداد للقيام به في فترة ما بعد الحرب لأيّ شخص حاول تحدي ولايتهم. ومن المفارقات أنّ هذه المصالح الأنكلو أمريكيّة نفسها ستقلب الشّاه نفسه بعد حوالي /٢٥/ سنة.

لقد وفّرت فترة الحرب الباردة الأمريكيّة - السّوفياتيّة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة فرصة رائعة لأجهزة المخابرات البريطانيّة والأمريكيّة. إنّ أيّ معارضة كبيرة تقف في طريق المبادرات السّياسيّة الرّئيسة يُمْكِن بسهولة أن تُرْسَمَ بفرشاة حمراء على أنّها "شيوعيّة" أو "ذات ميول شيوعيّة". لم يكن ماهو أسهل من تطبيق هذا على القادة غير المعروفين في الدّول التي كانت مستعمرات سابقاً في الدّول النّامية أو المستقلّة حديثاً. كان هذا هو التّكتيك الذي استخدمته لندن وواشنطن في كثير من الأحيان خلال عقود ما بعد الحرب. كنتيجة لذلك، كان من المفترض أن يصبح محمد مصدّق معروفاً في الرّوايات الغربيّة باعتباره راديكاليّاً غير مسؤول والذي يعمل مع الشّيوعيّين ضدّ الأمن الإستراتيجي الغربي الحيوي.

سعي إيطاليا إلى تحقيق الاستقلال في مجال النّفط والتّنمية

لقد عبَّرت إحدى الشّركات الأوروبيّة عن اهتمامها بشراء النّفط من إمدادات نفط مصدّق المؤمّمة. كان هذا في ايطاليا. وبشكل أكثر تحديداً، كان فرداً - إنريكو ماتي (Enrico Mattei)، مؤسّس شركة حكوميّة إيطاليّة جديدة، والتي تسبّبت لاحقاً في صداع شديد لاحتكارات النّفط الأنكلو أمريكيّة.

كان لدى إنريكو ماتي (Enrico Mattei) العزم (Entschlossenheit) بالمعنى البروسي الكلاسيكي للمصطلح. كان زعيم أكبر منظّمة مقاومة غير شيوعيّة في إيطاليا خلال الحرب العالميّة الثّانية. عندما شكّل السيد دي جاسبيري (Alcide de Gasperi) حكومته المسيحيّة الدّيمقراطيّة (Christian Democratic government) في عام ١٩٤٥، قام بتعيين ماتي كرئيس في منطقة شمال إيطاليا لكيان على وشك الاحتضار تمّ إنشاؤه قبل عقدين من الزّمن يُدْعَى الشّركة الإيطاليّة العامّة للبترول أو للاختصار "أجيب" (Azienda Generale Italiana Petroli, or AGIP).

على الرّغم من حقيقة أنّ إيطاليا قد بدّلت ولاءاتها في عام ١٩٤٣، فإنّ قتال الحلفاء وقصفهم لمدة عامين بعد أكثر من عقدين من فاشيّة موسوليني كان قد ترك البلاد في حالة خراب. في عام ١٩٤٥، كان النّاتج القومي الإجمالي لإيطاليا عند مستوى ١٩١١ فقط، وهبط بالقيمة الحقيقيّة بنسبة /٤٠/ في المائة عن مستوى عام ١٩٣٨. وجاءت زيادة كبيرة في عدد السّكّان على الرّغم من خسائر الحرب نتيجة العودة إلى الوطن من المستعمرات التي خسرتها. لقد كانت المجاعة وشيكةً وكان مستوى المعيشة منخفضاً بشكل مخيف.

في هذه الوضع، شرع إنريكو ماتي في إنشاء موارد طاقة محلّيّة لبدء إعادة بناء اقتصاد إيطاليا بعد الحرب. على الرّغم من تفويض إعداد الشّركة الإيطاليّة العامّة للبترول (AGIP) للخصخصة في أسرع وقت ممكن، شرع ماتي في البحث عن النّفط والغاز. لقد فعل ذلك بجهد استكشافي قوي في وادي بو (Po Plain) الواق في شمال إيطاليا مع سلسلة من الاكتشافات ذات الأهميّة المتزايدة كان أولها في عام ١٩٤٦ بالقرب من كافياغا (Caviaga)، ثمّ اكتشاف كبير جنوب كريمونا في كورتيمادجوري (Cortemaggiore) في عام ١٩٤٩، حيث لم يتم اكتشاف الغاز الطّبيعي فقط بل تمّ العثور أيضاً على أوّل نفط في إيطاليا. لقد تمّ منح ماتي تفويضاً مطلقاً (carte blanche) لبناء مشروعه بعد هذه الاكتشافات، بعد أن أصبح المدير العام للشّركة الإيطاليّة العامّة للبترول.

لقد تمّت مقاومة جهود شركات النّفط الأمريكيّة الغيورة لتعيين هذا المنافس الجديد في سوق الطّاقة الإيطالي. كان ماتي وطنيّاً إيطالياً عنيداً وكان مصمّماً على بناء اقتصاد الأمّة كدولة مكتفية ذاتيّاً. كان استنزاف احتياطيات إيطاليا النّفيسة من الدّولارات لدفع ثمن واردات النّفط من شركات النفط الأمريكيّة والبريطانيّة الكبرى أكبر مشكلة في عجز ميزان المدفوعات في إيطاليا بعد الحرب. لقد عالج ماتي هذه المشكلة بجرأة تخطّت عقبات هائلة. لقد تمّ إنشاء شبكة أنابيب بطول /٢٥٠٠/ ميل لتوصيل الغاز الطّبيعي من كورتيمادجوري (Cortemaggiore) إلى المدن الصّناعيّة في ميلان (Milan) وتورينو (Turin). كما تمّ استخدام عائدات اكتشافات الغاز الجديدة لتمويل توسيع البنية التحتيّة الصّناعيّة للشّركة الإيطاليّة العامّة للبترول في شمال إيطاليا الصّناعي.

كان ماتي هو الذي صاغ مصطلح الأخوات السّبع (Sette Sorelle) أو (Seven Sisters) في إشارة إلى الاحتكار الذي لا يرحم في أسواق النّفط العالميّة للإشارة إلى الشّركات الأنكلو أمريكيّة السّبع التي كانت تحكم عالم النّفط في الخمسينيّات من القرن الماضي. كان ماتي مصمّماً على أنّه لا ينبغي إخضاع إيطاليا لسلطة هذه الشّركات السّبعة، التي اتهمها بدقّة بتبنّي سياسة عالميّة للحدّ من الإنتاج للحفاظ على أعلى الأسعار لمقتنياتهم، وبيع نفطهم الخام إلى أوروبا الفقيرة بالنّفط بأسعار مزوّرة تتناسب مع ارتفاع تكلفة الإنتاج في الولايات المتّحدة. انطلق ماتي لتأمين أقصى قدر من الإنتاج والعرض بأقلّ سعر ممكن. وغني عن القول إنّه سرعان ما دخل في صراع مرير مع تلك الشّركات السّبع القويّة وأصدقائها في الحكومة.

لقد نجح ماتي في شباط عام ١٩٥٣ في الضّغط من أجل قانون جديد أنشأ شركة طاقة مركزيّة شبه مستقلّة هي هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة (Ente Natzionale Idrocarburi)، أو (ENI) كما أصبحت معروفة. إنّ هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة وماتي كرئيس مؤسّس لها تمّ إلحاقها بالشّركة الإيطاليّة العامّة للبترول لتكرير النّفط والغاز، بالإضافة إلى شركة فرعيّة للأنابيب وهي سنام (SNAM)، وسرعان ما قام بتطوير أسطول ناقلات وشبكة من محطّات البنزين في جميع أنحاء إيطاليا والتي تجاوزت محطتي إسو (Esso) وشيل(Shell) في الجودة وخدمة العملاء، وهي الأولى التي كانت تضمّ مطاعم حديثة ووسائل راحة أُخْرى. وباستخدام نفس الصّيغة التّطويريّة التي طبّقها على الشّركة الإيطاليّة العامّة للبترول، استخدم ماتي عائدات من هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة للاستثمار في مصافي النّفط، وهو مصنع كيماويّات عملاق، ومصنع للمطاط الصّناعي يستخدم الغاز الطّبيعي

من هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة كمادّة أساسيّة، وشركة صناعة هندسيّة ثقيلة شيَّدت جميع مصافي هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة والبنى التحتيّة ذات الصّلة، بالإضافة إلى الاستحواذ على أسطول ناقلات النّفط لنقل النّفط الخام لهيئة الهيدروكربونات الوطنيّة من الخارج، وذلك بشكل مستقل عن احتكار الشّحن الأنكلو أمريكي.

بحلول عام ١٩٥٨، فاق إجمالي عائدات هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة من مبيعات الغاز الطّبيعي الإيطاليّة وحده مبلغ /٧٥,٠٠٠,٠٠٠/ دولار سنويّاً. لقد تمّ توفير هذه الأموال - وإلا كان يتعيّن إنفاق احتياطيات الّدولار الإيطاليّة الثّمينة على النّفط والفحم المستوردين. ربّما لم ينجز أيّ فرد أكثر من ذلك خلال الخمسة عشر عاماً بعد الحرب لتطوير الصّناعة في إيطاليا.

في وقت مبكّر من عام ١٩٥٤، أصبحت السّفارة الأمريكيّة في روما منزعجة بشكل واضح من أنشطة إنريكو ماتي. "لأول مرّة في التّاريخ الاقتصادي لإيطاليا"، كما ذكرت مذكّرة السّفارة الأمريكيّة الموجّهة إلى واشنطن، "يوجد كيان مملوك للحكومة وجد نفسه في موقع فريد من نوعه يتمثّل في كونه يملك ما يكفي من المال لدفع جميع الأموال المستحقّة عليه، ويُقاد بكفاءة، وغير عرضة للمساءلة أمام أحد غير زعيمه".

مبادرة ماتي الجريئة للتّطوير

ولكن إذا كانت جهود ماتي لتأمين استقلال الطّاقة داخل إيطاليا قد أغضبت الأخوات السّبع والمصالح الأنكلو أمريكية التي تقف وراءها، فإنّ جهوده المتزايدة لتأمين إمدادات مستقلّة من النّفط الخام من الخارج حولّت هذا الانزعاج إلى كراهية مسعورة للصّناعي الإيطالي - وعلى الأخصّ عندما

علم الأنكلو أمريكيّون نوع العقود التي كان ماتي يرغب في توقيعها وخاصّة مع الدّول النّامية.

عندما تمّت استعادة شاه إيران بعد سقوط مصدّق بدعم نشط من المخابرات البريطانيّة والأمريكيّة، لم ينتقل إلى التّراجع التّام عن عمل رئيس وزرائه المهزوم. كانت شركة النّفط الإيرانيّة الوطنيّة (The National Iranian Oil Company) كياناً حكوميّاً سيطرت على جميع احتياطيات النّفط والغاز تحت سطح الأرض. لكن بحلول شهر نيسان عام ١٩٥٤، أي بعد أقل من عام على الانقلاب، دخلت الشّركات الأنكلو أمريكيّة، التي انضمّت إليها "أختها الصّغيرة"، وهي شركة سي إف بي (CFP) المملوكة للدّولة الفرنسيّة في مفاوضات مع الحكومة الإيرانيّة وشركة النّفط الوطنيّة الإيرانيّة (NIOC) لضمان اتّفاق مشاركة لمدة /٢٥/ عاماً لاستغلال النّفط على مساحة /١٠٠,٠٠٠/ ميل مربع من الأراضي الإيرانيّة.

حصلت شركة النّفط الأنكلو- إيرانيّة التي غيرت اسمها في نفس العام إلى شركة بريتيش بتروليوم (British Petroleum) على نصيب الأسد من امتياز دورسي القديم أو /٤٠/ في المائة. وحصلت شركة رويال داتش شل على المرتبة الثّانية، /١٤/ في المائة، ما أعطى الشّركات البريطانيّة الأغلبيّة أو /٥٤/ في المائة من إنتاج إيران من المنطقة. قسّمت الشّركات الأمريكيّة الكبرى، مع حفنة من "المستقلّين" المختارين الذين كانوا جزءاً من مجموعة ستاندرد القديمة التي يملكها روكفلر (Standard Rockefeller)، /٤٠/ في المائة من النّفط فيما بينهم. حصلت شركة سي إف بي الفرنسيّة على /٦/ في المائة. لقد طلب ماتي من الأخوات السّبعة مناقشة مشاركة

صغيرة لهيئة الهيدروكربونات الوطنيّة في امتياز إيران، وحصل على ما أسماه فيما بعد رفضاً "مهيناً" من قبل الأنكلو أمريكيّين.

حتّى لا يتمّ إحباطه، في عام ١٩٥٥، أي قبل عام من الإذلال البريطاني في السّويس، دخل ماتي في مفاوضات ناجحة مع الزّعيم القومي المصري الجديد جمال عبد النّاصر. حصلت هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة على حصّة من الامتياز لتطوير نفط شبه جزيرة سيناء في مصر، والذي كان من المقرر أن ينمو بحلول عام ١٩٦١ إلى حجم كبير يبلغ حوالي /٢,٥/ مليون طن سنويّاً من النّفط الخام، وتمّ تكرير الجزء الأكبر منه في مصافي هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة لسدّ الحاجة من الطّلب المتزايد بسرعة في إيطاليا على النّفط، كلّ ذلك كان دون الحاجة إلى الدّفع بالدّولارات الأمريكيّة الشّحيحة.

لكنّ تحدّي ماتي الحقيقي لشركات النّفط الأنكلو أمريكيّة الكبرى جاء في إيران عام ١٩٥٧. لقد بدأ ماتي مفاوضات مع الشّاه في ربيع عام ١٩٥٧ من أجل اتفاقيّة لم يسبق لها مثيل. بموجب شروط الصّفقة، ستحصل الشّركة الوطنيّة الإيرانيّة للنّفط على /٧٥/ في المائة من إجمالي الأرباح، وتحصل هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة على /٢٥%/ من مشروع مشترك جديد، وهو الشركة الإيطاليّة الإيرانيّة للنّفط Société Irano-Italienne des Pétroles) أو للاختصار (SIRIP) التي كانت تتمتّع بحقّ حصري لمدة /٢٥/ عاماً لاستكشاف وتطوير حوالي /٨٨٠٠/ ميل مربّع من آفاق البترول الواعدة في المناطق غير المخصّصة لإيران. لقد صرّح مسؤول بريطاني رفيع في ذلك الوقت: "الإيطاليّون مصمّمون بطريقة أو بأُخْرى على الاهتمام بالنّفط في الشّرق الأوسط."

كانت وجهة نظر واشنطن ولندن تشبه إلى حدّ كبير وجهة نظر الأخوات السّبع. إنّ مبادرات ماتي الثّوريّة إذا سُمح لها بالمرور دون رقابة ستزعزع نظام النّفط العالمي بأسره. فالاتّفاق القياسي مع الدّول النّامية وشركات نفط الولايات المتّحدة الكبرى والمملكة المتّحدةكانت تقسم بنسبة /٥٠/ إلى /٥٠/ من النّفط الخام مع هامش كبير للتّلاعب بأرباح المرحلة النّهائيّة التي ينضوي عليها. إذا كان "ماتي" سيُتْرَك للّدخول في "نادي الأخوات"، كانوا يخشون أن تطلب الشّركات البلجيكيّة والألمانيّة وغيرها من الشّركات أيضاً حصّتها المشروعة من إمكانيّات النّفط. لذا احتجّت الحكومتان الأمريكيّة والبريطانيّة رسميّاً على حكومة الشّاه ضدّ الصّفقة المنتظرة مع ماتي.

ولكن دون جدوى على الفور. في آب عام ١٩٥٧، كان ماتي والإيرانيّون قد أمّنوا اتّفاقهم الثّوري. في حديثه عن إمكانات عقده الجديد، أعلن ماتي عن رأيه بأنّ "الشّرق الأوسط يجب أن يكون الآن غرب وسط أوروبا الصّناعية"، في إشارة إلى نيّته استخدام اتفاقيّة النّفط كخطوة أولى نحو بناء أوروبا لبنية تحتيّة صناعيّة وتكنولوجّية هامّة في الشّرق الأوسط.

بحلول شهر آذار عام ١٩٦١، هبطت أوّل ناقلة نفط تابعة لهيئة الهيدروكربونات الوطنيّة، واسمها كورتيمادجوري (Cortemaggiore)، في ميناء باري الإيطالي، مع أول ثمار للشّراكة الجديدة مع إيران، /١٨٠٠٠/ طن من النّفط الخام من الخليج العربي. كان ماتي رائداً في بعض أول عمليّات الاستكشاف النّاجحة للنّفط تحت الماء في مشروعه المشترك للشّركة الإيطاليّة الإيرانيّة للنّفط (SIRIP).

وفي داخل إيطاليا نفسها، واصل ماتي ممارسة الضّغط على شركات الإخوات السّبع من خلال سياسة التّخفيض التّدريجي للأسعار في محطّات

البنزين للمستهلكين، وكذلك عن طريق إقناع الحكومة الإيطاليّة بتخفيض ضريبة الاستهلاك العاليّة المفروضة على البنزين. وكنتيجة مباشرة لهذه السيّاسة، التي أُجْبِرَت فيها الشّركات الأنكلو أمريكيّة على مضض على الإذعان، انخفضت أسعار البنزين في إيطاليا بنسبة /٢٥/ في المائة بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦١، وهو عامل يُعْزى إليه الفضل في مساعدة أوّل انتعاش اقتصادي حقيقي بعد الحرب في إيطاليا.

لقد واصل ماتي خارج إيطاليا سياسة خارجيّة نشطة للبحث عن تلك المناطق التي كانت قد أُهْمِلت من قبل الأنكلو أمريكيّين عن عمد باعتبارها "صغيرة جداً" لا تستحقّ الاهتمام. توجّهت هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة وماتي شخصيّاً إلى بلدان إفريقيا وآسيا المستقلّة حديثاً، وناقشوا الآفاق المقدّمة بخلاف أي من تلك التي كانت تُقدّم آنذاك لتلك المستعمرات السّابقة المنسيّة.

كان ماتي ليقوم ببناء مصافي تكرير نفط محليّة في الدّول المعنيّة، والتي ستؤول ملكيّتها إلى البلد بعد ذلك. وهذا تناقض مع سيطرة الأخوات السبع الحديديّة على هدف التّكرير الأكثر ربحيّة للأعمال. لم تعد الدّولة الموردّة مجرّد مصدر بدائي للمواد الخام، ولكنّها ستبدأ في تطوير أساس الصّناعة الوطنيّة الحديثة من عائدات ثروتها المعدنيّة. في المقابل، ستحصل هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة على عائد مضمون على رأس مالها المستثمر في البلد؛ ستؤمّن عقود الهندسة والبناء الحصريّة لمرافق التّكرير بالإضافة إلى كونها المسوّق العالمي الحصري للنّفط.

ولكن كان في تشرين الأول عام ١٩٦٠، عندما أفقد إنريكو ماتي البيت الأبيض و ١٠ داونينج ستريت أعصابهما وأثار غضبهما، وكذلك أثار

الجنون في مقر "الأخوات السّبع." كان إنريكو ماتي زعيم المقاومة المناهضة للشّيوعيّة في إيطاليا، والدّيمقراطي المسيحي مدى الحياة، في موسكو. مرّة أُخْرى، أصبحت موسكو والموارد البتروليّة الرّوسيّة الضّخمة محور المفاوضات الأوروبيّة، كما حدث في عشرينيّات القرن الماضي في رابالو. ومرّة أخرى، استمات الأنكلو أمريكيّون في معارضة نجاح المفاوضات.

منذ عام ١٩٥٨، تعاقدت هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة على شراء كميّة صغيرة من النّفط الخام من الاتّحاد السوفياتي، أقل من مليون طن سنويّاً. ولكن سرعان ما تسرّبت أنباء في الغرب تفيد أنّه كانت تتمّ مناقشة تعهّد أكثر طموحاً في موسكو بين ماتي وباتوليتشيف وزير التّجارة الخارجيّة السّوفياتي. في ١١ تشرين الأوّل عام ١٩٥٨، وقّع ماتي على اتفاقيّة تنصّ على أنّه مقابل تسليم مضمون بقيمة /٢,٤/ مليون طن من النّفط السّوفياتي سنويّاً، على مدار فترة خمس سنوات ستضمن هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة قدرة تصدير نفط سوفياتيّة موسّعة إلى الغرب. لن يتمّ الدفع من أجل النّفط نقداً ولكن عينيّاً على شكل شحنات أنابيب النّفط كبيرة القطر. وهذا سيمكّن من إنشاء شبكة خطوط أنابيب ضخمة تجلب النّفط السّوفياتي من نهر الفولغا - الأورال إلى تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، والمجر. عند اكتمال ذلك، ستجلب شبكة خطوط الأنابيب هذه حوالي /١٥/ مليون طن سنويّاً من النّفط الخام السّوفياتي إلى أوروبا الشّرقيّة، حيث كان من المقرّر استبداله بالسّلع الصّناعيّة والمنتجات الغذائيّة للاتّحاد السّوفياتي. في ذلك الوقت، كان اتّحاد الجّمهوريّات الاشتراكيّة السّوفياتيّة في حاجة ماسّة لأنابيب النّفط ذات القطر الكبير، وكان يفتقر إلى القدرة على إنتاجها بالحجم والجّودة اللازمين.

حصلت هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة على دعم من الحكومة الإيطاليّة، وتمّ تكليف مجموعة فينسيدر (Finsider Group) المملوكة للدّولة ببناء مصنع صلب جديد في تارانتو (Taranto) مع القدرة على إنتاج مليوني طن من الأنابيب ذات القطر الكبير سنويّاً. تم استعجال مرحلة الاكتمال لمصنع تارانتو وبدأ إنتاج الأنابيب للسّوق السّوفياتيّة بحلول أيلول عام ١٩٦٢.

تمكّنت إيطاليا من شراء النّفط الخام من الاتّحاد السّوفياتي بسعر دولار للبرميل بشحن مجانيٍّ على متن السّفن (f.o.b) من البحر الأسود، مقارنةً بالكلفة في الكويت البالغة /١,٥٩/ دولار للبرميل بالإضافة إلى /٠,٦٩/ دولار للبرميل المضافة لتكاليف الشّحن، وفي الولايات المتّحدة في أوائل السّتينيّات من القرن الماضي، مقابل /٢.٧٥/ دولار للبرميل مقابل النّفط ذي الجودة المماثلة. ومع التّعزيز الإضافي للوظائف الجديدة في قطاع الصّلب والكيماويات الإيطالي، شعر القليلون في إيطاليا بالقلق إزاء اتّهامات في أجزاء معيّنة من الصّحافة الأمريكيّة والبريطانيّة بأنّ ماتي كان "شيوعيّاً مشفّراً" أو على الأقل أصبح الزّميل المسافر[1] (fellow traveler) مع موسكو.

---

(١) يُعرّف مصطلح الزّميل المسافر: الشّخص الذي يتعاطف فكريّاً مع أيديولوجيّة منظّمة سياسيّة، ويتعاون في سياسة المنظّمة، دون أن يكون عضواً رسمياً في تلك المنظمة. في تاريخ الاتّحاد السّوفياتي المبكّر، صاغ الثّوري البلشفي تروتسكي مصطلح (poputchik) ("الشّخص الذي يسير في نفس الطّريق") لتحديد المؤيّدين الفكريّين المتأرجحين لنظام الحكم البلشفي. وكذلك الأمر بالنّسبة للتوصيف السّياسي للمثقّفين الرّوس (الكتاب والأكاديميّين والفنّانين) الذين تعاطفوا فلسفيّاً مع الأهداف السّياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة للثّورة الرّوسيّة عام ١٩١٧، لكنهم اختاروا عدم الانضمام إلى الحزب الشّيوعي للاتّحاد السّوفياتي. علاوة على ذلك، خلال النّظام الستاليني، اختفى استخدام المصطلح (poputchik) من الخطاب السّياسي في الاتّحاد السّوفييتي، لكنّ العالم الغربي

في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٦٢ وبعد شهر واحد من بدء أعمال أنابيب فينسيدر لفائف الصّلب لخطوط الأنابيب السّوفياتيّة تحطّمت الطّائرة الخاصّة التي كانت تحمل إنريكو ماتي بعد إقلاعها من صقلية في طريقها إلى ميلان في ظلّ ظروف لا تزال تثير الشّكوك والتّهم بالتّخريب المتعمّد حتّى يومنا هذا ما أسفر عن مقتل الثّلاثة الموجودين على متنها.

كان ماتي يبلغ من العمر /٥٦/ عاماً، في ذروة سلطاته. غادر رئيس محطّة روما في وكالة المخابرات المركزيّة في ذلك الوقت، توماس كراميسين (Thomas Karamessines) روما بعد ذلك بوقت قصير دون تفسير. كان له دور فعّال في الانقلاب التشيلي ضدّ سلفادور الليندي (Salvador Allende). ربّما كانت مجرّد صدفة، لكن رئيس وكالة المخابرات المركزيّة جون ماكون (John McCone)، في وقت وفاة ماتي المثيرة للشبهات، كان لديه أكثر من مليون دولار من الأسهم في شركة ستاندرد أويل - فرع كاليفورنيا (شيفرون) (Standard Oil of California Chevron). لم يتم نشر تقرير مفصّل مؤرّخ في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٦٢ لكراميسين حول اغتيال ماتي من قبل الحكومة الأمريكيّة التي تستشهد "بالمسائل المتعلّقة بالأمن القومي "كسبب لرفضها".

اعتمد المصطلح الإنكليزي "الزّميل المسافر" لتحديد الأشخاص الذين يتعاطفون مع السّوفيت ومع الشّيوعيّة.

في السّياسة الأمريكيّة، خلال الأربعينيّات والخمسينيّات من القرن الماضي، كان مصطلح "الزّميل المسافر" مصطلحاً مزعجاً لشخص كان متعاطفاً مع الفلسفة الشّيوعيّة، لكنّه لم يكن رسميّاً "وعضو يحمل البطاقة" في الحزب الشّيوعي الأمريكي. في الخطاب السّياسي، تمّ تطبيق مصطلح الزميل المسافر على المثقّفين والأكاديميّين والسّياسيّين الذين قدموا أسماءهم ومكانتهم لمنظّمات الجبهة الشّيوعيّة.

قبل موته، تمكّن ماتي من تأمين بناء أول مفاعل لإختبار الطّاقة النوويّة في إيطاليا، وأنشأ شركة فرعيّة جديدة لهيئة الهيدروكربونات الوطنيّة (ENI)، تُسَمَّى إي إن إي إل (ENEL)، وهي منشأة كهرباء حكوميّة تعمل على تطوير الشّبكة الكهربائيّة في البلاد مع خطط طموحة للطّاقة النّوويّة موضوعة في الحسبان بشكل جيّد. علاوة على ذلك، بالإضافة إلى اتفاقيّاته مع إيران، ومصر، والاتّحاد السّوفياتي لتوريد النّفط، فقد وقّع اتفاقيّات تنمية مماثلة مع المغرب، والسّودان، وتنزانيا، وغانا، والهند، والأرجنتين.

بالإشارة إلى وفاة ماتي، قامت جريدة الإيكونومست (London Economist) الأسبوعيّة الصّادرة في لندن والتّابعة للمؤسّسة الماليّة البريطانيّة والتي تمّ تأسيسها لشقّ الطريق أمام إلغاء قوانين الذّرة في الأربعينيّات من القرن التّاسع عشر، وتملكتها الشّركة الائتمانيّة لّلورد كاودراي من شركة نفط رويال دوتش شيل، بالإدلاء بالتعليق الافتتاحيّ التّالي:

إلى أيّ مدى سيظلّ رجل كإنريكو ماتي شرّيراً أو موضوع جدال عاطفي: ضعه في مكانٍ ما بين [رويال داتش شل] لديتردينج (Deterding) وبين كروغر [إيفار كروغر) (Ivar Kreuger)، المموّل السّويديّ الذي توفّي عام ١٩٣١ في ظروف مريبة]. لكن إنّه من الصّعب التّفكير في أي رجل آخر في عالم النّفط أو في إيطاليا، وهي المناطق التي يلقي فيها ماتي أطول الظّلال، والذي قد يحدث إخراجه المفاجئ من المشهد فرقاً كبير لكلّ واحد منهما.

وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنّه "الشّخص الأكثر أهميّة في إيطاليا"، الذي يعود له الفضل الأكبر من أي فرد آخر في إنجاز "المعجزة الاقتصاديّة الإيطالية" في فترة ما بعد الحرب.

في وقت وفاته، كان ماتي يستعدّ لرحلة للقاء رئيس الولايات المتّحدة، جون إف كينيدي الذي كان يضغط بعد ذلك على شركات النّفط الأمريكيّة للوصول إلى شكل من أشكال الانفراج مع ماتي. لم يكن جدول أعمال حديث كينيدي وماتي ليتحقّق. يُمْكِن للمرء فقط التكهّن في الاحتمالات. بدلاً من ذلك، في أقلّ من عام بقليل، تمّ اغتيال كينيدي نفسه، وكان أثر الدّم يوصل أيضاً إلى باب المخابرات الأمريكيّة من خلال شبكة معقّدة من عمليّات القتل المنظّمة.

الهيئة العامة السورية للكتاب

الهيئة العامة
السورية للكتاب

-٨-

أزمة الجنيه الإسترليني وتهديد أديناور ديغول

انبعاث أوروبا القاريّة من أنقاض الحرب

بحلول نهاية الخمسينيّات من القرن الماضي، بدأ العالم في الظّهور للمرّة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود تقريباً على أنّه واعدٌ، على الأقل بالنّسبة لغالبيّة أوروبا الغربيّة، وكذلك بالنّسبة للدّول الطّموحة التي كان لا يزال يطلق عليها في تلك الأيام "القطاع النّامي" في نصف الكرة الجنوبي.

في عام ١٩٥٧، تمّ تشكيل شكل جديد من التّعاون الاقتصادي، المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة (European Economic Community) مع فرنسا، وألمانيا الغربيّة، وإيطاليا في الوسط، بتوقيع معاهدة روما (The Treaty of Rome). في كانون الثّاني ١٩٥٩، وفقاً لشروط تلك المعاهدة، وُلَدَت المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة. بدأت جمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة في الانتعاش من ويلات ودمار الحرب، وهي في طريقها إلى إعادة بناء أقوى القدرات الصّناعيّة لأوروبا. لقد عاد الجنرال شارل ديغول إلى السّلطة في فرنسا في عام ١٩٥٨ وبدأ برنامجاً قويّاً، بتوجيه من خطّة إعادة الهيكلة الطّارئة التي صاغها مستشاره الاقتصادي جاك روف (Jacques Rueff) لبناء البنية التّحتيّة الحديثة وتوسيع الاقتصاد الصّناعي والزّراعي المدمّر في فرنسا، واستعادة الاستقرار الضّريبي في البلاد. بحلول أواخر الخمسينيّات من

القرن الماضي، كانت إيطاليا تتمتّع بثمار الرّخاء الاقتصادي إلى حدّ كبير كنتيجة للمبادرات التي أطلقتها هيئة الهيدروكربونات الوطنيّة التي أسّسها إنريكو ماتي.

في الواقع، في العقدين الأولين التّاليين لنهاية الحرب العالميّة الثّانية، شهدت الاقتصادات غير الشّيوعيّة في أوروبا والعديد من بلدان القطاع النّامي نموّاً صناعيّاً وزراعيّاً غير مسبوق. كانت الصّناعة التحويليّة لأوروبا القاريّة تتوسّع بمعدل سنوي جيّد بنسبة /٥/ في المائة في أوائل السّتينيّات من القرن الماضي. لقد زاد إجمالي حجم التّجارة العالميّة التي كانت راكدة طوال العقد بعد عام ١٩٣٨، بنحو /٢٥٠/ في المائة بالقيم النّسبيّة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٣ ودون نهاية للنّمو في الأفق. وبحلول عام ١٩٥٧، ولأول مرّة على الإطلاق، تجاوزت التّجارة العالميّة في البضائع المصنّعة تلك الموجودة في السّلع الأوليّة - المواد الغذائيّة والمواد الخام.

إنّ ما دفع هذا التوسّع هو التّجارة المتنامية بسرعة في السّوق الأوروبيّة المشتركة (The European Common Market). ففي عام ١٩٥٣، كانت البلدان التي تضمّ السّوق المشتركة تمثّل /١٩/ في المائة من تجارة التّصدير العالميّة؛ وبحلول عام ١٩٦٠، تجاوزت الصّادرات الأمريكيّة، من حيث القيمة النّسبيّة والمطلقة، بنسبة /٢٦/ في المائة من إجمالي الصّادرات العالميّة وحوالي /٣٠/ مليار دولار.

إنّ الاستثمار الأوروبي الغربي في مصانع الصّلب الجديدة والبنية التّحتيّة للطّرق السّريعة والكهرباء وتحديث الموانئ لمدن مثل هامبورغ، وروتردام ومحطّات رئيسة أُخْرى خلقت معاً الأسس اللّازمة لتوسيع إنتاجيّة

اقتصاد غرب أوروبا بشكل مثير للإعجاب. إذا تمّ قياسها فيما يتعلّق بإنتاجيّة عامل في السّاعة الواحدة من قوّة العمل الصّناعيّة لأنّ إنتاجيّة اليد العاملة في غرب أوروبا القارّيّة من خمسينيّات إلى ستينيّات القرن الماضي كانت تنمو بمعدّل جيد يقارب /٧/ في المائة سنويّاً بسرعة أكبر بمرّة ونصف ممّا كانت عليه في الولايات المتّحدة في نفس الفترة.

خلال سياق هذا النّمو الصّناعي والتّجاري المذهل في أوروبا القاريّة، توسّعت العلاقات التّجارية الأوروبيّة مع القطاع النّامي بشكل ملحوظ أيضاً بداية من أواخر الخمسينيّات من القرن الماضي ما أدّى إلى نمو صناعي أسرع في العديد من الدّول النّامية أكثر من أي وقت خلال القرن. يدلّ على هذه العمليّة نموّ حصّة القطاع النّامي من الإنتاج الصّناعي العالمي الذي نما من /٦,٥%/ من إجمالي النّاتج المتوسّع في عام ١٩٥٣ إلى حوالي /٩/ في المائة بحلول عام ١٩٦٣ - بزيادة قدرها /٥٠%/ بالقيم النّسبيّة على مدار العقد، وهي زيادة أكبر بكثير من حيث القيمة المطلقة للإنتاج.

عندما أُعيد ديغول إلى السّلطة في فرنسا في عام ١٩٥٨، أعطى هذا صوتاً سياسيّاً جديداً قويّاً للقارّة الأوروبيّة المتوسّعة اقتصاديّاً. لم يكن لديغول أي أوهام بشأن المخطّطات النّهائية للبريطانيّين في أوروبا، وهو شخصيّة عسكريّة وسياسيّة محنكّة، وكان ينظر بشكل متزايد إلى المخطّطات الأمريكيّة لما بعد الحرب على أنّها تشبه بشكلٍ خطيرٍ مخطّطات البريطانيّين. لقد بدأ ديغول عند تولّي الرّئاسة في عام ١٩٥٨ سلسلة من المراسلات غير المثمرة مع الرّئيس آيزنهاور، واقترح إصلاحاً أساسيّاً لهيكل حلف النّاتو من أجل السّماح "بالفيتو" الفرنسي على استخدام الأسلحة النوويّة، من بين

أمور أُخْرى. في شهر أيلول عام ١٩٥٩، عبّر الجنرال ديغول عن مخاوفه في رسالة إلى الرّئيس الأمريكي:

في سياق حربين عالميّتين، كانت أمريكا حليفة لفرنسا، ولم تنسَ فرنسا ما تدين به للمساعدة الأمريكيّة. لكنّها لم تنسَ أيضاً أنّها خلال الحرب العالميّة الأولى، جاءت هذه المساعدة فقط بعد ثلاث سنوات طويلة من الكفاح الذي كاد يكون مميتاً لها، وأنّه خلال الثّانية كانت قد تمّ سحقها بالفعل قبل أن تتدخّلوا ... أعلم كما تعرف أنت بنفسك ما هي الأمّة، بجغرافيّتها، ومصالحها، ونظامها السّياسي، ورأيها العام، وشغفها، ومخاوفها، وأخطائها. يُمْكِنها أن تساعد بعضها البعض، لكنّها لا تستطيع أن تُعَرِّفّ نفسها من خلال أُخْرَى. وهذا هو السّبب في أنّني، على الرّغم من بقائي مخلصاً لتحالفنا، لا يُمْكِنني قبول اندماج فرنسا في حلف النّاتو.

وحيث أنّ واشنطن أدارت أذنها الصمّاء لمقترحات فرنسا، بدأ ديغول ببناء قوّة نوويّة فرنسيّة (قوة الضّربة) (*force de frappe*) كقوّة مستقلّة، وأعلن بأنّها ستسحب أسطولها البحري المتوسّطي من قيادة النّاتو. وفي عام ١٩٦٠، نجحت فرنسا في اختبار أول قنبلة ذرّيّة في الصّحراء. كان ديغول يعبّر عن صوتٍ مستقلٍّ جديد لأوروبا القارّيّة النّاشئة بعد الحرب.

كانت إحدى الخطوات الأولى التي اتّخذها ديغول بعد تولّيه رئاسة فرنسا في عام ١٩٥٨ دعوة المستشار الألماني كونراد أديناور (Konrad Adenauer) لمقابلته في منتجع ديغول الخاص في كولومبي ليه دو إيليكس (Colombey-les- deux-Eglises) في شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٨. لم يكن ذلك اللقاء بداية تقارب سياسي تاريخي بين الخصمين السّابقين في زمن الحرب فقط،

بل كان أيضاً موضوع صداقة شخصيّة وثيقة بين رجلي الّدولة المحنّكين. بلغت العمليّة ذروتها بعد حوالي خمس سنوات في ٢٢ كانون الثّاني) عام ١٩٦٣ عندما وقَّع ديغول وأديناور"المعاهدة بين الجّمهوريّة الفرنسيّة وجمهوريّة ألمانيا الفيدراليّة"، والتي تحدّد الخطوط العريضة لعمليّة تعاون وثيق بين رئيسي الدولتين إلى جانب أشكال مختلفة من تنسيق السّياسات الاقتصاديّة والصّناعيّة.

قرعت اتفاقيّات ديغول - أديناور أجراس الإنذار في كلٍّ من واشنطن ولندن. أصبحت أوروبا القاريّة، تحت قيادة ديغول وأديناور والرّئيس الإيطالي أولدو مورو(Aldo Moro) مستقلّة للغاية في كلّ الاحترام لراحة البعض. كما أنّ هناك أمراً لم يمر دون أن يُلَاحَظَ في لندن، أنّه في اليوم التّالي للتّوقيع التّاريخي للمعاهدة الفرنسّية الألمانية، أعلنت الحكومة الفرنسيّة أنّها ستستخدم حق النّقض ضدّ الطّلب البريطاني لدخول السّوق الأوروبيّة المشتركة، وهو حقّ النّقض الذي مارسه ديغول بسبب سنوات من عدم الثّقة العميقة تجاه الدّوافع البريطانيّة فيما يتعلّق بأوروبا القارّيّة المستقلّة القويّة.

المخطّطات الأنكلو أمريكيّـة الكبرى ضدّ أوروبا

في أوائل عام ١٩٦٢، قامت الدّوائر السّياسيّة المؤثّرة في إدارة جون كينيدي في واشنطن بديلهم لتأكيد استقلال أوروبا الذي يمثّله التّعاون المتزايد بين ألمانيا بقيادة أديناور وفرنسا بقيادة شارل ديغول. قامت مجموعة من مستشاري السّياسة تشمل جون جي ماكل (John J. McCloy) ذا النّفوذ الدّائم والذي كان المفوّض السّامي لترومان في ألمانيا من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢، ومستشار الأمن القومي في البيت الأبيض مكجورج بوندي (McGeorge

Bundy)، ووزير الخزانة دوغلاس ديلون (Douglas Dillon)، ووكيل وزارة الخارجيّة جورج بول (George Ball) وروبرت باوي (Robert Bowie) من وكالة الاستخبارات المركزيّة بصياغة عكس المفهوم الفرنسي الألماني المتمثّل لأوروبا قويّة ومستقلّة مع ما يُطْلَقُ عليه "المخطط الأطلسي الكبير" (Atlanticist Grand Design).

مع الخطاب المفرط الذي يدعم أوروبا جان مونيه (Jean Monnet)، كان جوهر سياسة واشنطن هو أن تفتح السّوق المشتركة الجديدة نفسها أمام الواردات الأمريكيّة وأن تكون مقفلة بحزم في تحالف عسكري لحلف شمال الأطلسي تهيمن فيه الأصوات البريطانيّة والأمريكيّة. كما طالبت خطّة واشنطن بدعم العضويّة البريطانيّة في السّوق المشتركة التي تضمّ ست دول، وكما ذكرنا هي خطوة عارضها ديغول بشدّة لأسباب قويّة للغاية.

بحلول وقت اجتماع ديغول أديناور في كانون الثّاني ١٩٦٣، كانت سياسة معارضة واشنطن قد دخلت حيّز التّنفيذ بالتّنسيق مع سياسة بريطانيا. لم تُخْفِ وزارة خارجيّة كينيدي استياءها الشّديد إزاء الاتّفاق الفرنسي الألماني. لقد صدرت تعليمات إلى السّفارة الأمريكيّة في بون لممارسة أقصى قدر من الضّغط على أعضاء مختارين من كل من حزب الدّيمقراطيّين المسيحيّين وهو حزب أديناور (Christian Democrats of Adenauer)، والحزب الليبرالي الدّيمقراطي الحر (The Free Democratic Party) أو (FDP) وهو حزب إريك مندي، والدّيمقراطيّين الاشتراكيّين المعارضين (Social Democrats). وقبل يومين من القراءة الرّسميّة الأولى للمعاهدة الفرنسيّة الألمانيّة (The Franco-German Treaty) في البوندستاغ الألماني (German Bundestag) في ٢٤ نيسان عام ١٩٦٣، تمّ انتخاب لودفيغ إرهارد خلفاً

لأديناور (Ludwig Erhard) وهو المعارض القوي لديغول ومغالي بالأطلسيّة الصّريح الذي فضّل دخول بريطانيا إلى السّوق المشتركة. لقد سُرِقَ التّصديق على المعاهدة الفرنسيّة الألمانيّة التي كانت تراكماً لعمل أديناور طوال حياته من قبل المصالح الأنكلو أمريكيّة في اللحظة الأخيرة.

بعد ذلك، فإنّ محتوى الاتّفاقيّة الفرنسيّة الألمانيّة، على الرّغم من المصادقة عليه رسميّاً، كان بمثابة قطعة من الورق المهملة. لقد ترأّس المستشار إيرهارد حزباً منقسماً بشكل غير فعّال. بحلول شهر تمّوز عام ١٩٦٤، عندما سُئِلَ من قبل الصّحافة حول تقدّم الاتّفاق الفرنسي الألماني قام ديغول نفسه برسم صورة قاتمة لحالة العلاقات الألمانيّة الفرنسيّة. لقد أعلن ديغول بمرارة بسبب علاقاته مع خليفة أديناور"لا يُمْكِنُ للمرء أن يقول إنّ ألمانيا وفرنسا قد وافقتا حتّى الآن على توحيد السّياسة، ولا يُمْكِن للمرء أن يناقش أنّ هذا ناتج عن حقيقة أنّ بون لم تصدّق حتّى الآن أنّه يجب أن تكون هذه السّياسة أوروبيّة ومستقلّة.

في الوقت الحالي، كانت دوائر لندن وواشنطن ذات النّفوذ قد أوقفت خطر وجود كتلة قويّة من السّياسة الأوروبيّة القاريّة المستقلّة عن الخطط الأنكلو أمريكيّة الأطلسيّة. إنّ أضعف حلقةٍ أوروبيّة -ألمانيا ما بعد الحرب الواقعة تحت "نير الاحتلال"- كانت قد تمّ تحطيمها في الوقت الحالي. إنّ إستراتيجيّة "توازن القوى" البريطانيّة الأساسيّة في القرن التّاسع عشر ضدّ قارّة أوروبا (Continental Europe) قد تمّ الحفاظ عليها مرّة أُخْرى، كما كان الحال في السّنوات السّابقة على عام ١٩١٤. أعادت بريطانيا هذه المرّة "التّوازن" من خلال الذّراع البديلة لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة. يبقى الآن للأنكلو أمريكيّين التّعامل مع ديغول مباشرة. بيد أنّ ذلك لم يكن أمراً سهل المنال.

عام١٩٥٧: أمريكا في نقطة التّحوّل

في حين شجّعت واشنطن في البداية على إنشاء سوق أوروبّيّة مشتركة (European Common Market) من أجل توفير سوق أكثر كفاءة للصّادرات الصّناعيّة ورأس المال الأمريكي، فإنّ آخر شيء كانت تريده بعض الدّوائر في المؤسّسة الأنكلو أمريكيّة أوروبا القاريّة المستقلّة سياسيّاً واقتصاديّاً. اخذت هذه المشكلة تحوّلا جديداً شريراً عندما خضعت الولايات المتّحدة في أواخر عام ١٩٥٧ للمرحلة الأولى من الرّكود الاقتصادي المستمر بعد الحرب، مع ركود صناعي وبطالة متزايدة – وهو ركود استمرّ حتّى منتصف الستّينيّات من القرن الماضي.

لم يكن من الصّعب التنبّؤ بالأسباب الأساسيّة للرّكود في حال سعى أيّ شخص لمعرفتها بجدّيّة؛ لقد كان الكمّ الهائل من الاستثمار في المنشآت والمعدّات الصناعية، والذي كان قد أخرج الاقتصاد الأمريكي من الكساد قبل عقدين من الزّمن تقريباً في ثلاثينيّات القرن الماضي خلال البناء الصّناعي في زمن الحرب عام ١٩٣٩ -١٩٤٣. بحلول عام ١٩٥٧، كان من الضّروري إعادة تنشيط المصانع والمعدّات، وكذلك مستويات مهارات القوى العاملة بموارد أكثر حداثة. لقد واجهت الولايات المتّحدة في أواخر الخمسينيّات من القرن الماضي طلب إعادة استثمار ضخمة في قوّتها العاملة المنتجة ونظامها التّعليمي وقاعدتها التّكنولوجيّة إذا كانت تريد أن تبقى رائدة في الاقتصاد الصّناعي العالمي. ولكن، للأسف بالنّسبة للولايات المتّحدة وبقيّة العالم، أكدّت دوائر السّياسة الأمريكيّة الرّائدة أنّ البديل الخاطئ للسّياسة سيطر بالتّحديد على واشنطن في أعقاب ركود عام ١٩٥٧.

لقد دار نقاش داخل دوائر السّياسة الأمريكية حول كيفيّة الاستجابة للأزمة. قام مجلس نيويورك للعلاقات الخارجيّة (The New York Council on Foreign Relations)، وصندوق الأخوة روكفلر (Rockefeller Brothers Fund)، وغيرهم بصياغة مسوّدات خيارات السّياسة. أصبح أستاذ شابّ طموح في جامعة هارفارد يُدْعى هنري كيسنجر ملحقاً لمجموعة روكفلر في هذا الوقت.

لقد كانت القضيّة: ما الذي يجب القيام به حيال الآثار الأعمق للرّكود الأمريكي. إنّ الطّلب الطّبيعي للصّناعة، والمزارعين الائتمان الرّخيص، والتّقدّم التّكنولوجي، واستثمار رأس المال والذي ألقى المزيج القوي لمؤسّسة السّاحل الشّرقي الليبرالي (East Coast establishment) بظلاله عليه. وكما أشرنا سابقاً، بحلول نهاية الخمسينيّات من القرن الماضي، كانت بنوك نيويورك قد اندمجت في تركيزات قويّة للغاية من القوّة الماليّة، وكانت تبحث إلى ما وراء الشواطئ الأمريكية عن مصادر لأرباحها.

كان صّوتاً حاسماً في هذا النّقاش صوت جون ج. ماكلوي (John J. McCloy) رئيس مجلس العلاقات الخارجيّة- فرع نيويورك. قام ماكلوي شخصيّاً بإحضار كيسنجر من جامعة هارفارد في أواخر الخمسينيّات من القرن الماضي لتشكيل خيارات السّياسة التي يتمّ إعدادها للأمّة من قبل "الحكماء" في مجلس ماكلوي للعلاقات الخارجيّة. كان مكلوي، وهو محام في وول ستريت، في ذلك الوقت رئيساً لبنك تشيس مانهاتن (The Chase Manhattan Bank). كما ذكرنا سابقاً، كان بنك تشيس مانهاتن بنك شركات النّفط الكبرى"Big Oil". كانت الشّركات الكبيرة متعدّدة الجنسيّات في

الولايات المتّحدة ومصرفيّوها في نيويورك ينظرون إلى السّوق العالميّة بأكملها مجالاً لهم في الخمسينيّات من القرن الماضي وليس الحدود الضّيّقة للولايات المتّحدة. كانت المملكة العربيّة السّعوديّة، بمعنى ما، أكثر "إستراتيجيّة" بالنّسبة لهم من تكساس. كما سنرى، كان هذا الاختلاف سيصبح بالغ الأهميّة.

يميل النّقاش حول سياسة الولايات المتّحدة بعد عام ١٩٥٧ لصالح البنوك الدّوليّة في مانهاتن السّفلى (Lower Manhattan)، وول ستريت (Wall Street)، من خلال وسائل الإعلام التلفزيونيّة والصّحف الوطنيّة ذات النّفوذ والتي كانوا يسيطرون عليها. كانت سيطرتهم على شبكة التّلفزيون النّاشئة في ذلك الوقت، والمتمركزة في نيويورك، حيث تمتّعت بروابط حميمة مع البنوك الدّوليّة الكبرى لماكلوي وأصدقائه، وكانت سيطرتهم على بعض وسائل الإعلام الإخباريّة المختارة مثل نيويورك تايمز (The New York Times) أساسيّة لنجاح هذه المصالح في نيويورك في التّرويج للسّياسات التي تتعارض مباشرة مع أفضل مصالح الأمّة ومواطنيها في هذا المنعطف الحرج. في هذه الفترة تمّ تحديد هذه المصالح شعبيّاً على أنّها المؤسّسة السّاحليّة الليبراليّة الشّرقيّة.

تلك سيارة شيفروليه موديل عام ٥٨

لم يكن لدى مزارع ولاية أيوا أو الميكانيكي الماهر في سينسيناتي فكرة تُذْكَر عمّا كان على المحك في نهاية الخمسينيّات من القرن الماضي في الأيّام الأخيرة من رئاسة أيزنهاور. لكن بحلول ذلك الوقت، كانت بنوك نيويورك

الكبيرة ذات التوجّه الدّولي قد بدأت بالفعل بالاستعداد للتخلّي عن الاستثمار في الولايات المتّحدة للاستثمار في "المناطق الأكثر ربحاً في الخارج".

صرَّح هنري فورد ذات مرّة أنّه سيدفع بكلّ سرور أعلى الأجور في الصّناعة، ويبيع أرخص سيّارة في العالم، وبذلك يصبح أغنى رجل في العالم - كل ذلك باستخدام أحدث التّقنيّات. لسوء الحظ، بحلول أوائل السّتينيّات من القرن الماضي، كانت الأصوات الأكثر نفوذاً في مؤسّسة السّياسة في الولايات المتّحدة قد نسيت درس فورد. لقد كانوا مهووسين للغاية بجني "ربحٍ سريعٍ" من خلال لعبة التّاجر النّموذجيّة "الشّراء بسعر رخيص، وإعادة البيع بسعر مرتفع." بحلول نهاية الخمسينيّات من القرن العشرين، ابتعدت المؤسّسة في الولايات المتّحدة عن الاستثمار في إعادة بناء المدن الأمريكيّة من خلال تعليم القوى العاملة الأكثر مهارة ومن الاستثمار في إنتاج مصنع أكثر حداثة وتحسين الاقتصاد الوطني. وبدلاً من ذلك، تدفّقت دولاراتهم من الولايات المتّحدة للاستيلاء على الشّركات الصّناعيّة الرّخيصة العاملة سلفاً في أوروبا الغربيّة أو أمريكا الجنوبيّة أو الاقتصادات النّاشئة في آسيا. لقد تولّى روبرت ماكنمارا (Robert McNamara، وهو محاسب في شركة فورد موتور (Ford Motor Company) نفسها، السّيطرة على الشّركات بحلول نهاية الخمسينيّات من القرن العشرين.

بدأت الصّناعات والبنوك الأمريكيّة الكبيرة على نحو متزايد بعد أزمة عام ١٩٥٧ في اتّباع "النّموذج البريطاني" للسّياسة الصّناعيّة. أصبح الغشّ المنهجي لجودة المنتج هو الموضة الدّارجة في ذلك الوقت. لقد فضّل ميلتون فريدمان (Milton Friedman) وغيره من الاقتصاديّين أن يطلقوا على هذا

"المدرسة النّقديّة" (monetarism)، لكن هذا لم يكن شيئاً سوى أسلوب غزو البيع بالبريطانيّة لما بعد ١٨٤٦ "الشّراء بسعر رخيص، وإعادة البيع بسعر مرتفع" في القاعدة الإنتاجيّة الأمريكيّة. بدأ الفخر في الصّنعة والالتزام بالتّقدّم الصّناعي في إفساح المجال أمام "نمو الخطّ السّفلي"[1] (The corporate

---

(١) نمو الخطّ السّفلي مقابل نمو الخطّ العُلْوي: الخط العُلْوي والخط السّفلي هما من أهمّ الخطوط في بيان الدّخل للشّركة. يولي المستثمرون والمحلّلون اهتماماً خاصاً لعلامات أيّ تغييرات من ربع إلى آخر ومن عام إلى آخر.

يشير الخط العُلْوي إلى إيرادات الشّركة أو إجمالي المبيعات. لذلك، عندما يكون لدى الشّركة "نمو علوي" فإنّ الشّركة تشهد زيادة في إجمالي المبيعات أو الإيرادات. نمو الخط السّفلي هو صافي دخل الشّركة، أو الرّقم "السّفلي" في بيان الدّخل للشّركة أو دخل الشّركة بعد خصم جميع النّفقات من الإيرادات. تشمل هذه المصاريف مصاريف الفوائد المدفوعة على القروض والتّكاليف العامّة والإداريّة وضرائب الدّخل. يُمْكن الإشارة أيضاً إلى صافي أرباح الشّركة على أنّها الأرباح الصّافية أو الأرباح الصّافية. عادة ما تنمو الشّركات الأكثر ربحيّة من نمو الخط السّفلي مقابل نمو الخط العُلْوي على حدّ سواء. ومع ذلك، قد يكون لدى الشّركات الأكثر رسوخاً مبيعات أو إيرادات ثابتة لفترة محدّدة من التّقارير ولكنّها لا تزال قادرة على تعزيز صافي أرباحها من خلال تخفيض النّفقات. عادة ما تكون تدابير خفض التّكاليف شائعة خلال فترات النّشاط الاقتصادي البطيء أو فترات الرّكود. يُمْكن أن تساعد معرفة العوامل التي تؤثّر على كلٍ من الخطّين العُلْوي والسّفلي المستثمرين على تحديد ما إذا كانت إدارة الشّركة تزيد من مبيعاتها وإيراداتها وإدارة النّفقات بكفاءة. نمو الخط السّفلي مقابل نمو الخطّ العُلْوي: مثال نشرت شركة آبل أي إن سي (Apple Inc) رقماً إيراديّاً للخطّ الرّئيس بقيمة /٢٢٨,٥٧/ مليار دولار في نهاية السّنة الماليّة في ٣٠ أيلول عام ٢٠١٧. وكان رقم إيرادات الشّركة يمثّل معدل نمو أعلى بنسبة /٦,٧/ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السّابق. قد تواجه شركة آبل (Apple) نمواً كبيراً بسبب إطلاق منتج جديد مثل آي فون (iPhone) الجديد أو خدمة جديدة أو حملة إعلانيّة جديدة تؤدّي إلى زيادة المبيعات التي زادت الإيرادات

financial ‘bottom line’) المالي للشّركات، وهو هدف يتمّ حسابه كل ثلاثة أشهر للمساهمين في الشّركات.

لم يكن الأمريكي العادي يحتاج إلى النّظر إلى أبعد من سيارة عائلته ليرى كيف كانت تعمل. بعد عام ١٩٥٧، وبدلاً من إجراء التّغيير المطلوب لمصانع ومعدّات أكثر حداثة لزيادة إنتاجيّتها التّكنولوجيّة، بدأت شركة ديترويت (Detroit) بالتّلاعب بدلاً من ذلك. فبحلول عام ١٩٥٨، تمّ تخفيض كميّة الفولاذ المستخدمة في شيفروليه التي تنتجها جنرال موتورز (General Motors Chevrolet) إلى النّصف عن طراز ١٩٥٦. وغنيّ عن القول إنّ معدّلات الوفيّات على الطّرق السّريعة ارتفعت كنتيجة واحدة من النّتائج. إنّ صناعة الصّلب المحلّيّة تعكس أيضاً هذا الانخفاض الكبير. سكبت أفران الصّهر الأمريكيّة /١٩/ مليون طن من الصّلب لاستخدام السّيّارات في عام ١٩٥٥، ولكن بحلول عام ١٩٥٨ انخفض هذا إلى /١٠/ ملايين طن. وبحلول أوائل السّتينيّات من القرن العشرين، أصبح "ما هو جيّد لشركة جنرال موتورز" بدأ يتحوّل إلى سيّئٍ بالنّسبة لأمريكا والعالم.

ودفع العامل الأمريكي أكثر من ذلك بكثير مقابل شيفروليه ١٩٥٨. قدّمت إعلانات سليك ماديسون أفينيو[1] (Slick Madison Avenue)

بنسبة /٦,٧/ بالمائة على أساس سنوي. سجّلت شركة آبل رقماً أساسيّاً قدره /٤٨,٣٥/ مليار دولار في نفس الفترة مما يمثّل زيادة بنسبة /٥,٨/ في المائة في صافي أرباحها مقارنة بعام ٢٠١٦.

(١) ماديسون أفينيو هو طريق بين الشّمال والجنوب في حي مانهاتن في مدينة نيويورك، الولايات المتّحدة، يحمل حركة مرور باتّجاه واحد إلى الشّمال. يمتدّ من ميدان ماديسون (في الشّارع ٢٣) مقابلاً هارلم ريفر درايف جنوباً في شارع ١٤٢. بالقيام بذلك، يمرّ عبر

زعانف الذّيل الأكبر حجماً، وزينة الكروم خدمة إخفاء الواقع. كانت الصّناعة الأمريكيّة قد تمّ إقناعها بالانتحار المنهجي، حيث خدعت العميل لتعويض انخفاض الأرباح. ولكن، مثل السّكران الذي يسقط من نافذة الطّابق رقم /٢٠/، يتخيّل في البداية أنّه يستمتع بالطّيران الحرّ، فإنّ معظم الأميركيين ما كانوا ليدركوا الآثار الحقيقيّة لهذا الانجراف "في مرحلة ما بعد الصّناعة" في السّتينيّات من القرن الماضي لعشرة أو عشرين سنة أخرى.

حروب الدّولار في ستينيّات القرن الماضي

مع ارتفاع أسعار الفائدة التي يُمْكِن كسبها في الخارج عن طريق شراء شركات أوروبيّة غربيّة تعمل بسعر رخيص، بدأ المصرفيّون في نيويورك يديرون ظهورهم للولايات المتّحدة. كانت أوروبا تعاني من نقص حادٍّ في رأس المال بسبب الحرب وانهيار الصّناعة. نتيجة لذلك، كانت أوروبا مرغمةً على دفع أسعار فائدة مرتفعة للغاية لجذب العملة "الدوليّة" الوحيدة المتاحة في ذلك الحين - دولار الولايات المتّحدة من البنوك الكبيرة في نيويورك.

وسط المدينة، الجّانب الشّرقي الأعلى (بما في ذلك كارنيجي هيل)، وشرق هارلم، وهارلم. تمّ تسميته باسم جيمس ماديسون، الرّئيس الرابع للولايات المتّحدة. اسم الشّارع معروف باسم صناعة الإعلان الأمريكيّة منذ العشرينيّات. وهكذا، يشير مصطلح ماديسون أفينيو "Madison Avenue" على وجه التّحديد إلى وكالات ومنهجيّة الإعلان. يشير وليام سافير، "تقنيّات ماديسون أفينيو" إلى "الاستخدام الخشن والوسيط لوسائط الاتّصالات لّلعب على العواطف."

من جانبهم، انتهزت بنوك تشيس مانهاتن، وسيتي بنك، وبنوك أُخْرى الفرصة لتحقيق أرباح مفاجئة[1] (Windfall Profits) في أوروبا، غالباً ما كانت تضاعف في كثير من الأحيان ما كانت ستجنيه أموالهم إذا

---

(١) مكاسب غير متوقّعة ناتجة عن الظّروف المحظورة. هذه الأرباح عادة ما تكون أعلى بكثير من المعايير التّاريخية وقد تحدث بسبب عوامل مثل ارتفاع الأسعار أو نقص العرض التي إمّا أن تكون مؤقّتة بطبيعتها أو تدوم لفترة أطول. يتمّ جني الأرباح المفاجئة بشكل عام من قبل قطاع الصّناعة بأكمله، ولكن يُمْكن أن تجد طريقها إلى شركة فرديّة. من بين الأسباب التي يُمكن أن تنشأ عنها الأرباح المفاجئة تغيير مفاجئ في هيكل السّوق، أو أمر تنفيذي من الحكومة، أو حكم قضائي، أو تحوّل جذري في السّياسة التّجاريّة. الشّركات المستفيدة من الأرباح غير المتوقّعة لم تخطط لها، ولكن سيكون من الطّبيعي أن تكون سعيدة لاستلامها. سيكون لهذه الأرباح مجموعة متنوعة من الاستخدامات: زيادة الأرباح أو توزيعات الأرباح لمرة واحدة، إعادة شراء الأسهم، إعادة الاستثمار في العمل من أجل النّمو في المستقبل، أو تخفيض الدّيون. لا يتمّ حالياً فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة في الولايات المتّحدة، على الرغم من بذل جهود فاترة لإعادة فرض الضريبة. مثال على الأرباح غير المتوقّعة.

من وقت لآخر، أدّى ارتفاع أسعار النّفط الخام والغاز الطّبيعي إلى تحقيق أرباح هائلة للعديد من شركات الطّاقة. في هذه الصّناعة التي يمثّل فيها العرض والطّلب القوّة الرّئيسة التي تحدّد مستويات الأسعار للسّلع، أدّى النّقص غير المتوقّع في العرض إلى ارتفاع حادّ وسريع في الأسعار. في عام ٢٠٠٨، ارتفع برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط إلى ١٤٠ دولاراً بدلاً من ٦٠ دولاراً للبرميل قبل عام واحد فقط. تأثّرت عدّة عوامل على جانبي العرض والطّلب على ارتفاع الأسعار. كان من المعتقد أن الاضطرابات في الشّرق الأوسط، والآثار المستمرّة لإعصار كاترينا، وتعطل الإمدادات في فنزويلا ونيجيريا، والطلب القوي من الدّول النّامية، وحماس المضاربة من قبل التّجار، كلها أسباب الارتفاع الحادّ في أسعار النّفط. وجاءت الأرباح غير المتوقّعة لمنتجي النّفط والغاز، لكنّها أثبتت أنّها لم تدم طويلاً بعد مرور خمسة أشهر فقط على بلوغ السّعر الذّروة، وكان تداول برميل النفط عند ٤٠ دولاراً فقط للبرميل الواحد.

كانوا قد استثمروا في السّندات البلديّة لإعادة بناء أنظمة الصّرف الصّحّي الأمريكيّة، أو الجّسور، أو أسهم الإسكان. كانت المشكلة هي أنّ واشنطن، التي تخشى عزل المجتمع المالي القوّي في نيويورك، رفضت معالجة هذه المشكلة الحيويّة بأيّ طريقة جادّة. لقد غادرت الأموال الشّواطئ الأمريكيّة لتحقيق أرباح أعلى في الخارج.

بحلول أوائل عام ١٩٥٧، ولأوّل مرّة منذ الحرب العالميّة الثّانية، بدأت الأموال تتدفّق من الولايات المتّحدة بمبالغ أكبر من تلك الواردة إليها. فخلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٥، ارتفع صافي رأس المال السّنوي للولايات المتّحدة إلى أوروبا الغربيّة من أقل من /٢٥/ مليار دولار إلى أكثر من /٤٧/ مليار دولار وهو مبلغ مذهل في ذلك الوقت.

لكن لو كانت فقط الدّولارات الأمريكيّة هي التي كانت تغادر الشّواطئ الأمريكيّة، فستكون هذه مشكلة واحدة. كانت المشكلة المضافة هي أنّ احتياطيات الذّهب في الولايات المتّحدة بدأت أيضاً فيما أصبح بشكل متزايد بعد عام ١٩٥٨ انخفاضاً مستمرّاً وأحياناً متهوّراً. كان انهيار نظام بريتون وودز النّقدي بعد الحرب يقترب بسرعة، لكنّ صنّاع السّياسة الأمريكيّة رفضوا الإصغاء والانتباه. لقد كانوا يستمعون إلى أصوات بنوك نيويورك، وشركات النّفط الكبرى، والشّركات الأمريكيّة الضّخمة التي بدأت بعد ركود عام ١٩٥٧ في التّحوّل إلى إنتاج العمالة الرّخيصة خارج الولايات المتّحدة لتحسين هوامش ربحها.

بحلول نهاية الخمسينيّات من القرن الماضي، كانت الميزة الغالبة لنظام بريتون وودز ما بعد الحرب، وهي دولار الولايات المتّحدة كعملة احتياطيّة

للعالم قد تحولت إلى التزام - وبشكل غير متوقّع. فبينما بدأت أوروبا الغربيّة في تحقيق مكانة صناعيّة مستقلّة مرّة أُخْرى، بمعدلات إنتاجيّة أعلى بكثير من الاقتصاد الأمريكي المتقادم، أدّى هذا إلى إظهار الضّعف المتزايد للوضع الاقتصادي الأمريكي بحلول وقت تنصيب الرّئيس كينيدي في أوائل عام ١٩٦١.

عندما حدّد المفاوضون الأمريكيّون في بريتون وودز (Bretton Woods) شروطهم للنّظام المالي الدّولي لما بعد الحرب في عام ١٩٤٤، وضعوه على أساس احتوى على عيب قاتل. لقد أنشأ نظام بريتون وودز"معياراً لتبادل الذّهب" ('gold exchange standard') وافقت بموجبه جميع الدّول الأعضاء في صندوق النّقد الدّولي (International Monetary Fund) الجّديد على تحديد قيمة عملتها ليس بشكل مباشر على معيار الذّهب، ولكن مباشرة مقابل الدّولار الأمريكي، والذي بدوره كان قد حدّد قيمته بوزن محدّد من الذّهب وهو /٣٥/ دولار للأونصة (أو الأوقية) الصّافية (fine ounce).

كان هذا السّعر المحدّد /٣٥/ دولاراً للأوقية الواحدة هو السّعر الذي كان قد تمّ تثبيت قيمة الدّولار بموجبه منذ أن حدّده روزفلت في عام ١٩٣٤ خلال أعماق الكساد العظيم (The Great Depression). لم يتم تغيير معدّل الدّولار إلى الذّهب في أكثر من ربع قرن على الرّغم من الحرب العالميّة المتداخلة والتّطوّرات الهائلة بعد الحرب في الاقتصاد العالمي.

طالما بقيت الولايات المتّحدة القوّة الاقتصاديّة القويّة الوحيدة في العالم الغربي، يُمْكِن تجاهل هذه العيوب الأساسيّة. في العقد الذي تلا الحرب، كانت أوروبا بحاجة ماسّة إلى دولارات لتمويل إعادة الإعمار

وشراء النّفط الأمريكي والبريطاني من أجل انتعاشها الاقتصادي. احتفظت الولايات المتّحدة أيضاً بالجزء الأكبر من احتياطيات الذّهب العالميّة. ولكن مع بداية السّتينيّات، عندما بدأت أوروبا في النّمو بمعدّلات تفوق معدّلات النّمو في الولايات المتّحدة، أصبح من الواضح للكثيرين أنّ شيئاً ما كان يجب تغييره في ترتيب بريتون وودز الثّابت.

لكنّ واشنطن، في ظلّ النّفوذ المتزايد للمجتمع المصرفي القوي في نيويورك، رفضت الالتزام بنفس القواعد التي كانت قد فرضتها على حلفائها في عام ١٩٤٤. بدأت بنوك نيويورك تستثمر في الخارج في مصادر جديدة لأرباح أعلى. كان فشل واشنطن في تحدّي هذا التدفّق الهائل لرأس المال الاستثماري الحيوي بشكل فعّال، في ظلّ كلّ إدارة من أيزنهاور وخليفته الدّيمقراطي كينيدي، كان في قلب مشكلة حوّلت عقد السّتينيّات من القرن العشرين إلى تتابع للأزمات النّقدية الدّولية المتفاقمة.

ما لم يكن المصرفيّون الدّوليّون في نيويورك حريصين على عدم الإعلان عنه هو حقيقة أنّهم كانوا يكسبون أرباحاً ضخمة من خلال الابتعاد عن الاستثمار في مستقبل أمريكا. بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ حقّقت الشّركات الأمريكيّة في أوروبا الغربيّة عائدات تتراوح بين /١٢/ و /١٤ %/ وفقاً لتقرير رئاسي صدر في كانون الثّاني عام ١٩٦٧ ورد إلى الكونغرس. حقّق نفس استثمار الدّولار في الصّناعة الأمريكيّة أقل من نصف ذلك!

ضغطت البنوك بهدوء على واشنطن من أجل الحفاظ على مواصلة لعبتها. لقد احتفظوا بدولاراتهم في أوروبا بدلاً من إعادة الأرباح للاستثمار في التّنمية الأمريكيّة. كانت هذه بداية ما أصبح يُعرف باسم سوق اليورو

دولار[1] (The Eurodollar market). لقد كان ذلك السّرطان الذي - بحلول أواخر سبعينيّات القرن الماضي - هدّد بتدمير مضيفه - أي النّظام النّقدي العالمي.

بالطّبع، كان من الأفضل بكثير بالنّسبة للأمّة، وكذلك لبقيّة العالم، لو كان قد أصرّ الكونغرس الأمريكي والبيت الأبيض على سياسات الضّرائب والائتمان لتوجيه تلك المليارات بمعدّلات عادلة معقولة، إلى مصانع أمريكيّة ومعدات جديدة، وتقنيّات متقدّمة، وبنية تحتيّة للنّقل، وتحديث نظام السّكك الحديديّة المتعفّن، وتطوير إمكانات السّوق الصّناعيّة غير المستغلّة للعالم الثّالث بالنّسبة للصّادرات الصّناعيّة الأمريكيّة. هذا أفضل بشكل أكثر منطقيّة بالنّسبة للأمّة ربما، ولكن ليس بالنّسبة لقوّة بعض البنوك المعروفة ذات النّفوذ في نيويورك.

إذا كان اقتصاد وطني معيَّن ينتج نفس الحجم من السّلع القابلة للبيع بموجب نفس الأساس التّكنولوجي على مدى فترة، لنقل، على سبيل المثال، عشر سنوات، ويطبع ضعف حجم عملته المحلّيّة لنفس الحجم من البضائع

---

(١) اليورو دولار: هي الودائع لأجل المقوّمة بالدّولار الأمريكي في البنوك خارج الولايات المتّحدة، وبالتّالي فهي ليست تحت سلطة مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وبالتّالي، تخضع هذه الودائع لتنظيم أقل بكثير من الودائع المماثلة داخل الولايات المتّحدة. وقد تمّ وضع هذا المصطلح في الأصل مقابل الدولار الأمريكي في البنوك الأوروبيّة، لكنّه امتد عبر السّنين إلى تعريفه الحالي. الوديعة المقوّمة بالدّولار الأمريكي في طوكيو أو بكين ستُعتبر بالمثل وديعة باليورو دولار. لا يوجد أي اتصال مع عملة اليورو أو منطقة اليورو.

بشكل أعم، يمكن استخدام البادئة الأوروبية للإشارة إلى أي عملة محتفظ بها في بلد ليست هي العملة الرّسميّة: على سبيل المثال، اليوروين (Euroyen) أو حتى اليورويورو (Euroeuro).

كما في بداية العقد، يلاحظ "المستهلك" تأثير التّضخّم الكبير في الأسعار. فقد كان يدفع دولارين في عام ١٩٦٠ مقابل رغيف خبز لم يكلّفه سوى دولار واحد في عام ١٩٥٠. ولكن عندما انتشر هذا التّأثير في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي بأكمله بسبب الوضع المهيمن للدّولار الأمريكي، يمكن إخفاء الواقع المتضّخم لفترة أطول قليلاً. كانت النّتائج، على كلّ حال مدمّرة بالقدر نفسه.

في الأيّام الأولى التي أمضاها في منصبه، وبتوجيه من مستشاريه، قام الرّئيس ليندون بينز جونسون (Lyndon Baines Johnson)، وهو سياسي في بلدة صغيرة في تكساس لا يعرف إلا القليل عن السّياسة الدّوليّة، ناهيك عن السّياسة النّقديّة، بعكس القرار السّابق لجون كينيدي (John Kennedy). كان الرّئيس جونسون قد تمّ تضليله للاعتقاد بأنّ الحرب العسكريّة الشّاملة في جنوب شرق آسيا ستحلّ العديد من مشاكل الاقتصاد الأمريكي الرّاكد وتُظهر للعالم أنّ أمريكا لا تزال حازمة.

تبنّي خيار فيتنام

تمّت كتابة مجلّدات منذ حرب فيتنام المأساويّة حول أسبابها ومبرّراتها. ولكن، على أحد المستويات، كان من الواضح أنّ فصيلاً مهمّاً من صناعة الدّفاع الأمريكيّة والتّمويل في نيويورك قد شجّعت قرار واشنطن بالبدء في الحرب، على الرّغم من مبرّراتها العسكريّة السّخيفة وردّ الفعل المحلّي المثير للانقسام لأنّ الحشد العسكري قدّم لمصالحهم ذريعة قابلة للبيع سياسيّاً لإحياء تحويل هائل للصّناعة الأمريكيّة إلى إنتاج سلع دفاعيّة. تحوّل قلب الاقتصاد الأمريكي إلى نوع من الاقتصاد العسكري أكثر فأكثر خلال

السّتينيّات من القرن العشرين، استخدمت فيه الحرب الباردة ضدّ الخطر الشّيوعي لتبرير إنفاق عشرات مليارات الدولارات. أصبح الإنفاق العسكري بمثابة نسخة احتياطيّة للمصالح الاقتصاديّة العالميّة لمصالح نيويورك الماليّة والنّفطيّة، وهو صدى آخر للإمبراطوريّة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر، مرتدياً لباس معاداة الشّيوعيّة في القرن العشرين.

تمّ تصميم إستراتيجيّة حرب فيتنام عمداً بواسطة وزير الدّفاع روبرت ماكنمارا (Robert McNamara)، ومستشار الأمن القومي ماكجورج بوندي (McGeorge Bundy)، مع مخطّطي البنتاغون والمستشارين الرّئيسيين حول ليندون جونسون، لتكون "حرباً غير رابحة" منذ البداية، من أجل ضمان تراكم طويل الأمد لهذا المكون الدّفاعي للاقتصاد. لقد حسبت واشنطن أنّ النّاخب الأمريكي سيقبل تكاليف كبيرة لحرب جديدة ضد "تعدّي الشّيوعيّة الكافرة" المزعوم في فيتنام، على الرّغم من العجز الهائل في ميزانيّة الولايات المتّحدة إذا كان هذا ينتج وظائف محلّيّة في مصانع الدّفاع.

بموجب قواعد بريتون وودز، بتضخيم الدّولار من خلال عجز كبير في الإنفاق في الدّاخل، يُمْكِن لواشنطن، في الواقع أن تجبر أوروبا وغيرها من الشّركاء التّجاريّين على "ابتلاع" تكلفة الحرب الأمريكيّة هذه في صورة دولارات رخيصة. فطالما أنّ الولايات المتّحدة رفضت تخفيض قيمة الدّولار مقابل الذّهب ليعكس تدهور الأداء الاقتصادي الأمريكي منذ عام ١٩٤٤، كان على أوروبا أن تدفع التّكلفة عن طريق قبول الدّولار بنفس النّسبة التي كانت عليها دفعها قبل ٢٠ عاماً تقريباً.

لتمويل العجز الهائل في برنامجه الخاص بمجتمعه الكبير والحشد العسكري في فيتنام خلال السّتينيّات من القرن الماضي، خشي جونسون من

خسران الأصوات إذا رفع الضّرائب، ببساطة طبع الدّولارات، عن طريق بيع المزيد من سندات الخزانة الأمريكيّة لتمويل العجز. في أوائل السّتينيّات من القرن العشرين، بلغ متوسّط العجز في الميزانيّة الفيدراليّة الأمريكيّة حوالي /٣/ مليارات دولار سنويّاً. لقد وصلت إلى /٩/ مليارات دولار في عام ١٩٦٧ مع ارتفاع تكاليف الحرب، وبحلول عام ١٩٦٨ وصلت إلى رقم مذهل وهو /٢٥/ مليار دولار.

بدأت البنوك المركزيّة الأوروبيّة في تجميع حسابات الدّولار الكبيرة خلال هذه الفترة، والتي استخدموها كاحتياطيات رسميّة، ما يسمى تراكم اليورو دولار في الخارج. من سخريّة القدر، كانت واشنطن قد طلبت في عام ١٩٦١ من حلفاء الولايات المتّحدة في أوروبا واليابان، مجموعة الدّول العشر بأنّه يجب تخفيف استنزاف احتياطيات الدولارات الذّهبيّة الأمريكيّة عن طريق الاحتفاظ باحتياطياتها المتزايدة من الدّولار الأمريكي بدلاً من استعادة الدّولارات بالذّهب الأمريكي، كما يفرض نظام بريتون وودز.

كسبت البنوك المركزيّة الأوروبيّة فائدة على هذه الدّولارات من خلال الاستثمار في سندات خزانة الحكومة الأمريكيّة. كان التّأثير الصّافي هو أنّ البنوك المركزيّة الأوروبيّة "موّلت" العجز الأمريكي الضّخم في كارثة فيتنام في السّتينيّات من القرن الماضي. وقيل أنّ المستقبلي الأمريكي هيرمان خان (Herman Kahn) عبّر عن اندهاشه لأحد الأصدقاء، عندما أُخْبر كيفيّة عمل تمويل هذا العجز، "لقد تدبّرنا أمر أكبر عمليّة غش في التّاريخ! لقد تفوّقنا على الإمبراطوريّة البريطانيّة." لكن لم يكن واضحاً تماماً من تفوّق على من في هذا الوقت. كانت مدينة لندن تستعد للعودة بدولارات أمريكيّة أجنبيّة، كما سنرى قريباً.

من الواضح أنّ الوضع الاقتصادي للاقتصادات الأوروبيّة مثل ألمانيا وفرنسا كان مختلّفاً في عام ١٩٦٤ عمّا كان عليه في عام ١٩٤٤، عندما تمّت صياغة نظام بريتون وودز. لكنّ دوائر السّياسة الأمريكيّة رفضت الاستماع إلى الاحتجاجات الأوروبيّة، لا سيما الاحتجاجات من فرنسا برئاسة ديغول، لأنّهم قدّروا أنّ تخفيض قيمة الدّولار سيقلّل من قوّة بنوك نيويورك "المطلقة" في أسواق رأس المال العالميّة. كانت واشنطن قد قلّدت مثال إنكلترا الكارثي من الفترة التي سبقت حرب ١٩١٤.

في وقت سابق، عندما بدأ مصرفيّو نيويورك لأول مرّة في ضخّ أموال كبيرة من الولايات المتّحدة للمضاربة في أوروبا الغربيّة أو أمريكا اللاتينيّة، حاول الرّئيس كينيدي إثارة التّفاؤل التّكنولوجي الأمريكي المتجدّد وتشجيع المزيد من الاستثمار في التّقنيّات الجديدة من خلال الإعلان عن إطلاق برنامج أبولو[1] (Apollo moon-shot) وإنشاء

---

(١) كان برنامج أبولو (Apollo)، المعروف أيضاً باسم مشروع أبولو (Project Apollo)، هو البرنامج الثالّث لرحلات الفضاء البشريّة بالولايات المتّحدة والذي تنفذّه الإدارة الوطنيّة للملاحة الجوّيّة والفضاء (NASA)، والذي نجح في هبوط لأول البشر على سطح القمر من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٢. تمّ تخصيص أبولو لاحقاً للهدف الوطني للرّئيس جون كينيدي وهو "هبوط رجل على سطح القمر وإعادته بأمان إلى الأرض "بحلول نهاية السّتينيّات، الذي اقترحه في خطاب أمام الكونغرس في ٢٥ أيّار عام ١٩٦١. كان هذا ثالث برنامج طيران فضائي أمريكي يطير، يسبقه مشروع الجوزاء المكون من شخصين والذي تمّ تصميمه في عام ١٩٦١ لتوسيع رحلات الفضاء القادرة على دعم أبولو.

تم تحقيق هدف كينيدي في مهمة أبولو ١١ (Apollo 11) عندما هبط رواد الفضاء نيل أرمسترونغ وبوز ألدرين من طراز أبولو لونر (Apollo Lunar Module -LM) في ٢٠ تموز عام ١٩٦٩، ومشى على سطح القمر، بينما بقي مايكل كولينز في مدار القمر في

ناسا[1] (NASA). كانت لا تزال أغلبيّة كبيرة في أمريكا في عام ١٩٦٢ تعتقد أنّ على البلاد "الخروج من الأزمة".

وحدة القيادة والخدمة (CSM)، وهبط الثّلاثة جميعاً بسلام على الأرض يوم ٢٤ تموز كما هبطت خمس بعثات أبولو لاحقة لروّاد فضاء على سطح القمر، وكان آخرها في كانون الأول عام ١٩٧٢. في هذه الرّحلات الفضائيّة السّت، سار /١٢/ رجلاً على سطح القمر.

تمّت إدارة برنامج من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٢، مع أول رحلة مأهولة في عام ١٩٦٨. وحقق هدفه المتمثل في الهبوط القمري المأهول، على الرغم من الانتكاسة الرّئيسة لإطلاق النار في مقصورة أبولو ١(Apollo 1) عام ١٩٦٧ التي قتلت الطاقم بأكمله أثناء اختبار تمهيدي. بعد الهبوط الأول، بقيت أجهزة طيران كافية لتسعة عمليّات هبوط متتابعة مع خطة لاستكشاف الجيولوجي والفيزياء الفلكيّة على سطح القمر. أجبرت التّخفيضات في الميزانيّة على إلغاء ثلاثة من هذه. حققت خمس من المهمّات السّت الباقية هبوطاً ناجحاً، ولكن تم منع هبوط أبولو ١٣ من انفجار خزان الأكسجين أثناء عبوره إلى القمر، مما أدّى إلى تدمير قدرة وحدة الخدمة على توفير الطّاقة الكهربائيّة، مما أدّى إلى شل أنظمة سي إس إم (CSM) للدّفع. عاد الطّاقم إلى الأرض بأمان باستخدام الوحدة القمريّة "كقارب نجاة" لهذه الوظائف. استخدمت أبولو صواريخ عائلة ساتورن كمركبات، والتي كانت تستخدم أيضاً في برنامج تطبيقات أبولو، الذي يتكون من سكايلاب، وهي محطة فضائيّة دعمت ثلاث بعثات مأهولة في ١٩٧٣-١٩٧٤، ومشروع أبولو سويوز للتّجارب، وهو مشروع مشترك بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي مهمّة اتحاد الأرض المدارّية في عام ١٩٧٥.

(١) (National Aeronautics and Space Administration): هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وهي المسؤولة عن البرنامج الفضائي للولايات المتّحدة. وأنشئت في العام١٩٥٧ وكان تمويلها السّنوي يُقَدَر بـ ١٦ مليار دولار. بالإضافة للمسؤوليّة عن البرنامج الفضائي فإنّ وكالة ناسا أيضاً مسؤولة عن الأبحاث المدنيّة والعسكريّة الفضائية طويلة المدى. ووكالة ناسا معروفة على أنّها وكالة الفضاء الرّائدة للوكالات الأُخْرى حول العالم بعد تفكك الاتّحاد السّوفياتي.

لكن في ٢٢ تشرين الثّاني عام ١٩٦٣، اغتيل جون إف كينيدي في دالاس، تكساس. استمرّ جيم غاريسون (Jim Garrison) قاضي نيو أورليانز الذي شارك في ذلك الوقت في التّحقيق في الاغتيال بصفته محامياً في مقاطعة نيو أورليانز، بعد سنوات من الإصرار على أنّ عمليّة القتل كانت قد نفّذتها وكالة المخابرات المركزيّة، بمساعدة شخصيّات مختارة من الجريمة المنظّمة، بما في ذلك كارلوس مارسيلو (Carlos Marcello). كان كينيدي من بين أشياء أُخْرى على وشك الانسحاب من فيتنام، بعد محادثات مع الجنرال السّابق دوغلاس إي ماك آرثر (Douglas A. MacArthur) قبل أيّام من مقتله، وهو تحوّل في السّياسة أكدّه صديقه المقرّب ومستشاره آرثر شلسينغر (Arthur Schlesinger).

كانت أسباب اغتيال جون إف كينيدي موضوع الكثير من التّكهّنات. ولكن من الواضح أنّ الرّئيس الشّاب كان يتقدم على مجموعة متنوّعة من الجّبهات الإستراتيجيّة لوضع قالبه الخاص للسّياسة الأمريكيّة، في اتّجاه، في قضية تلو الأُخْرى، بدأ يتعارض مع المصالح الماليّة والسّياسيّة القويّة التي تتحكّم في مؤسّسة السّاحل الشّرقي الليبرالي (The liberal East Coast establishment).

في شهر أيّار عام ١٩٦١، أي قبل أكثر من عامين من جولته المصيريّة المميتة في ميدان ديلي بلازا (Dealy Plaza) في دالاس، ذهب كينيدي إلى باريس والتقى بالجنرال ديغول. في كتابه "مذكّرات الأمل" (*Memoirs of Hope*)، قدّم ديغول تقييماً شخصيّاً مهمّاً للرّئيس الأمريكي. كان كينيدي قدّم إلى ديغول الحجّة الأمريكيّة لدعم دكتاتوريّة نغو دينه ديم (Ngo Dinh Diem) في جنوب فيتنام لنشر قوّات سلاح مشاة أمريكي (American

(expeditionary corps) تحت غطاء المساعدات الاقتصاديّة للدّولة الواقعة جنوب شرق آسيا. كان كينيدي قد تجادل مع ديغول قائلاً بأنّ هذا ضروري لبناء حصن ضدّ التّوسّع السّوفياتي في الهند الصّينيّة. "لكن بدلاً من إعطائه الموافقة التي يريدها، أخبرت الرّئيس أنّه يسير في الطّريق الخطأ"، كتب ديغول.

قال ديغول لكينيدي "سوف تجد أنّ التّدخّل في هذا المجال سيكون بمثابة ورطة لا تنتهي." ومضى ديغول لتوضيح أسبابه. "استمع لي كينيدي". ويختتم ديغول انطباعاته: "غادر كينيدي باريس. كنت أتعامل مع رجل كان سنّه وطموحه المبرّرين قد ألهما آمالاً كبيرة. بدا لي أنّه كان على وشك الانطلاق محلّقاً إلى المرتفعات مثل بعض الطّيور العظيمة." من جانبه، عند عودته إلى واشنطن، كان على كينيدي أن يقول في"تقرير إلى الشّعب الأمريكي" (Report to the American People) في ٦ حزيران إنّه وجد الجنرال ديغول "مستشاراً حكيماً للمستقبل ودليلاً إعلاميّاً للتّاريخ الذي كان قد ساعد في صنعه... لم يكن لديّ ثقة أكبر في أي رجل كما أثق به".

يبدو أنّ بعض المصالح القويّة في العالم الأنكلو أمريكي كانت أقلّ حماسة بشأن احتمالات هذه الثّقة بين الرّئيس الفرنسي ونظيره الأمريكي الشّاب لتصبح تغييّراً كاملاً في اتّجاه السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة. لا يُمْكَن اتّهام ليندون بي جونسون (Lyndon B. Johnson) الذي أصبح رئيساً في ٢٢ تشرين الثّاني عام ١٩٦٣ بإلهام آمال مماثلة. لم يجرؤ جونسون كرئيس أبداً على تحدّي مصالح وول ستريت القويّة.

سرعان ما صعّد ليندون بي جونسون في فيتنام بناءً على "الاستشارات الفنّيّة" التّابعة لوكالة الاستخبارات المركزيّة (Central Intelligence Agency) إلى

صراع عسكري واسع النّطاق، حيث ضخّ عشرات المليارات من الدّولارات و/٥٠٠,٠٠٠/ رجل يرتدون الزّي العسكري الرّسمي في حرب تهزم (self-defeating) نفسها بنفسها في جنوب شرق آسيا. أبقت الحرب أسواق السندات في وول ستريت مشغولة بتمويل مستوى قياسي من ديون وزارة الخزانة الأمريكيّة، بينما أبقت بعض الشّركات الأمريكيّة المرتبطة بالدّفاع أرباحها تتدفّق من الحملة الآسيويّة. يبدو أنّ استمرار الرّكود الاقتصادي في الولايات المتّحدة، الذي كان يقلق السّياسي جونسون، قد تمّ "حلّه" بسبب الطّفرة في الإنفاق على الحرب، وهكذا حصل على انتصار ساحق على الجّمهوري باري جولدووتر (Barry Goldwater) في عام ١٩٦٤. لكنّه اشترى "انتصاره" بتكلفة مذهلة.

بداية التّعفّن الدّاخلي الأمريكي

في مواجهة الحاجة إلى معالجة الانهيار الحضري المتنامي في أمريكا، في ٢٠ أب عام ١٩٦٤، وقّع الرّئيس جونسون قانون تكافؤ الفرص[١] (Equal

---

(١) تكافؤ فرص هو تكافؤ الفرص في العمل. من الأمثلة على التّشريعات التي ترعاها أو حمايتها من التآكل، لجنة تكافؤ فرص العمل في الولايات المتّحدة، والتي تمّ إنشاؤها بموجب الباب السّابع من قانون الحقوق المدنيّة لعام ١٩٦٤ للمساعدة في حماية موظّفي الولايات المتّحدة من التمييز. كان القانون أول قانون اتحادي مصمم لحماية معظم الموظّفين الأمريكيّين من التمييز في العمل على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل القومي لذلك الموظف (القانون العام ٨٨-٣٥٢، ٢ تموز عام ١٩٦٤، ٧٨ Stat. 253، 42 USC Sec. 2000e et seq) .. ينطوي التّمييز في العمل على مجالات مثل إطلاق النار أو التوظيف أو التّرقيات أو النّقل أو الأجور، كما أنّه من غير القانوني التّمييز

Opportunities Act). لقد تباهى عند توقيعه ببراعة مميّزة: "اليوم، ولأوّل مرّة في تاريخ الجنس البشري، تكون أمّة عظيمة قادرة ومستعدّة للالتزام بالقضاء على الفقر بين مواطني شعبها". لم تتمكّن الحرب على الفقر كما لم يتمكّن برنامج المجتمع الكبير لليندون بي جونسون، كما سمّاه، من القضاء على الفقر. لكنّهما وفّرا عذراً إضافيّاً لواحدة من أكبر الزّيادات في الإنفاق على العجز والنّهب المالي في التّاريخ الحديث، وهو عجز تمّ تمويله في الواقع من فائض الدّولارات الأوروبيّة.

تمّ استيعاب الملايين من شباب الأمّة في الكليّات خلال منتصف السّتينيّات من القرن العشرين كشكل من أشكال "البطالة الخفيّة"، حيث ارتفع عدد الطّلاب الجّامعيّين من أقل من /٤/ ملايين في عام ١٩٦٠ إلى ما يقرب من /١٠/ ملايين في عام ١٩٧٥. كان ذلك بمثابة ذريعة لوول ستريت لتعويم مليارات الدوّلارات من السّندات العامّة المضمونة للدّولة

في الإعلانات أو إحالة المتقدّمين للوظيفة أو التّصنيف. العنوان مناسب في الشركات التي تؤثّر على التجارة التي لديها خمسة عشر موظفاً أو أكثر. لجنة تكافؤ فرص العمل (EEOC) هي المادة ٧٠٥ من العنوان. تمّ تعزيز تكافؤ فرص العمل بشكل أكبر عندما وقّع الرّئيس ليندون جونسون الأمر التّنفيذي ١١٢٤٦ في ٢٤ أيلول عام ١٩٦٥، والذي تمّ إنشاؤه لمنع المقاولين الفيدراليّين من التّمييز ضدّ الموظّفين على أساس العرق أو الجنس أو العقيدة أو الدّين أو اللون أو الأصل القومي.

جنباً إلى جنب مع تلك الفئات الخمسة المحمية، أدرجت التّشريعات الأكثر حداثة سمات أخرى "كفئات محمية" بما في ذلك ما يلي:

يحمي قانون التّمييز على أساس السّن في العمل لعام ١٩٦٧ الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم /٤٠/ عاماً فما فوق، لكنّه لا يحمي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن /٤٠/ عاماً.

لبناء الجامعة. تمّ تحويل الاستثمار في التّوسّع في الاقتصاد الصناعي الحقيقي إلى "اقتصاد ما بعد الصّناعة" أو "اقتصاد الخدمات" في مسار مماثل لذلك المسار الذي سلكته بريطانيا في طريقها إلى الخراب في أواخر القرن السّابق. لقد زاد الإنفاق على الضّمان الاجتماعي والرّفاه الاجتماعي، حيث تمّ إلقاء قطاعات بأكملها من السّكّان على كومة بشريّة دائمة من البطالة.

وصل برنامج الفضاء التّابع لناسا[1] (NASA) إلى ذروة إنفاق بلغت /٦/ مليارات من الدّولارات في عام ١٩٦٦، وقام جونسون بخفضها بحدّة كلّ عام بعد ذلك. بدأ التّقدّم التّكنولوجي في الجّامعات الأمريكيّة

---

(١) الإدارة الوطنيّة للملاحة الجوّيّة والفضاء: هي وكالة مستقلّة تابعة لحكومة الولايات المتّحدة الفيدراليّة المسؤولة عن برنامج الفضاء المدني، وكذلك أبحاث الطيران والفضاء.

تأسّست ناسا في عام ١٩٥٨، خلفاً لّلجنة الاستشاريّة الوطنيةّ للملاحة الجوّيّة (NACA). كان من المفترض أن يكون للوكالة الجديدة اتجاهاً مدنيّاً متميزاً، وتشجيع التّطبيقات السّلميّة في علوم الفضاء. منذ تأسيسها، قادت ناسا معظم جهود استكشاف الفضاء في الولايات المتّحدة، بما في ذلك مهمّات هبوط أبولو مون، ومحطة سكايلاب الفضائية، ثمّ مكوك الفضاء. تقوم ناسا بدعم المحطّة الفضائيّة الدّوليّة وتشرف على تطوير مركبة أوريون متعدّدة الأغراض للطّاقم ونظام الإطلاق الفضائي ومركبات الطّاقم التجاريّة. الوكالة مسؤولة أيضاً عن برنامج إطلاق الخدمات الذي يوفّر الإشراف على عمليّات الإطلاق وإدارة العدّ التّنازلي لإطلاق ناسا بدون طيّار.

يركز علم ناسا على فهم أفضل للأرض من خلال نظام رصد الأرض؛ النّهوض بالفيزياء الشّمسيّة من خلال جهود برنامج أبحاث الفيزياء الشّمسيّة التّابع لمديريّة العلوم. استكشاف الهيئات في جميع أنحاء النّظام الشّمسي من خلال بعثات فضائيّة روبوتيّة متطوّرة مثل نيوهورايزن؛ والبحث في موضوعات الفيزياء الفلكيّة، مثل الانفجار الكبير من خلال المراصد الكبرى والبرامج المرتبطة بها

في الرّكود ثمّ تراجع مع تشجيع الطلاب بدلاً من ذلك على ممارسة مهن في "العلاقات الاجتماعيّة" أو "التأمّل جالساً"[1] (meditation Zen). لقد تحوّل التّعليم الجامعي خلال السّتينيّات الذي كان يوماً ما في قلب الحلم الأمريكي إلى إنتاج ضخم منخفض الجودة، حيث تمّ تخفيض المعايير عن عمد.

بدأ الاستثمار في النّقل ومنشآت الطّاقة الكهربائيّة وإمدادات المياه وغيرها من الهياكل الأساسيّة الضّروريّة بالتّدهور المستمر كجزء من الاقتصاد الكلّي. تساءل مصرفيّو نيويورك: إذا لم تعد تهتمّ بإنتاج السّلع الصّناعيّة بعد الآن، فلماذا تستثمر أكثر في الطّرق أو الجّسور لنقلها إلى السّوق؟

من أجل التّرويج لسياسة عدم الاستثمار بحكم الأمر الواقع في اقتصاد الولايات المتّحدة خلال الستينيّات من القرن العشرين، أدركت المؤسّسة الأنكلو أمريكية الأكثر بُعدًا أنّها يجب أن تغيّر الالتزام الأمريكي التّقليدي بالتّقدّم العلمي والصّناعي.

مع حرب فيتنام وإطلاق العنان للمخدّرات والثّقافة المضادّة " التي دعت لممارسة الجنس"[2] لألدوس هكسلي (Aldous Huxley) وتيموثي ليري

---

(١) هو تخصص تأمّلي عادة الممارسة الأساسيّة لتقاليد زن البوذيّة يُمْكِن اعتباره وسيلة للكشف عن طبيعة الوجود.

(٢) كانت الثّقافة المضادّة في السّتينيّات من القرن الماضي ظاهرة ثقافيّة معادية للمؤسّسة تطوّرت أولاً في المملكة المتّحدة ثمّ الولايات المتّحدة ثمّ انتشرت في معظم أنحاء العالم الغربي بين منتصف السّتينيّات ومنتصف سبعينيّات القرن العشرين، مع لندن ومدينة نيويورك وسان فرانسيسكو كبؤر نّشاط مكافحة الثّقافة في وقت مبكر. اكتسبت الحركة الكليّة زخماً مع استمرار حركة الحقوق المدنيّة في النّمو، وأصبحت لاحقاً ثوريّة مع توسيع تدخّل الحكومة الأمريكيّة العسكري الشّامل في فيتنام. ومع تقدم السّتينيّات،

(Timothy Leary)، وهذا كان جزءاً ممّا انطلقت المؤسّسة الليبراليّة الأنكلو أمريكيّة للقيام به. في إطار مشروع بحث سرّي للغاية أجرته وكالة المخابرات

تطوّرت التّوتّرات الاجتماعيّة الواسعة أيضاً فيما يتعلّق بقضايا أُخْرى، وتميل إلى التّدفّق على غرار الأجيال المتعلقّة بالجنس البشري، وحقوق المرأة، والأنماط التقليديّة للسّلطة، وتجريب العقاقير ذات التّأثير النّفسي، والتّفسيرات المختلفة للحلم الأمريكي. العديد من الحركات الرّئيسة المتعلّقة بهذه القضايا ولدت أو تقدّمت في إطار الثّقافة المضادّة في السّتينيّات.

مع تطور العصر، ظهرت أشكال ثقافيّة جديدة وثقافة فرعيّة ديناميكيّة احتفلت بالتّجربة، والتّجسيد الحديث للبوهيميّة، وصعود الهبّي وأنماط الحياة البديلة الأخرى. هذا الاحتضان للإبداع ملحوظ بشكل خاص في أعمال فرق الغزو البريطاني مثل البيتلز، والمخرجين الذين أصبحت أعمالهم أقل تقيّداً بكثير من الرّقابة. بالإضافة إلى فرق البيتلز الرّائدة، ساعد العديد من الفنّانين والمؤلّفين والمفكّرين المبدعين الآخرين داخل وعبر العديد من التّخصّصات في تحديد حركة مكافحة الثّقافة.

ميّزت عدة عوامل الثقافة المضادّة في السّتينيّات عن الحركات المعادية للسّلطويّة في العصور السّابقة. ولّدت "طفرة المواليد" بعد الحرب العالميّة الثّانية عدداً غير مسبوق من الشّباب السّاخطين كمشاركين محتملين في إعادة النّظر في اتّجاه الولايات المتّحدة وغيرها من المجتمعات الدّيمقراطيّة. سمح ثراء ما بعد الحرب للعديد من الجيل المضاد للثقافة بالانتقال إلى أبعد من التركيز على توفير الضّروريّات المادّيّة للحياة التي كانت تشغل آباءهم في فترة الكساد. تميّز العصر أيضاً في أنّ جزءاً كبيراً من مجموعة من السّلوكيّات و"الأسباب" داخل الحركة الأكبر كان قد تمّ دمجها بسرعة في المجتمع الرئيس، خاصّة في الولايات المتّحدة على الرّغم من أنّ المشاركين في مجال الثقّافة المضادّة أصبحوا يمثلون الأقليّة الواضحة ضمن السّكّان الوطنيّين.

بدأت حقبة مكافحة الثّقافة بشكل أساسي مع اغتيال جون ف. كينيدي في تشرين الثّاني عام ١٩٦٣. لقد تمّ استيعابها في الثقّافة الشّعبيّة مع إنهاء التّدخّل العسكري الأمريكي القتالي في جنوب شرق آسيا ونهاية المسودّة في عام ١٩٧٣، وفي نهاية المطاف مع استقالة الرّئيس ريتشارد نيكسون في شهر آب عام ١٩٧٤.

المركزيّة الأمريكيّة (CIA) الذي كان يحمل الرمز السّرّيّ مكولترا[1] (MK-Ultra)، بدأ علماء بريطانيّون وأمريكيّون في إجراء تجارب باستخدام عقاقير مخدّرة وغيرها من العقاقير التي تغيّر العقل. بحلول منتصف السّتينيّات، نتج عن هذا المشروع ما كان يعرف باسم حركة الهبّي[2] (Hippie movement)،

---

(١) يعتبر مشروع مكولترا (MKUltra)، والذي يُطْلق عليه أيضاً برنامج وكالة المخابرات المركزيّة للتحكّم بالعقل، رمزاً صمّمته ونفّذته وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة. للكشف والتّحكّم في جوهر الذكاء. تمّ تنظيم المشروع من قبل مكتب الاستخبارات العلميّة بوكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة وتنسيقه مع الولايات المتّحدة. مختبرات الحرب البيولوجيّة للجيش.

تمّت الموافقة على العمليّة رسميّاً في عام ١٩٥٣، وتمّ تخفيض نطاقها في عام ١٩٦٤، وتمّ تقييدها أيضاً عام ١٩٦٧، وتمّ تسجيلها في عام ١٩٧٣. وشارك البرنامج في العديد من الأنشطة غير القانونيّة، بما في ذلك استخدام الولايات المتّحدة المواطنين الكنديين كمواضيع اختبار، الأمر الذي أدّى إلى جدل حول شرعيّتها. (ص ٧٤) يستخدم مشروع مكولترا مجموعة متنوّعة من الأساليب لمعالجة الحالات الذّهنية للنّاس وتغيير وظائف المخ، بما في ذلك التّنويم المغناطيسي، والحرمان الحسي، والعزلة، والاعتداء اللفظي والجنسي، وأشكال التّعذيب الأُخْرى.

كان نطاق هذا المشروع واسعاً مع الأبحاث التي أجريت في ٨٠ مؤسّسة، بما في ذلك الكلّيات والجامعات والمستشفيات والسّجون وشركات الأدوية. عملت وكالة المخابرات المركزيّة من خلال هذه المؤسّسات....

(٢) بدأت ثقافة الهبّي الفرعيّة تطورها كحركة شبابيّة في الولايات المتّحدة خلال أوائل الستينيّات ثمّ تطوّرت في جميع أنحاء العالم.

قد تعود أصوله إلى الحركات الاجتماعيّة الأوروبيّة في القرن التّاسع عشر وأوائل القرن العشرين مثل البوهيميين وتأثير الدّين الشّرقي والرّوحانيّة. منذ حوالي عام ١٩٦٧، انتشرت روحها الأساسية - بما في ذلك الانسجام مع الطّبيعة، والحياة المجتمعيّة، والتّجربة الفّنيّة وخاصّة في الموسيقى، والاستخدام الواسع النّطاق للعقاقير التّرفيهيّة -

والتي يُشَارُ إليها أحياناً باسم إطلاق عصر جديد للتّفكير (New Age Thinking) أو "عصر الدّلو" (Age of Aquarius). كان أبطالها دعاة موسيقى الرّوك والمخّدرات مثل رولينج ستونز (Rolling Stones) وجيم موريسون (Jim Morrison)، والمؤلّف وضحيّة ثنائي إيثيل أميد حمض الليسرجيك [1] (LSD)

في جميع أنحاء العالم خلال الثّقافة المضادّة في ستينيّات القرن الماضي، والتي أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالثّقافة الفرعيّة.

(١) ثنائي إيثيل أميد حمض الليسرجيك (LSD) هذه التسمية جاءت من التّسمية الألمانيّة للمركّب (Lysergsäurediethylamid) وهو مادّة صلبة عديمة اللون والّرائحة والطّعم في شكله النّقي مركب شبه قلوي ومن المهلوسات القويّة المؤثّرة على العقل جرعة صغيرة جداً تكفي لإحداث اضطرابات في الرّؤية، والمزاج والفكر. يُعْرف العقار أيضاً باسم ليسرجيد) INN (وهو عقار مخل بالنّفس من عائلة إرجولين، المعروفة جيّدا بأثارها النّفسيّة - والتي تشمل عمليّات التّفكير المتغيّرة ومرئيّات العين المفتوحة والمغلقة، وتغير الإحساس بالوقت، والخبرات الرّوحيّة - فضلا عن دورها الرئيس كثقافة مضادة من حقبة السّتينيّات. وهو يُسْتَخْدم أساساً على أنه نوع من مخدرات روحانيّة ومخدرات ترفيهيّة . إنّ ثنائي إيثيل أميد حمض الليسرجيك لا يؤدّي إلى الإدمان. ومع ذلك، فإنّ ردود الفعل النّفسيّة السّلبيّة الحادة مثل القلق، وجنون العظمة، والأوهام ممكنة. أمّا بالنّسبة للمفعول فإنّه يسبّب مايلي:

- زيادة طفيفة في ضغط الدّم وضربات القلب.
- الشّعور بالرّوحانيّة الذي قد يتنوع ويأخذ صوراً كثيرة مثل الاحساس بعظمة وجمال الكون وبالانتماء اليه أو إلى خالقه والشّعور بالارتباط بالجنس البشري ككل.
- تغير في العواطف والمشاعر التي قد تتراوح بين الشّعور الغامر بالسّعادة والحب إلى الخوف والهلع وتذّكر مواقف سلبيّة من ماضي الشّخص.
- ارتفاع طفيف في درجة حرارة الجسم.
- هلاوس بصريّة في الغالب وبشكل أقل سمعيّة.

كين كيسي (Ken Kesey). كانت اللاعقلانيّة الصّوفيّة تحلّ بسرعة محلّ الإيمان بالتّقدّم العلمي لملايين الشّباب الأميركيّين.

تمّ تخفيض الالتزامات الحكوميّة بالتّنمية العلميّة والصّناعيّة، حيث تبنّت إدارة جونسون سياسة "ما بعد الصّناعة" لوول ستريت. بدأت نخبة شباب جديدة منشغلة بالمتعة الشّخصيّة والسّاخرة بشأن الهدف الوطني بالخروج من سكن الجامعات الأمريكيّة، بدءاً من جامعات هارفارد وبرينستون وغيرها ممّا يُسمّى جامعات النّخبة المزعومة. "لقد كانوا يخرجون ويدخلون

- اتّساع حدقه العين.
- تحسن في حدّة الحواس، فالألوان قد تظهر بشكل أعمق أو فاقع والتّفاصيل البصريةّ قد تظهر بشكل أوضح وأغنى.
- تغيير عام في طريقة التّفكير ويتجلّى ذلك في القدرة العاليّة على التّخّيل والتّصّوّر وربط الأفكار المتباعدة.

أمّا بالنّسبة للتأثيرات الأخرى: يعُتْبَر هذا العقار هو من أقوى عقاقير الهلوسة ولذلك تمّ منعه في اغلب دول العالم وتمّ حظره بدون وصفة طبّيّة وهو عقار قوي جدا لذلك تُقَاس جرعاته بالمايكروغرام. تناول هذه المادّة يؤدّي إلى أعراض وتأثيرات تستمر لعدة ساعات وعادة ما تُسَمَّى بالرحلة وهي تتفاوت من شخص إلى آخر.

في الغالب يشعر الشّخص بأن ألوان المحيط الذي هو فيه تبدأ بالتّوهّج وتبدو كأنّها تتحرّك وتتنفس - ظهور رسوم وأشكال متحرّكة على الجدران - تشوه الإحساس بالزّمن فيبدو كأنّه يتمطى ويكرر نفسه وتتغير سرعته وأحياناً يتوقّف تماماً - التّعرّض لما يشبه تجربة الخروج من الجسد – التّعرّق وجفاف الفم من أعراض تناول العقار... وهذه الأعراض ليست ثابتة فهي تختلف من شخص لأخر كما تختلف مدة الرحلة وهلوستها حسب مقدار الجرعة التي يتناولها الإنسان وبسبب طبيعة هذه المادّة فقد شاع استعمالها بين الجماعات الدّينيّة والرّوحانيّة كما أنّ هذه المادة لا تسبب الإدمان.

ويتوقّفون عن الخروج"، بحسب تعبير ذلك البروفيسور تيموثي ليري من جامعة هارفارد.

لتحويل التّفكير في الشّركات الأمريكيّة والصّناعة، تمّ تدريب المديرين أيضاً على شكل جديد من التّدريب يديره علماء نفس من الخارج من مختبرات التّدريب الوطنيّة (National Training Laboratories) والمعروفة "بجلسات المجموعة تي (T- group sessions) أو "الّتدريب على الحساسيّة". وكان تأثير ذلك هو خفض مستوى الذّكاء والمساعدة في تحضير السّكّان لقبول الصّدمات القادمة. كان النّاس منشغلين للغاية بأن يكونوا أكثر حساسيّة وفهماً لعيوب بعضهم البعض لدرجة أنّهم فشلوا في رؤية أنّ الأمّة تفقد إحساسها بالهدف.

في عام ١٩٦٣، وهو نفس العام الذي قُتل فيه السناتور روبرت كينيدي (Senator Robert Kennedy) في لوس أنجلوس على يد "قاتل وحيد" أثناء تهديده بالفوز بالمؤتمر الدّيمقراطي (The Democratic convention)، تمّ اغتيال زعيم الحقوق المدنيّة الدّكتور مارتن لوثر كينغ (Dr. Martin Luther King) أيضاً خارج غرفته في فندق ممفيس. أدرك قّلة قليلة الظّروف الإستراتيجيّة حول مقتل كينغ. كان قد جاء إلى ممفيس لتقديم دعمه القوي لإضراب عمال البلديّة السّود في مسعى يهدف إلى تشكيل نقابات للجنوب الذي لا ينتظم في إطار النّقابات العمّاليّة. في الحقبة الجديدة من "المصانع الهاربة" التي أعقبت الرّكود عام ١٩٥٧، كان جنوب الولايات المتّحدة مجرّد "ملاذ رخيص" للإنتاج الصّناعي. هذا لن ينجح إلا إذا بقيت النّقابات العمّاليّة التي هيمنت على المراكز الصّناعية في ديترويت، وبيتسبيرغ، وشيكاغو، ونيويورك، خارج "الجنوب الجديد".

وبينما فرّت المصانع الكبيرة إلى المناطق الرّخيصة غير تلك التي لا توجد فيها نقابات في الجنوب، أو إلى البلدان النّامية، نمت الأحياء الفقيرة، وإدمان المخدّرات، والبطالة على نطاق واسع في المدن الصّناعيّة الشّماليّة. بدأت سياسة "وول ستريت" المتعلّقة بعدم الاستثمار في الصّناعة الأمريكيّة القائمة في إظهار آثار حقيقيّة. تمّ وضع العمّال ذوي الياقات الزرقاء[1] المهرة في المدن الشّمالية وجهاً لوجه ضدّ العمّال ذوي الأصول السّوداء والعمّال من الأصول الإسبانيّة المدقعين فقراً والذين تنقصهم المهارة يتطاحنون على وظائف تتقلّص بشكل مضطرد. تمّ إحداث أعمال شغب عميقة عمداً في المدن الصّناعيّة مثل نيويورك وبوسطن وأوكلاند وفيلادلفيا من قبل "المتمرّدين" المدعومين من الحكومة مثل توم هايدن (Tom Hayden). كان الهدف من هذه العمليّة هو كسر قوّة النّقابات الصّناعيّة القائمة في المدن الشّماليّة من خلال وصفها بالعنصريّة. تمّت رعاية هؤلاء المتمرّدين المحليّين بواسطة برنامج المناطق الرّماديّة التّابع لمؤسّسة فورد (The Ford Foundation's Grey Areas program)، وهو نموذج لحرب الرّئيس جونسون على الفقر (President Johnson's War on Poverty).

كانت حرب جونسون على الفقر عمليّة تموّلها الحكومة تهدف إلى استغلال التّدهور الاقتصادي النّاشئ عن سياسات المؤسّسة الأنكلو أمريكيّة. كان هدفها كسر مقاومة ما كان على وشك أن يصبح مستويات جديدة من التّلاعب بأجور الشّعب الأمريكي. كانت المؤسّسة الماليّة تستعد لفرض نهب على الطّراز الاستعماري البريطاني في القرن التّاسع عشر. وتلاعبت "بحرب العِرق" لتكون سلاحها.

---

(١) العامل ذو الياقات الزرقاء هو شخص من الطّبقة العاملة يقوم بعمل يدوي.

أدّى مكتب الفرص الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (Office of Economic Opportunity) الذي تمّ إنشاؤه حديثاً إلى إضعاف الصّوت السّياسي للعمالة الأمريكيّة التّقليديّة وآلات الدّوائر الحضريّة المؤثّرة. لقد وصفت وسائل الإعلام الليبراليّة القويّة العناصر الصّناعيّة ذات الياقات البيضاء المستهدفة، التي كانت تُوْصف قبل عقد من الزّمن بأنّها شريان الحياة للصّناعة الأمريكيّة، بأنّها "رجعيّة" و"عنصريّة" فجأة. كان معظم أولئك العمّال خائفين ومشوّشين لأنّهم رأوا أن نسيجهم الاجتماعي بأكمله ينهار في أعقاب سياسة عدم الاستثمار من قبل البنوك القويّة.

كان عميد هارفارد مكجورج بوندي (McGeorge Bundy) قد قام بإدارة حرب فيتنام كمستشار للأمن القومي لكينيدي، ثمّ كمستشار لجونسون للأمن القومي في البيت الأبيض. بحلول عام ١٩٦٦، كان بوندي قد ذهب إلى نيويورك لتحويل الولايات المتّحدة إلى "فيتنام" جديدة كرئيس لمؤسّسة فورد[١] (Ford Foundation) ذات النّفوذ. لقد تمّ وضع السّود في مواجهة

---

(١) مؤسّسة فورد هي مؤسّسة أمريكيّة خاصّة تزعم بأنها تهتم بالنّهوض بالرّفاهيّة الإنسانيّة. تمّ إنشاؤها في عام ١٩٣٦ من قِبل إدسل فورد وهنري فورد، وقد تم تمويلها في الأصل من خلال هدية بقيمة ٢٥٠٠٠ دولار أمريكي من إدسل فورد. بحلول عام ١٩٤٧، بعد وفاة المؤسّسين، كانت المؤسسة تمتلك ٩٠ % من الأسهم غير المصوتة لشركة فورد موتور. بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٤، باعت المؤسّسة مقتنياتها من شركة فورد للسّيّارات ولا تلعب الآن أي دور في شركة السّيّارات. قبل بيعها لمقتنياتها من شركة فورد موتور، في عام ١٩٤٩، أنشأ هنري فورد الثّاني صندوق شركة فورد للسّيّارات، وهو مؤسّسة مشتركة تعمل حتّى يومنا هذا كذراع للأعمال الخيريّة لشركة فورد موتور وليست مرتبطة بالمؤسّسة. لسنوات، كانت أكبر المؤسّسات وأكثرها نفوذاً في العالم، مع وجود نطاق عالمي ومصالح خاصّة في التّمكين الاقتصادي والتّعليم و"حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" والفنون الإبداعيّة و"تنمية" العالم الثّالث.

ضدّ البيض، والموظّفين ضدّ العاطلين عن العمل في هذا المجتمع الكبير الجديد، في حين استفاد مصرفيّو وول ستريت من خفض الأجور النّقابيّة وتخفيضات الاستثمار في البنية التّحتيّة، أو نقل الاستثمار في الخارج إلى ملاذات العمالة الرّخيصة في آسيا أو أمريكا الجنوبيّة. كان لهذا الكاتب تجربة شخصيّة مباشرة لهذا الفصل المحزن في التّاريخ الأمريكي.

تدهور الجنيه الإسترليني، الرّابط الضّعيف

بحلول أوائل السّتينيّات من القرن الماضي، لم تكن مبادرات سياسة ديغول المستقلّة هي المشكلة الرّئيسة الوحيدة التي تواجه المصالح الماليّة التي تحكم مدينة نيويورك ومدينة لندن (The City of London). في عام ١٩٥٩، كانت الالتزامات الخارجيّة للولايات المتّحدة تقارب القيمة الإجماليّة لاحتياطياتها الرّسميّة من الذّهب، حوالي /٢٠/ مليار دولار لكليهما. بحلول عام ١٩٦٧، وهو العام الذي هدّدت فيه أزمة الجنيه الإسترليني بكسر نسيج بريتون وودز بأكمله، ارتفع إجمالي المطلوبات الخارجيّة السّائلة إلى /٣٦/ مليار دولار، بينما انخفضت احتياطياتها من الذّهب إلى /١٢/ مليار دولار فقط، أي ثلث مبلغ الالتزام.

نظراً لأنّ الالتزامات الأمريكيّة قصيرة الأجل في الخارج بدأت تتجاوز مخزونها من الذّهب، فقد قدّرت بعض المؤسّسات الماليّة الذّكية، وهو أمر صحيح تماماً، أنّه كان يتعيّن على شيء ما عاجلاً أم آجلاً أن يتحطّم. في أوّل خطاب له عن حالة الاتّحاد إلى الكونغرس في كانون الثّاني (يناير) عام ١٩٦١، أشار الرّئيس كينيدي إلى ما يلي:

اتّسعت الفجوة منذ عام ١٩٥٨ بين الدّولارات التي ننفقها أو نستثمرها في الخارج والدّولارات التي تعود إلينا. زاد هذا العجز الكلّي في ميزان مدفوعاتنا بنحو / ١١ / مليار دولار في السّنوات الثّلاث الماضية، وحوّلها أصحاب الدّولارات في الخارج إلى ذهب بكميّات كبيرة ما تسبّب في تدفّق إجمالي يبلغ حوالي / ٥ / مليارات دولار من احتياطيِّنا.

هناك دلائل تشير إلى أنّ الرّئيس كينيدي حاول بجدّيّة معالجة هجرة الدّولار[١] المتزايدة. كان كينيدي قد اقترح قبل وقت قصير من اغتياله في رسالة إلى الكونغرس في ١٨ تموز عام ١٩٦٣ معالجة مشكلة ميزان المدفوعات المتزايدة في الولايات المتّحدة من خلال سلسلة من التّدابير التي تهدف إلى زيادة صادرات المصنوعات الأمريكيّة ومن خلال ضريبة معادلة الفائدة (Interest Equalization Tax) المثيرة للجدل. كان الهدف هو فرض ضريبة تصل إلى / ١٥ / في المائة على رأس المال الأمريكي المستثمر في الخارج لتشجيع الاستثمار المحلّي لرأس المال الأمريكي، وليس الاستثمار الأجنبي.

لم يعش كينيدي ليرى نسخته لتشريع ضريبة معادلة الفائدة (Interest Equalization Tax legislation). عندما تمّ إقراره أخيراً في شهر أيلول عام ١٩٦٤، أدرجت بعض المصالح الماليّة القويّة في نيويورك ولندن تعديلاً يبدو بريئاً يعفى دولة واحدة من آثار الضّريبة الجديدة - هي كندا، وهي جزء رئيس من الكومنولث البريطاني (British Commonwealth)! أصبحت مونتريال

---

(١) هو الموقف الذي تتجاوز فيه واردات بلد ما من الولايات المتّحدة صادراتها إلى الولايات المتّحدة، ممّا يؤدّي إلى انخفاض في احتياطياتها بالدّولار. يُمْكن أيضاً تطبيق الفكرة على عملات الدّول الأُخْرى.

وتورونتو بالتّالي وسيلة لثغرة هائلة تضمن استمرار تدفّق الدّولار الأمريكي من خلال المؤسّسات الماليّة التي تسيطر عليها لندن. كانت واحدة من الانقلابات الماليّة الأكثر مهارة في التّاريخ البريطاني.

بالإضافة إلى ذلك، كانت القروض المصرفيّة التي تقدّمها الفروع الأجنبيّة للبنوك الأمريكيّة للمقيمين الأجانب معفاة من الضّريبة الأمريكيّة الجديدة. سارعت البنوك الأمريكيّة لإنشاء فروع لها في لندن وغيرها من المراكز المناسبة. ومرّة أخرى، كانت مدينة لندن قد تمكّنت من المناورة لتصبح مركزاً رئيساً للتّمويل المصرفي العالمي من خلال تطوير سوق البنوك والإقراض الجديد، "اليورو دولار"، الذي يقع مركزه في لندن.

بدأت ثروات لندن المتكدّسة مرّة أخرى في التألّق حيث بدأ "مصرفيّو العالم السّابقين" في تحطيم السّوق بدولارات الولايات المتّحدة المغتربة. قام بنك إنكلترا (The Bank of England) والسّير سيغموند واربرج (Sir Siegmund Warburg) في لندن، وبمساعدة أصدقائه في واشنطن، وخاصّة وكيل وزارة الخارجيّة جورج بول (George Ball)، بجذب الدّولارات بذكاء إلى ما كان سيصبح أكبر تركيز للائتمان بالدّولار خارج الولايات المتّحدة نفسها - سوق لندن لليورو دولار بحلول سبعينيّات القرن العشرين، ما يقدّر بنحو /١,٣/ تريليون دولار من "الأموال السّاخنة"، وكلها "خارجيّة"، أي خارج سيطرة أي دولة أو بنك مركزي. أنشأت بنوك نيويورك وول ستريت مكاتب وساطة في لندن لإدارة كازينو اليورو دولار الجديد المزدهر بعيداً عن أعين سلطات الضّرائب الأمريكيّة المتطفّلة. حصلت البنوك الأمريكيّة على أموال رخيصة من سوق اليورو دولار

وكذلك من الشّركات الكبيرة متعدّدة الجنسيّات. وخلال أوائل السّتينيّات من القرن الماضي، سمحت واشنطن عن طيب خاطر بفتح الأبواب فتحاً كاملاً لفرار الدّولار من الشّواطئ الأمريكيّة إلى سوق اليورو دولار الجديد "للأموال السّاخنة"[1].

كان مشترو هذه السّندات الجديدة باليورو دولار، التي تسَمَّى سندات اليورو[2] (Eurobonds)، أشخاصاً مجهولي الهويّة، أطلقت عليهم لندن ومصرفيّو

---

(١) الأموال الساخنة: الأموال الساخنة هي شكل من أشكال الاستثمار قصير الأجل حيث يقوم المستثمرون بنقل أموالهم بين الأسواق المالية للاستفادة من تقلبات أسعار الفائدة. بشكل عام، يشير هذا إلى نقل الأموال بين البلدان والعملات. إنه "حار" لأنه لا يميل إلى البقاء في سوق واحد للغاية، ويمكن اعتبار رأس المال بالشكل التالي نقوداً ساخنة:

- استثمارات الحافظة الأجنبية قصيرة الأجل بما في ذلك الاستثمارات في الأسهم والسندات والمشتقات المالية.
- قروض بنكية أجنبية قصيرة الأجل
- قروض مصرفية أجنبية بأفق استثماري قصير الأجل

تشترك أنواع رأس المال في الفئات المذكورة أعلاه في خصائص مشتركة: أفق الاستثمار قصير، ويُمكن أن يأتي بسرعة ويغادر بسرعة.

(٢) سندات اليورو هي سندات دوليّة تصدر بعملة ليست أصليّة في البلد الذي صدرت فيه. "السّندات الخارجيّة، التي ليست حصراً سندات أوروبيّة ولا سندات أجنبيّة، تشمل أيضاً: السّندات المحلّيّة المقوّمة بالعملات الأجنبيّة ..." ويُمْكن تصنيفها وفقاً للعملة التي صدرت بها. تعدّ لندن أحد المراكز في سوق سندات اليورو، حيث تُعد لوكسمبورغ مركز الإدراج الرئيس لهذه الأدوات. قد يتمّ تداول سندات اليورو في جميع أنحاء العالم — على سبيل المثال في سنغافورة أو طوكيو. تتمّ تسمية سندات اليورو على أساس العملة المحدّدة فيها. على سبيل المثال، سندات يوروين ويورودولار مقومة بالين الياباني والدّولار الأمريكي على التّوالي. كانت سندات اليورو في الأصل في شكل سندات

سويسرا ونيويورك الذين يديرون هذه اللّعبة الجديدة بشكل ساخر اسم "أطبّاء الأسنان البلجيكيّين". (Belgian dentists) كانت سندات اليورو هذه سندات "لحاملها"، أي أنّ أسماء المشترين لم تكن مُسَجّلة في أيّ مكان، لذلك أصبحت هذه السّندات مفضّلة لما يُسَمَّى بالمستثمرين السويسريّين الذين يسعون للتّهرّب من الضّرائب، أو حتّى لملوك المخدّرات الذين يريدون غسل الأرباح غير المشروعة. ما الأفضل من الاحتفاظ بأرباحك السّوداء في سندات اليورو دولار مع الفائدة التي تدفعها جنرال موتورز؟

أشار مارسيلو دي تشكو (Marcello De Cecco)، باعتباره أحد المحلّلين الإيطاليّين الأذكياء لعملية اليورو دولار، إلى أنّ "سوق اليورو دولار كان أهمّ ظاهرة ماليّة في ستينيّات القرن العشرين، حيث نشأ هنا الزلزال المالي في أوائل سبعينيّات القرن الماضي".

ولكن على النّقيض من الفوائد التي تعود على المكانة الماليّة الدّوليّة في لندن بسبب الثّغرة الكنديّة والودائع النّاتجة عنها بالدّولار الأمريكي في البنوك المختارة التي تتّخذ من لندن مقرّاً لها، كان الاقتصاد الصّناعي لبريطانيا العظمى بحلول منتصف ستينيّات القرن الماضي يعاني من فوضى عارمة وكان الوضع يتفاقم من سيئ إلى أسوأ.

كانت الثّقة بالجنيه الإسترليني البريطاني ثاني "ركيزة" لنظام بريتون وودز (Bretton Woods) الأصلي بعد الدولار الأمريكيّ بعد الحرب تتآكل بسرعة . كان ميزان التجّارة الخارجيّة لبريطانيا والوضع الاقتصادي العام

لحاملها، يتمّ دفعها لحاملها وكانت أيضاً معفاة من ضريبة الاستقطاع. كان البنك يدفع لحامل القسيمة دفع الفائدة المستحقّة. عادة، لم يتمّ الاحتفاظ بسجلات رسميّة.

متقلّباً لبعض الوقت مع تصاعد الالتزامات الرّسميّة في الخارج للحفاظ على آثار الإمبراطوريّة، وقاعدة صناعيّة متعفّنة، واحتياطيات يُرْثى لها وغير كافية على الإطلاق. عندما تولّى حزب العمل (The Labour Party) السّلطة في تشرين الأوّل عام ١٩٦٤، أصبحت الأزمة مزمنة إلى حدٍّ ما.

كانت بريطانيا قد تمكّنت بعد الحرب، تحت قيادة نظام بريتون وودز من خلال روابط تكتّلها الإسترليني مع المستعمرات والمستعمرات السّابقة من جعل الجنيه الإسترليني عملة قوّيّة، وجعله في العديد من أنحاء العالم عملة مساوية للدّولار كعملة احتياطيّة مستقرّة. طُلِبَ من الدّول الأعضاء في الكومنولث البريطاني من بين "المجاملات" الأُخْرَى إيداع احتياطياتها الوطنيّة من الذّهب والعملات الأجنبيّة في لندن والمحافظة على أرصدة الجنيه الإسترليني في بنوك مدينة لندن. كانت حصّة بريطانيا في الحصص في صندوق النّقد الدّولي في المرتبة الثّانية بعد حصّة الولايات المتّحدة. لذلك كان الجنيه مهمّاً بشكل غير متناسب لاستقرار نظام دولار بريتون وودز في السّتينيّات من القرن العشرين على الرغّم من حالة الاستنزاف الواضحة التي يعاني منها اقتصادها.

خلال السّتينيّات من القرن الماضي، كانت بريطانيا مثل أمريكا مصدراً صافياً للصناديق الماليّة لبقيّة العالم على الرّغم من أنّ قاعدتها الصّناعيّة الرّاكدة من النّاحية التّكنولوجيّة قد خلقت عجزاً تجاريّاً متزايداً. نمت بقوة الاقتصادات الأوروبيّة القارّيّة، من خلال نمو التّجارة داخل السّوق المشتركة الجديدة ومزاياها الإنتاجيّة من الاستثمار القوي في التّكنولوجيا.

وبالتّالي، فإنّ أوجه القصور في بريطانيا وافتقارها إلى الاستثمار التّكنولوجي الجديد قد ازدادت بشكل أكبر بالمقارنة. فضّلت المصالح الماليّة

القويّة لمدينة لندن مرّة أخرى التّركيز بشكل منفرد على جذب التدفّقات الماليّة العالميّة إلى بنوك لندن من خلال الحفاظ على أعلى معدّلات الفائدة لأيّ دولة صناعيّة كبرى خلال منتصف السّتينيّات من القرن العشرين. دخلت الصّناعة في ركود غير قادر على الاقتراض من أجل الابتكارات التّكنولوجيّة الأساسيّة.

بحلول عام ١٩٦٧، أصبح الموقف البريطاني ينذر بالخطر. على الرّغم من الاقتراض الطّارئ الكبير من صندوق النّقد الدّولي للمساعدة تثبيت قيمة الجنيه، استمرّت الدّيون الخارجيّة البريطانيّة في النّمو حيث ارتفعت ملياري دولار، أو حوالي /٢٠/ في المائة في تلك السّنة وحدها. في كانون الثّاني (يناير) عام ١٩٦٧، جاء جاك روف (Jacques Rueff) المستشار الاقتصادي للرئيس ديغول إلى لندن لتقديم اقتراح برفع السّعر الرّسمي للذّهب الذي تحتفظ به الدّول الصّناعيّة الرّائدة. رفضت الولايات المتّحدة وبريطانيا سماع مثل هذه الحجج وهذا كان يعني تخفيض قيمة عملاتها فعليّاً.

خلال عام ١٩٦٧، بدأت احتياطيات الذّهب في بنك إنكلترا بالإنخفاض حيث شعر الدّائنون الأجانب بتخفيض وشيك واضح في قيمة الجنيه التي بدأت تضعف، فسارعوا لاستبدال الورق بالذّهب الذي حسبوا بأنّه لا بدّ أن ترتفع قيمته. بحلول تموز عام ١٩٦٧، أعلنت حكومة ديغول أنّ فرنسا انسحبت من "تجمّع الذّهب" الذي حرّضت الولايات المتّحدة لإنشائه. في عام ١٩٦١، كانت قد أنشأت البنوك المركزيّة لعشرة دول صناعيّة رائدة مجموعة العشرة (Group of Ten) كما أصبحت معروفة تحت ضغط واشنطن. بالإضافة إلى الولايات المتّحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا،

ضمّت المجموعة هولندا، وبلجيكا، والسّويد، وكندا، واليابان. وكانت مجموعة العشرة قد وافقت في عام ١٩٦١ على تجميع الاحتياطيّات في صندوق خاص، هو مجمّع الذّهب، الذي كان سيديره بنك إنكلترا في لندن. بموجب هذا التّرتيب، وهو علاج مؤقّت في أحسن الأحوال، كما كشفت الأحداث، ساهم البنك المركزي للولايات المتّحدة بنصف تكاليف الاستمرار في الحفاظ على السّعر العالمي للذّهب عند أدنى سعر مصطنع /٣٥/ دولاراً للأوقية لعام ١٩٣٤. وقد وافق التّسعة الآخرون بالإضافة إلى سويسرا على دفع النّصف الثّاني من التّدخّلات "الطّارئة" على أساس أنّ الوضع سيكون مؤقّتاً.

لكنّ "حالة الطّوارئ" كانت قد أصبحت مزمنة بحلول عام ١٩٦٧ حيث رفضت واشنطن السّيطرة على العجز في الإنفاق على الحرب واستمرّ الجنيه الإسترليني بالتّدهور إلى جانب تدهور الاقتصاد البريطاني المنهار. انسحب ديغول من مجموعة الذّهب دون الرّغبة في خسارة المزيد من احتياطيات البنك المركزي الفرنسي من الذّهب في حالة من التّدخّلات التي لا نهاية لها. بدأت الصّحافة الماليّة الأمريكيّة والبريطانيّة هجوماً مكثّفاً على السّياسة الفرنسيّة بقيادة جريدة الإيكونومست (*Economist*) اللندنيّة.

لكنّ ديغول ارتكب خطأً تكتيكيّاً واحداً في هذه العمليّة. ففي ٣١ كانون الثّاني عام ١٩٦٧، دخل قانون جديد حيّز التّنفيذ في فرنسا سمح بتحويل غير محدود للفرنك الفرنسي. في ذلك الوقت، مع النّمو الصّناعي الفرنسي بين الأقوى في أوروبا، والفرنك، مدعوماً باحتياطيات قويّة من الذّهب، واحداً من أقوى العملات، كان يُنْظَر إلى قابليّة التّحويل على أنّها

تأكيد لسياسة فرنسا الاقتصاديّة النّاجحة منذ تولّى ديغول منصبه عام ١٩٥٨. ولكن سرعان ما أصبح ذلك كعب أخيل[١] (Achilles' heel) هو الذي أنهى فرنسا ديغول على يد المصالح الماليّة الأنكلو أمريكيّة.

أكّد رئيس الوزراء الفرنسي جورج بومبيدو (Georges Pompidou) في خطاب عام في شباط عام ١٩٦٧ مجدّداً تمسّك فرنسا بنظام نقدي مدعوم بالذّهب باعتباره السّبيل الوحيد لتجنّب التّلاعب الدّولي مضيفاً أنّ "النّظام النّقدي الدّولي يعمل بشكل سيّئ لأنّه يعطي مزايا لبلدان لديها عملة احتياطيّة [أي الولايات المتّحدة]: يُمْكِن لهذه البلدان تحمّل التّضّخم دون دفع ثمنه. في الواقع، إنّ إدارة جونسون والبنك الاحتياطي الفيدرالي ببساطة يطبعان الدّولارات ويرسلانها للخارج بدلاً من ذهبهما.

أصبحت الخطوط أكثر وضوحاً خلال عام ١٩٦٧ حيث قرّر البنك المركزي الفرنسي استبدال احتياطياته بالدّولار والجنيه الإسترليني بالذّهب تاركاً ترتيب صندوق الذّهب الطّوعي لعام ١٩٦١. كما فعلت نفس الشّيئ البنوك المركزيّة الأُخْرى. افترض الوضع أبعاد ذعر قريبة حيث تمّ بيع حوالي /٨٠/ طناً من الذّهب في سوق لندن في نهاية العام في فترة لم يُسْمَع عنها مدّتها خمسة أيام في محاولة فاشلة لوقف هجوم المضاربة. نمت المخاوف من أنّ صرح بريتون وودز بأكمله كان على وشك الانهيار مع انهيار أضعف حلقاته، أي الجنيه الإسترليني.

---

(١) كعب أخيل: هو نقطة ضعف على الرّغم من القوّة الكلّيّة، والتي يُمْكن أن تؤدي إلى سقوط. في حين أنّ الأصل الأسطوري يشير إلى الضّعف البدني، فإنّ الإشارات الاصطلاحيّة إلى السّمات أو الصّفات الشائعة الأُخْرى التي يُمْكن أن تؤدّي إلى السقوط.

كان المضاربون[1] (Speculators) الماليّون في النّصف الثّاني من عام ١٩٦٧ يبيعون الجنيه ويشترون الدّولار أو العملات الأخرى التي استخدموها بعد ذلك لشراء الذّهب التّجاري في جميع الأسواق المُمْكنة من فرانكفورت إلى بريتوريا ممّا أثار ارتفاعاً حادّاً في سعر الذّهب في السّوق على عكس سعر الدّولار الأمريكي الرّسمي البالغ /٣٥/ دولار للأونصة. ركّزت أزمة الجنيه الإسترليني الانتباه بشكل غير مباشر على الضّعف المتزايد في قلب النّظام النّقدي الدّولي، الدّولار الأمريكي نفسه.

---

(١) يستخدم المضارب الإستراتيجيّات وعادة ما يكون إطار زمني أقصر في محاولة للتّفوّق على المستثمرين التقليديّين على المدى الطّويل. يتحمّل المضاربون المخاطرة، لا سيما فيما يتعلّق بتوقع تحرّكات الأسعار في المستقبل، على أمل تحقيق مكاسب كبيرة بما يكفي لتعويض الخطر.

المضاربون الذين يتحمّلون مخاطر مفرطة عادة لا يستمرّون لفترة طويلة. يمارس المضاربون السّيطرة على المخاطر طويلة المدى من خلال توظيف إستراتيجيّات متنوّعة مثل تغيير حجم الأوامر، أوامر وقف الخسارة، ومراقبة إحصائيّات أداء التّداول. المضاربون هم عادةً أشخاص متطوّرون للمخاطرة ولديهم خبرة في الأسواق التي يتاجرون فيها. يحاول المضاربون التّنبؤ بتغيّرات الأسعار واستخراج الأرباح من تحرّكات الأسعار في الأصل. قد يستخدمون الرّافعة الماليّة لتكبير العوائد (والخسائر)، على الرّغم من أنّ هذا اختيار شخصي للفرد. هناك أنواع مختلفة من المضاربين في السّوق. على سبيل المثال، يُمْكن للمتداولين الأفراد أن يكونوا مضاربين، إذا قاموا بشراء أداة ماليّة لفترات قصيرة من الوقت بقصد الرّبح من تغيرات سعرها. يمكن أيضاً اعتبار صانعي السّوق مضاربين لأنهم يتّخذون الموقف المعاكس للمشاركين في السّوق ويستفيدون من الفرق في العرض ويطلبون فروق الأسعار. يُمْكن اعتبار متاجر الدّفع أو الشّركات التّجاريّة المسجّلة مضاربين لأنّهم يستخدمون الرّافعة الماليّة لشراء الأوراق الماليّة وتحقيق أرباح من التّغييرات في أسعارها.

بحلول ١٨ تشرين الثّاني ١٩٦٧، خضعت حكومة حزب العمل البريطاني هارولد ويلسون (Harold Wilson) لما لا يُمْكِن اجتنابه، على الرّغم من الضّغوط القويّة من واشنطن، وأعلنت تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة /١٤/ في المائة من /٢,٨٠/ دولار إلى /٢.٤٠/ دولار للجنيه الواحد، وهو أول تخفيض في قيمة العملة منذ عام ١٩٤٩. خفّت أزمة الجنيه الإسترليني، لكنّ أزمة الدّولار كانت في بدايتها.

بمجرّد تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، تحوّلت ضغوط المضاربة على الفور إلى الدّولار الأمريكي. ذهب أصحاب الدّولارات الدّوليّة إلى نافذة خصم[1] (discount window) الذّهب في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وطلبوا الحصول على الذّهب الصحيح في المقابل. بدأ سعر سوق الذّهب بارتفاع أكثر حدّة نتيجة لذلك بالرّغم من الجهود الذي بذلها البنك

---

(١) إن نافذة الخصم هي أداة للسّياسة النّقديّة (عادة ما تخضع لسيطرة البنوك المركزيّة) والتي تسمح للمؤسّسات المؤهّلة باقتراض الأموال من البنك المركزي، وعادة على المدى القصير، لمواجهة النّقص المؤقّت في السّيولة النّاجم عن الاضطرابات الدّاخليّة أو الخارجيّة. نشأ هذا المصطلح مع ممارسة إرسال ممثّل البنك إلى نافذة الصّرافين الاحتياطيّين عندما يحتاج البنك إلى اقتراض الأموال.

يُطْلق على سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على هذه القروض سعر الخصم أو السّعر الأساسي، وهو منفصل ومميز عن السّعر الأوّلي. كما أنّ سعر الأموال الفيدراليّة أو ما يعادله بعملات أُخْرى ليس هو نفس الشّيء الذي يحدّد معدّل إقراض البنوك لبعضها البعض. في السّنوات الأخيرة، كان معدّل الخصم أعلى بنسبة مئويّة من معدّل الأموال الفيدراليّة (انظر رصيد لومبارد). ولهذا السّبب، فإنّه عامل غير مهم نسبيّاً في التّحكّم في عرض النّقود ولا يتم الاستفادة منه إلا بكميّات كبيرة أثناء حالات الطّوارئ.

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإلقاء احتياطياته من الذّهب في السّوق لوقف الارتفاع. رفضت واشنطن تحت تأثير بنوك نيويورك القوّية القائمة على الدّولار بحزم أن تتزحزح عن سعر الذّهب الرّسمي البالغ /٣٥/ دولاراً للأونصة. لكنّ انسحاب فرنسا، أحد أكبر حاملي الذّهب، من مجموعة الذّهب في مجموعة العشرة (The Group of Ten gold pool) زاد من حدّة مشكلة واشنطن. بحلول نهاية العام، انخفض مخزون الذّهب الرّسمي لواشنطن بمقدار مليار دولار ليصبح /١٢/ مليار دولار فقط.

الإطاحة بديغول

اكتسبت الأزمة زخماً في عام ١٩٦٨، وبين ٨ آذار و ١٥ آذار من ذلك العام، كان على مجمع الذّهب في لندن توفير ما يقرب من /١٠٠٠/ طن للاحتفاظ بسعر الذّهب. لقد كادت تنهار أرضيّة حجرة الوزن في بنك إنكلترا المليئة بالذّهب تحت وطأة الوزن. كان قد تمّ استخدام طائرات تابعة لقوّات الولايات المتّحدة الجوّيّة لنقل الذّهب من بنك الاحتياطي الأمريكي في فورت نوكس (Fort Knox). في ١٥ آذار، طلبت الولايات المتّحدة إغلاق سوق لندن للذّهب لمدة أسبوعين.

بحلول شهر نيسان عام ١٩٦٨، عُقِدَ اجتماع خاص لمجموعة العشرة في ستوكهولم، بناءً على طلب واشنطن. خطّط المسؤولون الأمريكيّون لكشف النّقاب عن مخطّط آخر يتمثّل في إنشاء بديل جديد"لورق الذّهب" من خلال صندوق النّقد الدّولي من خلال ما يُسَمَّى بحقوق السّحب

الخاصّة[1] (Special Drawing Rights) أو (SDRs) للاختصار، في محاولة لتأجيل يوم الحساب أبعد من ذلك.

في اجتماع استوكهولم الذي تمّ تصميمه لتهيئة السّاحة لاعتماد صندوق النّقد الدّولي رسميّاً لمخطّط واشنطن لحقوق السّحب الخاصّة في اجتماع صندوق النّقد الدّولي القادم في الشّهر التّالي، عطّلت فرنسا بتحدّ الموافقة بالإجماع حيث أعاد الوزير الفرنسي ميشيل ديبري (Michel Debré) تأكيد السّياسة الفرنسيّة التّقليديّة بشأن العودة إلى القواعد الأصليّة لبريتون وودز. اقترح روف مستشار ديغول مراراً وتكراراً تخفيض "صدمة"[2] لقيمة الدّولار الأمريكي بنسبة /١٠٠/ في المائة مقابل الذّهب، والذي سيكون بسيطًا بأناقة، وكان من شأنه أن يضاعف احتياطي الذّهب الأمريكي الرّسمي بشروط الدّولار وسيكون كافياً للسّماح للولايات المتّحدة لتحويل ما يقرب من /١٠/ مليارات من الدّولارات الأجنبيّة المحتفظ بها، مع

---

(١) هي الأصول الاحتياطيّة التّكميليّة لاحتياطي النّقد الأجنبي التي يحدّدها ويحتفظ بها صندوق النّقد الدّولي (IMF). حقوق السّحب الخاصة هي وحدة حساب صندوق النّقد الدّولي، وليست عملة بحدّ ذاتها. تمثّل حقوق السّحب الخاصّة بدلاً من ذلك مطالبة بالعملة التي تحتفظ بها الدّول الأعضاء في صندوق النّقد الدّولي والتي يُمْكن استبدالها بها. تمّ إنشاء حقوق السّحب الخاصّة في عام ١٩٦٩ لتكملة النّقص في أصول احتياطي العملات الأجنبيّة المفضّلة، وهي الذّهب والدّولار الأمريكي. يتمّ تخصيص حقوق السّحب الخاصّة للبلدان من قبل صندوق النّقد الدّولي. الأطراف الخاصّة لا تملكها أو تستخدمها.

(٢) تخفيض رسمي عاجل في قيمة التّبادل للعملة عن طريق خفض معادل الذّهب لها أو قيمته بالنّسبة إلى عملة أُخْرى.

الحفاظ على قيمة احتياطيها من الذّهب كما كانت من قبل. كان من المُمْكن أن يكون هذا أكثر عقلانيّة وغير مؤلم من النّاحية الإنسانيّة مقارنة بما تلا ذلك. لكن، بشكل مأساوي، لم تكن تلك هي النّتيجة.

في غضون أيّام من الرّفض الفرنسي لدعم خطّة إنقاذ الدّولار الأمريكي من خلال حقوق السّحب الخاصّة، كانت فرنسا نفسها هدفاً لأخطر زعزعة استقرار سياسي في فترة ما بعد الحرب. بدايةً من الطّلاب اليساريّين في جامعة ستراسبورج (The University of Strasbourg) وسرعان ما تمّ نشر الفوضى العارمة في فرنسا كلّها والتي أدّت إلى شلل كامل حيث قام الطلاب بأعمال شغب في جميع أنحاء البلاد. بالتّنسيق مع الاضطرابات السّياسيّة (التي، على نحو مثير للاهتمام، حاول الحزب الشّيوعي الفرنسي تهدئتها (The French Communist Party)، بدأت بيوت الاستثمار الأمريكيّة والبريطانيّة بسحب الودائع بالفرنك الفرنسي الذي يتّسم بالذّعر، والذي اكتسب قوّة دفع حيث تمّ التّرويج لها بصوت عالٍ في الإعلام الماليّة الأنكلو أمريكيّة.

كانت أعمال الشّغب التي اندلعت في فرنسا لشهر أيّار عام ١٩٦٨ نتيجة للمصالح الماليّة الرّاسخة للندن ونيويورك في دولة مجموعة العشرة التي استمرّت في تحدّي ولايتها. بالاستفادة من القانون الفرنسي الجديد الذي يسمح بتحويل العملات بالكامل، بدأت هذه البيوت الماليّة في صرف الفرنك للحصول على الذّهب واستنزاف احتياطيات الذّهب الفرنسيّة بنحو /٣٠/ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٦٨، وتسبّبت في أزمة كاملة للفرنك.

من المحزن أنّ الهجوم الأنكلو أمريكي المضاد نجح. في غضون عام، خرج ديغول من منصبه وأصيب صوت فرنسا بضعف شديد. كان من بين آخر لقاءات له مع السّفير البريطاني لدى فرنسا كريستوفر سوامز (Christopher Soames) وهو لا يزال رئيساً في شباط عام ١٩٦٩. أخبر الجنرال سوامز مرّة أُخْرى في مراجعة واسعة لسياسة فرنسا ما بعد الحرب أنّ أوروبا يجب أن تكون مستقلّة وأنّ موقفها المستقل قد تعرّض للخطر الشّديد بسبب المشاعر "الموالية لأميركا" في العديد من الدّول الأوروبيّة، وخاصّة بريطانيا.

كانت جمهوريّة جنوب إفريقيا إحدى الدّول الأُخْرى التي تجرّأت علانيّة على تحدّي المصالح الماليّة القويّة في لندن ونيويورك التي كانت في ذلك الوقت أكبر دولة منتجة للذّهب في الغربّ. خلال الجزء الأوّل من عام ١٩٦٨، رفضت جنوب إفريقيا بيع ذهبها المستخرج حديثاً مقابل الجنيهات أو الدّولارات بالسّعر الرّسمي البالغ /٣٥/ دولاراً للأوقية. كانت فرنسا وجنوب إفريقيا تجريان محادثات لتشكيل قاعدة ذهبيّة جديدة لإصلاح النّظام النقدي لبريتون وودز. أثار هذا مقاطعة البنك المركزي بقيادة الولايات المتّحدة لجنوب إفريقيا، وهي خطوة تكرّرت من جديد من قبل نفس المصالح بعد /٢٠/ عاماً تقريباً، في منتصف ثمانينيّات القرن الماضي.

لكن على الرّغم من التّراجع الواضح "للتّهديد" الفرنسيّ، فإنّ نجاح واشنطن ولندن كان بمثابة إثبات انتصار باهظ الثّمن.

-٩-

إدارة الاقتصاد العالمي في الاتّجاه المعاكس: من الذي تسبّب بصدمات النّفط في السّبعينيّات؟

نيكسون يسحب القابس

بحلول نهاية العام الأول للرّئيس ريتشارد نيكسون في عام ١٩٦٩، كان الاقتصاد الأمريكي قد ذهب مرّة أُخْرى إلى الرّكود. بحلول عام ١٩٧٠، تمّ تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتّحدة بشكل حاد من أجل مكافحة التّراجع. ونتيجة لذلك، بدأت "الأموال السّاخنة" المضاربة مرّة أُخْرى في ترك الدّولار بكميّات قياسيّة؛ تمّ السّعي لتحقيق أرباح أعلى على المدى القصير في أوروبا وأماكن أُخْرَى.

كانت إحدى النّتائج المترتّبة على الرّفض الأمريكي المستمر منذ عقد تقريباً لخفض قيمة الدّولار، وتردّدها في اتّخاذ إجراءات جادّة للسّيطرة على سوق اليورو دولار الضّخم غير المنّظم، مضاربات متزايدة غير مستقرّة في العملة قصيرة الأجل. كما يعلم معظم المصرفيين في العالم جيّداً، يُمْكِن للملك كانوت[1] (King Canute) التّظاهر بوقف الأمواج فقط لفترة محدّدة من الزّمن.

---

(١) قصة الملك كانوت: هي حكاية ملفّقة توضّح التّقوى أو التّواضع للملك كانوت العظيم الذي سجّله هنري هانتينغدون في القرن الثّاني عشر. في القصّة، يوضّح كانوت لأصدقائه أنّه لا يتحكّم في العناصر، موضّحاً أنّ القوّة العلمانيّة باطلة مقارنة بالقوّة العليا

كنتيجة للسّياسة النّقديّة المحليّة التّوسعيّة التي اتّبعها نيكسون في عام ١٩٧٠، تمّ عكس تدفّقات رأس المال للعام السّابق، وتكبّدت الولايات المتّحدة صافي تدفّق خارجيّ لرأس المال بلغ /٦,٥/ مليار دولار. لكنّ الرّكود الأمريكي استمرّ. ومع استمرار انخفاض أسعار الفائدة إلى عام ١٩٧١ وتوسيع المعروض من النّقود، وصلت هذه التّدفّقات إلى أبعاد ضخمة بلغ مجموعها /٢٠/ مليار دولار. علاوة على ذلك، في شهر أيّار عام ١٩٧١، سجّلت الولايات المتّحدة أول عجز تجاري شهري، مما تسبّب في عمليّات بيع دوليّة مذعورة للدّولار الأمريكي. كان الوضع في الواقع سيّئاً جدّاً.

بحلول عام ١٩٧١، كانت الاحتياطيات الرّسميّة للذّهب في الولايات المتّحدة تمثّل أقلّ من ربع التزاماتها الرّسميّة: من النّاحية النّظرية، إذا طلب جميع حاملي الدّولار الأجنبي الذّهب بدلاً من ذلك، كانت واشنطن غير قادرة على الامتثال دون اتّخاذ تدابير صارمة.

أقنعت مؤسّسة وول ستريت الرّئيس نيكسون بالتخلّي عن الجهود غير المثمرة للاحتفاظ بالدّولار مقابل طوفان من الطّلب الدّولي لاستبدال الدّولار مقابل الذّهب. لكن لسوء الحظ، لم يرغب وول ستريت في تخفيض

لله. يُشار إلى هذه الحادثة بشكل متكرّر في السّياقات التي يُشار فيها إلى عدم جدوى "محاولة إيقاف المد" لحدث لا يُعتدّ به، ولكن عادةً ما يشوّه كانوت باعتباره مؤمناً بأنّ لديه قوى خارقة للطّبيعة عندما تتعلّق قصّة هنتنغدون في الواقع بالعكس. يروي الأسطورة في الصّحافة أو السّياسة الحديثة القصّة من حيث "غطرسة كانوت" من "محاولة وقف المد".

قيمة الدّولار المطلوب مقابل الذّهب، والذي تمّ السّعي إليه بشدّة منذ ما يقرب من عقد من الزّمن.

في ١٥ آب ١٩٧١، أخذ نيكسون بنصيحة من دائرة وثيقة من المستشارين الرئيسيّين شملت جورج شولتز (George Shultz) كبير مستشاري الميزانيّة، ومجموعة سياسيّة في وزارة الخزانة في ذلك الحين، بما في ذلك بول فولكر (Paul Volcker)، وجاك إف بينيت (Jack F. Bennett) الذي تابع لاحقاً ليصبح مدير شركة إكسون. في ذلك اليوم الهادئ المشمس من شهر آب، في خطوة هزّت العالم، أعلن رئيس الولايات المتّحدة تعليقاً رسميّاً لقابليّة تحويل الدّولار إلى ذهب، واضعاً العالم فعليّاً بالكامل في معيار الدّولار غير المدعوم بالذّهب، وبالتّالي تمزيق الحكم المركزي لنّظام بريتون وودز من جانب واحد لعام ١٩٤٤. لم يعد باستطاعة حاملي الدّولارات الأمريكيّة استرداد أوراق الدّولار الخاصّة بهم من احتياطي الذّهب الأمريكي.

لقد تمّ التّأكيد مجدّداً على الإجراء الذي اتخذه نيكسون من جانب واحد في محادثات دوليّة مطوّلة في شهر كانون الأول في واشنطن بين الحكومات الأوروبيّة الرّائدة، واليابان، وعدد قليل من الحكومات الأُخْرى، ممّا أدّى إلى حلّ وسط سيء يُعْرَف باسم اتفاقيّة سميثسونيان (Smithsonian agreement). مع المبالغة التي تجاوزت حتّى سلفه ليندون جونسون، أعلن نيكسون بعد محادثات سميثسونيان أنّهم "اختتموا أهمّ اتّفاق نقدي في تاريخ العالم." كانت الولايات المتّحدة قد خفّضت رسميّاً قيمة الدّولار بنسبة / ٨ / في المائة فقط مقابل الذّهب حيث جعلت سعر الذّهب /٣٨/

دولاراً لكلّ أوقية بدلاً من /٣٥/ دولاراً - أي بالكاد خفض قيمة العملة بنسبة /١٠٠/ في المائة المطلوب من قبل حلفائها. كما أتاحت الاتّفاقيّة رسميّاً نطاقاً من التّقلّبات في قيمة العملة[1] (band of currency-value fluctuation) بنسبة /٢,٢٥/ في المائة بدلاً من نسبة /١/ في المائة الأصليّة من قواعد بريتون وودز الخاصّة بصندوق النّقد الدّولي.

بإعلانه لحاملي الدّولار حول العالم أنّ أوراقهم لم تعد قابلة للاستبدال بالذّهب، قام نيكسون "بسحب قابس" الاقتصاد العالمي، وأطلق سلسلة من الأحداث التي كانت ستهزّ العالم كما لم يحدث من قبل. في غضون أسابيع، بدأت الثّقة في اتّفاقيّة سميثسونيان في الانهيار. لم يكن تحدّي ديغول لواشنطن في نيسان عام ١٩٦٨ بشأن قضيّة الذّهب والالتزام بقواعد بريتون وودز كافياً لدفعها لإعادة ترتيب النّظام النّقدي الدّولي الذي كان هناك حاجة ماسّة لترتيبه، لكنّها كانت قد سمّمت بشكل كافٍ بئر سوء فهم واشنطن لمخطّط حقوق السّحب الخاصّة بصندوق النّقد الدّولي لإخفاء مشاكل الدّولار. إنّ تعليق استرداد الذّهب وما نتج عنه من "أسعار صرف عائمة" دوليّة في أوائل السّبعينيّات لم يحلَّ شيئاً. اشترى فقط بعض الوقت.

---

(١) نطاق العملة هو مجموعة من القيم لسعر الصّرّف لعملة البلد التي يعمل البنك المركزي للبلد للحفاظ على سعر الصّرف داخلها.

يختار البنك المركزي "نطاقاً" من القيم التي تُحدد بها عملتها، وسوف يتدخّل في السّوق أو يعود إلى سعر صرف ثابت إذا كانت قيمة عملاتهم تتغير خارج هذا النّطاق. يسمح ذلك ببعض إعادة التّقييم، ولكنّه يميل إلى تثبيت قيمة العملة داخل النّطاق. في هذا المعنى، نطاق العملة هو حلّ وسط بين سعر صرف ثابت (أو "مربوط") وسعر صرف عائم.

كان الحلّ العملي البارز هو قيام الولايات المتّحدة بتعيين الدّولار إلى مستوى أكثر واقعيّة. استمرّ جاك روف المستشار الاقتصادي السّابق لديغول من فرنسا في طلب سعر /٧٠/ دولاراً للأونصة الذّهبيّة، بدلاً من مستوى /٣٥/ دولاراً الذي دافعت عنه الولايات المتّحدة دون جدوى. يجادل روف بأنّ هذا من شأنه أن يهدّئ المضاربات العالميّة، ويسمح للولايات المتّحدة باسترداد أرصدة اليورو دولار التي تزعزع الاستقرار في الخارج دون إغراق الاقتصاد الأمريكي المحلّي في فوضى شديدة. فلو تمّ ذلك بشكل صحيح كان ذلك سيعطي دفعة هائلة للصّناعة الأمريكيّة حيث أنّ صادراتها كانت ستكلّف أقلّ بالعملة الأجنبيّة. كانت المصالح الصّناعية الأمريكيّة ستهيمن مرّة أُخْرَى على الأصوات الماليّة في دوائر السّياسة الأمريكيّة. لكنّ المنطق لم يسُد. كان الأساس المنطقي في وول ستريت هو أنّه يجب عدم المساس بقوّة مجالها المالي، حتّى لو كان ذلك على حساب الإنتاج الاقتصادي أو الرّخاء القومي الأمريكي.

ليس للذّهب نفسه قيمة جوهريّة تُذْكَر. له بعض الاستخدامات الصّناعية المحددّة. ولكن تاريخيّاً، وبسبب ندرته، كان بمثابة معيار للقيمة حدّدت به مختلف الدّول شروط تجارتها وبالتّالي عملاتها. عندما قرّر نيكسون عدم احترام التزامات العملة الأمريكيّة بالذّهب، فتح المجال واسعاً أمام سلسلة شرهة من المضاربات حول عالم لاس فيغاس بامتدادات لم يسبق له مثيل في التّاريخ. فبدلاً من معايرة الشّؤون الاقتصاديّة طويلة الأجل وفقاً لمعايير الصّرف الثّابتة، كانت التّجارة العالميّة بعد آب عام ١٩٧١ مجرّد ساحة أُخْرَى من للمضاربات حول الاتّجاه الذي تتقلّب فيه العملات المختلفة.

كان المهندسون الحقيقيون لإستراتيجيّة نيكسون في البنوك التّجاريّة المؤثّرة في مدينة لندن. رأى سير سيجموند واربرج (Sir Siegmund Warburg)، وإدموند دي روتشيلد (Edmond de Rothschild) وجوسلين هامبرو (Jocelyn Hambro)، وآخرون فرصةً ذهبيّةً في حلّ نيكسون لمعيار بريتون وودز الذّهبي (The Bretton Woods gold standard) في ذلك الصّيف من عام ١٩٧١. أصبحت لندن مرّة أُخْرى مركزاً رئيساً للتّمويل العالمي، ومرّة أُخْرى على "الأموال المقترضة"، هذه المرّة لليورو دولارات الأمريكيّة.

بعد شهر آب عام ١٩٧١، كانت السّياسة الأمريكيّة المهيمنة في عهد هنري كيسنجر (Henry A. Kissinger) مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض هي السّيطرة على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وليس تطويرها. بدأ مسؤولو السّياسة في الولايات المتّحدة يطلقون على أنفسهم "المالتوسيّين الجدد" ('neo-Malthusians.'). أصبح تخفيض عدد السّكّان في الدّول النّامية، بدلاً من نقل التّكنولوجيا واستراتيجيّات النّمو الصّناعي الأولويّة المهيمنة خلال سبعينيّات القرن الماضي، وكان ذلك بمثابة ارتداد آخر للتّفكير الاستعماري البريطاني في القرن التّاسع عشر. سنرى قريباً كيف حدث هذا التّحوّل.

أدّى الأساس غير الفعّال لاتفاقيّة سميثسونيان (The Smithsonian agreement) إلى مزيد من التّدهور في عام ١٩٧٢، حيث تركت تدفّقات رأس المال الضّخمة الدّولار مرّة أخرى إلى اليابان وأوروبا حتّى ١٢ شباط عام ١٩٧٣ عندما أعلن نيكسون أخيراً عن تخفيض قيمة الدولار بمقدار /١٠/ في المائة مقابل الذّهب، وسعر الذّهب هذا حيث بقى حتّى هذه الأيّام لبنك الاحتياطي الفيدرالي عند/ ٤٢,٢٢/ دولاراً للأونصة الواحدة.

في هذه المرحلة، بدأت جميع عملات العالم الرّئيسة عمليّة تُسَمَّى "التّعويم المُدار"[1] (managed float). بين شباط وآذار عام ١٩٧٣، انخفضت قيمة الدّولار الأمريكي مقابل المارك الألماني بنسبة /٤٠/ في المائة أُخْرى. تمّ إدخال عدم استقرار دائم في الشّؤون النّقديّة العالميّة بطريقة لم نشهدها منذ أوائل الثلاثينيّات، لكن هذه المرة كان الإستراتيجيّون في نيويورك وواشنطن ومدينة لندن يستعدّون لمفاجأة غير متوقّعة لاستعادة السّيطرة العليا والتّعافي من الخسارة المدمّرة لركن نظامهم النّقدي.

اجتماع غير عادي في سالتسجوبادن

لم تبرز الخطّة التي وضعتها إستراتيجيّة نيكسون في ١٥ آب عام ١٩٧١ حتّى تشرين الأول عام ١٩٧٣، أي بعد مرور أكثر من عامين، وحتّى ذلك الحين، قام عدد قليل من الأشخاص بخلاف حفنة من المطّلعين الدّاخليّين باغتنام الفرصة. استخدمت مؤسّسة لندن - نيويورك الماليّة عمليّة تصفية[2]

---

(١) نظام التعويم المدار هو البيئة الماليّة الدّوليّة الحاليّة التي تتقلّب فيها أسعار الصّرف من يوم لآخر، لكن البنوك المركزيّة تحاول التّأثير على أسعار صرف بلدانهم عن طريق شراء وبيع العملات للحفاظ على نطاق معين. يُعرف الربط المستخدم باسم ربط الربط. في الاقتصاد العالمي المتكامل بشكل متزايد، تؤثّر أسعار العملات على اقتصاد أي بلد معين من خلال الميزان التّجاري. في هذا الجانب، تتم إدارة جميع العملات تقريباً منذ تدخّل البنوك المركزيّة أو الحكومات للتّأثير على قيمة عملاتها. واستناداً إلى صندوق النّقد الدّولي، اعتباراً من عام ٢٠١٤، استخدمت ٨٢ دولة ومنطقة تعويماً مُداراً، أو ٤٣% من جميع البلدان، مما يمثّل تعدّديّة بين أنواع أنظمة أسعار الصّرف.

(٢) التّصفية هي عمليّة تجريد وحدة عملة من وضعها كعملة قانونيّة. يحدث عندما يكون هناك تغيير في العملة الوطنيّة: يتمّ سحب شكل أو أشكال النّقود الحاليّة من التّداول، وغالباً ما يتمّ استبدالها بأوراق نقديّة أو عملات معدنيّة جديدة. في بعض الأحيان، يستبدل البلد بالكامل العملة القديمة بعملة جديدة.

(Demonetization) الدّولار في آب عام ١٩٧١ لشراء وقت ثمين في حين أعدّ العاملون في السّياسة تصميماً جريئاً جديداً للمذهب النقّدي، وهو "تحوّل نموذجي"[١] (paradigm shift) كما فضّل البعض المصطلح. بعض الأصوات المؤثّرة في المؤسّسة الماليّة الأنكلو- أمريكيّة كانت قد وضعت استراتيجيّة لإنشاء دولار قوي مرّة أخرى لزيادة قوّتها السّياسيّة النّسبيّة في العالم فقط عندما بدا أنّها كانت في هزيمة حاسمة.

في أيّار عام ١٩٧٣ مع استمرار الهبوط الحاد في قيمة الدّولار الذي كان لا يزال مستمرّاً، التقت مجموعة من /٨٤/ من كبار المطّلعين الماليّين والسّياسيّين في العالم في سالتسجوبادن (Saltsjöbaden)، في السّويد، في منتجع الجزيرة المنعزل لعائلة والنبرغ (Wallenberg) المصرفيّة السّويديّة. استمع هذا التّجمّع لمجموعة بيلدربيرج للأمير بيرنهارد إلى مشارك أمريكي، وهو التر ليفي (Walter Levy)، يحدّد "سيناريو" لزيادة وشيكة في عائدات أوبك النّفطيّة تبلغ /٤٠٠/ في المائة. لم يكن الغرض من اجتماع سالتسجوبادن السّرّي هو منع الصدّمة المتوقّعة لأسعار النّفط، بل كان الهدف من ذلك هو التّخطيط لكيفيّة إدارة فيضان دولارات النّفط الذي سيحدث على الأرجح، وهي عمليّة أطلق عليها وزير الخارجيّة الأمريكي كيسنجر فيما بعد "إعادة تدوير تدفق النّفط" (recycling the petrodollar flows).

---

(١) في عالم الاستثمار، يمثّل النّموذج الجديد مفهوماً أو فكرة أو طريقة ثوريّة جديدة للقيام بأشياء تحلّ محلّ المعتقدات القديمة أو طرق فعل الأشياء. قد ينشأ هذا عن حدث سياسي أو اقتصادي، أو اكتشاف جديد في الأوساط الأكاديميّة، أو تكنولوجيا جديدة أو ابتكار، أو حدث هام آخر. الأفكار أو المفاهيم النّموذجيّة الجديدة هي ثوريّة لدرجة أن العديد من النّاس يعتقدون أنّه سيغير طريقة تفكيرنا ونتحرّك إلى الأمام.

كان المتحدّث الأمريكي في بيلدربيرج حول سياسة الطّاقة بين الأطلسي واليابان واضحاً بدرجة كافية. بعد أن أوضح المتحدّث أنّه من المتوقّع أن يتمّ توفير احتياجات العالم من النّفط في المستقبل من قبل عدد صغير من البلدان المنتجة في الشّرق الأوسط، أعلن المتحدّث بشكل تنبؤي: إنّ تكلفة واردات النّفط هذه سترتفع بشكل هائل مع انعكاسات صعبة على ميزان مدفوعات الدّول المستهلكة. ستحدث مشكلات خطيرة بسبب تراكمات غير مسبوقة في العملات الأجنبيّة لدول مثل المملكة العربيّة السّعوديّة وأبو ظبي. وأضاف المتحدّث: "إنّ هناك تغييراً كاملاً في العلاقات السّياسيّة والإستراتيجيّة وعلاقات القوّة يمضي قدماً بين الدّول المنتجة للنّفط والمستوردة والدّول الوطنيّة لشركات النّفط العالميّة وشركات النّفط الوطنيّة في الدّول المنتجة والمستوردة". ثمّ توقّع ارتفاع عائدات أوبك من النّفط في الشّرق الأوسط، الأمر الذي سيُتَرَجم إلى ما يزيد قليلاً عن /٤٠٠/ في المائة، وهو نفس المستوى الذي طلبه كيسنجر بعد وقت قصير من الشّاه.

٨ كانون الثّاني عام ١٩٨٣

اجتماع مجموعة بيلدربيرغ (Bilderberg Group)

اسماء المشتركين الأمريكيّين المقترح مشاركتهم في مؤتمر سالتسجوبادن ١٠-١٣ أيّار عام ١٩٧٣[1].

---

(١) اجتماع مجموعة بيلدربيرج هو مؤتمر سنوي أنشأه الأمير برنارد من هولندا عام ١٩٥٤ "لتعزيز الحوار بين أوروبا وأمريكا الشّماليّة". المشاركون هم قادة سياسيّون من أوروبا وأمريكا الشّماليّة، وخبراء من الصّناعة والماليّة والأوساط الأكاديميّة ووسائل الإعلام. تُعقد الاجتماعات في ظلّ قاعدة تشاثام هاوس(المعهد الملكي للعلاقات الدّوليّة)،

سيكون هناك مجال لحضور /٢٠/ أمريكيّاً في سالتسجوبادن وهذا العدد لا يشمل معدّي الأوراق ولا أنا. كما سيكون هناك عشرة أعضاء من لجنة التّوجيه مما يترك المجال لعشرة أماكن لم تشغل بعد.

لقد تمّ اقتراح هذه الأسماء التّالية من قبل شخص أو آخر بما في ذلك في الحالتين. عند النّظر في المشاركين المحتملين، يجب أن نتذكر أهميّة وجود

[تُسمَّى اجتماعات بيلدربيرغ أيضاً بشكل غير رسمي "مجموعة بيلدربيرج" أو "مؤتمر بيلدربيرج" أو "نادي بيلدربيرج".

بسبب أساليب عملها لضمان الخصوصيّة الصّارمة، تعرّضت مجموعة بيلدربيرج للنّقد بسبب افتقارها إلى الشّفافيّة والمساءلة. أدّت الطّبيعة غير المعلنة للإجراءات إلى ظهور العديد من نظريّات المؤامرة. كانت هذه النّظرة شائعة على كلا الطرفين من الطّيف السيّاسي، حتّى لو كانا يختلفان حول الطّبيعة الدّقيقة لنوايا المجموعة. يتهّم البعض من اليسار مجموعة بيلدربيرج بالتّآمر لفرض الهيمنة الرّأسماليّة، بينما يتهم البعض من اليمين المجموعة بالتآمر لفرض حكومة عالميّة واقتصاد مخطّط له.

في عام ٢٠٠٥، ناقش دافينيون اتّهامات المجموعة التي تسعى جاهدة لتشكيل حكومة ذات عالم واحد مع بي بي سي: "إنّه أمر لا مفرّ منه ولا يهم. سيكون هناك دائماً أشخاص يؤمنون بالمؤامرات ولكن الأمور تحدث بطريقة غير متجانسة... عندما يقول النّاس إنّها حكومة سرّيّة في العالم، أقول إنّه لو كنّا حكومة سرّيّة في العالم، فيجب أن نخجل من دمائنا".

واحدة من أكثر الأوراق الأكاديميّة موجزة التي تنتقد دور بيلدربيرغ في "الدّولة العميقة" في التّأثير على الأحداث الجيوسياسيّة خارج دائرة الضّوء العامة، كتبها الأستاذ مايك بيترز من جامعة ليدز متروبوليتان ونشرت في لوبستر. يعرب بيترز، الذي يحمل عنوان "مجموعة بيلدربيرج ومشروع الوحدة الأوروبية"، عن عدم تصديقه أنّ عدداً قليلاً من الأكاديميين قد فحصوا نفوذ الضّغط السّياسي والمالي الدّولي لمجموعة بيلدربيرج، لكنّهم يدرسون عن كثب الرّوابط بين جهود ما بعد الحرب لأوروبا الموحّدة والأفراد المحدّدين المرتبطين بـمجموعة بيلدربيرج.

بعض الشّباب وبعض النّساء. كما أنّه يُفَضَّل شخص أو شخصين لهما صلات بالصّحافة وواحد من قيادات العمل إن أمكن.

الحكومة الأمريكيّة - القسم التنفيذي:

- هنري كيسنجر (بديل عنه معاون وزير الخارجيّة روس)

- جورج شولتز (بديل عنه دونالد رامسفيلد، أو السّفير كيرل)

- جاك أكنز (خبير طاقة في يونايت هاوس ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة)

الحكومة الأمريكيّة - أعضاء الكونغرس:

- السّيناتور جون تاور (بديل السيناتور بروك، وبيرسي وسكوت)

- السّيناتور جاكسون (بديل السّيناتور مونداال، أو بروكسماير)

- عضو الكونغرس جون كالفر

الصّحافة: دونالد كوك، غراهام أليسون، أوسبورن إليوت، روبرت أندرسون، كاثرين غراهام، روبرت بوي

أندرو هيكل، هارفي بروكس، ماكي فرانكل، ربغيني بريجنسكي، فلورا لويس، وليام بندي، توم وكر

ميريام كامبس، باتريشا هلريس، ستانلي هوفمان.

آخرون: ريتشارد هولبروك، روبرت هنتر، الجنرال سي إي لنكولن، عميد كليّة باودوين روبنسون

روبرت شانتزل، كارول ولسون.

January 8, 1973

BILDERBERG MEETINGS

Names of Americans Proposed For Participation

In The Salzjobaden Conference, May 10-13, 1973

(There will be room for 20 Americans at Salzjobaden, not including the authors of the papers and me. There are ten Steering Committee Members. This makes only ten places free.)

The following individuals have been proposed by one person or another - including in two cases themselves. In considering possible participants we must remember the importance of having some younger people and some women. It is also desirable to have one or two persons connected with the press and one labor leader if possible.

U.S. Government - Executive Branch

Henry Kissinger (Alternates: Under Secretary of State Rush)
George Schultz (Alternate: Donald Rumsfeld, Ambassador Eberle)
Jacob Akins (Energy Expert in White House and State Department)

U.S. Government - Congressional

Senator John Tower (Alternates: Senators Brook, Percy and Scott)
Senator Jackson (Alternates: Senators Mondale or Proxmire)
Congressman John Culver

Journalism

Donald Cook
Osborn Elliott
Katherine Graham
Andrew Heiskell
Max Fisher
Flora Lewis
Tom Wicker

Others

Graham Allison
Robert Anderson
Robert Bowie
Harvey Brooks
Zbig Brzezinski
William Buckley
Miriam Camps
Patricia Harris
Stanley Hoffman

Richard Holbrooke
Robert Hunter
General G. A. Lincoln
Dean Kathryn of Bowdoin College
Robert Schmittel
Carroll Wilson.

الشكل -٤-

مذكّرة ٨ كانون الثّاني عام ١٩٧٣ من المسؤول الأمريكي بيلدربيرج روبرت د. مورفي، تحتوي على قائمة الولايات المتّحدة المقترحة للمشاركين في شهر ايّار عام ١٩٧٣ بمن فيهم هنري كيسنجر. المذكرّة هي من بين أوراق مورفي في معهد هوفر.

if they did not cooperate, this responsibility would lead them to competitive bidding and finally into a clash.

The task of improving relations between energy importing countries should begin with consultations between Europe, the US and Japan. These three regions, which represented about 60 per cent of world energy consumption, accounted for an even greater proportion of world trade in energy products, as they absorbed 80 per cent of world energy exports.

Two other reasons for cooperation were bound up with the world responsibilities of these countries. First, an energy crisis or an increase in energy costs could irremediably jeopardize the economic expansion of developing countries which had no resources of their own. Secondly, the misuse or inadequate control of the financial resources of the oil producing countries could completely disorganize and undermine the world monetary system.

B. *General principles and limits of cooperation:* The European Community had already made it known unofficially that it favored energy cooperation with the US and Japan, primarily to eliminate futile outbidding between the importer

years, oil would provide the mainstay of the world's energy supplies. Because of the size of known reserves and the lead time for developing new resources our growing needs would be supplied mainly by huge increases of imports from the Middle East.

The cost of these oil imports would rise tremendously, with difficult implications for the balance of payments of consuming countries. Serious problems would be caused by unprecedented foreign exchange accumulations of countries such as Saudi Arabia and Abu Dhabi.

A complete change was underway in the political, economic, strategic and power relationships between the oil producing, importing and home countries of international oil companies and the national oil companies of producing and importing countries.

An energy policy for the oil importing countries was an urgent necessity. It could not be limited to the Atlantic nations, but had to include Japan, the Free World's second strongest economic power and one of its largest oil im-

الشكل -٥-

مقتطفان من البروتوكول السّرّي لاجتماع بيلدربرغ في أيّار عام ١٩٧٣ في سالتسجوبادن بالسّويد. لاحظ أنّه كان هناك نقاش حول الخطر المتمثّل في أنّ "عدم وجود السّيطرة الكافية على الموارد الماليّة للبلدان المنتجة للنّفط يُمْكن أن يؤدّي إلى تشويش النّظام النّقدي العالمي وتقويضه تماماً." المقتطف الثّاني يتحدّث عن "زيادات هائلة في الواردات من الشّرق الأوسط". كما أنّ تكلفة هذه الواردات سترتفع بشكل كبير. 'الأرقام الواردة في وقت لاحق من المناقشة تُظْهر ارتفاعاً متوقّعاً في سعر نفط أوبك بنحو /٤٠٠/ في المائة.

PERSONAL AND STRICTLY CONFIDENTIAL

NOT FOR PUBLICATION EITHER IN WHOLE OR IN PART

BILDERBERG MEETINGS

SALTSJÖBADEN CONFERENCE

11-13 May 1973

SHAKESPEARE AND COMPANY Kilometer Zero Paris

كُتِبَ على الوثيقة: شخصي وسرّي للغاية - ليس للنّشر بشكل جزئي أو بشكل كلّي

شكل -٦-

صفحة غلاف للبروتوكول السرّي لاجتماع بيلدربيرج لعام ١٩٧٣ في سالتسجوبادن.

تحمل الصّفحة ختم بائع الكتب في باريس الذي اشترى المؤلّف منها التّفاصيل.

اجتماع بيلدربيرغ.

قائمة بأسماء المشاركين:

الرّئيس: إيش أر إيتش -أمير هولندا

السّكرتير العام الفخري لأوروبا إرنست إتش فان دير بوجيل

السّكرتير العام الفخري للولايات المتّحدة جوزيف إي جونسون

أمين الصّندوق الفخري فرتس كارستين

قائمة بأسماء المشاركين:

أغنيلي جيوفاني – إيطاليا/ أندرسون أو روبرت - الولايات المتحدة/ جورج دبليو بول - من الولايات المتّحدة/ بوم غارنر، ويلفورد إس- فرنسا / السير فريدرك بينيت - الولايات المتحدة/بايزيد صلاح الدّين- تركيا/ بيرجي إم نوري – تركيا /بيجول إرلينج - الدنمارك/بجورجرد أندريس- السّويد/ مارسيلو بوتي - فرنسا/ بيرجيت بريويل –ألمانيا /بريجنسكي زبغيني-الولايات المتّحدة/بوندي بي وليام - الولايات المتّحدة / سيتاديني سيت مارشي، إيت مارشيز - إيطاليا/ إيميليو جي غونالدو - الولايات المتّحدة /دين آرثر إيتش- الولايات المتّحدة/السير إيريك درانك - الولايات المتّحدة/ روبرتو دوسي – إيطاليا / رافائيل جيروتي - إيطاليا.

الهيئة العامة السورية للكتاب

LIST OF PARTICIPANTS

CHAIRMAN:
H.R.H. The Prince of the Netherlands

HONORARY SECRETARY GENERAL FOR EUROPE:
Ernst H. van der Beugel

HONORARY SECRETARY GENERAL FOR THE UNITED STATES:
Joseph E. Johnson

HONORARY TREASURER:
C. Frits Karsten

Agnelli, Giovanni	Italy
Anderson, Robert O.	United States
Ball, George W.	United States
Baumgartner, Wilfrid S.	France
Bennett, Sir Frederic	United Kingdom
Beyazit, Selahattin	Turkey
Birgi, M. Nuri	Turkey
Bjøl, Erling	Denmark
Björoerd, Anders	Sweden
Boiteux, Marcel	France
Breuel, Birgit	Germany
Brzezinski, Zbigniew	United States
Bundy, William P.	United States
Cittadini Cesi, Il Marchese	Italy
Collado, Emilio G.	United States
Dean, Arthur H.	United States
Drake, Sir Eric	United Kingdom
Ducci, Roberto	Italy
Girotti, Raffaele	Italy

الشكل -٧-

قائمة جزئيّة بالحضور الرّسميّين في اجتماع بيلدربيرج لعام ١٩٧٣. ويشمل رئيس أريكو روبرت أو. أندرسون وزبغيني بريجنسكي وجورج بول.

حضر في سالتسجوبادن في أيار روبرت أو. أندرسون من شركة أتلانتيك ريتشفيلد للنّفط؛ اللورد غرينهيل، رئيس مجلس إدارة شركة بريتش بتروليوم النّفطيّة؛ السّير إريك رول من إس جي واربورغ من سندات اليورو؛ جورج بول من بنك ليمان براذرز (Lehman Brothers) الاستثماري، والرّجل الذي قبل عشر سنوات، كمساعد وزير الخارجيّة، أخبر صديقه المصرفي سيجموند واربورغ بتطوير سوق اليورو دولار في

لندن؛ ديفيد روكفلر من بنك تشيس مانهاتن؛ زبغيني بريجنسكي، الرّجل الذي سيصبح قريباً مستشار الأمن القومي للرّئيس كارتر؛ الإيطالي جيوفاني أغنيلي والألماني أوتو وولف فون أميرونجن، من بين آخرين. كان هنري كيسنجر مشاركاً منتظماً في اجتماعات مجموعة بيلدربيرغ.

بدأت الاجتماعات السّنويّة لمجموعة بيلدربيرغ في أقصى درجات السّرّيّة في شهر أيّار عام ١٩٥٤بمجموعة من المعجبين بإنكلترا وشعبها وثقافتها شملت جورج بول (George Ball)، ودافيد روكفلر (David Rockefeller)، والدكتور جوزيف ريتنجر (Dr. Joseph Retinger)، وأمير هولند برنارد وجورج سي ماكغي (Bernhard and George C. McGhee) (الذي كان آنذاك من وزارة الخارجيّة الأمريكيّة ثمّ كبير المسؤولين التنفيذيين في شركة موبيل أويل). تمّ اختيار فندق دي بيلدربيرغ (Hotel de Bilderberg) بالقرب من أرنهيم (Arnheim)، لعقد اجتماعات بيلدربيرغ السّنويّة التي ضمّت نخباً من أوروبا وأمريكا لإجراء مداولات سّرّيّة ومناقشة السّياسة. ثم تم "توافق" الإجماع في التّعليقات الصّحفيّة والتّغطية الإعلاميّة الّلاحقة، ولكن ليس بالإشارة إلى محادثات بيلدربيرغ السّرّيّة نفسها. كانت عمليّة بيلدربيرج واحدة من أكثر الأدوات الفعّالة لتشكيل السّياسة الأنكلو - أمريكية بعد الحرب.

إنّ ما قرّره الرّجال الأقوياء الذين تجمّعوا حول بيلدربيرج في شهر أيار في ذلك الوقت كما كان واضحاً شن هجوم هائل على النّمو الصّناعي في العالم من أجل إمالة ميزان القوى مرّة أخرى لصالح المصالح الماليّة الأنكلو أمريكيّة والدّولار. من أجل القيام بذلك، عقدوا العزم على استخدام أسلحتهم الثّمينة - السّيطرة على تدفّق النّفط في العالم. كانت سياسة

مجموعة بيلدربيرج هي فرض حظر عالمي على النّفط من أجل فرض زيادة هائلة في أسعار النّفط العالميّة. منذ عام ١٩٤٥، تمّ تسعير النّفط العالمي وفقاً للعرف الدّولي بالدّولار، حيث هيمنت شركات النّفط الأمريكيّة على سوق ما بعد الحرب. وبالتّالي، كانت الزّيادة الحادّة المفاجئة في السّعر العالمي للنّفط تعني زيادة دراماتيكيّة بنفس القدر في الطّلب العالمي على الدّولار الأمريكي لدفع ثمن هذا النّفط الضّروري.

لم يسبق في التّاريخ أن كانت هذه الدّائرة الصّغيرة من المصالح، المتمركزة في لندن ونيويورك، تسيطر على الكثير من المصير الاقتصادي للعالم بأسره. لقد قرّرت المؤسّسة الماليّة الأنكلو - أمريكيّة استخدام قوّتها النّفطيّة بطريقة لم يكن لأحد أن يتخيّل إمكانيّة القيام بها. إن ما يثير الغضب الشّديد لمخطّطهم كان في مصلحتهم التي كانوا قد حسبوها بوضوح.

صدمة الدّكتور كيسنجر النّفطيّة في يوم غيبور

في ٦ تشرين الأوّل عام ١٩٧٣، شنّت مصر وسوريا حرباً على "إسرائيل" مُشْعِلة ما أصبح يُعْرَفُ باسم حرب يوم غيبور أو الغفران (Yom Kippur War). فعلى عكس الانطباع الشّعبي الذي كان سائداً، لم تكن حرب يوم الغفران نتيجة بسيطة لسوء التّقدير أو الخطأ أو القرار العربي بشنّ ضربة عسكريّة ضدّ "إسرائيل". تمّ تنظيم كوكبة كاملة من الأحداث المحيطة باندلاع حرب تشرين الأوّل سرّاً من قبل واشنطن ولندن وذلك باستخدام القنوات الدّبلوماسيّة السّرّيّة القويّة التي طوّرها هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي لنيكسون. كان كيسنجر يسيطر فعليّاً على استجابة السّياسة "الإسرائيليّة" من خلال علاقته الوثيقة بسيمحا دينيتز

(Simcha Dinitz) سفير "إسرائيل" في واشنطن. بالإضافة إلى ذلك، قام كيسنجر بزراعة قنوات في الجّانب المصري والسّوري. كانت طريقته ببساطة تعتمد تحريف العناصر الأساسيّة لكلّ طرف عن الطّرف الآخر، وضمان نشوب الحرب والحظر النّفطي العربي الّلاحق.

لقد تمّ قمع تقارير المخابرات الأمريكيّة بشدّة بما في ذلك الاتّصالات التي تمّ اعتراضها من المسؤولين العرب التي تؤكّد الحشد تحضيراً للحرب من قبل كيسنجر الذي كان آنذاك "قيصر استخبارات" نيكسون. "لقد تمّت كتابة الحرب وتبعاتها، "والدّبلوماسيّة المكوكيّة لكيسنجر"سيّئة السُّمعة في واشنطن على طول الخطوط الدّقيقة لمداولات مجموعة بيلديربيرج في سالتسجوبادن في شهر أيّار الماضي، أي قبل ستّة أشهر من اندلاع الحرب. كانت الدّول العربية المنتجة للنّفط هي كبش الفداء للغضب القادم من العالم، بينما كانت المصالح الأنكلو أمريكيّة المسؤولة تقف بهدوء في الخلفيّة.

في منتصف شهر تشرين الأوّل عام ١٩٧٣، أخبرت حكومة المستشارة الألمانية ويلي براندت (Chancellor Willy Brandt) السّفير الأمريكي في بون أنّ ألمانيا كانت محايدة في نزاع الشّرق الأوسط ولن تسمح للولايات المتّحدة بإعادة تزويد "إسرائيل" بالإمدادات من القواعد العسكرية الألمانيّة. مع تنبؤ مشؤوم بتبادلات مماثلة ستحدث بعد ١٧ عاماً، أرسل نيكسون مذكّرة احتجاج شديدة الّلهجة في ٣٠ تشرين الأوّل عام ١٩٧٣ إلى المستشار براندت، على الأرجح قام كيسنجر بصياغتها:

"نحن ندرك أنّ الأوروبيّين يعتمدون على النّفط العربي أكثر ممّا نعتمد نحن عليه، لكنّنا لا نوافق على أنّ هشاشة وضعكم قد تنخفض عن طريق

فصل أنفسكم عنّا في مسألة بهذه الأهميّة... أنت تشير إلى أنّ هذه الأزمة ليست قضيّة مسؤوليّة مشتركة عن التّحالف، وأنّ الإمدادات العسكريّة "لإسرائيل" كانت لأغراض لا تشكّل جزءاً من مسؤوليّة التّحالف. لا أعتقد أنّنا نستطيع رسم مثل هذا الخطّ الرّفيع ..."

لن تسمح واشنطن لألمانيا بإعلان حيادها في نزاع الشّرق الأوسط. لكن، إلى حدّ كبير، سُمح لبريطانيا أن تعلن بوضوح عن حيادها، وبالتّالي تجُّنب تأثير الحظر العربي على النّفط. مرّة أُخْرَى، كانت لندن قد تمكّنت بمهارة من المناورة حول أزمة دوليّة كان لها دور فعّال في التّعجيل بها. وكانت إحدى النّتائج الهائلة التالية ارتفاع أسعار أوبك بنسبة /٤٠٠/ في المائة، استثمارات مئات الملايين من الدّولارات من قبل شركة البترول البريطانيّة (British Petroleum) ورويال دوتش شل (Royal Dutch Shell) وغيرها من القلق بشأن النّفط الأنكلو أمريكي في بحر الشّمال المحفوف بالمخاطر يُمْكِنُ أن تنتج النّفط بشكل مربح. لقد كانت حقيقة غريبة في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه ربحيّة حقول نفط بحر الشّمال الجديدة آمنة على الإطلاق إلا بعد ارتفاع سعر أوبك. بالطّبع، قد يكون هذا مجرّد صدفة.

بحلول ١٦ تشرين الأوّل، رفعت منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط (أوبك) سعرها بنسبة مذهلة بلغت /٧٠/ في المائة، من /٣,٠١/ دولار إلى /٥,١١/ دولار للبرميل عقب اجتماع حول أسعار النّفط في فيينا. في نفس اليوم، أعلن أعضاء بلدان أوبك العربيّة فرض حظر على جميع مبيعات النّفط إلى الولايات المتّحدة وهولندا، مستشهدين بدعم الولايات المتّحدة "لإسرائيل" في حرب الشّرق الأوسط - حيث أنّ روتردام هي ميناء النّفط الرّئيس في أوروبا الغربيّة.

أعلنت المملكة العربيّة السّعوديّة والكويت والعراق وليبيا وأبو ظبي وقطر والجزائر في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٧٣ أنّها ستخفض إنتاجها عن مستوى شهر أيلول بنسبة /٥ / في المائة لشهر تشرين الأول و /٥/ في المائة إضافيّة شهريّاً، "حتّى انسحاب "إسرائيل" الكامل من جميع الأراضي العربيّة التي احتلّت في حزيران عام ١٩٦٧ واستعادة الحقوق القانونيّة للشّعب الفلسطيني."كانت "أوّل صدمة نفطيّة في العالم" أو كما يطلق عليها اليابانيّون، "صدمة نفط" Oil Shokku" تمضي قدُماً.

بلغت أزمة النّفط القوّة الكاملة في أواخر عام ١٩٧٣ بشكل كبير تماماً حتّى أصبح رئيس الولايات المتّحدة متورّطاً شخصيّاً فيما أصبح يسمى "قضيّة ووترغيت"[١] (Watergate)، تاركاً هنري كيسنجر رئيس الأمر الواقع ليدير السّياسة الأمريكيّة خلال الأزمة.

---

(١) كانت فضيحة ووترغيت: فضيحة سياسية كبرى حدثت في الولايات المتّحدة في أوائل سبعينيّات القرن العشرين، بعد اقتحام خمسة رجال في مقر اللجنة الوطنيّة الدّيمقراطيّة (DNC) في مجمع مكاتب ووترغيت في واشنطن العاصمة في ١٧ تموز عام ١٩٧٢ ومحاولة إدارة الرّئيس ريتشارد نيكسون اللاحقة للتستّر على تورّطه. بعد القبض على اللّصوص الخمسة واكتشاف المؤامرة - بشكل رئيس من خلال عمل عدد قليل من الصّحفيّين وموظّفي الكونغرس ومسؤول عن مراقبة الانتخابات - قام كونغرس الولايات المتّحدة بالتحّقيق في الفضيحة. وفي الوقت نفسه، قاومت إدارة نيكسون تحقيقاتها، مما أدّى إلى أزمة دستوريّة.

أصبح هذا المصطلح يشمل مجموعة من الأنشطة السّرّيّة وغالباً ما تكون غير قانونيّة يقوم بها أعضاء إدارة نيكسون. وشملت تلك الأنشطة الحيل القذرة مثل التنصت على مكاتب المعارضين السّياسيّين والأشخاص الذين كان نيكسون أو مسؤولوه يشتبه بمسؤوليتهم عنها. كما أمر نيكسون ومساعدوه المقربون بإجراء تحقيقات مع جماعات النّاشطين

عندما أرسل البيت الأبيض برئاسة نيكسون مسؤولًا كبيراً إلى وزارة الخزانة الأمريكيّة في عام ١٩٧٤ من أجل وضع إستراتيجيّة لإجبار أوبك على خفض سعر النّفط، تم رفضه بصراحة. في مذكّرة، صرَّح المسؤول بأنّ "القادة المصرفيّين هم الذين قاموا بوضع هذه النّصيحة جانباً، وضغطوا من أجل برنامج "إعادة تدوير" لاستيعاب ارتفاع أسعار النّفط. كان هذا القرار القاتل ..."

أقامت وزارة الخزانة الأمريكيّة اتفاقية سرّيّة مع مؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة (the Saudi Arabian Monetary Agency, SAMA) بقيادة جاك بينيت (Jack Bennett) وهو الرّجل الذي ساعد في توجيه سياسة الدّولار المشؤومة لنيكسون في آب عام ١٩٧١ تمّ الانتهاء منها في مذكرة شباط عام ١٩٧٥ من مساعد وزير الخزانة الأمريكي جاك إف بينيت إلى وزير الخارجيّة كيسنجر. بموجب شروط الاتفاقيّة، تمّ استثمار جزء كبير من الأرباح الضّخمة الجّديدة لعائدات النّفط السّعوديّة في تمويل عجز الحكومة الأمريكيّة. تمّ إرسال ديفيد ملفورد (David Mulford) وهو مصرفي استثماري شاب من وول ستريت من شركة "يورو بوند" (Eurobond) الرّائدة التّابعة لشركة وايت ويلد وشركاه(White Weld & Co) إلى المملكة

والشّخصيّات السّياسيّة، باستخدام مكتب التّحقيقات الفيدرالي (FBI)، ووكالة الاستخبارات المركزيّة (CIA)، ودائرة الإيرادات الدّاخليّة (IRS) كأسلحة سياسيّة.

أدّت هذه الفضيحة إلى اكتشاف انتهاكات متعددة للسّلطة من قبل أعضاء إدارة نيكسون، وبدء عمليّة المساءلة ضدّ الرّئيس واستقالة نيكسون. أسفرت هذه الفضيحة أيضاً عن توجيه الاتهام إلى ٦٩ شخصاً، حيث تمّ إدانتهم في محاكمات أو دعاوى قضائيّة أدّت إلى إدانة ٤٨ شخصاً، وكان العديد منهم من كبار المسؤولين في إدارة نيكسون.

العربيّة السّعودية ليصبح "مستشار الاستثمار" الرّئيس لمؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة؛ كان عليه توجيه الاستثمارات النّفطيّة السّعوديّة إلى البنوك الصّحيحة، بشكل طبيعي في لندن ونيويورك. كان مخطّط بيلدربرج (The Bilderberg scheme) يعمل كما كان مخطّطاً له.

كان كيسنجر يسيطر بحزم على جميع تقديرات المخابرات الأمريكيّة، ويؤمّن السّيطرة على السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة أيضاً بصفته مستشار الأمن القومي الأقوى لدى نيكسون بالفعل، مقنعاً نيكسون بتعيينه وزيراً للخارجيّة في الأسابيع التي سبقت اندلاع حرب تشرين الأول يوم غيبور[1]. في إشارة إلى دوره المركزي في الأحداث، احتفظ كيسنجر بكلا اللقبين، كرئيس لمجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض وكوزير للخارجيّة، وهو أمر لم يفعله أي فرد آخر، قبل أو منذ ذلك الحين. لم يتمتّع أي شخص آخر خلال الأشهر الأخيرة من رئاسة نيكسون بنفس القوّة المطلقة التي مارسها هنري كيسنجر. ولزيادة الطّين بلة، حصل كيسنجر على جائزة نوبل للسّلام لعام ١٩٧٣.

في أعقاب اجتماع عُقد في طهران في الأول من كانون الثّاني عام ١٩٧٤، جعلت الزّيادة الثّانية في الأسعار التي تجاوزت /١٠٠/ في المائة أسعار النّفط القياسيّة لمنظّمة أوبك إلى /١١,٦٥/ دولار. تمّ ذلك بناءً على الطّلب المفاجئ لشاه إيران الذي كان قد طرحه عليه هنري كيسنجر سرّاً. وقبل أشهر فقط، عارض الشّاه زيادة أوبك إلى /٣,٠١/ دولار خوفاً

---

(١) يوم الغفران أو غيبور العبري (Yom Kippur): المعروف أيضاً باسم يوم الكفّارة، هو أقدس أيام السّنة في اليهوديّة. موضوعاته الأساسيّة هي الكفّارة والتّوبة

من أن يجبر ذلك المصدّرين الغربيّين على فرض رسوم إضافيّة مقابل المعدّات الصّناعيّة التي سعى الشّاه إلى استيرادها للتّصنيع الإيراني الطّموح. لقد أثار دعم واشنطن والغرب "لإسرائيل" في حرب تشرين غضب أوبك في الاجتماعات. حتّى وزارة الخارجيّة التي يقودها كيسنجر لم تكن على علم بمكائده السّرّيّة مع الشّاه.

بلغ متوسّط أسعار النّفط الخام في الشّرق الأوسط منذ عام ١٩٤٩ وحتىّ نهاية عام ١٩٧٠ حوالي /١,٩٠/ دولار للبرميل الواحد. لقد ارتفع إلى /٣,٠١/ دولار في أوائل عام ١٩٧٣ في وقت اجتماع سالتسجوبادن المشؤوم لمجموعة بيلدربيرغ التي ناقشت ارتفاعاً وشيكاً بنسبة /٤٠٠/ في المائة في سعر أوبك. وبحلول كانون الثّاني ١٩٧٤، كانت تلك الزّيادة البالغة /٤٠٠/ في المائة حقيقة واقعة.

التّأثير الاقتصادي للصّدمة النّفطيّة

يُمْكِن وصف التّأثير الاجتماعي للحظر النّفطي على الولايات المتّحدة في أواخر عام ١٩٧٣ بأنّه مثير للذّعر. اتّبعت شركات النّفط الكبيرة متعدّدة الجّنسيّات بقيادة شركة إكسون طوال عام ١٩٧٢ وأوائل عام ١٩٧٣ سياسة غريبة تتمثّل في خلق نقص في المعروض من النّفط الخام المحلّي. تمّ السّماح لهم بالقيام بذلك بموجب سلسلة غير عاديّة من القرارات التي اتّخذها الرّئيس نيكسون بناءً على نصيحة من مساعديه. لم يكن التّأثير أكثر قوّة عندما وقع الحصار في تشرين الثّاني عام ١٩٧٣. كان البيت الأبيض في ذلك الوقت مسؤولاً عن التّحكّم في واردات النّفط

الأمريكيّة بموجب أحكام قانون الاتّفاقيّات التّجاريّة لعام ١٩٥٩ (1959 U.S. trade agreements act).

في كانون الثّاني من عام ١٩٧٣، كان نيكسون قد عيّن وزير الخزانة جورج شولتز (George Shultz) ليكون مساعداً للرّئيس في الشّؤون الاقتصاديّة أيضاً. أشرف شولتز من هذا المنصب على سياسة استيراد النّفط في البيت الأبيض. تمّ تعيين نائب وزير الخزانة وليام إي. سيمون، (William E. Simon) وهو تاجر سندات سابق في وول ستريت، رئيساً للجنة السّياسة النّفطيّة (Oil Policy Committee) المهمّة التي حدّدت إمدادات واردات الولايات المتّحدة من النّفط في الأشهر الحرجة التي سبقت حظر تشرين الأول.

في شباط عام ١٩٧٣، تمّ إقناع نيكسون بإقامة "ثلاثيّة طاقة خاصّة" شملت شولتز ومساعد البيت الأبيض جون إيرليشمان (John Ehrlichman) ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر المعروفة باسم لجنة الطّاقة الخاصّة بالبيت الأبيض (The White House Special Energy Committee). كان يتمّ إعداد المشهد بهدوء لخطة بيلدربيرغ (The Bilderberg plan)، على الرّغم من أنّه لم يدرك الحقيقة أحد تقريباً في واشنطن أو في أي مكان آخر. بحلول تشرين الأوّل عام ١٩٧٣، كانت مخزونات الولايات المتّحدة من النّفط الخام المحلّي في مستويات منخفضة بشكل مثير للقلق. وأثار حظر أوبك شراء البنزين الذّعر بين الجّمهور وأدّى إلى تقنين خطوط الغاز التي لا نهاية لها والرّكود الاقتصادي الحاد.

كان التّأثير الأشدّ لأزمة النّفط على نيويورك أكبر مدن الولايات المتّحدة. في كانون الأوّل عام ١٩٧٤، أخبر تسعة من أقوى المصرفيّين في العالم، بقيادة تشيس مانهاتن الذي يملكه ديفيد روكفلر، (David Rockefeller's Chase Manhattan) وسيتي بنك (Citibank)، وبنك لندن ونيويورك الاستثماري، ولازارد فريز (Lazard Freres)، أخبروا عمدة نيويورك أبراهام بيم (Abraham Beame)، وهو سياسي في مجال الآلات القديمة، ما لم يسلّم السّيطرة على صناديق التّقاعد الضّخمة في المدينة إلى لجنة من البنوك وهي شركة المساعدة البلديّة (The Municipal Assistance Corporation)، فإنّ البنوك وأصدقاءهم المؤثّرين في وسائل الإعلام سيضمنون الخراب المالي للمدينة. ليس من المُسْتَغرب أن استسلام المحافظ المغلوب على أمره وفُرض على مدينة نيويورك خفض الإنفاق على الطّرق والجسور والمستشفيات والمدارس من أجل خدمة ديونها البنكيّة كما فُرِض عليها تسريح عشرات الآلاف من عمال المدينة. كانت أكبر مدينة في البلاد قد بدأت في النّزول إلى كومة من الخردة. أصبح فيليكس روهاتين (Felix Rohatyn)من لازارد فريز رئيس وكالة تحصيل المصرفيّين الجدّد، التي أطلق عليها الصحفيّون ماك الكبير "Big MAC".

في أوروبا الغربية، كانت صدمة ارتفاع أسعار النّفط والحظر المفروض على الإمدادات مأساويّة بنفس القدر. من بريطانيا إلى القارة، شعر بلد تلو الآخر بآثار أسوأ أزمة اقتصاديّة منذ ثلاثينيّات القرن العشرين. ارتفعت حالات الإفلاس والبطالة في جميع أنحاء أوروبا إلى مستويات تنذر بالخطر.

فرضت الحكومة الألمانيّة حظراً طارئاً على القيادة يوم الأحد، في محاولة يائسة لتوفير تكاليف النّفط المستورد. بحلول تموز عام ١٩٧٤، كانت آثار

أزمة النّفط قد ساهمت في الانهيار الكبير لبنك هيرستات الألماني (Herstatt-Bank) وأزمة في المارك الألماني (Deutschmark) نتيجة لذلك. مع ارتفاع تكاليف واردات ألمانيا من النّفط بمقدار مذهل بلغ /١٧/ مليار ماركاً ألمانيّاً (Deutschmarks) في عام ١٩٧٤، حيث يُعْتَقد أنّ نصف مليون شخص كانوا عاطلين عن العمل بسبب آثار أزمة النّفط، وصلت مستويات التّضخّم إلى /٨%/ الذي ينذر بالخطر. كانت آثار الصّدمة النّاجمة عن زيادة مفاجئة قدرها /٤٠٠%/ في سعر خام التّغذية الأساسي للطّاقة في ألمانيا مدمّرة للصّناعة والنّقل والزّراعة. دخلت الصّناعات الرّئيسة مثل صناعة الصّلب وبناء السّفن والمواد الكيميائيّة في أزمة عميقة.

لقد هُزِمَت حكومة ويلي براندت (Willy Brandt) بفعاليّة من جرّاء التّأثير المحلّي لأزمة النّفط، وكذلك بسبب الكشف عن قضيّة ستاسي (Stasi affair) ضدّ مستشاره المقرّب غونتر غيوم (Günther Guillaume). بحلول أيّار عام ١٩٧٤، كان براندت قد قدّم استقالته إلى الرّئيس الاتّحادي هاينمان(Federal President Heinemann) الذي عيّن بعد ذلك هيلموت شميدت (Helmut Schmidt) كمستشار. لقد سقطت معظم الحكومات الأوروبيّة خلال هذه الفترة ضحيّة لعواقب أزمة النّفط على اقتصاداتها.

لكن بالنّسبة للاقتصادات الأقلّ تطوّراً في العالم، كان تأثير زيادة الأسعار خلال عشيّة وضحاها بنسبة /٤٠٠/ في المائة في مصدرها الأساسي للطّاقة مذهلاً. واجهت الغالبيّة العظمى من الاقتصادات الأقلّ نموّاً في العالم التي لا تمتلك موارد نفطيّة محليّة كبيرة، فجأة زيادة غير متوقّعة وغير قابلة للدّفع قدرها /٤٠٠/ في المائة في تكلفة واردات الطّاقة ناهيك عن تكلفة المواد الكيميائيّة والأسمدة المشتقّة من النّفط. خلال هذا الوقت،

بدأ المعلّقون يتحدّثون عن "الفرز"، فكرة الحرب عن البقاء للأصلح، وقدّموا مفردات "العالم الثّالث" و "العالم الرّابع" (الدّول غير الأعضاء في أوبك).

كان للهند في عام ١٩٧٣ ميزان تجاري إيجابي، ووضع صحّي لاقتصاد نام. ولكن بحلول عام ١٩٧٤، كان لدى الهند إجمالي احتياطيّات من النّقد الأجنبي بقيمة /٦٢٩/ مليون دولار تدفع به - بالدّولار - فاتورة سنويّة لاستيراد النّفط تبلغ ضعفها تقريباً، أو /١,٢٤١/ مليون دولار. واجهت السّودان، وباكستان، والفلبين، وتايلاند والدّولة تلو الأُخرى في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة في عام ١٩٧٤ عجزاً هائلاً في ميزان المدفوعات. واستناداً إلى صندوق النّقد الدّولي، تكبّدت البلدان النّامية في عام ١٩٧٤ عجزاً تجاريّاً إجماليّاً قدره /٣٥/ مليار دولار، وهو مبلغ هائل في ذلك الوقت، وليس من المستغرب أن يبلغ العجز أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٣ - وهذا بالتّحديد يتناسب مع زيادة أسعار النّفط. بعد عدة سنوات من النّمو الصّناعي والتّجاري القوي في أوائل السّبعينيّات، كان الانخفاض الحادّ في النّشاط الصّناعي في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أكبر من أي انخفاض من هذا القبيل منذ الحرب.

لكن في حين كان لصدمة كيسنجر النّفطيّة عام ١٩٧٣ أثراً مدمّراً على النّمو الصّناعي العالمي، فقد كان لها فائدة هائلة لبعض المصالح الرّاسخة - البنوك الكبرى في نيويورك ولندن، وشركات الأخوات السبعة النفطيّة (the Seven Sisters) متعدّدة الجنسيّات في الولايات المتّحدة وبريطانيا. بحلول عام ١٩٧٤، تجاوزت إكسون (Exxon) شركة جنرال موتورز (General Motors) كأكبر شركة أمريكيّة في إجمالي الإيرادات. أمّا أخواتها، بما في ذلك

موبيل(Mobil) وتكساكو(Texaco) وشيفرون (Chevron) وغلف (Gulf)، لم تكن بعيدة عن الرّكب.

تمّ إيداع الجزء الأكبر من إيرادات دول أوبك، وهي "دولارات كيسنجر النّفطيّة المعاد تدويرها" لدى البنوك الرّائدة في لندن ونيويورك، البنوك التي كانت تتعامل بالدّولار بالإضافة إلى تجارة النّفط الدّوليّة. تمتّعت بنوك تشيس مانهاتن (Chase Manhattan)، وسيتي بنك (Citibank)، ومانيوفكتشرر هانوفر (Manufacturers Hanover)، وبنك أميركا (Bank of America)، وباركليز (Barclays)، ولويدز (Lloyds)، وبنك ميدلاند (Midland Bank) جميعها بأرباح هائلة من أزمة النّفط. سنرى لاحقاً كيف قاموا بإعادة تدوير دولاراتهم النّفطيّة خلال السّبعينيّات، وكيف مهّد هذا الطّريق لأزمة الدّيون الكبيرة في الثّمانينيّات.

قطف "زهرة الوردة النّوويّـة"

كان أحد الشّواغل الرّئيسة لمؤلفي زيادة أسعار النّفط بنسبة /٤٠٠/ في المائة هو كيفيّة التأكّد من أنّ عملهم الصّارم لن يدفع العالم إلى تسريع اتّجاه قوي كان موجوداً أصلاً نحو بناء مصدر طاقة بديل أكثر كفاءة وأقلّ تكلفة في النّهاية – وهو توليد الكهرباء باستخدام الطّاقة النوويّة.

كان عميد كيسنجر السّابق في جامعة هارفارد ورئيسه عندما خدم كيسنجر لفترة وجيزة كمستشار لمجلس الأمن القومي لجون كينيدي، ماك جورج بوندي (McGeorge Bundy). لقد غادر بوندي البيت الأبيض في عام ١٩٦٦ من أجل لعب دور حاسم في تشكيل السّياسة الدّاخلية للولايات

المتّحدة كرئيس لأكبر مؤسّسة خاصّة، وهي مؤسّسة فورد (The Ford Foundation). بحلول شهر كانون الأوّل من عام ١٩٧١، كان بوندي قد أنشأ مشروعاً جديداً رئيساً للمؤسّسة، وهو مشروع سياسة الطّاقة، تحت إشراف إس ديفيد فريمان (S. David Freeman) مع دفتر شيكات مثير للإعجاب بقيمة ٤/ ملايين دولار وحدّ زمني مدته ثلاث سنوات. تمّ إصدار دراسة فورد لبوندي بعنوان "وقت للاختيار: مستقبل الطّاقة الأمريكيّة" (A Time to Choose: America's Energy Future) في خضمّ النّقاش أثناء أزمة النّفط عام ١٩٧٤. كانت تهدف لتشكيل النّقاش العام في الوقت الحرج لأزمة النّفط.

لأول مرة في دوائر المؤسّسات الأمريكيّة، تمّ الإعلان عن الأطروحة الاحتياليّة بأنّ "نمو الطّاقة والنّمو الاقتصادي يُمْكِن فصلهما؛ إنّهما ليسا توءمين سياميين[1] (Siamese twins). دعت دراسة فريمان إلى مصادر الطّاقة "البديلة" الغريبّة التي لا تتمتّع بكفاءة بشكل واضح مثل طاقة الرّياح، والعاكسات الشّمسيّة، وحرق النّفايات المعاد تدويرها. قام تقرير فورد بشن

---

(١) التوائم الملتصقة توءمان متطابقان متّصلان في الرّحم. ظاهرة نادرة للغاية، ويقدر الحدوث بين ١ و ٤٩٠٠٠ ولادة و ١ من كل ١٨٩٠٠٠ ولادة مع حدوث أعلى إلى حد ما في جنوب غرب آسيا وأفريقيا. ما يقرب من نصفهم ميتين، ويموت ثلث آخر في غضون ٢٤ ساعة. معظم المواليد الأحياء من الإناث، بنسبة ٣: ١.

كان الزوجان الأكثر شهرة بين التوائم الملتصقة تشانغ وإنغ بونكر (١٨١١-١٨٧٤)، الأخوين التايلنديّين المولودين في سيام، تايلاند الآن. سافرا على نطاق واسع لسنوات عديدة ووُصِفا بأنّهما توءمان سياميان. وقد التصقا في الجّذع من قبل مجموعة من اللحم والغضاريف والكبد... أصبح مصطلح "توءم سيامي" يستخدم كمرادف للتوائم الملتصقة.

هجوم قويّ على الطّاقة النّوويّة بحجّة أنّ التّقنيّات المعنيّة يُمْكِن نظريّاً استخدامها لصنع قنابل نوويّة. وأكّد التّقرير أنّ "الوقود نفسه، أو أحد المنتجات الثّانويّة، البلوتونيوم (plutonium)، يُمْكَن استخدامه مباشرة أو معالجته في المواد المستخدمة في صنع القنابل النّوويّة أو الأجهزة المتفجّرة".

لاحظت دراسة فورد بشكل صحيح أنّ المنافس الرّئيس لهيمنة البترول في المستقبل كان الطّاقة النّوويّة محذّرا من "السّرعة القصوى التي تنتشر بها الطّاقة النّوويّة في جميع أنحاء العالم وبتطوير تكنولوجيّات نوويّة جديدة، وأبرزها المفاعلات سريعة التّكاثر وطريقة الطّرد المركزي لتخصيب اليورانيوم." لقد تمّ تعريف إطار هجوم المؤسّسة الماليّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة "الأخضر" المضاد للطّاقة النّووية في مشروع بوندي.

بحلول أوائل سبعينيّات القرن الماضي، كانت التكنولوجيا النووية قد حدّدت نفسها بوضوح كخيار مستقبلي مفضّل لتوليد الكهرباء بكفاءة، وأكثر كفاءة إلى حد كبير (وصديقة للبيئة) من النّفط أو الفحم. في وقت صدمة النّفط، كان الاتّحاد الأوروبي قد دخل بالفعل في برنامج رئيس للتّطوير النّووي. كما في عام ١٩٧٥، دعت خطط الحكومات الأعضاء إلى استكمال ما بين /١٦٠/ و /٢٠٠/ محطّة نوويّة جديدة في جميع أنحاء قارّة أوروبا بحلول عام ١٩٨٥.

في عام ١٩٧٥، مرّرت حكومة شميت في ألمانيا، التي كانت استجابت بعقلانيّة لآثار صدمة النّفط في عام ١٩٧٤، برنامجاً دعا إلى إضافة /٤٢/ جيجاوات من الطّاقة النّوويّة لاستطاعة مفاعلها النّووي الألماني، لإنتاج ما يقرب من /٤٥/ في المائة من إجمالي الطّلب الألماني على الكهرباء بحلول

عام ١٩٨٥، تمّ تجاوز برنامج ألمانيا في المفوضيّة الأوروبيّة فقط من قبل البرنامج النّووي الفرنسي الذي توقّع /٤٥/ جيجاوات من الطّاقة النّوويّة الجديدة بحلول عام ١٩٨٥. في خريف عام ١٩٧٥، أصدر وزير الصّناعة الإيطالي كارلو دونات كاتين (Carlo Donat Cattin) تعليمات إلى الشّركات النّوويّة الإيطاليّة إينيل (ENEL) وسينين (CNEN) لوضع خطط لبناء حوالي /٢٠/ مفاعلاً نوويّاً لاستكمالها في أوائل الثمانينّات. حتّى إسبانيا التي خرجت للتّو من أربعة عقود من حكم فرانكو، كان لديها برنامج يدعو إلى بناء /٢٠/ محطّة نوويّة بحلول عام ١٩٨٣. ومن شأن منشأة نوويّة نموذجيّة باستطاعة جيجاوات واحد أن توفّر عموماً جميع احتياجات الكهرباء لمدينة صناعيّة حديثة يبلغ عدد سكّانها مليون نسمة.

بدأت الصّناعات النّوويّة سريعة النّمو في أوروبا وخاصّة في فرنسا وألمانيا لأوّل مرّة في الظّهور كمنافسين أكفّاء للهيمنة الأمريكيّة على سوق التّصدير النّووي بحلول وقت أزمة النّفط عام ١٩٧٤. كانت فرنسا قد حصلت على خطاب نوايا[١] (Letter of Intent) من شاه إيران، وكذلك

---

(١) خطاب النّوايا، وأحياناً ما يتمّ كتابته كخطاب نوايا في الكتابة القانونيّة، ولكن فقط عند الإشارة إلى مستند معين قيد المناقشة): عبارة عن وثيقة توضّح التّفاهم بين طرفين أو أكثر يفهمون أنهم يعتزمون إضفاء الطّابع الرّسمي على اتفاق ملزم قانوناً. هذا المفهوم مشابه لرؤساء الاتفاق أو ورقة الشّروط أو مذكّرة التّفاهم. قد تكون مثل هذه الاتّفاقات المحدّدة اتفاقيّات الاندماج والاستحواذ، واتفاقيّات المشاريع المشتركة، واتفاقيّات تأجير الممتلكات العقاريّة والعديد من فئات الاتفاقيّات الأخرى التي قد تحكم المعاملات الماديّة.

فعلت شركة كي دبليو يو (KWU) الألمانيّة لبناء ما مجموعه أربعة مفاعلات نوويّة في إيران، بينما وقّعت فرنسا مع حكومة بوتو الباكستانيّة لإنشاء بنية تحتيّة نوويّة حديثة في هذا البلد. وصلت المفاوضات بين الحكومة الألمانيّة والبرازيل أيضاً إلى خاتمة ناجحة في شهر شباط عام ١٩٧٦ للتّعاون في الاستخدام السّلمي للطّاقة النوويّة. وشمل ذلك بناء ألمانيا لثمانية مفاعلات نوويّة بالإضافة إلى مرافق لإعادة معالجة تخصيب وقود مفاعل اليورانيوم. دخلت الشّركات النوويّة الألمانيّة والفرنسيّة بدعم كامل من حكوماتها في هذه الفترة في مفاوضات مع بلدان مختارة من القطّاع النّامي، بروح من إعلان أيزنهاور لعام ١٩٥٣ "الطّاقة النووية للاستخدامات السّلميّة"[١] (Atoms for Peace). من الواضح أنّ إحكام القبضة الأنكلو أمريكيّة على الطّاقة بناءً على سيطرتها الصّارمة على مصدر الطّاقة الرّئيس في العالم، وهو النّفط، كانت مهدّدة إذا استمرّت هذه البرامج المُمْكِنة.

---

(١) "الطّاقة النوويّة من أجل السّلام" كان عنوان خطاب ألقاه الرّئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في مدينة نيويورك في ٨ كانون الأول عام ١٩٥٣:

أشعر بأنني مضطر للتحدّث اليوم بلغة جديدة بمعنى ما - كنت أفضل أن أستخدمها، وقد قضيت الكثير من حياتي في المهنة العسكريّة.

تلك اللغة الجديدة هي لغة الحرب الذّريّة.

بعد ذلك، أطلقت الولايات المتّحدة برنامج "الطّاقة النوويّة من أجل السّلام" " Atoms for Peace" الذي يوفّر المعدّات والمعلومات للمدارس والمستشفيات والمؤسّسات البحثيّة داخل الولايات المتّحدة وفي جميع أنحاء العالم. تمّ بناء أول مفاعلات نوويّة في إيران و"إسرائيل" وباكستان في إطار البرنامج من قبل شرطة أمريكان مشين فاوندري (American Machine and Foundry، وهي شركة معروفة أكثر كمصنع رئيس لمعدّات البولينج.

في فترة ما بعد الحرب، مثّلت الطّاقة النّوويّة بالتّحديد نفس التّحسّن التّكنولوجي على النّفط الذي كان النّفط قد مثّله على الفحم عندما جادل اللورد فيشر (Lord Fisher) ونستون تشرشل (Winston Churchill) في نهاية القرن التّاسع عشر بأنّ البحريّة البريطانيّة يجب أن تتحوّل من الفحم إلى النّفط. كان الاختلاف الرّئيس في سبعينيّات القرن الماضي أنّ بريطانيا وأبناء عمومتها في الولايات المتّحدة كانوا يسيطرون بحزم على إمدادات النّفط العالميّة. لقد هدّدت التّكنولوجيا النّوويّة العالميّة بفتح إمكانيّات غير محدودة للطّاقة خاصّة إذا تمّ وضع خطط لمفاعلات توليد الطّاقة النّوويّة السّريعة التّجارية، وكذلك للانصهار النّووي الحراري.

في أعقاب صدمة النّفط في عام ١٩٧٤، تمّ تأسيس منظّمتين في الصّناعة النّوويّة، وكلاهما، وهذا مثير للاهتمام، مقرّهما في لندن. في أوائل عام ١٩٧٥، تمّ إنشاء مجموعة غير رسميّة شبه سرّيّة، أو مجموعة موردي المواد النّوويّة[١] (The Nuclear Suppliers Group)، أو "نادي لندن" (London Club)، كما كانت معروفة. ضمّت المجموعة بريطانيا، والولايات المتّحدة، وكندا إلى جانب فرنسا، وألمانيا، واليابان والاتّحاد السّوفياتي. كان هذا مجهوداً أوليّاً بريطانيّاً لتأمين ضبط النّفس على التّصدير النّووي. استُكْمِلَت هذه المجموعة في أيّار ١٩٧٥ بتشكيل منظّمة سرّيّة أخرى، هي معهد لندن لليورانيوم (Uranium Institute)، الذي جمع كبار موزّدي اليورانيوم في العالم. تمّت

(١) مجموعة موردي المواد النوويّة (NSG) عبارة عن نظام متعدّد الأطراف لمراقبة الصّادرات ومجموعة من الدّول الموزّدة للأسلحة النوويّة التي تسعى إلى منع الانتشار النووي عن طريق التّحكّم في تصدير المواد والمعدات والتّكنولوجيا التي يُمْكن استخدامها لتصنيع الأسلحة النوويّة.

الهيمنة على ذلك من قبل الأراضي البريطانيّة التّقليديّة، بما في ذلك كندا، وأستراليا، وجنوب، إفريقيا، والمملكة المتّحدة. كانت هذه المنظّمات "الدّاخليّة" ضروريّة، لكنّها لم تكن بأيّ حال من الأحوال كافية للمصالح الأنكلو أمريكيّة لاحتواء "التّهديد" النّووي في أوائل سبعينيّات القرن الماضي. وكما قال أحد الأمريكيين البارزين في مجال مكافحة الأسلحة النّوويّة من معهد آسبن (Aspen Institute): "يجب أن نتخلّص من "الوردة النّوويّة". يجب أن ننتزعها، وقد فعلوا ذلك.

تطوير جدول الأعمال الأخضر الأنكلو أمريكي

لم يكن من قبيل المصادفة، في أعقاب الرّكود النّفطي الذي حدث في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ أنّ جزءاً متزايداً من سكّان أوروبا الغربيّة، وخاصّة في ألمانيا، بدؤوا يتحدّثون للمرّة الأولى في فترة ما بعد الحرب عن "حدود النّمو"، أو التّهديدات التي تتعرّض لها البيئة، وبدؤوا في التّشكيك في إيمانهم بمبدأ النّمو الصّناعي والتّقدّم التّكنولوجي. أدركت قلّة قليلة من النّاس مدى التّلاعب "بآرائهم" الجديدة بعناية من الأعلى بواسطة شبكة أسّستها نفس الدّوائر الماليّة والصّناعيّة الأنكلو أمريكيّة التي تكمن وراء إستراتيجيّة سالتسجوبادن النّفطيّة.

ابتداءً من سبعينيّات القرن العشرين، تمّ شنّ هجوم دعائي شديد من مجموعة من خلايا التّفكير والمجلّات الأنكلو أمريكية التي تهدف إلى تشكيل "حدود جديدة لجدول أعمال النّمو"، والتي من شأنها ضمان "نجاح" إستراتيجيّة الصّدمة النّفطيّة الهائلة. كان رجل النّفط الأمريكي روبرت أو أندرسن (Robert O. Anderson) الذي حضر اجتماع سالتسجوبادن في

أيّار عام ١٩٧٣ لمجموعة بيلدربيرغ شخصيّة محوريّة في تنفيذ أجندة البيئة الأنكلو أمريكيّة التّالية. كانت لتصبح واحدة من أنجح عمليّات الاحتيال في التّاريخ.

قام أندرسون وشركته الأطلسيّة ريتشفيلد للنّفط (Atlantic Richfield Oil Co) بتحويل ملايين الدّولارات من خلال مؤسّسة أتلانتيك ريتشفيلد (Atlantic Richfield Foundation) إلى منظّمات مختارة لاستهداف الطّاقة النّوويّة. كان من بين المستفيدين الرئيسيّين من سخاء أندرسون مجموعة تُدْعى "أصدقاء الأرض" (Friends of the Earth)، والتي تمّ تنظيمها في هذا الوقت بمنحة قدرها /٢٠٠/ ألف دولار قدّمها أندرسون. كان من أوائل الأعمال التي قام بها أصدقاء أندرسون، "أصدقاء الأرض" الاعتداء على الصّناعة النّوويّة الألمانيّة، من خلال أعمال مضادّة للطّاقة النّوويّة مثل المظاهرات المناهضة للطّاقة النّوويّة (anti-Brockdorf demonstrations) في عام ١٩٧٦، بقيادة زعيم أصدقاء الأرض هولجر ستروم (Holger Strohm). كان برايس لالوند (Brice Lalonde) مدير "أصدقاء الأرض" في فرنسا شريكاً في باريس لشركة محاماة أسرة روكفلر، شركة كوديرت براذرز (Coudert Brothers)، والذي أصبح وزير البيئة في حكومة ميتران في عام ١٩٨٩. وكان "أصدقاء الأرض" الذين تمّ استخدامهم لمنع اتفاقيّة يابانيّة أستراليّة رئيسة لتوريد اليورانيوم. في تشرين الثّاني عام ١٩٧٤، ذهب رئيس الوزراء الياباني تاناكا (Tanaka) إلى كانبيرا للقاء رئيس الوزراء الأسترالي غوف وايتلام (Gough Whitlam). التزم الاثنان، ربّما بقيمة مليارات الدّولارات، بتزويد أستراليا لليابان باحتياجاتها من خام اليورانيوم

في المستقبل والدّخول في مشروع مشترك لتطوير تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم. قامت شركة ريو تينتو زنك (Rio Tinto Zinc) البريطانيّة العملاقة لاستخراج اليورانيوم بنشر "أصدقاء الأرض" بشكل سرّي في أستراليا لحشد المعارضة للاتّفاق الياباني المعلّق، مما أدّى بعد بضعة أشهر إلى سقوط حكومة ويتلام. كان "لأصدقاء الأرض" "أصدقاء" في أماكن رفيعة المستوى للغاية في لندن وواشنطن.

لكنّ أداة روبرت أو أندرسون الرّئيسة لنشر أيديولوجيّة "حدود النّمو" الجّديدة بين دوائر المؤسّسات الأمريكيّة والأوروبيّة كانت معهد أسبن للدّراسات الإنسانيّة (Aspen Institute for Humanistic Studies). بعد أن أصبح أندرسون رئيساً وثورنتون برادشو (Thornton Bradshaw) رئيس شركة أتلانتيك ريتشفيلد نائباً للرّئيس، كان معهد آسبن في أوائل سبعينيّات القرن العشرين بمثابة قناة ماليّة رئيسة لإنشاء أجندة جديدة لمكافحة الأسلحة النّوويّة للمؤسّسة.

كان من بين أمناء معهد آسبن المعروفين في هذا الوقت رئيس البنك الدّولي والرّجل الذي أدار حرب فيتنام وهو روبرت س. ماكنمارا (Robert S. McNamara). ومن بين الأمناء الآخرين الذين تمّ اختيارهم بعناية، لورد بولوك (Lord Bullock) من جامعة أكسفورد، وريتشارد غاردنر (Richard Gardner)، وهو خبير اقتصادي أمريكي من المعجبين بالإنكليز والذي أصبح فيما بعد سفيرًا للولايات المتّحدة في إيطاليا، ومصرفي وول ستريت راسل بيترسون (Russell Peterson) من بنك ليمان براذرز كون لوب إنك (Lehman Brothers Kuhn Loeb Inc.)، بالإضافة إلى عضو مجلس إدارة شركة

إكسون جاك ج. كلارك (Jack G. Clarke) وجيري مكافي (Jerry McAfee) من شركة نفط الخليج ومدير موبيل للنّفط جورج سي. ماكغي (George C. McGhee)، والمسؤول السّابق بوزارة الخارجيّة والذي كان حاضراً في عام ١٩٥٤ في الاجتماع التّأسيسي لمجموعة بيلدربيرج. شارك ماريون كونتس دونهوف (Marion Countess Doenhoff)، ناشر مجلة داي زايت (Die Zeit) في هامبورغ، ورئيس مجلس إدارة بنك تشيس مانهاتن السّابق والمفوّض السّامي لدى ألمانيا، جون جي مكلوي (John J. McCloy).

جلب روبرت أو أندرسون جوزيف سلاتر (Joseph Slater) من مؤسّسة ماك جورج بوندي، مؤسّسة فورد، للعمل كرئيس لمؤسّسة أسبن. لقد كانت بالفعل عائلة متماسكة في المؤسّسة الأنكلو أمريكيّة في أوائل السّبعينيّات. كان المشروع الأوّلي الذي أطلقه سلاتر في أسبن هو إعداد هجوم تنظيمي دولي ضدّ النّمو الصّناعي وخاصّة الطّاقة النّوويّة باستخدام رعاية (وأموال) الأمم المتّحدة. حصل سلاتر على دعم سفير السّويد لدى الأمم المتّحدة، سفيركر آستروم (Sverker Aastrom)، في مواجهة الاعتراضات الشّديدة من البلدان النّامية، وجّه اقتراحاً من خلال الأمم المتّحدة لعقد مؤتمر دولي حول البيئة.

منذ البداية، أدار مؤتمر تموز استوكهولم للأمم المتّحدة المعني بالبيئة في عام ١٩٧٢ من قبل نشطاء معهد أندرسون، معهد أسبن. ترأّس عضو مجلس إدارة شركة أسبن موريس سترونغ (Maurice Strong)، وهو رجل نفط كندي من شركة بترو كندا (Petro-Canada)، مؤتمر ستوكهولم. كما قدّم معهد أسبن التّمويل لإنشاء شبكة دوليّة للنّمو الصّفري تحت رعاية

الأمم المتّحدة، والمعهد الدّولي للبيئة والتّنمية (International Institute for Environment and Development) الذي ضمّ مجلس إدارته روبرت أو أندرسون، وروبرت ماكنمارا، وسترونغ، وروي جينكنز (Roy Jenkins) حزب العمّال البريطاني. أصدرت المنظّمة الجديدة على الفور كتاباً بعنوان كوكب أرض واحد "Only One Earth" من تأليف رينيه دوبوس (Rene Dubos) من جامعة روكفلر والمالتوسّية باربرا وارد (ليدي جاكسون) Barbara Ward Lady (Jackson). تمّ إقناع غرف التّجارة الدّوليّة في هذا الوقت برعاية موريس سترونج وشخصيّات معهد أسبن الأُخْرى في النّدوات التي تستهدف رجال الأعمال الدّوليّين حول الإيديولوجيّة البيئيّة النّاشئة الجّديدة.

أنشأ مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ البنية التّحتيّة التّنظيميّة والإعلاميّة الدّوليّة الضّروريّة، بحيث كان من المُمْكن بحلول وقت صدمة كيسنجر النّفطيّة في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ شنّ هجوم دعاية واسع النّطاق ضدّ استخدام الطّاقة النّوويّة بمساعدة إضافيّة بملايين الدّولارات متاحة من النّفط من القنوات المرتبطة بشركة ريتشفيلد الأطلسي (The Atlantic Richfield Company) وصندوق الإخوة روكفلر (Rockefeller Brothers) وغيرها من دوائر المؤسّسات الأنكلو أمريكيّة المتميّزة. من بين المجموعات التي تمّ تمويلها من قبل هؤلاء الأشخاص في ذلك الوقت كانت هناك منظّمات بما في ذلك صندوق الحياة البرّيّة العالمي (World Wildlife Fund) النّخبوي المتشدّد الذي كان يرأسه في ذلك الحين الأمير برنارد التّابع لمجموعة بيلدربيرغ في، ثم جون لوودون(John Loudon) من شركة رويال داتش شل النّفطيّة.

يدلّ على التّأثير الهائل للمؤسّسة الماليّة في وسائل الإعلام الأمريكيّة والبريطانيّة حقيقة أنّه خلال هذه الفترة لم تُسْمَع أي صيحة علنية حول تضارب المصالح المحتمل في هجوم روبرت أو أندرسون الممول تمويلاً جيّداً ضدّ استخدام الطّاقة النوويّة، وحقيقة أنّ شركته ريتشفيلد الأطلسية للنّفط (Atlantic Richfield Oil Co.) أو(ARCO) للاختصار، كانت واحدة من المستفيدين الرئيسيين من زيادة أسعار النّفط عام ١٩٧٤. استثمرت شركة أندرسون آركو (ARCO) أو (ريتشفيلد الأطلسية للنّفط) عشرات الملايين من الدّولارات في البنية التّحتيّة للنّفط عالية المخاطر في خليج برودهو (Prudhoe Bay) في ألاسكا، وبحر الشّمال البريطاني، إلى جانب شركة إكسون وبريتيش بتروليوم وشل والأخوات السّبعة الأخرى.

فلو أنّ أزمة النّفط عام ١٩٧٤ لم ترفع سعر النّفط في السّوق إلى /١١,٦٥/ دولار للبرميل أو ما يقرب من ذلك، فإنّ استثمارات أندرسون في بحر الشّمال وألاسكا، وكذلك استثمارات بريتش بتروليوم وإكسون وغيرها، كانت ستجلب الخراب المالي. ولضمان صوت الصّحافة الوديّة في بريطانيا، اشترى أندرسون في ذلك الوقت صحيفة لندن أوبزيرفر (London Observer). عمليّاً، لم يسأل أحد عمّا إذا كان أندرسون وأصدقاؤه ذوو النّفوذ قد عرفوا مسبقاً أنّ كيسنجر سيخلق الظّروف لرفع أسعار النّفط بنسبة /٤٠٠/ في المائة.

حتّى لا يترك أي حجر نمو صفري دون تغيير، ساهم روبرت أو أندرسن أيضاً بأموال كبيرة لمشروع أطلقته عائلة روكفلر في عقارات روكفلر في بيلاجيو (Bellagio) بإيطاليا، مع أوريلو بيسي (Aurelio Peccei)

وألكسندر كنغ (Alexander King). في عام ١٩٧٢، قدّم نادي روما[١] (Club of Rome)، ورابطة الولايات المتّحدة لنادي روما (U.S. Association of the Club of Rome)، دعاية واسعة النّطاق لنشرهما لمحاكاة كمبيوتر مزيّفة علميّا أعدّها دينيس ميدوز (Dennis Meadows) وجاي فورستر (Jay Forrester)، بعنوان "حدود النّمو"[٢] (Limits to Growth). أضافت فورستر وميدوز رسومات الكمبيوتر الحديثة إلى مقال مالتوس (Malthus) الذي تمّ دحضه، والذي يصرّ على أنّ العالم سوف يهلك قريباً بسبب نقص الطّاقة، والغذاء، والموارد الأخرى. وكما فعل مالتوس، فقد اختاروا تجاهل تأثير التّقدّم التّكنولوجي على تحسين الحالة البشريّة. كانت رسالتهم واحدة من الكآبة المتشائمة والتّشاؤم الثّقافي.

---

(١) تأسّس "نادي روما" عام ١٩٦٨ في أكاديميا دي لينسي في روما بإيطاليا، ويتألف من رؤساء حاليين وسابقين، وبيروقراطيين للأمم المتّحدة وسياسيين رفيعي المستوى ومسؤولين حكوميين ودبلوماسيين وعلماء وخبراء اقتصاديين وقادة أعمال من جميع أنحاء العالم. حفزت انتباه الجمهور الكبير في عام ١٩٧٢ مع أول تقرير إلى نادي روما، حدود النمو. منذ ١ تموز ٢٠٠٨، يوجد مقر المنظمة في وينترثور، سويسرا.

(٢) حدود النّمو: (The Limits to Growth (LTG): هو تقرير صدر عام ١٩٧٢ حول محاكاة الكمبيوتر للنّمو الاقتصادي والسّكّاني الأسي مع توفير محدود للموارد. بتمويل من مؤسّسة فولكس واجن وبتكليف من نادي روما، تمّ تقديم نتائج الدّراسة لأوّل مرة في التّجمّعات الدّوليّة في موسكو وريو دي جانيرو في صيف عام ١٩٧١. مؤلفو التقرير هم دونيلا إتش ميدوز، دينيس ل. ميدوز، يورغن راندرز، وويليام أو بيرينز الثّالث، وهم يمثّلون فريقاً مكوّناً من ١٧ باحثاً.

منذ نشره، تمّ شراء حوالي ٣٠ مليون نسخة من الكتاب بـ ٣٠ لغة. ولا يزال يثير النّقاش وكان موضوع العديد من المنشورات اللاحقة.

كانت ألمانيا واحدة من أكثر الدّول استهدافاً لهذا الهجوم الأنكلو أمريكي الجديد المضاد لاستخدام الطّاقة النّوويّة. في حين أنّ البرنامج النّووي الفرنسي كان مثله إن لم يكن أكثر طموحاً منه، فقد اعتُبِرَت ألمانيا مجالاً تتمتّع فيه عناصر المخابرات الأنكلو-أمريكيّة بفرصة أكبر للنّجاح نظراً إلى تاريخها في احتلال الجمهوريّة الاتّحاديّة لما بعد الحرب. فحالما جفَّ الحبر الذي كُتِبَ به برنامج تطوير استخدام الطّاقة النّوويّة لعام ١٩٧٥ الصّادر عن حكومة شميدت، تمّ شنّ هجوم.

كان من النّاشطين الرئيسيّين في هذا المشروع الجديد امرأة شابّة من أم ألمانيّة وزوج أمّ أمريكي، والتي كانت قد عاشت في الولايات المتّحدة حتّى عام ١٩٧٠، وتعمل لدى السّيناتور الأمريكي هوبرت همفري (Hubert Humphrey) من بين أشياء أخرى. كانت بترا كيلي (Petra K. Kelly) قد طوّرت علاقات وثيقة خلال السّنوات التي قضتها في الولايات المتّحدة مع واحدة من المنظّمات الأنكلو أمريكيّة الرّئيسة الجّديدة المضادّة لاستخدام الطّاقة النّوويّة التي أنشأتها مؤسّسة فور (Ford Foundation) لمكجورج بندي وهو مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة (The Natural Resources Defense Council)[1] لقد ضمّ مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة باربرا وارد (ليدي

(١) مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة (NRDC) هو مجموعة دوليّة "للدفاع "عن البيئة مقرّها الولايات المتّحدة، لا تهدف للربح، ومقرّها في مدينة نيويورك ومكاتبها في واشنطن العاصمة وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس ونيودلهي وشيكاغو وبوزمان، وبكين. تأسّست في عام ١٩٧٠، ولديها أكثر من ٣ ملايين عضو، مع أنشطة عبر الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، وموظف من حوالي ٦٠٠ محام، والعلماء وغيرهم من خبراء السّياسة.

جاكسون) (Barbara Ward (Lady Jackson) ولورانس روكفلر (Laurance Rockefeller) من بين أعضاء مجلس إدارتها في ذلك الوقت. بدأ كيلي بتنظيم اعتداءات قانونيّة في ألمانيا ضدّ بناء البرنامج النّووي الألماني خلال منتصف سبعينيّات القرن الماضي مما أدّى إلى تأخيرات مكلفة وتخفيضات كبيرة في نهاية المطاف في الخطّة النّوويّة الألمانيّة بأكملها.

الحد من الزيادة السّكّانيّة يصبح قضيّة أمنيّة وطنيّة للولايات المتّحدة

في عام ١٧٩٨، تمّ إعطاء رجل الدّين الإنكليزي الغامض توماس مالتوس (Thomas Malthus)، وأستاذ الاقتصاد السّياسي في كليّة شرق الهند التّابعة لشركة الهند الشّرقيّة البريطانيّة (The British East India Company's East India College) في هايليبوري (Haileybury) شهرة فوريّة من قبل رعاته الإنكليز عن كتابه "مقال حول مبدأ السّكّان"[1] (Essay on the Principle of

---

قامت مجموعة مراقبة الأعمال الخيرية (Charity Navigator) بمنح مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة أربعة من أصل أربع نجوم في فئات التّصنيف الثّلاث: بشكل عام، الممارسات الماليّة، والمساءلة والشّفافيّة.

(١) على الرّغم من أنّه لم يكن أول كتاب عن السّكّان، فقد تم تنقيحه لأكثر من ٢٨ عاماً وتمّ الاعتراف به باعتباره أكثر الأعمال تأثيراً في عصره. أثار كتاب مالتوس جدلاً حول حجم السّكّان في مملكة بريطانيا العظمى وساهم في إقرار قانون التّعداد لعام ١٨٠٠. وقد مكّن هذا القانون من إجراء تعداد وطني في إنكلترا وويلز واسكتلندا، ابتداءً من عام ١٨٠١ ويستمر كلّ عشرة سنوات حتّى الوقت الحاضر. تمّ الاستشهاد بشكل مستقل بالنسخة السادسة من الكتاب (١٨٢٦) باعتبارها من التأثيرات الرّئيسة لكلٍّ من تشارلز داروين وألفريد راسل والاس في تطوير نظرية "الانتقاء الطّبيعي".

Population). كان الكتاب في حدّ ذاته عمليّة احتيال علمي، سُرِقَت إلى حدّ كبير من هجوم البندقيّة (Venetian attack) حول نظريّة السّكّان الإيجابيّة للأمريكي بنيامين فرانكلين (Benjamin Franklin).

كان هجوم البندقيّة على مقال فرانكلين قد كتبه جيانماريا أورتس (Gianmaria Ortes) في عام ١٧٧٤. إنّ تنقيح مالتوس "لنظريّة" أورتس كان قد

تمّ تخصيص جزء رئيس من الكتاب لما يعرف الآن باسم قانون مالتوس الحديدي للسّكّان. هذا الاسم نفسه بأثر رجعي، وهو إعادة صياغة موقف مالتوس من قبل فرديناند لاسال، الذي اشتق بدوره الاسم من "قوانين الحديد الأبديّة العظيمة" في جوته في داس جوتليش. هذه النّظريّة تشير إلى أنّ ارتفاع معدّلات السّكّان من شأنه أن يسهم في زيادة المعروض من العمالة التي من شأنها خفض الأجور حتماً. في جوهرها، يزعم مالتوس أنّ النّمو السّكّاني المستمر من شأنه أن يفسح المجال للفقر والمجاعة.

في عام ١٨٠٣، نشر مالتوس، تحت نفس العنوان، نسخة ثانية منقّحة بشّدة من أعماله. تمّ نشر الإصدار النّهائي، الطّبعة السّادسة، في عام ١٨٢٦. في عام ١٨٣٠، بعد مرور ٣٢ عاماً على الطّبعة الأولى، نشر مالتوس نسخة مختصرة بعنوان عرض موجز لمبدأ السّكّان، والذي تضمن ردوداً على انتقادات للعقيدة المالثوسيّة:

تمّت مناقشة النّظريّة المالتوسيّة السّكّانيّة على نطاق واسع وانتقادها خلال القرن التّاسع عشر وأوائل القرن العشرين. بعض الانتقادات هي كما يلي:

(١) النّموذج الرّياضي للنّظريّة خاطئ:

لم يثبت بشكل تجريبي الصّياغة الرّياضيّة لعقيدة مالتوس بأنّ الإمداد الغذائي يزداد في التّقدّم الحسابي والزّيادات السّكّانيّة في التّقدّم الهندسي منذ ٢٥ عاماً. وبدلاً من ذلك، زاد الإمداد الغذائي أكثر مما كان عليه في التّقدّم الحسابي بينما لم يكن النّمو السّكّاني في تقدّم هندسي بحيث تضاعف عدد السكان في ٢٥ عاماً. ولكن هذا النّقد جاء لأنّ مالتوس استخدم صيغته الرّياضيّة لتوضيح مبدأه في الطّبعة الأولى من مقالته وحذفها في نسخته الثّانية.

تمّ بواجهة شرعيّة رياضيّة أطلق عليها "قانون التّقدّم الهندسي" (law of geometric progression)، والذي اعتبر أنّ البشر يتوسّعون بشكل ثابت هندسيّاً، في حين أنّ وسائل الكفاف محدودة حسابيّاً أو خطيّاً. كان العيب في حجّة مالتوس، كما يتّضح بشكل لا يُمْكن دحضه من النّمو المذهل للحضارة والتّكنولوجيا والإنتاجيّة الزّراعيّة منذ عام ١٧٩٨، هو تجاهل مالتوس المتعمّد لمساهمة التّقدّم في العلوم والتّكنولوجيا في تحسين عوامل مثل إنتاج المحاصيل وإنتاجيّة العمالة وما شابه ذلك.

بحلول منتصف سبعينيّات القرن الماضي، وكدليل على فعاليّة الدّعاية الجّديدة لهجوم من المؤسّسة الأنكلو أمريكيّة، كان مسؤولو الحكومة الأمريكيّة يتفاخرون صراحةً في المؤتمرات الصّحفيّة العامّة بأنّهم ملتزمون "بمبادئ المالتوسيّين الجدد" (neo-Malthusians)، وهو أمرٌ كانوا سيُطْردون من مناصبهم بسببه قبل عقد أو نحو ذلك من الزّمن. لكن في أي مكان لم يظهر احتضان الاقتصاد المالتوسي البريطاني الجديد في الولايات المتّحدة نفسه بوحشيّة أكثر من مجلس الأمن القومي[١] لكيسنجر (Kissinger's National Security Council).

---

(١) يُعد مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض (NSC) المنتدى الرّئيس الذي يستخدمه رئيس الولايات المتّحدة للنّظر في مسائل الأمن القومي والمسائل العسكريّة والسّياسة الخارجيّة مع كبار مستشاري الأمن القومي ومسؤولي مجلس الوزراء وهو جزء من المكتب التّنفيذي رئيس الولايات المتّحدة. منذ إنشائه في عهد هاري ترومان، كانت مهمة المجلس هي تقديم المشورة والمساعدة للرّئيس بشأن الأمن القومي والسّياسات الخارجيّة. كما يعمل المجلس كذراع الرئيس لتنسيق هذه السّياسات بين مختلف الوكالات الحكوميّة. المجلس له نظراء في مجالس الأمن القومي في العديد من الدّول

في ٢٤ نيسان ١٩٧٤، في خضمّ أزمة النّفط، أصدر مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، هنري ألفريد كيسنجر (Henry Alfred Kissinger)، مذكرّة دراسة لمجلس الأمن القومي رقم ٢٠٠ [1] (National Security Council

---

الأخرى. كان سلف مجلس الأمن القومي هو هيئة الاستخبارات الوطنيّة (NIA) التي أنشأها الرّئيس التّنفيذي هاري إس ترومان في ٢٢ كانون الثّاني عام ١٩٤٦ للإشراف على مجموعة الاستخبارات المركزيّة، سلف وكالة الاستخبارات المركزيّة. كانت وكالة الاستخبارات الوطنيّة تتألف من وزير الخارجيّة ووزير الحرب ووزير البحريّة ورئيس الأركان القائد الأعلى.

(١) كانت الأطروحة الأساسيّة للمذكرة أنّ النّمو السّكّاني في أقل البلدان نموّاً يمثّل مصدر قلق للأمن القومي للولايات المتّحدة، لأنّه يميل إلى المخاطرة بعدم الاستقرار المدني وعدم الاستقرار السّياسي في البلدان التي لديها إمكانات كبيرة للتّنمية الاقتصاديّة. تعطي هذه السّياسة "أهميّة قصوى" لتدابير مراقبة السّكّان وتشجيع وسائل منع الحمل بين ١٣ دولة من حيث عدد السّكّان للسّيطرة على النّمو السّكّاني السّريع الذي تعتبره الولايات المتّحدة ضارّاً بالنّمو الاجتماعي والسّياسي والاقتصادي لهذه البلدان والمصالح الوطنية للولايات المتّحدة لأن "الاقتصاد الأمريكي سيتطلّب كميات كبيرة ومتنامية من المعادن من الخارج" ويُمْكِن للدّول أن تنتج قوّات معارضة مزعزعة للاستقرار ضدّ الولايات المتّحدة.

وتوصي القيادة الأمريكيّة "بالتّأثير على القادة الوطنيّين" وبأنّ "الدّعم العالمي المحسن للجهود المتعلّقة بالسّكّان ينبغي السّعي إليه من خلال زيادة التّركيز على وسائل الإعلام الجماهيريّة وبرامج التّثقيف والتّحفيز السّكّاني الأخرى من قبل الأمم المتّحدة و... والوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة (USAID)".

البلدان المسمّاة:

تمّ تسمية /١٣/ دولة في التّقرير على أنّها مشكلة خاصّة فيما يتعلّق بالمصالح الأمنيّة الأمريكيّة: *الهند، وبنغلاديش، وباكستان، وإندونيسيا، وتايلاند، والفلبين، وتركيا، ونيجيريا، ومصر، وإثيوبيا، والمكسيك، وكولومبيا، والبرازيل*. من المتوقّع أن تخلق

Study Memorandum 200) أو (NSSM 200)، حول موضوع "انعكاسات النّمو السّكّاني في جميع أنحاء العالم على أمن الولايات المتّحدة والمصالح الخارجيّة" (Implications of Worldwide Population Growth for U.S. Security and Overseas Interests.). تمّ توجيهها إلى جميع أمناء مجلس الوزراء، ورؤساء الأركان العسكريّة المشتركة، وكذلك وكالة الاستخبارات المركزيّة وغيرها من الوكالات الرّئيسة. في ١٦ تشرين عام ١٩٧٥، بناءً على طلب كيسنجر، أصدر الرّئيس جيرالد فورد مذكرّة تؤكد الحاجة إلى قيادة الولايات المتّحدة في المسائل السّكّانية في العالم، بناءً على محتويات وثيقة مذكرة دراسة لمجلس الأمن القومي رقم ٢٠٠ (NSSM 200) المصنّفة سرّيّة. لقد جعلت الوثيقة المالتوسيّة، لأول مرة في التّاريخ الأمريكي، بنداً صريحاً في السّياسة الأمنيّة لحكومة الولايات المتّحدة. وممّا يثير السّخرية أكثر وبمرارة حقيقة أنّه بدأ من قبل يهودي ألماني المولد. حتّى خلال السّنوات النّازيّة، كان المسؤولون الحكوميّون في ألمانيا أكثر حذراً من تبنّي مثل هذه الأهداف رسميّاً.

جادلت مذكّرة دراسة مجلس الأمن القومي رقم /٢٠٠/ بأنّ التوسّع السّكّاني في دول نامية مختارة والتي تحتوي أيضاً على موارد إستراتيجيّة أساسيّة ضروريّة للاقتصاد الأمريكي تشكّل "تهديدات أمنيّة قوميّة كامنة للولايات المتّحدة." لقد حذّرت الدّراسة من أنّه، وبسبب الضّغط المتزايد النّاجم عن التوسّع السّكّاني المحلّي بأنّ الدّول التي تمتلك المواد الخام الأساسيّة ستميل لطلب أسعار أعلى وشروط أفضل للتّجارة للصّادرات إلى

البلدان ٤٧% من إجمالي النّمو السّكّاني في العالم. كما أنّه يثير مسألة ما إذا كان ينبغي على الولايات المتّحدة أن تنظر في التّخصيص التّفضيلي لفائض الإمدادات الغذائيّة إلى الدّول التي تعتبر بناءة في استخدام تدابير مراقبة السّكّان.

الولايات المتّحدة. في هذا السّياق، حدّدت مذكرة دراسة مجلس الأمن القومي رقم /٢٠٠/ قائمة مستهدفة تضمّ /١٣/ دولة تمّ اعتبارها "أهدافاً إستراتيجيّة" لجهود الولايات المتّحدة للسّيطرة على السّكّان. إنّ القائمة، التي وضعت في عام ١٩٧٤، هي مفيدة. لا شكّ، كما هو الحال مع القرارات الرّئيسة الأُخْرى التي اتخذها كيسنجر، فقد تمّ اختيار البلدان بعد التّشاور الوثيق مع وزارة الخارجيّة البريطانيّة.

ذكر كيسنجر صراحة في المذّكرة، "كم قد تكون النّفقات الأكثر فعاليّة للسّيطرة على السّكّان أكثر مما [ستكون الأموال] لرفع الإنتاج من خلال الاستثمارات المباشرة في مشاريع ومصانع الرّي والطّاقة الإضافيّة". لم تكن الإمبرياليّة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر لتعبّر عن ذلك بشكل أفضل. في منتصف سبعينيّات القرن الماضي، التزمت حكومة الولايات المتّحدة بهذا الإعلان السّرّي عن السّياسة بجدول أعمال من شأنه أن يسهم في زوالها الاقتصادي فضلاً عن جلب مجاعة وبؤس لا حصر له وموت لا لزوم له في جميع أنحاء البلدان النّامية. فالبلدان المستهدفة الـ /١٣/ التي حدّدتها دراسة كيسنجر هي البرازيل، وباكستان، والهند، وبنغلاديش، ومصر، ونيجيريا، والمكسيك، وإندونيسيا، والفلبّين، وتايلاند، وتركيا، وإثيوبيا، وكولومبيا.

-١٠-

أوروبا واليابان وردٌّ على صدمة النّفط

تدمير النّظام النّقدي لأموال النفط للعالم النّامي

على الرّغم من الصّدمات الاقتصاديّة والماليّة الهائلة التي لحقت بالاقتصاد العالمي والنّاجمة عن تضخّم أسعار النّفط في عام ١٩٧٤، بدأت أجزاء معينة من العالم في أواخر عام ١٩٧٥ في استئناف التّنمية الصّناعيّة، كما لو كانت قد تعرّضت لضربة مذهلة واستعادت عافيتها واستمرّت في طريقها. لقد حقّقت صدمة النّفط في عام ١٩٧٤ بعض أهداف المجموعة الأنكلو أمريكيّة لمجموعة بيلدربيرج، لكن لم يتمّ تغيير المعايير العالميّة للتّنمية الصّناعيّة بأيّ حال من الأحوال بشكل يرضيهم. كانت هيمنتهم الإستراتيجيّة المستمرّة لا تزال مهدّدة بشكل قاتل.

إنّ إنتاج العالم من الصّلب، وكذلك إجمالي الطن- ميل[١] من تجارة الشّحن العالميّة، يوفّر مقياساً رائعاً لصحّة التّقدّم الاقتصادي في العالم. ابتداءً من أوائل الخمسينيّات عندما بدأ العالم في إعادة البناء بعد دمار الحرب

(١) طن واحد من البضائع التي تُحمل ميلاً واحداً، كوحدة من حركة المرور. ...مقياس صناعة الشّحن والنّقل، وعادة ما يتمّ الإبلاغ عنه من قبل شركات السّكّك الحديديّة، ويقيس حجم الشّحن المنقول. يتم حسابها بضرب الوزن بالأطنان من الشّحنة التي يتم نقلها بعدد الأميال التي يتمّ نقلها.

العالميّة الثّانية، حقق الإنتاج العالمي من الصّلب الخام، المقاس بالأطنان المتريّة[1] المُنْتَج ارتفاعاً مطّرداً. يُعدُّ الصّلب، حتّى يومنا هذا، أحد أفضل التّدابير الفرديّة التي يُمْكِن من خلالها الحكم على التّقدّم الصّناعي الشّامل لاقتصاد الدّولة. على عكس النّاتج القومي الإجمالي الحديث، والذي يقيس مستويات الأسعار بغضّ النّظر عمّا إذا كان النّشاط منتجاً أو غير منتج، سواء كان ذلك، على سبيل المثال، يتضمّن بناء البنية التّحتيّة أو الإنفاق على كازينو القمار في لاس فيغاس، فإنّ إنتاج الفولاذ، الذي يُقَاس بالأطنان، لا يُمْكِن التّلاعب به. علاوة على ذلك، يُعضدُّ الصّلب ضروريّاً للنّقل والبناء والبنية التّحتيّة بجميع أنواعها.

زاد العالم الغربي، بما في ذلك القطاع النّامي، إنتاجه من الصّلب بشكل مطّرد من أقل من /١٧٥/ مليون طن متري في عام ١٩٥٠ إلى أعلى مستوى له على الإطلاق حيث كان أقلّ بقليل من /٥٠٠/ مليون طن بحلول الوقت الذي ضربت فيه أزمة النّفط عام ١٩٧٤. كما أنّ صناعة الصّلب هي أيضاً واحدة من الصّناعات الأكثر كثافة في استخدام الطّاقة. لمدة عامين إلى ثلاثة أعوام بعد أوّل أزمة نفطيّة، عكس الإنتاج العالمي للصّلب الصّدمة الاقتصاديّة وانخفض بنسبة /١٥%/ تقريباً عن ذروته في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥. ولكن بحلول عام ١٩٧٦، بدأ إنتاج الصّلب مرّة أُخْرى في الصّعود الثّابت.

---

(١) الطن المتري: يُشار إليه عموماً بالطن المتري في الولايات المتّحدة وكندا، هو وحدة مترية غير تابعة للكتلة تساوي ١٠٠٠ كيلوغرام أو ميجا غرام واحد **(الرمز: مغ)**. وهو ما يعادل حوالي ٢، ٢٠٤,٦ رطل، ١,١٠٢ طن قصير**(الولايات المتّحدة)** أو ٠,٩٨٤ طن طويل **(المملكة المتحدة)**.

في وحدات قاعدة SI: 1 ر = ١٠٠٠ كجم = ١ ملغ

لقد بدأ نمط مماثل في التّجارة العالميّة التي تنقلها البحار مع انخفاض حادّ في إجمالي الأطنان بالأميال من سفن المحيطات استجابة لصدمة النّفط عام ١٩٧٤، والرّكود الاقتصادي العالمي الحاد، تلاه انتعاش بطيء ولكنّه ثابت حتّى عام ١٩٧٧-١٩٧٨ . لقد شهد عام ١٩٧٥ أوّل انخفاض كبير في التّجارة العالميّة منذ نهاية الحرب في عام ١٩٤٥ بانخفاض كبير بنسبة /٦/ في المائة، تلاه استئناف بطيء.

لكنّ أحد القطاعات التي لم تستردّ عافيتها من أكبر صدمة ماليّة وتضخّميّة في فترة ما بعد الحرب كانت البلدان الهشّة جنوب خط الاستواء، وخاصّة تلك التي لم يكن لديها إمدادات نفطيّة كبيرة. بالنّسبة للغالبيّة العظمى من القطاع النّامي، أدّت أزمة النّفط إلى وضع حدٍّ للتّنمية، وعدم القدرة على تمويل التّحسين الصّناعي والزّراعي،وانقلاب الآمال بحياة أفضل كانت قد ظهرت في أجزاء كثيرة خلال حقبة السّتينيّات.

كما لو أنّ بعض قدر مدمّر كان قد ضرب، تزامنت أزمة النّفط هذه خلال الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٥ مع بداية أسوأ موجة جفاف عالميّة منذ عقود، ممّا أدّى إلى نقص حادّ في المحاصيل، خاصّة في إفريقيا وأمريكا الجنوبيّة وأجزاء من آسيا، فكان تأثيرها تماماً مثل التّأثيرات الاقتصاديّة لصدمة النّفط بأسوأ حالاتها. فمع الحاجة الماسّة لاستيراد كميّات قياسيّة من الحبوب وغيرها من المواد الغذائيّة من الولايات المتّحدة وأوروبا الغربيّة، وجدت معظم البلدان النّامية[1] (underdeveloped countries) نفسها تواجه

---

(١) البلد النّامي (أو بلد الدّخل المنخفض والمتوسّط (LMIC)، أو البلد الأقل نموّاً، أو البلد الأقل تقدّماً اقتصادياً (LEDC)، أو البلد المتخلّف النّمو) هو بلد ذو قاعدة صناعيّة أقل تطوّراً ومؤشر تنمية بشريّة منخفض (HDI) إلى بلدان أخرى. ومع ذلك، هذا التّعريف

مجاعة، غير قادرة على تمويل زيادة واردات الأغذية، ناهيك عن تمويل صدمة النّفط.

إنّ الدّيناميكيّة التي أوجدها الفصل الأنكلو أمريكي للدّولار عن الذّهب في شهر آب عام ١٩٧١، والذي تلاه تضّخّماً قسريّاً بنسبة **/ ٤٠٠ % /** في سعر النّفط، قد خلقا كارثة بالنّسبة لغالبيّة سكّان العالم الذين يعيشون في البلدان النّامية.

أشار رئيس مجلس إدارة بنك إيطاليا في ذلك الوقت غيدو كارلي **(** Guido Carli**)** إلى أنّ "المجتمع المصرفي أصبح يُنْظر إليه بشكل متزايد بنظرة عدائيّة... ينبع شعور عدم الثّقة من الاقتناع بأنّ البنوك التّجاريّة قد استولت على حصّة كبيرة للغاية من السّيادة النّقدية[1] **(**monetary sovereignty**)**". وصف كارلي آثار صدمة

غير متفق عليه عالميّاً. لا يوجد أيضاً اتفاق واضح حول الدّول التي تناسب هذه الفئة. يُمكن أن يكون نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلّي للدّولة مقارنة بالدّول الأخرى نقطة مرجعيّة.

يصف مصطلح "تطوير" الموقف الذي يتم ملاحظته حالياً وليس اتجاهاً ديناميكيّاً أو متوقّعاً للتّقدّم. منذ أواخر التّسعينيات، كانت البلدان النّامية تميل إلى إظهار معدّلات نمو أعلى من البلدان المتقدّمة. تشمل البلدان النّامية، حسب تناقص ترتيب النّمو الاقتصادي أو حجم سوق رأس المال: البلدان الصّناعيّة الحديثة والأسواق النّاشئة والأسواق الحدوديّة وأقل البلدان نمواً. لذلك، فإنّ أقلّ البلدان نموّاً هي أفقر البلدان النّامية.

(١) السّيادة النّقديّة هي سلطة الدّولة في ممارسة سيطرة قانونية حصريّة على عملتها، محددة بشكل واسع، من خلال ممارسة الصّلاحيات التّالية: المناقصة القانونيّة - السّلطة الحصريّة لتعيين أشكال الدّفع القانونيّة للمناقصة. الإصدار والتّقاعد - السّلطة الحصريّة للتّحكّم في إصدار وتقاعد العطاء القانوني.

حدوث السّيادة النّقديّة: في الوقت الحالي، يُقال إنّ دولاً مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة واليابان التي فيها بنوك مركزيّة مستقلّة تتمتّع بدرجة عالية من السّيادة النّقديّة. من ناحية

النّفط على التّدفّقات الماليّة العالميّة في خطاب موجّه إلى زملائه من المصرفيّين في أوائل عام ١٩٧٦. ففي سياق فصل الذّهب عن الدّولار عام ١٩٧١ وتعويم أسعار الصّرف[١] (floating exchange rate)، خلقت أسعار النّفط الجديدة نقصاً عالميّاً في السّيولة. وأشار كارلي إلى أنّ "النّقص في السّيولة الدّوليّة تعوّضه البنوك"، وإلى حدّ كبير من قبل البنوك الأمريكيّة من خلال فروعها الخارجيّة".

وأشار كارلي إلى أنّ البعض رأوا هذه العمليّة بأنّها "دعم للنّوايا الشّريرة" لأولئك الذين كانوا وراء الدّفع لإنشاء النّظام النّقدي الجديد بالدّولار المنفصل عن الذهب، "مؤكّدين على أنّ إخراج الذّهب من النّظام والفشل في استبداله بالصّكوك الرّسميّة تأكيد على خطّة شرّيرة لتعزيز الموقف المهيمن للبنوك الأمريكيّة.

أُخرى، تنازلت دول الاتّحاد الأوروبي داخل منطقة اليورو عن سيادتها النّقدية للبنك المركزي الأوروبي.

(١) سعر الصّرف العائم (يُطلق عليه أيضاً سعر صرف متغيّر أو مرن) هو نوع من نظام سعر الصّرف الذي يُسمح فيه بتقلّب قيمة العملة استجابةً لأحداث سوق الصّرف الأجنبي. تُعرف العملة التي تستخدم سعر صرف عائم باسم العملة العائمة. تتم مقارنة العملة العائمة بعملة ثابتة ترتبط قيمتها بعملة أُخْرى أو سلع ماديّة أو بسلة عملات. في العالم الحديث، تطفو معظم العملات العالميّة؛ وهي تشمل العملات الأكثر تداولاً على نطاق واسع: دولار الولايات المتّحدة، الفرنك السويسري، الروبيّة الهنديّة، اليورو، الين الياباني، الجنيه البريطاني، الدّولار الأسترالي. ومع ذلك، غالباً ما تشارك البنوك المركزيّة في الأسواق في محاولة للتّأثير على قيمة أسعار الصّرف العائمة. يشبه الدّولار الكندي العملة العائمة الخالصة لأنّ البنك المركزي الكندي لم يتدخّل في سعره منذ توقفه رسميّاً عن ذلك في عام ١٩٩٨. ويأتي الدّولار الأمريكي في المرتبة الثّانية، مع تغير ضئيل للغاية في احتياطاته الأجنبيّة. في المقابل، تتدخّل اليابان والمملكة المتّحدة إلى حدّ كبير، وشهدت الهند تدخلاً متوسّط المدى من قبل بنكها المركزي بنك الاحتياطي الهندي.

في الواقع، رأى البعض أنّها شريرة. ففي حين أنّ البلدان الصّناعيّة شهدت انتعاشاً بطيئاً معيّناً من صدمة النّفط الأولى بحلول عام ١٩٧٥، إلا أنّ الوضع العام للاقتصادات النّامية تدهور نتيجة لارتفاع أسعار النّفط الأولّية إلى أربعة أمثالها. لقد ارتفع إجمالي العجز في الحساب الجّاري لجميع البلدان النّامية من حوالي /٦/ مليارات دولار سنويّاً في المتوسّط خلال أوائل السّبعينيّات إلى أكثر من/ ٢٦/ مليار دولار في عام ١٩٧٤ (مرّة أُخرى أربعة أضعاف، بالتّوازي مع سعر النّفط)، وإلى /٤٢/ مليار دولار، زيادة لا تُطاق بمقدار سبعة أضعاف بحلول عام ١٩٧٦. وكانت الغالبيّة العظمى من هذا العجز في بلدان القطاع النّامي التي كانت مستويات دخل الفرد فيها هي الأدنى في العالم.

تحت تهديد فقدان إمكانيّة الحصول إلى المزيد من القروض من البنك الدّولي والمصارف الخاصّة في الدّول الصّناعيّة، اضطرّت هذه البلدان الأقلّ تقدّماً إلى تحويل الأموال الثّمينة عن التّنمية الصّناعيّة والزّراعيّة إلى مجرّد تقليص هذا العجز في ميزان المدفوعات. كان لا بدّ من دفع ثمن وارداتها النّفطيّة، ودفعها بالدّولار، في حين أنّ تكلفة صادرات موادّهم الخام كانت قد انخفضت بشكل حادّ في الرّكود العالمي في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥.

تدخّلت البنوك الأمريكيّة والأوروبيّة الخاصّة لإقراض هذه البلدان بموجب إستراتيجية بيلدربرغ "لإعادة تدوير الدّولار النّفطي"، ولكن فقط "لموازنة الحسابات التي تركتها صدمة النّفط الأنكلو أمريكيّة في فوضى عارمة، وليس لتمويل خلق البنية التّحتيّة للإنتاج اللازمة أو تطوير التّكنولوجيا. جاءت هذه القروض للدّولار النّفطي الخاصّة من بنوك اليورو دولار الأمريكيّة والبريطانيّة المتمركزة في لندن. تمّ دفع عائدات

أوبك النّفطيّة المدفوعة إلى المملكة العربيّة السّعوديّة والكويت ودول أخرى بالدّولار وتمّ توجيهها و"إرشادها" إلى بنوك اليورو دولار للندن في الخارج لإعادة إقراضها لضحايا أزمة النّفط في القطاع النّامي.

لم يترك الدّكتور كيسنجر وأصدقاؤه أي شيء للصدفة في هذه العمليّة. تمّ تعيين ديفيد مولفورد، (David Mulford) وهو شريك أساسي لبنك استثمار أمريكي في مركز أسواق اليورو دولار، والذي كان في ذلك الوقت رئيس عمليّات اليورو دولار في شركة وايت ويلد آند كو (White Weld & Co.'s) في لندن كمدير ومستشار رئيسي للاستثمار في مؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة (Saudi Arabian Monetary Agency) وهي البنك المركزي للمملكة العربيّة السّعوديّة، أكبر منتج للنّفط في منظّمة أوبك والتي تهيمن عليها شركة النّفط الأمريكيّة الكبيرة. تمّ إعطاء القليل من الدّعاية لهذا التّعيين غير العادي لمواطن من البلاد والذي فرضت عليه المملكة العربيّة السّعوديّة حظراً على النّفط قبل أشهر فقط. إلى جانب شركة وايت ويلد(White Weld)، استمتعت مؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة بنصيحة الاستثمار السّرّيّة لبنك النّخبة التّجاري في لندن بيرنغ برازرز (Baring Brothers) .

بصفته مديراً لمؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة، كان ديفيد مولفورد في وضع حرج لضمان استخدام السّلطات السّعوديّة "الحكيم" لمكاسبهم الماليّة الجديدة المفاجئة. ومن أجل جعل مهمّة السّيّد مولفورد أسهل، كان مصرف سيتي بنك (Citibank)، وهو بنك نيويورك المرتبط بشكل وثيق بشركة إكسون (Exxon) النّفطيّة، وشركات النّفط الأمريكيّة المشاركة في شركة النّفط العربيّة الأمريكيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة (Saudi Arabia's

Arab American Oil Company) أو أرامكو اختصاراً (ARAMCO)، كان من الغريب أن يكون قادراً على العمل في هذه الفترة كبنك أجنبي مملوك بالكامل له عمليّات في المملكة العربيّة السّعوديّة. ليس من المستغرب أنّ /٧٠ %/ من عائدات منظّمة الدّول المصدّرة للنفط (أوبك) النّفطيّة الفائضة كانت استثمرت بالكامل في الخارج عام ١٩٧٤ في الأسهم والسّندات والعقارات وما شابه. من هذا المبلغ الضّخم البالغ /٥٧/ مليار دولار، ذهب ما لا يقل عن /٦٠%/ مباشرة إلى المؤسّسات الماليّة في الولايات المتّحدة وبريطانيا.

في الثّامن من تموز عام ١٩٧٤، وقع هنري كيسنجر بصفته وزيراً للخارجيّة الأمريكيّة اتّفاقيّة لتأسيس لجنة مشتركة بين الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السّعوديّة حول التّعاون الاقتصادي، (U.S.– Saudi Arabian Joint Commission on Economic Cooperation) التي لم يُشَر إليها إلا فليلاً والتي تضمّنت ولايتها الرّسميّة، من بين مشاريع أخرى، "التّعاون في المجال الماليّ". (احتفظ كيسنجر بالمناصب المزدوجة غير المسبوقة كمستشار الأمن القومي للرّئيس ووزير الخارجيّة في رئاسة جيرالد فورد).

بحلول شهر كانون الأوّل ١٩٧٤، كانت طبيعة هذا التّعاون قد تمّ تحديدها بشكل أكثر وضوحاً، على الرّغم من الحفاظ على السّرّيّة الصّارمة من قبل كل من الحكومتين السّعوديّة وواشنطن. كانت وزارة الخزانة الأمريكيّة قد وقّعت اتّفاقيّة في الرّياض مع مؤسّسة النّقد العربيّة السّعودية، وكانت مهمّتها "إقامة علاقة جديدة من خلال بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك مع عمليّة اقتراض الخزانة الأمريكيّة. وفقاً لهذا التّرتيب، ستشتري مؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة سندات الخزانة

الأمريكيّة الجديدة مع آجال استحقاق لا تقلّ عن عام واحد"، كما أوضح مساعد وزير الخزانة الأمريكي، جاك ف. بينيت (Jack F. Bennett)، الذي شغل لاحقاً منصب مدير شركة إكسون. كانت مذكّرة بينيت التي تشرح التّرتيبات المتّفق عليها قبل شهرين مؤرّخة في شهر شباط عام ١٩٧٥ وموجّهة إلى وزير الخارجيّة كيسنجر.

ما لا يقل إثارة للدّهشة من هذه "التّرتيبات" الأمريكيّة - السّعوديّة لجهل واحد بالتّاريخ الحقيقي للمصالح الأنكلو أمريكية في الخليج العربي كان قرار السّياسة الحصريّة الذي اتّخذته دول أوبك النّفطيّة بقبول الدّولار الأمريكي فقط مقابل نفطها- وليس الماركات الألمانيّة، على الرّغم من قيمتها الواضحة، وليس الين الياباني أو الفرنك الفرنسي أو حتّى الفرنك السّويسري، ولكن فقط الدّولار الأمريكي.

كان تسعير النّفط بالدّولار في البداية من الممارسات التي تم تشجيعها بعد الحرب العالميّة الثّانية من قبل شركات النّفط الأمريكيّة الكبرى وبنوكها في نيويورك. ولكن عندما بدأت أزمة الحكومات الأوروبيّة الرّائدة في أعقاب أزمة النّفط في أوائل عام ١٩٧٤ بالدّخول في مفاوضات جادّة مع مورّدي النّفط العرب لتأمين عقود طويلة الأجل لشراء النّفط لتغطية احتياجات الاستيراد الخاصّة بهم، والتي يتعيّن دفعها بعملتهم الوطنيّة الخاصّة - هو أمر معقول للغاية وهذه الخطوة التي كان من شأنها أن تقلّل بشكل كبير من تأثير الصّدمة النّفطيّة على الأوروبيّين- حدث شيء غير عادي داخل أوبك. كانت ألمانيا وفرنسا ستواجهان صعوبة أقل بكثير في تأمين الأموال المحلّيّة لدفع ثمن وارداتها من النّفط بالعملتين الألمانيّة

والفرنسيّة مقارنة بشراء الدّولارات لشراء نفس النّفط. وهذا يجعل الأمر أكثر إثارة للفضول لأنّ وزراء أوبك الذين اجتمعوا في عام ١٩٧٥ وافقوا على عدم قبول أيّ عملة أُخْرى غير الدّولار الأمريكي مقابل دفع شحنات نفطها ولا حتّى الجنيه البريطاني.

غني عن القول إنّ هذا التّرتيب أثبت قيمة كبيرة بالنّسبة لدّولار الولايات المتّحدة، والمؤسّسات الماليّة في نيويورك، وأسواق اليورو دولار في لندن. لقد أُجْبر العالم على شراء مبالغ ضخمة من الدّولارات بشكل مستمر تقريباً من أجل شراء إمدادات الطّاقة الأساسيّة. والأكثر غرابة في الأمر هو أنّ اتّفاق تسعير دول أوبك هذا ظلّ ساري المفعول على الرّغم من الخسائر الهائلة اللّاحقة التي لحقت بأوبك حيث كان الدولار يتّجه صعوداً وهبوطاً خلال العقد المقبل وأكثر.

كانت إحدى نتائج إعادة التّدوير الموجّه لهذه الدولارات النّفطيّة إلى لندن ونيويورك ظهور البنوك الأمريكيّة كعمالقة في الأعمال المصرفيّة العالميّة موازية لظهور عملائها شركات النّفط المتعدّدة الجّنسيّات "السّبع"، كعمالقة الصّناعة العالميّة. طغى اندماج المزيج النّفطي والمصرفي الأنكلو أمريكي على نطاق المشاريع العاديّة بحيث بدت قوّتها وتأثيرها وكأنّها لا تُقْهر.

في الواقع، من خلال ترتيبات سرّيّة مثل الاتّفاق الأمريكي السّعودي المشترك مع وزارة الخزانة وأنشطة ديفيد مولفورد (David Mulford) بالإضافة إلى تفويض أوبك الغريب في التّسعير بالدّولار، بدّلت واشنطن وبنوك نيويورك نظام تبادل الذّهب لنظام بريتون وودز المليئ بالعيوب في

فترة ما بعد الحرب بنظام تبادل جديد يستند على الدّولار النّفطي شديد الاضطراب الذي، وعلى عكس نظام تبادل الذّهب، ظنّوا أنّهم يستطيعون السّيطرة عليه. كان كيسنجر والمؤسّسة الماليّة في لندن ونيويورك قد قاما في الواقع باستبدال معيار تبادل الذّهب القديم في عالم ما بعد الحرب "بمعيار دولارهم النّفطي"[1] (petrodollar standard).

---

(١) بعد انهيار معيار بريتون وودز الذّهبي في أوائل السّبعينيّات، أبرمت الولايات المتّحدة صفقة مع المملكة العربيّة السّعوديّة لتوحيد أسعار النّفط بالدّولار. من خلال هذه الصّفقة، تمّ إنشاء نظام البترودولار، إلى جانب تحوّل نموذجي عن أسعار الصّرف المرتبطة والعملات المدعومة بالذّهب إلى أنظمة أسعار الصّرف غير المدعومة. رفع نظام البترودولار الدولار الأمريكي لتصبح العملة الاحتياطيّة العالميّة، ومن خلال هذا الوضع، حيث تعاني الولايات المتّحدة بعجز تجاري مستمر ومكّنها من الهيمنة الاقتصاديّة العالميّة. يوفّر نظام الدّولار النّفطي أيضاً للأسواق الماليّة في الولايات المتّحدة مصدراً للسّيولة وتدفّقات رأس المال الأجنبي من خلال "إعادة التّدوير" للبترودولار. ومع ذلك، فإنّ تفسير آثار الدّولار النّفطي على الدّولار الأمريكي يتطلب ملخصاً موجزاً لتاريخ البترودولار. في مواجهة التّضخم المتصاعد والدّين الناتج عن حرب فيتنام وعائدات الإنفاق المحليّة الباهظة والعجز المستمر في ميزان المدفوعات، قرّرت إدارة نيكسون فجأة إنهاء (وبشكل مثير للصّدمة) قابليّة تحويل الدّولار الأمريكي إلى ذهب. في أعقاب "صدمة نيكسون"، شهد العالم نهاية عصر الذّهب وسقوطاً حرّاً للدّولار الأمريكي وسط ارتفاع التّضخّم. استناداً إلى الدكتور بسمة موماني في مقالته "المصدّرين للنّفط في دول مجلس التّعاون الخليجي ومستقبل الدولار"، من خلال سلسلة من الاتفاقات الثّنائيّة المصمّمة بعناية مع المملكة العربيّة السّعوديّة ابتداءً من عام ١٩٧٤، كانت الولايات المتّحدة قادرة على تعزيز العلاقات السّياسيّة والتّجاريّة الثّنائيّة، تسويق السّلع والخدمات الأمريكيّة المستوردة، والمساعدة في إعادة تدوير البترودولارات السّعوديّة. من خلال إطار التّعاون الاقتصادي هذا، والأهم من ذلك، إعادة تدوير

بعد كل شيء، من الذي سيطر بالفعل على منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط (أوبك)؟ فقط السُّذَّج سياسيّاً هم الذين يُمْكَن أن يعتقدوا أنّ الدّول العربيّة سيُسْمَح لها فجأة بممارسة الاستقلال في قضايا ذات أهميّة بالغة للمصالح البريطانيّة والأمريكيّة. لو كانوا يعتبرون صدمة النّفط مسألة خطيرة تهدّد الحياة، لكانت واشنطن قد وجدت طرقاً عديدة لاستعادة سعر معقول لنفط أوبك. لقد أرادوا ارتفاع سعر النّفط وأرادوا أن تتحمّل أوبك المسؤوليّة عن ذلك.

ظلّت عملتان احتياطيّتان لنظام بريتون وودز وهما الجنيه الإسترليني البريطاني (The British pound sterling) والدّولار الأمريكي في مركز الصّدارة في نظام الدّولار النّفطي (Petrodollar) الجديد في السّبعينيّات. استفاد الجنيه الإسترليني بشكل مريح من الاستغلال الهائل لنفط بحر الشّمال، والذي جاء على الخط في الوقت المناسب للاستفادة من تضخّم

البترول، تمكّنت الولايات المتّحدة من التّأثير على المملكة العربيّة السّعوديّة لإقناع الأعضاء الآخرين في منظّمة الدّول المصدّرة للنفّط (أوبك) بتوحيد بيع النّفط بالدّولار. مقابل فواتير النّفط بالدّولار، منذ أن تمّ تسعير السّلعة الأكثر طلباً في العالم - النّفط - بالدّولار الأمريكي، ساعد البترودولار على رفع العملة الأمريكيّة كعملة مهيمنة في العالم. في الواقع، وفقاً للمسح الذي أجراه بنك التّسويات الدّولية (BIS) الذي يجريه كل ثلاث سنوات، فإنّ ٨٨% من جميع صفقات العملات الأجنبيّة التي بدأت في نيسان عام ٢٠١٦، شملت الدّولار الأمريكي من جانب واحد. مع هذا الوضع، يتمتّع الدّولار الأمريكي بما أكّده البعض على أنّه "امتياز باهظ" لتمويل عجز حسابه الجاري بشكل دائم عن طريق إصدار أصول مقومة بالدوّلار بأسعار فائدة منخفضة للغاية بالإضافة إلى أن يصبح متمتّعاً بهيمنة اقتصاديّة عالميّة.

أسعار النّفط بنسبة /٤٠٠/ في المائة، كما ذُكِرَ سابقاً. أصبح الجنيه البريطاني يُعرف باسم "العملة النّفطيّة".

لقد ارتفع الدّولار للأسباب التي تمّ ذكرها للتو. من الواضح أنّ مداولات مجموعة بيلدربيرغ في سالتسجوبادن (Saltsjöbaden) في شهر أيّار عام ١٩٧٣ كانت قد حدّدت الرّابحين والخاسرين. لم يعنِ لهم أي شيئ على الإطلاق أنّ تضخّم أسعار النّفط المصطنعة كان تلاعباً بالاقتصاد العالمي بهذا البعد البغيض، ممّا أدّى إلى نقل لم يسبق له مثيل لثروة العالم بأسره إلى أيدي أقلّيّة صغيرة. أليس هذا ما كان يعنيه آدم سميث[١] (Adam Smith) "سحر" السّوق؟

إذا بدت الأساليب أكثر من كونها تبايناً بعيداً عن الصّواب في لعبة "مضرب الحماية"[٢] (Protection Racket) الذي كانت تستخدمه المافيا

---

(١) قوانين آدم سميث الطّبيعيّة الثلاثة للاقتصاد ١.) قانون المصلحة الذّاتيّة يعمل الناس من أجل مصلحتهم. ٢.) قانون المنافسة- المنافسة يجبر النّاس على تقديم منتج أفضل. ٣.) سيتم إنتاج السّلع التي تكفي العرض والطّلب بأقلّ سعر مُمكن لتلبية الطّلب في اقتصاد السّوق. اليد الخفيّة: (Invisible hand) هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميث .قام آدم بشرح مبدأ اليد الخفية في كتابه ثروة الأمم وكتب أخرى، حيث يقول، بأنّ الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشّخصيّة يساهم أيضاً في ارتقاء المصلحة الخيّرة لمجتمعه ككل من خلال مبدا "اليد الخفيّة". حيث يشرح بأنّ العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد. فعندما يزيد العائد الشّخصي لفرد ما، فإنّه يساهم في زيادة العائد الإجمالي للمجتمع. على الرّغم من أنّ آدم سميث استعمل المصطلح لثلاث مرّات فقط إلا أنّ المصطلح انتشر بشكل واسع لاحقاً.

(٢) مضرب الحماية هو مخطّط توفّر بموجبه مجموعة الحماية للشّركات أو المجموعات الأُخْرى من خلال العنف خارج نطاق القانون. من خلال تهديد العنف ذي المصداقيّة، يردع

القديمة، فهذا أمر مفهوم. إنّ المصالح الأنكلو أمريكيّة نفسها هي التي تلاعبت بالأحداث السّياسيّة لخلق زيادة بنسبة /٤٠٠/ في المائة في سعر النّفط، التي تحوّلت إلى البلدان التي كانت ضحيّة للاعتداء و"عرضت" إقراضها الدّولارات النّفطيّة لتمويل شراء النّفط الباهظ الثّمن وغيرها من الواردات الحيويّة - بتكلفة فائدة كبيرة للغاية، بالطّبع.

لقد عانت التّنمية الصناعيّة والزّراعيّة الحقيقيّة لأغلبيّة كبيرة من العالم ممن يعيشون في المناطق الأقل نموّا من عواقب سياسة النّفط الأنكلو أمريكيّة. ذهب الدّولارات النّفطيّة ببساطة لإعادة تمويل العجز، بدلاً من تمويل إنشاء بنية تحتيّة جديدة لمساعدة الزّراعة أو لتحسين مستويات معيشة سكّان العالم.

صاغ جهاز السّياسة في المؤسّسة الليبراليّة الأنكلو أمريكيّة، وهو مجلس نيويورك للعلاقات الخارجيّة[1] (The New York Council on Foreign

---

المضربون الناس من خلال الاحتيال أو السرقة أو الإصابة أو التّخريب أو إيذاء عملائهم بأي شكل آخر. تميل مضارب الحماية إلى الظّهور في الأسواق حيث لا يُمْكن الاعتماد على الشّرطة والقضاء لتوفير الحماية القانونيّة، إمّا بسبب عدم الكفاءة (كما هو الحال في الدّول الضّعيفة أو الفاشلة) أو عدم الشّرعية (الأسواق السّوداء).

(١) مجلس العلاقات الخارجيّة (CFR): تأسس عام ١٩٢١، هو مؤسّسة فكريّة أمريكيّة غير ربحيّة متخصّصة في السّياسة الخارجيّة والشّؤون الدّوليّة للولايات المتّحدة. يقع مقرّها الرّئيس في مدينة نيويورك، مع مكتب إضافي في واشنطن العاصمة. وتضم عضويّتها، التي يبلغ عددها ٤٩٠٠ من كبار السّياسيّين، وأكثر من عشرة من وزراء الدّولة، ومديري وكالة المخابرات المركزيّة، والمصرفيّين، والمحامين، والأساتذة وكبار الشّخصيات الإعلاميّة. ومن المعروف عن ميول المحافظين الجدد والليبراليّة الجديدة. تجمع اجتماعات لجنة المصالحة الدّوليّة مسؤولين حكوميين وقادة أعمال عالميين وأعضاء

Relations) خلال عام ١٩٧٥ تحت إشراف محامي نيويورك سايروس فانس (Cyrus Vance) بصياغة سلسلة من مخطّطات السّياسة في الثمانينيّات مثلما فعلوا أثناء نقطة التّحوّل خلال الرّكود أواخر خمسينيّات القرن الماضي. في حسابهم لمستقبل النّظام النّقدي العالمي، ذكر المجلس أنّ "وجود درجة من التّفكّك الخاضع للسّيطرة" "في الاقتصاد العالمي هو هدف مشروع للثّمانينيّات من القرن الماضي. إنّ ما كان يتفكّك على كلّ حال هو النّسيج الكلّي للتّطوّر الزّراعي والصّناعي التّقليدي وبشكل خاص في القطاع النّامي.

اجتمع خلال شهر آب التّالي في كولومبو، سريلانكا، رؤساء الدّول وكبار المسؤولين الحكوميين من /٨٥/ دولة، وأعضاء ما يُسَمَّى بمجموعة دول عدم الانحياز (Group of Non-Aligned Nations)، في ظلّ الحكومة المضيفة لرئيسة الوزراء سيريمافو بانداراناييكا (Sirimavo Bandaranaike). وكان من بين القادة الحاضرين أنديرا غاندي الهنديّة والعديد من رؤساء الدّول أو المسؤولين في الحكومات الأفريقيّة والآسيويّة وأمريكا اللاتينيّة، بما في ذلك الجزائر والعراق.

بارزين في مجتمع الاستخبارات والسّياسة الخارجيّة لمناقشة القضايا الدّوليّة. تنشر CFR مجلة الشؤون الخارجية التي تصدر كل شهرين، وتدير برنامج دراسات ديفيد روكفلر، الذي يؤثر على السّياسة الخارجيّة من خلال تقديم توصيات إلى الإدارة الرئاسيّة والمجتمع الدّبلوماسي، والشّهادة أمام الكونغرس، والتّفاعل مع وسائل الإعلام والنّشر بشأن قضايا السّياسة الخارجيّة. كان المجلس بمثابة "أرض خصبة" لسياسات أمريكيّة مهمة مثل الرّدع المتبادل، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار النووي.

قدوم زلزال سياسي من كولومبو

بدأ تجمّع كولومبو مع ضجّة صغيرة. بالكاد كان يبدو مختلفاً عن إحدى جولات الجدل والكلام التي لا نهاية لها بين الدّول التي كانت خاضعة للاستعمار في السّابق. لكن رئيسة الوزراء بانداراناياكا[1] (Bandaranaike)،

---

(١) سيريما راتوات دياس بانداراناياكا: ١٧ نيسان عام ١٩١٦ - ١٠ تشرين الأوّل عام ٢٠٠٠، والمعروفة باسم سيريمافو بانداراناياكا كانت سيدّة دولة سريلانكيّة. أصبحت أول رئيسة حكومة غير وراثيّة في العالم في التّاريخ الحديث، عندما تمّ انتخابها رئيسة وزراء سريلانكا في عام ١٩٦٠. خدمت ثلاث فترات: ١٩٦٠-١٩٦٥ ، ١٩٧٠-١٩٧٧ و ١٩٩٤-٢٠٠٠. لعبت مضيفة لزوجها س. ر. بانداراناياكا، الذي كان يشارك في السّياسة وأصبح في وقت لاحق رئيس الوزراء، اكتسبت ثقته كمستشار غير رسمي. ركّز عملها الاجتماعي على تحسين حياة النّساء والفتيات في المناطق الريفيّة في سري لانكا. بعد اغتيال زوجها في عام ١٩٥٩، دخلت سيريمافو بانداراناياكا السّياسة وفي عام ١٩٦٠ أصبحت أوّل امرأة تنتخب رئيسة وزراء لبلد ما. حاولت بانداراناياكا إصلاح مستعمرة سيلان البريطانيّة السّابقة لتصبح جمهوريّة اشتراكيّة من خلال تأميم المنظّمات في قطّاعات البنوك والتّعليم والصّناعة والإعلام والتّجارة. نجت من محاولة انقلاب في عام ١٩٦٢، بالإضافة إلى انتفاضة عام ١٩٧١ من الشّباب المتطرّف، في عام ١٩٧٢ أشرفت على صياغة دستور جديد وتشكيل جمهوريّة سري لانكا. في عام ١٩٧٥، أنشأت بانداراناياكا ما سيصبح في نهاية المطاف وزارة شؤون المرأة والطّفل السّريلانكيّة، كما عينت أول امرأة تخدم في مجلس الوزراء السريلانكي. تميّزت فترة ولاية بانداراناياكا بعدم كفاية التّنمية الاقتصاديّة على المستوى الوطني. أدت دوراً كبيراً في الخارج كمفاوض وقائدة بين دول عدم الانحياز. بعد تجريدها من السّلطة في انتخابات عام ١٩٧٧، جُرّدت بانداراناياكا من حقوقها المدنيّة في عام ١٩٨٠ ومُنعت من الحكم لمدة سبع سنوات. قام خلفاؤها في البداية بتحسين الاقتصاد المحلّي، لكنهم فشلوا في معالجة القضايا الاجتماعيّة، وقادوا البلاد إلى حرب أهليّة طويلة. عندما عادت إلى قيادة الحزب عام ١٩٨٦، عارضت بانداراناياكا السّماح لقوّات حفظ السّلام الهنديّة بالتّدخّل في

وهي محاربة قديمة في الكفاح السّابق ضدّ المصالح البريطانيّة والأمريكيّة، بعد أنّ صادرت شركات النّفط البريطانيّة والأمريكيّة في أوائل السّتينيّات من القرن الماضي، كانت قد قرّرت جعل قمّة شهر آب تدخلاً في الحالة الاقتصاديّة المتدهورة للدّول النّامية في أعقاب أزمة نفط كيسنجر.

كان الإعلان الختامي لاجتماع كولومبو، بتاريخ ٢٠ آب عام ١٩٧٦، وثيقة لا تشبه أي وثيقة صدرت عن رؤساء الدّول النّامية في فترة ما بعد الحرب. كان قد تمّ الإعلان عن الفكرة الرّئيسة لـ /٨٥/ دولة من دول عدم الانحياز على أنّها "تنمية اقتصاديّة عادلة ومنصفة. "بيّن القرار أنّ "المشكلات الاقتصاديّة أصبحت أصعب جانب في العلاقات الدّوليّة... أصبحت البلدان النّامية ضحيّة لهذه الأزمة العالميّة"، وهي أزمة تمنع محاولات هذه البلدان للقضاء على الجّوع والمرض والأميّة.

في هذا السّياق، وبعد الإشارة إلى مضاعفة عبء الدّين الخارجي منذ بداية صدمة النّفط في عام ١٩٧٣ والتّفاقم الكارثي في شروط التّبادل التّجاري لتصدير المواد الخام، اقترح الإعلان عدّة خطوات ملموسة نحو إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.

لقد لاحظ أنّ النّظام الحالي قد انهار، مما أدّى إلى سياسات حمائيّة تقييديّة، وإلى الرّكود، والتّضخّم، والبطالة. لذلك دعا الإعلان إلى "إعادة

الحرب الأهليّة، معتقدةً أنّها تنتهك السّيادة السّريلانكيّة. بعد فشلها في الفوز بمنصب الرّئيس في عام ١٩٨٨، عملت كقائدة للمعارضة في المجلس التّشريعي من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٤. عندما فازت ابنتها في الانتخابات الرّئاسيّة في ذلك العام، تمّ تعيين بانداراناياكا لولاية ثالثة كرئيسة للوزراء وعملت حتّى تقاعدها. في عام ٢٠٠٠، قبل شهرين من وفاتها.

تنظيم أساسيّة لنظام التّجارة الدّوليّة من أجل تحسين شروط التّبادل التّجاري... وإعادة تنظيم عالميّة للإنتاج الصّناعي تشمل تحسين وصول الدّول النّامية إلى المنتجات الصّناعيّة ونقل التّكنولوجيا". ودعا لمعالجة فوضى نظام بريتون وودز الحالي، مع "فوضى أسعار الصّرف العائمة لذلك النّظام"، كما دعا إلى إصلاح جذري للنّظام النّقدي الدّولي من أجل ضمان نقل كافٍ لرأس المال الاستثماري إلى الدّول النّامية من بين أمور أُخْرى. لكنّ الجّانب الأكثر إثارة للقلق في إعلان كولومبو (The Colombo declaration)، من وجهة نظر المؤسّسة الماليّة في نيويورك ولندن، كان الدّعوة إلى "حلّ مرضٍ لمشكلة المديونيّة العامّة، خاصّة بالنّسبة للبلدان الأقل نموّاً والأكثر تضرّراً". تمّ طرح القضيّة المتفجّرة للدّيون الخارجيّة على طاولة المفاوضات لأوّل مرّة، وليس من قبل حكومة واحدة، ولكن من قبل /٨٥/ حكومة تعمل بشكل جماعي.

كانت سريلانكا دولة بانداراناياكا (مستعمرة بريطانيّة سابقة)، وكانت الهند تحت قيادة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي(Indira Gandhi,)، قد أعاتا أجندة النّقاش بين /٨٥/ رئيس دولة بعناية بالتّنسيق مع حكومة مستعمرة بريطانيّة سابقة أُخْرى على السّاحل الشّمالي الشّرقي لأمريكا الجنوبيّة وهي غويانا. كان فريدريك ويلز (Frederick Wills) وزيراً للخارجيّة المفاوض الأساسي لغويانا في كولومبو. ومن الأهميّة بمكان أنّ الحكومات المستقّلة حديثاً في ثلاث مستعمرات بريطانيّة سابقة قادت مبادرة كولومبو لإنشاء تماسك قوي جديد للقوى ممّا قد يعيد توجيه الأولويّات نحو التّصنيع والتّنمية

تمّ تحديد الخطوة التّالية المهمّة لمبادرة عدم الانحياز[1] (The Non-Aligned Movement). سيكون الاجتماع السّنوي للجّمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في نيويورك في الشّهر التّالي المنتدى الذي سيتمّ فيه تقديم اقتراحهم إلى مجتمع الأمم العالمي. في نهاية شهر أيلول عام ١٩٧٦، تمّ تعيين

---

(١) حركة عدم الانحياز (NAM) هي منتدى يضم ١٢٠ دولة من دول العالم النّامي التي لا تتماشى رسميّاً مع أو ضد أي كتلة قوى كبرى. بعد الأمم المتّحدة، هي أكبر مجموعة من دول العالم. بالاعتماد على المبادئ المتّفق عليها في مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥، تمّ تأسيس حركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١ في بلغراد، يوغوسلافيا من خلال مبادرة من رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرّئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو. وأدّى ذلك إلى المؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز. يظهر مصطلح "حركة عدم الانحياز" لأول مرة في المؤتمر الخامس عام ١٩٧٦، حيث يُشار إلى الدّول المشاركة على أنّها "أعضاء في الحركة".

ذكر فيدل كاسترو هدف المنظّمة في إعلان هافانا لعام ١٩٧٩ لضمان "الاستقلال الوطني والسّيادة والسّلامة الإقليميّة والأمن لبلدان عدم الانحياز" في "كفاحها ضد الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية وجميع أشكال العدوان الأجنبي أو الاحتلال أو السّيطرة أو التّدخّل أو الهيمنة وكذلك ضدّ القوّة العظمى وسياسات الكتلة.

"تمثّل بلدان حركة عدم الانحياز ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتّحدة وتحتوي على ٥٥% من سكّان العالم. تتركّز العضويّة بشكل خاص في البلدان التي تعتبر نامية أو جزءاً من العالم الثّالث، على الرّغم من أنّ حركة عدم الانحياز تضم أيضاً عدداً من الدّول المتقدّمة. على الرّغم من أنّ العديد من أعضاء حركة عدم الانحياز كانوا في الواقع على صلة وثيقة مع واحدة أو أُخْرى من القوى العظمى، إلا أنّ الحركة لا تزال تحافظ على التّماسك طوال الحرب الباردة، على الرّغم من العديد من النّزاعات بين الأعضاء التي هدّدت الحركة أيضاً.

في السّنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة، ركّزت على تطوير الرّوابط والرّوابط متعدّدة الأطراف، وكذلك الوحدة بين الدّول النّامية في العالم وخاصّة تلك الموجودة في الجنوب العالمي.

ويلز (Wills) لتمثيل منصب مجموعة كولومبو (The Colombo group). وبعد الإعلان بعناية "عدم الانحياز" لأيّ كتلة كبرى من القوى العظمى في فترة ما بعد الحرب، شرع ويلز بعد ذلك بإعلام المندوبين المجتمعين بنتائج إعلان كولومبو الذي تمّ إقراره مؤخّراً.

مستشهداً بمحاولات متكرّرة من البلدان النّامية على مدار السّنوات الماضية للتّوصّل إلى حلٍّ مرضٍ لمستقبلهم الاقتصادي، والذي كان أيضاً في صالح الأمن الاقتصادي للدّول الصّناعيّة، وبعد ذلك أثار ويلز دهشة سياسيّة غير متوقّعة:

يجب أن يوفّر صندوق النّقد الدّولي والنّظام النّقدي لبريتون وودز مكاناً لأسس بديلة مثل بنوك التّنمية الدّوليّة، والتي يكون هدفها، ليس الانتعاش وإعادة الإعمار في أوروبا أو الاتفاقيّات التّفضيليّة لتنمية اقتصاد السّوق، ولكن، التّقسيم العادل للمكاسب من نظام اقتصادي عالمي غير متكافئ.

واختتم ويلز ملاحظاته:

كانت مشكلة الدّيون المحتدة وخدمة الدّيون قد اكتسبت أهميّة خاصّة. لا تستطيع البلدان النّامية إدارة متطلّباتها الأساسيّة دون اللجوء إلى شكل ما من أشكال إعادة هيكلة الديون أو وقفها كما لوْحِظَ في كولومبو. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمعارضة محاولات تقسيمنا من خلال تقنيات "كل حالة على حدة". لا يُمْكِننا أن نسمح لأنفسنا برهن أجيال المستقبل التي لم تولد بعد لتسديد الدّيون المُرْهِقة وخدمة الدّيون المُدَمِّرة. لقد حان وقت وقف الدّيون.

كان تأثير إعلان كولومبو والأمم المتّحدة المشترك فوريّاً. لقد تحدّث التّجار في وول ستريت عن "أزمة ثقة". وبدأت أسعار الأسهم للبنوك الأمريكيّة في الانخفاض، وخاصةً تلك البنوك الأكثر مشاركة في إقراض اليورو دولار للدّول النّامية: سيتيكورب (Citicorp)، مورغان غارنتي (Morgan Guaranty)، بانكرز تراست (Bankers Trust) وتشايس مانهاتن (Chase Manhattan). لقد أُجْبِرَ بنك الاحتياطي الفيدرالي (The Federal Reserve bank) على التّدخّل لدعم هبوط الدّولار. إنّ الآثار المترتّبة على اتّخاذ إجراءات متضافرة من جانب الدّول النّامية على ديون الدّولار قد أثارت موجات صدمة عبر النّظام المالي.

لكن قرار كولومبو الصّادر عن ٨٥ دولة من دول عدم الانحياز والتي قدمها ويلز في الأمم المتحدة في ذلك الخريف كان مجرّد جزء واحد ممّا أصبح بسرعة تحالفاً محتملاً للدّول الرّئيسة المنتجة للنّفط مع بعض الدّول الصّناعيّة الأوروبيّة وربّما اليابان - وهذا الاندماج الذي كان سيشكّل تحدّياً حاسماً لنظام بريتون وودز الأنكلو أمريكي كما لم يحدث من قبل.

عند استعراض ما حدث في عام ١٩٧٦، أخبر ويلز هذا المؤلّف بعد بضع سنوات:

فيما أصبح يُعرف بالعالم الثّالث، كان ما يقرب من /٨٠/ في المائة من البشر يعيشون على جوانب التّنافس بين القوى العظمى، حيث يوفّرون المواد الخام لاقتصادات المعالجة في العالمين الأوّل[١] والثّاني[١]، ويسعون جاهدين ليصبحوا امتدادات سوق لاقتصادات السّوق للعالم الأوّل.

---

(١) نشأ مفهوم العالم الأوّل خلال الحرب الباردة وشمل البلدان التي كانت عموماً متحالفة مع النّاتو وتعارض الاتّحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة. منذ انهيار الاتّحاد السوفياتي

في عام ١٩٩١، انتقل التّعريف إلى حد كبير إلى أي بلد لديه مخاطر سياسية قليلة وديموقراطيّة تعمل بشكل جيّد وسيادة القانون والاقتصاد الرّأسمالي والاستقرار الاقتصادي ومستوى معيشة مرتفع. تشمل الطرّق المختلفة التي تحدد بها بلدان العالم الأول الحديثة، إجمالي النّاتج المحلّي النّاتج القومي الإجمالي، معدلات معرفة القراءة والكتابة، متوسّط العمر المتوقّع، ومؤشر التّنمية البشريّة. في الاستخدام الشّائع وفقاً لقاموس ميريام وبستر (Merriam-Webster)، يشير مصطلح "العالم الأول" الآن إلى "الدّول الصّناعيّة المتقدّمة للغاية التي غالباً ما تعتبر الدّول الغربيّة في العالم".

(١) العالم الثّاني هو المصطلح الذي استخدم خلال الحرب الباردة للإشارة إلى الدّول الاشتراكيّة الصّناعيّة التي كانت تحت تأثير الاتّحاد السّوفياتي. في العقدين الأولين التاليين للحرب العالميّة الثّانية، ظهرت ١٩ دولة شيوعيّة؛ كل ذلك كان على الأقل أصلاً داخل النفّوذ السوفياتي على الرّغم من أنّ البعض (لا سيّما يوغوسلافيا وجمهوريّة الصّين الشّعبيّة) انفصلوا عن موسكو وطوّروا طريقهم الخاص للاشتراكيّة مع الاحتفاظ بالحكومات الشّيوعيّة. لكن معظم الدّول الشيّوعية ظلّت جزءاً من هذه الكتلة حتى سقوط الاتّحاد السوفياتي في عام ١٩٩١؛ بعد ذلك، بقيت خمس دول شيوعيّة فقط: الصّين، كوريا الشّماليّة، كوبا، لاوس، وفيتنام. جنباً إلى جنب مع "العالم الأوّل" و"العالم الثّالث"، تمّ استخدام المصطلح لتقسيم حالات الأرض إلى ثلاث فئات واسعة.

كان مفهوم "العالم الثّاني" عبارة عن بناء للحرب الباردة، ولا يزال المصطلح يُسْتخدم إلى حدّ كبير لوصف الدّول الشّيوعيّة السّابقة التي تقع بين الفقر والازدهار، والكثير منها الآن دول رأسماليّة. بعد ذلك، تحوّل المعنى الفعلي لمصطلحات "العالم الأوّل" و"العالم الثّاني" و "العالم الثّالث" من كونها مبنيّة على أيديولوجيّة سياسية إلى تعريف اقتصادي. تمّ انتقاد نظريّة العالم الثلاثة باعتبارها فظّة وعفا عليها الزّمن نسبيّاً بسبب ترتيبها الاسمي (١ ؛ ٢ ؛ ٣) وبدلاً من ذلك، استخدم علماء الاجتماع عبارة "المتقدّمة" و"النّامية" و "المتخلّفة" كمصطلحات بديلة للطّبقيّة العالميّة (التي انتُقدت بدورها على أنّها تُظهر عقليّة استعماريّة) - ومع ذلك، لا تزال نظريّة العالم الثّالث شائعة في الأدب ووسائل الإعلام المعاصرة. قد يتسبب هذا أيضاً في تباين دلالي للمصطلح بين وصف الكيانات السّياسية في المنطقة وشعبها.

لكن كان لدى سياسيي العالم الثّالث[1] في ذلك الوقت رأياً مختلفاً حول دورهم الدّولي. لقد اعتبروا الاستقلال السّياسي مجرّد خطوة أساسيّة في طريق النّمو والتّنمية. لقد سعوا إلى التّقدّم التّكنولوجي المعمّم، الذي ينبغي أن يكون متزامناً مع تنويع الزّراعة وإدخال بنى تحتيّة من شأنها أن تؤدّي إلى التّصنيع، وبالتّالي إلى سدّ الثّغرات الضّخمة التي تفصل بين العالمين المختلفين.

لقد تابع ويلز ليشرح كيفيّة دفع ثمن ذلك:

بقيادة بريطانيا وفرنسا، قرّر المنظّرون الاقتصاديّون للعالم الأول أنّ إيرادات التّصدير للعالم الثّالث ينبغي أن تقرر سرعة التّنمية ونوعيّتها، وعندما تنخفض هذه التّوقّعات، يجب اللّجوء إلى نظام بريتون وودز الذي كانت آليّاته قد تمّ إعدادها في أواخر الأربعينيّات. قبل كل شيء، كان هذا يعني اشتراط الحصول على ختم موافقة صندوق النّقد الدولي (IMF) والخضوع للشّروط[2] البربريّة التي كانت أساس تدخّل صندوق النّقد الدّولي.

---

(١) خلال الحرب الباردة، يشير مصطلح "العالم الثّالث" إلى البلدان النّامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، وهي الدّول غير المنحازة مع العالم الأول أو العالم الثّاني. أصبح هذا الاستخدام نادراً نسبيّاً بسبب انتهاء الحرب الباردة.

في العقد التّالي لسقوط الاتّحاد السّوفياتي ونهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١، اسُتْخدم مصطلح "العالم الثّالث" بالتّبادل مع البلدان النّامية، لكن المفهوم أصبح قديماً لأنّه لم يعد يمثّل الحالة السّياسيّة أو الاقتصاديّة الحاليّة العالميّة. لقد نشأ نموذج العالم الثّالث خلال الحرب الباردة لتحديد البلدان المتحالفة مع النّاتو(حلف شمال الأطلسي) (العالم الأول) أو الكتلة الشّيوعيّة (العالم الثّاني) (العالم الثّالث)... كان "العالم الثّالث" تجمّعاً سياسيّاً وليس اقتصاديّاً.

(٢) في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدّوليّة: المشروطيّة هي استخدام الشّروط المرتبطة بتقديم الفوائد مثل قرض أو تخفيف عبء الدّيون أو مساعدات ثنائيّة. هذه الشّروط عادة

كان هذا هو السّياق الذي عُقِدَت فيه قمّة دول عدم الانحياز في كولومبو في سريلانكا في عام ١٩٧٦. كانت هناك دعوة لإنشاء مؤسّسة تمويل جديدة - بنك موارد دولي - لتحلّ محلّ الاستعمار الجديد الشرير لصندوق النّقد الدّولي. كانت هناك أيضاً دعوة لتقليص الاعتماد الاقتصادي الرّأسي والهيكلي للعالم الثّالث على بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وزيادة الرّوابط الأُفقيّة بين بلدان العالم الثّالث. كانت هناك دعوات لتأسيس النّقابات الجمركيّة (Zollvereins) أو الاتّحادات الجمركيّة الإقليميّة لحماية صناعات العالم الثّالث، ونقل التّكنولوجيا من أجل إزالة قسوة التّخلّف.

لقد تمّ اختيار الأمم المتّحدة باعتبارها السّاحة التي كان من المأمول فيها ظهور حقبة جديدة من التّعاون العالمي. بيد أنّ هذه الآمال لم تتحقق أبداً. لقد أُزيل المدافعون البارزون عن تنمية العالم الثّالث واحداً تلو الآخر عن مقاعد السّلطة المحليّة، وهزم تضامنهم بالتّفصيل من خلال المبدأ القديم المتمثّل في "فرّق تسد[1] (divide and conquer)." لقد تمّ التّلاعب بإيصالات التّصدير

ما تفرضها المؤسّسات الماليّة الدّوليّة أو المنظّمات الإقليميّة... وصندوق النّقد الدّولي أو البنك الدّولي أو دولة مانحة فيما يتعلّق بالقروض وتخفيف عبء الدّيون والمساعدة الماليّة. قد تنطوي على تدابير مثيرة للجّدل إلى حدٍّ كبيرٍ، مثل التّقشّف أو خصخصة الخدمات العامّة الرّئيسة، مما قد يثير معارضة سياسية قويّة في البلد المتلقّي. غالباً ما يتمّ تجميع هذه الشّروط تحت عنوان "التّكيّف الهيكلي" حيث كانت بارزة في برامج التكيّف الهيكلي التي أعقبت أزمة الدّيون في الثّمانينيّات.

(١) تكتسب الفجوة والحكم في السّياسة وعلم الاجتماع السّلطة وتحافظ عليها من خلال تقسيم تركيزات أكبر من السّلطة إلى قطع تتمتّع بسلطة أقل بشكل فردي عن تلك التي تنفذ الإستراتيجيّة. تهدف هذه التّقنيّة إلى تمكين السّيادة من التّحكّم في الموضوعات أو المجموعات السّكّانيّة أو الفصائل ذات الاهتمامات المختلفة، والتي قد تكون مجتمعة

وأسعار الاستيراد لإحداث ثغرات هائلة في أرصدة المدفوعات، وتمّ إخبار دول العالم الثّالث أنّه يتعيّن عليها الحصول على موافقة صندوق النّقد الدّولي قبل أن تقدّم أيّ حكومة أو مؤسّسة خاصّة المزيد من القروض. لقد أصرّ صندوق النّقد الدّولي على برامج تقشّف متشدّدة تعتمد على تخفيض قيمة العملة ممّا زاد من البؤس في العالم الثّالث، وكان مسؤولًا بشكل مباشر عن انتشار المرض، وكان ناجحاً أيضاً في تشجيع زراعة المخدّرات حيث سعت تلك البلدان البائسة إلى محصول من المحاصيل النّقديّة السّريعة كعلاج لجميع أنواع صعوباتهم الماليّة.

فيما يتعلّق بدور الدّول المصدّرة للنّفط في العالم الثّالث، أضاف ويلز:

كانت المادّة الخام الوحيدة في العالم الثّالث التي نجحت في المجال الاقتصادي هي النّفط، لكن احتياطيّات النّفط الضّخمة تركّزت في الشّرق الأوسط، والتّلاعب بالصّراعات العربيّة الدّاخليّة والصّراع العربي "الإسرائيلي"، إلى جانب غرس ميل لمشاريع التّرف، يعني أنّه لا يُمْكِن استخدام احتياطيات النّفط في العالم الثّالث كعوامل في تنميته. كانت بلدان العالم الثّالث تعاني واحدة تلو الأخرى من التّضخّم والجّوع ، وانخفاض متوسّط العمر المتوقّع وارتفاع معدّل وفيّات الرّضّع. لا يزال النّظام القديم لكانينغ (Canning) وكاستليرج (Castlereagh) وبيت (Pitt) ودزرائيلي (Disraeli) قائماً.

قادرة على معارضة حكمه. يحدد مكيافيلي تطبيقاً مشابهاً للإستراتيجيّة العسكريّة حيث ينصح في الكتاب السّادس من كتاب فن الحرب: ينبغي على الكابتن أن يسعى مع كل فن لتقسيم قوّات العدو. ينصح مكيافيلي أن يتحقّق هذا الفعل إمّا عن طريق جعله يشكّ في رجاله الذين وثقوا به، أو عن طريق إعطائه قضيّة أنّه يتعيّن عليه فصل قوّاته، ولهذا السبب، يصبح أضعف.

كانت الإشارة إلى أساليب وزير الخارجية البريطاني كاستليرج في القرن التّاسع عشر الحرفي البارز في دبلوماسيّة توازن القوى البريطانيّة (balance-of-power diplomacy) في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ مناسبة. كان هنري كيسنجر وزير خارجيّة الولايات المتّحدة المنافس الأساسي النّشط الذي نشر قوّة وسلطة الولايات المتّحدة ومخابراتها وقوّتها الاقتصاديّة لتدمير الدّيناميكيّة التي انطلقت في كولومبو عام ١٩٧٦ وهو طالب متفانٍ من طلّاب كاستليرج.

عندما اجتمع وزراء خارجيّة الاتّحاد الأوروبي في كانون الأوّل عام ١٩٧٦ لمناقشة التّعاون المحتمل مع دعوة دول عدم الانحياز من بين أمور أُخْرى، أرسل كيسنجر برقيّة إلى المندوبين محذّراً من:

تعتقد الولايات المتّحدة أنّه سيكون من الخطير على الدّول الصّناعيّة تقوية الرّوابط بين [مؤتمر التّعاون الاقتصادي الدّولي[1] (Conference for

---

(١) في الساعات الأولى من يوم ٣ حزيران ١٩٧٧، وصل مؤتمر التّعاون الاقتصادي الدّولي (CIEC) إلى نهاية مزعجة ومربكة - أكثر من يوم محموم وراء اجتماعه الوزاري النّهائي المقرر. انتهى "الحوار" الذي دام ١٨ شهراً بين الشّمال الغني والجنوب الفقير، والذي بدأ بحماس كبير وأمل كبير في باريس، بملاحظة خافتة. تمّ تقديم تقرير كان قد تمّ إعداده على عجل، وبشكل غير معتاد، لاعتماده من قبل جمهور غاضب ومرهق في الجلسة العامّة الأخيرة للمؤتمر. أشار التّقرير، الذي وافق عليه المندوبون ولكنهم لم يرحّبوا به، إلى حنين في ديباجته الصّارخة لتصميم المؤتمر السّابق على إنشاء "برنامج عادل وشامل" للتّعاون الاقتصادي الدّولي. ثم انتقل إلى سرد المسائل والإجراءات التي تمّ التوصل إلى اتفاق بشأنها، بالإضافة إلى تلك التي فشلت في الحصول على إجماع، بشكل سري تقريباً. لم يكن هناك إعلانات مثيرة. لا يوجد تصميم كبير ولا حتّى الكثير من التّفاهم الدبلوماسي.

كما كان متوقّعاً، كانت ردود الفعل على نتائج المؤتمر مختلطة. في حين بذل الجانبان جهداً ضعيفاً لعدم وصف الحوار، أصرّ كلّ منهما على تسجيل تقييمه الخاص بشكل منفصل في

International Economic Cooperation) أو(CIEC) اختصاراً- مؤتمر الشّمال والجنوب](The North–South Conference) وأوبك. سعى عدد من المتحدّثين باسم أوبك علناً إلى توضيح أنّ القرار النّهائي بشأن سعر النّفط بدرجة كبيرة سيعتمد على تنازلات من الدّول الصّناعيّة تجاه مؤتمر التّعاون الاقتصادي الدّولي. هذا من شأنه أن يخلق عكس ارتباطنا المنشود [مع دول أوبك] ويعزز بدلاً من ذلك الرّوابط بين أوبك والبلدان المتخلّفة الأُخْرى.

نجح تهديد كيسنجر المقنّع في تعطيل أيّ دعم نشط من دول أوروبا للتّحالف المحتمل بين أوبك ومجموعة دول عدم الانحياز. أفاد الدّبلوماسيّون الذين شاركوا شخصيّاً في هذه المحادثات في ذلك الوقت إلى أنّ الحكومتين الأكثر انفتاحاً واستجابة لمثل هذه الدّعوة للتّعاون مع دول عدم الانحياز كانت إيطاليا وألمانيا الغربية. في ١٢ كانون الأوّل، نقلت الصّحف الإيطاليّة عن اجتماع لكبار ممثلي الحكومة والصّناعة والنّقابات عقدته الحكومتان الألمانيّة والإيطاليّة حول موضوع إنشاء دفاع أوروبي ضدّ التّأثير الضّار للنّفط غير المستقر المرتبط بدولار الولايات المتّحدة. وبحسب التّقارير الواردة أخبرت واشنطن حكومة هيلموت شميدت سرّاً في ذلك الوقت، أنّ بون تخاطر

التّقرير النّهائي. وبالتّالي، فإنّ "مجموعة ال ١٩" النّامية (التي أتت إلى باريس لتنفيذ توصيات الدّورة الاستثنائيّة السّابعة للأمم المتّحدة حول التّنمية والتّعاون الاقتصادي الدّولي) قد تمّ إهمالها بشكل واضح؛ وجدوا أنّ استنتاجات مؤتمر التّعاون الاقتصادي الدّولي "لا ترقى إلى الأهداف المتوخّاة لبرنامج عمل شامل ومنصف" تهدف إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وأشاروا "مع الأسف" إلى أنّ "معظم مقترحات التّغييرات الهيكليّة في النّظام الاقتصادي الدّولي" و "بعض المقترحات لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المشاكل الملحّة" قد فشلت في الحصول على دعم الدّول الغنيّة.

بسحب القوّات الأمريكيّة إذا تجرّأت على متابعة عرض عدم الانحياز بأيّ طريقة جادّة. كانت إيطاليا أندريوتي معزولة وغير قادرة على التّصرف بمفردها. ساد تكتيك كيسنجر[1] المتمثّل في "فرّق تسُد" مرّة أخرى، على الأقل في ذلك الوقت.

---

(١) هنري ألفريد كيسنجر اسمه بالألمانية؛ وُلِدَ هنري الفريد كيسنجر. ٢٧ أيار عام **١٩٢٣:** هو سياسي أمريكي ودبلوماسي ومستشار جيوسياسي عمل كوزير لخارجيّة الولايات المتّحدة ومستشار الأمن القومي في الإدارات الرّئاسيّة لريتشارد نيكسون وجيرالد فورد. هو لاجئ يهودي هرب من ألمانيا النّازيّة مع أسرته في عام ١٩٣٨ ليصبح مستشار الأمن القومي في عام ١٩٦٩ ووزير الخارجيّة الأمريكي في عام ١٩٧٣. حصل كيسنجر على جائزة نوبل للسّلام عام ١٩٧٣ على سلوكه في التّفاوض على وقف إطلاق النّار في فيتنام في ظلّ ظروف مثيرة للجّدل... سعى كيسنجر لاحقاً، دون جدوى، إلى إعادة الجائزة بعد فشل وقف إطلاق النّار.

لعب كيسنجر، وهو أحد ممارسي السّياسة الواقعيّة، دوراً بارزاً في السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠. خلال هذه الفترة، كان رائداً في سياسة الانفصال مع الاتّحاد السّوفياتي، وقام بتنظيم افتتاح العلاقات مع جمهورية الصّين الشّعبيّة، التي شاركت في ما أصبحت تُعرف باسم الدّبلوماسيّة المكوكيّة في الشّرق الأوسط لإنهاء حرب يوم الغفران حرب تشرين **(أكتوبر)** عام ١٩٧٣، وتفاوض على اتفاقات باريس للسّلام، التي أنهت التدخّل الأمريكي في حرب فيتنام. كان كيسنجر مرتبطاً أيضاً بسياسات مثيرة للجّدل مثل تورّط الولايات المتّحدة في الانقلاب العسكري التشيلي عام ١٩٧٣، وهو "ضوء أخضر" للحكم العسكري في الأرجنتين لحربهم القذرة، ودعم الولايات المتّحدة لباكستان أثناء حرب بنغلاديش على الرّغم من الإبادة الجماعيّة التي ارتكبها حلفاؤه. بعد تركه الحكومة، أسس كيسنجر أسوشيتس، وهي شركة استشاريّة جيوسياسيّة دوليّة. كتب كيسنجر أكثر من عشرة كتب عن التّاريخ الدّبلوماسي والعلاقات الدّوليّة.

لا يزال كيسنجر يعتبر على نطاق واسع شخصيّة مثيرة للجّدل في السّياسة الأمريكيّة، وقد أدانه الصّحفيّون والنّشطاء السّياسيّين ومحامو حقوق الإنسان كمجرم حرب. وفقاً

بالنّسبة إلى الإستراتيجيّين الرئيسيّين لإعلان عدم الانحياز في كولومبو الجريء، فقد كانت قد تمّت الإطاحة بهم في غضون أشهر، "كل حالة على حدة"، إذا استخدمنا عبارة كيسنجر. ففي الهند، أُجْبرت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي[1] (Indira Gandhi) على إجراء الانتخابات في شباط

لمسح أجرته مجلة السّياسة الخارجيّة (Foreign Policy) في عام ٢٠١٤، اعتبر ٣٢,٢١% من "أفضل علماء العلاقات الدّوليّة في أمريكا" هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأكثر فعاليّة منذ عام ١٩٦٥.

(١) أنديرا بريادارشيني غاندي: ١٩ تشرين الثّاني عام ١٩١٧ - ٣١ تشرين الأوّل عام ١٩٨٤ كانت سياسيّة هنديّة سيدة دولة وشخصيّة مركزيّة في المؤتمر الوطني الهندي. كانت أوّل وحتّى الآن رئيسة وزراء وحيدة في الهند. أنديرا غاندي ابنة جواهر لال نهرو، أوّل رئيس وزراء للهند. عملت كرئيسة للوزراء من كانون الثّاني عام ١٩٦٦ إلى آذار عام ١٩٧٧ ومرّة أخرى من كانون الثّاني عام ١٩٨٠ حتى اغتيالها في شهر تشرين الأوّل عام ١٩٨٤، مما يجعلها ثاني أطول رئيس وزراء هندي يحكم الهند، بعد والدها.

عملت غاندي كمساعد شخصي لوالدها ومضيفة خلال فترة رئاسته للوزراء بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٤. وانتخبت رئيسة للمؤتمر الوطني الهندي في عام ١٩٥٩. بعد وفاة والدها في عام ١٩٦٤ تمّ تعيينها كعضو في مجلس رجيا سبها (العلوي منزل)، وأصبحت عضواً في حكومة لال بهادور شاستري كوزير للإعلام والإذاعة. في انتخابات القيادة البرلمانيّة لحزب المؤتمر الذي عقد في أوائل عام ١٩٦٦ (بعد وفاة شاستري)، هزمت منافستها مورارجي ديساي لتصبح زعيمة، وبالتّالي خلفت شاستري كرئيس وزراء الهند. كرئيسة للوزراء، كانت غاندي معروفة بتعنّتها السّياسي ومركزيّة السّلطة غير المسبوقة. ذهبت إلى الحرب مع باكستان لدعم حركة الاستقلال وحرب الاستقلال في شرق باكستان، مما أدّى إلى انتصار هندي وإنشاء بنغلاديش، وكذلك زيادة نفوذ الهند إلى الحدّ الذي أصبحت فيه المهيمنة الإقليميّة في جنوب آسيا. نقلاً عن النّزعات الانشطاريّة واستجابة لدعوة الثّورة، فرضت غاندي حالة الطّوارئ من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٧

عام ١٩٧٧، وفي خضمّ ذلك، نظّم العديد من الأعضاء الرئيسيّين في حزب المؤتمر بقيادة جاجيفان رام (Jagjivan Ram) انشقاقاً عامّاً في الحزب لتشكيل ائتلاف معارض مع جاناتا (Janata) المتطرّف. كانت القضيّة الرّئيسة هي فرض التّقشّف المحلّي الذي فرضه صندوق النّقد الدّولي. كانت غاندي قد خرجت من منصبها بحلول شهر آذار، أي بعد أقل من ستّة أشهر من إعلان الأمم المتّحدة لعدم الانحياز. في سريلانكا، أصيب حزب الحرّيّة (Freedom Party) الحاكم للسّيدة بندرانيكي (Bandaranaike) والبلد كله بالشّلل بسبب موجة من الإضرابات في أوائل شهر كانون الثّاني (يناير) قادها حزب "تروتسكي" (Trotskyite) المرتبط بنقابات العمّال، والذي يُقَال إنّه يتمتّع بعلاقات حميمة مع المخابرات الأنكلو أمريكيّة. بندرانيكي (Bandaranaike) في ذلك الوقت، في محاولة عقيمة لاستعادة النّظام، اتهمت "بالتّدخل الأجنبي". بحلول أيار عام ١٩٧٧ كانت خارج السّلطة. وفي غويانا، يوم عيد الحب، ١٤ شباط عام ١٩٧٨، بعد ضغوط خارجيّة متكرّرة على حكومة رئيس

حيث تمّ تعليق الحريّات المدنية الأساسيّة وتمّ فرض الرّقابة على الصّحافة. في عام ١٩٨٠، عادت إلى السلطة بعد انتخابات حرة ونزيهة. بعد عمليّة بلو ستار (Blue Star) (حيث تمّ القيام بعمل عسكري هندي تم تنفيذه في الفترة ما بين ١ و ٨ حزيران عام ١٩٨٤ لإزالة الزّعيم الدّيني المتشدد جرنيل سينغ بندرانوال وأتباعه من مباني مجمّع هارماندير صاحب (المعبد الذّهبي) في أمريتسار، البنجاب) . تمّ اغتيالها على أيدي حراسها الشّخصيّين والقوميّين السّيخ في ٣١ تشرين الأوّل عام ١٩٨٤. وأُطلق الرصاص على القتلة، بينت سينغ وساتوانت سينغ، على أيدي حراس أمن آخرين. تعافى ساتوانت سينغ من إصاباته وأُعدم بعد إدانته بالقتل. في عام ١٩٩٩، حصلت أنديرا غاندي على لقب "امرأة الألفيّة" في استطلاع على الإنترنت نظّمته هيئة الإذاعة البريطانيّة.

الوزراء فوربس بورنهام (Forbes Burnham)، اضطّر فريدريك ويلز (Frederick Wills)، وهو الإستراتيجي الرّئيس الثّالث لمبادرة عدم الانحياز للتّنمية الاقتصاديّة إلى الاستقالة.

واستناداً إلى مصادر دبلوماسيّة مطّلعة على الوضع، كانت يد هنري كيسنجر الثّقيلة موجودة في كلّ حالة. "لكن تمّ ذلك بالتّنسيق الوثيق مع البريطانيّين"، بحسب هؤلاء المراقبين. فالبريطانيّون، كما تعلمون، كانوا أذكياء للغاية. لقد كانوا على استعداد للسّماح للأمريكيّين بالقيام بالأعمال القذرة العامّة وتحميلهم اللّوم عليها، بينما كانوا يعملون بفعاليّة كبيرة على مستوى أكثر سرّيّة. لم يكن أشخاص مثل جيم كالاهان (Jim Callaghan) [رئيس وزراء حزب العمال البريطاني] أهم الذين فعلوا ذلك. لقد كان رجال [المعهد الملكي للشّؤون الدّوليّة][1] (Royal Institute for International Affairs) أو تشاتام هاوس (Chatham House) وأشخاص مثل مايكل هوارد (Michael Howard)، وعائلات مثل اللورد سيسيل (Lord Cecil) ودوائر الاستخبارات العسكريّة (MI5) الذين شاركوا في العمل ضد "مبادرة كولومبو".

---

(١) المعهد الملكي للشّؤون الدّولية، المعروف باسم تشاتام هاوس (Chatham House)، هو منظّمة غير ربحية مقرها لندن ومهمتها تحليل وتعزيز فهم القضايا الدّوليّة الرّئيسة والشّؤون الجّارية. تمّ إنشاؤه في قاعدة تشاتام هاوس ويأخذ اسمه من المبنى الذي يقع فيه، وهو منزل من القرن الثّامن عشر مدرج من الدرجة الأولى في ميدان سانت جيمس، صمّمه جزئيّاً هنري فليتكروفت ويشغله ثلاثة رؤساء وزراء بريطانيون، بما في ذلك وليام بيت ، إيرل تشاتام الأول. في تصنيف جامعة بنسلفانيا (تم الإعلان عنه في كانون الثاني ٢٠١٧) لتقريرها العالمي عن طريق الذّهاب إلى مراكز البحوث، احتلّ تشاتام هاوس المركز الفكري لذلك العام، والثّاني الأكثر نفوذاً في العالم بعد معهد بروكينغز، والأكثر نفوذاً في العالم.

إنّ تهديد العالم الثّالث للنّظام الأنكلو أمريكي ونظامه ونظام الضّرائب العالميّة من خلال الدّولارات النّفطيّة كان قد تمّ كبحه كما هو واضح. فتحت مصارف اليورودولار الرّائدة في لندن ونيويورك بوابات قروضها حيث أقرضت مبالغ أكبر من أي وقت مضى لدول مختارة من العالم الثّالث التي وافقت على شروط صندوق النّقد الدّولي الوحشيّة، لإعادة تمويل العجز في مجال النّفط.

الاستخدام السّلمي للطّاقة الذّريّة يصبح مبرّراً للحرب

لكن كانت هناك دلائل متزايدة في أجزاء كثيرة من العالم على أنّ الإمكانات لا تزال قائمة لمبادرات أقوى وحاسمة بشكل أساسي في نقل التّكنولوجيا من الدّول الصّناعيّة الأوروبيّة الرّئيسة، وكذلك من اليابان، إلى بلدان نامية مختاره. في حين أنّ الجّبهة العريضة المقدّمة في كولومبو قد تمّت هزيمتها اسميّاً، فإنّ فكرة التّعاون الاقتصادي بين الشّمال والجنوب كانت تترسّخ بطرق جديدة مثيرة.

خلال أواخر عام ١٩٧٥، دخلت حكومة البرازيل في اتفاقيّة كبرى مع الحكومة الألمانيّة التي كان يترأسها هيلموت شميدت (Helmut Schmidt) لبناء مجمّع من محطّات الطّاقة النّوويّة، ومحطّات تخصيب الوقود، وغيرها من التقنيّات ذات الصّلة. وقعت شركة تصنيع المفاعل النّووي الألماني كي دبليو يو (KWU)، ما كان في ذلك الوقت أكبر عقد نووي واحد في العالم. كان من المقرر أن توفّر ألمانيا "التّسليم بالمفتاح" أو بشكل كامل بناء ثمانية مفاعلات ومنشآت للطّاقة النّوويّة لدورة الوقود النّووي بأكملها، بما في ذلك التّخصيب. تبلغ التّكلفة الإجماليّة للمشروع بأكمله /٥/ مليارات من الدولارات، وكان من المقرر الانتهاء

منه بحلول عام ١٩٩٠. وكان اتّحاد شركات تخصيب اليورانيوم الأوروبّي، يورينكو (Urenco)، سيوفّر وقود اليورانيوم الأوّلي. وفي عام ١٩٧٥ أيضاً، وقّعت البرازيل اتفاقيّة تعاون بقيمة /٢,٥/ مليار دولار مع فرنسا لبناء مفاعل تجريبي سريع التّكاثر[١] (Fast breeder reactors). لقد ردّت واشنطن بجهود غير مسبوقة لإجبار ألمانيا والبرازيل على إلغاء البرنامج. لقد هدّدت البرازيل بأن تصبح قوّة اقتصاديّة مستقلّة عن السّيطرة الأنكلو أمريكيّة، والأهم من ذلك ستكون مستقلّة عن ابتزازهم النّفطي.

أمّا بالنّسبة للمكسيك التي لم تكن مصدّراً مهمّاً للنّفط في أوائل سبعينيّات القرن الماضي لأسباب اقتصاديّة وجيهة فقد اتّخذت قراراً بتطوير الطّاقة النّوويّة للكهرباء كجزء من خطّتها للتّصنيع السّريع مع الحفاظ على "تراثها" النّفطي لاستخدامات أُخْرى، مثل كسب دولارات التّصدير. وكجزء أوّلي من برنامجها النّووي، أبرمت المكسيك عقوداً مع شركة ميتسوبيشي (Mitsubishi) اليابانيّة وشركة سيمنز (Siemens) الألمانيّة. في أعقاب أوّل صدمة نفطيّة في عام ١٩٧٥، قرّرت اللّجنة الوطنيّة للطّاقة في المكسيك (Mexico's National Energy Commission) أنّ حرق الهيدروكربونات لإنتاج الكهرباء كان مضيعة للوقت ولا يتمتّع بالكفاءة المناسبة. لقد أعلنوا عن خطط لبناء /١٥/ مفاعلاً جديداً للطّاقة النّوويّة خلال /٢٠/ عاماً.

---

(١) مفاعل التّكاثر: هو مفاعل نووي يولّد مواد انشطاريّة أكثر مما يستهلك. تحقّق مفاعلات المربي هذا لأنّ اقتصادها النيوتروني مرتفع بدرجة تكفي لإنتاج وقود انشطاري أكثر من استخدامها، عن طريق تشعيع مادة خصبة، مثل اليورانيوم ٢٣٨ أو الثوريوم -٢٣٢ الذي يتمّ تحميله في المفاعل مع الوقود الانشطاري. تمّ العثور على مزيد من احتياطيّات اليورانيوم، وأساليب جديدة لتخصيب اليورانيوم خفضت تكاليف الوقود في الستينيّات.

استجابت باكستان بقيادة حكومة رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو لصدمة النّفط عام ١٩٧٤ بتسريع العمل في برنامج الطّاقة النّوويّة الذي كان على نطاق صغير في وقت سابق. كان بوتو قد سحب باكستان من كومنولث الأمم المتّحدة البريطاني (British Commonwealth of Nations) من أجل اتّباع سياسة تنمية وطنيّة مستقلّة.

لقد دخلت حكومة بوتو في مفاوضات مع فرنسا حول بناء محطّة لتخصيب الوقود النّووي لباكستان، والتي تمّ الانتهاء منها في شهر آذار عام ١٩٧٦. كانت باكستان تتطوّر إلى قوّة ضغط (lobby) فعّال في جميع أنحاء الشّرق الأوسط حول أهمّيّة تطوير الطّاقة النّوويّة بالإضافة إلى موارد النّفط. بحلول شهر آب عام ١٩٧٦، أطلقت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة وهنري كيسنجر شخصيّاً حملة ضغط كبيرة ضدّ كلّ من فرنسا وباكستان لإجهاض الصّفقة النّوويّة بدعوى أنّها مرتبطة بطموحات للحصول على الأسلحة النّوويّة، على الرّغم من الموافقة التي حصلت عليها باكستان من الوكالة الدّوليّة للطّاقة الذّريّة (The International Atomic Energy Agency) بأنّ هناك ضمانات كافية لضمان عدم حدوث ذلك. واستناداً إلى الرّوايات الباكستانيّة، كان كيسنجر قد وجّه في وقت سابق من ذلك العام في لاهور تهديداً مباشراً "بأنّه سيجعل من باكستان عبرة لمن يعتبر" إذا لم يتخلَّ بوتو عن مفاوضات مشروع إعادة المعالجة النّوويّة مع فرنسا.

في عام ١٩٧٧، أُطِيْحَ ببوتو في انقلاب عسكري بقيادة الجنرال ضياء الحق. قبل إعدامه شنقاً، اتّهم بوتو وزير الخارجيّة الأمريكي هنري كيسنجر بالوقوف وراء الإطاحة به بسبب إصرار بوتو على تطوير برنامج باكستان النّووي المستقل. وكتب بوتو دفاعه من زنزانته في السّجن قبل إعدامه، فأعلن:

الدّكتور هنري كيسنجر، وزير خارجيّة الولايات المتّحدة، لديه عقل لامع. لقد أخبرني أنّه لا ينبغي علي إهانة ذكاء الولايات المتّحدة بالقول إنّ باكستان تحتاج إلى محطّة إعادة المعالجة (Reprocessing Plant) لاحتياجاتها من الطّاقة. ردّاً على ذلك، أخبرته أنّني لن أهين ذكاء الولايات المتّحدة من خلال مناقشة احتياجات باكستان من الطّاقة، لكن بنفس المنطلق، ليس من حقّه إهانة سيادة باكستان واحترامها لذاتها من خلال مناقشة المحطّة على الإطلاق... حصلت على حكم الاعدام.

لقد عكس الجنرال ضياء سياسة بوتو الخارجيّة المستقلّة، والتحق بركب واشنطن بسرعة. تلا ذلك المساعدة العسكريّة الأمريكيّة الوفيرة.

ولكن بكلّ المقاييس، كان الالتزام الأكثر إثارة للإعجاب تجاه الطّاقة النّوويّة من جانب دولة قطاعٍ نامٍ في أعقاب صدمة النّفط عام ١٩٧٤ جاء من شاه إيران. الشّاه، الذي يدين بمنصبه للانقلاب الذي قامت به المخابرات البريطانيّة والأمريكيّة في عام ١٩٥٣ للإطاحة بنظام مصدّق الوطني وإعادة الملكيّة "الموالية لأمريكا"، كان قد بدا وكأنّه متلقٍّ ممتن للإمدادات العسكريّة الأمريكيّة وغيرها من الدّعم على مدى أكثر من /٢٠/ عاماً. وكان قد وافق على بدء دعوة هنري كيسنجر لزيادة سعر النّفط القياسي لأوبك إلى /١١,٦٥/ دولار للبرميل الواحد في اجتماع الدّول المصدّرة للنّفط (أوبك) في كانون الثّاني عام ١٩٧٤.

ولكن مع تدفق عائدات النّفط الجديدة إلى خزينة الدّولة، رأى الشّاه الفرصة لتحقيق حلم قديم. ستستخدم إيران ثروتها النّفطيّة لإنشاء واحدة من أحدث البنى التّحتيّة للطّاقة في العالم، والتي بُنِيَت على توليد الطّاقة

النّوويّة، والتي من شأنها أن تحوّل الكهرباء واحتياجات الطّاقة الأُخْرى في الشّرق الأدنى بأسره.

بحلول عام ١٩٧٨، كان لإيران رابع أكبر برنامج للطّاقة النّوويّة في العالم والأكبر بكثير بين دول العالم الثّالث. دعت خطّة الشّاه إلى تركيب /٢٠/ مفاعلاً للطّاقة النّوويّة بحلول عام ١٩٩٥، لتوفير حوالي /٢٣٠٠٠/ ميغاوات من الكهرباء. رأى الشّاه أنّ الكهرباء التي يتمّ توليدها بالطّاقة النّوويّة هي وسيلة عقلانيّة لتنويع اعتماد إيران على النّفط، وكوسيلة لمواجهة الضّغط الهائل من واشنطن ولندن لإعادة تدوير النّفط إلى بنوك نيويورك ولندن.

وكان الشّريكان الأساسيّان في المفاوضات اللذان تفاوض معهما الشّاه بشأن برنامجه النّووي فرنسا وألمانيا. في وقت مبكّر من عام ١٩٧٤، كانت إيران قد وقّعت اتفاقاً مؤقّتاً مع فرنسا لبناء خمسة مفاعلات للطّاقة النّوويّة ومركزٍ للأبحاث النّوويّة. تمّ توسيع هذا في عام ١٩٧٥ ليشمل ثمانية مفاعلات، بتكلفة إجماليّة قدرها /٨,٦/ مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، اشترت إيران /١٠/ في المائة من حصّة منشأة تخصيب اليورانيوم الفرنسيّة التي يتمّ بناؤها في تريكاستين (Tricastin) وقدّمت قروضاً بقيمة مليار دولار لإنشائها.

في عام ١٩٧٦، وقّعت إيران عقداً مع شركة الطّاقة النّوويّة الألمانيّة كي دبليو يو، (KWU)، مقابل /٧,٨/ مليار مارك ألماني، لمفاعلين وبنية تحتيّة؛ وقد أعقب ذلك في عام ١٩٧٧ عقد لتزويد أربعة مفاعلات إضافيّة بقيمة /١٩/ مليار مارك ألماني. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت إيران في عهد الشّاه في الشّركات الصّناعيّة الأوروبيّة الرّئيسة، بما في ذلك حصّة /٢٥/ في المائة في كروب الألمانيّة (German Krupp) ، وفي منشآت التّخصيب النّووية

الفرنسيّة. كانت الرّوابط الاقتصاديّة بين إيران وأوروبا القاريّة تزداد أهميّة. خلال هذا الوقت، وفي ظلّ نظام صارم للرّئيس الأمريكي كارتر المناهض لكل استخدام للطّاقة النوويّة، لم تشارك الولايات المتّحدة في دعم تصدير تكنولوجيا المفاعلات النّوويّة الأمريكيّة، وحاولت واشنطن جاهدة منع الصّفقات الألمانيّة والفرنسيّة دون جدوى.

في أعقاب أزمة النّفط عام ١٩٧٣، كانت التّكنولوجيا النّوويّة تهدّد بأن تصبح المصدر الأسرع نموّاً للبنية التّحتيّة للطّاقة غير النّفطيّة في بلد بعد آخر، في كلّ من أوروبا الغربيّة وفي الدّول النّامية.

أزمة الذّهب والدّولار والمخاطر المحتملة الجّديدة من أوروبا

في اجتماع مغلق عُقِد في طوكيو في نيسان عام ١٩٧٥ ونظّمه ديفيد روكفلر (David Rockefeller) رئيس بنك تشيس مانهاتن (Chase Manhattan Bank) وجورج دبليو بول (George W. Ball) مؤسّس بيلدربرج (Bilderberg)، اجتمعت مجموعة مختارة من المتحدّثين باسم السّياسة لمناقشة مشروع خاص. حضر اللورد رول (Lord Roll) عن إبسدين (Ipsden)، ورئيس بنك إس. جي. واربرج (S.G. Warburg bank)، كما كان مدير بنك إنكلترا موجوداً (The Bank of England). كما حضر أيضاً ديفيد أورمسبي غور (David Ormsby Gore)، واللورد هارليتش (Lord Harlech) الذي كان سفير لندن في واشنطن خلال سنوات كينيدي المشؤومة في أوائل الستينيّات. حضر رئيس مجلس إدارة بنك باركليز (Barclays Bank)، السّير أنتوني توك، (Sir Anthony Tuke) مناقشات طوكيو السّرّيّة في شهر نيسان، وكذلك فعل إيرل كرومر(The Earl of Cromer)، جورج بارينج (George Baring)، وهو رجل مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنك مورغان غرنتي ترست

(Morgan Guaranty Trust) في نيويورك وبشركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) (النّفطيّة). (كان بارينغ سفيراً لواشنطن في وقت صدمة كيسنجر النّفطيّة، عندما أقرّ وزير الخارجيّة الأمريكي بتنسيقه الوثيق غير المعتاد في السّياسة مع وزارة الخارجيّة البريطانيّة). كان حاضراً أيضاً في محادثات طوكيو المشؤومة جون لودون (John Loudon)، رئيس مجلس إدارة شركة رويال داتش شل، الذي شارك أيضاً في اللّجنة الاستشاريّة (Advisory Committee) لبنك تشيس مانهاتن التّابع لديفيد روكفلر.

إنّ ما يهم المئات من صنّاع السّياسة المؤثّرين في اجتماع اللّجنة الثّلاثية[1] (Trilateral Commission) الذي تمّ تشكيلها مؤخّراً من قبل

---

(١) اللجنة الثّلاثيّة: هي مجموعة مناقشة غير حكوميّة وغير حزبيّة أسسها ديفيد روكفلر في تموز عام ١٩٧٣ لتعزيز التّعاون الوثيق بين اليابان وأوروبا الغربيّة وأمريكا الشّماليّة.

تمّ تشكيل اللجنة الثّلاثيّة في عام ١٩٧٣ من قبل مواطنين من اليابان ودول أمريكا الشّماليّة (الولايات المتّحدة وكندا) ودول أوروبا الغربيّة لتعزيز الحوار السّياسي والاقتصادي الجوهري في جميع أنحاء العالم. تمّ تطوير فكرة اللجنة في أوائل سبعينيّات القرن الماضي في وقت كان فيه خلاف كبير بين الولايات المتّحدة وحلفائها في أوروبا الغربيّة واليابان وكندا. على حد تعبير البيان التّأسيسي:

"تزايد الاعتماد المتبادل هو حقيقة من حقائق الحياة في العالم المعاصر. إنّه يتجاوز النّظم الوطنيّة ويؤثّر عليها ... في حين أنّه من المهم تطوير تعاون أكبر بين جميع دول العالم واليابان وأوروبا الغربيّة وأمريكا الشّماليّة، بالنّظر إلى أنّ ثقلهم الكبير في الاقتصاد العالمي وعلاقاتهم الهائلة مع بعضهم البعض، يتحمّل مسؤوليّة خاصّة عن تطوير تعاون فعّال، سواء في مصلحتهم أو في مصالح بقيّة العالم".

"لكي تكون اليابان وأوروبا الغربية وأمريكا الشّمالية فعّالة في مواجهة المشاكل المشتركة، سيتعيّن عليها التّشاور والتّعاون بشكل أوثق على أساس المساواة لتطوير وتنفيذ سياسات

روكفلر في نيسان كان الخطر الكبير على المؤسّسة الأنكلو أمريكيّة لمواصلة موقف السّياسة الخارجيّة الهجوميّة للولايات المتّحدة ضدّ بقيّة العالم المرتبط بوزير الخارجيّة هنري كيسنجر والإدارة الجّمهوريّة. كان تكتيك كيسنجر المتشدد "فرق تسد"[1] هو عزل دولة واحدة تلو الأخرى، سواء كانت أوروبيّة

منسّقة بشأن المسائل التي تؤثّر على مصالحها المشتركة ... الامتناع عن الأعمال الانفراديّة التي لا تتوافق مع ترابطها ومن الأعمال الضّارة بمناطق أخرى ... [و] تستفيد من المنظّمات الدّوليّة والإقليميّة القائمة وتعزز دورها."

"تأمل المفوضيّة أن تلعب دوراً إبداعيّاً كقناة للتّبادل الحرّ للآراء مع الدّول والمناطق الأخرى. سيكون إحراز مزيد من التّقدّم في البلدان النّامية وتحسين العلاقات بين الشّرق والغرب مصدر قلق كبير."

غادر زبغيني بريجنسكي مستشار روكفلر الذي كان متخصّصاً في الشّؤون الدّوليّة (ولاحقاً مستشار الأمن القومي للرّئيس جيمي كارتر من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١)، جامعة كولومبيا لتنظيم المجموعة، إلى جانب:

إدوين ريشور، أستاذ في جامعة هارفارد وسفير الولايات المتّحدة في اليابان بين ١٩٦١-١٩٦٦.

جورج فرانكلين، المدير التّنفيذي لمجلس العلاقات الخارجيّة في نيويورك

ماكس كونستام، مركز السّياسة الأوروبيّة

روبرت ر. باوي، جمعيّة السّياسة الخارجيّة ومدير مركز هارفارد للشّؤون الدّوليّة

مارشال هورن بلاور، الشّريك السّابق في ويلمر وكوتلر آند بيكرينغ

تاداشي ياماموتو، مركز اليابان للتّبادل الدّولي

وليام سكرانتون، الحاكم السّابق لبنسلفانيا

(١) فَرِّق تَسُدْ هو مصطلح سياسي عسكري اقتصادي الأصل اللاتيني له "divide et impera" ويعني تفريق قوّة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرّقة لتصبح أقل قوّة وهي غير متّحدة مع بعضها البعض مما يسهل التّعامل معها كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرّقة التي لم يسبق أن اتّحدت والتي يراد منعها من الاتّحاد وتشكيل قوّة كبيرة يصعب التّعامل

أو قطاعٍ نامٍ أو أوبك، وتصوير منظّمة أوبك على أنّها أساس المشكلة للدّول النّامية التي دمّرت نموّها الاقتصادي بسبب سياسة النّفط التي اتبعتها مجموعة بيلدربيرج عام ١٩٧٣.

بحلول عام ١٩٧٥، كان نهج "السّفاح" لكيسنجر والذي تمّ إخفاؤه بطريقة لطيفة في الدّبلوماسيّة الدّوليّة يخاطر بخلق ردّ فعلٍ دوليٍّ هائلٍ. كانت هناك حاجة إلى "صورة" جديدة لإقناع العالم بالحاجة إلى استمرار الهيمنة الأمريكيّة. لذلك، في اجتماع طوكيو للجنة الثّلاثيّة (Trilateral Commission) في نيسان، بعد أكثر من عام ونصف بقليل من الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة عام ١٩٧٦، قدّم ديفيد روكفلر رجلاً لأصدقائه الدّوليّين المؤثّرين كرئيس جديد للولايات المتّحدة. قليل من الأمريكيين، ناهيك عن الأجانب، بالكاد سمعوا أبداً بمزارع الفول السّوداني من بلدة صغيرة في جورجيا الذي فضّل أن يُطْلَق عليه اسم "جيمي" كارتر.

معها . وسياسة فرق تسد ليست بسياسة جديدة بل هي قديمة قدم السّياسة نفسها حيث طبّقها السّومريون، والمصريون ،واليونانيون القدماء لتفكيك قوى أعدائهم وتحييد هذه القوى من خلال توجيهها داخليّاً واحدة ضدّ الأُخرى، والاستعمار في شكله الحالي ومنذ نشأته في بداية سبعينيّات القرن التّاسع عشر طبّق هذا الأسلوب القديم في السّياسة لنفس الأغراض والأهداف ومن أجل إضفاء الشّرعيّة على احتلاله لبلد ما من خلال الظّهور. *ويبدو أنّ سياسة فرّق تسد تأتي بعد مرحلة فرّق تغزو، لأنّ استعباد شعب ما والاستيلاء على أراضيه وثرواته يتطلب أولاً إنهاك قواه العسكريّة والاقتصاديّة لغرض تسهيل العمليّة وتقليص تكاليفها. وهذا يتمّ عادة من خلال إثارة الفتنة الطّائفية والتّحريض على العنصريّة ونشر روح الانتقام بين الطّوائف والطّبقات المكوّنة لهذا الشّعب وإشعال حروب داخليّة وخارجيّة تنتهي بإنهاك قوى كافة الأطراف.*

بعد تقديمه في اجتماع طوكيو عام ١٩٧٥، حظي كارتر بحشد علاقات عامّة استثنائي من وسائل إعلام المؤسّسة مثل صحيفة النيويورك تايمز (*New York Times*) الليبراليّة التي أشادت به باعتباره أحد الأسس الدّيناميكيّة "للجنوب الأمريكي الجديد". في تشرين الثّاني عام ١٩٧٦ أصبح كارتر رئيساً على الرّغم من اتّهامات بارتكاب مخالفات في التّصويت.

أحضر كارتر معه عدداً كبيراً من المستشارين الذين كانوا أعضاء في اللّجنة الثّلاثيّة التي أطلق عليها اسم "الرّئاسة الثّلاثيّة" (Trilateral Presidency). لم يكن وولتر مونديل (Walter Mondale) نائب الرّئيس كارتر مثل كارتر نفسه عضواً في منظّمة ثلاثيّة الأطراف السّرّيّة، لكنّ مستشار الأمن القومي زبغيني بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، ووزير خارجيّته، سايروس فانس (Cyrus Vance)، ووزير الخزانة مايكل بلومنتال (Michael Blumenthal)، ووزير دفاعه هارولد براون (Harold Brown)، وسفيره لدى الأمم المتّحدة أندرو يونغ (Andrew Young)، وكبار مسؤولي وزارة الخارجيّة ريتشارد كوبر (Richard Cooper)، ووارن كريستوفر (Warren Christopher) كانوا جميعاً جزءاً من النّادي الحصري الثّلاثي.

كانت الصّورة العامّة لرئاسة كارتر هي "حقوق الإنسان" للعالم الثّالث، و"التّفاوض، وليس المواجهة." لقد صوّر نفسه على أنّه "غريب" عن مؤسّسة السّلطة في واشنطن، لكنّ محتوى السّياسة الأمريكيّة في عهد كارتر، مع طاقمه الذي تمّ اختياره مسبقاً مستشارين للمؤسّسة كان للحفاظ على القرن الأمريكي بأيّ ثمن. تحت واجهة خطابيّة من "إصلاح النّظام القديم" للسّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، واصلت إدارة كارتر الإستراتيجيّة المالتوثيّة(neo-Malthusian)الأنكلو-أمريكيّة الأساسيّة الجديدة التي بدأها

كيسنجر في مجلس الأمن القومي (National Security Council) بموجب مذكّرة دراسة الأمن القومي رقم /٢٠٠/ (National Security Study Memoran dum 200). كان من المقرر حظر التّنمية في العالم الثّالث، وكانت سياسة "وضع حدود للنّمو" لما بعد الصّناعة التي ستُفْرَض للحفاظ على هيمنة الدّولار الإمبريالي. كانت "حقوق الإنسان" لكارتر ستصبح الحجّة لتبرير تدخّل الولايات المتّحدة غير المسبوق في الشّؤون الدّاخليّة لدول العالم الثّالث المستهدفة. كانت الإستراتيجيّة ستفشل فشلاً ذريعاً.

نشأت مشكلة كبيرة في أعقاب صدمة النّفط مباشرة، والتي هدّدت بتدمير صرح "النّظام النّقدي للدّولار النّفطي" الأنكلو أمريكي الجديد". في عام ١٩٧٤، اقترحت مفوّضيّة الاتّحاد (The Commission of the Europ ean Community) على البنوك المركزيّة في البلد العضو وضع نظام لموازنة الأرصدة التّجاريّة بين دول المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة مع الذّهب بسعر السّوق الذي كان عندئذ حوالي /١٥٠/ دولارٍ للأونصة. كان من شأن الاقتراح الأوروبي أن يخفّف إلى حدّ كبير عبء مدفوعات النّفط لعدد من الدّول الأوروبيّة، ويقلل من تأثير الدّولار. أصرّت وزارة الخزانة الأمريكيّة لأسباب سياسيّة تتمثّل في هيمنة الدّولار، على أنّ البنوك المركزيّة تقدّر الذّهب بسعر منخفض بشكل مصطنع قدره /٤٢,٢٢/ دولار للأونصة. كان من المُمْكن أن يؤدي تقييم الذّهب بالسّعر الأعلى إلى فتح الباب أمام المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة لإمكانيّات تجاريّة كبيرة مع اثنين من الدّول الرّائدة المنتجة للذّهب وهما جنوب إفريقيا والاتّحاد السّوفياتي. ذهب بول فولكر وكيل وزارة الخزانة الأمريكيّة إلى لندن في خريف عام ١٩٧٤ لتوجيه تحذير واضح ضدّ أيّ من هذه التّحرّكات الأوروبيّة لإعادة الذّهب إلى النّظام النّقدي في أعقاب أزمة النّفط.

لكنّ الفكرة، بطبيعة الحال، لم تمُت. بل استمرّت بالحياة. كانت حكومة جون فورستر (John Vorster) بجنوب إفريقيا، التي كانت تعتمد على النّفط المستورد، في ذلك الوقت تكافح للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في أعقاب الزّيادة الحادّة في أسعار النّفط. وفي الوقت نفسه، كانت تمدّ مقترحاتها التّحفيزيّة المبدئيّة إلى الدّول الأفريقيّة السّوداء المجاورة لشكل من أشكال التّعاون في مجال التّنمية الاقتصاديّة على الرّغم من نظام الفصل العنصري الصّارم في الدّاخل.

كانت أنغولا غنيّة بالنّفط؛ كان لدى جنوب إفريقيا التّكنولوجيا الصّناعيّة والبنية التّحتيّة التي تحتاجها أنغولا ودول إفريقية أخرى. احتاجت المنطقة إلى استثمارات ماليّة وتأمين منافذ للتّجارة الخارجيّة حتّى تنجح. في أواخر عام ١٩٧٤، دعا وزير الماليّة في جنوب إفريقيا نيكولاس ديديريتش (Nicolaas Diederichs) علناً إلى إعادة تقييم سعر الذّهب للبنك المركزي الدّولي إلى مستوى السّوق مردّداً الجدل الدّائر في أوروبا:

لقد دأبت على الضّغط من أجل السّماح للسّلطات النّقديّة ببيع الذّهب فيما بينها بسعر السّوق ... ستتمّ إعادة تقييم الذّهب في الخزائن الرّسميّة للبنوك المركزيّة؛ وسيكون هناك المزيد من المال ليُدْفَع للعرب؛ وثانياً، إنّ الدّولار يفقد القيمة.

وفي الوقت نفسه، بدأت ألمانيا وإيطاليا اتّفاقيّة ثنائيّة بموجبها تمّ استخدام الذّهب كضمان للحصول على قرض ألماني بقيمة /٨٠ %/ من سعر السّوق الحالي البالغ /١٥٠/ دولاراً للأوقية. كانت المناقشة الأوروبيّة حول الاستخدام الفعّال للذّهب كبديل لطغيان معيار الدّولار تكتسب زخماً واضحاً.

بيد أنّ هذه الاحتمالات لإقامة روابط تجاريّة واقتصاديّة أوثق بين قارة أوروبا وجنوب إفريقيا تلقَّت ضربة مدمّرة. إنّ الدّعم السّوفياتي والكوبي للحركة الماركسيّة للتّحرير الشّعبي في أنغولا (Angola's Marxist Movement for the Popular Liberation of Angola (MPLA) أو (MPLA) اختصاراً جعل ذلك البلد تحت سيطرة نظام معادٍ لبريتوريا. بالإضافة إلى ذلك، أدّت المبيعات المتكرّرة غير المعلنة للاحتياطيات الرّسميّة للذّهب في الولايات المتّحدة، والتي ألقت كميّات كبيرة إلى السّوق إلى انخفاض حادٍّ في سعر الذّهب العالمي وجلبت صعوبات اقتصاديّة متزايدة لصناعة التّعدين الحيويّة في جنوب إفريقيا. ثمّ، في أيّار (مايو) عام ١٩٧٦، اندلعت أعمال الشّغب في بلدة سويتو جنوب أفريقيا. تزامنت أعمال الشّغب الغريبة مع زيارة وزير الخارجيّة الأمريكي كيسنجر إلى جنوب إفريقيا. أدّى ردّ الفعل السّياسي الدّولي المتمثّل في القمع الوحشي الذي قامت به شرطة جنوب إفريقيا للمتظاهرين في سويتو إلى جعل الرّبط الاقتصادي الفعّال بين جنوب إفريقيا والحكومات الأوروبيّة أكثر صعوبة. لكنّ المحادثات استمرّت مع استقرار الوضع إلى حدّ ما خلال الأشهر التّالية؛ إنّ مشاركة أكبر دولة منتجة للذّهب في العالم في أي محاولة لاستقرار العلاقات النّقديّة العالميّة أمر بالغ الأهميّة.

في شهر تمّوز عام ١٩٧٧، نشرت مجلّة "تو ذا بوينت إنترناشونال" الشّهريّة (To the Point International) في جنوب إفريقيا مقابلة مع مصرفي بارز في ألمانيا الغربيّة، وهو رئيس مجلس إدارة بنك درسدنر (Dresdner bank) يورغن بونتو (Jürgen Ponto). أوضح بونتو في المقابلة رؤيته لحلّ التّنمية للأزمات الاقتصاديّة والعرقيسيشّة التي كانت تحيط بكلّ جنوب قارّة

إفريقيا. ولدى حديثه عن الدّور الحيوي الذي يجب أن تلعبه أوروبا في حلّ أزمة إفريقيا، شدّد بونتو على أنّه يتعيّن على أوروبا أولاً استعادة النّظام في اقتصاداتها في أعقاب الأزمات النّفطيّة والأزمات الاقتصاديّة ذات الصّلة. من أجل القيام بذلك، صرّح بونتو:

يجب إعطاء الأولويّة لإنشاء نظام نقدي مستقر؛ عندما تبدأ منطقة أصغر ولكنّها مهمّة اقتصاديّاً في العالم مثل الاتّحاد الأوروبي بادئ ذي بدء بإطلاق الحركة من خلال القضاء على الفوضى النّقديّة الخاصّة بها، فإنّنا سنكون في طريقنا لتحقيق ذلك.

أوضح بونتو مفهوم مبادرات التّنمية الاقتصاديّة الأوروبيّة لمنطقة الجنوب الأفريقي بأسرها، بما في ذلك الدّول الإفريقيّة الغنيّة مثل جنوب إفريقيا، وساحل العاج، والجزائر، والتي ستمكِّن تلك البلدان من تطوير أفقر الدّول: "يمكنهم إنتاج ما يكفي من الغذاء، وإمكانيّات التّوظيف والتّعليم للقارّة بأكملها شريطة أن تتمّ إزالة القيود في سياق التّطوّرات". كان بونتو صديقاً حميماً لنيكولاس ديديريش (Nicolaas Diederichs) وزير الماليّة في جنوب إفريقيا وخليفة ديديريتش المعيّن روبرت سميت (Robert Smit). كان النّقاش المتقدّم يدور بوضوح بين البنوك الأوروبيّة المؤثّرة والصّناعة والحكومات الغنيّة بالموارد في جنوب إفريقيا. كان هناك مزيج محتمل ناشئ كان يُمْكِن أن يغيّر خريطة الجغرافيّة السّياسيّة للعالم الأنكلو أمريكي بأسره، بشكل واضح ضدّ مصالح لندن ونيويورك.

ولكن في ٣١ تمّوز، تمّ اغتيال يورغن بونتو (Jürgen Ponto) في فرانكفورت على يد إرهابيّين يدّعون أنّهم ينتمون إلى عصابة بادر-

مينهوف[1] (Baader-Meinhof gang). بعد بضعة أسابيع، في كولونيا، اختُطف هانز مارتن شلاير (Hanns-Martin Schleyer) رئيس اتّحاد أرباب العمل الألمان وقُتِلَ في وقت لاحق من قبل نفس المنظّمة. في حين أنّ آثار الجريمة تشير إلى الشّرق، كان هناك سبب مهم للاعتقاد بأنّ بعض أجهزة

---

(١) فصيل الجّيش الأحمر (RAF)، المعروف أيضاً باسم مجموعة بادر- ماينهوف أو عصابة بادر- ماينهوف (الألمانيّة: بادر- ماينهوف - غروب، بادر ماينهوف - باندي)، كان منظّمة ألمانيّة يساريّة متطرّفة في ألمانيا الغربيّة تأسّست في عام ١٩٧٠. شملت الشخصيّات الأولى أندرياس بادر وجودرون إنسلين وهورست ماهلر وأولريك ماينهوف، من بين آخرين، وقد شارك أولريك ماينهوف في هروب بادر من السّجن في عام ١٩٧٠. وكانت حكومة ألمانيا الغربيّة وكذلك معظم وسائل الإعلام والأدب الغربي يعتبرون فصيل الجّيش الأحمر منظّمة إرهابيّة.

انخرط الجّيش الأحمر في سلسلة من التّفجيرات والاغتيالات والخطف والسّطو على البنوك وإطلاق النّار على الشّرطة على مدار ثلاثة عقود. بلغ نشاطهم ذروته في أواخر عام ١٩٧٧، ممّا أدّى إلى أزمة وطنيّة أصبحت تُعْرف باسم "الخريف الألماني". تمّ تحميل سلاح الجّو الملكي البريطاني المسؤوليّة عن أربعة وثلاثين حالة وفاة، بما في ذلك العديد من الأهداف الثّانويّة، مثل السّائقين والحرّاس الشّخصيّين فضلاً عن العديد من الإصابات طوال نشاطه الذي استمرّ قرابة ثلاثين عاماً. على الرّغم من شهرة سلاح الجّو الملكي البريطاني، إلا أنّه قام بهجمات أقلّ من الخلايا الثّوريّة، والتي تُعْتبر مسؤولة عن ٢٩٦ هجوم بالقنابل والحرق العمد وهجمات أخرى بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٥.

في بعض الأحيان يتمّ الحديث عن المجموعة من حيث الأجيال: "الجيل الأوّل"، الذي يتألّف من بادر وإنسلين وماينهوف وغيرهم؛ و"الجيل الثّالث" من سلاح الجو الملكي البريطاني، الذي كان موجوداً في الثّمانينيّات والتّسعينيّات حتّى عام ١٩٩٨، بعد أن توفي الجيل الأوّل في سجن ستامهايم الأقصى الألماني في عام ١٩٧٧. في المجموع، قتل سلاح الجّو الملكي البريطاني /٣٤/ شخصاً وقتل /٢٧/ من الأعضاء أو المؤيّدين. "الجيل الثّاني"، بعد اعتقال غالبيّة الجيل الأوّل في عام ١٩٧٢؛

المخابرات الغربيّة القويّة كان لها دور في الاغتيالات. في هذا الحدث، غرقت ألمانيا الغربيّة في الفوضى السّياسيّة واستحوذ الخوف عليها كما لم يحدث من قبل في فترة ما بعد الحرب. لقد قُتلت إمكانات أي مبادرة إنمائيّة مهمّة تجاه جنوب إفريقيا مع بونتو وشلاير. لقد توقّفت هذه المبادرة لكسر السّلطة المطلقة للدّولار في الوقت الحالي.

أزمة عام ١٩٧٩: إيران وفولكر

إنّ أحد الجوانب الرّئيسة لما أشار إليها بونتو في مقابلته الأخيرة لم يحدث بعد. في حزيران ١٩٧٨، واستجابةً للاحتكاكات المتزايدة والمواجهات السّياسيّة الصّريحة مع إدارة كارتر بشأن سياسة الطّاقة النّوويّة، والسّياسة النّقديّة الدّوليّة، والسّقوط الحرّ للدّولار، وكلّ قضيّة في السّياسة الخارجيّة تهمُّ أوروبا القاريّة والحكومات الأعضاء ومبادرة من فرنسا وألمانيا، اتّخذت خطوات لإنشاء المرحلة الأولى ممّا كان يُعْتَبر منطقة عملة أوروبيّة، وهي المحاولة الأولى لعزل أوروبا القارّيّة من صدمات نظام الدّولار.

اقترح المستشار الألماني هيلموت شميدت(Helmut Schmidt) ورئيس فرنسا جيسكار ديستان (Giscard d'Estaing) استحداث ما أصبح المرحلة الأولى من النّظام النّقدي الأوروبي (European Monetary System) أو (EMS) اختصاراً، حيث وافقت البنوك المركزيّة في تسع دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي على تثبيت عملاتها فيما يتعلّق ببعضها البعض. مع تزايد تدفّقات التّجارة المركّزة داخل الاتّحاد، قدَّم نظام النّقد الأوروبي أساساً بسيطاً للدّفاع عن العلاقات التّجاريّة والنّقديّة داخل أوروبا.

في أوائل عام ١٩٧٩، أصبح النّظام النّقدي الأوروبي داخل الخدمة وكان تأثيره في استقرار العملات الأوروبيّة ملحوظاً. لكنّ الإمكانات المستقبليّة للنّظام النّقدي الأوروبي كانت هي ما أثار قلق بعض الدّوائر في لندن وواشنطن. كان لها دلالات مشؤومة على أن تصبح بلورة أساسيّة لنظام نقدي عالمي بديل يُمْكن أن يهدّد الهيمنة الحاليّة "للنّظام النّقدي للدّولار النّفطي." في الواقع، أشار أحد المسؤولين الألمان في ذلك الوقت بشكل خاصّ إلى النّظام النّقدي الأوروبي الجديد باعتباره "بلورة أساسيّة لاستبدال صندوق النّقد الدّولي." وكانت الحكومة الفرنسيّة قد صرّحت بذلك أيضاً في ذلك الوقت. أنشأ النّظام النّقدي الأوروبي صندوق النّقد الأوروبي (European Monetary Fund) برأسمال أولي يتكوّن من /٢٠/ في المائة من احتياطيّات كل من الدّول الأعضاء من الذّهب والدّولار والتي تُقدّرُ قيمتها بنحو /٣٥/ مليار دولار. علاوة على ذلك، ربطت سويسرا عملتها بحكم الواقع بتعادلات نظام النّقد الأوروبي الجديد.

في وقت مبكر من عام ١٩٧٧، كانت حكومتا فرنسا وألمانيا قد بدأتا في استكشاف إمكانيّة التّوصّل إلى اتّفاق مع دول أوبك المنتجة للنّفط والتي بموجبها ستزوّد أوروبا الغربيّة صادرات التّكنولوجيا المتقدّمة لدول منظّمة أوبك، في مقابل اتّفاقات طويلة الأجل لتوريد النّفط في سعر مستقر. بدورها، وبموجب هذا التّرتيب، ستودع أوبك فوائضها الماليّة في البنوك الأوروبيّة القاريّة، وفي النّهاية في النّظام النّقدي الأوروبي الجديد لبناء صندوق يُمْكن استخدامه للائتمانات الصّناعيّة طويلة الأجل إلى البلدان النّامية الأُخْرى.

عارضت لندن مفهوم النّظام النّقدي الأوروبي الجديد في فرنسا وألمانيا في كل خطوة. وحيث أنّها كانت غير قادرة على وقف تنفيذه، رفضت لندن الانضمام إلى ترتيب الاستقرار الجديد. لقد كان لمؤسّسة مدينة لندن أفكار أخرى.

اتّفقت البلدان على خطط للتّعليم العلمي والتّقني المشترك، وكذلك التّعاون المشترك في مجال الطّاقة النّوويّة في قمّة آخن (Aachen Summit) التي عقدت في أيلول عام ١٩٧٨ بين جيسكار ديستان وشميدت. علاوة على ذلك، اقترح حزب جيسكار اليو دي إف[١] (The UDF party) في فرنسا برنامج تطوير مدّته خمس سنوات بقيمة /١٠٠/ مليار دولار لأوروبا القاريّة والقطاع النّامي. إنّ الزّيارة الرّسميّة التي قام بها الرّئيس كارتر إلى بون وبرلين الغربيّة في تمّوز عام ١٩٧٨ عزّزت فقط العزم الفرنسي والألماني على اتّباع سياسة مستقلّة.

---

(١) حزب الاتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة (The Union for French Democracy (French: Union pour la Démocratie Française, UDF): كان الاتحاد من أجل الديمقراطيّة الفرنسية حزباً سياسياً يمين الوسط في فرنسا. تمّ تأسيسه في عام ١٩٧٨ كتحالف انتخابي لدعم الرّئيس فاليري جيسكار ديستان من أجل موازنة الغالبيّة الدّيغوليّة على اليمين السّياسي في فرنسا. تمّ اختيار هذا الاسم بسبب عنوان كتاب جيسكار ديستان لعام ١٩٧٦، الدّيمقراطيّة الفرنسيّة Démocratie (Française). جمع الحزب بين الدّيمقراطيّين المسيحيّين والليبراليين والراديكاليين، والمحافظين غير الديغوليين، ووصف نفسه بأنّه وسط. الأحزاب المؤسِّسة له هي حزب جسكار (Giscard) الجمهوري، ومركز الدّيمقراطيين الاجتماعيين (CDS)، والحزب الراديكالي (Rad)، والحزب الاجتماعي الدّيمقراطي (PSD)، ونوادي المنظور والواقع (CPR). كان حزب الاتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة في كثير من الأحيان شريكاً صغيراً في الائتلافات مع حزب التّجمّع الديني من أجل الجمهوريّة (RPR) والحزب الخلف له، الاتّحاد من أجل حركة شعبية (UMP). قبل حله، أصبح حزب الاتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة كياناً واحداً، نظراً لانشقاق الجمهوريين والراديكاليين ومعظم المسيحيين الديمقراطيين عنه ودمج المكونات الوسطيّة الأخرى. لم يعد وجود لحزب الاتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة فعالاً بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وتمّ نقل عضويّته وأصوله إلى الحزب الذي خلفه، الحركة الدّيمقراطيّة (MoDem). وكان القائد الأخير لحزب الاتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة هو فرانسوا بايرو، الذي نقل قيادته إلى وزارة الدّفاع.

لقد سعى كارتر دون جدوى لإقناع حكومة شميدت، بموجب قانون عدم انتشار الأسلحة النّوويّة (Nuclear Non- Proliferation Act) الجّديد الصّادر عن إدارة كارتر بالتّخلّي عن تصدير كلّ التّكنولوجيا النّوويّة تقريباً إلى القطاع النّامي بحجّة خاطئة مفادها أنّ تكنولوجيا المنشآت النّوويّة السّلميّة تهدّد بانتشار الأسلحة النّوويّة، الحجّة التي وقفت بشكل فريد لتعزيز الموقف الإستراتيجي للمؤسّسة الماليّة الأنكلو أمريكيّة القائمة على النّفط.

وهكذا، على الرغم من كلّ الجّهود التي بُذِلت منذ أوائل السّبعينيّات، أصبح "خطر" النّمو الصّناعي والتّجاري المستقل الذي يقوّض الهيمنة الثّمينة للدّولار النّفطي حقيقةً في أذهان صائغي السّياسة في واشنطن ولندن. كانت هناك حاجة لمزيد من الصّدمات الحادّة لوقف تصميم الدّول على متابعة التّنمية العلمّية والصّناعيّة.

لقد كانت صدمات شديدة.

في تشرين الثّاني عام ١٩٧٨، عين الرّئيس كارتر جورج بول (George Ball) من مجموعة بيلدربيرج وهو عضو آخر في اللجنة الثلاثيّة (Trilateral Commission)، لرئاسة فرقة عمل خاصّة بالبيت الأبيض (White House Iran task force) في إيران تحت إشراف مجلس الأمن القومي (The National Security Council) الذي يترأّسه بريجنسكي. وأوصى بول بأن تتخلّى واشنطن عن دعمها لشاه إيران وأن تدعم المعارضة الإسلاميّة الأصوليّة لآية الله الخميني. كان روبرت باوي (Robert Bowie) من وكالة الاستخبارات المركزيّة أحد "ضبّاط القضيّة" الأساسيّين في الانقلاب الجديد الذي قادته وكالة الاستخبارات المركزيّة ضدّ الرّجل الذي كانت أعمالهم السّرّيّة قد أوصلته إلى السّلطة قبل /٢٥/ عاماً.

لقد اعتمد مخطّطهم على دراسة مفصّلة لظاهرة الأصوليّة الإسلاميّة، كما عرضها الخبير الإسلامي البريطاني، الدكتور برنارد لويس (Dr. Bernard Lewis)، ثمّ على مهمّة في جامعة برينستون (Princeton University) في الولايات المتّحدة. أيّد مخطط لويس الذي كان قد كُشِفَ النّقاب عنه في اجتماع بيلدربيرج في أيّار عام ١٩٧٩ في النّمسا، حركة الإخوان المسلمين الرّاديكاليّة خلف الخميني من أجل تعزيز تفتيت الشّرق الأدنى الإسلامي بأسره على أسس قبليّة ودينيّة. جادل لويس بأنّه يجب على الغرب أن يشجّع الجماعات المستقلّة مثل الأكراد، والأرمن، والموارنة اللّبنانيّين، والأقباط الإثيوبيّين، والأتراك الأذربيجانيين وما إلى ذلك. ستنتشر الفوضى فيما أطلق عليه "قوس الأزمة"[1] (Arc of Crisis)، والذي سيمتد إلى المناطق المسلمة في الاتّحاد السّوفياتي.

---

(١) النّص الكامل "لخطّة برنارد لويس - التّدمير الحديث للشّرق الأوسط - السّر وراء حروب اليوم في ٢٠١٧":

المناصب التي شغلها بيرنارد لويس: •أستاذ فخري لدراسات الشّرق الأوسط والعثمانيين، جامعة برينستون. كان بيرنارد لويس مشاركاً أو مراقباً في الأحداث التّالية: تشرين الثّاني عام ١٩٧٨ – شباط عام ١٩٧٩: يريد بعض المسؤولين الأمريكيين دعم المسلمين المتطرّفين لاحتواء الاتّحاد السّوفياتي. في كانون الأوّل عام ١٩٧٨، يقول مستشار الأمن القومي للرّئيس كارتر زبغيني بريجنسكي:

"يمتد قوس من الأزمة على طول شواطئ المحيط الهندي، مع الهياكل الاجتماعيّة والسّياسيّة الهشّة في منطقة ذات أهميّة حيويّة بالنّسبة لنا كلّها مهدّد بالتفتيت. يمكن أن تملأ الفوضى السّياسيّة النّاتجة عناصر معادية لقيمنا وتعاطف مع خصومنا. "[جريدة التايم ،١/٨/١٩٧٩] كان هناك سخط وأعمال شغب واسعة النّطاق في إيران في ذلك

أدارت المخابرات البريطانيّة والأمريكيّة الانقلاب ضدّ الشّاه، مثلما أدارت ذلك الانقلاب ضّد مصدّق في عام ١٩٥٣، مع الأمريكي بريجنسكي المتحذلق، والذي حصل على "الفضل" العلني للتّخلص من الشّاه "الفاسد"، بينما ظلّ البريطانيّون على وجه الخصوص بأمان بعيداً عن المشهد.

الوقت. سوف يتذكّر هنري بريخت المسؤول بالوزارة فيما بعد أنّ بريجينسكي كان لديه فكرة "أنّه يُمكن استخدام القوى الإسلاميّة ضدّ الاتّحاد السوفياتي. كانت النّظريّة تقول إنّ هناك قوس الأزمة، وبالتّالي يمكن تعبئة قوس من الإسلام لاحتواء السّوفييت. "[سكوت ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٧] في تشرين الثّاني عام ١٩٧٨، عيّن الرّئيس كارتر جورج بول رئيساً لفرقة العمل الخاصّة بالبيت الأبيض في إيران تحت قيادة بريجنسكي. يوصي جورج بول بأن تتخلّى الولايات المتحّدة عن دعمها لشاه إيران وأن تدعم المعارضة الإسلاميّة المتطرّفة لآية الله الخميني. هذه الفكرة مبنيّة على الأفكار من الخبير الإسلامي البريطاني الدكتور برنارد لويس، الذي يدعو إلى تفتيت وتقسيم كامل الشّرق الأدنى المسلم على أساس الخطوط القبليّة والدينيّة. سوف تنتشر الفوضى في ما يسمّيه "قوس الأزمة" ويزعزع الاستقرار في النّهاية المناطق الإسلاميّة في الاتّحاد السّوفياتي. سيعلق الشّاه لاحقا في المنفى، " كنت لا أعرف ذلك، أو ربّما لم أكن أريد أن أعرف؟ ولكن من الواضح لي الآن أنّ الأمريكيين يريدونني أن أخرج. من الواضح أن هذ ما كان يريده دعاة حقوق الإنسان وزارة الخارجيّة. جاء قرار مفاجئ لاستدعاء وكيل وزارة الخارجيّة السّابق جورج بول إلى البيت الأبيض كمستشار حول إيران. بينما هناك وقت لاحق نقاش حول سياسة الولايات المتّحدة تجاه إيران هو في الواقع في ذلك الوقت، تجدر الإشارة إلى أنّه لم يكن لدى إدارة كارتر "سياسة واضحة" بسبب الانقسامات الدّاخليّة والارتباك. [كدي، ٢٠٠٣] الشّاه يتنازل عن الحكم في ١٦ كانون الثّاني عام ١٩٧٩، وعاد آية الله الخميني من المنفى إلى إيران في ١ شباط عام ١٩٧٩ لتولّي السّلطة. سيحاول بريجنسكي إنشاء تحالف فعلي مع حكومة الخميني الأصوليّة الجديدة، لكن جهوده ستصل إلى النّصف مع أزمة الرهائن الإيرانيين في تشرين الثّاني عام ١٩٧٩ (انظر شباط - ٤ تشرين الثّاني عام ١٩٧٩).

خلال عام ١٩٧٨، كانت المفاوضات جارية قدماً بين حكومة الشّاه وشركة بريتيش بتروليوم النّفطيّة لتجديد اتّفاق استخراج النّفط لمدة /٢٥/ عاماً. بحلول تشرين الأول عام ١٩٧٨، كانت المحادثات قد انهارت بسبب "عرض" بريطاني طالب بحقوق حصريّة في إنتاج النّفط الإيراني في المستقبل، بينما رفض ضمان شراء النّفط. مع اعتمادها على التّصدير الخاضع لسيطرة بريطانيا على ما يبدو، بدت إيران على وشك الاستقلال في سياسة مبيعاتها النّفطيّة لأول مرّة منذ عام ١٩٥٣، مع مشترين محتملين في ألمانيا، وفرنسا، واليابان وأماكن أُخْرى. في مقالها الافتتاحي في شهر أيلول، ذكرت صحيفة كيهان الدّوليّة[1] (*Kayhan International*) الإيرانيّة:

في الماضي، لم تكن الشّراكة التي استمرّت /٢٥/ عاماً مع كونسورتيوم [بريتيش بتروليوم] والعلاقة التي استمرّت /٥٠/ عاماً مع شركة بريتيش بتروليوم التي سبقتها مرضية بالّنسبة لإيران... بالنّظر إلى المستقبل، يجب على شركة النّفط الوطنيّة الإيرانيّة (National Iranian Oil Company) أو [NIOC] اختصاراً التّعامل مع جميع العمليّات بنفسها.

---

(١) كيهان: هي جريدة في إيران. وتعتبر "الصّحيفة الإيرانيّة الأكثر محافظة."حسين شريعتمداري هو رئيس تحرير جريدة كيهان. منصبه الرّسمي هو ممثّل المرشد الأعلى. كيهان لديها حوالي /١٠٠٠/ موظّف في جميع أنحاء العالم. هناك تقارير متضاربة حول أعدادها المتداولة: في عام ٢٠٠٦، أعطت هيئة الإذاعة البريطانيّة "٦٠-١٠٠٠٠٠" ، وفي عام ٢٠٠٧ أعطت صحيفة نيويورك تايمز "حوالي ٧٠,٠٠٠" ، وفي عام ٢٠٠٨ أعطى مقالاً صحفياً في كلّيّة الحقوق بجامعة نيويورك "٣٥٠,٠٠٠". كما تنشر كيهان طبعات أجنبيّة خاصّة، تشمل كايهان إنترناشونال.

كانت لندن تبتزّ نظام الشّاه، وتضع ضغوطاً اقتصاديّة هائلة عليه من خلال رفضها شراء إنتاج النّفط الإيراني حيث تحصل على ٣/ ملايين برميل أو أكثر يومياً بحدّ أدنى ٥/ ملايين برميل يومياً. فرض هذا ضغوطاً هائلة على الإيرادات الإيرانية، والتي وفّرت السّياق الذي يُمْكن أن يتأجّج فيه السّخط الدّيني ضدّ الشّاه بواسطة المحرّضين المدّربين الذين نشرتهم المخابرات البريطانيّة والأمريكيّة. بالإضافة إلى ذلك، أدّت الإضرابات بين عمال النّفط في هذه المرحلة الحرجة إلى شل إنتاج النّفط الإيراني.

مع تزايد المشاكل الاقتصاديّة الدّاخليّة لإيران، نفذ مستشارو "الأمن" الأمريكيّين لشرطة الشّاه السّرّيّة "السّافاك"(Savak) سياسة القمع الوحشي أكثر من أيّ وقت مضى بطريقة يتمّ حسابها لتعظيم الكراهيّة الشّعبيّة للشّاه. في الوقت نفسه، بدأت إدارة كارتر بسخرية في الاحتجاج على انتهاكات "حقوق الإنسان" في عهد الشّاه.

أفادت التّقارير أنّ شركة بريتش بتروليوم النّفطيّة بدأت في تنظيم هروب رؤوس الأموال إلى خارج إيران من خلال نفوذها القوي في المجتمع المالي والمصرفي في إيران. كما بثّت هيئة الإذاعة البريطانيّة النّاطقة باللغة الفارسيّة (The British Broadcasting Corporation’s Persian-language) والتي قامت بإرسال عشرات من "المراسلين" من محطّة البي بي سي النّاطقين باللغة الفارسيّة حتّى أصغر قرية، وأشعلوا الهستيريا ضدّ النّظام من خلال الإبلاغ المبالغ فيه عن حوادث الاحتجاج ضدّ الشّاه. أعطت هيئة الإذاعة البريطانيّة آية الله الخميني منصّة دعاية كاملة داخل إيران خلال هذا الوقت. رفضت هيئة الإذاعة البريطانيّة المملوكة للحكومة منح حكومة الشّاه فرصة مساوية للرّد. لم تؤدِّ النّداءات الشّخصيّة المتكرّرة من الشّاه إلى محطّة البي بي

سي إلى نتيجة. كانت المخابرات الأنكلو أمريكيّة ملتزمة بإسقاط الشّاه. فرّ الشّاه في كانون الثّاني، وبحلول شباط عام ١٩٧٩، تمّ نقل الخميني إلى طهران للإعلان عن قيام دولته الثيوقراطيّة[١] (theocratic state) لتحلّ محلّ حكومة الشّاه.

لقد لاحظ الشّاه من المنفى بعد سقوطه بأشهر، وقبل وفاته بفترة وجيزة: لم أكن أعرف ذلك حينئذ - ربّما لم أكن أريد أن أعرف ذلك - لكن من الواضح لي الآن أنّ الأميركيين أرادوا خروجي من السّلطة. من الواضح أنّ هذا ما أراده المدافعون عن حقوق الإنسان في وزارة الخارجيّة... ماذا يُمْكنني أن أستنتج من قرار الإدارة المفاجئ الذي اتّخذته باستدعاء وكيل وزارة الخارجيّة السّابق جورج بول إلى البيت الأبيض كمستشار بشأن إيران؟ كان بول من بين الأمريكيّين الذين أرادوا التّخلّي عني وفي النّهاية التّخلّي عن بلدي.

---

(١) الثيوقراطيّة هي شكل من أشكال الحكومة التي تكون فيها المؤسّسة الدّينيّة هي المصدر الذي تستمد منه كلّ السّلطة. يحتوي قاموس أوكسفورد الإنكليزي على هذا التعّريف:
١. نظام حكم يحكم فيه الكهنة باسم الله. إنّ الكنسية هي موقف يتولّى فيه الزعماء الدّينيون دوراً قياديّاً في الدّولة، لكنهّم لا يدّعون أنّهم أدوات الوحي الإلهي: على سبيل المثال، أساقفة الأمير في العصور الوسطى الأوروبيّة، حيث كان الأسقف هو الحاكم الزّمني أيضاً. قد تُسْتخدم مثل هذه الدّولة التّسلسل الهرمي الإداري للدّين لإدارة خاصّة بها، أو قد يكون لها "سلاحان" - المسؤولون ورجال الدّين... تختلف الثيوقراطيّة عن علم الّلاهوت، والحكومة الأخيرة قائمة على القانون الإلهي. كانت البابويّة في الولايات البابويّة تحتلّ وسطًا بين الثيوقراطيّة والكنسية حيث أنّ البابا لم يزعم أنّه نبيٌّ تلقّى الوحي من الله وترجمه إلى قانون مدني. تقع الملكيّات المعتَمَدة دينيّاً بين الثيوقراطيّة والكنسية وفقاً للقوّة النّسبيّة للأجهزة الدّينيّة والسّياسيّة.

مع سقوط الشّاه ووصول أتباع الخميني المتعصّبين إلى السّلطة في إيران، تمّ إطلاق الفوضى. بحلول أيار ١٩٧٩، كان نظام الخميني الجديد قد حدّد خطط تطوير الطّاقة النوويّة للبلاد، وأعلن إلغاء البرنامج بالكامل لبناء المفاعل النّووي الفرنسي والألماني.

تمّ قطع صادرات إيران النّفطية إلى العالم فجأة، حوالي **/٣/** ملايين برميل في اليوم. من الغريب أنّ إنتاج المملكة العربيّة السّعوديّة في الأيام الحرجة من كانون الثّاني عام ١٩٧٩ قد انخفض أيضاً بنحو مليوني برميل يوميّاً. ومن أجل زيادة الضّغوط على الإمداد العالمي بالنّفط، أعلنت شركة بريتش بتروليوم النّفطيّة القوّة القاهرة[١] **(**force majeure**)** وألغت العقود

---

(١) القوّة القاهرة "القوة العليا"، "وقوع الصّدفة، حادث لا مفر منه"، هو بند شائع في العقود التي تحرر الطّرفين من المسؤوليّة أو الالتزام بشكل أساسي عندما يقع حدث أو ظرف استثنائي خارج عن سيطرة الطّرفين، مثل الحرب، الإضراب، أو أعمال شغب أو جريمة أو حدث موصوف بالمصطلح القانوني "تصرف الله" **(**الإعصار، والفيضان، والزلازل، والثوران البركاني، وما إلى ذلك**)**، يمنع أحد الطّرفين أو كلاهما من الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. في الممارسة العمليّة، إنّ معظم شروط القوّة القاهرة لا تعفي عن أداء الطّرف بالكامل، ولكن تعليقه فقط لمدة الظّروف القاهرة. يُقصد بالقوة القاهرة عموماً أنّ تشمل الأحداث التي تقع خارج نطاق السّيطرة المعقولة للطّرف، وبالتّالي لن تشمل:

أي نتيجة لإهمال أو سوء تصرف أحد الأطراف، مما له تأثير سلبي مادي على قدرة هذا الطرف على أداء التزاماته.

أي نتيجة للعواقب المعتادة والطّبيعية للقوات الخارجيّة. لإلقاء الضوء على هذا التمييز، خذ مثالًا على حدث عام في الهواء الطلق تم إيقافه فجأة. إذا كان سبب الإلغاء هو أمطار عادية يمكن التّنبّؤ بها، فمن المحتمل ألا يكون هذا قاهراً. إذا كان السّبب هو حدوث فيضان مفاجئ يلحق الضّرر بالمكان أو يجعل الحدث خطيراً للحضور، فمن المؤكّد أنّ هذا هو حالة قاهرة، بخلاف المكان الذي كان فيه المكان في سهل الفيضان المعروف أو كانت منطقة المكان عرضة لوقوعه الأمطار الغزيرة.

الرّئيسة لإمدادات النّفط. ارتفعت الأسعار في سوق روتردام الفوري، متأثرّة بشدّة بشركة بريتيش بتروليوم ورويال دوتش شل كأكبر تجّار النّفط في أوائل عام ١٩٧٩ نتيجة لذلك. كانت الصّدمة النّفطيّة الثّانية في السّبعينيّات تمضي قدماً.

تشير الدّلائل إلى أنّ المخطّطين الفعليين في لندن وضمن صفوف كبار المؤسّسة الليبراليّة الأمريكيّة لانقلاب الخميني في إيران قرّروا إبقاء الرّئيس كارتر جاهلًا إلى حدّ كبير بالسّياسة وأهدافها النّهائية. كانت أزمة الطّاقة التي نجمت عن ذلك في الولايات المتحّدة عاملاً رئيساً في هزيمة كارتر بعد عام.

لم يكن هناك نقص حقيقي في المعروض العالمي من النّفط. حيث أنّ الطّاقة الإنتاجيّة السّعوديّة والكويتيّة المتوفّرة كانت قادرة في أيّ وقت على سدّ العجز المؤقّت الذي يتراوح بين /٥/ و/٦/ ملايين برميل يوميّاً، كما أكّد تحقيق أجراه الكونغرس الأمريكي من قبل مكتب المحاسبة العامّة (General Accounting Office) بعد أشهر.

ساهمت مخزونات النّفط الاحتياطيّة المنخفضة بشكل غير عادي التي تحتفظ بها شركات النّفط المتعدّدة الجنسيّات، الأخوات السّبعة (Seven Sisters)، في إحداث صدمة عالميّة مدمّرة في أسعار النّفط حيث ارتفعت أسعار النّفط الخام من مستوى /١٤/ دولاراً للبرميل في عام ١٩٧٨ نحو ارتفاعات فلكيّة بلغت /٤٠/ دولارٍ للبرميل لبعض الأنواع من الخام في السّوق الفوريّة[1] (spot market). لقد ساهمت الطّوابير الطّويلة التي تنتظر

---

(١) السّوق الفوري أو سوق النّقد: هو عبارة عن سوق مالي عام يتمّ فيه تداول الأدوات الماليّة أو السّلع للتّسليم الفوري. يتناقض مع سوق العقود الآجلة (futures market)، التي يكون موعد التسليم في وقت لاحق. في السّوق الفوريّة، تحدث التّسوية عادةً في أيام

من أجل البنزين في جميع أنحاء أمريكا في الشّعور العام بالهلع، ولم يساعد وزير طاقة كارتر والمدير السّابق لوكالة الاستخبارات المركزيّة جيمس آر شليسنغر (James R. Schlesinger) في تهدئة الأمور عندما أخبر الكونغرس ووسائل الإعلام في شباط عام ١٩٧٩ أنّ نقص النّفط الإيراني كان "مستقبلاً أكثر خطورة" من الحظر النّفطي العربي لعام ١٩٧٣.

ضمنت السّياسة الخارجيّة لإدارة كارتر التّابعة للجنة الثّلاثيّة (Trilateral Commission) أنّ أيّ جهد أوروبي من ألمانيا وفرنسا لتطوير علاقات تجاريّة واقتصاديّة ودبلوماسيّة أكثر تعاوناً مع جارتها السوفياتية تحت مظلّة الانفراج ومختلف اتفاقيّات الطّاقة بين الاتّحاد السوفياتي والغرب تمّ إطلاق الفوضى العارمة فيها.

نفذ زبغيني بريجنسكي مستشار الأمن كارتر وسايروس فانس وزير الخارجيّة سياسة "قوس الأزمة"(Arc of Crisis) حيث نشروا عدم استقرار الثّورة الإيرانيّة في جميع أنحاء المحيط السّوفياتي. لقد خلقت مبادرات الولايات المتّحدة في جميع أنحاء المحيط الإسلامي من باكستان إلى إيران حالة من عدم الاستقرار أو ما هو أسوأ من ذلك.

ثمّ جاء الميل إلى سياسة "بطاقة الصّين"(China Card) لبرجينسكي، مع الاعتراف الدّبلوماسي الأمريكي بالصّين الشّيوعية في كانون الأوّل عام ١٩٧٨ مع سحب الولايات المتّحدة للاعتراف بالنّظام الصّيني القومي في تايوان، وبالتّالي منح الصّين الشّيوعيّة حقّ النّقض أو(الفيتو) في مجلس الأمن

عمل، أي أن تسليم النّقد والسّلع يجب أن يتمّ بعد يومين عمل من تاريخ التّداول. يمكن أن يكون السّوق الفوري من خلال البورصة أو خارج البورصة (over-the-counter). يُمكن أن تعمل الأسواق الفوريّة أينما وجدت البنية التّحتيّة لإجراء المعاملة.

والوصول إلى التّكنولوجيا والمساعدات العسكريّة الأمريكيّة. وفي اجتماع قمّة عُقدت في كانون الثّاني عام ١٩٧٩، قدَّم المستشار الألماني شميدت احتجاجاً شديد اللّهجة إلى الرّئيس كارتر بأنّ سياسته الجّديدة "البطاقة الصّينيّة" تثبت أنّها تزعزع الاستقرار في العلاقات الألمانيّة السّوفياتيّة الهشّة من خلال خلق الانطباع في موسكو بأنّ حلف النّاتو يحاصر الاتّحاد السّوفياتي في قوس من الفوضى والعداء العسكري.

في تشرين الأوّل عام ١٩٧٩، تمّ إطلاق الصّدمة الماليّة الأنكلو أمريكيّة الجّديدة المدمّرة في أوج أزمة النّفط الثّانية في ذلك العام. في شهر آب من هذا العام، وبناءً على نصيحة ديفيد روكفلر وأصوات أخرى مؤثرة في مؤسّسة وول ستريت المصرفيّة، عين الرّئيس كارتر بول إي فولكر (Paul A. Volcker)، وهو الرّجل الذي كان في شهر آب عام ١٩٧١ مهندساً رئيساً لسياسة إخراج الدّولار من المعيار الذّهبي لرئاسة مجلس الاحتياطي الاتّحادي. وكان فولكر، المسؤول السّابق في بنك تشيس مانهاتن الذي يملكه روكفلر، وبالطّبع كان عضواً في لجنة ديفيد روكفلر الثّلاثية، رئيساً لمجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (The New York Federal Reserve) ليصبح وقت تعيينه رئيساً لأقوى بنك مركزي في العالم.

على الرّغم من أنّ سعر النّفط البالغ /٤٠/ دولاراً للبرميل يمثّل زيادة هائلة من حيث القيمة الدّولاريّة، فإنّ حجم أزمة النّفط، إلى جانب التّنبيه الدّولي المتزايد بشأن إدارة كارتر غير الكفوءة، أدّى إلى زيادة ضعف الدّولار. منذ أوائل عام ١٩٧٨، انخفض الدّولار بالفعل أكثر من /١٥/ في المائة مقابل المارك الألماني والعملات الرّئيسة الأُخْرى. كان سعر الذّهب يرتفع بسرعة وفي أيلول عام ١٩٧٩ وصل إلى مستوىً قياسيٍ بلغ حوالي

/٤٠٠/ دولار للأوقية. كان المستثمرون العرب وغيرهم يفضّلون الاستثمار في الذّهب بدلاً من الدّولار. في أيلول عام ١٩٧٨، انخفض الدّولار في حالة من الانهيار الذي وصل لدرجة الذّعر عندما أصبح معروفاً أنّ مؤسّسة النّقد العربيّة السّعوديّة كانت قد بدأت في تصفية مليارات الدّولارات من سندات الخزينة الأمريكيّة. يبدو أنّ رئاسة السّيّد كارتر أثبتت الكثير بالنّسبة لهؤلاء الحلفاء الأمريكيّين الأقوياء.

بعد ذلك، قرّر إستراتيجيو السّياسة في مدينة لندن ونيويورك فرض صدمة نقديّة مالتوسيّة (Malthusian monetary shock) في أوج أزمة النّفط لإمالة ميزان التّنمية العالميّة بشكل حاسم لمصلحتهم النّسبيّة.

في تشرين الأوّل عام ١٩٧٩، كشف فولكر عن سياسة نقديّة راديكاليّة جديدة لبنك الاحتياطي الفيدرالي. لقد قام بخداع كونغرس مصدوم وبيت أبيض يائس من خلال إصراره على أنّ علاجه النّقدي الرّاديكالي كان يهدف إلى "القضاء على التّضخمّ خارج النّظام." كان الهدف من ذلك هو جعل الدّولار الأمريكي أكثر العملات من حيث كثرة الطّلب عليه في العالم، ووقف النّمو الصّناعي الذي يقف في طريقه حتّى تعود القوّة السّياسيّة والماليّة إلى هيمنة الدولار. كان تفكير فولكر العقلاني البارد للكونغرس هو أنّ "فرض قيود على النّمو في النّقد والائتمان، والذي تمّ الحفاظ عليه على مدار فترة زمنيّة طويلة، يجب أن يكون جزءاً أساسيّاً من أي برنامج للتّعامل مع التّضخّم الرّاسخ والتّوقّعات التّضخّميّة".

كان العيب في علاج الصّدمة النّقديّة لفولكر هو أنّه لم يعالج أبداً الأصول الأساسيّة للتّضخم المرتفع - صدمتان في أسعار النّفط منذ

عام ١٩٧٣، ما كان قد رفع سعر الطّاقة الأساسيّة والنّقل في العالم بنسبة /١٣٠٠/ في المائة في ستّ سنوات. وكان إصرار فولكر على تقييد إمدادات النّقود للولايات المتّحدة عن طريق خفض الائتمان للبنوك والمستهلكين والاقتصاد كان هو الآخر بمثابة عمليّة احتيال محسوبة. كان فولكر على دراية تامّة، كما كان يعرف كلُّ مصرفي كبير في نيويورك ولندن، بأنّ التّحكّم بإمدادات الدّولار الأمريكي الدّاخلي كان جزءاً بسيطاً من مشكلة أكبر بكثير. كان فولكر يدرك أنّ أفعاله لم يكن لها سيطرة تُذْكَرُ على ما يُقَدَّرُ بنحو /٥٠٠/ مليار دولار خارج الولايات المتّحدة التي يتمّ تداولها في ما يُسَمَّى أسواق اليورو دولار في لندن وجزر كايمان (The Cayman Islands) وغيرها من الملاذات السّاخنة في الخارج. في وقت العلاج بالصّدمة النّقديّة في تشرين الأول عام ١٩٧٩، قام بنك مورغان غارنتي ترست Morgan (Gua ranty Trust) بحساب الحجم الإجمالي لأسواق اليورو دولار الخارجيّة بنسبة /٥٧/ في المائة بالكامل من إجمالي عرض النّقود المحلّي في الولايات المتّحدة. كان على المواطن الأمريكي أن يدفع كلفة تجمّع الأموال الخارجيّة الهائل هذا كما لو أنّه لم يكن موجوداً من قبل.

نجح فولكر في تحقيق هدفه. لقد ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكيّة في سوق اليورو دولار من /١٠/ في المائة إلى /١٦/ في المائة، في طريقها إلى مستويات تصل إلى /٢٠/ في المائة في غضون أسابيع بينما كان العالم ينظر بذهولٍ وعدم تصديق. كان التّضخّم "يُضْغَطُ "بالفعل بينما كان الاقتصاد العالمي يُغْرَقُ في أعمق كساد منذ ثلاثينيّات القرن الماضي. وبدأ الدّولار ما كان سيصبح صعوداً غير عادي لمدّة خمس سنوات.

تمّ تعزيز أزمة النّفط وصدمة فولكر بقرار من الدّوائر الرّائدة في المؤسّسة "لقطف وردة الزّهرة النّوويّة" مرّة واحدة وإلى الأبد من أجل ضمان أنّ الاتّجاه المزعج لتطوير موارد الطّاقة النوّويّة في جميع أنحاء العالم لتحلّ محلّ الاعتماد على النّفط الأنكلو أمريكي قد تمّ القضاء عليها بشكل حاسم.

لم تنجح الضّغوط الدّبلوماسيّة والقانونيّة غير المسبوقة من البيت الأبيض منذ عام ١٩٧٧ في الحدّ بشكل كبير من جاذبيّة الطّاقة النّوويّة. ولكن في ٢٨ آذار عام ١٩٧٩، وفي بلدة في وسط ولاية بنسلفانيا وقع حدث غريب، والذي تمّ تصويره بعد ذلك إلى الصّحافة العالميّة بعبارات خياليّة كما لو كانت سيناريو فيلم من أفلام هوليود أو نسخة جديدة من البرنامج الإذاعي حرب العوالم[١] (War of the Worlds) لأورسون ويلز (Orson Welles) عام ١٩٣٨.

---

(١) سلسلة مختارات الدراما الإذاعية الأمريكية ذا ميركيوري أون ذي إير (The Mercury Theatre on the Air) التي أخرجها وراها الممثّل والمخرج السينمائي المستقبلي أورسون ويليس كتكوين من رواية إتش جي ويلز حرب العوالم عام ١٨٩٨ (The War of the Worlds 1898). تمّ عرضه وبثه مباشرة على شكل حلقة عيد جميع القديسين الساعة ٨ مساءً. في يوم الأحد ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٣٨، عبر شبكة راديو كولومبيا برودكاستنغ سيستم (Columbia Broadcasting System). اشتهرت الحلقة بتسببها في إثارة حالة من الذّعر بين جمهور المستمعين... وتصف سلسلة من الانفجارات الغريبة التي لوحظت على كوكب المريخ. ويلي ذلك تقرير غير مرتبط على ما يبدو عن جسم غير عادي يقع في مزرعة في جروفرز ميل، نيو جيرسي. تمت مقاطعة فاصل موسيقي قصير آخر من خلال تقرير حي صادر عن جروفرز ميل، حيث قام مسؤولو الشّرطة وحشد من المتفرّجين الفضوليين بتطويق القطعة الأسطوانيّة الغريبّة التي سقطت من السّماء. يتصاعد الموقف بسرعة عندما يخرج المريخيّون من الاسطوانة ويهاجمون بأشعّة الشّمس، مما يقطع فجأة صراخ المراسل المذعور في مكان الحادث. ويتبع ذلك سلسلة سريعة من التّحديثات الإخباريّة المزعجة بشكل متزايد والتي توضح الغزو الأجنبي المدمّر الذي يحدث في جميع أنحاء العالم والجهود العقيمة التي يبذلها الجيش الأمريكي لوقفه....

خضعت الوحدة الثّانية من مجمّع مفاعل توليد الطّاقة النّووي في الجزيرة التي تبلغ مساحتها ثلاثة أميال في هاريسبورغ لسلسلة غير محتملة من "الحوادث". كشف التّحقيق اللاحق أنّ صمّامات إغلاق السّلامة[1] (critical valves) كانت قد أُغْلِقَت بشكل غير قانوني ويدوي قبل الحدث ما أدّى إلى منع مياه التّبريد الطّارئة من دخول نظام مولّد البخار في المفاعل. في غضون خمس عشرة ثانية، أدّت أنظمة الدّعم الاحتياطيّة للطّوارئ إلى توقّف عمليّة الانشطار النّووي. لكنّ مُشَغّل المفاعل انتهك كل الإجراءات وتدخّل لإغلاق مياه التّبريد في قلب المفاعل. أمّا تفاصيل ما حدث بعد ذلك فقد تمّ توثيقها على نطاق واسع في مكان آخر.

في ٣ آب عام ١٩٧٩، ذكرت اللّجنة التّنظيميّة النّوويّة في الولايات المتّحدة (The U.S. Nuclear Regulatory Commission) في تقريرها الرّسمي عن الحدث، التّخريب أو الإهمال الجنائي كأحد الأسباب السّتّة المحتملة لحدث جزيرة ثلاثة الأميال. ولكن حتّى بعد نفي الأسباب الخمسة الأُخْرى المحتملة رفضت الحكومة النّظر في إمكانيّة التّخريب بجدّيّة.

كانت أخبار وسائل الإعلام العالميّة خلال دراما هاريسبيرغ بأكملها خاضعة لرقابة صارمة من قِبل الوكالة الفيدراليّة لإدارة الطّوارئ بالبيت الأبيض (White House Federal Emergency Management Agency) أو (FEMA)

---

(١) صمّام مُشغل مصمّم لوقف تدفّق السّوائل الخطرة عند اكتشاف حدث خطير. يوفر هذا الحماية من أيّ ضرر محتمل للناس أو المعدات أو البيئة. تشكل صمامات الإغلاق جزءًا من نظام الأمان الميكانيكي. تسمى عملية توفير الحماية التلقائية للسلامة عند اكتشاف حدث خطير في السلامة الوظيفية. ترتبط صمامات الإغلاق في المقام الأول بصناعة البترول على الرغم من أنّ الصّناعات الأُخْرى قد تتطلّب أيضاً هذا النّوع من نظام الحماية.

اختصاراً، التي تمّ إنشاؤها حديثاً. لم يُسمح لأي مسؤول حكومي أو مسؤول عن مفاعل نووي بالتّحدّث إلى الصحّافة إلا عندما يتمّ فحصه بواسطة رقابة الوكالة الفيدراليّة لإدارة الطّوارئ بالبيت الأبيض ومجسّاتها. تمّ إنشاء الوكالة الفيدراليّة لإدارة الطّوارئ بالبيت الأبيض بموجب أمر تنفيذي رئاسي استناداً إلى مخطط صمويل هنتنغتون (Samuel Huntington) مستشار البيت الأبيض للّجنة الثّلاثيّة. من الغريب أنّ الوكالة بدأت عملها في ٢٧ آذار، أي قبل خمسة أيّام من تاريخ عملها المعلن، وقبل يوم من حادث جزيرة الأميال الثّلاثة (Three Mile Island). سيطرت الوكالة الفيدراليّة لإدارة الطّوارئ بالبيت الأبيض على جميع الأخبار في هاريسبورغ تحت إشراف مستشار الأمن القومي بريجنسكي. أمرت الوكالة بإخلاء السكّان المحيطين، على الرّغم من عدم وجود مؤشّر على وجود خطر الإشعاع، ورفضت تقديم إيجازات لوسائل الإعلام لعدّة أيّام، مما سمح بقصص ذعر من مواد وهميّة مثل "فقاعة الهيدروجين المشعّة العملاقة في الجو" (Gigantic Radioactive Hydrogen Bubble into Atmosphere)، والأسوأ من ذلك يملأ عناوين الصّحف. ومن الغريب أيضاً، أنّه في نفس الشّهر الذي جاء فيلم هوليوود المذهل، "متلازمة الصّين"[1] (The China Syndrome)، بطولة جين فوندا (Jane Fonda) بتصوير قصّة خياليّة تقريباً

---

(١) متلازمة الصّين (The China Syndrome): هو فيلم أمريكي مثير عن الكوارث عام ١٩٧٩ من إخراج جيمس بريدجز وكتبه بردجز (Bridges) ومايك غري (Mike Gray) وتي إس كوك (T. S. Cook) ويحكي قصّة مراسلة تلفزيونيّة ومصوّرها الذي يكتشف عمليّة التستر على السلّامة في محطّة للطّاقة النّوويّة. الفيلم من بطولة جين فوندا، وجاك ليمون، ومايكل دوغلاس، مع دوغلاس أيضاً كمنتج للفيلم. يضمّ الممثلون أيضاً سكوت برادي وجيمس هامبتون وبيتر دونات وريتشارد هيرد وويلفورد بريملي.

متوازية تماماً مع أحداث هاريسبورج، مما زاد من الهستيريا العامّة بسبب "مخاطر" الطّاقة النّوويّة.

بحلول نهاية عام ١٩٧٩، تمّت إعادة تأكيد هيمنة المؤسّسة الماليّة الأنكلو أمريكيّة على الإمكانات الاقتصاديّة والصّناعيّة في العالم بطريقة لم يتصوّرها أحدٌ من قبل. كانت السّيطرة على تدفّقات النّفط العالميّة مرّة أُخْرى سلاحاً رئيساً في علامتها التّجاريّة الغريبة للسّياسة المالتوسيّة[١]

---

(١) المالتوسيّة: هي فكرة أنّ النّمو السّكّاني قد يكون عموديّاً بينما نمو الإمداد الغذائي خطيّاً. إنهّ مستمدّ من الفكر الّسياسي والاقتصادي للقس توماس روبرت مالثوس كما هو منصوص عليه في كتاباته التي صدرت عام ١٧٩٨ في مقال عن مبدأ السّكّان. اعتقد مالثوس أنّ هناك نوعين من "الشّيكات" التي حافظت في جميع الأوقات والأماكن على نموّ السّكّان بما يتماشى مع نمو الإمدادات الغذائيّة: "الفحوص الوقائيّة" مثل القيود الأخلاقيّة (الامتناع عن ممارسة الجنس، وتأخّر الزّواج حتّى يصبح التّمويل متوازناً)، وتقييد الزّواج ضدّ الأشخاص الذين يعانون من الفقر أو يُعتبر "عيبًا" و "فحوصات إيجابيّة"، ممّا يؤدّي إلى الوفاة المبكّرة مثل المرض والمجاعة والحرب، ممّا يؤدي إلى ما يُسَمَّى كارثة مالتوس. ستعيد الكارثة السّكّان إلى مستوى أقل وأكثر استدامة. ارتبطت المالثوسيّة بمجموعة متنوّعة من الحركات السّياسية والاجتماعيّة، ولكن يشير دائماً إلى دعاة السّيطرة على السّكّان. المالتوسيّة الجديدة هي الدّعوة لبرامج مراقبة السّكّان لضمان الموارد للسّكّان الحاليّين والمستقبليّين. في بريطانيا، يُمْكِن أن يشير المصطلح "مالتوسيان" أيضاً بشكل أكثر تحديداً إلى الحجج المقّدمة لصالح تحديد النّسل الوقائي، ومن ثمّ منظّمات مثل الرّابطة المالثوسيّة. يختلف المالثوسيّين الجدد عن نظريّات مالتوس بشكل رئيس في حماستهم لمنع الحمل. يعتقد مالتوس، وهو مسيحي متديّن أنّ "ضبط النّفس" (الامتناع عن ممارسة الجنس) كان أفضل من تحديد النّسل المصطنع. في بعض طبعات مقالته، قال مالتوس بأنّ الامتناع عن ممارسة الجنس من غير المرجّح أن يكون فعّالاً على نطاق واسع، وبالتّالي ينادي باستخدام وسائل مصطنعة لتحديد النّسل كحلّ "للضّغط" السّكّاني. "المالثوسيّون الجدد" الحديثون هم أكثر اهتماماً بشكل عام من مالتوس بالتّدهور

(Malthusianism). فمن فوضى إيران الخمينيّة وصدمات الدّولار لفولكر، رأى هؤلاء المحكّمون المؤثرون في السّياسة أنفسهم آلهة على جبل أوليمبوس(Mount Olympus). في غضون عقد قصير، رغم ذلك، كان جبلهم النّبيل قد بدأ بالشّعور بقعقعة البركان الواقع تحته.

البيئي والمجاعة الكارثيّة بسبب الفقر. لقد جذبت المالثوسيّة النّقد من مجموعة متنوّعة من مدارس الفكر المختلفة، فقد انتقدها الماركسيّون والاشتراكيّون، والليبراليّون وعشّاق السّوق الحرّة، والمحافظون الاجتماعيّون، والنسويون والمدافعون عن حقوق الإنسان، ووصفوها بأنّها متشائمة للغاية أو خاطئة أو لا إنسانيّة. يعتقد العديد من النّقّاد أنّ المالتوسيّة قد فقدت مصداقيّتها منذ نشر مبدأ السّكّان، وغالباً ما يشير إلى التّقدّم في التّقنيات الزّراعيّة والتّخفيضات الحديثة في خصوبة الإنسان. يعتقد العديد من المؤيّدين الحديثين أنّ المفهوم الأساسي للنّمو السّكّاني يفوق الموارد في نهاية المطاف لا يزال صحيحاً بشكل أساسي، وأنّ "الشّيكات الإيجابيّة" لا تزال مرجّحة في مستقبل البشريّة إذا لم يكن هناك أي إجراء للحدّ من النّمو السّكّاني

- ١١ -

فرض النّظام العالمي الجديد

استعارة فولكر لنموذج بريطاني

قبل وقت طويل من تصوّر كارل ماركس لفكرته عن الحرب الطّبقيّة، كانت الليبراليّة البريطانيّة قد طوّرت مفهوم مجتمع مستقطب إلى ما أسمته "الطّبقات العُليا" والطّبقات الدّنيا. أدّى جوهر سياسات التّجارة الحرّة الليبراليّة في القرن التّاسع عشر لأدم سميث (Adam Smith) وديفيد ريكاردو (David Ricardo)، والتي أدّت إلى إلغاء قوانين الذّرة الحمائيّة في بريطانيا بعد عام ١٨٤٦، والتي فتحت الأبواب على مصاريعها أمام واردات الحبوب الرّخيصة المدمّرة، كما ذُكر سابقاً، أدّيت إلى إفقار الغالبيّة العظمى من المواطنين البريطانيّين بشكل متوقّع، وإلى تركيز ثروة المجتمع في أيدي أقلّية صغيرة، وهي ما يُسَمَّى "بالطّبقات العليا". إنّ الفلسفة السّياسيّة لما كانت تُسمَّى الليبراليّة البريطانيّة كانت المبرر لهذه العمليّة غير العادلة اقتصاديّاً.

فكما عرّف الأرستقراطي ورجل الدّعاية الأمريكي لليبراليّة البريطانيّة الأكثر نفوذاً في القرن التّاسع عشر والتر ليبمان (Walter Lippmann) هذا المجتمع الطّبقي في إطار حديث لجمهور أمريكي. لقد جادل ليبمان بأنّ المجتمع يجب أن يُقْسم إلى الجماهير المبتذلة العظيمة "لجمهور" جاهل إلى حدّ كبير، والذي تديره بعد ذلك نخبة أو "طبقة خاصّة"، والتي أطلق عليها ليبمان اسم

"الرّجال المسؤولين" الذين يقرّرون شروط ما يُمْكَن أن يُسَمَّى "المصلحة الوطنيّة". هذه النّخبة ستصبح البيروقراطيّة المكرّسة لخدمة مصالح القوّة الخاصّة والثّروة الخاصّة، لكن لا ينبغي أبداً الكشف عن حقيقة علاقتهم بقوّة الثّروة الخاصّة لجمهور الجّهلة الأوسع. "فلن يفهموا".

لقد جادل ليبمان بأنّه يجب أن يكون لدى عامّة النّاس الوهم بأنّها تمارس بالفعل سلطة "ديمقراطيّة". يجب صقل هذا الوهم من قبل نخبة من "الرجال المسؤولون" فيما أُطْلَق عليه "صنع الموافقة." هذا ما وصفه ليبمان قبل عدّة عقود من وضع بول فولكر قدمه في واشنطن على أنّها "الفلسفة السّياسيّة للدّيمقراطيّة الليبراليّة". في مفهومها للنّخبة المتخصّصة القليلة التي حكمت باسم الجماهير الكبرى، حملت الليبراليّة الأنكلو أمريكيّة الحديثة تشابهاً فضوليّاً مع المفهوم اللينيني "لحزب الطّليعة"[1] (Vanguard

---

(١) في سياق نظرية النّضال الثوري اللينيني، فإنّ الطّليعة هي إستراتيجية تقوم بموجبها القطاعات الأكثر وعياً بالطّبقة والتّقدّم السّياسي في البروليتارية أو الطّبقة العاملة، الموصوفة بأنّها الطّليعة الثّوريّة، بتكوين منظّمات من أجل رسم قطاعات أكبر من الطّبقة العاملة تتوجه نحو السّياسة الثّوريّة وتكون بمثابة مظاهر للسّلطة السّياسيّة البروليتارية ضدّ أعدائها الطّبقيين. يجادل اللينينيون بأنّ حزب طليعة لينين المثالي سيكون واحداً تكون فيه العضويّة مفتوحة تماماً: "أعضاء الحزب هم الذين يقبلون مبادئ برنامج الحزب ويقدمون كلّ الدّعم الممكن للحزب. "يُمْكن لهذا الحزب، من النّاحية النّظريّة، أن يكون شفّافاً تماماً: "السّاحة السّياسيّة بأكملها مفتوحة للرأي العام كما هي مسرح للجمهور". إنّ الحزب الذي من المفترض أن يطبّق الدّيمقراطيّة إلى درجة أنّ "السّيطرة العامّة (بالمعنى الحرفي للكلمة) التي تمارس على كل فعل يقوم به رجل حزبي في المجال السّياسي، تأتي إلى حيّز الوجود بآلية تعمل تلقائياً وتنتج ما يسمى بالبيولوجيا. والبقاء للأصلح"". سيكون هذا الحزب منفتحاً تماماً على الرّأي العام لأنّه يدير أعماله والتي ستتألف أساساً من تثقيف البروليتارية لإزالة الوعي الزّائف الذي تمّ غرسه فيها.

Party)، والذي فرض "دكتاتوريّة البروليتارية"[1] (dictatorship of the proletariat) باسم بعض مثل المستقبل للمجتمع. واستند كلا النموذجين على خداع العامّة على نطاق أوسع.

لقد حدّدت القوة الهائلة لعدد صغير من البنوك الدّوليّة والشّركات متعدّدة الجّنسيّات المرتبطة بالبترول أكثر وأكثر التي بعد نقطة التّحوّل للرّكود الاقتصادي في الولايات المتّحدة عام ١٩٥٧، والتي تتركّز في نيويورك، محتويات "الليبراليّة" الأمريكيّة القائمة على التّكيّف مع نموذج الإمبراطوريّة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر. سوف يتم تشكيل النّسخة الأمريكيّة من هذا النّموذج الليبرالي المستنير من الأرستقراطيّة الماليّة بدلاً من أرستقراطيّة الدّم الأزرق بالولادة. لكن على نحو متزايد، كنتيجة لقرارات السّياسة الاقتصاديّة للمؤسّسة الليبراليّة للسّاحل الشّرقي الأمريكي - التي تُسمَّى هكذا لأنّ مركز قوّتها تمحور حول شركات

---

(١) إن ديكتاتوريّة البروليتارية هي السّيطرة السّياسيّة والاقتصاديّة للطّبقة العاملة على وسائل الإنتاج وأجهزة الدّولة من خلال مجالسها العماليّة ومندوبيها المنتخبين. وتلك السّيطرة العمّاليّة لا يُمكن أن تتحقق إلا بإرادة الطّبقة العاملة أي لا يُمكن أن تتحقق إلا بثورة العمّال أنفسهم. فالسّلطة العمّاليّة هي التّحرير الذّاتي للطّبقة العاملة. إنّ ديكتاتورية البروليتارية هي بداية تحوّل تاريخي عالمي فلا يُمكن أن تستقر السّلطة العمّاليّة في بلد واحد داخل العالم الرأسمالي ولا يُمكن للثّورة العمّاليّة أن تنتصر انتصاراً نهائيّاً إلا على مستوى العالم كله وهذا لا يعني أنّ الثّورة العمّاليّة حدث واحد إنّما يعني أنّها سلسلة من التّحوّلات الثّوريّة في بلدان العالم المختلفة. إنّ ديكتاتوريّة البروليتارية التي هي التّعبير السّياسي عن الاشتراكيّة وهي في واقع الأمر إمكانيّة موضوعيّة داخل العالم الرأسمالي ذاته يُمكن لها أن تنمو وتتحقق من خلال الممارسة الثّوريّة الذّاتية للطّبقة العاملة القوّة الاجتماعيّة الوحيدة المؤهّلة لإنجاز التّحوّل الاشتراكي العالمي.

التّمويل والنّفط في نيويورك - فقد تحوّلت الولايات المتّحدة. أصبحت أمريكا التي كانت ذات يوم المثل الأعلى للحرّيّة في معظم أنحاء العالم خطوة بخطوة تتحوّل إلى العكس، وبسرعة متزايدة خلال سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي، بينما احتفظت بواجهة خطابيّة من "الحرّيّة."

إنّ التّأثير المشترك لصدمتين نفطيّتين مذهلتين في سبعينيّات القرن الماضي، وما نتج عنها من تضخّم مفرط أدّى في الواقع إلى خلق "طبقة نبلاء الأرض"[1] (landed aristocracy) الجديدة، والتي رأى فيها أولئك الذين يمتلكون العقارات أنفسهم فجأةً يملكون الملايين بين عشيّة وضحاها ليس كنتيجة للمشاريع أو التّصنيع النّاجح أو اختراع علمي، ولكن فقط نتيجة لحيازة الأرض - العقارات، والأوساخ الميّتة.

ولكن إذا تسبّبت صدمات النّفط في استقطاب المجتمع[2] (polarization of society) إلى أقليّة من الأثرياء والأغلبية الساحقة الذين

---

(١) نبلاء الأرض أو فئة من النّبلاء في مختلف البلدان عبر التّاريخ، والتي كانت ملكيّة الأراضي جزءاً من امتيازاتها النّبيلة. تعتمد شخصيّتهم على البلد. إنّ فكرة النّبلاء جاءت في المملكة المتّحدة وايرلندا والتي اختلفت مع مرور الوقت. في الإمبراطوريّة الرّوسيّة، كان يُطلق على النّبلاء البومشيكيين، مع ترجمة المصطلح حرفيًا على أنه "مالك العقار"...

(٢) يرتبط الاستقطاب الاجتماعي بالفصل داخل المجتمع الذي قد ينشأ من عدم المساواة في الدّخل وتقلّبات العقارات والتّشريد الاقتصادي وما إلى ذلك وينتج عن ذلك التّمييز الذي يتألف من مجموعات اجتماعيةّ مختلفة، من الدّخل المرتفع إلى الدّخل المنخفض. في الآونة الأخيرة، عالج عدد من المشاريع البحثيّة بشكل متزايد قضايا الاستقطاب الاجتماعي داخل الاقتصادات المتقدّمة. عندما يحدث الاستقطاب الاجتماعي بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الاقتصاديّة، لا سيّما في المدن، يتفاقم التّفاوت الاقتصادي على امتداد الطّبقات الاجتماعيّة والعرقيّة. يُمْكَن ملاحظة هذا الفصل بشكل أفضل في البيئة

كانت مستويات معيشتهم تغرق ببطء، فإنّ العلاج بالصّدمة النّقديّة التي فرضها بول فولكر على الولايات المتّحدة بعد ٦ تشرين الأوّل ١٩٧٩، ساعد المهمّة على نهايتها المطلوبة.

سيكون من الخطأ الاعتقاد بأنّ هذه السّياسة كانت اختراع فولكر. لقد تمّ تطويرها وتنفيذها بالفعل قبل أشهر في بريطانيا. وفرض فولكر ودائرته المقرّبة من الأصدقاء مالكي البنوك في نيويورك، بما في ذلك لويس بريستون (Lewis Preston) من وول ستريت المحبّ للإنكليز، وبنك مورغان غارنتي ترست، مجرّد نموذج الصّدمة النّقدية لحكومة تاتشر في ظلّ الظروف الأمريكيّة.

في أوائل أيّار عام ١٩٧٩، فازت مارغريت تاتشر بالانتخابات العامّة البريطانيّة ضدّ جيمس كالاهان خصمها في حزب العمال. كانت قد نظمت حملة على أساس برنامج انتخابي ذي خطّة "خفض التّضخّم في الاقتصاد". لكنّ تاتشر والدّائرة الدّاخليّة دعاة اقتصاد "السّوق الحرّة" لآدم سميث المعاصرين الذين أحاطوا بها، عزّزوا الاحتيال على المستهلكين، وأصرّوا على أنّ العجز في الإنفاق الحكومي، وليس الزّيادة بنسبة /١٤٠/ في المائة في سعر النّفط منذ سقوط الشّاه في إيران، كان "السّبب" الرّئيس وراء تضخُّم الأسعار في بريطانيا البالغ / ١٨ %/.

الحضريّة، "حيث تتخلّل [المجتمعات] من الثّروة القصوى والقوّة الاجتماعيّة أماكن الحرمان والاستبعاد والتدّهور." بالإضافة إلى كيفيّة إدارة التّراكيب المكانيّة في المدن، يُمْكن للتّقنيّات المستخدمة فيما يتعلّق بالعلاقات الاجتماعيّة أن تسهم أيضاً في الاستقطاب الاجتماعي. يرتبط الفصل المكاني المتزايد للفئات الاجتماعيّة والاقتصاديّة ارتباطاً وثيقاً بالاستقطاب الاجتماعي وكذلك الإقصاء الاجتماعي والتفتّت الاجتماعي.

وفقاً لادّعاء حكومة تاتشر، يُمْكَن تخفيض الأسعار المتضّخمة مرّة أخرى ببساطة عن طريق خفض إمدادات النّقود في الاقتصاد، وبما أنّ المصدر الرّئيس "لفائض الأموال"، كما قالت، كان بسبب عجز مزمن في ميزانيّة الحكومة، يجب خفض الإنفاق الحكومي بوحشيّة من أجل الحدّ من "التّضّخم النّقدي". قام بنك إنكلترا، كمساهمة في العلاج، بتقييد الائتمان في وقت واحد للاقتصاد من خلال سياسة أسعار الفائدة المرتفعة. كما كان متوقّعاً، كانت النّتيجة هي الكساد. ولكن كان يُطْلَق عليها بدلاً من ذلك "ثورة تاتشر".

خفّض وقيّد. هذا ما فعلته تاتشر بالضّبط. في حزيران عام ١٩٧٩، بعد شهر واحد فقط من تولّيه منصبه، بدأ السّير جيفري هاو (Sir Geoffrey Howe) مستشار الخزانة في حكومة تاتشر عمليّة رفع المعدّلات الأساسيّة للنّظام المصرفي بخمس نقاط مئوية مذهلة، من /١٢/ في المائة إلى /١٧/ في المائة على مدى اثني عشر أسبوعاً. وهذا يمثّل زيادة غير مسبوقة بنسبة /٤٢/ في المائة في تكلفة الاقتراض للصّناعة وأصحاب المنازل. لم يحدث في التّاريخ الحديث أن تعرّضت أمّة صناعيّة لمثل هذه الصّدمة في هذه الفترة القصيرة خارج سياق حالة الطّوارئ الاقتصاديّة في زمن الحرب.

بدأ بنك إنكلترا[1] (Bank of England) في الوقت نفسه في خفض إمدادات النّقود لضمان بقاء أسعار الفائدة مرتفعة. أفلست الشّركات التي

---

(١) (بنك إنكلترا): البنك هو واحد من ثمانية بنوك مرخّص لها بإصدار الأوراق النّقديّة في المملكة المتّحدة، ويحتكر إصدار الأوراق النّقديّة في إنكلترا وويلز وينظّم إصدار الأوراق النّقديّة من قبل البنوك التّجاريّة في اسكتلندا وأيرلندا الشّماليّة. تقع على عاتق لجنة السّياسة النّقديّة بالبنك مسؤوليّة إدارة السّياسة النّقديّة. تتمتع وزارة الخزانة بصلاحيات احتياطية لإعطاء الأوامر إلى اللجنة "إذا كانت مطلوبة للمصلحة العامّة والظّروف

كانت غير قادرة على دفع تكاليف الاقتراض؛ لم تتمكّن العائلات من شراء منازل جديدة؛ إنّ الاستثمار طويل الأجل في محطّات الطّاقة ومترو الأنفاق والسّكك الحديديّة والبنية التّحتيّة الأُخْرى بدأ يتوقّف فعليّاً نتيجة للثّورة النّقدية التي قامت بها تاتشر.

لكن المشكلة الرّئيسة في الاقتصاد البريطاني في نهاية السّبعينيّات لم تكن الملكيّة الحكوميّة لشركات مثل مجموعة سيارات ليلاند (Leyland car group) البريطانيّة أو رولز رويس (Rolls-Royce) أو الشّركات العديدة الأُخْرى التي تمّ بيعها بالمزاد إلى مستثمرين من القطاع الخاص. كانت المشكلة الرّئيسة هي نقص الاستثمار من قبل الحكومة في تطوير البنية التّحتيّة العامّة، وفي تعليم القوى العاملة الماهرة، وفي البحث والتّطوير العلمي. لم تكن "الحكومة"، وإنّما كانت سياسة الحكومة الخاطئة، ردّاً على الصّدمات الاقتصاديّة في السّنوات العشر الماضية أو أكثر، والتي كانت ملامة.

طبّقت تاتشر "ثورة اقتصاديّة" الدّواء الخطأ "لعلاج" المرض الخطأ. لكنّ المصالح الماليّة الدّوليّة لمدينة لندن وشركات البترول القويّة المتجمّعة حول شل وبريتيش بتروليوم وحلفائهم كانوا المستفيدين الحقيقيين المستهدفين، كما كان حساب البريطاني "توازن القوى" الإستراتيجي البريطاني[1] (British

---

الاقتصاديّة القاسية"، ولكن يجب أن يقر البرلمان هذه الأوامر في غضون ٢٨ يوماً. عقدت لجنة السّياسة الماليّة بالبنك اجتماعها الأول في حزيران(يونيو) عام ٢٠١١ كمنظّم للاقتصاد الكلي للإشراف على تنظيم القطاع المالي في المملكة المتّحدة.

(١) تشير نظريّة توازن القوى في العلاقات الدّوليّة إلى أنّ الدّول قد تضمن بقاءها عن طريق منع أي دولة من اكتساب قوة عسكريّة كافية للسّيطرة على جميع الدّول الأخرى. إذا أصبحت دولة واحدة أقوى بكثير، تتوقّع هذه النّظريّة أنّها ستستفيد من جيرانها الأضعف، مما يدفعهم

'balance-of-power')**.** كانت تاتشر ابنة البقّال البسيطة، التي تمّ تدريبها من قبل رعاتها الشّكّاكين لتمثيل مخطّطاتهم الجيوسياسيّة الكبرى.

عندما فرضت تاتشر السّياسات التي أكسبتها اسم "السيّدة الحديديّة" (Iron Lady)، تضاعفت البطالة في بريطانيا، حيث ارتفعت من /١,٥/ مليون عندما وصلت إلى السّلطة إلى مستوى /٣/ ملايين بحلول نهاية الثّمانية عشر شهراً الأولى من حكمها. لقد تمّ استهداف النّقابات العمالّية في عهد تاتشر كعقبات أمام نجاح "الثّورة النّقديّة"، وهي السّبب الرّئيس "للعدو" التضخّم. طوال هذا الوقت، مع استغلال شركة بريتش بتروليوم، ورويال دوتش شل السّعر الفلكي البالغ /٣٦/ دولاراً أو أكثر للبرميل لنفطهم في بحر الشّمال، لم تُنْطَق كلمة واحدة ضدّ شركات النّفط الكبرى أو "مدينة لندن"[١]، التي كانت تكدّس مبالغ ضخمة من رأس المال نتيجة

إلى الاتّحاد في تحالف دفاعي. يرى بعض الواقعيين أنّ نظام توازن القوى أكثر استقراراً من النّظام ذي الحالة المهيمنة، لأنّ العدوان غير مربح عندما يكون هناك توازن في القوة بين الائتلافات المتنافسة. عند التّهديد، قد تسعى الدّول إلى تحقيق الأمان إمّا عن طريق الموازنة والتّحالف مع الآخرين ضد التّهديد السّائد؛ أو عرض النّطاق التردّدي، محاذاة أنفسهم مع القوة المهدّدة. لقد ناقش الواقعيون منذ زمن طويل كيف تؤثّر قطبيّة النّظام على اختيار التّكتيكات؛ ومع ذلك، من المتّفق عليه عموماً أنّه في الأنظمة ثنائيّة القطب، ليس لكل قوة عظمى خيار سوى مواجهة الأخرى مباشرة.

(١) تُعد "مؤسّسة مدينة لندن"، رسميّاً وقانونيّاً "العمدة والعامّة ومواطني مدينة لندن"، هيئة الإدارة البلديّة لمدينة لندن والمركز التّاريخي لمدينة لندن وموقع الكثير من القطاعات الماليّة في المملكة المتّحدة.

في عام ٢٠٠٦ تمّ تغيير الاسم من شركة لندن لتجنّب الخلط مع حكومة لندن الكبرى، وهي سلطة لندن الكبرى.

للوضع. انتقلت تاتشر أيضاً لاستيعاب البنوك الكبرى في المدينة من خلال إزالة ضوابط الصّرف، فبدلاً من استثمار رأس المال في إعادة بناء قاعدة بريطانيا الصّناعية المتعفّنة، تدفّقت الأموال في المضاربات على العقارات في هونغ كونغ أو القروض المربحة لأمريكا اللاتينيّة.

بداية من بريطانيا، ثمّ الانتقال إلى الولايات المتّحدة، ومن هناك إلى الخارج من العالم الأنكلو أمريكي، تنتشر النّظريّة النّقديّة الرّاديكاليّة لتاتشر وفولكر كالسّرطان مع مطالبها الملحّة بخفض الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضّرائب، وتحرير الصّناعة وكسر قوّة العمل المنظّم. ارتفعت أسعار الفائدة حول العالم إلى مستويات لم يتخيّل أحد بأنّها ممكنه الحدوث.

في الولايات المتّحدة، كانت سياسة الصّدمة النّقديّة لفولكر قد رفعت أسعار الفائدة في الولايات المتّحدة إلى المستويات البريطانيّة بحلول أوائل عام ١٩٨٠، وبعد ذلك ببضعة أشهر إلى أعلى من ذلك، لتصل إلى مستوىً مذهلٍ بنسبة /٢٠%/ بالنّسبة لأسعار الفائدة المحدّدة. كانت اقتصاديّات تقشّف أسعار الفائدة هذه واضحة للجميع. فمعدّلات الفائدة البالغة /٢٠%/، أو حتّى /١٧/ في المائة، تعني أنّ أيّ استثمار عادي يتطلّب أكثر من أربع أو خمس سنوات لإكماله لم يكن ببساطة مربحاً. فرسوم الفائدة على البناء وحده منعت هذا.

يحق لكل من رجال الأعمال والمقيمين في المدينة، أو "الميل المربّع"، التّصويت في الانتخابات، بالإضافة إلى وظائفها كسلطة محلّيّة - مماثلة لتلك التي تضطلع بها البلديات التي تدير بقية منطقة لندن الكبرى- يتحمّل مسؤوليّة دعم صناعة الخدمات الماليّة وتمثيل مصالحها. يشمل هيكل الشّركة اللورد مايور، ومحكمة ألدرمين، ومحكمة المجلس المشترك، وفريمن وسيد المدينة. إنّ حقوق وامتيازات مدينة لندن مجسّدة في البند ٩ من ميثاق ماجنا كارتا- كما ورد في عام ١٢٩٧ - ومازالت مع الفقرتين ١ و ٢٩، لا تزال في النّظام الأساسي.

مع التّغييرات التّنظيميّة في بناء محطّات الطّاقة النّوويّة في الولايات المتّحدة بعد الهستيريا المضادّة للطّاقة النّوويّة لجزيرة الثّلاثة أميال مضيفة سنوات من التّأخير في استكمال محطّات الطّاقة الحاليّة، أصبحت الطّاقة النوويّة كاستثمار لشركات المرافق الكهربائيّة الأمريكيّة باهظة التكلفة بموجب نظام سعر الفائدة لفولكر. بعد عام ١٩٧٩، لم يُطْلب بناء مفاعل نووي جديد في الولايات المتّحدة، وتمّ إلغاء عشرات المشاريع النوويّة نصف المبنيّة أو المخطّط لها في منتصف الطّريق بسبب تكاليف التّمويل الباهظة. إنّ أحد أكثر القطاعات تقدّماً في الاقتصاد الإنتاجي سمح له بالموت.

تمّ فرض علاج الصّدمة المفاجئ من قبل فولكر على الرّئيس كارتر اليائس والجّاهل، الذي وقع في آذار عام ١٩٨٠ عن طيب خاطر تشريعاً استثنائيّاً، قانون إلغاء مؤسّسات الرّقابة على الودائع ومراقبة النّقد لعام ١٩٨٠ (The Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act). وقد مكّن هذا القانون بنك الاحتياط الفيدرالي لفولكر من فرض متطلّبات الاحتياط على البنوك، حتّى لو لم تكن مدرجة في نظام الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك بنوك الادّخار والقروض، مما ضمن نجاح الاختناق الائتماني لفولكر. بالإضافة إلى ذلك، ألغى القانون الجديد كلّ الأسقف القانونيّة لأسعار الفائدة التي يُمْكن أن تفرضها البنوك على العملاء بموجب ما أطلق عليه مجلس الاحتياطي الفيدرالي "لائحة كيو"(Regulation Q)، وكذلك إلغاء جميع قوانين الدّولة التي وضعت حدوداً لسعر الفائدة ما يُسّمّى قوانين مكافحة الرّبا[1] (anti-usury laws).

---

(١) قوانين الرّبا هي اللوائح التي تحكم مقدار الفائدة التي يُمْكن فرضها على القرض. تستهدف قوانين الرّبا على وجه التّحديد ممارسة فرض أسعار مرتفعة بشكل مفرط على

كانت السّماء هي حدّ سعر الفائدة في ظلّ العقيدة الدّينيّة للمدرسة النّقديّة الأنكلو أمريكيّة الجّديدة؛ كان المال للملك، والعالم، أو على الأقل، دافع أسعار الفائدة الفادحة إلى بنوك لندن ونيويورك، خادمها المطيع.

تعرّضت البنية التّحتيّة طويلة الأجل التي تمولها الحكومة واستثمارات رأس المال مثل السّكك الحديديّة، والطّرق السّريعة، والجّسور، ومجاري الصّرف الصّحّي، وبناء محطّات الكهرباء للدّمار من جرّاء هجوم سياسة تاتشر وفولكر في أوائل الثّمانينيّات. منذ وقت الصّدمة النّفطيّة الأولى في عام ١٩٧٥حتّى عام ١٩٨٥، استناداً إلى المعهد الدّولي للحديد والصّلب (International Iron and Steel Institute) فإنّ إجمالي حصّة الإنفاق الحكومي في الدّول الصّناعيّة الكبرى المخصّصة لبناء البنيّة التّحتيّة العامّة كانت قد انخفضت إلى نصف مستواها عمّا كان عليه منتصف السّبعينيّات. إنّ الإنتاج العالمي للصّلب، وأميال النّقل البحري وغيرها من مؤشّرات التّدفّقات الاقتصاديّة المادّيّة الحقيقيّة تعكس سياسة الصّدمة النّقديّة الأنكلو أمريكيّة المأساويّة. لقد أُجبرت صناعة الصّلب العالميّة على التّعمّق في أسوأ كساد لها منذ ثلاثينيّات القرن الماضي.

كانت صدمة بول فولكر النّقديّة والرّكود الاقتصادي الأمريكي الذي تلا ذلك من العوامل الرّئيسة في هزيمة جيمي كارتر في انتخابات تشرين الثّاني(نوفمبر) عام ١٩٨٠. واجه الرّئيس الجّمهوري "المحافظ" الجديد، وهو ممثّل سابق في هوليوود يدعى رونالد ريغان (Ronald Reagan) صعوبة

القروض من خلال تحديد الحدود القصوى لمبلغ الفائدة الذي يمكن فرضه. تمّ تصميم هذه القوانين لحماية المستهلكين.

كبيرة في دعم علاج الصّدمة لفولكر. كان ريغان قد دُرّس عندما كان يشغل منصب حاكم ولاية كاليفورنيا من قبل المعلم النّقدي، والخبير الاقتصادي في مونت بيليرين ميلتون فريدمان (Milton Friedman). تعمّدت مارغريت تاتشر البريطانيّة رعاية ما وصفته "بالعلاقة الخاصّة" مع ريغان. لقد شجّعت دعمه للعلاج بالصّدمة لفولكر والتّقشّف الحكومي، وكذلك ميله لسياسات مناهضة للنّقابات. لضمان هجوم الأنكلو أمريكي موحد على السّياسة خلال هذه الفترة، شارك ريغان وتاتشر أيضاً بعض المستشارين الاقتصاديّين من دائرة الاقتصاديّين العقائديّين في مونت بيلرين[1] (Mont Pelerin)، ومن بينهم كارل برونر (Karl Brunner) وميلتون فريدمان والسّير آلان والترز (Sir Alan Walters) وآخرون.

كان أحد أوّل أعمال ريغان كرئيس في أوائل عام ١٩٨١ هو استخدام صلاحيّات منصبه لحلّ نقابة مراقبي حركة الطّيران (The Port Authority Transit Corporation)، أو (PATCO) اختصاراً. وقد ساعد هذا في الإشارة إلى النّقابات الأُخْرى على عدم محاولة التّخفيف من أسعار الفائدة المرتفعة. كان ريغان مفتوناً بنفس الحماس الإيديولوجي "لتقليص" التّضخّم مثلما

---

(١) منظّمة ليبراليّة كلاسيكيّة دوليّة تتكوّن من الاقتصاديّين والفلاسفة والمؤرّخين والمثقّفين وقادة الأعمال. ينظر الأعضاء إلى المنظّمة كجهد لتفسير المصطلحات الأساسيّة للمجتمع الاقتصادي بالمعنى الحديث للكلمات كما عبّر عنها الاقتصاديّون الغربيّون الكلاسيكيّون والعلماء السّياسيّون والفلاسفة. وكان من بين مؤسّسيها فريدريش حايك، فرانك نايت، كارل بوبر، لودفيج فون ميسيس، جورج ستيجلر وميلتون فريدمان. تناصر الجمعيّة حريّة التّعبير والسّياسات الاقتصاديّة للسّوق الحرّة والقيم السّياسيّة لمجتمع مفتوح. علاوة على ذلك، فإنّها تسعى إلى اكتشاف الطّرق التي يُمكن أن تحل بها المشاريع الحرّة محل العديد من الوظائف التي توفرها الكيانات الحكوميّة حاليّاً.

كانت نظيرته البريطانيّة تاتشر. اقترح بعض الأشخاص المطّلعين في مدينة لندن أنّ السّبب الرّئيس لوجود حكومة تاتشر في المقام الأوّل هو التّأثير على السّياسة النّقديّة لأكبر دولة صناعيّة في العالم وهي الولايات المتّحدة، وتحويل السّياسة الاقتصاديّة في معظم أنحاء العالم الصّناعي بعيداً عن اتّجاه طويل الأجل للتّنمية النوويّة والصّناعيّة الأُخْرى.

إذا كانت هذه هي في الواقع الخطّة، فقد نجحت. فبعد ستة أشهر من تولّي تاتشر السّلطة، تمّ انتخاب رونالد ريغان. قِيْلَ إنّ ريغان كان يتمتع كرئيس في كلّ فرصة لحكومته بإعادة القرار[١]: "التّضُّخم يشبه النّشاط الإشعاعي. فبمجرّد أن يبدأ، ينتشر وينمو". لقد أبقى ريغان ميلتون فريدمان كمستشار غير رسمي للسّياسة الاقتصاديّة. كانت إدارته مليئة بتلاميذ المذهب النّقدي الرّاديكالي لفريدمان مثلما كان كارتر مع أتباع اللّجنة الثّلاثيّة لديفيد روكفلر.

كان هذا البناء النّقدي الرّاديكالي بأكمله الذي تمّ تطويره لأول مرّة في أوائل الثّمانينيّات من قِبَل النّظام البريطاني لتاتشر، وبعد ذلك بفترة قصيرة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وإدارة ريغان، أحد أكثر عمليّات الاحتيال الاقتصادي قسوة التي ارتُكِبَت على الإطلاق. لكنّ هدفها كان بخلاف مزاعم منظّري اقتصاديّات جانب العرض[٢] (‘supply-side’ economics) ودعاتها.

---

(١) عباره تكرر على نحو موضوع في قصيدة أو أغنية.

(٢) اقتصاديّات جانب العرض هي نظريّة للاقتصاد الكلي تقول إنّ النّمو الاقتصادي يُمْكن أن ينشأ على نحو أكثر فاعليّة من خلال خفض الضّرائب وخفض اللوائح التّنظيمية، والتي تعارض بشكل مباشر اقتصاديّات جانب الطّلب. وفقاً لاقتصاديات جانب العرض، سيستفيد المستهلكون بعد ذلك من زيادة المعروض من السّلع والخدمات بأسعار أقل وستزيد العمالة.

لقد عقدت دوائر المؤسّسة الليبراليّة القويّة في مدينة لندن ونيويورك العزم على استخدام نفس الإجراءات الراديكاليّة التي فرضها فريدمان في وقت سابق لكسر اقتصاد تشيلي تحت ديكتاتوريّة بينوشيه العسكريّة، لكن هذه المرة من أجل توجيه ضربة ثانية مدمّرة ضدّ الاستثمار الصّناعي والبنية التّحتيّة على المدى البعيد في الاقتصاد العالمي بأكمله. إنّ القوّة النّسبيّة للتّمويل الأنكلو أمريكي كانت بالتّالي ستصبح مهيمنة مرّة أخرى، حسب حساباتهم. إنّ ما كان سيتبع في الثّمانينيّات من القرن الماضي كان من المُمْكَن أن يبدو غير وارد لعالم أصيب بالذّهول لتوّه كما تمّ إرباكه بسبب صدمات السّبعينيّات.

دبلوماسيّة القوارب الحربيّة والمبادرة المكسيكيّة

لن يكون من المبالغة القول إنّه ما كانت هناك أزمة ديون في العالم الثّالث خلال الثّمانينيّات لولا سياسات الصّدمة النّقدية الجذريّة لمارغريت تاتشر وبول فولكر.

نظراً لأنّ متوسّط تكلفة وارداتها النّفطيّة المحدّدة بالدّولار الأمريكي، ارتفع حوالي /١٤٠/ في المائة بعد صدمة النّفط الإيرانيّة في أوائل عام ١٩٧٩، وجدت البلدان النّامية هذه المرّة أنّ الدّولار نفسه، يرتفع أيضاً

كان يُعتقد أنّ مصطلح "اقتصاديّات جانب العرض"قد صاغه الصّحفي جود وانيسكي لبعض الوقت في عام ١٩٧٥، ولكن وفقًا لروبرت د. أتكينسون استخدم مصطلح "جانب العرض" لأوّل مرّة في عام ١٩٧٦ من قبل هربرت شتاين (مستشار اقتصادي سابق) للرّئيس ريتشارد نيكسون) وفقط في وقت لاحق من ذلك العام تمّ تكرار هذا المصطلح من قبل جودي وانيسكي. استخدامه يعني أفكار الاقتصاديين روبرت مونديل وآرثر لافر.

كصاروخ أبولو (Apollo rocket) مقابل عملاتها المحلّيّة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكيّة النّاجمة عن سياسة فولكر. لم تكن معظم البلدان النّامية فقط تكافح بالكاد لإدارة القروض لتمويل عجوزات النّفط المتراكمة بسبب أزمة النّفط عام ١٩٧٤؛ بل واجههم عنصر جديد تماماً بحلول عام ١٩٨٠ - وهو أسعار الفائدة العائمة على قروضهم باليورو دولار.

كما ذُكر سابقاً، كان المطّلعون الماليّون الأنكلو أمريكيّون في مجموعة بيلدربيرغ قد ناقشوا في وقت مبكّر من عام ١٩٧٣ استخدام البنوك التّجاريّة الخاصّة الكُبْرى في نيويورك ولندن في سوق اليورو دولار[١] (Eurodollar

---

(١) اليورو دولار هي الودائع المقوّمة بالدّولار الأمريكي في البنوك خارج الولايات المتّحدة، وبالتّالي فهي ليست تحت سلطة مجلس الاحتياطي الفيدرالي. لذلك فهي تخضع لتنظيم أقل بكثير من الودائع المماثلة داخل الولايات المتّحدة. وقد تمّ وضع هذا المصطلح في الأصل مقابل الدّولار الأمريكي في البنوك الأوروبيّة، لكنّه امتد عبر السّنين إلى تعريفه الحالي. الوديعة المقوّمة بالدّولار الأمريكي في طوكيو أو بكين ستُعتبر بالمثل وديعة اليورو دولار (أحياناً آسيا دولار). لا يوجد أي اتصال مع عملة اليورو أو منطقة اليورو. تدريجياً، بعد الحرب العالميّة الثّانية، زادت كميّة الدّولارات الأمريكيّة خارج الولايات المتّحدة زيادة كبيرة، نتيجة لكل من خطة مارشال والواردات إلى الولايات المتّحدة، والتي أصبحت أكبر سوق للمستهلكين بعد الحرب العالميّة الثّانية. يُمْكن أن يكون سعر الفائدة على اليورو دولار أعلى بسبب ارتباطها بعيد المنال الاحتياطي الفيديرالي. تحتفظ البنوك الأمريكيّة بحساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي ويمكنها، نظريّاً، الحصول على سيولة غير محدودة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي إذا لزم الأمر. هذه الاحتياطيات المطلوبة ودعم الاحتياطي الفيدرالي تجعل ودائع الدّولار الأمريكي في البنوك الأمريكيّة أقل مخاطرة بطبيعتها، ودائع اليورو دولار أكثر خطورة قليلاً، الأمر الذي يتطلّب سعر فائدة أعلى قليلاً.

market) المُتمركز في لندن لإعادة تدوير ما أشار إليه هنري كيسنجر وآخرون باسم فوائض الدّولار النّفطي الجّديدة لمنظّمة الدول المصدّرة للنّفط. كانت التّخمة المفاجئة لصناديق أوبك النّفطيّة الجديدة، التي تمّ توجيهها إلى بنوك اليورو دولار في لندن خلال أزمات النّفط في سبعينيّات القرن الماضي مصدر أكبر موجة قروض[1] (lending spree) غير منظّمة منذ عشرينيّات القرن الماضي.

كانت لندن قد تطوّرت كمركز جغرافي لسوق اليورو دولار "الخارجي" لأنّ بنك إنكلترا، على مدى فترة منذ السّتينيّات، كان قد أوضح أنّه لن يحاول تنظيم أو التّحكّم في تدفّقات العملات الأجنبيّة في سوق لندن لليورو دولار. كان ذلك جزءاً من إستراتيجيّتهم لإعادة بناء مدينة لندن كمركز للتّمويل العالمي. هذا يعني أنّه على الرّغم من التّصريحات العلنيّة الغامضة للعديد من المصرفيّين حول سلامة قروض اليورو دولار، أنّ مليارات الدّولارات التي تتدفّق من بنوك اليورو دولار التي تتّخذ من لندن مقرّاً لها إلى حسابات المقترضين من البلدان النّامية خلال سبعينيّات القرن الماضي، لم يكن لديها "مقرض الملاذ الأخير" - لم تكن أيّ حكومة ذات سيادة واحدة ملزمة قانونيّاً بتعويض الخسائر في حالة حدوث عجز كبير في القروض المصرفيّة.

---

(١) الطّفرة الائتمانيّة أو "فورة الإقراض" هي التّوسّع السّريع في الإقراض من قبل المؤسّسات الماليّة. ... على الرّغم من أنّ الابتكارات والتّحريرات الماليّة جيّدة للاقتصاد على المدى الطّويل، فإنّ الطّفرات الائتمانيّة التي قد تنتج عنها قد تؤدّي إلى حدوث فقاعات كما شهدنا مع أزمة الإسكان.

لم يكن أحد يشعر بالقلق طالما استمرّت عجلة الرّوليت[1] (Roulette Wheel) لليورو دولار في الدّوران. زادت الدّيون الخارجيّة التي تكبّدتها البلدان النّامية بمقدار خمسة أضعاف حيث ارتفعت من /١٣٠/ مليار دولار في "الأيّام الخوالي" (‘halcyon’ days) في عام ١٩٧٣، قبل صدمة النّفط الأولى إلى حوالي /٥٥٠/ مليار دولار بحلول عام ١٩٨١ وإلى أكثر من /٦١٢/ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٢ الحاسم وفقاً إلى حسابات صندوق النّقد الدّولي. حتّى هذا حذف الإقراض الكبير على المدى القصير لمدة تقلّ عن سنة واحدة. قام المصرفي الرّائد في نيويورك في ذلك الوقت، وهو ولتر ريستون (Walter Wriston) من مجموعة سيتي كورب بتبرير إقراض البنك الخاصّ للبلدان النّامية مثل المكسيك والبرازيل من خلال القول بأنّ "الحكومات لديها أصول تفوق التزاماتها، وهذا اختزال، لا تفلس الحكومات ..."

تمّ تجاهل إحدى السّمات الأساسيّة لقروض اليورو دولار الخاصّة المقدّمة للدّول النّامية في أعقاب أول صدمة نفطيّة. لقد كان بنك هانوفر ترست- فرع نيويورك (Manufacturers Hanover Trust of New York)، وهو أحد بنوك اليورو دولار الكبرى، رائداً في إعادة تدوير الدّولار النّفطي

---

(١) الرّوليت هي لعبة كازينو سُمْيَّت بالكلمة الفرنسيّة تعني عجلة صغيرة. في اللعبة، قد يختار اللاعبون وضع رهانات إما على رقم واحد أو على مجموعات مختلفة من الأرقام أو الألوان الأحمر أو الأسود، سواء كان الرّقم فرديّاً أو زوجيّاً أو إذا كانت الأرقام مرتفعة (١٩–٣٦) أو منخفضة (١) - ١٨). لتحديد الرقم واللون الفائز، يدور لاعب كرة عجلة في اتّجاه واحد، ثمّ يدوِّر كرة في الاتّجاه المعاكس حول مسار دائري مائل يدور حول الحافّة الخارجيّة للعجلة. تخسر الكرة في النّهاية زخمها، وتمرّ عبر منطقة من الانحرافات، وتسقط على العجلة وفي واحدة من ٣٧ (واحدة الرّوليت الفرنسية صفر / النّمط الأوروبي) أو ٣٨ (جيوب مزدوجة الرّوليت النّمط الأمريكي) الملوّنة والرّقميّة على العجلة.

لمبالغ ضخمة إلى دول نامية مثل المكسيك، والبرازيل، والأرجنتين وحتّى بولندا ويوغوسلافيا. في حين أنّ البلدان النّامية كانت قادرة على الاقتراض بشروط مناسبة بشكل أكبر بكثير ممّا لو كانت قد أخضعت اقتصاداتها إلى شروط صندوق النّقد الدّولي، فإنّ نقابات البنوك الأنكلو أمريكيّة استخلصت تنازلاً لم يلاحظه أحد على الإطلاق، والذي احتل بنك هانوفر ترست المكانة الرائدة فيه. لقد تمّ تحديد جميع قروض اليورو دولار لهذه البلدان بعلاوة محدّدة أكثر من مبلغ سعر الفائدة المقدّم بين البنوك في لندن (London Interbank Offered Rate) أو(LIBOR) للاختصار. إنّ سعر الفائدة المقدّم بين البنوك في لندن كان معدّلاً "عائماً"، ينخفض أو يرتفع، على النّحو الذي تحدّده مستويات أسعار الفائدة قصيرة الأجل في نيويورك ولندن.

قبل صيف عام ١٩٧٩، بدا هذا شرط مسبق غير ضار لاقتراض الأموال اللّازمة لتمويل العجز النّفطي.

ولكن مع تطبيق الصّدمة النّقديّة التي فرضتها حكومة تاتشر على أسعار الفائدة والتي بدأت في حزيران عام ١٩٧٩، تلا ذلك في شهر تشرين الأول نفس السّياسة من بنك الاحتياطي الفيدرالي لبول فولكر، تضاعفت أعباء أسعار الفائدة على ديون العالم الثّالث بين عشيّة وضحاها، حيث ارتفعت أسعار الفائدة في سوق اليورو دولار لندن من /٧/ في المائة في المتوسّط في أوائل عام ١٩٧٨ إلى حوالي /٢٠/ في المائة بحلول أوائل عام ١٩٨٠.

بسبب هذا العامل الوحيد وحده، كانت الدّول المدينة في العالم الثّالث لتنهار إلى التّخلّف عن السّداد حيث أنّ شروط خدمة الدّيون المعدّلة المفروضة عليها من قبل البنوك الدّائنة أضافت مبلغاً جديداً غير مستحقّ إلى

عبء ديونها الثّقيل السّابق. لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو تشابه غريب في السّياسة التي فُرضت بعد ذلك من قبل كبار المصرفيّين في لندن ونيويورك والتي تكاد تكون إعادة كتابة خطاب حرفي لحماقة إعادة تدوير ديون تعويضات الحرب لمعاهدة فرساي التي قامت بها البنوك عينها في عشرينيّات القرن الماضي، والتي كانت قد انهارت إلى الفوضى في تشرين الأوّل عام ١٩٢٩ مع انهيار سوق الأسهم في نيويورك.

مع ارتفاع أعباء أسعار الفائدة على التزامات ديونها الخارجيّة المحلّقة لتصل إلى الستراتوسفير بعد عام ١٩٨٠، انهار سوق صادرات سلع البلدان المدينة في العالم الثّالث إلى البلدان الصّناعيّة، والتي كانت حاسمة في سداد أعباء الدّيون هذه مع انهيار الاقتصادات الصّناعيّة في أعمق انكماش اقتصادي منذ الكساد العالمي في ثلاثينيّات القرن الماضي نتيجة لتأثير "العلاج" بالصّدمة النّقديّة لتاتشر وفولكر.

بدأت الدّول المدينة في العالم الثّالث تتعرّض للضّغط بين شفرات مقص شرس من شروط متدهورة للتّجارة لصادراتها من السّلع، وانخفاض عائدات التّصدير، وارتفاع نسبة خدمة الدّين. كان هذا باختصار هو ما فضّلت واشنطن ولندن تسميته "أزمة ديون العالم الثّالث" (Third World debt crisi). لكن الأزمة كانت قد صُنِعَت في لندن ونيويورك وواشنطن، وليس في مكسيكو سيتي أو برازيليا أو بوينس آيرس أو لاغوس أو وارسو.

وصلت الأحداث إلى ذروتها المتوقّعة خلال صيف عام ١٩٨٢. كما أصبح واضحاً أنّ الدّول المدينة في أمريكا اللاتينيّة ستنفجر قريباً تحت أعباء سداد الدّيون الجديدة المرهقة بدأت الدّوائر المؤثّرة حول مارغريت تاتشر

وإدارة ريغان، ولا سيّما وزير الخارجيّة ألكساندر هيغ (Alexander Haig)، ونائب الرّئيس جورج بوش(George Bush) ومدير وكالة المخابرات المركزيّة وليام كيسي (William Casey) في إعداد "عبرة"، لردع البلدان المدينة عن التّفكير في عدم سداد ديونها إلى الولايات المتّحدة الكبرى والبنوك البريطانية.

في نيسان عام ١٩٨٢، أخبرت رئيسة الوزراء تاتشر مجلس العموم البريطاني أنّ "بريطانيا لن تتوانى عن استخدام القوّة" لاستعادة جزر مالفيناس (Malvinas Islands) المتنازع عليها في مياه جنوب المحيط الأطلسي المقفرة قبالة ساحل الأرجنتين، والمعروفة باسم جزر فوكلاند[١] (Falklands) في بريطانيا. لم تكن القضيّة هي أنّ حكومة غالتيري الأرجنتينيّة، مع تبريراتها، أعلنت سيادتها على الجزر واستعادت السّيطرة عليها في الأوّل من شهر نيسان، بعد سنوات من المحاولات الفاشلة للتّفاوض حول هذه القضيّة. كما أنّ القضيّة لم تكن كما كان يُعْتَقد بأنّ المنطقة المحيطة بها تحتوي

---

(١) أرخبيل في جنوب المحيط الأطلسي على الجرف باتاغونيا. تقع الجزر الرّئيسة على بعد حوالي ٣٠٠ ميل (٤٨٣ كيلومتراً) شرق ساحل باتاغونيا في أمريكا الجنوبيّة، وحوالي ٧٥٢ ميلاً (١٢١٠ كيلومتراً) من الطّرف الشّمالي لشبه جزيرة أنتاركتيكا، على خط عرض حوالي ٥٢ درجة مئوية. يتألف الأرخبيل، الذي تبلغ مساحته ٤٧٠٠ ميل مربع (١٢٠٠٠ كيلومتر مربع)، من شرق فوكلاند وغرب فوكلاند و ٧٧٦ جزيرة أصغر. باعتبارها إقليماً بريطانياً فيما وراء البحار، تتمتّع جزر فوكلاند بالحكم الذّاتي الدّاخلي، وتتولى المملكة المتّحدة مسؤوليّة الدّفاع عن الشّؤون الخارجيّة. عاصمة جزر فوكلاند هي ستانلي في شرق فوكلاند. في أوقات مختلفة، كانت الجزر بها مستوطنات فرنسيّة وبريطانيّة وإسبانيّة وأرجنتينيّة. أعادت بريطانيا تأكيد حكمها في عام ١٨٣٣ على الرّغم من استمرار الأرجنتين في مطالبتها بالجزر. في نيسان(أبريل) عام ١٩٨٢، احتلّت القوّات الأرجنتينيّة الجزر. تمّت استعادة الإدارة البريطانيّة بعد شهرين في نهاية حرب فوكلاند.

على احتياطات نفطيّة غير غنية مستغلّة. كانت القضيّة الحقيقيّة في مواجهة تاتشر العسكريّة مع الأرجنتين هي تطبيق مبدأ تحصيل ديون العالم الثّالث من خلال شكل جديد من دبلوماسيّة القوارب الحربيّة في القرن التّاسع عشر. تمّ إرسال ثلثي أسطول البحريّة البريطانيّة إلى جنوب المحيط الأطلسي خلال شهر نيسان عام ١٩٨٢ لحرب إطلاق نار مع الأرجنتين التي خسرتها بريطانيا تقريباً بسبب نشر الأرجنتين لصواريخ إكسوسيت الفرنسيّة (French Exocet missiles).

كانت النّيّة البريطانيّة هي إثارة أزمة لمحاولة وضع القوّة العسكريّة لكلّ حلف النّاتو وراء ضبط سداد ديون العالم الثّالث وفق الشّروط المتغيّرة لأسعار الفائدة العائمة المرتفعة. كانت الأرجنتين ثالث أكبر دولة مدينة في ذلك الوقت، حيث بلغت ديونها الخارجيّة /٣٨/ مليار دولار، والبلد الذي بدا أقرب إلى التّخلّف عن السّداد. لقد نُصِحَتْ تاتشر بإجراء اختبار للأرجنتين. لقد كان نزاع مالفيناس(Malvinas)، الذي كان من المفترض أن تظهر تفاصيله بعد مرور عشر سنوات تقريباً، مجرّد ذريعة لإقناع أعضاء النّاتو الآخرين بدعم ما أطلق عليه "استجابة النّاتو العسكريّة خارج المنطقة" (out of area NATO military response). جاءت خطوة مبدئيّة في هذا الاتّجاه في اجتماع لمجموعة حلف شمال الأطلسي للتّخطيط النّووي (NATO Nuclear Planning Group) في ٧ أيّار في ربيع ذلك العام في بروكسل، ولكن باستثناء الدّعم الأمريكي، وقفت بريطانيا بمفردها إلى حدٍّ كبير في مطالبتها بتوسيع نطاق حلف شمال الأطلسي إلى أبعد من دفاع أوروبا الغربيّة.

وما نتج عن العمل العسكري البريطاني ضدّ الأرجنتين في ربيع عام ١٩٨٢ كان التّدهور الحادّ في علاقات واشنطن بجيرانها في أمريكا اللاتينيّة. لقد تمّ إقناع إدارة ريغان، بعد الكثير من المشاحنات الدّاخليّة بالخروج إلى جانب دبلوماسيّة القوارب الحربيّة البريطانيّة ضدّ الأرجنتين في انتهاك فعلي لعقيدة مونرو الأمريكيّة[١] (United States' own Monroe Doctrine).

---

(١) كانت عقيدة مونرو سياسة الولايات المتّحدة لمعارضة الاستعمار الأوروبي في الأمريكتين ابتداء من عام ١٨٢٣. وذكر أنّ المزيد من الجّهود التي تبذلها الدّول الأوروبيّة للسّيطرة على أي دولة مستقلّة في أمريكا الشّماليّة أو الجنوبيّة سوف يُنظر إليها على أنها "مظهر من مظاهر التّصرّف غير الودّيّة نحو الولايات المتّحدة ". في الوقت نفسه، لاحظت العقيدة أنّ الولايات المتّحدة ستعترف ولا تتدخّل في المستعمرات الأوروبيّة الحاليّة ولا تتدخل في المخاوف الدّاخليّة للدّول الأوروبيّة. تمّ إصدار العقيدة في ٢ كانون الأوّل عام ١٨٢٣ في وقت حققت فيه كل مستعمرات أمريكا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال تقريباً استقلالها عن الامبراطوريتين البرتغاليّة والإسبانيّة، أو كانتا على وشك الحصول عليهما. صرّح الرئيس جيمس مونرو أولاً بالمبدأ خلال خطابه السّنوي السّابع عن حالة الاتّحاد أمام الكونغرس. تمّت صياغة مصطلح "عقيدة مونرو" نفسها في عام ١٨٥٠. بحلول نهاية القرن التّاسع عشر، كان ينظر إلى إعلان مونرو على أنّه لحظة حاسمة في السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة وواحد من أطول معتقداتها. سيتم الاحتجاج بها من قبل العديد من رجال الدّولة في الولايات المتّحدة والعديد من رؤساء الولايات المتّحدة، بما في ذلك أوليسيس إس جرانت، ثيودور روزفلت، جون إف كينيدي، ورونالد ريغان. استمرّت نيّة وتأثير عقيدة مونرو مع اختلافات صغيرة فقط لأكثر من قرن. كان هدفها المعلن هو تحرير المستعمرات المستقلة حديثاً في أمريكا اللاتينيّة من التّدخّل الأوروبي وتجنّب المواقف التي يُمكن أن تجعل العالم الجديد ساحة معركة لقوى العالم القديم حتّى تتمكّن الولايات المتّحدة من ممارسة نفوذها الخاص دون عائق. أكّدت العقيدة أنّ العالم الجديد والعالم القديم كانا يظلّان مجالين منفصلين للتّأثير بشكل واضح، لأنّهما كانا مكونين من دول منفصلة ومستقلّة تماماً. خافت الحكومة الأمريكيّة من أنّ القوى

ربّما لم يكن معروفاً للرّئيس بالنّسبة للرئيس ريغان أنّ مساعد وزير الخارجيّة توماس إيندرز (Thomas Enders) كان قد سافر إلى بوينس آيرس في آذار من ذلك العام للتّأكيد لحكومة غالتيري(Galtieri government) بشكل خاص على أنّ الخلاف بين الأرجنتين وبريطانيا بشأن مالفيناس لن يجذب المشاركة الأمريكيّة. واعتُبِرَ هذا التّأكيد في بوينس آيرس بمثابة "الضّوء الأخضر" من واشنطن للمضي قدماً. كانت تلك التّـأكيدات تشبه إلى حدّ كبير "تأكيدات" مماثلة قدّمتها سفيرة أمريكيّة[1] لصدّام حسين في العراق في تموز عام ١٩٩٠، قبل أيّام من الغزو العراقي للكويت. كانت دوائر معيّنة في مؤسّسة واشنطن تّتفق تماماً مع سياسة وزارة الخارجيّة في لندن. كان يجب مناورة الأرجنتين لإعطاء ذريعة للقيام بعمل عسكري بريطاني.

كانت المكسيك التي تشترك في حدود مع الولايات المتّحدة إحدى الدّول التي لم تقدّر دعم واشنطن لإعادة لعب تاتشر نفس الدّور لاستعماري البريطاني في القرن التّاسع عشر. لقد كانت المكسيك قد اضطلعت ببرنامج تحديث وتصنيع مثير للإعجاب تحت رئاسة خوسيه لوبيز بورتيلو (José López Portillo) ابتداء من أواخر عام ١٩٧٦. كانت حكومة لوبيز بورتيلو قد عقدت العزم على استخدام "إرثها النّفطي" لتصنيع البلاد وتحويلها إلى أمّة حديثة. تمّ بناء الموانئ، والطّرق، ومصانع البتروكيماويّات، والمجمّعات

الأوروبيّة المنتصرة التي انبثقت عن مؤتمر فيينا (١٨١٤-١٨١٥) ستعيد إحياء الحكومة الملكيّة. كانت فرنسا قد وافقت بالفعل على استعادة الملكيّة الإسبانيّة مقابل كوبا. مع انتهاء الحروب النابليونيّة الثّورية (١٨٠٣-١٨١٥)، شكّلت بروسيا والنّمسا وروسيا التّحالف المقدس للدّفاع عن الملكيّة.

(١) أبريل غلاسبي.

الزّراعيّة الحديثة المرويّة، وحتّى برنامج للطّاقة النّوويّة. كانت موارد النّفط المهمّة والمسيطر عليها وطنيّاً هي وسيلة تحديث المكسيك.

قرّرت بعض دوائر السّياسة المعروفة في واشنطن ونيويورك بحلول عام ١٩٨١ بعد صدمة معدّل الفائدة لفولكر أنّ احتمال وجود مكسيك صناعيّة قويّة، أو "اليابان على حدودنا الجنوبيّة"، كما وصفها شخص مؤسّسة أمريكيّة بسخرية، "أمرٌ لن يتمّ التّسامح معه". فكما كان الحال مع إيران في وقت سابق، فإنّ المكسيك الحديثة المستقلّة كان يُنظر إليها من قبل بعض المصالح الأنكلو أمريكيّة القويّة على أنّها أمرٌ لا يُطَاق. لقد تمّ اتّخاذ القرار بالتّدخّل لتخريب طموحات المكسيك الصّناعيّة من خلال ضمان سداد ديونها الخارجيّة بمعدّلات باهظة لدينها الخارجي.

تمّ تنظيم جولة جيدة الإعداد على البيزو المكسيكي بداية من خريف عام ١٩٨١، والتي أشارت إليها مقابلة لصحيفة نيويورك تايمز مع رئيس وكالة المخابرات المركزيّة السّابق وليام كولبي (William Colby)، الذي كان في ذلك الحين مستشاراً في "المخاطر السّياسية" للشّركات متعدّدة الجنسيّات. صرّح كولبي بأنّه كان ينصح عملاءه بشأن الاستثمار في المكسيك "بتوقّع تخفيض قيمة العملة المكسيكيّة قبل الانتخابات العامّة في العام المقبل". وقد تمّ ترديد فكرة كولبي من خلال مقالات في وسائل الإعلام الأمريكيّة، بما في ذلك صحيفة وول ستريت جورنال.

كان كولبي مرتبطاً بوكالة استشاريّة دوليّة "خاصّة"، تُعْرف باسم بروب انترناشونال (Probe International)، والذي كان يتربّع على كرسي رئاسة مجلس إدارتها اللورد كارادون (هيو فوت) (Lord Caradon (Hugh Foot)، وهو

خبير استخبارات في وزارة الخارجيّة البريطانيّة في الشّرق الأوسط والشّؤون الأمريكيّة، كما كان داعية بارزاً في سياسات تخفيض عدد السّكّان لمالثوس في الدول النّامية مقابل زيادة الإنتاجيّة الصّناعيّة والزّراعيّة.

قام رئيس مجموعة بروب، المدعو بنيامين وينر (Benjamin Weiner) وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة بنشر سلسلة من المقالات في الصّحف الأمريكيّة خلال الأسابيع الأولى من عام ١٩٨٢، والتي روّجت لفكرة أنّ رجال الأعمال المكسيكيّين ذوي المعرفة يهرعون لتهريب أموالهم من المكسيك وتحويلها إلى دولارات في أسواق العقارات في ولاية تكساس وكاليفورنيا قبل انفجار البلد. تمّ نشر المقالات في الصّحف اليوميّة المكسيكيّة بشكل مناسب ممّا زاد من هروب رؤوس الأموال. هاجم الرّئيس لوبيز بورتيلو في خطاب ألقاه على المستوى الوطني في ٥ شباط من ذلك العام ما أسماه "المصالح الأجنبيّة الخفيّة" التي كانت تحاول زعزعة استقرار البلاد من خلال شائعات تثير الذّعر وتتسبّب في هروب رأس المال إلى خارج البلاد وفرض تخفيض قيمة البيزو مقابل الدّولار الأمريكي. قبل ثلاث سنوات، كانت بروب انترناشونال (Probe International) قد لعبت نفسها دوراً حاسماً في تأجيج هروب رأس المال التي ساعدت على إضعاف شاه إيران وتمهيد الطّريق لثورة الخميني.

بحلول ١٩ شباط عام ١٩٨٢، اضطرّت الحكومة المكسيكيّة إلى فرض برنامج تقشّف قاسٍ على أمل ميؤوس منه لفرض الاستقرار على تدفّق طوفان رؤوس الأموال خارج المكسيك إلى الولايات المتّحدة. لقد مارست المصالح الماليّة المكتسبة القويّة ضغطاً قويّاً على لوبيز بورتيلو لمنعه

من اتّخاذ ما كان يُمكن أن يكون بمثابة الدّفاع الضّروري لإعادة فرض ضوابط على تبادلات النّقد الأجنبي. لقد تسارع هروب رأس المال.

في ١٩ شباط من الشّهر نفسه، تصدّعت حكومة لوبيز بورتيلو تحت الضّغط. تمّ تخفيض قيمة البيزو المكسيكي بنسبة /٣٠/ في المائة على الفور في محاولة لوقف تدفّق رأس المال إلى الخارج وتحقيق استقرار الوضع. وكانت النّتيجة المحلّيّة هي أنّ الصّناعة المكسيكيّة الخاصّة التي كانت قد اقترضت دولارات لتمويل الاستثمار في السّنوات السّابقة، بقيادة مجموعة ألفا في مونتيري (Alfa Group of Monterrey) التي كانت قويّة في وقت من الأوقات، قد أُفْلست بين عشيّة وضحاها. كان دخلها بالبيزو، وخدمة الدّيون بالدّولارات الأكثر تكلفة بشكل كبير. ببساطة للحفاظ على مركزها السّابق لخدمة الدّيون، كان يتعيّن على الشّركة زيادة أسعار البيزو بنسبة /٣٠/ في المائة، أو خفض التّكاليف عن طريق تخفيض قوّتها العاملة. لقد فرض تخفيض قيمة العملة أيضاً تخفيض برنامج المكسيك الصّناعي وتخفيض مستويات المعيشة وزيادة التّضخّم المحلّي. لقد أُغْرِقَت المكسيك التي كانت قبل أشهر فقط من أسرع الاقتصادات نموّاً في العالم النّامي في الفوضى بحلول ربيع عام ١٩٨٢. لقد أعلن مسؤول قضائي مكسيكي في صندوق النّقد الدّولي بعد التّدابير القاسية: "كان هذا هو الشيء الصّحيح الذي ينبغي عمله".

وُضِعَت المكسيك الآن بقوّة تحت الأضواء الدّوليّة باعتبارها "مقترضاً متعثّراً"[١] (problem borrower) و"دولة شديدة الخطورة". وسرعان ما خفّضت

---

(١) حتماً على الرّغم من الضّمانات التي تبنيها معظم البنوك في برنامج الإقراض الخاص بها، فإنّ بعض القروض على دفاتر البنك سوف تصبح قروضاً إشكاليّة. هذا يعني أنّ المقترض لم يسدّد واحداً أو أكثر من المدفوعات الموعودة أو أنّ الضّمان الذي تمّ التّعهّد

البنوك الرّائدة في منطقة اليورو دولار في لندن ونيويورك وزيوريخ وفرانكفورت، وكذلك في طوكيو، خطط الإقراض. واجهت المكسيك أزمة مدفوعات ديون ذات أبعاد هائلة في ظلّ ضغوط مضاعفة لخفض قيمة البيزو وخسارة مليارات الدّولارات من رأس المال اللازم من خلال هروب رأس المال، وقرار البنوك الدّوليّة الكبرى بعدم ترحيل الدّيون القديمة بحلول شهر آب.

في ٢٠ آب من ذلك الصّيف، وفي مقر البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، تمّ استدعاء أكثر من /١٠٠/ من كبار المصرفيّين في الولايات المتّحدة لحضور اجتماع مغلق للاستماع إلى تقرير من خيسوس سيلفا هيرتسوخ (Jesús Silva Herzog) وزير المالية المكسيكي حول آفاق المكسيك لسداد ديونها الخارجيّة البالغة /٨٢/ مليار دولار. أخبر سيلفا هرتسوغ السّادة المجتمعين للتّمويل الدّولي أنّ بلاده لا تستطيع حتّى الوفاء بالدّفعة التّالية المستحقّة على ديونها الخارجيّة. لقد اختفت احتياطاتها من العملات الأجنبيّة.

قرّر الرّئيس لوبيز بورتيلو في المكسيك الذي كان يواجه فوضى اقتصاديّة متناميّة التّحرّك لوقف هروب رأس المال والذي كان في ذلك الحين في أبعاد الأزمة. أعلن الرّئيس للأمّة المكسيكيّة في الأول من أيلول أنّه تمّ تأميم البنوك الخاصّة في البلاد، مع تعويض إلى جانب البنك المركزي الخاص آنذاك، وهو بنك المكسيك كجزء من سلسلة من تدابير الطّوارئ لاستعادة النّظام المالي ووقف تدفّق رأس المال من التّسبّب في انهيار الاقتصاد الوطني بأكمله.

به وراء قرض قد انخفض بشكل كبير في القيمة. القروض المتعثّرة تتطلّب الإشراف الدّقيق وفي بعض الحالات تتطلّب إجراءات قانونيّة.

في كلمته التي بثّها التّلفزيون لمدة ثلاث ساعات في ذلك اليوم، هاجم البنوك الخاصّة باعتبارها "مضاربة وطفيليّة" وشرح بالتّفصيل هروب رأس المال الذي سرقته من جهود التّصنيع في المكسيك إلى دولارات والمضاربة العقاريّة في السّوق الأمريكيّة. وكان المجموع الكلّي /٧٦/ مليار دولار موازياً لإجمالي الدّيون الخارجيّة بالكامل المتعاقد عليها في السّنوات العشر الماضية لتصنيع البلاد.

أقام لوبيز بورتيلو علاقة ودّيّة من نوع ما مع رونالد ريغان، وأبلغ ريغان شخصيّاً بعمله الدرامي لتوضيح أنّ هذه كانت قضيّة طوارئ وطنيّة، وليست قضيّة تطرّف غير مسؤول ضدّ الولايات المتّحدة.

بعد ذلك، دعا الرّئيس لوبيز بورتيلو أمام الاجتماع السّنوي للجّمعية العامّة للأمم المتّحدة في نيويورك في الأوّل من تشرين الأوّل دول العالم إلى العمل بشكل موحّد لمنع "الانحدار إلى العصور المظلمة" لقد ألقى باللّوم الشّديد على أزمة النّظام المالي على سياسة أسعار الفائدة المرتفعة بشكل لا يُطَاق وأسعار المواد الخام المتدهورة.

وصرّح الرّئيس المكسيكي بأنّ هاتين "شفرتين لمقص يهدّدان بخفض الزّخم الذي تحقق في بعض البلدان، وقطع إمكانات التّقدّم في بقيّة الدّول". ثم حذّر بصراحة من إمكانيّة تعليق أحادي الجّانب لمدفوعات ديون العالم الثّالث إذا تمّ حظر حلّ مفيد بشكل عام. "إنّ تعليق الدّفع ليس لصالح أحد ولا يريده أحد. ولكن ما إذا كان هذا سيحدث أم لا، يقع خارج مسؤوليّة المدينين. إنّ المواقف الشّائعة تنتج مواقف مشتركة دون الحاجة إلى المؤامرات أو الخداع".

هاجم لوبيز بورتيلو الفرض التّعسّفي لشروط الدّيون الجديدة بقيادة تاتشر وفولكر قائلاً.

إنّ المكسيك والعديد من دول العالم الثّالث غير قادرة على الامتثال لفترة الدّفع المتّفق عليها في ظلّ ظروف مختلفة تماماً عن تلك التي تسود الآن... نحن البلدان النّامية لا نريد أن نصبح خدماً. لا يُمْكِننا أن نَشلّ اقتصاداتنا أو نغرق شعوبنا في مزيد من البؤس من أجل سداد ديون تضاعفت خدمتها ثلاث مرّات دون مشاركتنا أو مسؤوليّتنا عنها، وبشروط مفروضة علينا... إنّ جهودنا للنّمو من أجل التّغلّب على الجّوع والمرض، والجّهل، والتّبعيّة لم تسبب الأزمة الدّوليّة.

تناول لوبيز بورتيلو المصالح الذّاتيّة للولايات المتّحدة والدّول الدّائنة الصّناعيّة الأخرى في العمل معاً من أجل إيجاد الحلول التي تسمح لدول مثل المكسيك بالخروج من الأزمة. وردّد تعليقاته جواو بابتيستا فيغيريدو (João Baptista Figueiredo) رئيس البرازيل أكبر الدّول مديونيّة والذي تحدّث بعد ذلك عن "الأعراض التي تُذكّر بشكل كبير بثلاثينيّات القرن الماضي" حيث كان يتمّ خنق "الاستثمار في الإنتاج" على نطاق عالمي تحت تأثير مرتفع لأسعار الفائدة".

طوال أشهر صيف عام ١٩٨٢، استمرّ النّقاش حول سياسة البيت الأبيض وراء الكواليس حول ما يجب القيام به حيال أزمة الدّيون المتفجّرة. مع تدهور الاقتصاد الأمريكي تحت وطأة مستويات سعر الفائدة الحادة في البنك الاحتياطي الفيدرالي، ضغطت مجموعة حول الرّئيس ريغان من أجل التّوصّل إلى حلّ لأزمة ديون المكسيك وأمريكا اللاتينيّة الوشيكة، والتي من

شأنها أن تؤدّي في وقت واحد إلى زيادة الاستثمارات الصّناعيّة وتدفّقات الصّادرات الأمريكيّة.

كان لأصوات وول ستريت وأصدقاء هنري كيسنجر في وزارة الخارجيّة البريطانيّة ومدينة لندن تأثيراً أكبر على ريغان المتذبذب. وكجزء من "الصّفقة" لكسب دعم مؤسّسة وول ستريت القويّة كان ريغان قد وافق على تعيين دون ريغان (Don Regan) وهو رئيس مجلس إدارة ميريل لينش (Merrill Lynch Wall Street) السابق في وول ستريت كوزير للخزانة إلى جانب عدد من التّعيينات الرّئيسة الأُخْرى، ليس أقلّها، هؤلاء الأعضاء السّابقين في اللجنة الثّلاثيّة كجورج بوش كنائب للرّئيس، وصديق بوش المقرّب جيمس بيكر كرئيس لموظفي البيت الأبيض. قالوا: "يجب أن ننقذ بنوك نيويورك بأي ثمن". وبحلول تشرين الأوّل عام ١٩٨٢، كانت قد أصبحت طريقة علاجهم لانفجار أزمة ديون المكسيك وأزمات الدّيون الأخرى سياسة إدارة ريغان الأساسيّة.

قبل يوم من خطاب لوبيز بورتيلو أمام الجّمعيّة العامّة للأمم المتحّدة، قام وزير الخارجيّة الأمريكي الذي تمّ تسميته حديثاً بتسليم الرّد الأمريكي. أعلن جورج شولتز (George Shultz)، وهو خبير اقتصادي سابق بجامعة شيكاغو (University of Chicago) وصديق ميلتون فريدمان، وأحد الشّخصيّات التي تقف وراء فصل نيكسون المدمّر للدّولار عن الذهب في ١٥ آب عام ١٩٧١ أعلن الرّد النّهائي لإدارة ريغان لمندوبي الأمم المتّحدة المجتمعين. كشف شولتز عن "حل" وول ستريت البسيط لأزمة الدّيون.

بعد إعلان الإفلاس المكسيكي في أوائل آب، كان بول فولكر قد التقى مع كبار المسؤولين في إدارة ريغان ووضع خطّة لتخفيف التّوتر تدريجيّاً على البنوك الكبرى في نيويورك. أُعلن ذلك من قبل شولتز على أنّه "انتعاش ريغان الاقتصادي"(Reagan economic recovery). وبدلاً من معالجة الأسباب الجذريّة للأزمة في الولايات المتّحدة أو دول الجنوب، عرض شولتز مراقبة صندوق النّقد الدّولي لسداد ديون البلدان المدينة مقترنة بتحفيز مشتريات المستهلك الأمريكي. وقيل إنّ هذا سيؤدّي إلى زيادة صادرات السّلع للعالم الثّالث كجزء من "الانتعاش" المخطّط له.

وكان من المفترض أن يكون "الانتعاش" الأكثر تكلفة في تاريخ العالم.

وول ستريت يعيد أسلوب صندوق النّقد الدّولي في عشرينيّات القرن الماضي

كان إعلان شولتز المشؤوم من الأمم المتّحدة مواجهة تمّ التّحضير لها بشكل حذر ضدّ خطاب لوبيز بورتيلو في الأمم المتّحدة وغيرهم من رؤساء دول أمريكا اللاتينيّة. إنّ ما تلا ذلك كان لا يُصدّق إلا بالنّسبة إلى أي شخص على دراية مباشرة بالمفاوضات بين المصرفيّين الدّائنين والدّول المدينة في ذلك الوقت.

فشل خوسيه لوبيز بورتيلو في دعوته لوحدة أمريكا اللاتينيّة في أعقاب خطابه في الأمم المتّحدة. كان على أيّ حال رئيساً اقترب من موعد رحيله، وترك منصبه بعد شهرين. في غضون ذلك، زارَ البرازيل والأرجنتين جيش افتراضي من المسؤولين الأمريكيّين وغيرهم ممن مارسوا ابتزازاً غير

عادي وغيره من الضّغوط لثنيهم عن الانضمام إلى المكسيك للمطالبة بحلّ مشترك لأزمة الدّيون.

قام هنري كيسنجر بتشكيل شركة استشاريّة جديدة رفيعة المستوى، وهي كيسنجر أسوشيتس[1] إنك (Kissinger Associates Inc)، والتي كان أعضاء مجلس إدارتها المختار روبرت أو. أندرسون رئيس معهد آسبن وقطب النّفط، واللورد كارينجتون وزير الخارجيّة السّابق لتاتشر إلى جانب مدير بنك إنكلترا ومدير إس. جي. واربرج[2] (S.G. Warburg)، اللورد رول أوف إبسدين (Lord Roll of Ipsden). تعاونت شركة كيسنجر أسوشيتس مع بنوك نيويورك ودوائر إدارة واشنطن لفرض "كلّ حالة على حدة"، أكثر شروط تحصيل الدّيون صعوبة منذ عمليّة تعويضات فرساي في أوائل عشرينيّات القرن العشرين.

في أعقاب خطاب وزير الخارجيّة شولتز في ٣٠ أيلول، ألغت المصالح المصرفيّة الخاصّة القويّة في نيويورك ولندن أيّ أصوات عقلانيّة. لقد تمكّنوا من جلب الاحتياطي الفيدرالي، وبنك إنكلترا، والأهم من ذلك، صلاحيّات صندوق النّقد الدّولي ليكونوا "رجال الشّرطة" الدّوليّين،

---

(١) كيسنجر أسوشيتس هي شركة استشاريّة جيوسياسيّة دوليّة مقرها مدينة نيويورك، أسّسها ويديرها هنري كيسنجر منذ عام ١٩٨٢. تساعد الشّركة عملاءها في تحديد الشّركاء الإستراتيجيين وفرص الاستثمار وتقديم المشورة لهم بشأن العلاقات الحكوميّة. تأسّست الشّركة في ١٩٨٢ من قبل هنري كيسنجر. في عام ١٩٩٩، انضم ماك ماكلارتي إلى كيسنجر لفتح كيسنجر ماكلارتي أسوشيتس، مكتب الشّركة في شوارع الثامن عشر وبنسلفانيا في واشنطن العاصمة. كان ماكلارتي رئيس أركان البيت الأبيض في عهد بيل كلينتون. كيسنجر مكلارتي عضو مؤسس في مجلس الأمريكتين، وهي منظمة أعمال مقرها نيويورك أسّسها ديفيد روكفلر في عام ١٩٦٥.

(٢) بنك استثماري مقرّه لندن.

فيما كان سيصبح أكثر عمليّات النّهب المنظّمة المنسّقة في التّاريخ الحديث، والذي يتجاوز بكثير أي شيء تحقَّقَ خلال عشرينيّات القرن العشرين.

على عكس الانطباع المزروع بعناية في وسائل الإعلام في أوروبا الغربيّة والولايات المتّحدة، فقد دفعت البلدان المدينة لشايلوكات[1] العصر

---

(١) في مدينة فينيسا" البندقية" في إيطاليا، كان اليهودي الجشع"شايلوك" قد جمع ثروة طائلة من المال الحرام. فقد كان يقرض النّاس المال الرّبا الفاحش، وكانت مدينة البندقيّة في ذلك الوقت من أشهر المدن التّجاريّة، ويعيش فيها تجّار كثيرون من المسيحيين. من بينهم تاجر شاب اسمه"انطونيو."

"انطونيو" شخص ذو قلب طيب كريم، ولا يبخل على كل من يلجأ إليه للاقتراض دون أن يحصل من المقترض على ربا او فائدة لذلك فاليهودي "شايلوك" يكرهه ويضمر له الشّر بالرّغم مما كان يبديه له من نفاق واحترام مفتعل. وفي اي مكان كان يلتقي فيه "انطونيو"و"شايلوك" كان "انطونيو" يعنّفه ويوبّخه، بل ويبصق عليه ويتّهمه بقسوة القلب والاستغلال. وكان اليهودي يتحمّل هذه المهانه، وفي الوقت نفسه كان يتحيّن أيّه فرصة تسنح له للانتقام من "انطونيو."

وكان جميع أهالي "البندقيّة" يحبّون "انطونيو" ويحترمونه لما عرف عنه من كرم وشجاعة، كما كان له أصدقاء كثيرون يعزّهم ويعزّونه. ولكن أقرب الاصدقاء وأعزهم على قلب "انطونيو" كان صديقاً شاباً اسمه "بسانيو"، وهو نبيل من طبقة نبلاء البندقيّة، إلا أنّه كان صاحب ثروة بسيطة أضاعها وبدّدها بالاسراف الشّديد على مظاهر حياته، وكلما كان يحتاج إلى المزيد من النّقود ليصرفها، كان يلجأ إلى صديقه "انطونيو" الذي كان لا يبخل عليه أبدا ويعاملة بكل كرم يليق به كصديق من أعزّ أصدقائه.

وفي أحد الايام قال"بسانيو" لصديقه "أنطونيو" إنه مقبل على الزّواج من فتاة ثريّة ورثت عن أبيها ممتلكات وثروة كبيرة. وإنّه يحتاج إلى ثلاثة آلاف من الجنيهات حتى يبدو مظهره أمامها كعريس يليق بها. ولكن "انطونيو" لم يكن يمتلك هذا المبلغ في ذلك الوقت. كان ينتظر سفنه القادمة المحملة بالبضائع التي يمكن أن يبيعها عند وصولها... ولكي يلبي "انطونيو" طلب صديقه العزيز، قرر أن يقترض هذا المبلغ من اليهودي

الحديث في نيويورك ولندن عدّة مرّات، بالدّم والمعبّر عنه "برطل من اللّحم". لم يكن الأمر كذلك بعد آب ١٩٨٢، رفضت الدّول المدينة الكبيرة في العالم الثّالث الدّفع. لقد كان هناك "مسدّس في الرّأس" تحت ضغط صندوق النّقد الدّولي للتّوقيع على ما وصفته البنوك بكلمات "اختبارات الدّيون" (debt work-outs) مع البنوك الخاصّة الرّائدة، والتي يقودها في الغالب ستي كورب (Citicorp) أو تشيس مانهاتن (Chase Manhattan) فرع نيويورك.

بعد تشرين الأوّل عام ١٩٨٢، شمل الهجوم ضدّ الدّول المدينة في القطاع النّامي عدّة مراحل يُمْكِن تحديدها. كانت الخطوة الأولى الحاسمة خطوة البنوك الخاصّة في نيويورك ولندن "بتعميم" أزمة ديونها. فمن

"شايلوك"على أن يردّ له هذا الدّين وفوائده فور وصول سفنه المحملة بالبضائع..... وذهب الصّديقان إلى "شايلوك" وطلب "انطونيو" منه أن يقرضه مبلغ ثلاثه آلاف من الجنيهات بأيّ نسبة فائدة يطلبها، مع وعد بأن يردّ اليه القرض وفوائده عند وصول السّفن في موعد قريب، قال "شايلوك" بكلّ خبث ودهاء إنّه على استعداد أن يقدّم لانطونيو هذا القرض بدون فوائد على الإطلاق. ولكن بشرط واحد: هو ان يذهبا معاً إلى المحامي، وأن يوقّع "أنطونيو"على عقد- يبدو كما لو كان مزاحاً- يتيح لليهودي "شايلوك" أن يقطع رطلاً من اللحم، ومن أيّ جزءٍ يختاره "شايلوك" من جسم "أنطونيو"؛ إذا عجز هذا الأخير عن ردّ الالاف الثّلاثة من الجنيهات التي اقترضها، في الموعد المحدد! ولكن ذلك حال دون تنفيد الصّك حيث لم يتمكّن انطونيو من إعادة الدّين والفوائد.. فوصل بهم الأمر للمحكمة وهناك وقف الجّميع إلى جانب أنطونيو وبسانيو إلا أنّ شايلوك سوّغ هدفه بكون انطونيو يسخر منه ومن عباءته اليهوديّة.. وألحق به الخسائر حين أقرض المال دون فائدة مما سبّب هبوطها في البندقيّة.. وبعد حديث مطوّل في محاولة إقناع شايلوك بالتّنازل عن إتمام ما ورد في الصّك أعطى بسانيو لشايلوك ستة آلاف دوقيّة مقابل الآلاف الثّلاث، إلا أنّ شايلوك بقي على رأيه ورفض المال مطالباً المحكمة بتنفيذ ما ورد في الصّك باقتطاع رطل لحم من جسد أنطونيو.

خلال نشر العديد من المقابلات في وسائل الإعلام العالميّة التي تحذّر من العواقب الوخيمة على النّظام المصرفي الدّولي بسبب وقف الدّيون على نطاق واسع، حصلت البنوك على دعم دولي لم يسبق له مثيل لاستراتيجيّة تحصيل الدّيون التي وضعتها سيتيكورب (Citicorp)، وتشيس مانهاتن (Chase Manhattan)، ومانيوفاكتشررو هانوفر (Manufacturers' Hanover)، وبنك لويدز (Lloyds Bank) وغيرها.

هذه المصالح الخاصّة القويّة استخدمت الأزمة لتحويل قوّة المؤسّسات العامّة الكبرى لفرض مصالح الأقلّيّة لتلك النّخبة الخاصّة، وهي البنوك الدّائنة. تجمّعت هذه البنوك معاً، عقب اجتماع مغلق في ديتشلي بارك (England's Ditchley Park) في إنكلترا في خريف ذلك العام لإنشاء احتكار الأمر الواقع لدائني البنوك الرّائدة، برئاسة بنوك نيويورك ولندن، التي سميت فيما بعد معهد التّمويل الدّولي (Institute for International Finance) أو بشكل غير رسمي، مجموعة ديتشلي (The Ditchley Group). وشرعوا في فرض ما وصفه أحد المراقبين على أنّه شكل غريب من أشكال "اشتراكيّة المصرفيين"، حيث قامت البنوك الخاصّة بتعميم مخاطر إقراضها على غالبيّة جمهور دافعي الضّرائب، مع خصخصة جميع المكاسب لأنفسهم. وكانت المكاسب كبيرة على الرّغم من ظهور الأزمة.

بمجرّد أن قام المصرفيّون وحلفاؤهم داخل إدارة ريغان كوزير الخزانة دونالد ريغان بترويع الرّئيس ريغان بما فيه الكفاية بشأن هذا الوضع، دعا البيت الأبيض بول فولكر والبنوك وصندوق النّقد الدّولي إلى فرض برنامج

"مشروطيّات"[1] صارمة على كلّ بلد مدين. كانت فكرة وضع صندوق النّقد الدّولي وشروطه الصّارمة في منتصف عملية التّفاوض بشأن الدّيون فكرة أمريكيّة. من حيث المضمون، كانت هذه نسخة طبق الأصل تقريباً لما فعله مصرفيّو نيويورك بعد عام ١٩١٩ ضدّ ألمانيا وبقيّة أوروبا بموجب خطّة دوز[2] (Dawes Plan) المشؤومة، ثمّ حاولوا لاحقاً بموجب خطّة يونغ[3] (Young Plan).

---

(١) في الاقتصاد السّياسي والعلاقات الدّوليّة، فإنّ المشروطيّة هي استخدام الشّروط المرتبطة بتقديم الفوائد مثل قرض أو تخفيف عبء الدّيون أو مساعدات ثنائيّة.

(٢) كانت خطة دوز (Dawes) (كما اقترحتها لجنة دوز التي يرأسها تشارلز جي دوز (Charles G. Dawes) هي خطّة في عام ١٩٢٤ لحل مشكلة تعويضات الحرب العالميّة الأولى التي اضطرّت ألمانيا إلى دفعها، والتي أدّت إلى توتّر العلاقات الدّبلوماسيّة بعد الحرب العالميّة الأولى ومعاهدة فرساي. ساهم احتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرّور الصّناعيّة في أزمة التّضخّم الجامح في ألمانيا، ويُعْزى ذلك جزئيّاً إلى تأثيرها المعطّل على الاقتصاد الألماني. نصت الخطّة على إنهاء احتلال الحلفاء للرور، وخطّة دفع متداخلة لدفع ألمانيا تعويضات الحرب. وحيث أنّ الخطّة حلّت أزمة دوليّة خطيرة، فقد شارك دوز في جائزة نوبل للسّلام في عام ١٩٢٥ عن عمله. كانت الخطّة تدبيراً مؤقّتاً وثبت أنّها غير عمليّة. اعتمدت خطة يونغ في عام ١٩٢٩ لتحلّ محلّها.

(٣) كانت الخطّة الشّبابيّة برنامجاً لتسوية تعويضات الحرب العالميّة الأولى في ألمانيا، والتي تمّت كتابتها في آب (أغسطس) عام ١٩٢٩ وتمّ اعتمادها رسميّاً في عام ١٩٣٠. وقد قدّمتها اللجنة برئاسة (١٩٢٩-١٩٣٠) من قبل الصّناعي الأمريكي أوين دي. هيئة الإذاعة الأمريكيّة (RCA)، التي كانت في ذلك الوقت تعمل في مجلس أمناء مؤسّسة روكفلر، وكانت أيضاً واحدة من الممثّلين المشاركين في ترتيب سابق لإعادة هيكلة تعويضات الحرب - خطّة دوز لعام ١٩٢٤ أنشأت لجنة التّعويضات المشتركة بين الحلفاء مبلغ التّعويض الألماني بما مجموعه /١٣٢/ مليار، لكن المجموع العملي /٥٠/ مليار مارك ذهبي. بعد بدء تشغيل خطّة دوز في عام ١٩٢٤، أصبح من الواضح أنّ ألمانيا لن ترغب في تلبية استحقاقات [الدفع] في دفع مدفوعات سنويّة على مدار فترة زمنيّة غير محدّدة.

كانت شروط صندوق النّقد الدّولي، واتّفاق البلد على التّوقيع مع صندوق النّقد الدولي جزءاً من برنامج وضعه إيرفينغ فريدمان (Irving Friedman) وهو مسؤول أمريكي آنذاك في صندوق النّقد الدّولي الذي تمّت مكافأته لاحقاً على عمله بمنصب كبير في سيتي كورب. في أواخر عام ١٩٨٨، أخبر فريدمان المحاور عن تفكيره في بداية أزمة الدّيون:

لقد فكّرت في أنّنا سنمنع استخدام موارد الصّندوق كنوع من الجزرة إلى البلدان. لديك أولاً مراجعة جادّة للغاية للوضع الاقتصادي في البلاد. تحدد مصدر الصّعوبات، وتوضّح الأشياء التي يجب تغييرها.

إنّ وصفة صندوق النّقد الدّولي دواء "المشروطيّات" كانت هي نفسها دائماً. قِيْلَ للبلد الضّحيّة أنّه إذا أراد في أي وقت أن يرى فلساً من قروض البنوك الأجنبيّة مرّة أُخْرى، يجب عليه تخفيض الواردات المحلّيّة إلى حدّ كبير، وخفض الميزانيّة الوطنيّة بوحشيّة، والتي عادة ما تكون في معظم الحالات، تكون إعانات الدّولة للأغذية والضّروريات الأُخْرى، وتخفيض قيمة العملة الوطنيّة من أجل جعل صادراتها "جذّابة" للدّول الصّناعيّة،

خفّضت خطّة الشّباب المزيد من المدفوعات بنحو /٢٠/ في المائة. على الرّغم من أنّ المجموع النّظري كان /١١٢/ مليار مارك ذهبي، أي ما يعادل الولايات المتحّدة الأمريكيّة /٢٧/ مليار دولار في عام ١٩٢٩ (١١٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩) على مدى فترة /٥٨/ عاماً، والتي ستنتهي في عام ١٩٨٨، توقّع عدد قليل أن تستمرّ الخطّة لأكثر من عقد. بالإضافة إلى ذلك، قسّمت الخطّة الشّبابيّة الدّفعة السّنويّة التي بلغت ملياري مارك ذهبي (٤٧٣) مليون دولار أمريكي إلى عنصرين: جزء غير مشروط، يساوي ثلث المبلغ، وجزء مؤجّل، يساوي الثّلثين المتبقيين التي من شأنها أن تنطوي على الفائدة وتمويلها من قبل مجموعة من البنوك الاستثماريّة الأمريكيّة بتنسيق من جي بي مورغان وشركاه.

وفي نفس الوقت جعل تكلفة استيراد السّلع الصّناعيّة المتقدّمة باهظة الثّمن. وقِيْلَ إن كلَّ هذا سوف يكسب عملات صعبة لخدمة الدّين. لا شكَّ في أنّ بارسون مالتوس (Parson Malthus) ابتسم من قبره لهذه العمليّة.

لم يكن برنامج التكيُّف الهيكلي لصندوق النّقد الدّولي (IMF Structural Adjustment Program) سوى الخطوة الأولى؛ لقد جَعَلَ الدّولة "المرشّحة" مؤهّلة للخطوة الثّانية - اتفاقيّة مع البنوك الدّائنة "لإعادة هيكلة" جدول سداد ديونها الخارجيّة، أو جزء كبير منها. في هذه المرحلة الثّانية، تعاقدت البنوك من أجل الحصول على حقوق مستقبليّة ضخمة على البلدان المدينة، حيث أضافت متأخّرات الفائدة المتأخّرة (interest arrears) على المبلغ الإجمالي للدّيون المُسْتحقّة.

وكانت النّتيجة النّهائيّة لإعادة هيكلة المدين التي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى منذ عام ١٩٨٢ زيادة هائلة في حجم الدّيون المستحقّة للبنوك الدّائنة على الرّغم من حقيقة أنّه لم يأتِ من هذه البنوك بنس واحد من المال إلى أمريكا اللاتينيّة. وفقًا لبيانات من شركة تأمين سويسريّة رائدة سويس ري (Swiss Re)، ارتفع إجمالي الدّين الخارجي لجميع البلدان النّامية على المدى الطّويل والقصير بشكل مطرد بعد عام ١٩٨٢ من ما يزيد قليلاً عن /٨٣٩/ مليار دولار إلى حوالي /١,٣٠٠/ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٧. كانت كل هذه الزّيادة تقريباً في الحقيقة بسبب العبء الإضافي المتمثّل في "إعادة تمويل" الدّيون القديمة التي لا يُمْكِنُ سدادها.

اضطرّت المكسيك إلى خفض الدّعم عن الأدوية الحيويّة والمواد الغذائيّة والوقود وغيرها من الضّروريّات لسكّانها بموجب إملاءات نظام صندوق النّقد الدّولي هذا. لقد كان النّاس يموتون، وغالباً الرّضّع، دون داعٍ بسبب نقص واردات الأدوية الأساسيّة.

بعد ذلك، فرض صندوق النّقد الدّولي سلسلة من تخفيضات على البيزو المكسيكي "لتحفيز الصّادرات". في أوائل عام ١٩٨٢، وقبل تخفيض قيمة العملة بنسبة /٣٠/ في المائة، بلغ البيزو /١٢/ بيزو مقابل دولار أمريكي واحد. بحلول عام ١٩٨٦، كانت هناك حاجة بشكل لا يصدّق إلى /٨٦٢/ بيزو مكسيكي لشراء دولار واحد، وبحلول عام ١٩٨٩ ارتفع المبلغ إلى /٢٣٠٠/ بيزو. لكنّ إجمالي الدّين الخارجي للمكسيك، الذي "استحوذت" عليه الحكومة الوطنيّة بالكامل تقريباً من القطاع الخاص المكسيكي بموجب مطالب من بنوك نيويورك وحلفائها في واشنطن، ارتفع من حوالي/٨٢/ مليار دولار إلى أقل من /١٠٠/ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٥. كانت المكسيك تسير بسرعة في اتّجاه ألمانيا في أوائل العشرينيّات.

تكرّرت نفس العمليّة في الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وفنزويلا، ومعظم إفريقيا السّوداء، بما في ذلك زامبيا، وزائير، ومصر، وأجزاء كبيرة من آسيا. كان صندوق النّقد الدّولي قد أصبح "الشّرطي" العالمي لفرض سداد ديون ربويّة خلال فرض التّقشّف الأكثر قسوة في التّاريخ. ومع الكتلة الانتخابيّة الحاسمة لصندوق النّقد الدّولي التي يسيطر عليها بقوّة المحور الأمريكي البريطاني، أصبحت المؤسّسة هي المُنَفِّذَ العالمي للمصالح النّقدية والاقتصاديّة الأنكلو أمريكيّة بطريقة لم يسبق لها مثيل. لم يكن مفاجئاً أن ارتجفت البلدان الضّحيّة عندما أُخْبِرَت أنّها ستتلقى زيارة تفقّديّة من صندوق النّقد الدّولي. في الواقع، ابتزّت البنوك الأنكلو أمريكيّة التي تُعَدُّ أكبر مجموعة مشتركة في إقراض أمريكا اللاتينيّة نظراءهم في البنوك في أوروبا الغربيّة واليابان بحيث يتوجّب عليهم إمّا ضرورة "التّضامن" مع بعضها البعض أو مواجهة احتمال انهيار النّظام المصرفي الدّولي.

في عام ١٩٨٢ والسّنوات التّالية، كان التّهديد يتمتّع بمصداقيّة بالفعل. لم يجرؤ أحدٌ على تحدّيه؛ بذلت جميع بلدان البنوك الدّائنة جهداً لرصِّ صفوفها والبقاء متّحدة جميعها خلف بنوك نيويورك وأيّدت نهج كيسنجر "المتشدّد" تجاه الدّيون. سمح ذلك لبنوك واشنطن ونيويورك وأصدقائهم في لندن بالتّرويج للخطابة المفيدة بأنّ الدّين كان فقط "خطأ" حكومات العالم الثّالث الفاسدة وغير المسؤولة.

لقد كانت المصالح المصرفيّة القويّة لنيويورك ولندن واثقة للغاية لدرجة أنّها رفضت في ذلك الوقت زيادة احتياطاتها من مخصّصات خسائر القروض[١] (loan–loss reserves) الطّارئة مقابل التّخلّف عن سداد ديون العالم الثّالث. وزع بنك سيتي كورب (Citicorp) وتشيس مانهاتن (Chase Manhattan) أرباحاً رائعةً على مساهميهما خلال أوائل الثّمانينيّات، حيث أعلنوا علناً "أرباحاً قياسيّة"، كما لو أنّه لم يحدث أي شيء استثنائي. كان يدعمهم كامل وزن حكومة الولايات المتحّدة وصندوق النّقد الدّولي لمراقبة تحصيل ديونها. أي شيء يُمْكِن أن يكون أكثر أماناً من ذلك؟

---

(١) مخصّص خسارة القرض عبارة عن مصروفات مخصّصة كبدل للقروض غير المحصّلة ومدفوعات القروض. يُستخدم هذا المخصّص لتغطية عدد من العوامل المرتبطة بخسائر القروض المحتملة، بما في ذلك القروض الرّديئة، والتخلّف عن سداد العملاء، وشروط إعادة التّفاوض على قرض يتكبده أقل من المدفوعات المقدرة سابقاً. تُعتبر مخصّصات خسائر القروض عبارة عن تعديل لاحتياطيات خسائر القروض وتُعرّف أيضاً باسم مخصّصات التقييم. عادةً ما يتمّ احتساب احتياطيّات خسائر القروض في الميزانيّة العموميّة للبنك، والتي يُمكن أن تزيد بمقدار مبلغ مخصّصات خسائر القروض أو تقل بمقدار مبلغ صافي المصروفات في كل ربع سنة.

نظراً لإرغام المدين بعد المدين بالتّرهيب والتّهديدعلى الاتّفاق مع صندوق النّقد الدّولي والبنوك الدّائنة التّابعة لمجموعة ديتشلي(The Ditchley Group)، فقد حدث انعكاس في تدفّقات رأس المال ذات بعد ضخم. وفقاً للبنك الدّولي، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦، بالنّسبة لمجموعة من/ ١٠٩/ دول مدينة، بلغ مجموع مدفوعات دائني الفائدة فقط على الدّيون الخارجيّة /٣٢٦/ مليار دولار؛ بلغ مجموع سداد خدمة أصل الدّين على نفس الدّيون /٣٣٢/ مليار دولار، أي أنّ إجمالي خدمة الدّين مجتمعة بلغت /٦٥٨/ مليار دولار على ما كان في الأصل دين بقيمة /٤٣٠/ مليار دولار. ولكن على الرّغم من هذا الجّهد، لا تزال هذه الدول الـ /١٠٩/ مدينة للدّائنين بمبلغ /٨٨٢/ مليار دولار في عام ١٩٨٦. لقد كانت دوّامة ديون مستحيلة. هكذا عملت عجائب الفائدة المركّبة والمعدّلات العائمة.

كان الجانب الأكثر إثارةً للدّهشة من "أزمة الدّيون" في الثّمانينيّات هو حقيقة أنّ غالبيّة الأموال لم تغادر أبداً بنوك نيويورك أو لندن. واستناداً لمشارك مباشر في الإجراءات، فإنّ بيدرو بابلو كوتشينسكي (Pedro Pablo Kuczinski) وزير الطّاقة البيروفي السّابق الذي تولّى منصباً مربحاً في بنك كريدي سويس فيرست بوسطن في نيويورك - سويسرا (New York–Swiss bank, Credit Suisse First Boston):

إنّ معظم الأموال لم تدخل إلى أمريكا اللاتينيّة. من بين /٢٧٠/ مليار دولار التي أخذتها أمريكا اللاتينيّة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١، وجدنا أنّ /٨,٤/ في المائة فقط تمّ صرفها فعليّاً من قبل أمريكا اللاتينيّة - أموال كان من المُمْكِن استخدامها للاستثمار المُنْتج. بقي كل ما تبقّى في البنوك، ولم يأتِ إلى أمريكا اللاتينيّة قط، ولم تُغَيَّر سوى الكتب.

لقد وقعت البلدان المدينة في فخّ الدّيون، وكان السّبيل الوحيد الذي قدّمته البنوك الدّائنة في نيويورك ولندن للخروج منه هو تسليم السّيطرة السّياديّة الوطنيّة على اقتصادها، وخاصّة الموارد القيّمة مثل احتكار النّفط المكسيكي. هذا ما أطلق عليه المصرفيّون مبادلة "الدّين مقابل الأسهم أو حقوق الملكيّة"[1] (debt for equity)القديم، والذي كان يهدف إلى تأمين السّيطرة على الموارد الجذّابة للبلد المدين.

---

(١) نسبة الدّين إلى حقوق الملكية (D / E)**:** هي نسبة ماليّة تشير إلى النّسبة النّسبيّة لحقوق المساهمين والدّيون المستخدمة لتمويل أصول الشّركة. يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرّافعة الماليّة، كما تُعْرف النّسبة أيضاً بالمخاطر أو التّروس أو الرّافعة الماليّة. غالباً ما يتم أخذ المكوّنين من الميزانيّة العموميّة للشّركة أو بيان المركز المالي (ما يُسمَّى بالقيمة الدفتريّة)، ولكن يُمْكن أيضاً احتساب النّسبة باستخدام قيم السّوق لكليهما، إذا تمّ تداول دين الشّركة وحقوق الملكيّة بشكل عام، أو باستخدام مزيج من القيمة الدّفتريّة للدّين والقيمة السّوقيّة للأسهم الماليّة. بمعنى عام، فإن النّسبة هي ببساطة الدّين مقسوماً على الأسهم. ومع ذلك، فإنّ ما يُصَنّف كدين يُمْكن أن يختلف تبعاً للتّفسير المستخدم. وبالتّالي، يُمْكن أن تأخذ النّسبة في عدد من النّماذج بما في ذلك: الدّين / حقوق الملكيّة- الدّيون طويلة الأجل / حقوق الملكيّة- مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين. بمعنى أساسي، إجمالي الدين / حقوق الملكيّة هو مقياس لجميع التزامات الشّركة المستقبليّة في الميزانيّة العموميّة المتعلّقة بحقوق الملكيّة. ومع ذلك يُمْكن أن تكون النّسبة أكثر تمييزاً فيما يتعلّق بالاقتراض الفعلي، مقارنةً بالأنواع الأخرى من الالتزامات التي قد توجد في الميزانيّة العموميّة تحت قسم الالتزامات. على سبيل المثال، غالباً ما يتمّ استخدام حسابات الخصوم فقط التي يتمّ تصنيفها فعليّاً على أنّها "دين" في الميزانيّة العموميّة في البسط بدلاً من الفئة الأوسع "إجمالي المطلوبات". بمعنى آخر، يتمّ استخدام القروض الفعليّة مثل القروض المصرفيّة وأوراق الدّين ذات الفوائد، على عكس الفئة الشّاملة على نطاق واسع من إجمالي المطلوبات، والتي بالإضافة إلى الحسابات التي تحمل الدّيون، يُمْكن أن تشمل حسابات الاستحقاق مثل الإيرادات غير المكتسبة. إنّ التّكرار الشّائع

توضّح دراسة قام بها خبير اقتصادي دنماركي، بتكليف من لجنة اليونيسف الدّنماركيّة (The Danish UNICEF Committee)، هذه العمليّة:

في عام ١٩٧٩، تدفّق مبلغ صافٍ قدره /٤٠/ مليار دولار من الشّمال الغني إلى الجنوب الأكثر فقراً. عُكِسَ هذا التدفّق في عام ١٩٨٣ عندما أرسلت البلدان المتخلّفة /٦/ مليارات من الدّولارات إلى البلدان الصّناعيّة. واستناداً إلى تقديرات الأمم المتّحدة فإنّه منذ ذلك الحين ارتفع المبلغ بشكل كبير إلى حوالي /٣٠/ مليار دولار سنويّاً. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار نقل الموارد بسبب انخفاض أسعار المواد الخام طوال الثّمانينيّات، فإنّنا نتحدّث عن تحويل رأس المال من البلدان المتخلّفة إلى البلدان الصّناعيّة التي لا تقل عن /٦٠/ مليار دولار في السّنة. كما ينبغي على المرء أن يضيف إلى هذا المبلغ هروب رؤوس الأموال السّوداء ...

لقد أشارت هذه الدّراسة التي أجراها هانز كي راسموسن (Hans K. Rasmussen) إلى أنّ ما حدث منذ أوائل الثّمانينيّات هو تحويل الثّروة من العالم الثّالث المتعطّش إلى رأس المال إلى تمويل العجز في الولايات المتّحدة في

الآخر للنّسبة هو نسبة الدّيون طويلة الأجل إلى حقوق الملكيّة التي تستخدم فقط الدّين طويل الأجل في البسط بدلاً من إجمالي الدّيون أو إجمالي المطلوبات. يشتمل إجمالي الدّين على كلٍّ من الدّيون طويلة الأجل والدّيون قصيرة الأجل التي تتكون من دين قصير الأجل فعلي له آجال استحقاق قصيرة الأجل فعلياً وكذلك جزء من الدّين طويل الأجل الذي أصبح قصير الأجل في الفترة الحاليّة بسبب هو أنّه الآن على وشك النّضج. تمّ تصنيف هذا التّصنيف الثّاني للدّيون قصيرة الأجل من الدّين طويل الأجل وإعادة تصنيفه كالتزام حالي يسمّى الجزء الحالي من الدّيون طويلة الأجل (أو اسم مشابه). يتم استخدام الدّيون طويلة الأجل المتبقّية في البسط من نسبة الدّيون طويلة الأجل إلى حقوق الملكيّة.

المقام الأول، وبدرجة أقل بريطانيا. قدّر راسموسن أنّه خلال الثّمانينيّات من القرن الماضي حوّلت الدّول من القطاع النامي مجتمعة ما مجموعه /٤٠٠/ مليار دولار إلى الولايات المتّحدة وحدها. سمح هذا لإدارة ريغان بتمويل أكبر عجز في وقت السّلم في تاريخ العالم، بينما زعمت كاذبةً الفضل في "أطول فترة انتعاش في العالم في وقت السّلم."

مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتّحدة، وارتفاع الدّولار، وتأمين دعم الحكومة الأمريكيّة، في المائة تمّ "تمويل" /٤٣/ من الرّقم القياسي للعجز في ميزانيّة الولايات المتّحدة بالكامل خلال الثّمانينيّات من خلال هذا النّهب الفعلي لرأس المال من البلدان المدينة من القطاع الذي كان في السّابق قطاعاً نامياً. وكما هو الحال مع المصرفيّين الأنكلو أمريكيّين في عمليّة تعويضات الدّيون ما بعد الحرب العالميّة الأولى في فرساي، كان الدّين مجرّد وسيلة لإقامة سيطرة اقتصاديّة فعليّة على دول ذات سيادة كاملة. لقد أوضح المصرفيّون المتهالكون في نيويورك أنّه ليس لديهم ما يخشونه من بلدان أمريكا اللاتينيّة أو إفريقيا التي لا حول لها ولا قوة. بعد كل شيء، العمل هو العمل.

في شهر أيّار عام ١٩٨٦، أحاطت دراسة الموظّفين التي أعدّت للجنة الاقتصاديّة المشتركة للكونغرس الأمريكي حول "تأثير أزمة ديون أمريكا اللاتينيّة على الاقتصاد الأمريكي" (The Impact of the Latin American Debt Crisis on the U.S. Economy) ببعض هذه الجّوانب المقلقة حول كيفيّة معالجة المشكلة من قبل إدارة ريغان. وثّق التّقرير الخسائر المدمّرة للوظائف والصّادرات الأمريكيّة حيث أجبرت تدابير التقشّف التي فرضها صندوق النّقد الدّولي أمريكا اللاتينيّة على وقف الواردات الصّناعيّة وغيرها من الواردات من أجل خدمة الدّيون. لقد لاحظ المؤلّفون:

لقد أصبح من الواضح الآن أنّ سياسات الإدارة قد تجاوزت ما هو مطلوب لحماية مال البنوك المركزيّة من الإفلاس... لقد تمكّنت إدارة ريغان لأزمة الدّيون في الواقع كافأت المؤسّسات التي لعبت دوراً رئيساً في التّعجيل بالأزمة وعاقب قطاعات الاقتصاد الأمريكي التي لم تلعب أي دور في التّسبب في أزمة الدّيون.

تمّ دفن الدّراسة على الفور.

واستناداً إلى حسابات شركة مورغان غارنتي ترست -فرع نيويورك، فإنّ هروب رؤوس الأموال من دول العالم الثّالث إلى "الملاذ الآمن" للولايات المتّحدة ودول دائنة أخرى وصلت إلى /١٢٣/ مليار دولار على الأقل في العقد حتّى عام ١٩٨٥. قام أكثر من بنك واستثماري في نيويورك بإنشاء مكاتب في مدن مثل بوغوتا، وميديلين، وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينيّة للاستفادة من مساعدة الدّولارات السّوداء لمغادرة هذه البلدان. إنّ ظهور الإدمان على الكوكايين في المدن الصّناعيّة بالولايات المتّحدة وأوروبا الغربيّة (والذي كان من الغريب أنّه نما بالتّوازي مع انفجار أزمة ديون العالم الثّالث التي بدأت في أوائل الثّمانينيّات من القرن الماضي) كان له تأثير كبير على زيادة الدّولارات غير المشروعة التي "تمّ غسلها" خارج أمريكا الجنوبيّة من خلال عمليّات نقل سرّيّة من قبل أمثال شركة دونالد ريغان القديمة، ميريل لينش(Merrill Lynch). تمّ منح العملاء اسماً أكثر ذوقاً: "الأفراد ذوو القيمة العالية".

في دراسة عن هروب رؤوس الأموال من أمريكا اللاتينيّة، أشار البروفيسور جو فويكر (Professor Joe Foweraker) بجامعة كاليفورنيا في

سان دييغو إلى أنّ تسهيل تدفّقات هروب رؤوس الأموال لمثل هؤلاء العملاء كانت قد أصبح أحد أكثر الأجزاء ربحيّة لأزمة الدّيون للبنوك الأمريكيّة الكبيرة خلال الثّمانينيّات. وأشار إلى أنّه بالإضافة إلى حوالي /٥٠/ مليار دولار من مدفوعات الفائدة السّنويّة من الحكومات المدينة التي تعاني من ضغوط شديدة فإنّ هذه البنوك الكبيرة، مثل سيتي كورب (Citicorp) وتشيس مانهاتن (Chase Manhattan) وبنك غارنتي لمورغان (Morgan Guaranty) وبنك أمريكا (Bank of America)، كانت تجلب أصول رأس مال هارب وصل إلى حوالي /١٠٠/ - /١٢٠/ مليار دولار من نفس البلدان التي طالبوها بالتّقشّف المحلّي الوحشي من أجل "استقرار" العملة فيها. لقد كان الأمر أكثر من مجرّد نفاق قليل، وأكثر من مربح قليلاً بالنّسبة للبنوك.

بلغ العائد السّنوي لبنوك نيويورك ولندن على أعمالهم المتعلّقة برأس المال الهارب من أمريكا اللاتينيّة الذي تمّت إحاطته بسرّيّة تامّة، تمّ الإبلاغ عنه بشكل موثوق بمتوسّط /٧٠/ في المائة. وكما قال أحد المصرفيّين الخاصيّن، "إنّ بعض البنوك ستقتل من أجل الحصول على جزء من هذا العمل." كان ذلك بعبارة ملطّفة. في عام ١٩٨٣، ذكرت صحيفة "فاينانشال تايمز" (The London *Financial Times*) في لندن أنّ البرازيل كانت بالتّأكيد الجزء المصرفي الأفضل والأكثر ربحيّة من عمليّات "سيتيكورب" المصرفيّة عالميّاً.

إذا كان هناك أي شيء، فقد كان أداء إفريقيا أسوأ من أمريكا اللاتينيّة نتيجة لإستراتيجيّة الدّيون الأنكلو أمريكيّة. منذ الحقبة الاستعماريّة في القرن التاسع عشر، عندما سيطرت بريطانيا وفرنسا إلى جانب البرتغال على القارّة، كانت إفريقيا، باستثناء جنوب إفريقيا بشكل غير معقول، كانت تُعْتبر في المقام الأول مصدّراً بدائيّاً غير مُطوّر للمواد الخام الرّخيصة. أنتجت

موجة الاستقلال خلال "إنهاء الاستعمار" في السّتينيّات والسّبعينيّات تحسّناً طفيفاً في الآفاق الاقتصاديّة لأفريقيا السّوداء.

لكنّ الصّدمات النّفطيّة، وما تلاها من صدمات بنسبة /٢٠%/ في أسعار الفائدة وانهيار النّمو الصّناعي العالمي في الثّمانينيّات، وجّهت ضربة قاضية حرفيّة إلى القارّة بأكملها تقريباً. حتّى الثّمانينيّات، ظلّت إفريقيا السّوداء تعتمد بنسبة /٩٠%/ على تصدير المواد الخام لتمويل تنميتها. ابتداءً من أوائل الثّمانينيّات، بدأ سعر هذه المواد الخام بالدّولار الأمريكي - كل شيء من القطن إلى القهوة والنّحاس وخام الحديد والسّكّر – في انخفاض مستمرّ تقريباً. بحلول عام ١٩٨٧، انخفضت أسعار المواد الخام إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب العالميّة الثّانية حيث بلغت أدنى مستوياتها في عام ١٩٣٢ - عام الكساد الاقتصادي العالمي العميق.

لو كانت أسعار صادرات المواد الخام هذه مستقرّة عند مستويات الأسعار في فترة ١٩٨٠ فقط، لكسبت إفريقيا السّوداء /١٥٠/ مليار دولار إضافيّة خلال عقد الثّمانينيّات. في عام ١٩٨٢، في بداية "أزمة الدّيون"، كانت هذه البلدان الإفريقيّة مدينة لبنوك دائنة في الولايات المتّحدة وأوروبا واليابان بنحو /٧٣/ مليار دولار. بحلول نهاية العقد، كان هذا المبلغ، من خلال "إعادة جدولة الدّيون" ومختلف تدخّلات صندوق النّقد الدّولي في اقتصاداتها، قد زاد أكثر من الضّعف ليصل إلى /١٦٠/ مليار دولار - باختصار، بالضّبط نفس المبلغ الذي كانت هذه الدّول ستكسبه بسعر تصدير ثابت مستوى.

يبدو أنّ هناك عمليّة مختلفة تماماً عمّا كان المواطن العادي في مدن غرب أوروبا أو أمريكا يقرأ يوميّاً في الصّحف فيما يتعلّق بواقع هذا الدّين.

تابعت الشّركات البريطانيّة متعدّدة الجّنسيّات وشركات الولايات المتّحدة الأمريكيّة القويّة البنوك خلال الثّمانينيّات من القرن الماضي لتأسيس المصانع المستغلَّة للعمّال من الأطفال[1] في أماكن مثل الحدود المكسيكيّة مع الولايات المتّحدة. هؤلاء الموكيلادوريس[2] (*maquiladores*)، وهو الاسم الذي أُطلق على مصانع التّجميع منخفضة المهارات، والتي كانت تستخدم أطفالاً مكسيكيين فقراء تتراوح أعمارهم بين /١٤/ و /١٥/ عاماً مقابل أجر

---

(١) (مصنع التّعرّق) أو(Sweatshop): هو مصطلح مزعج لمكان عمل ظروف العمل سيّئة فيه للغاية وغير مقبولة اجتماعيّاً. قد يكون العمل صعباً أو خطيراً أو يواجه تحدّياً مناخياً أو يتقاضى رواتب منخفضة. قد يعمل العمال في المصانع المستغلَّة للعمّال ساعات طويلة بأجر منخفض، بصرف النّظر عن القوانين التي تفرض أجور العمل الإضافي أو الحد الأدنى للأجور؛ قوانين عمل الأطفال قد تنتهك. قام تقرير عام ٢٠٠٦ السّنوي" الصّادر عن جمعية العمل العادل بتفتيش المصانع الخاصّة في ١٨ دولة من بينها بنغلاديش والسّلفادور وكولومبيا وغواتيمالا وماليزيا وتايلاند وتونس وتركيا والصّين والهند وفيتنام وهندوراس وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك، والولايات المتّحدة. وجدت "نتائج عام ٢٠١٥ الصّادرة عن وزارة العمل في الولايات المتّحدة بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال" إنّ "١٨ دولة لم تفِ بتوصية منظّمة العمل الدّوليّة بعدد كافٍ من المفتشين.

(٢) شركة الموكيلادوريس "maquiladora" هي شركة تسمح للمصانع بأن تكون معفاة من الرّسوم الجمركيّة وبدون رسوم جمركيّة. تأخذ هذه المصانع المواد الخام وتجمّعها أو تصنّعها أو تعالجها وتصدر المنتج النّهائي. هذه المصانع والأنظمة موجودة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينيّة بما في ذلك المكسيك ونيكاراغوا والسلفادور. برامج وقوانين محدّدة جعلت صناعة المكياج في المكسيك تنمو بسرعة.

من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٦٤، سمح برنامج براسيرو (Bracero) للرّجال ذوي الخبرة في الزّراعة بالعمل في المزارع الأمريكيّة على أساس موسمي، ونهايته بشّرت بعصر جديد لتنمية المكسيك. بدأ برنامج تصنيع الحدود (BIP) في عام ١٩٦٥ وسمح بتخفيض القيود والرّسوم على الآلات والمعدات والمواد الخام. كان أحد الأهداف الرّئيسة لبرنامج تصنيع الحدود هو جذب الاستثمارات الأجنبيةّ.

قدره /٥٠/ سنتًا في السّاعة، لإنتاج سلع لشركة جنرال موتورز أو شركة فورد موتورز أو لشركات كهربائيّة أمريكيّة مختلفة. سمحت لهم الحكومة المكسيكيّة، لأنّهم "كانوا يكسبون" الدّولارات اللازمة لخدمة الدّيون.

تبعات سياسة ريغان الاقتصاديّة

كان الانهيار النّسبي للاستثمار العالمي طويل الأجل أحد أكثر العواقب المدمّرة للحرب العالميّة الأولى وتعويضات الحرب التي فرضتها معاهدة فرساي، مع خطّة داوز (Dawes Plan) لبنوك لندن ونيويورك في عشرينيّات القرن العشرين. أكثر وأكثر، بسبب التّراجع المطلق للتّجارة العالميّة في العشرينيّات من القرن الماضي مقارنة بمستويات ما قبل الحرب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسّياسي العام الذي ساد في أوروبا، كان من الممكن اقتراض الأموال عموماً لفترة قصيرة فقط، وعادةً ما تكون أقلّ من سنة واحدة.

وأدّى ذلك إلى وضع أصبحت فيه المكاسب المضاربة قصيرة الأجل المعيار الرّئيس لجميع الاستثمارات. وأدّى هذا بدوره إلى زيادة الهيجان الكبير لطّفرة سوق الأسهم في عشرينيّات القرن العشرين في نيويورك، وهي طفرة غذّتها تدفّقات الأموال الأجنبيّة من لندن والقارّة، والتي تسعى إلى تحقيق مكاسب غير مسبوقة في بورصة نيويورك المتنامية باستمرار. كل هذا سقط في تشرين الأول عام ١٩٢٩.

كانت آثار الصّدمات النّفطيّة والصّدمات النّقديّة المرتفعة في أسعار الفائدة في السّبعينيّات، والتي يُشَار إليها أحياناً باسم "التّضخُّم الكبير"[١]

(١) إنّها السبعينيّات، وسوق الأوراق الماليّة في حالة من الفوضى. كانت تخسر ٤٠% في فترة ١٨ شهراً، وما يقرب من عقد من الزّمن يرغب عدد قليل من النّاس في القيام بأي شيء بالأسهم.

(The ‘great inflation)، تشبه إلى حد بعيد العشرينيّات. بدلاً من عبء تعويضات فرساي على الاستثمار الإنتاجي العالمي، كان العالم يتحمّل

كان النّمو الاقتصادي ضعيفاً، مما أدّى إلى ارتفاع البطالة التي تضاعفت في النّهاية. كما تسبّبت سياسات المال السّهل للبنك المركزي الأمريكي، والتي صُمّمت لتوليد العمالة الكاملة بحلول أوائل سبعينيّات القرن الماضي، في ارتفاع معدّلات التّضخّم. وفي وقت لاحق، قام البنك المركزي، تحت قيادة مختلفة، بعكس سياساته، لرفع أسعار الفائدة إلى حوالي ٢٠ %، وهو رقم كان يعتبر في يوم من الأيام فاشلاً. بالنّسبة للصّناعات الحساسة للفائدة، مثل الإسكان والسّيّارات، أدّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كارثي.

هذه هي القصّة البشعة للتّضخّم الكبير في سبعينيّات القرن الماضي، والذي بدأ في أواخر عام ١٩٧٢ ولم ينتهِ حتّى أوائل الثّمانينيّات. في كتابه "الأسهم على المدى الطّويل: دليل للنّمو طويل الأجل" (١٩٩٤)، وصفه أستاذ وارتون في وارتن جيريمي سيغل بأنه "أكبر فشل لسياسة الاقتصاد الكلي الأمريكيّة في فترة ما بعد الحرب." أسعار النّفط، المضاربون بالعملات، رجال الأعمال الجشعون وقادة النّقابات الجشعون. ومع ذلك، فمن الواضح أنّ السّياسات النّقديّة، التي مولت العجز الهائل في الميزانية والتي دعمها الزّعماء السّياسيّون، كانت السّبب. كانت هذه الفوضى دليلاً على ما قاله ميلتون فريدمان في كتابه "سوء المال: حلقات في تاريخ النّقد"، فالتّضخّم دائماً "ظاهرة نقديّة". أدّى التّضخّم الكبير والرّكود الذي أعقب ذلك إلى تدمير العديد من الشّركات والإضرار بعدد لا يحصى من الأفراد. ومن المثير للاهتمام، أنّ جون كونولي، وزير الخزانة الذي أقامه نيكسون والذي لم يكن لديه تدريب رسمي على الاقتصاد، أعلن في وقت لاحق إفلاسه الشّخصي. إلا أنّ هذه الأوقات الاقتصاديّة السّيّئة بشكل غير عادي سبقتها فترة ازدهر فيها الاقتصاد، أو بدا أنّها ازدهرت. شعر الكثير من الأمريكيين بالرّهبة من انخفاض معدلات البطالة مؤقتاً والنّمو القوي في عام ١٩٧٢. وبالتّالي، فقد أعادوا انتخاب رئيسهم الجّمهوري ريتشارد نيكسون ومؤتمرهم الدّيمقراطي في عام ١٩٧٢ بأغلبيّة ساحقة؛ لقد فشل نيكسون والكونغرس والاحتياطي الفيدرالي في ذلك. ورث نيكسون فترة تنصيبه في عام ١٩٦٩ فترة ركود من ليندون جونسون، الذي قضى في وقت واحد بسخاء على المجتمع الكبير وحرب فيتنام.

العبء الثّقيل لعمليّة إعادة هيكلة صندوق النّقد الدّولي لديون العالم الثّالث. إنّ معدّلات التّضخّم التي لا تُصَدّق خلال الجزء الأول من ثمانينيّات القرن الماضي، والتي تتراوح نسبتها بين/١٢/ و/١٧/ في المائة، كانت تملي شروط عوائد الاستثمار. هناك حاجة إلى مكسب سريع وكبير.

في هذا الموقف، جاءت مجموعة إدارة ريغان الغريبة من الألغاز الاقتصاديّة "للسّوق الحرّة"، والتي دعا إليها اقتصاديو "جانب العرض." كانت الفكرة عبارة عن حجاب رقيق تمّ من ورائه إطلاق بعض أعلى معدّلات الاستغلال الشّخصي قصيرة الأمد في التّاريخ على حساب الصّالح العام للصّحّة الاقتصاديّة على المدى الطّويل.

في حين أنّ السّياسات التي فُرِضت بعد تشرين الأوّل عام ١٩٨٢ لجمع المليارات من دول العالم الثّالث جلبت وفرة هائلة من السّيولة الماليّة للنّظام المصرفي الأمريكي، أسفرت أيديولوجيّة وول ستريت، وحماس وزير الخزانة دونالد ريغان لرفع "قيود" الحكومة عن الأسواق الماليّة عن أكبر حدث مذهل في التّاريخ المالي العالمي. عندما استقرّت الأمور بنهاية ذلك العقد، كان قد بدأ البعض يدركون أنّ "السّوق الحرّة" لريغان كانت قد دمّرت الاقتصاد الوطني بأكمله. لقد كان أكبر اقتصاد في العالم، وقاعدة للاستقرار النّقدي العالمي كذلك.

في حجّة غبيّة ومخطئة تماماً مفادها أنّ مجرّد إزالة العبء الضّريبي عن الفرد أو الشّركة من شأنه أن يسمح لهما بالإفراج عن "الطّاقات الإبداعيّة المخنوقة" وغيرها من مواهب تنظيم المشاريع، وقَّع الرّئيس رونالد ريغان في آب ١٩٨١ أكبر مشروع قانون لخفض الضّرائب في تاريخ ما بعد الحرب.

لقد تضمّن مشروع القانون أحكاماً أعطت أيضاً إعفاءات ضريبيّة سخيّة لبعض أشكال المضاربة للاستثمار العقاري، وخاصّة العقارات التّجاريّة. كما تمّت إزالة القيود الحكوميّة على عمليّات الاستحواذ على الشّركات، وأعطت واشنطن إشارة واضحة إلى أنّ "كل شيء مباح" طالما أنّه كان يحفّز مؤشّر داو جونز الصّناعي[1] (The Dow Jones Industrials stock index).

بحلول صيف عام ١٩٨٢، عندما حصل البيت الأبيض على موافقة بول فولكر وبنك الاحتياطي الفيدرالي لمستويات أسعار الفائدة للبدء في اتّجاه هبوطي ثابت، كانت المكاسب المضاربة جاهزة للانطلاق. كان الإفلاس الذي انطلق من أحد البنوك الصّغيرة للنّفط والعقار، وهو بنك بن سكوير (Penn Square Bank) في أوكلاهوما قد اقترن بأزمة المكسيك لإقناع فولكر بأنّ الوقت قد حان لتخفيف خنقه للعرض النّقدي. بين الصيف وكانون الأوّل، تمّ تخفيض سعر الخصم الفيدرالي في الولايات المتّحدة بشكل استثنائي سبع مرّات، إلى مستوى كان أقل بنسبة ٤٠٪. بدأت الأسواق الماليّة تتحوّل إلى معدّلات منخفضة.

---

(١) مؤشّر داو جونز الصّناعي (DJIA): هو مؤشّر سوق الأوراق الماليّة الذي يشير إلى قيمة ٣٠ شركة كبيرة مملوكة للقطاع العام مقرها في الولايات المتّحدة، وكيف تمّ تداولها في سوق الأسهم خلال فترات زمنية مختلفة. قيمة مؤشر داو جونز ليست حساباً مرجحاً حسابياً ولا تمثّل القيمة السّوقيّة للشّركات المكوّنة لها، بل هي مجموع سعر سهم واحد من الأسهم لكل شركة مكونة. يتمّ تصحيح المجموع بواسطة عامل يتغيّر كلّما كان أحد الأسهم المكونة له تقسيم للسّهم أو أرباح الأسهم، وذلك لإنشاء قيمة متّسقة للمؤشّر. وهو ثاني أقدم مؤشّر سوق في الولايات المتّحدة بعد مؤشّر داو جونز للنّقل، الذي أنشأه محرر وول ستريت جورنال والمؤسّس المشارك لشركة داو جونز وشركاه تشارلز داو.

كانت حقيقة "التّعافي الاقتصادي" لريغان هي أنّه لم يفعل أيّ شيء لتشجيع الاستثمار في تحسين التّكنولوجيا والإنتاجيّة للصّناعة باستثناء القليل من حفنة من شركات الطيّران العسكريّة التي حصلت على عقود دفاعيّة قياسيّة. ذهبت الأموال بدلاً من ذلك إلى المضاربة في العقارات، والمضاربة في الأسهم، وآبار النّفط في تكساس أو كولورادو - وكلها تُسَمّى "الملاجئ الضّريبيّة"[1]. (tax shelters)

مع انخفاض أسعار الفائدة لفولكر، ازدادت درجة حرارة الحمّى. كان الدّين الموضة الجّديدة. لقد ظنّ النّاس أنّ الاقتراض كان "أرخص" اليوم والسّداد غداً عند مستويات فائدة أقل. بيد أنّ ذلك لم ينجح تماماً. واصلت المدن الأمريكيّة انحطاطها المستمر منذ ١٩٢٠ عاماً، وسقطت الجّسور، وتصدّعت الطّرق بسبب عدم الصّيانة، ونشأت مراكز تسوّق جديدة مغلقة بالزّجاج، وغالباً ما تظلّ فارغة لأنّ بعض مطوّري العقارات يُمكنهم أن يكسبوا ما يكفي من خلال الإعفاءات الضّريبيّة السّخيّة

كانت السّمة الرّئيسة في عقيدة ريغان في اقتصاديّات جانب العرض[2] (Supply-side economics)، مردداً مرّة أخرى تجربة مارغريت تاتشر في

---

(١) الملاجئ الضّريبيّة هي أي وسيلة لتخفيض الدّخل الخاضع للضّريبة ممّا يؤدّي إلى تخفيض المدفوعات إلى كيانات تحصيل الضّرائب، بما في ذلك حكومات الولايات والحكومات الفيدراليّة. يمكن أن تختلف المنهجيّة وفقاً لقوانين الضّرائب المحلّيّة والدّوليّة.

(٢) اقتصاديّات جانب العرض هي نظريّة للاقتصاد الكلّي تقول إنّ النّمو الاقتصادي يُمْكِن أن ينشأ على نحو أكثر فاعليّة من خلال خفض الضّرائب وخفض اللوائح التّنظيميّة، والتي تعارض بشكل مباشر اقتصاديّات جانب الطلب. وفقاً لاقتصاديّات جانب العرض، سيستفيد المستهلكون بعد ذلك من زيادة المعروض من السّلع والخدمات بأسعار أقل وستزيد العمالة. كان يُعتقد أن مصطلح "اقتصاديّات جانب العرض" قد صاغها الصّحفي جود

بريطانيا، تحديد النّقابات العماليّة باعتبارها "جزءاً من المشكلة". أُقِيمت مواجهة طبقيّة على النّمط البريطاني، وكانت النّتيجة تصدّع الحركة العماليّة المنظّمة.

كان إلغاء الرّقابة الحكوميّة على وسائل النّقل سلاحاً رئيساً لهذه السّياسة. تمّ إطلاق العنان للنّقل بالشّاحنات والنّقل الجوي. لقد ازدهرت شركات الطّيران وشركات النّقل منخفضة التعرفة غير المنتمية إلى اتّحادات وغالباً ما كانت معايير السّلامة منخفضة أو معدومة. ارتفعت معدّلات الحوادث، وانخفضت مستويات الأجور لعمّال النّقابات. في الوقت الذي كان فيه "انتعاش" ريغان يحوّل تجّار الأسهم الشّباب إلى أصحاب الملايين، على ما يبدو عند ضغط مفتاح الكمبيوتر، فقد كان يقلّل من مستوى معيشة القوى العاملة الماهرة ذات الياقات الزّرقاء. لم يبدِ أحد في واشنطن الكثير من الاهتمام. بعد كل ذلك، جادل الجّمهوريّون المحافظون من أتباع ريغان بأنّ النّقابات العماليّة كانت "تشبه الشّيوعيّين تقريباً." هيمنت سياسة "العمالة الرّخيصة" على النّمط البريطاني في القرن التّاسع عشر على واشنطن الرّسميّة كما لم يحدث من قبل.

بحلول عام ١٩٨٢، تمّ إخضاع انترناشونال برزرهود أوف تيمسترز[١] (International Brotherhood of Teamsters) ذات النّفوذ التي

وانيسكي لبعض الوقت في عام ١٩٧٥، ولكن وفقاً لروبرت د. أتكينسون، استخدم مصطلح "جانب العرض" لأول مرّة في عام ١٩٧٦ من قبل هربرت شتاين (مستشار اقتصادي سابق للرّئيس ريتشارد نيكسون) وفقط في وقت لاحق من ذلك العام تمّ تكرار هذا المصطلح من قبل جودي وانيسكي. استخدامه يعني أفكار الاقتصاديين روبرت مونديل وآرثر لافر.

(١) نقابة عماليّة في الولايات المتّحدة وكندا. تشكّلت النّقابة في عام ١٩٠٣ من خلال دمج الاتّحاد الدّولي لسائقي الفريق والاتحاد الوطني لفريق تيمسترز، وهي تمثّل الآن مجموعة متنوّعة من العمّال ذوي الياقات المهنيّة والعاملين في القطاعين العام والخاص. كان في

كانت ذات يوم قويّة لقبول عقد مدّته ثلاث سنوات بلغ حدّه الفعلي تجميد الأجور في مناخ من الكآبة الاقتصاديّة ورفع القيود عن النّقل بالشّاحنات مما شجّع النّقل بالشّاحنات غير النّقابيّة. قبلت نقابة عمال السّيارات المتّحدة (The United Auto Workers union) التي كانت ذات يوم أحد أكثر تركيزات العمالة الأمريكيّة الماهرة التّخفيضات في الأجور في مفاوضاتها مع كرايسلر وفورد وجنرال موتورز في عام ١٩٨٢. وتلت ذلك نقابات الصّلب وغيرها من الشّركات بتنازلات في محاولة يائسة لتأمين فوائد للعمال كبار السّن الذين على وشك أن يتقاعدوا، أو لتجنّب خفض الوظائف. انخفض مستوى المعيشة الحقيقي لغالبيّة الأميركيّين باطّراد، بينما ارتفع مستوى المعيشة للأقليّة كما لم يحدث من قبل. لقد أصبح المجتمع مستقطباً (polarized)[١] حول فروق الدّخل.

تمّ نشر العقيدة الجديدة "لمجتمع ما بعد الصّناعة" من واشنطن إلى نيويورك إلى كاليفورنيا. لم يعد الرّخاء الاقتصادي لأمريكا يرتبط بالاستثمار في أحدث القدرات الصّناعيّة. تمّ الإعلان عن صناعة الصّلب باعتبارها "حزاماً من الصّدأ"[٢] (Rust Belt)، حيث تُرِكت مصانع الصّلب لتصدأ أو أفران

الاتّحاد حوالي ١,٣ مليون عضو في عام ٢٠١٣. وكان يُعْرف سابقاً باسم الاتّحاد الدّولي لفرق العمل والسّائقين والمستودعات... .

(١) يرتبط الاستقطاب الاجتماعي بالفصل داخل المجتمع الذي قد ينشأ من عدم المساواة في الدّخل وتقلّبات العقارات والتشريد الاقتصادي وما إلى ذلك وينتج عن ذلك التّمييز الذي يتألّف من مجموعات اجتماعيّة مختلفة من الدّخل المرتفع إلى الدّخل المنخفض.

(٢) حزام الصّدأ هو مصطلح، يُعتبر أحياناً تحقيراً، لمنطقة غير رسميّة من الولايات المتّحدة شهدت تدهوراً صناعياً بدءاً من عام ١٩٨٠. ويتكوّن معظمها من أماكن في الغرب الأوسط والبحيرات العظمى، على الرّغم من اختلاف التّعاريف. يشير الصّدأ إلى تراجع التّصنيع، أو التّدهور الاقتصادي، وفقدان السّكّان، والانحطاط الحضري بسبب تقلّص

الصّهر ليتمّ تفجيرها بالدّيناميت حقيقة. كانت مراكز التّسوّق وكازينوهات القمار الأطلسيّة الجّديدة الرّائعة وفنادق المنتجعات الفاخرة "حيث كان المال".

خلال طفرة المضاربة في معظم سنوات ريغان، تدفّقت الأموال أيضاً من الخارج لتمويل هذه الموجة الوحشيّة. لا يبدو أنّ أحداً كان يهتم أنّه وخلال هذه العمليّة، بحلول منتصف الثّمانينيّات، مرّت الولايات المتّحدة في غضون خمس سنوات قصيرة من كونها أكبر دائن في العالم لتصبح دولة مديونة صافية[1] (net debtor)، لأول مرّة منذ عام ١٩١٤. كانت الدّيون "رخيصة" ونمت هندسيّاً. غرقت العائلات إلى مستويات قياسيّة من الدّيون

قطاعه الصّناعي الذي كان ذات يوم قوياً. اكتسب المصطلح شعبيّة في الولايات المتّحدة في الثمانينيّات. يبدأ حزام الصّدأ في وسط نيويورك ويمتد غرباً عبر بنسلفانيا ووست فرجينيا وأوهايو وإنديانا وشبه الجزيرة السّفلى في ميشيغان، وينتهي في شمال إلينوي وشرق ولاية أيوا وجنوب شرق ولاية ويسكونسن. تعرّضت نيو إنجلاند أيضاً لضربة قويّة بسبب التّراجع الصّناعي خلال نفس الفترة. شهدت الصّناعة انخفاضاً في المنطقة التي كانت تُعرف سابقاً بأنّها قلب أمريكا الصّناعي، منذ منتصف القرن العشرين بسبب مجموعة متنوّعة من العوامل الاقتصاديّة، مثل نقل الصّناعات التّحويليّة إلى الخارج، وزيادة التّشغيل الآلي، وتراجع صناعات الصلب والفحم في الولايات المتّحدة. في حين تمكّنت بعض المدن والبلدات من التّكيّف من خلال تحويل التّركيز نحو الخدمات وصناعات التّكنولوجيا الفائقة، لم يحسن أداء الآخرين أيضاً، حيث شهدوا ارتفاع معدّلات الفقر وتراجع عدد السّكّان.

(١) المقترض الصّافي (net borrower (also called a "net debtor): يُطلق عليه أيضاً تعبير "المدين الصّافي" على شركة أو شخص أو بلد أو كيان آخر يقترض أكثر مما يوفّر. يُمْكن أن يتّخذ الاقتراض شكل الإقراض المصرفي التّقليدي، ولكنّه قد يأتي أيضاً على شكل سندات الخزينة أو السّندات المتداولة في البورصة أو حتّى تمويل البائع (الحسابات المستحقّة الدّفع). الأمّة المدينة هي أمة لديها عجز في ميزان المدفوعات التّراكمي. والاستثمار الصافي يكون سلبيّاً بعد تسجيل جميع المعاملات الماليّة التي أنجزتها في جميع أنحاء العالم.

لشراء المنازل والسّيارات ومسجّلات الفيديو. لقد استدانت الحكومة لتمويل الخسارة الهائلة في الإيرادات الضّريبيّة والحشد الدّفاعي الموسّع لريغان. لقد كشفت عجوزات الميزانيّة في ظلّ "تعافي" ريغان عن الصّحة الحقيقيّة الكامنة في الاقتصاد الأمريكي. لقد كان يعاني من المرض.

بحلول عام ١٩٨٣، بدأت العجوزات الحكوميّة السّنويّة في الصّعود إلى مستوىً غير معروف من قبل بلغ /٢٠٠/ مليار دولار. توسّع الدّين الوطني إلى جانب العجز، حيث دفع جميع لوكلاء السّندات في وول ستريت وعملائهم مبالغ قياسيّة في إيرادات الفوائد. تضاعفت مدفوعات الفوائد على إجمالي الدّين من قبل الحكومة الأمريكيّة في ستّ سنوات، حيث ارتفعت من /٥٢/ مليار دولار في عام ١٩٨٠، عندما تمّ انتخاب ريغان إلى أكثر من /١٤٢/ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦- وهو مبلغ يعادل خمس إجمالي الإيرادات الحكوميّة. ولكن بالرّغم من علامات التّحذير هذه، تدفقت الأموال من ألمانيا، ومن بريطانيا، ومن هولندا، ومن اليابان للاستفادة من ارتفاع الدّولار والمكاسب المضاربة في العقارات والأسهم.

بالنّسبة لأي شخص لديه إحساس بالتّاريخ أو بذاكرة طويلة، فقد كان كلّ شيء مألوفاً للغاية. لقد كان قد حدث كل ذلك خلال "العشرينيّات الصّاخبة"[١]

---

(١) تشير العشرينيّات الصّاخبة إلى عقد العشرينيّات في المجتمع الغربي والثّقافة الغربيّة. لقد كانت فترة من الازدهار الاقتصادي مع ميزة ثقافيّة مميزة في الولايات المتّحدة وأوروبا الغربيّة، وخاصّة في المدن الكبرى مثل برلين وشيكاغو ولندن ولوس أنجلوس ومدينة نيويورك وباريس وسيدني. في فرنسا، كان يُعرف العقد باسم ("السنوات المجنونة")، مع التّشديد على الديناميكيّة الاجتماعيّة والفنّيّة والثّقافية للعصر. شهدت هذه الفترة

('Roaring '20s'**)** من القرن الماضي - حتّى أدّى انهيار سوق البورصة في عام ١٩٢٩ إلى توقف عجلة الرّوليت بشكل مفاجئ.

عندما بدأت غيوم العاصفة تتجمّع في الأفق الاقتصادي للولايات المتّحدة خلال عام ١٩٨٥، مُهدّدة الطّموحات الرّئاسيّة المستقبليّة لنائب الرئيس جورج بوش، جاء النّفط مرّة أُخْرى من أجل "الإنقاذ"؛ هذه المرّة فقط، بطريقة مختلفة تماماً عن صدمات النّفط الأنكلو أمريكيّة في السّبعينيّات.

التطوير والاستخدام على نطاق واسع للسّيارات والهواتف والأفلام والراديو والأجهزة الكهربائيّة التي يتمّ تثبيتها في حياة الآلاف من الغربيّين.

بدأت السّمات الاجتماعيّة والثّقافيّة المعروفة باسم العشرينيّات الصّاخبة في قيادة المراكز الحضريّة وانتشرت على نطاق واسع في أعقاب الحرب العالميّة الأولى. اكتسبت الولايات المتّحدة هيمنة على التّمويل العالمي. وهكذا، عندما لم تعد ألمانيا قادرة على دفع تعويضات الحرب العالميّة الأولى إلى المملكة المتّحدة وفرنسا وقوّات الحلفاء الأخرى، توصّلت الولايات المتّحدة إلى خطة داوز، التي سُمّيت على اسم المصرفي، ونائب الرّئيس الثلاثين تشارلز جي. استثمرت وول ستريت بكثافة في ألمانيا، التي دفعت تعويضات لدول استخدمت بدورها الدّولارات لتسديد ديونها المستحقّة على واشنطن. بحلول منتصف العقد، كان الازدهار واسع النّطاق، حيث عرف النّصف الثّاني من العقد، وخاصة في ألمانيا، باسم "العشرينيّات الذّهبيّة". تميزت روح العشرينيّات الصّاخبة بشعور عام بالجدّة يرتبط بالحداثة وانفصال عن التّقاليد. يبدو أنّ كل شيء مُمكن من خلال التّكنولوجيا الحديثة. جلبت التّقنيّات الحديثة، وخاصّة السّيّارات والصّور المتحرّكة والإذاعة، "الحداثة" إلى جزء كبير من السّكّان. تمّ تزيين الزّخارف الرّسميّة لصالح العمليّة في كلّ من الحياة اليوميّة والهندسة المعماريّة. في الوقت نفسه، ارتفعت شعبيّة موسيقى الجاز والرّقص، في مقابل مزاج الحرب العالميّة الأولى. وعلى هذا النّحو، يُشار إلى هذه الفترة باسم "موسيقى الجاز". لقد أنهى تحطّم وول ستريت عام ١٩٢٩ العصر، حيث جلب الكساد العظيم سنوات من المصاعب في جميع أنحاء العالم.

لقد حسبت واشنطن على ما يبدو: "إذا استطعنا رفع السّعر، فلماذا لا يُمْكِنُنا تخفيضه عندما يكون ذلك مناسباً لأولويّاتنا؟" لذلك، تمّ إقناع المملكة العربيّة السّعوديّة بإدارة "صدمة نفطيّة عكسيّة" وإغراق سوق النّفط العالميّة المكتئب بسبب وفرة النّفط. انخفض سعر نفط أوبك كسقوط الحجر إلى الأسفل دون مستوى /١٠/ دولارات للبرميل بحلول ربيع عام ١٩٨٦، من حوالي/ ٢٦/ دولار في المتوسّط قبل بضعة أشهر فقط. لقد أعلن الاقتصاديّون في وول ستريت "النّصر" النّهائي على التّضخّم بطريقة سحريّة، بينما تجاهلوا عمداً دور النّفط في خلق التّضخُّم في سبعينيّات القرن العشرين أو في تقليصه في الثّمانينيّات.

بعد ذلك، عندما هدّد انخفاض آخر في أسعار النّفط بزعزعة استقرار المصالح الحيويّة لشركات النّفط البريطانيّة والأمريكيّة الكُبرى نفسها، وليس فقط المنتجين الصّغار المستقلين، قام جورج بوش برحلة هادئة إلى الرّياض في آذار (مارس) عام ١٩٨٦، حيث ذكرت تقارير أنّه أخبر الملك فهد أنّه يجب أن يوقف حرب الأسعار. كان وزير النّفط السعودي الشّيخ زكي اليماني كبش فداء مناسب لسياسة تمّ وضعها في واشنطن، واستقرّت أسعار النّفط عند مستوىً منخفضٍ حول/١٤-١٦/ دولار للبرميل. لقد أُغْرقت تكساس وغيرها من الدّول المنتجة للنّفط في حالة ركود، لكن المضاربات في العقارات انطلقت في أماكن أخرى في الولايات المتّحدة بوتيرة قياسيّة، في حين بدأت سوق الأسهم في الارتفاع مجدّداً إلى مستويات قياسيّة.

هذا الانهيار في أسعار النّفط عام ١٩٨٦ أطلق العنان لما كان يُمْكن مقارنته بمرحلة ١٩٢٧ - ١٩٢٩ في فقاعة المضاربة الأمريكيّة. لقد انخفضت

أسعار الفائدة بشكل أكبر، حيث تدفّقت الأموال "لجني الكثير من المال " في أسواق الأوراق الماليّة في نيويورك. لقد أصبح الانحراف المالي الجديد أمراً عصريّاً في وول ستريت، "الاستحواذ المدفوع." (" leveraged buyout")**.** مع انخفاض تكاليف المال وارتفاع أسعار الأسهم على ما يبدو، وإدارة ريغان التي كانت قد روّجت لعقيدة "السّوق الحرّة"، كان كلّ شيء مباحاً. إنّ شركة صناعيّة سليمة عمرها /١٠٠/ عام، كانت تُدَار بشكل متحفّظ، وتنتج الإطارات أو الآلات أو المنسوجات، على سبيل المثال، قد تصبح هدفاً "للمغيرين" من الشّركات الجديدة، كما كان يُسمّى نُسور وول ستريت المفترسين. أصبحت الشّخصيّات الذّوّاقة مثل تي بون بكنز (T. Boone Pickens)، ومايك ميلكنز (Mike Milken)، وإيفان بوسكي (Ivan Boesky) أصحاب المليارات على الورق باعتبارهم من أوائل روّاد عمليّات الاستحواذ على الرّوافع الماليّة[1]. تمّ الإعلان عن فلسفة جديدة لإدارة الشّركات من

---

(١) إنّ عمليّة الاستحواذ على الرّافعة الماليّة (LBO) هي معاملة ماليّة يتمّ فيها شراء الشّركة بمزيج من الأسهم والدّيون بحيث يكون التّدفّق النّقدي للشّركة هو الضّمان المُسْتخدم لتأمين وتسديد الأموال المقترضة. إن استخدام الدّين الذي عادةً ما يكون له تكلفة رأس مال أقلّ من حقوق الملكيّة، يعمل على تقليل التّكلفة الإجماليّة لتمويل الاستحواذ. فتكلفة الدّين أقل لأنّ مدفوعات الفائدة غالباً ما تقلل من الالتزامات المفروضة على ضريبة دخل الشّركات، في حين أنّ مدفوعات توزيعات الأرباح لا تفعل ذلك عادة. يتيح انخفاض تكلفة التّمويل تحقيق مكاسب أكبر في حقوق الملكيّة، ونتيجة لذلك، يعمل الدّين كأداة لزيادة العوائد على حقوق الملكيّة. عادة ما يتمّ استخدام مصطلح الرّافعة الماليّة عندما يكتسب كفيل مالي شركة. ومع ذلك، فإنّ العديد من معاملات الشّركات يتمّ تمويلها جزئيّاً عن طريق الدّين المصرفي، وبالتّالي فهي تمثّل أيضاً الرّافعة الماليّة. يمكن أن تحتوي الرّوافع الماليّة على العديد من الأشكال المختلفة، مثل الاستحواذ على الإدارة(management buyout) أو(MBO) اختصاراً، والمشتريات الإداريّة

قبل المؤسّسات الموقّرة مثل كلّية هارفارد للأعمال (The Harvard Business School) لترشيد هذا الجّنون باسم "الكفاءة" في السّوق.

في غارة استحواذ نموذجيّة تقوم بها الشّركات التّقليديّة، يصطف مهاجم مثل بون بيكين (Boone Pickens) بوعد من الأموال المقترضة لشراء السّيطرة على الأسهم في شركة بأضعاف قيمتها، مثل يونيون أويل أوف كاليفورنيا (Union Oil of California)، أو حتّى غلف أويل (Gulf Oil). يؤدّي شراءه للأسهم في الشّركة الضّحيّة إلى ارتفاع الأسعار. إذا نجح، يكون قد استولى على شركة ضخمة بالكامل تقريباً بأموال مقترضة. ثم يتمّ سداد هذا الدّين، إذا سارت الأمور على ما يرام، عن طريق سندات "أقل من فئة الاستثمار" الصّادرة عن الشّركة الجديدة المثقلة بالدّيون، والمعروفة باسم "السّندات غير المرغوب فيها (junk bonds)". وفي حال تعرّضت الشركة للإفلاس فإنّ هذه السّندات ستكون مجرّد حبر على ورق. لكن في الثّمانينيّات من القرن الماضي، كانت أسعار الأسهم والعقارات تتصاعد، لذا لم يهتم أحد بهذه المخاطر. لقد جعلت الإصلاحات الضّريبيّة لريغان الأمور أكثر ربحيّة أن تكون الشّركة مثقلة بالدّيون الضّخمة بدلاً من إصدار الأسهم (issue stock equity[1]).

(management buy-in (MBI)، والاستحواذ الثّانوي، والاستحواذ العالي، من بين أشياء أُخْرى، ويُمْكن أن تحدث في حالات النّمو، وحالات إعادة الهيكلة، والإعمار.

(١) في الأسواق الماليّة، إصدار الأسهم هو بيع أسهم جديدة أو أسهم من قبل شركة للمستثمرين. يُمْكن أن ينطوي إصدار الأسهم على بيع خاص حيث تتمّ المعاملة بين المستثمرين والشّركة بشكل مباشر أو عام، وفي هذه الحالة يتعيّن على الشّركة تسجيل الأوراق الماليّة لدى السّلطات ويتمّ البيع في سوق منظّم مفتوح أمام أي مستثمر مسجّل،

كانت أسعار الفائدة التي تدفعها هذه "السّندات غير المرغوب فيها"[1] (Junk Bonds) مرتفعة للغاية، لجذب المشترين. كانت "أسماك القرش"،

وهي عمليّة أقرب إلى المزاد. هناك نوعان شائعان من إصدار الأسهم العامّة وهما العروض العامّة الأوليّة (IPOs) وعروض الأسهم الثّانويّة (SEOs أو FO). هذه هي إحدى الطّرق التي تموّل بها الشّركات نفسها، أي أنّها تحصل على أموال من المستثمرين من أجل الانخراط في الأعمال التّجاريّة. بنوك الاستثمار مثل غولدمان ساكس (Goldman Sachs) أو مورغان ستانلي (Morgan Stanley)، غالباً ما تكون وسطاء في عمليّة إصدار الأسهم، وبالنّسبة لبعض هذه الشّركات الرّسوم المرتبطة الاكتتابات هي جزء كبير من دخلهم. يتمثّل دور هذه البنوك في دراسة خصائص وخطط أعمال الشّركة التي تقوم بإصدار الأسهم ثمّ التّوصية بحدٍ أدنى لسعر الشّراء للمستثمرين. من ناحية أخرى، فإنّهم مسؤولون عن إقناع المستثمرين بأنّ عمليّة الشّراء فرصة جيّدة وبالتّالي فإن نجاح الاكتتاب العام مرتبط جزئيّاً بسمعة بنك الاستثمار الذي يقوم بذلك. في كثير من الأحيان يتمّ ذلك من قبل الشّركات المساهمة لجمع الأموال.

(١) السّند ذو العائد المرتفع (السّندات غير الاستثماريّة، أو السّندات المضاربة، أو السّندات غير المرغوب فيها) هي عبارة عن مصطلح يموّل السّند الذي يقل عن درجة الاستثمار. هذه السّندات لديها مخاطر أكبر من التّخلّف عن السّداد أو غيرها من الأحداث الائتمانيّة الضّارة، ولكنّها عادة ما تدفع عائدات أعلى من السّندات ذات النّوعيّة الجيّدة من أجل جعلها جذّابة للمستثمرين. يخضع حامل أي دين لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر التّضخّم، ومخاطر العملة، ومخاطر المدّة، ومخاطر التّحدب، وسداد المخاطر الرّئيسة، وتدفّق مخاطر الدّخل، ومخاطر السّيولة، ومخاطر التّخلّف عن السّداد، ومخاطر الاستحقاق، ومخاطر إعادة الاستثمار، ومخاطر السّوق، والمخاطر السّياسيّة، ومخاطر تعديل الضّرائب. تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى مخاطر تغير القيمة السّوقيّة للسّند بسبب التّغيّرات في هيكل أو مستوى أسعار الفائدة أو فروق الائتمان أو أقساط المخاطر. تشير مخاطر الائتمان الخاصّة بالسّند ذي العائد المرتفع إلى الاحتماليّة والخسارة المحتملة في حدث ائتماني (على سبيل المثال، التّخلّف عن السّداد عن طريق الدّفعات المُجَدْولة أو ملفات للإفلاس، أو إعادة هيكلة السّند)، أو إصدار تغيير في نوعية الائتمان بواسطة بما في ذلك وكالة التّصنيف فتش (Fitch) أو موديز (Moody's) أو بورز آند ستاندرد (Poors & Standard).

كما كان يُدْعى هؤلاء المغيرين، تنتقل بسرعة إلى "تجريد" أصول الشّركة الجّديدة، وبيع أجزائها من أجل ربح سريع، والهرب إلى الشّركة الضّحيّة التّالية، مثل الكثير من أسماك البيرانها[1] (Piranha). خلال النّصف الأخير من الثّمانينيّات، استهلكت مثل هذه الإجراءات وول ستريت ودفعت مؤشّر داو جونز للأعلى، مما دفع الشّركات إلى أعلى مستويات الدّيون منذ الكساد في الثّلاثينيّات. لكن هذا الدّين لم يتم استثماره في التّكنولوجيا الحديثة أو المصانع والمعدّات الجديدة. لقد كانت النّتيجة السّرطانيّة لعمليّة المضاربة الماليّة المسموح بها خلال سنوات السّوق الحرّة لإدارات ريغان وإدارة بوش.

على مدى عقد من سنوات ريغان، تدفّق ما يقرب من / ١ / تريليون دولار إلى الاستثمار العقاري المضارب، وهو مبلغ قياسي، أي ما يقرب من ضعف مبالغ السّنوات السّابقة. البنوك، رغبة منها في تأمين ميزانيّاتها العموميّة ضدّ المشاكل في أمريكا اللاتينيّة، ذهبت لأول مرّة مباشرة إلى الإقراض العقاري بدلاً من الإقراض التّقليدي للشّركات.

تمّ إلغاء قوانين بنوك الادّخار والقروض التي تمّ تأسيسها كبنوك خاضعة للتّنظيم بشكل منفصل خلال سنوات الكساد لتوفير مصدر آمن

---

(١) سمكة البيرانا: هي أسماك المياه العذبة التي تعيش في أنهار أمريكا الجّنوبيّة، والسّهول الفيضيّة، والبحيرات، والخزانات غالباً ما تُوصف بأنّها مفترسة جدّاً وتتغذّى بشكل أساسي على الأسماك ويتمُّ تصنيفها على أنّها آكلة اللحوم. بالنّسبة لكتلة الجسم، تمتلك سمكة البيرانا السّوداء (Serrasalmus rhombeus) واحدة من أقوى العضّات المقاسة بالفقاريّات. يتمّ إنشاء هذه العضّة القويّة والخطيرة للغاية من خلال عضلات الفك الكبيرة (عضلات الفك المقربة) التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطرف الفك، مما يمنح سمكة البيرانا بميزة ميكانيكيّة تدعم إنتاج القوّة على سرعة العض. إن قوتها الفكيّة القويّة جنباً إلى جنب مع أسنان مسنّنة ناعمة تجعلها بارعة في تمزيق اللّحم.

لقروض الرّهن العقاري طويلة الأجل لمشتري المنازل في أوائل الثّمانينيّات كجزء من دفعة السّوق الحرّة لوزير الخزانة دونالد ريغان في وول ستريت. كما سُمِحَ لهم "بالمزايدة" على ودائع الجّملة، والتي تُسمَّى "الودائع الوسيطة"[1] (brokered deposits)، بتكلفة عالية. لقد أزالت إدارة ريغان جميع القيود التّنظيميّة في تشرين الأوّل (أكتوبر) عام ١٩٨٢، مع تمرير قانون غارن سانت جيرمان (Garn–St. Germain Act). سمح هذا الإجراء لمصارف الادّخار والقروض ((S&L)) بالاستثمار في أي مخطّط ترغب فيه، مع تأمين حكومي كامل بقيمة /١٠٠,٠٠٠/ دولار لكلّ حساب يضمن المخاطرة في حالة الفشل.

لقد أخبر الرّئيس ريغان بشكل تبّؤئيّ جمهوراً من مصرفيي الادّخار والقروض (L&S) المدعوّين عندما كان يوقّع قانون "جيرمان أكت" الجديد ليصبح قانوناً: "أعتقد أنّنا وصلنا إلى الفوز "بالجّائزة الكبرى". لقد كانت الجائزة الكبرى بداية انهيار نظام بنكي للادّخارات والقروض بقيمة /١,٣/ تريليون دولار.

لقد فتح القانون الجديد أبواب الادّخار والقروض للانتهاكات الماليّة بالجملة والمخاطر المضاربة الوحشيّة كما لم يحدث من قبل. علاوة على ذلك،

---

(١) تعريف ودائع الوساطة: الوديعة التي تتم عن طريق الوساطة هي وديعة يتمّ تقديمها إلى البنك بواسطة وسيط إيداع تابع لجهة خارجيّة. وسيط الإيداع هو الشخّص الذي يضع ودائع الشعوب الأخرى في مؤسّسات مؤمّنة. عادةً ما تكون الودائع التي يتمّ السّمسرة فيها كبيرة ويتمّ بيعها من قِبل البنك إلى شركة وساطة، ثمّ تقوم بتقسيمها إلى قطع أصغر للبيع لعملائها. تشكّل ودائع الوساطة أحد نوعين من الودائع التي تشكّل التزامات إيداع البنك. تعتبر الودائع الأساسيّة - مثل الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التّوفير وشهادات الإيداع التي يقوم بها الأفراد - هي العنصر الرئيس الآخر في ودائع البنك.

جعل من بنوك الادّخار والقروض وسيلة مثاليّة للجّريمة المنظّمة لغسل مليارات الدّولارات من تجارة المخدّرات المتنامية في أمريكا في الثّمانينيّات. لاحظ القليلون أنّها كانت شركة ميريل لينتش (Merrill Lynch) السّابقة لدونالد ريغان التي تورّط مكتبها في لوغانو (Lugano) في غسل مليارات المليارات من أرباح المافيا من الهيروين فيما يسمى "قضيّة البيتزا[1] ('pizza connection') ".

لقد خلق مناخ إلغاء القيود المفرط والغامض أجواءً حيث تمّ تجاوز بنوك الادّخار العاديّة والمدارة بشكل جيّد من قبل البنوك السّريعة التي كانت تلبّي احتياجات الأموال المشكوك فيها دون طرح أي أسئلة. بيضت البنوك الأموال لعمليّات سرّيّة لوكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، وكذلك عمليّات سرّيّة لعائلة بونانو (The Bonano) أو غيرها من عائلات الجريمة المنظّمة. لقد كان نيل بوش نجل نائب الرّئيس مديراً لسيلفرادو

---

(١) تُعد محاكمة بيتزا كوننكشن أطول محاكمة قضائيّة جنائية في المحاكم الفيدراليّة في تاريخ الولايات المتحّدة. بدأت المحاكمة في ٣٠ أيلول عام ١٩٨٥ وانتهت بإدانة جميع المدعى عليهم الـ ٢٢ باستثناء واحد في ٢ آذار عام ١٩٨٧. وركّزت المحاكمة على مؤسّسة تديرها المافيا والتي وزّعت كميّات هائلة من الهيروين والكوكايين في الولايات المتّحدة، ثمّ غسل الأموال قبل إرسالها إلى المورّدين في صقلية. استخدم المتهمون الأمريكيون عدداً من صالات البيتزا المملوكة بشكل مستقل كواجهات لمبيعات ومجموعات المخدّرات - ومن هنا جاء اسم "بيتزا كونيكشن". أثبتت الأدلة في المحاكمة أنّ المؤسّسة شحنت ما لا يقل عن/ ١,٦/ مليار دولار من الهيروين إلى الولايات المتّحدة بين عامي ١٩٧٥ ونيسان عام ١٩٨٤. تمّ تنسيق عمليّات اعتقال العشرات من المتآمرين في الولايات المتّحدة وإيطاليا وسويسرا وإسبانيا في ٩ نيسانعام ١٩٨٤، بعد القبض على غايتانو بادالامينتي والعديد من أفراد الأسرة في اليوم السّابق في مدريد، إسبانيا. كان بادالمنتي (Badalamenti) الرّئيس السّابق للمافيا الصّقليّة ومورد رئيس للهيروين والكوكايين لموزعي المافيا في الولايات المتّحدة.

للادّخار والقروض (The Silverado Savings and Loan) في كولورادو، والذي تمّت إدانته من قبل الحكومة فيما بعد بممارسات غير قانونيّة. لقد كان الابن نيل من الذّوق الرّفيع فقدّم "استقالة" في الأسبوع الذي حصل فيه والده على ترشيح الحزب الجّمهوري للرّئاسة في عام ١٩٨٨.

من أجل الّتنافس مع البنوك المحرّرة من القيود القانونيّة حديثاً والادّخار والقروض، بدأت شركات التّأمين على الحياة، وهي الأكثر تحفّظاً في جميع القطاعات الماليّة، في الدّخول في العقارات المضاربة بشكل كبير خلال الثّمانينيّات. ولكن على عكس البنوك والادّخار والقروض، فإنّ شركات التّأمين، ربّما لأنّها كانت متحفّظة للغاية في الماضي، لم يتمّ وضعها تحت الرّقابة الوطنيّة. لم يكن هناك صندوق تأمين حكومي وطني لحماية حاملي وثائق التّأمين التي تصدرها شركات التّأمين، كما كان الحال بالنّسبة للبنوك. بحلول عام ١٩٨٩، كانت شركات التّأمين تحتجز ما يقدر بنحو /٢٦٠/ مليار دولار من العقارات في دفاترها، بزيادة قدرها حوالي /١٠٠/ مليار دولار في عام ١٩٨٠. ولكن بحلول ذلك الوقت، في أسوأ ركود منذ ثلاثينيّات القرن الماضي، كان القطاع العقاري ينهار، مما تسبّب في انهيار شركات التّأمين لأول مرّة في تاريخ ما بعد الحرب حيث طالب حاملو وثائق التّأمين المذعورون بأموالهم.

كان الواقع البسيط هو أنّ القوّة الماليّة في نيويورك قد طغت على جميع المصالح الوطنيّة الأُخْرى منذ الصّدمات النّفطيّة في السّبعينيّات بحيث لم يسمع أي صوت تقريباً في واشنطن بعد أزمة المكسيك عام ١٩٨٢. لقد زادت الدّيون بمبالغ مذهلة. عندما فاز ريغان بالانتخابات في أواخر عام ١٩٨٠، كان إجمالي الدّين العام والخاص للولايات المتّحدة /٣,٨٧٣/

مليار دولار. بحلول نهاية العقد، بلغ /١٠/ تريليونات دولار، أو /١٠٠٠٠/ مليار دولار. وهذا يعني زيادة عبء الدّيون لأكثر من /٦٠٠٠/ مليار دولار خلال هذه الفترة القصيرة.

مع ارتفاع عبء الدّين الذي يتحمّله الاقتصاد الإنتاجي، ومع تدهور المنشآت الصّناعيّة الأمريكيّة والقوى العاملة، بدأت الآثار التّراكميّة لعقدين من الإهمال تتجلّى في الانهيار الشّامل للبنية التّحتيّة العامّة الحيويّة في البلاد. لقد تصدّعت الطّرق السّريعة لعدم وجود صيانة منتظمة. وأصبحت الجّسور غير سليمة من النّاحية الهيكليّة وفي كثير من الحالات انهارت؛ أمّا في المناطق التي تعاني من الفقر المُدقع مثل بيتسبيرغ، تُركت شبكات المياه للتلوّث، والمستشفيات في المدن الكبرى سقطت في حالة سيئة من التّدهور؛ لقد تراجعت أسهم الإسكان للأقل ثراءً بشكل كبير. بحلول عام ١٩٨٩، قدّرت جمعيّة صناعة البناء، الاتّحاد العام للمقاولين الأمريكيّين (Associated General Contractors of America)، أنّ هناك حاجة ماسّة لاستثمار صاف قدره /٣.٣/ تريليون دولار لمجرّد إعادة بناء البنية التّحتيّة العامّة الأمريكيّة المتداعية وفقاً للمعايير الحديثة. لم يستمع أحد في واشنطن إلى ذلك. بحلول عام ١٩٩٠، اقترحت إدارة بوش مبادرة السّوق الحرّة الخاصّة لحلّ المشكلة. كانت واشنطن تعاني من أزمة في الميزانيّة. لقد تـمّت الإشارة إلى التّوزيع غير المتكافئ للفوائد من "انتعاش" ريغان من قبل أرقام الحكومة الأمريكيّة في عدد الأميركيين الذين يعيشون "دون مستوى خط الفقر." في عام ١٩٧٩، عندما كان بول فولكر قد بدأ الصّدمة الماليّة في خضمّ أزمة النّفط الثّانية، سجّلت الحكومة /٢٤/ مليون أمريكي دون مستوى خط الفقر، والذين تم تحديد دخلهم السّنوي بدخل قدره /٦٠٠٠/ دولار

للفرد. بحلول عام ١٩٨٨، كان الرّقم قد زاد بأكثر من /٣٠/ في المائة ليصل إلى /٣٢/ مليون أمريكي. كانت سياسات ريغان - بوش الضّريبيّة قد ركّزت الثّروة لدى نخبة صغيرة كما لم يحدث من قبل في تاريخ الولايات المتّحدة. منذ عام ١٩٨٠، وفقًا لدراسة أجرتها لجنة الكونغرس الأمريكي للطّرق والوسائل (U.S. House Ways and Means Committee of Congress)، زاد الدّخل الحقيقي بالنّسبة إلى الـ /٢٠%/ الكبار بنسبة /٣٢/ في المائة.

ارتفعت تكاليف الرّعاية الصّحيّة الأمريكيّة، وهي انعكاس للمزيج الغريب من "المؤسّسات الحرّة" والدّعم الحكومي إلى أعلى المستويات على الإطلاق، وكحصّة من النّاتج القومي الإجمالي، لمضاعفة مثيلاتها في المملكة المتّحدة؛ مع ذلك إنّ /٣٧/ مليون أميركي لم يكن لديهم تأمين صحّي على الإطلاق. تشبه المستويات الصّحيّة في المدن الأمريكيّة الكبيرة، التي توجد بها الأحياء الفقيرة[١] (ghetto) من العاطلين عن العمل من أصول سوداء وإسبانيّة تلك الموجودة في بلد من بلدان العالم الثّالث، وليس ما كان من المفترض أن تكون الدّولة الصّناعيّة الأكثر تقدّماً في العالم.

لقد حقّقَ حكم تاتشر في بريطانيا الذي دام /١١/ عاماً نتائج كارثيّة بنفس القدر. أدّت المضاربات العقاريّة و"صناعة" الخدمات الماليّة المتزايدة إلى حدّ كبير في مدينة لندن إلى حجب حقيقة أنّ سياسة تاتشر الاقتصاديّة

---

(١) هو جزء من مدينة يعيش فيها أفراد مجموعة الأقليّة، عادةً نتيجة للضّغط الاجتماعي أو القانوني أو الاقتصادي. [تمّ استخدام المصطلح في الأصل في البندقيّة لوصف جزء المدينة الذي كان اليهود يقطنون فيه مقيّدة ومعزولة. ومع ذلك، ربّما تكون المجتمعات الأولى قد شكّلت نسختها الخاصّة من نفس البنية؛ تظهر الكلمات التي تشبه "الحيّ اليهوديّ" باللغات العبريّة واليديشية والإيطاليّة والجرمانيّة والفرنسيّة القديمة واللاتينيّة.

تميّز بشدّة ضد الاستثمار الصّناعي، وضدّ تحديث البنية التّحتيّة العامّة المتدهورة في البلاد مثل السّكك الحديديّة والطّرق السّريعة. كان إلغاء القيود الماليّة لمدينة لندن في عام ١٩٨٦، الذي أُطْلِقَ عليه اسم "الانفجار الكبير (The Big Bang)"، من بين إنجازات تاتشر "التي كانت تاتشر أكثر تفاخراً بها". ولكن بحلول نهاية الثّمانينيّات كان كلّ شيء ينهار: ارتفعت أسعار الفائدة مرّة أخرى إلى أرقام مضاعفة، وذهبت الصّناعة إلى الرّكود العميق والكساد اللّاحق أسوأ من أيّ وقت مضى منذ الحرب، وارتفع التّضخّم إلى المستوى الذي كان عليه عند تولّي تاتشر السّلطة في عام ١٩٧٩.

وفقاً لشروطها، كانت اقتصاديّات تاتشر قد فشلت، كما فعلت أختها التوءم، اقتصاديّات ريغان. لكن مصالح النّفط والتّمويل القويّة في لندن ونيويورك لم تكن الأقل ردعاً. كان مجالهم في "عصر ما بعد الصّناعة" هذا عالميّاً وليس ضيقاً. لقد طالبوا بإلغاء القيود الماليّة في كل مكان - فرانكفورت وطوكيو ومكسيكو سيتي وباريس وميلانو وساو باولو.

سننجح بمساعدة صغيرة من أصدقائنا

في ١٩ تشرين الأوّل عام ١٩٨٧، انفجرت الفقاعة. في ذلك اليوم، انهارت الأسعار في مؤشّر داو جونز المتداول في بورصة نيويورك للأوراق الماليّة أكثر من أي يوم آخر في التّاريخ بمقدار /٥٠٨/ نقطة. لقد حدث انهيار في قاعدة "تعافي" ريغان. لكن ليس من إستراتيجيّة جناح تاتشر-بوش للمؤسّسة الأنكلو أمريكيّة. لقد عقدوا العزم على توفير الأموال الكافية للحفاظ على الفقاعة واقفة على قدميها حتّى تتمكّن رئاسة بوش الجّديدة من فرض الإستراتيجيّة الكُبرى لنهاية القرن.

في حين أنّ العديد من التّعليقات قد صدرت منذ ذلك الحين حول كيفيّة إثبات أنّ انهيار تشرين الأوّل عام ١٩٨٧ أن الكساد من نوع ثلاثينيّات القرن الماضي كان شيئاً من الماضي، لقد كانت بالفعل إشارة إلى بداية نهاية المضاربات الماليّة التي لا تخضع للقانون التي أبقت القرن الأنكلو - أمريكي عائماً منذ أوائل سبعينيّات القرن العشرين.

قام جورج بوش الذي يواجه انتخابات رئاسيّة في تشرين الثّاني عام ١٩٨٨ بتجنيد جهود مدير حملته السّابق وصديقه المقرّب، وزير الخزانة جيمس بيكر إلى جانب فصيل قوي من المؤسّسة الأمريكيّة لضمان ذلك على الرّغم من آثار انهيار تشرين الأوّل عام ١٩٨٧سوف يستمرّ رأس المال الأجنبي في التّدفّق إلى أسواق السّندات والأسهم الأمريكيّة للحفاظ على وهم التّعافي الاقتصادي لريغان وبوش في أذهان النّاخبين.

كان توجيه نداء واشنطن المباشر إلى حكومة رئيس الوزراء الياباني ناكاسوني (Nakasone) ناجحاً بحجّة أنّ رئيساً ديمقراطيّاً مثل جيفارت (Gephardt) سيضر التّجارة اليابانيّة مع الولايات المتّحدة،. ضغط ناكاسوني على بنك اليابان المركزي (The Bank of Japan) ووزارة الماليّة كي يستوعبا الأمر. بعد تشرين الأوّل عام ١٩٨٧، انخفضت أسعار الفائدة اليابانيّة بشكل تدريجي مما جعل الأسهم والسّندات الأمريكيّة، وكذلك العقارات، تبدو "رخيصة" بالمقارنة. تدفّقت مليارات الدّولارات من طوكيو إلى الولايات المتّحدة. خلال عام ١٩٨٨، بقي الدوّلار قويّاً، وكان بوش قادراً على ضمان انتخابه ضدّ خصمه الدّيمقراطي دوكاكيس (Dukakis). لضمان هذا الدّعم، أعطى بوش تأكيدات خاصّة لكبار الشّخصيّات اليابانيّة بأنّ رئاسته ستحسّن العلاقات الأمريكيّة اليابانيّة.

كان من المُفْترض أن تكون رئاسة بوش هي أوّل حكم مباشر من قبل المطّلعين على مؤسّسة السّاحل الشّرقي المتميّزة منذ حكم فرانكلين دي روزفلت (Franklin D. Roosevelt) في أوائل الأربعينيّات. كانت مهمّة بوش هي توجيه القرن الأمريكي عبر أخطر مياهه منذ عام ١٩١٩. في الأسابيع الأولى من تولّيه منصبه، أعطى مظهر الحسم في معالجة بعض أكثر مشاكل البلاد إلحاحاً. لقد اقترح إعادة تنظيم جذريّة للنّظام المصرفي للادّخار والقروض المنهار في البلاد، واستخدم الاحتجاجات الشّعبيّة في أعقاب حادث غريب في ناقلة النّفط إكسون فالديز (The *Exxon Valdez*) لكسب الموافقة على سلسلة جديدة جذريّة من القوانين العقابيّة التي، ولأول مرّة منذ حكم جيمي كارتر، جعل من حماية البيئة أولويّة للرّئاسة. تحوّلت كلتا المبادرتين في وقت لاحق إلى كارثتين، لكن الرّسالة الأكثر أهميّة في الأشهر الأولى كانت أنّه، على عكس ريغان المسنّ، في عهد جورج بوش، كان لأميركا أخيراً رئيساً يقبع على قمّة الأحداث العالميّة شخصيّاً.

كانت الخطّة الفعليّة لإدارة بوش الجديدة هي توجيه الضّغوط على حلفاء أمريكيّين مختارين لزيادة "تقاسم الأعباء" لإدارة أعباء الدّيون الأمريكيّة الضّخمة. تمّ طرح حجّة مفادها أنّ الاتّحاد السّوفياتي كان ينهار وأنّه، نتيجة لذلك، بقيت قوّة عظمى واحدة فقط لديها قوّة عسكريّة ساحقة وحجم كبير هي الولايات المتّحدة. في هذه الحالة، تمّ تقديم حجّة مفادها أنّه يتعيّن على ألمانيا واليابان وغيرها من الحلفاء الاقتصاديّين والعسكريّين الرئيسيّين لأمريكا زيادة دعمهم المالي للحفاظ على هذه القوّة العظمى. لقد كانت محاولة مبطّنة رقيقة للابتزاز.

سرعان ما أصبح من الواضح أنّ دعوة بوش "لأمريكا أكثر لطفاً وودّيّة" لم تكن أكثر من مجرّد نداء خطابي لناخبين كبار السّن. تحرّك بوش الذي شغل البيت الأبيض بسرعة لوضع سياسات "الرّجل القوي" من خلال خلق ذريعة إعلاميّة كبرى لغزو عسكري لجمهوريّة صغيرة في أمريكا الوسطى وهي بنما، خلال أيام عيد الميلاد من عامه الأوّل كرئيس، كانون الأوّل عام ١٩٨٩. ووفقًا لروايات شهود العيان قُتِلَ ما يقرب من /٦٠٠٠/ من البنميّين كان معظمهم من المدنيّين الفقراء عندما قامت القوّات الخاصّة الأمريكيّة والقاذفات الأمريكيّة بغزو البلاد الصّغيرة بذريعة القبض على الجنرال مانويل نورييغا الحاكم لفعلي للبلاد بتهمة كونه متزّعم عصابة لتهريب المخدّرات.

كان المدّعي العام لبوش ريتشارد ثورنبرغ (Richard Thornburgh) الذي لعب ذلك الدّور المثير للجدل بصفته حاكم ولاية بنسلفانيا خلال قضيّة جزيرة ثري مايل آيلاند (Three Mile Island) أو جزيرة الأميال الثّلاثة النّوويّة الطّارئة، قد قام بصياغة عقيدة أمريكيّة جديدة لا تُصّدّق. نصّت عقيدة ثورنبرغ (The Thornburgh Doctrine)على أنّ مكتب التّحقيقات الفيدرالي الأمريكي ووزارة العدل يتمتّعان بسلطة التّصرّف في أراضٍ أجنبية إذا اقتضت الضّرورة ذلك، "أثناء تطبيق القانون خارج الحدود الإقليميّة". إذ تمّت ترجمة ذلك، هذا يعني أنّ حكومة الولايات المتّحدة، من خلال أمر تنفيذي[١] (executive fiat)، بحجّة تعقّب المخدّرات الدّوليّة أو المجرمين

---

(١) في الولايات المتّحدة، الأمر التّنفيذي (executive fiat/order) هو توجيه صادر عن رئيس الولايات المتّحدة يدير عمليّات الحكومة الفيدراليّة ولديه قوّة القانون. الأساس القانوني أو الدّستوري للأوامر التنفيذيّة له مصادر متعدّدة. تمنح المادة الثّانية من دستور

الإرهابيين، قد أعلنت حقّها الأحادي في المجيء إلى ألمانيا، أو فرنسا، أو بنما، أو أي مكان آخر تراه ضروريّاً، دون أيّ اهتمام للقوانين للدّولة ذات السّيادة المعنيّة. لكن غزو بنما، كما كان لا يُصَدَّق، أنتج صمتاً مطبقاً من الضّمير الأخلاقي للعالم المتحضّر. لقد تمّ اعتباره "شأناً أمريكيّاً".

بحلول أيلول عام ١٩٨٩، كشف مدير وكالة المخابرات المركزيّة وليام ويبستر علناً عن تفويض جديد وجريء للمخابرات الأمريكيّة. في إشارة إلى الدّلائل المتزايدة على أنّ الاتّحاد السّوفياتي بقيادة غورباتشوف كان حريصاً على التّوصل إلى اتفاق نزع سلاح متبادل للأسلحة مع حلف الناتو، وخاصّة مع الولايات المتّحدة، أخبر ويبستر اجتماعاً للنّخبة من مجلس الشّؤون العالميّة في لوس أنجلوس[1] (Los Angeles World Affairs Council)

الولايات المتّحدة الرّئيس سلطة تنفيذيّة وسلطة إنفاذ واسعة لاستخدام سلطته التقديريّة لتحديد كيفيّة إنفاذ القانون أو إدارة موارد وموظفي السّلطة التنفيذيّة بطريقة أخرى. تستند القدرة على إصدار مثل هذه الأوامر أيضاً إلى قوانين الكونغرس الصّريحة أو الضّمنيّة التي تخول الرّئيس درجة من السّلطة التّقديريّة (التّشريعات المفوضة).

(١) يُعَد مجلس الشّؤون العالميّة في لوس أنجلوس (LAWAC) ، وهو مكتب لوس أنجلوس ضمن الشّبكة الوطنيةّ لمجالس الشّؤون العالميّة الأمريكيّة، منظّمة غير هادفة للرّبح، وهي منظّمة غير حزبيّة تنظّم أحداث المتحدّثين والمناقشات والنّدوات وعروض الأفلام مع مواضيع دوليةّ. وهي منظّمة قائمة على العضويّة تدعمها رسوم العضويّة والمساهمات. شمل المتحدّثون رؤساء الدّول والقادة السّياسيين ورجال الأعمال في التّكنولوجيا والعلوم. هناك مجموعة فرعية ضمن مجلس الشّؤون العالميّة في لوس أنجلوس هي برنامج المهنيين الشّباب الذي يشرك الشّباب في القوى العاملة في قضايا الشّؤون العالميّة والتّواصل. تأسس مجلس الشّؤون العالميّة في لوس أنجلوس في عام ١٩٥٤. ومنذ ذلك الوقت، استضاف المجلس ثمانية رؤساء أمريكيين وأكثر من ٢٥٠ رئيس دولة وحكومة. تتميّز معظم فعاليّات مجلس الشّؤون العالميّة في لوس

في ١٩ أيلول من ذلك العام بأنّ وكالة الاستخبارات الأمريكيّة تعيد تجهيز نفسها للقيام بمهام جديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. أخبر ويبستر جمهوره أنّ "القضايا الاقتصاديّة التي ذكرتها - الاختلالات التّجاريّة والتّطور التّكنولوجي - توضّح نقطة تزداد وضوحاً: حلفاؤنا السّياسيّون والعسكريّون هم أيضاً منافسون اقتصاديّون." كانت المهمّة الجديدة للمخابرات الأمريكيّة في جميع أنحاء العالم هي التّجسّس الاقتصادي وغيرها من الأعمال ضدّ الدّول الصّناعيّة الرّئيسة "المتحالفة"، بدلاً من تعقّب العمليّات الشّيوعيّة والتّخريب.

سقوط جدار يثير الذّعر لدى بعض الدّوائر

بعد ذلك، في تشرين الثّاني عام ١٩٨٩، شهدت الأحداث في أوروبا الشّرقية تحوّلاً دراماتيكيّاً، وكانت منعطفاً غير متوقّع تماماً بالنّسبة للعديد من النّاس في واشنطن ولندن. كان ميخائيل غورباتشوف قد التقى على انفراد مع القيادة الشّيوعيّة لحرس هونيكر القديم في ألمانيا الشّرقية، وأمرهم بشكل أو بآخر بإفساح المجال أمام الحركة الشّعبيّة الهائلة من أجل الحرّيّة التي تجتاح ألمانيا الشّرقيّة منذ ذلك الرّبيع. في غضون أسابيع، تمّت الإطاحة بالنّظام القديم في ألمانيا الشّرقيّة (DDR) في حركة شعبيّة حقيقيّة.

أنجلوس بشخصيّات سياسيّة دوليّة كبرى إمّا في أشكال الكلام أو المقابلات. الأحداث عموماً في أمسيات أيام الأسبوع. تتبع جلسات الأسئلة والأجوبة هذه الملاحظات، ممّا يتيح فرصاً للجمهور للتّفاعل مع المتحدّثين مباشرةً. بالإضافة إلى ذلك، يتمّ تضمين أعضاء [المستوى المطلوب] من أعضاء المجلس في حفلات استقبال الشّخصيّات المهمّة قبل الأحداث للمناقشة والصّور الفوتوغرافيّة.

من الواضح أنّ موسكو كانت قد أدركت أنّ مواصلة جهودها القديمة للحفاظ على إمبراطوريّة مكلفة وغير فعّالة عبر القوّة من المرجّح أن يتسبب في تدمير الاتّحاد السّوفياتي نفسه.

ربّما كان انهيار أسعار النّفط العالميّة في عام ١٩٨٦ بمثابة الضّربة القاتلة الأخيرة لأوهام موسكو بأنّ الإصلاح داخل البيروقراطيّة الشّيوعيّة الفاسدة قد ينجح. لقد انهارت أرباح الصّادرات السّوفياتية من مبيعاتها النّفطيّة إلى الغرب بعد عام ١٩٨٦، وهي المصدر الرّئيس لأرباحها من العملة الصّعبة منذ أوائل السّبعينيّات من القرن الماضي عندما دفع الطّلب الشّعبي على التّغيير غورباتشوف إلى الوعد بأكثر مما كان قادراً على تحقيقه. كانت الفوضى الاقتصاديّة التي أعقبت ذلك العامل الرّئيس الذي دفع قيادة موسكو إلى قطع علاقاتها مع دول الأقمار الصّناعيّة[١] الأوروبيّة الشّرقيّة من

---

(١) دولة القمر الصّناعي: هي دولة مستقلّة رسميّاً، لكن تحت تأثير أو سيطرة سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة شديدة من دولة أخرى. تمّت صياغة هذا المصطلح عن طريق القياس بالأجسام الكوكبيّة التي تدور حول كائن أكبر، مثل أقمار أصغر تدور حول كواكب أكبر، ويُسْتخدم بشكل أساسي للإشارة إلى دول وسط وشرق أوروبا من حلف وارسو أثناء الحرب الباردة أو إلى منغوليا أو تانو توفا بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٩٠، على سبيل المثال. كما هو مستخدم لدول وسط وشرق أوروبا، فإنّه يعني أنّ البلدان المعنيّة كانت "أقمار صناعيّة" تحت هيمنة الاتّحاد السوفياتي. في بعض السّياقات، تشير أيضاً إلى بلدان أخرى في مجال النّفوذ السوفياتي خلال الحرب الباردة - مثل كوريا الشّماليّة (خاصّة في السّنوات المحيطة بالحرب الكوريّة في ١٩٥٠ - ١٩٥٣) وكوبا (خاصّة بعد انضمامها إلى كومكون في عام ١٩٧٢). في الاستخدام الغربي، نادراً ما يتمّ تطبيق المصطلح على دول أخرى غير تلك الموجودة في الفلك السّوفياتي. في الاستخدام السّوفياتي، يُطَبَّق المصطلح على الولايات في مدار ألمانيا النّازيّة، وإيطاليا الفاشية، واليابان الإمبراطوريّة. يتتبع قاموس أوكسفورد الإنكليزي استخدام عبارة حالة الأقمار الصّناعيّة في الإنكليزيّة إلى عام ١٩١٦ على الأقل.

حلف وارسو التي تدور في فلكها. كانت موسكو تأمل في أن توفّر ألمانيا الموحّدة، تحت التّوجيه الاقتصادي القوي لألمانيا الغربيّة، شريكاً مناسباً للمساعدة في إعادة بناء النّظام السّوفياتي المنهار.

لكن بينما جعلت واشنطن الرّسميّة موافقتها العلنيّة أكثر جاذبيّة لنهاية دراماتيكيّة لمدة /٤٠/ عاماً من الهيمنة الشّيوعيّة في أوروبا الشّرقيّة، كان لبوش، وهو مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزيّة (CIA) نظرته للسّياسة العالميّة من خلال عالم المخابرات الأمريكيّة السّرّي يقف مستميتاً ضدّ نجاح الثورة في أوروبا الشّرقيّة. أمّا في بريطانيا، فقد شعر جناح مارغريت تاتشر من حزب المحافظين بالقلق على القدر نفسه من احتمال ما وصفه البعض "بالرّايخ الألماني الرّابع"[1].

"حالة الأقمار الصّناعيّة" هي إحدى المصطلحات العديدة المثيرة للجّدل المستخدمة لوصف التّبعيّة (المزعومة) لدولة إلى أُخْرى. وتشمل هذه المصطلحات الأخرى دولة دُمية ومستعمرة جديدة. بشكل عام، يشير مصطلح "دولة القمر الصّناعي" إلى ولاء أيديولوجي وعسكري عميق للسّلطة المهيمنة، في حين أنّ "دولة الدّمية" تعني التّبعية السّياسيّة والعسكريّة، و"المستعمرة الجديدة" تعني التّبعية الاقتصاديّة (غالباً ما تكون مكروهة). اعتماداً على أيّ جانب من جوانب التّبعية يتمّ التّأكيد عليه، قد تقع الدّولة في أكثر من فئة واحدة.

(١) الرّايخ الرابع: مستقبل رايخ ألماني افتراضي هو خليفة الرايخ الثالث (١٩٣٣-١٩٤٥). صيغ مصطلح "الرّايخ الثّالث" من قبل آرثر مولر فان دن بروك في كتابه عام ١٩٢٣ " الرّايخ الثّالث". عرّف الإمبراطوريّة الرّومانيّة المقدّسة (٩٦٢-١٨٠٦) بأنها "الرّايخ الأول"، والإمبراطوريّة الألمانيّة (١٨٧١-١٩١٨) باسم "الرّايخ الثّاني"، في حين أنّ "الرّايخ الثّالث" كان دولة مثاليّة تضمّ جميع الشّعوب الألمانيّة، بما في ذلك النّمسا. في السّياق الحديث، يشير المصطلح إلى ألمانيا النّازيّة. وقد استخدمه النّازيّون لإضفاء الشّرعيّة على نظامهم كدولة خلفاً للرّايخ الأوّل والثّاني الذي تمّت تسميته بأثر رجعي. وقد استخدم مصطلح "الرّايخ الرابع" بطرق مختلفة. استخدمه النّازيّون الجدد لوصف إحيائهم المتصوّر لدولة نقية عرقيّاً، معظمها في

وقد عبّر بيرغرين وورستورن (Peregrine Worsthorne) عن أفكار فصيل تاتشر من حزب المحافظين تجاه ألمانيا النّاشئة الجديدة، وهو ناطق باسم مؤسّسة بريطانيّة في وضع جيد، فهو رئيس تحرير صحيفة صنداي تلغراف (London *Sunday Telegraph*) المؤثّرة التي تصدر في لندن. كان وورستورن ابن زوجة مونتاغو نورمان حاكم بنك إنكلترا السّابق. كان نورمان قد حافظ على علاقات شخصيّة مع هيلمار شاخت وزير ماليّة هتلر خلال الحرب، وكان قد عمل عن كثب مع بنك جي بي مورغان في نيويورك بعد عام ١٩١٩ لفرض فظائع تعويضات دوز على ألمانيا المهزومة.

في مقالته الافتتاحيّة الرّئيسة في ٢٢ تموز عام ١٩٩٠ بعنوان "المشكلة الألمانيّة الجيّدة"، استذكر وورستورن بسخرية مونتاغو نورمان قائلاً: "زوج أمي، مونتاغو نورمان، الذي كان حاكماً لبنك إنكلترا، كان قد بذل الكثير من أجل مساعدة الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالميّة الأولى، عاش طويلاً بما يكفي لرؤية البدايات الأولى للمعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة". استذكر وورستورن تعليقات نورمان قبل وقت قصير من وفاته: "كنت أعرف دائماً أنّنا سنهزم الألمان الأشرار؛ ولكني أتمنّى أن نكون على يقين من أنّنا سنفعل نفس الشيء ضد الألمان الجيّدين".

ثم جاء وورستورن إلى وجهة نظره:

دعونا نفترض أنّ ألمانيا الموحّدة ستكون عملاقاً جيّداً، فماذا بعد؟ دعونا نفترض أنّ ألمانيا الموحّدة ستعلّم روسيا أن تصبح عملاقاً جيّداً، ماذا بعد؟ ...

إشارة إلى ألمانيا النّازيّة على سبيل المثال لا الحصر. استخدم آخرون المصطلح انتقادي، مثل منظّري المؤامرة مثل ماكس سبيرز وبيتر ليفندا وجيم مارس الذين استخدموه للإشارة إلى ما يعتبرونه استمراراً سرّيّاً للمثل العليا النّازيّة.

في الحقيقة، يُمْكِن أن يكون التّهديد أكثر خطورة، وليس أقل. كيف يُمْكن على الإطلاق مواجهة أي دفاع فعّال ضدّ ألمانيا الموحّدة التي تنوي الفوز عن طريق إطاعة القواعد؟ ستكون ألمانيا قويّة للغاية، وكما علّمنا اللورد أكتون، تفسد السّلطة... إنّ ألمانيا في وضع جيّد للغاية، في النّهاية، لتكون الوكيل الرّئيس لإعادة سلافدوم (Slavdom) إلى مجتمع الأمم.

كانت جريدة ورستورن الصّنداي تلغراف المملوكة لشركة هولنديّة أمريكيّة، هي هولينجر كوربوريشن (Hollinger Corporation)، التي تربّع على عرش مجلس إدارتها الدّكتور هنري كيسنجر ووزير الخارجيّة البريطاني السّابق اللورد كارينجتون (Lord Carrington)، الذي كان أيضاً شريكاً تجاريّاً في شركة كيسنجر الاستشاريّة بنيويورك كيسنجر أسوسيتس (Kissinger Associates).

في إشارة إلى المقارنات المثيرة للجدل التي أجراها وزير التّجارة في حكومة تاتشر نيكولاس ريدلي (Nicholas Ridley)، الذي أجبر للتو على الاستقالة لمقارنته علناً حكومة كول مع رايخ هتلر (Hitler's Reich)، اختتم وورستهورن خطابه الذي يوضّح الحقيقة ضدّ النّتائج المترتّبة لألمانيا الموحّدة:

كان السّيّد ريدلي يقول كلاماً فارغاً، ولكن ربّما كان هناك طريقة أكثر من هذا الهراء الذي يُحْلَمُ به ... ربّما ينبغي أن يكون دور بريطانيا هو الحفاظ على الاستقلال الكافي لتكون حرّة، في الوقت المناسب، للاستفادة من هذه المظالم. أثناء قيامها بعمل جيد، سيكون لألمانيا أكبر عدد من الأعداء كما فعلت من قبل في تسبيب الأذى، وقد تكون أمريكا أحد الأعداء.

... عاجلاً أم آجلاً، ستعود سياسة توازن القوى من جديد. قد تكون هذه فرصة لبريطانيا التي تعرف جيداً صياغة توازن القوى ...

في ذلك الصّيف، وفقاً لتقارير لندن، شكّلت حكومة تاتشر وحدة جديدة من الاستخبارات البريطانيّة لتحديث أنشطتها في ألمانيا بشكل كبير. علاوة على ذلك، فقد تحرّكت إدارة بوش لتحسين قدرتها على السّيطرة على التّطوّرات الألمانيّة. في اجتماع محدّد لرابطة ضبّاط الاستخبارات السّابقين (Association of Former Intelligence Officers،) في واشنطن في ربيع عام ١٩٩٠، أخبرت ثيودور شاكلي (Theodore Shackley) وهو مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، والرّجل الذي شارك سابقاً في زعزعة استقرار شاه إيران والأسلحة غير الشّرعيّة لإيران - كونترا - عمليّات تهريب المخدّرات لتمويل شراء الأسلحة[١] (Iran–Contra guns- for-

---

(١) ذكر عدد من الكتّاب أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة (CIA) كانت ضالعة في تهريب الكوكايين خلال الثّمانينيّات. وقد أدّت هذه إلى إجراء تحقيقات من قبل حكومة الولايات المتّحدة، بما في ذلك جلسات الاستماع والتّقارير المقدّمة من مجلس النّوّاب بالولايات المتّحدة، ومجلس الشّيوخ، ووزارة العدل، ومكتب المفتش العام بوكالة الاستخبارات المركزيّة. الموضوع لا يزال مثيراً للجدل. عادة ما يتمّ الحديث عن أنّ تورّط وكالة المخابرات المركزيّة في الاتّجار بالبشر مرتبط بحرب كونترا في نيكاراغوا وبقضيّة إيران كونترا خلال إدارة ريغان. في عام ١٩٨٦، أقرّ المتحدّث الرّسمي باسمها بأنّ الأموال القادمة من مبيعات الكوكايين المهرّبة إلى الولايات المتّحدة قد ساعدت في تمويل متمرّدي كونترا، لكنّه قال إنّ التّهريب غير مرخّص به من قبل الحكومة الأمريكيّة أو قادة المقاومة.

وجد تحقيق أجرته لجنة فرعية تابعة للجنة العلاقات الخارجيّة بمجلس الشّيوخ (لجنة كيري) عام ١٩٨٦، أنّ "روابط مخدّرات كونترا شملت"، من بين صلات أُخْرى، "[...] مدفوعات لتجّار المخدّرات من قبل وزارة الخارجيّة الأمريكيّة الأموال التي أذن بها الكونغرس لتقديم المساعدة الإنسانيّة إلى الكونترا، في بعض الحالات بعد أن وجّهت وكالات إنفاذ القانون الفيدراليّة لوائح الاتّهام إلى المتّهمين بتهم تتعلّق بالمخدّرات، في حالات أُخْرى بينما كان المُتاجِرون يخضعون للتّحقيق النّشط من قبل هذه الوكالات ذاتها."

drugs operations)، زملاءه من محترفي الاستخبارات الأمريكيّة أنّهم يجب أن يبدؤوا في تجنيد العناصر السّابقين والسّاخطين والرّتب ذات الصّلة من جهاز أمن الدّولة "السّاسي" الألمانيّة الشّرقية (East German Stasi)، وبناء أصول المخابرات الأمريكيّة في برلين من أجل ظروف ألمانيا الجّديدة.

كانت الآثار الطّويلة الأجل لسقوط جدار برلين وانفتاح الإمكانيّات لتحديث الإمكانات الاقتصاديّة المتخلّفة في أوروبا الشّرقيّة والاتّحاد السّوفياتي حول ألمانيا الموحّدة النّاشئة واضحة بشكل يدعو إلى الجزع بالّنسبة لإستراتيجيي السّياسة في لندن ونيويورك. عند كتابة تقرير أسبوعي إلى العملاء المستثمرين فضلاً عن المجتمع المالي العام، حذّر الاقتصادي الأمريكي ديفيد هيل (David Hale) الذي تربطه علاقات بوزارة الخزانة لبوش في كانون الثّاني عام ١٩٩٠ من "المخاطر" الإستراتيجيّة للأسواق الماليّة الأمريكيّة في حال نجاح الوحدة الألمانيّة:

إنّ واحدة من أكثر الميزات الاستثنائيّة للبحوث الاقتصاديّة في وول ستريت خلال الأسابيع الأخيرة هي الرّضا عن العواقب المحتملة للتّطوّرات الاقتصاديّة في أوروبا الشّرقيّة على التّوازن المالي العالمي الذي سمح لأمريكا باقتراض أكثر من تريليون دولار من الخارج خلال الثّمانينيّات.

تمّ إحياء تهم تورط وكالة المخابرات المركزيّة في تهريب الكوكايين في عام ١٩٩٦، عندما زعمت سلسلة من المقالات للمراسل غاري ويب في سان خوسيه ميركوري نيوز أنّ الاتّجار بالمخدّرات قد لعب دوراً مهمّاً في خلق مشكلة مخدرات الكوكايين في الولايات المتّحدة... أدت سلسلة ويب إلى ثلاثة تحقيقات فدراليّة، لم يعثر أي منها على أدلّة على وجود أي مؤامرة من جانب وكالة المخابرات المركزيّة أو موظّفيها لجلب المخدّرات إلى الولايات المتّحدة.

لاحظ هيل بعد ذلك:

في الواقع، عندما يُكْتب التّاريخ المالي لتسعينيّات القرن العشرين، قد ينظر المحلّلون إلى سقوط جدار برلين باعتباره صدمة ماليّة مماثلة لزلزال طوكيو الذي طال انتظاره بحالة من الخوف. لقد كان تدمير الجدار يرمز إلى حدوث اضطراب كبير قد يؤدّي في نهاية المطاف إلى تحويل مئات المليارات من رأس المال من الدّولارات نحو منطقة لم تكن إلا عاملاً بسيطًا في أسواق الائتمان العالميّة لمدة ستّة عقود من الزّمن.

واختتم هيل في رسالة تفيد أنّه طُلِبَ منه تعميمها من قبل دوائر واشنطن المؤثّرة:

ولا ينبغي أن يشعر الأمريكيّون بالارتياح من حقيقة أنّ ألمانيا نفسها لم تكن سوى مستثمر متواضع في الولايات المتّحدة خلال السّنوات الأخيرة. لقد كانت بريطانيا أكبر مستثمر في الولايات المتّحدة منذ عام ١٩٨٧ (أكثر من /١٠٠/ مليار دولار من عروض الاستحواذ) ولم يكن باستطاعة البريطانيّين القيام بهذه الاستثمارات الكبيرة دون الوصول إلى فائض المدّخرات الألمانية.

في ٢٩ تشرين الثّاني عام ١٩٨٩، بعد أيّام من انهيار جدار برلين، قام القتلة المحترفون بتفجير السّيّارة المحميّة لألفريد هيرهاوزن (Alfred Herrhausen) رئيس بنك ألمانيا (Deutsche Bank)، وهو مستشار رئيس لحكومة كول الذي كان قد أبلغ قبل أيّام فقط صحيفة وول ستريت جورنال عن خططه لإعادة إعمار ألمانيا الشّرقيّة إلى أكثر منطقة اقتصاديّة حداثة في أوروبا خلال عقد من الزّمن.

كان يُنْظر إلى اغتيال هيرهاوزن من قبل الألمان ذوي المعرفة على أنّه تردد صدىً مباشر لاغتيال فالتر راتيناو (Walther Rathenau) مهندس خطة رابالو (The Rapallo plan) لتصنيع روسيا باستخدام التّكنولوجيا الصّناعية الألمانيّة قبل أكثر من ٦٠ عاماً. لكنّ حكومة بون تابعت في خطط توحيد ألمانيا، ومناقشات للمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي للاقتصاد السّوفياتي المنهار كجزء من شروط موافقة موسكو على توحيد ألمانيا.

لقد تحدّث المستشار الألماني إلى الأمّة في أواخر تشرين الثّاني عن حلمه في بناء خط سكّة حديد حديث يربط بين باريس وهانوفر وبرلين إلى وارسو وأخيراً إلى موسكو كأساس للبنية التّحتيّة لأوروبا الجديدة النّاشئة. كان مفهوم ديغول القديم لأوروبا المتعاونة اقتصاديّاً من "المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال" فجأة إمكانيّة حقيقيّة لأوّل مرة منذ عام ١٩٤٨.

في هذا المناخ، لاحظ المراقبون في مدينة لندن زيادة هائلة في عدد الاتّصالات الفرنسيّة والبريطانيّة غير الرّسميّة، على مستوى كبار رجال الأعمال والدّبلوماسيّين. كانت الإستراتيجيّة البريطانيّة هي اللعب على المخاوف الفرنسيّة الكامنة من وجود ألمانيا قويّة. كان الرّئيس الفرنسي الاشتراكي ميتران معجباً بإنكلترا وشعبها وثقافتها (Anglophile) مدى الحياة مستمعاً جاهزاً. بدأت بريطانيا بهدوء في إعادة بناء التّحالف الثّنائي القديم في فترة ما قبل ١٩١٤ ولتمهيد الطّريق لوفاق ودّي[1] (Entente Cordiale)

---

(١) الوفاق الودي: عبارة عن سلسلة من الاتفاقيّات الموقّعة في ٨ أنيسان عام ١٩٠٤ بين المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا والجمهوريّة الفرنسيّة والتي شهدت تحسّناً ملحوظاً في العلاقات الأنكلو-فرنسيّة. إلى جانب الشواغل العاجلة للتّوسّع الاستعماري التي تعالجها الاتفاقيّة، إنّ توقيع الوفاق الودّي يمثّل نهاية ما يقرب من ألف

جديد ضدّ "التّهديد الألماني". لكنّ المعركة الإستراتيجيّة الفعليّة كان من المقرر شنّها بعيداً عن وسط أوروبا.

تمّ اتخاذ القرار في وقت ما خلال عام ١٩٨٩ بشنّ هجوم جريء، وذلك باستخدام منطقة الشّرق الأوسط واحتياطاتها النّفطيّة الهائلة كقاعدة انطلاق. مرّة أُخرى، كما كان الحال خلال سبعينيّات القرن العشرين، قرّر الإستراتيجيّون الأمريكيّون والبريطانيّون أنّ التّهديد الخطير المتمثّل في التوسّع القاري لأوروبا القاريّة لا بدّ من مواجهته من خلال استخدام "سلاح النّفط" الأنكلو- أمريكي. لكنّ الشكل الذي كان سيتخذه هذا كان قريباً سيثير دهشة العالم بأسره.

عام من الصّراع المتقطّع بين الدّولتين وأسلافهما، وحلّ محل طريقة العمل التي كانت قائمة منذ نهاية حروب نابليون في عام ١٨١٥ مع اتفاق أكثر رسميّة. كان الوفاق الودي تتويجاً لسياسة ثيوفيل ديلكاسي (Théophile Delcassé)، وزير الخارجيّة الفرنسي منذ عام ١٨٩٨، والذي اعتقد أنّ التّفاهم الفرنسي البريطاني سيمنح فرنسا بعض الأمن ضدّ أي نظام ألماني للتّحالفات في أوروبا الغربيّة. يعود الفضل في نجاح المفاوضات إلى بول كامبون، سفير فرنسا في لندن، وإلى وزير الخارجيّة البريطاني اللورد لانسداون.

كانت أهم ميزة في الاتفاقيّة هي أنّها منحت حرّيّة التّصرّف للمملكة المتحّدة في مصر وفرنسا في المغرب (بشرط أن تتضمّن ترتيبات فرنسا النّهائيّة للمغرب بدل معقول لمصالح إسبانيا هناك). في الوقت نفسه، تنازلت المملكة المتّحدة عن جزر لوس (قبالة غينيا الفرنسيّة) إلى فرنسا، وحدّدت حدود نيجيريا لصالح فرنسا، ووافقت على السّيطرة الفرنسّية على وادي غامبيا العُلوي في حين تخلّت فرنسا عن حقها الحصري في بعض المصايد قبالة نيوفاوندلاند. علاوة على ذلك، تمّ تحديد مناطق النّفوذ الفرنسيّة والبريطانيّة في سيام (تايلاند)، والتي لم تكن مستعمرة، مع المناطق الشّرقيّة المتاخمة للهند الصّينيّة الفرنسيّة، لتصبح منطقة فرنسيّة، والغربيّة، المتاخمة لبورما تيناسيريم، منطقة بريطانيّة. كما تمّ اتّخاذ التّرتيبات لتهدئة التّنافس بين المستعمرين البريطانيّين والفرنسيّين في هيبريديس الجديدة.

صدّام وعمليّة عاصفة الصّحراء

لقد عقدت الدّوائر العليا في حكومتي تاتشر وبوش العزم على إنشاء ذريعة ملفّقة من شأنها أن تسمح للولايات المتّحدة وبريطانيا بإنشاء وجود عسكري مباشر في نقطة الاختناق لإمدادات نفط العالم وخاصّة أوروبا القارّيّة.

لقد أضافت المحنة الاقتصاديّة والماليّة المحلّيّة لكلّ من بريطانيا والولايات المتّحدة خلال أوائل عام ١٩٩٠ إشارة خاصة من اليأس إلى الخطّة. كانت "ثورة" تاتشر الاقتصاديّة تنهار بسرعة بعد أزمة سوق الأوراق الماليّة في تشرين الأوّل عام ١٩٨٧، وأدّى ارتفاع أسعار الفائدة البريطانيّة إلى أسوأ أزمة عقاريّة وصناعيّة ومصرفيّة في فترة ما بعد الحرب. في الولايات المتّحدة، واجه جورج بوش عجزاً في الميزانيّة الفيدراليّة خارج نطاق السّيطرة، وانهيار البنوك، وارتفاع معدّلات البطالة والكساد العام، وقد شبّهها البعض بشكل خاص داخل البيت الأبيض بالكساد العظيم في ثلاثينيّات القرن العشرين.

لقد خرج العراق، الذي يبلغ عدد سكّانه /١٦/ مليون نسمة، للتو من ثماني سنوات من الحرب غير المثمرة ضدّ إيران، والتي لم تكن قد حقّقت سوى القليل لتزويد مصنّعي الأسلحة الغربيين بسوق واسعة لبيع الأسلحة إلى الشّرق الأوسط. كانت واشنطن قد شجّعت صدّام حسين سرّاً على غزو إيران في عام ١٩٨٠، وزوّدته بشكل خاطئ ببيانات استخباريّة تشير إلى نجاح مبكر. بحلول عام ١٩٨٩، كان الاقتصاد العراقي في حالة من الفوضى، وكان الاستثمار في الصّناعة والزّراعة قد توقّف إلى حدّ كبير خلال الحرب، والتي أودى بحياة ما يُقدَّر بحوالي مليون شخص أو أكثر.

لكنّ العراق، على عكس إيران الخمينيّة، خرج من الحرب الباهظة التّكاليف بعبء الدّيون الخارجيّة الهائلة. في عام ١٩٨٨، كان مديناً بما يُقَدَّرُ بـ /٦٥/ مليار دولار لمختلف الدّائنين. كان مديناً للكويت والمملكة العربيّة السّعوديّة بجزء كبير من هذا الدّين، وكذلك الاتّحاد السّوفياتي وبلدان أوروبا الشرقيّة التي كانت تتوقّع سدادها بالنّفط العراقي. وكان الباقي مستحقّاً إلى حدّ كبير للبنوك الفرنسيّة والبريطانيّة والأمريكيّة. كانت فرنسا ثاني أكبر مورّد للعراق بالأسلحة بعد الاتّحاد السّوفياتي.

كانت خطّة اللّعبة الأنكلو- أمريكيّة لإغراء صدّام حسين للوقوع في فخّ لا يستطع مقاومته من أجل تقديم ذريعة للتّدخّل العسكري من قبل الولايات المتّحدة وبريطانيا لضمان سلامة إمدادات النّفط العالميّة علانيّة. في حزيران عام ١٩٨٩، حضر وفد رفيع المستوى من منظّمة تُعْرَف باسم منتدى الأعمال بين الولايات المتّحدة والعراق (United States–Iraq Business Forum)، والذي ضمّ ألان ستوجا (Alan Stoga) من شركة كيسنجر أسوشيتس وكبار المسؤولين التّنفيذيين في بانكرز تراست (Bankers' Trust)، موبيل أويل (Mobil Oil)، أوكسيدنتال بتروليوم (Occidental Petroleum) وغيرها من الشّركات الأمريكيّة متعدّدة الجنسيّات والذين قدموا إلى بغداد بناء على طلب صدّام حسين. أراد أن يناقش خطّة عراقيّة لما بعد الحرب لتنمية الإمكانات الزّراعيّة والصّناعية لبلاده.

كان لدى العراق خطّة مدّتها خمس سنوات بقيمة /٤٠/ مليار دولار لاستكمال مشروع ري سدّ بادوش الكبير، الذي كان سيمكّنه من تحقيق الاكتفاء الذّاتي في إنتاج الغذاء؛ كان العراق في ذلك الوقت يعتمد على واردات الحبوب من مؤسّسة ائتمان السّلع الحكوميّة الأمريكيّة (U.S. Government

Commodity Credit Corporation) بقيمة تصل إلى مليار دولار من الحبوب في عام ١٩٨٩. بالإضافة إلى ذلك، اقترح العراق على المجموعة الأمريكيّة استثماراً كبيراً في بناء صناعة البتروكيماويّات، ومصانع الأسمدة الزّراعيّة، ومصانع الحديد الصّلب، ومصنع لتجميع السّيّارات كجزء من الجهود المبذولة لتطوير البلاد. أخبر رجال الأعمال الأمريكيّون صدام أنّه يجب عليه أولاً إعادة هيكلة ديونه الخارجيّة، وفي المقابل يوافق على خصخصة موارد النّفط الوطنيّة العراقيّة، أو جزء كبير منها. وفقاً لأفضل الحسابات الجيوفيزيائيّة البريطانيّة والأمريكيّة، ربّما كان العراق أكبر منطقة نفطيّة غير مستكشفة في العالم، باستثناء الاتّحاد السّوفياتي.

كما هو متوقّع، رفض صدّام "العرض" الأمريكي بالتّنازل عن السّيادة على النّفط العراقي مقابل ضمانات مبهمة على القروض المستقبليّة. بحلول أواخر عام ١٩٨٩، تمّ خفض حوالي /٢,٣/ مليار دولار من الاعتمادات التي أذنت بها إدارة بوش للعراق بشكل مفاجئ، والتي تمّ توجيهها عن عمد عبر أتلانتا، جورجيا، التّابع لبنك "بانكو ناشيونال ديل لافورو"[١] (Italian Banco Nationale del Lavoro) الإيطالي أو (BNL) اختصاراً. وجاء قطع الائتمان في أعقاب سلسلة من الادّعاءات المثيرة في صحيفة فاينانشال تايمز (*Financial Times*) الصّادرة في لندن، التي زعمت أنّ الأموال كانت تُسْتَخْدم سرّاً من قبل العراق لبناء آلة الحرب.

كان التّأثير المشترك لمحادثات ستوجا ومعرض بانكو ناشيونال ديل لافورو" هو قطع الائتمان المصرفي الغربي الكامل للعراق في أوائل عام ١٩٩٠.

---

(١) هو بنك إيطالي يقع مقره في روما. سادس أكبر بنك في إيطاليا.

في هذا المنعطف الحرج، دخل أمير الكويت حليف وزارة خارجيّة صاحبة الجلالة منذ نهاية القرن السّابق الصّورة. كان قد سبق للأمير أن تلقّى التّعليمات من لندن وواشنطن بتسريب أرصدة من إيرادات الكويت النّفطيّة الهائلة من أجل منع العراق من الدّعوة من أجل السّلام[1] في الحرب الإيرانيّة العراقيّة التي استمرّت ثماني سنوات. كان الغرض الأنكلو - أمريكي المنفعي في ذلك الوقت، كما كشفت فضائح لاحقة، إبقاء الحرب العراقيّة الإيرانيّة مستعرة والحفاظ على "إستراتيجيّة توتّرات" كافية لاستيعاب شحنات الأسلحة الغربيّة الكبيرة إلى كل من إيران والعراق.

لكن في أوائل ربيع عام ١٩٩٠، كانت "مهمّة" الكويت قد تغيّرت. لقد طُلِبَ منها إغراق أسواق أوبك بنفطها، في انتهاك لسقوف إنتاج أوبك التي تمّ الاتّفاق عليها من أجل تثبيت أسعار النّفط العالميّة بعد كارثة

---

(١) عادة ما يبدأ الطّرف الخاسر الدّعوة من أجل السّلام في محاولة لدرء استسلام غير مشروط وقد يكون هذا في بعض الأحيان مواتياً للدّولة الفائزة، حيث إنّ محاكمة الحرب على النّصر الكامل قد تكون مكلفة. في هذه الحالة، إذن، يتمّ استخدام كلمة "الالتماس" "sue" بمعناها الأصلي القديم الآن "لتقديم التماس إلى أو من أجل"، بدلاً من المعنى المعتاد المتمثّل في "اتخاذ إجراء قانوني مضاد." ومع ذلك، قد يتمّ البدء في بعض الأحيان بالضّغط من أجل الفصيل الفائز كوسيلة لإنهاء الحرب لعدة أسباب، مثل المكان الذي لن يكون فيه الصّراع الإضافي في مصلحة الحزب الفائز. في هذه الحالة، قد يتمّ تقديم مطالب، أو قد يتّفق البلدان على "سلام أبيض"، أو الوضع الرّاهن. أمثلة: اندلعت الحرب الصّينيّة اليابانيّة الأولى ١ آب عام ١٨٩٤ - ١٧ نيسان عام (١٨٩٥) بين إمبراطوريّة تشينغ الصّينيّة وإمبراطوريّة اليابان، خاصّة على نفوذ كوريا. بعد أكثر من ستّة أشهر من النّجاحات غير المنقطعة التي حقّقتها القوّات البرّيّة والبحريّة اليابانيّة وفقدان ميناء ويهايوي الصّيني، رفعت حكومة تشينغ دعوة من أجل السّلام في شباط عام ١٨٩٥.

١٩٨٦-١٩٨٧. بحلول صيف عام ١٩٩٠، نجحت الكويت في خفض أسعار النّفط من مستواها غير المستقر البالغ نحو /١٩/ دولاراً للبرميل إلى ما يزيد قليلاً عن /١٣/ دولاراً للبرميل. بذل العراق وأعضاء آخرون في أوبك جهوداً دبلوماسيّة متكرّرة لإقناع الأمير الشّيخ الصباح ووزير النّفط علي خليفة الصّباح بوقف الضّغط الاقتصادي المتعمّد على العراق وغيره من منتجي أوبك الذين يعانون من ضغوط اقتصاديّة شديدة. بيد أنّ النّداء سقط على آذان صمّاء. بحلول شهر تمّوز، كان تجار النّفط يتوقّعون تكرار تجربة عام ١٩٨٦، مع مستويات أسعار أقلّ من /١٠/ دولارات للبرميل التي كانت تلوح في الأفق. لم يكن العراق قادراً على خدمة ديونه القديمة أو تمويل واردات الأغذية التي هو بأمسّ الحاجة إليها.

أخبر الرّئيس العراقي صدّام حسين زملاءه أعضاء مجلس التّعاون العربي في شباط (فبراير) الماضي، في عمان، الأردن، الذي ضمّ رؤساء هذين البلدين بالإضافة إلى مصر واليمن الشّمالي، أنّ الآثار الإستراتيجيّة المترتّبة على انهيار النّظام الشّيوعي القديم في أوروبا الشّرقيّة، والظّهور الواضح للولايات المتّحدة باعتبارها "القوّة العظمى العسكريّة" الوحيدة، تعرّض العالم العربي لمخاطر خاصّة.

أشار صدّام، بقلق، إلى حقيقة أنّه على الرّغم من النّهاية الواضحة للحرب الإيرانيّة العراقيّة قبل عام واحد، فإنّ القوّات العسكريّة والسّفن الحربيّة الأمريكيّة في الخليج لم تُظْهر أي علامات على الانسحاب من المنطقة. ولاحظ بتوجّسٍ بدلاً من ذلك أن "الولايات المتّحدة تصدر الكثير من التّصريحات بأنّها باقية". وأشار إلى انشغال الاتّحاد السّوفياتي المتزايد بمشاكله الدّاخليّة. "عندما

ينشغلُ الاتّحاد السّوفياتي في شؤونه الدّاخلية وقد انتهت الحرب بين إيران والعراق لتوّها، ولا يوجد أيّ تهديد مباشر، ولا تزال الولايات المتّحدة، ولا سيّما في هذا الوقت، تكرّر أنّها ستبقى، فهذا شيء يستدعي الانتباه".

كان استنتاج صدّام في تصريحاته في شباط هو أنّ الدّول العربيّة الغنيّة بالنّفط يجب أن تتعاون وأن تستفيد من "امتلاكها لمصدر طاقة لا مثيل له في العالم... أعتقد أنّه يتعيّن علينا إقامة علاقات مع أوروبا واليابان والاتّحاد السّوفياتي بطريقة تجعلنا نستفيد من هذا العنصر في أقرب وقت ممكن".

إذا كان أيّ شيء قد شدّ عزم قيادة مؤسّسات المؤسّسة الأنكلو-أمريكيّة على المضي قُدُماً في خطط للقيام بعمل عسكري جديد في الشّرق الأوسط فقد كان هذا الخطاب لصدّام. في ٢٧ تموز عام ١٩٩٠، عندما كانت التّوتّرات بين العراق والكويت حول أسعار النّفط قد بلغت أبريل غلاسبي[١] (April Glaspie) السّفيرة الأمريكيّة في بغداد، عقد اجتماع مع

---

(١) أبريل كاثرين غلاسبي (من مواليد ٢٦ نيسان عام ١٩٤٢: هي دبلوماسيّة أمريكيّة سابقة وعضو بارز في وزارة الخارجيّة وتشتهر بدورها في الأحداث التي سبقت حرب الخليج. وُلدت غلاسبي في فانكوفر، كولومبيا البريطانيّة، وتخرّجت من كلية ميلز في أوكلاند، كاليفورنيا، عام ١٩٦٣، ومن كليّة بول إتش نيتز للدّراسات الدّوليّة المتقدّمة بجامعة جونز هوبكنز في عام ١٩٦٥. في عام ١٩٦٦، دخلت غلاسبي الخدمة الخارجيّة للولايات المتحّدة حيث أصبحت خبيرة في الشّرق الأوسط. بعد التّعيينات في الكويت وسوريا ومصر، تمّ تعيين غلاسبي سفيرة لدى العراق في عام ١٩٨٨. وكانت أول امرأة يتمّ تعيينها سفيرة أمريكيّة في دولة عربيّة. كانت تتمتّع بسمعة محترمة، وكانت تعليماتها لتوسيع الاتصالات الثّقافية والتّجاريّة مع النّظام العراقي. بعد ذلك، تم إرسال غلاسبي إلى البعثة الأمريكيّة لدى الأمم المتّحدة في مدينة نيويورك. تمّ إرسالها لاحقاً إلى جنوب

صدّام حسين في بغداد لمناقشة الوضع المتوتّر. وفقًا للنّصوص العراقيّة الرّسميّة للتّبادل التي أصدرتها لاحقًا حكومة بغداد وأكّدها الكونغرس الأمريكي بعد ذلك بعام تقريباً، أخبرت غلاسبي صدّام أنّ واشنطن لن تتخذ موقفاً من النّزاع بين العراق والكويت. بعد أقلّ من أسبوع، احتلّت القوّات العراقيّة مدينة الكويت. كانت عائلة الصّباح الكويتيّة قد فرّت سلفاً قبل أن تتمكّن من الفرار مع رولز رويس والذّهب والأشياء الثّمينة الأُخْرى الخاصّة بها، وذلك، وفقاً لما ذكره أحد المسؤولين السّابقين في الحكومة الكويتيّة السّابقة في المنفى في أوروب اكانت "وكالة المخابرات المركزيّة قد أخبرت العائلة المالكة في الوقت المناسب بالخروج، لكنّ عائلة الصّباح نسوا

إفريقيا كقنصل عام في كيب تاون. شغلت هذا المنصب حتّى تقاعدها في عام ٢٠٠٢. في وقت لاحق قالت غلاسبي:

لكن ليس لدينا رأي في النّزاعات العربيّة-العربيّة، مثل خلافك الحدودي مع الكويت. كنت في السّفارة الأمريكيّة في الكويت في أواخر السّتينيّات. كانت التّعليمات التي تلقّيناها خلال هذه الفترة أنّنا يجب ألا نعرب عن رأي بشأن هذه المسألة وأن القضيّة ليست مرتبطة بأميركا. قام جيمس بيكر بتوجيه المتحدّثين الرّسميين لدينا للتّأكيد على هذه التّعليمات. نأمل أن تتمكّن من حلّ هذه المشكلة باستخدام أي طرق مناسبة عبر (الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدّول العربيّة) أو عن طريق الرّئيس مبارك. كل ما نأمله هو حلّ هذه القضايا بسرعة. عندما تمّ الإعلان عن هذه النّصوص المزعومة اتُّهِمت غلاسبي بأنّها أعطت صدّام حسين على موافقة ضمنيّة على الغزو العراقي للكويت الذي وقع في ٢ آب عام ١٩٩٠. وقد قيل إنّ تصريحات غلاسبي "ليس لدينا رأي في نزاعاتكم العربيّة - العربيّة" "وأن قضيّة الكويت غير مرتبطة بأمريكا" فسّرها صدّام على أنّها تعطي حريّة التّصرف للتّعامل مع نزاعاته مع الكويت كما يراها مناسبة. كما قِيْلَ إنّ صدام ما كان ليغزو الكويت لو تلقى تحذيراً صريحاً بأنّ الولايات المتّحدة ستواجه هذا الغزو بالقوّة.

"بشكل مريح" أن يبلّغوا جيش البلاد بمعلوماتهم بأنّ الكويت على وشك التّعرّض للغزو".

في غضون ساعات من احتلال الكويت، عمل بنك إنكلترا والحكومة الأمريكيّة على تجميد جميع الأصول الكويتيّة الموجودة في ما يُعتّقدُ أنّه أكبر صندوق استثمار منفرد في العالم، وهو مكتب الاستثمار الكويتي (The Kuwait Investment Office)، ومقرّه لندن. يتمّ الاحتفاظ بمجموع محفظة أصولها بسرّيّة، لكن تمّ الإبلاغ عنها بشكل موثوق يتجاوز قيمتها / ١٠٠-١٥٠ / مليار دولار.

ما تلا ذلك خلال الأشهر السّتّة التي تلت ذلك كان أحد أكثر الأعمال المحسوبة منفعيّة في التّاريخ المعاصر. على الرّغم من المزاعم الأوّليّة بأنّ الولايات المتّحدة مدعومة على الفور من قبل حكومة تاتشر البريطانيّة، سترسل قوّات عسكريّة فقط للدّفاع عن المملكة العربيّة السّعوديّة ضدّ غزو عراقي مزعوم هدد العراق بالقيام به (تمّ الكشف عن التّهديدات في وقت لاحق بأنّها ملفّقة في واشنطن)، أعلن الرّئيس بوش، الذي كان مع تاتشر خلال السّاعات الأولى من اتخاذ القرار في أوائل آب ، بشكل مناسب في آسبن، كولورادو، الذي سرعان ما أُطْلِقَ عليه اسم "نظام عالمي جديد[١] (New World Order) "

---

(١) تم استخدام مصطلح "النّظام العالمي الجديد" للإشارة إلى أي فترة جديدة من التّاريخ تدل على حدوث تغيير كبير في الفكر السّياسي العالمي وميزان القوّة. على الرّغم من التّفسيرات المختلفة لهذا المصطلح، إلا أنّه يرتبط بشكل أساسي بالمفهوم الأيديولوجي للحكم العالمي فقط بمعنى الجّهود الجماعيّة الجّديدة لتحديد أو فهم أو معالجة المشكلات

في ١١ أيلول، أعلن بوش:

للخروج من هذه الأوقات العصيبة، يُمْكن أن يظهر نظام عالمي جديد في ظلّ الأمم المتّحدة الذي يؤدّي أعماله كما يتصوّرها مؤسّسوها. نقف في لحظة فريدة من نوعها وغير عاديّة. تتيح لنا هذه الأزمة في الخليج العربي، كما هي خطيرة، فرصة نادرة للتقدّم نحو فترة تعاون تاريخيّة. اليوم هذا النّظام العالمي الجديد يكافح من أجل أن يُوْلَد. عالم مختلف تماماً عن العالم الذي عرفناه.

تمّ تقديم دليل إضافي على أنّ جورج بوش ومارغريت تاتشر لم يسعيا أبداً إلى أيّ شيء آخر سوى "حل" عسكري للأزمة العراقيّة الكويتيّة تمّ تقديمه في الوصف الشّخصي للمبعوث السّوفياتي يفغيني بريماكوف (Yevgeni Primakov) الخاصّ إلى الشّرق الأوسط بعد بضعة أشهر. في مقابلة شخصيّة واسعة النّطاق نُشِرت في مجلة التايم (*Time*) في ٤ آذار عام ١٩٩١، بعد أيّام قليلة من انتهاء القصف المدمّر للعراق، روى

العالميّة التي تتجاوز قدرة الدّول القوميّة الفرديّة على حلّها.النّظام العالمي الجديد (NWO) هو نظرية مؤامرة غامضة سيّئة السّمعة تدّعي أنّ بعض الجماعات القويّة تدير العالم سراً، أو على وشك الحصول على مثل هذه السّيطرة (مما يعني أنّه إذا فعلوا ذلك ومتى، فإنّ أوقات النّهاية تقع علينا). إنّ الجزء الأكبر من الأدلّة المقدّمة تشمل عادة أي شيء من نابليون وروتشيلدز إلى مؤتمرات نهاية الأسبوع التي عقدت في جزيرة إليس وفندق بيلدربيرج، وقد تمّ تجميعها من حقيقة أنّه في التّاريخ الحديث للحياة الآن من المفترض مؤامرة يهوديّة دوليّة للسيطرة على العالم. كانت تفجيرات الحادي عشر من أيلول. حيث يقال إنّ المجتمع السّرّي يعمل وراء الكواليس من أجل السّيطرة على العالم أو بعض الأهداف الشّريرة الأخرى. تشير الإصدارات الأخرى إلى مجموعات أحدث مثل اللجنة الثلاثيّة ومجموعة بيلدربيرغ (Bilderberg).

بريماكوف، بصفته المبعوث الشّخصي للرّئيس غورباتشوف، عن اجتماعه في بغداد في الأيّام الأولى من شهر تشرين الأوّل عام ١٩٩٠ مع صدّام حسين ووزير خارجيّته طارق عزيز، الذي أقنع بريماكوف بأنّ الحرب "كان مُمْكن تجنّبها". روى بريماكوف للتّايم مهمّة الوساطة التي قام بها في ١٩ تشرين الأول إلى واشنطن حيث التقى جورج بوش والوزير بيكر وغيرهم من كبار المسؤولين في البيت الابيض. ذكر مبعوث موسكو أنّ بوش استمع باهتمام واضح، لكنّه بعد بضع ساعات بعث برسالة واضحة إلى بريماكوف مفادها أنّ واشنطن ليست مهتمّة في استكشاف الحلّ الجديد أبعد من ذلك.

بعد مغادرته واشنطن، تلقّى بريماكوف تعليمات بالتّوقّف في لندن لتسليم التّقرير نفسه إلى رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر. كشف تقرير بريماكوف:

استقبلتني رئيسة الوزراء في مقرّ إقامتها في البلاد، في تشيكرز. لقد استمعت باهتمام إلى المعلومات التي قدّمتها لها، دون مقاطعة. ولكن بعد ذلك، لمدة ساعة كاملة، لم تسمح لأيّ شخص بمقاطعة المونولوغ الخاص بها، حيث حدّدت بطريقة أكثر تكثيفاً موقفاً كان يكتسب زخماً أكبر:

عدم قصر الأمور على انسحاب القوّات العراقيّة من الكويت، بل إلحاق ضربة مدمّرة بالعراق "لكسر ظهر" صدّام وتدمير كامل الجيش، وربّما الإمكانات الصّناعيّة لذلك البلد".

بعد شهور من الرّشاوى والضّغط الحذرين على الدّول الأعضاء الرّئيسة في مجلس الأمن الدّولي، والدّول العربيّة، وتركيا ودول أخرى، ليس فقط لفرض حظر اقتصادي كامل على العراق، ولكن للسّماح باستخدام القوّة لتحرير الكويت، أخبر بوش الكونغرس الأمريكي في ٢٩ كانون

الثّاني عام ١٩٩١ في خطابه عن حالة الاتّحاد: "يُمْكن للعالم بالتّالي اغتنام فرصة أزمة الخليج العربي الحاليّة للوفاء بالوعد الطّويل الأمد لنظام عالمي جديد ..."

ولكن، كأكبر حشد عسكري منذ حرب فيتنام وقع في المملكة العربيّة السّعوديّة في إطار التّحضير لحملة هجوم القصف المدمّر[١] (Saturation Bombing) للعراق في الأيّام الأولى من كانون الثّاني عام ١٩٩١، كان هناك أكثر من بضعة أصوات مستنيرة من داخل مؤسّسة واشنطن بدأت بالتّعبير عن شكوكها الشّديدة حول الحكمة النّهائيّة لنوايا بوش العسكريّة الواضحة. في مقابلة تلفزيونيّة، في ١٢ تشرين الثّاني عام ١٩٩٠، أعلن جيمس إيتش ويب (James H. Webb) وزير البحريّة السّابق في إدارة ريغان أنّ "هدف وجودنا في الخليج العربي هو تعزيز النّظام العالمي الجديد لإدارة بوش، وأنا لا أحب ذلك".

---

(١) قصف التّشبّع: عبارة عن قصف جوّي كبير يتمّ بشكل تدريجي لإحداث أضرار في كل جزء من مساحة أرض محدّدة. تثير العبارة صورة الانفجارات التي تغطي منطقة بالكامل، بالطريقة نفسها التي يغطّي بها السّجّاد الأرضيّة. عادة ما يتمّ فصف التشبّع عن طريق إسقاط العديد من القنابل غير الموجّهة. أحياناً ما يُسْتخدم مصطلح قصف القذف لوصف القصف المكثّف بشكل خاص بقصد تدمير مدينة أو جزء كبير من المدينة. يشير مصطلح "قصف المنطقة" إلى القصف العشوائي لمنطقة ما ويشتمل أيضاً على حالات قصف السّجّاد، بما في ذلك القصف بالقذف. تمّ استخدامه بهذا المعنى خاصّة خلال الحرب العالميّة الثّانية. يُعتبر قصف السّجّاد للمدن أو البلدات أو القرى أو المناطق الأُخْرى التي تحتوي على تجمّعات مدنية جريمة حرب اعتباراً من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيّات جنيف.

استغلّ ويب في تعليق لصحيفة وول ستريت جورنال (*Wall Street Journal*) في ٣١ كانون الثّاني بعد حوالي عشرة أسابيع لتكرار هذه النّقطة:

لقد ساعدت إدارة بوش في شنّ هجمات افتتاحيّة من عدّة جهات... للتّلاعب بأمّتنا بلا هوادة وإدخالها في الحرب. يجب على المرء الوصول إلى وليام راندولف هيرست (William Randolph Hearst) الذي كان يحثّنا على الحرب الإسبانيّة الأمريكيّة لإيجاد موازٍ للضّغط التّحريري الذي سبق صراعنا الحالي. يجب على المرء أن يذهب أبعد من ذلك، ربّما إلى الحرب المكسيكيّة، للعثور على رئيس يرغب بشدّة في تعريض الأمّة للخطر عندما لا تتعرّض للهجوم.

عارض جيمس أكينز (James Akins) السّفير الأمريكي السّابق في المملكة العربيّة السّعوديّة، وهو خبير محترم في شؤون الشّرق الأوسط بواشنطن بشكل علني خطّة بوش للحرب ضدّ العراق. أشار أكينز في مقالة موقّعة نُشرت في لوس أنجلوس تايمز (*Loss Angles Times*) في ١٢ أيلول، بعد أيام فقط من قرار الرّئيس بوش بإرسال قوّات أمريكيّة "للدّفاع" عن السّعوديّة ضدّ تهديد غزو عراقي، بأنّ البيت الأبيض كان لديه "دافع خفي" واتّهم آكينز وزير الدّفاع الأمريكي تشيني بأنّه قد ضلّل عمداً العاهل السّعودي الملك فهد حول احتمال حدوث مثل هذا الغزو من أجل السّماح له بنشر القوّات الأمريكيّة على الأراضي السّعوديّة، وهو الأمر الذي قاومه السّعوديّون بشدّة على مدى عقود. في عام ١٩٧٥، كانت قد شُجّعت الخطط المتعلّقة بإيجاد ذريعة لإرسال قوّات أمريكيّة لاحتلال حقول النّفط الحيويّة في الشّرق الأوسط من قبل وزير الخارجيّة هنري كيسنجر . وأشار إلى أنّ كيسنجر الذي كان في ذلك الحين رئيساً لأكينز، عارض الهجمات الشّديدة لأكينز على مثل هذه الأفكار.

كان لهنري كيسنجر وزير الخارجيّة الأمريكي آنذاك رأي آخر ولم تمتد مسيرتي في السّلك الدّبلوماسي إلى ما هو أبعد من هذه النّقطة ... كان هناك من هم في إدارة بوش والذين سيشيرون إلى أنّ الظّروف أكثر ملاءمة الآن مما كانت عليه في عام ١٩٧٥...

على وجه الخصوص، في عام ١٩٩٠، كان لورانس إيغلبيرغر (Lawrence Eagleburger) الرّئيس السّابق لشركة كيسنجر وهي كيسنجر أسوسيتس، نائب وزير الخارجيّة في عهد جيمس بيك (James Baker)، وكان موظّف كيسنجر السّابق برنت سكوكروفت (Brent Scowcroft) مستشار بوش للأمن القومي في البيت الأبيض خلال هذه الفترة، مما يضمن أنّ وجهة نظر كيسنجر كانت مهيمنة في صياغة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة خلال التّحشيد من أجل حرب الخليج. علاوة على ذلك، كان كيسنجر يدعو في وسائل الإعلام للحرب ضدّ العراق خلال هذه الفترة. لقد أُغْرقت أصوات المعارضة المحلّيّة فعليّاً من خلال تعبئة الرّئيس للحرب في وسائل الإعلام.

الهدف: أوروبا ويابان مستقلّتين

خلال فترة وجيزة، أصبح من الواضح للنّاس المفكّرين في أوروبا وأماكن أُخْرى أنّ جورج بوش، في الواقع، كان له هدف آخر تماماً أكثر من مجرّد الدّفاع عن مصالح النّفط الأمريكيّة أو الغربيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة. إنّ تصريحات بوش العلنيّة المذهلة التي سخرت من صدّام حسين، وشبّهت الرّئيس العراقي "بأدولف هتلر العصر الحديث" صدرت عن عمد.

تمّ إطلاق حملة دعاية غير مسبوقة من قبل واشنطن ولندن وهجوم بالضّغط ضدّ مؤيّدي العراق الغربيّين خلال الحرب والحشد لها الذي استمرّ ستّة أشهر، ولكن ليس ضدّ الاتّحاد السّوفياتي أو فرنسا، كانتا المورِّدتين الرّئيستين لأسلحة العراق. كان الهدف هو ألمانيا - وبشكل أكثر دقّة، صناعة التّكنولوجيا الفائقة الألمانيّة، والتي كانت حيويّة لإعادة إعمار أوروبا الشّرقيّة والاتّحاد السّوفياتي. اتّفقت كل من فرنسا والاتّحاد السّوفياتي مع الصّين والولايات المتّحدة وبريطانيا تشكّلان الأعضاء الخمس الدّائمين في مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة على التّصويت لخوض الحرب بعد الموعد النّهائي المحدد في ١٧ كانون الثّاني. تمّ تجاهل دورهما في العراق بحصافة من قبل العديد من المقالات أو التّقارير المرتبطة بفضائح واشنطن.

وبدلاً من ذلك، من خلال قنوات مرتبطة مباشرة بالمخابرات البريطانيّة والأمريكيّة، بدأت دير شبيغل (Der Spiegel) المتمركزة في هامبورغ وأعضاء مجلس الشّيوخ الجمهوريّون المؤثّرون مثل جيسي هيلمز (Jesse Helms) هجوماً شاملاً ضدّ ألمانيا زاعمين أنّ الصّادرات الألمانيّة من التّقنيّات التي يُطْلق عليها اسم "الاستخدام المزدوج" قد مكّنت جيش صدّام من إطلاق صواريخ سكود السّوفياتيّة على أهداف "إسرائيليّة".

لقد أُجْبرت حكومة بون التي أصابها الذّهول، والتي هي نفسها في خضمّ تعقيدات التّعامل مع إعادة توحيد ألمانيا الشّرقيّة السّابقة إلى تحويل الوقت الثّمين، والاهتمام، والموارد الماليّة عن تلك المهمّة الملحّة للتّركيز على النّظام العالمي الجديد لجورج بوش وتاتشر. في أواخر شهر كانون الثّاني،

قام وزير الخارجيّة الأمريكي جيمس بيكر بواحدة من أكثر مهمّات جمع الأموال الماليّة ضغطاً في التّاريخ حيث حصل على تعهّدات من ألمانيا، واليابان، والكويت، والسّعوديّة لضمان ما مجموعه /٥٤,٥/ مليار دولار لدفع تكاليف ما كان سُمِّيَ عمليّة عاصفة الصّحراء.

في واحدة من العديد من الحواشي المأساويّة لتاريخ الحرب، ذكرت صحيفة لندن تايمز في ٦ شباط، بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من قصف عمليّة عاصفة الصّحراء للعراق أنّ "خط سكّة حديد برلين - بغداد والتي كانت شبكة مزدهرة قد تمّ تدميرها في حرب الخليج. وأشاروا إلى أنّ قصف التّحالف المتعمّد للجّسور والتّقاطعات ومحطّات القطار العراقيّة التي كانت واحدة من أوسع شبكات السّكك الحديديّة الواسعة في الشّرق الأوسط قد تمّ تحويلها إلى خراب كامل"، مضيفين في تصريح إلى أنّ "سكّة حديد برلين - بغداد القديمة كانت محور التّنافس الإستراتيجي بين بريطانيا وألمانيا".

بعد انتهاء القتال، كشف لورنس ج. كورب (Lawrence J. Korb) مساعد وزير الدّفاع الأمريكي السّابق في إدارة ريغان، في مؤتمر صحفي عُقِدَ في أوائل شهر نيسان (أبريل) في واشنطن أنّ الحكومة الأمريكيّة أخفت عن عمد التّكاليف الفعليّة لحرب الخليج من أجل تعويض التّخفيضات في الميزانيّة المحلّيّة باستخدام المساهمات الحليفة في صندوق "خارج الميزانيّة". تشير التّقديرات المطّلعة إلى أنّ الولايات المتّحدة كانت قد خرجت من قضيّة حرب الخليج بأكملها مع "ربح" صافٍ ربما يصل إلى /١٩/ مليار دولار، عندما تمّ حساب جميع مساهمات المتّحالفين في الحرب. تسبّبت التّدفّقات

الضّخمة للأموال الأجنبيّة خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩١، والتي سُدّدت بالكامل من ألمانيا بمبلغ /٦,٦/ مليار دولار المدفوعة نقداً، بضغط تصاعدي قوي على الدّولار الأمريكي، والذي كان قد انخفض قبل أسابيع فقط إلى أدنى مستوى له في فترة ما بعد الحرب وهو /١,٤٦/ ماركاً ألمانيّاً. علاوة على ذلك، بدأ توقيع عقود الأسلحة الأمريكيّة العدوانيّة مع دول الشّرق الأوسط قبل انتهاء الحرب، مما أثار غضب صنّاع الأسلحة الأوروبيين.

أعلنت إدارة بوش بانتصار أنّ أمريكا كانت قد أثبتت أنّها أقوى قوّة في العالم. لكن تباهيه كان أجوف بالنّسبة لأولئك الذين يقفون في أرض الوطن في خطوط البطالة التي كانت أطول من أي وقت مضى، أو أولئك في أوروبا الشرقيّة الذين حُرِموا من احتمال وجود مليارات من رؤوس الأموال الغربيّة اللّازمة لإعادة بناء البنية التّحتيّة وتحديث اقتصاداتهم.

تعرّضت اقتصادات أوروبا الشّرقيّة للدّمار بسبب التّأثير المشترك لعمليّة عاصفة الصّحراء والارتفاع الهائل الأولي في أسعار النّفط العالميّة خلال أواخر عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٣٠ دولاراً للبرميل بسبب انقطاع شحنات النّفط المتّفق عليها من العراق. في السّابق، قبل كانون الثّاني عام ١٩٩١، كانت بلدان أوروبا الشّرقيّة تدفع من خلال علاقاتها التّجاريّة مع الاتّحاد السّوفياتي، وارداتها النّفطيّة اللازمة في شكل تجارة مقايضة للسّلع الصّناعيّة والزّراعيّة مع موسكو. بعد ١ كانون الثّاني ، انتهى هذا النّظام وكانت هناك حاجة إلى دولارات غربيّة لشراء النّفط الرّوسي. كان للعراق أكثر من مليار دولار من التزامات النّفط تجاه بلغاريا، والمجر، ودول أخرى من الشّرق، والتي أصبحت غير قابلة للدّفع نتيجة حرب الخليج.

في شهر آذار (مارس) عام ١٩٩٠، أجرت مجلّة ثيرتي ديز (أو ٣٠ يوماً) (30 Days) الإيطاليّة مقابلة مع الأستاذ الإيطالي جيانفرانكو ميجليو (Gianfranco Miglio) الذي له علاقات بواشنطن. قال ميجليو للمجلّة:

رأت الولايات المتّحدة أنّه لتجنّب الوقوع في تراجع مشابه لتراجع الاتّحاد السّوفياتي، كان عليها مواكبة الخصوم المحتملين في المستقبل. وهذا يشمل اليابان وقارة أوروبا متّحدة حول القوّة الاقتصاديّة الألمانيّة ... لم تستطع الولايات المتّحدة قبول فكرة أوروبا كما هي اليوم، وهي قارّة لا تستطيع فقط أن تُدَار بسعادة تامّة بدون أمريكا، بل إنّها أكثر قوّة اقتصاديّاً وتقنيّاً.

لهذا السّبب، أعلن ميجليو، "الأمريكيّون وجّهوا انتباههم إلى الشّرق الأوسط، والسّيطرة على صنبور النّفط العربي الذي تعتمد عليه اليابان وألمانيا".

قال إدغار بيساني (Edgar Pisani)، وزير الزّراعة السّابق لشارل ديغول من فرنسا، وهو رئيس معهد العالم العربي في باريس (The Institut du Monde Arabe) في مقابلة أجراها معه صحفي ألماني في جريدة دي تاغسايتيونغ[1] (Die Tageszeitung) في ١٨ شباط، في ذروة قصف الطّائرات الأمريكيّة والبريطانيّة والفرنسيّة للعراق:

---

(١) هي جريدة يوميّة ألمانيّة مملوكة من قبل موظّفيها. تأسّست في برلين عام ١٩٧٨ كجزء من حركة مستقلّة تقدّميّة وذات اتجاه يساري سياسي، وقد ركّزت على السّياسة الحاليّة، والقضايا الاجتماعيّة مثل عدم المساواة، والأزمات البيئيّة المحلّيّة والدّوليّة، وغيرها من الموضوعات التي لا تغطّيها أكثر الصّحف تقليديّة ومحافظة.

أتمنّى لو لم تكن الأمور كذلك. لقد صُدِمْت بشدّة من حقيقة أنّ أمّة تكون قويّة فقط لأنّها تمتلك الأسلحة. لقد تمكّنت الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تواجه صعوبات شديدة في شؤونها الاقتصاديّة من إسكات اليابان وأوروبا لأنّهما ضعيفتان عسكريّاً. كم من الوقت سيقبل العالم أنّه يجب على مختلف الدّول الدّفع لجندرما أو جندي (Gendarme)[1] واحد لفرض نظامها العالمي. إنّ اليابان وألمانيا والدّول الغنيّة بالنّفط هي التي تموّل هذا الدرك (الجندي) ...

في إشارة واضحة وإن كانت مبطّنة إلى الحماقات المأساويّة لسياسة ميزان القوى التي تقودها بريطانيا، قال الرّئيس الألماني ريتشارد فون فايساكر (Richard von Weizsäcker) لصحيفة "دير شبيغل" (Der Tagesspiegel) اليوميّة في برلين بعد فترة وجيزة من حرب الخليج: "لقد كانت لدينا في وقت سابق سياسة توازن القوى للدّول الأوروبيّة والتي انتهت في إفساد الاشتراكيّة الوطنيّة وأسفرت عن حربين عالميتين.

---

(١) الدّرك أو الجندي: هو عنصر عسكري له اختصاص في إنفاذ القانون المدني. مصطلح الدرك بالإنجليزية مشتقّ من التّعبير الفرنسي للقرون الوسطى، والذي يترجم إلى "الأشخاص المسلّحين". في فرنسا وبعض الدّول الفرنكوفونيّة، يعدّ الدّرك فرعاً من القوّات المسلّحة المسؤولة عن الأمن الدّاخلي في أجزاء من الإقليم (بشكل أساسي في المناطق الريّفيّة والبلدات الصّغيرة في حالة فرنسا) مع مهام إضافيّة كشرطة عسكريّة للقوّات المسلّحة. تمّ تقديم هذا المفهوم إلى العديد من دول أوروبا الغربيّة الأُخْرى خلال حملات نابليون العسكرية. في منتصف القرن العشرين، اعتمد عدد من الولايات الفرنسيّة السّابقة أو الممتلكات الاستعماريّة مثل لبنان وسوريا وجمهوريّة الكونغو الدّرك بعد الاستقلال.

ثم جاء وقت هيمنة القوّتين العظميين". ووجّه فون فايساكر نداءً لأوروبا للاستفادة من الفرصة الفريدة أخيراً لإنهاء مثل هذه الحماقات في ميزان القوى من خلال تحقيق "الرّؤية غير المحققة لدي غول، وهي لأوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال".

لقد تسبّبت عمليّة عاصفة الصّحراء وحرب بوش- تاتشر في أضرار غير مفهومة في العراق وشعبه والكويت والاقتصاد العالمي، لكن كانت هناك دلائل على أنّها لم تكن قد حققت هدفها الرّئيس المتمثّل في إعادة إدماج أوروبا القارّيّة في النّظام العالمي الجّديد لجورج بوش ومارغريت تاتشر.

الهيئة العامة السورية للكتاب

-١٢-

من إمبراطوريّة الشّر إلى محور الشّر

العثور على البعبع أو الرّجل الشّبح[١] الجّديد

مع انهيار الاتّحاد السّوفياتي في بداية التّسعينيّات، كانت الآمال كبيرة في العديد من الأوساط بأنّ العالم قد يشهد حقبة جديدة من السّلام والازدهار. بيد أنّ العقد الذي تبع ذلك جاء بخيبة أمل، بعبارة ملطّفة. بعيداً عن وضع حد للجغرافيا السّياسيّة والحرب الباردة، تحوّلت المرحلة فقط. لقد بدأت واشنطن بصفتها القوّة العظمى الوحيدة الباقية في صياغة نظامها العالمي الجّديد، على الرّغم من أنّه أشير إلى المُصطلح بسرعة من قبل جورج إيتش دبليو بوش بعد أن لفت هذا المصطلح الانتباه النّقدي في خطابه الذي وجّهه إلى الأمّة الأمريكيّة عن حالة الاتّحاد في عام ١٩٩١. لقد أثار الكثير من التّساؤلات حول نظام من سيكون، وأي أولويّات قد تكون عنده.

---

(١) بوغيمان: مخلوق أسطوري يستخدمه الكبار لتخويف الأطفال إلى سلوك جيد. ليس لبوغيمان مظهر محدّد، وتختلف المفاهيم اختلافاً كبيراً حسب الأسرة والثّقافة، ولكن عادة ما يتمّ تصويره على أنّه وحش ذكوري أو مخنث يعاقب الأطفال على سوء السّلوك. قد يستهدف البوغيمان فعلاً معيناً أو سوء سلوك عاماً، استناداً إلى الغرض الذي يحتاج إلى خدمة.... يُسْتخدم مصطلح "بوغيمان" أحيانًا كتجسيد أو مصطلح غير محدّد للإرهاب، وفي بعض الحالات، الشّيطان.

إنّ السّنوات التي انقضت من نهاية الحرب الباردة في أواخر الثّمانينيّات وحتّى فجر حرب جديدة على الإرهاب في بداية الألفيّة الجديدة كانت أي شيئ إلا سلميّة أو مستقرة. في واشنطن، تحوّل التّركيز الجيوسياسي من "إمبراطوريّة الشّر، أي الاتّحاد السّوفياتي، لرونالد ريغان إلى "محور الشّر" لجورج دبليو بوش الشّاب، وهو مجال غامض يضمُّ القارّة الأوروبيّة الأوراسيّة من العراق وإيران إلى كوريا الشّمالية. ما ظلّ غير معلن في هذا التّحوّل هو الخيط الأحمر الرّفيع في الجغرافيا السّياسيّة الأمريكيّة، والذي شكل الأحداث العالميّة الأكثر أهميّة. لعب النّفط والدّولار دوراً حاسماً في هذا التّحوّل.

استندت هيمنة الحرب الباردة الأمريكيّة على العالم غير الشّيوعي على التّهديد العالمي المتصوَّر بالعدوان الشّيوعي السّوفياتي والصّيني المحتمل. وبمجرّد انتهاء هذا التّهديد في نهاية الثّمانينيّات، كما كانت تعلم واشنطن جيّداً، فقد ولّت القيود على حلفائها العسكريين الرئيسيّين. كان الحلفاء منافسين اقتصاديّين محتملين. كانت اليابان وشرق آسيا، وكذلك الاتّحاد الأوروبي، قد بدؤوا في الظّهور كتحدّيات اقتصاديّة رئيسة للهيمنة الأمريكية. كانت هذا التّحدّيات الاقتصادية هي محور الجغرافيا السّياسيّة للولايات المتّحدة بعد عام ١٩٩٠.

مسلّحة بإنجيل إصلاح السّوق الحرّة والخصخصة وديموقراطيّة الدّولار، وبدعم من الشّركات الماليّة القويّة في وول ستريت، بدأت إدارة كلينتون عمليّة توسيع نطاق الدّولار والتّأثير الأمريكي إلى مجالات كانت مغلقة في السّابق أمامها. كانت الحملة الدّينيّة القريبة لكسب تلك المناطق لعلامة اقتصاد السّوق الخاصّة بواشنطن، ليست فقط الاقتصادات الشّيوعيّة

السّابقة في أوروبا الشّرقيّة والاتّحاد السّوفياتي - بل كانت تستهدف كلّ جزء كبير من العالم الذي واصل محاولة تطويره موارده الخاصّة، بشكل مستقل عن ولاية صندوق النّقد الدّولي وعالم الدّولار. تضمّنت العمليّة أيضاً إخضاع كلّ منطقة نفط رئيسة في العالم لسيطرة أمريكيّة مباشرة بشكل أو بآخر، من بحر قزوين إلى العراق، ومن غرب إفريقيا إلى كولومبيا. لقد كانت مهمّة طموحة. وصفها النّقاد بأنّها إمبراطوريّة. ووصفتها إدارة كلينتون بأنّها امتداد لاقتصاد السّوق وحقوق الإنسان. بالتّأكيد لم يكن هذا ما كان معظم العالم يأمل فيه مع انتهاء الحرب الباردة.

كانت إدارة كلينتون وحلفاؤها في وول ستريت قد جلبت منطقة واحدة تلو الأخرى إلى فلكها المباشر خلال التّسعينيّات، مع وعد السّوق الحرّة باعتباره الطّريق إلى الثّروة والرّخاء. كانت كلمة السّر هي "العولمة"، وفي الواقع كانت عولمة القوّة الأمريكيّة، التي تم تعزيزها من خلال البنوك الأمريكيّة والتّمويل وقوّة الشّركات.

أدرك القليلون أنّها قد تكون جزءاً من إستراتيجيّة مدروسة جيّداً حتّى تطوّرت العمليّة بشكل جيّد. كانت التّجارة الحرّة مطلوبة تقليديّاً من قبل القوّة الاقتصاديّة المتفوّقة من شركائها الأضعف. بحلول الوقت الذي أصبح من الواضح فيه جدول أعمال واشنطن كان كذلك كانت أمريكا قد نزعت إلى حدّ كبير الأسلحة من المعارضين المحتملين، وكانت قد بنت حلقة جديدة من القواعد العسكريّة في جميع أنحاء العالم للدّفاع عن مكاسبها، وهذا ضمان أن المتّحولين الجدد إلى السّوق الحرّة لم يفقدوا إيمانهم بها ولن يحاولوا العودة إلى الأشكال الاقتصاديّة القديمة.

في الخمسينيّات من القرن الماضي، وفي ظلّ الحرب الباردة وعقيدة أيزنهاور[1] (Eisenhower doctrine)، كانت الولايات المتّحدة قد أعلنت عن

---

(١) كانت عقيدة أيزنهاور سياسة أعلن عنها دوايت أيزنهاور في ٥ كانون الثّاني(يناير) عام ١٩٥٧ ضمن "رسالة خاصّة إلى المؤتمر حول الوضع في الشّرق الأوسط". بموجب عقيدة أيزنهاور، يُمْكن لدولة شرق أوسطيّة أن تطلب مساعدة أو مساعدة اقتصاديّة أمريكيّة من القوّات العسكريّة الأمريكيّة إذا كانت مهدّدة بالعدوان المسلح. أشار أيزنهاور إلى التّهديد السّوفياتي في عقيدته من خلال التّصريح بالتزام القوّات الأمريكيّة "بتأمين وحماية السّلامة الإقليميّة والاستقلال السّياسي لمثل هذه الدّول، وطلب مثل هذه المساعدات ضدّ العدوان المسلّح العلني من أي دولة تسيطر عليها الشّيوعيّة الدّوليّة". جعلت عبارة "الشّيوعيّة الدّوليّة" العقيدة أوسع بكثير من مجرد الاستجابة للعمل العسكري السّوفياتي. في السّياق السّياسي العالمي ، تمّ وضع العقيدة استجابةً لإمكانيّة نشوب حرب معمّمة، مهدّدة بسبب تهديد الاتّحاد السّوفياتي الكامن بالانخراط في مصر بعد أزمة السّويس. إلى جانب فراغ السّلطة الذي خلفه تراجع القوّة البريطانيّة والفرنسيّة في المنطقة بعد أن احتجّت الولايات المتّحدة على سلوك حلفائها خلال حرب السّويس ، اعتقد أيزنهاور أنّ الموقف القوي اللازم لتحسين الوضع قد زاد تعقيداً بسبب المواقف التي اتخذها جمال عبد النّاصر، الذي كان يبني بسرعة قاعدة للقوّة ويستخدمها لإثارة السّوفييت والأمريكيين ضد بعضهم البعض، واتخاذ موقف "الحياد الإيجابي" وقبول المساعدات من السّوفييت.على المستوى الإقليمي، كانت نيّة هذه العقيدة هي تزويد الأنظمة العربيّة المستقلّة بديلاً عن سيطرة ناصر السّياسيّة، وتعزيزها مع عزل النّفوذ الشّيوعي من خلال عزلة ناصر. لقد فشلت إلى حدّ كبير على تلك الجبهة، مع تزايد قوة ناصر بسرعة بحلول عام ١٩٥٩ إلى حد أنّه كان بإمكانه صقل نتائج القيادة في الدّول العربيّة المجاورة مثل العراق والمملكة العربيّة السّعودية؛ في الوقت نفسه، تدهورت علاقته بالزّعماء السوفييت، مما سمح للولايات المتّحدة بالانتقال إلى سياسة التّوفيق. كما اعتبرت الإدارة أنّ الشّرق الأوسط مهمّ للسّياسة الخارجيّة المستقبليّة فيما يتعلّق بالولايات المتحدة وحلفائها. تحتوي المنطقة على نسبة كبيرة من احتياطي النّفط العالمي الذي يحتاجه الحلفاء. كانت احتجاجات أيزنهاور ضد الحلفاء منذ زمن طويل -

استعدادها لمساعدة أيّ دولة شرق أوسطيّة تطلب المساعدة في مقاومة أي توغّل تدعمه الشّيوعيّة الدّوليّة باستخدام القوّة المسلّحة إذا لزم الأمر. استُخْدم هذا المبدأ من قبل واشنطن مراراً وتكراراً خلال العقود الأربعة التي تلت عام ١٩٤٥ من خلال رسم عدد لا يُحْصى من القادة الوطنّيين، من مصدق إلى ناصر بفرشاة حمراء. فاللّطخة الحمراء تبرر الأعمال العسكريّة أو غيرها من الأعمال.

بعد عام ١٩٩٠، واجهت واشنطن مشكلة كبيرة. أيّ رجل شجاع يُمْكِن أن يتمّ إيجاده لتبريره مثل هذه الأعمال للسّياسة الخارجيّة في المستقبل، الآن بعد أن أصبح خطر "الشّيوعيّة الكافرة" غير مُمكن استخدامه كمبرر؟ كان العثور على الجواب قد استغرق حتّى الألفيّة الجديدة، أكثر من عقد من الزّمن.

في غضون ذلك، كانت المؤسّسة الأمريكيّة قد أعدّت جدول أعمال كاملاً لتقوم بتنفيذه في عالم غير مدرك لذلك الخطر أو التّهديد بدءاً من اليابان. لقد أدركت واشنطن أنّ استمرار هيمنتها العالميّة تعتمد على كيفيّة تعاملها مع أوراسيا[1] (Eurasia) من أوروبا إلى المحيط الهادئ. لقد صرّح مستشار الرّئيس السابّق والجيوإستراتيجي، زبغيني بريجنسكي بصراحة:

بريطانيا وفرنسا - أثناء أزمة قناة السّويس تعني أنّ الولايات المتّحدة هي القوّة الغربيّة الوحيدة في الشّرق الأوسط وتعرض أمن النّفط الأمريكي للخطر في الوقت الذي ملأ فيه الاتّحاد السّوفياتي فراغ السّلطة. تمّ تطبيق أحكام العمل العسكري الخاصّة بالعقيدة فقط في أزمة لبنان في العام التّالي، عندما تدخّلت الولايات المتّحدة استجابةً لطلب من رئيس الدّولة آنذاك كميل شمعون.

(١) أوراسيا: هي أكبر قارّة على الأرض، تضمّ كل من أوروبا وآسيا. تقع في المقام الأول في نصف الكرة الشّمالي والشّرقي، ويحدّها المحيط الأطلسي من الغرب، والمحيط الهادئ من الشّرق، والمحيط المتجمّد الشّمالي من الشّمال، وأفريقيا، والبحر الأبيض المتوسّط، والمحيط الهندي من الجنوب. إنّ الانقسام بين أوروبا وآسيا كقارتين مختلفتين هو بناء

في المصطلحات التي تسمح بالعودة إلى العصر الأكثر وحشيّة للإمبراطوريّات، تتمثّل الضّرورات الثّلاث الكبرى للإستراتيجيّة الجغرافيّة الإمبراطوريّة في منع الصّدام والحفاظ على القصور الأمني بين الأتباع، والحفاظ على روافدهم طيّعة ومحميّة، والحفاظ على تباعد البرابرة. لقد كان جدول أعمال طموح.

اليابان: جرح إوزَّة القيادة

كانت إحدى أكثر التّحديات إلحاحاً لدور الولايات المتّحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة القوّة الاقتصاديّة الجديدة الهائلة لحليفها الياباني على التّجارة والبنوك العالميّة. كانت اليابان قد بنت قوّتها الاقتصاديّة خلال فترة ما بعد الحرب من خلال خطوات حذرة، دائماً آخذة بعين الاعتبار حاميها العسكري، واشنطن.

بحلول نهاية الثّمانينيّات، كانت اليابان تُعْتبر القوّة الاقتصاديّة والمصرفيّة الرّائدة في العالم. لقد تحدّث النّاس عن "اليابان التي يُمْكن أن

اجتماعي تاريخي، مع عدم وجود فصل مادي واضح بينهما؛ وبالتّالي، في بعض أنحاء العالم، تُعرف أوراسيا بأنها أكبر القارات السّت أو الخمس أو حتّى الأربع على الأرض. في الجيولوجيا، غالباً ما تُعتبر أوراسيا بمثابة كتلة صلبة واحدة. ومع ذلك، يتم مناقشة صلابة أوراسيا بناءً على البيانات المغناطيسيّة القديمة. تغطّي أوراسيا حوالي ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربّع، أو حوالي ٣٦,٢% من إجمالي مساحة الأرض. تحتوي مساحة اليابسة على أكثر من ٥ مليارات شخص، أي ما يعادل حوالي ٧٠% من السّكّان. استقر البشر لأول مرة في أوراسيا منذ ما بين ٦٠٠٠٠ و ١٢٥٠٠٠ سنة مضت. غالباً ما يتمّ تضمين بعض الجزر الرّئيسة، بما في ذلك بريطانيا العظمى وأيسلندا وأيرلندا وجزر اليابان والفلبين وإندونيسيا ضمن التّعريف الشّائع لأوراسيا على الرّغم من كونها منفصلة عن الكتلة الأرضيّة المجاورة.

تقول لا"، والتّحدّي الاقتصادي الياباني. كانت البنوك الأمريكيّة في أعمق أزمة منذ ثلاثينيّات القرن الماضي، وأصبحت الصّناعة الأمريكيّة مثقلة بالدّيون وغير تنافسيّة. كان هذا أساساً سيئّاً لبناء القوّة العظمى الوحيدة المتبقّية في العالم، وكانت إدارة بوش تعرف ذلك.

كانت شخصيّات فكريّة وسياسيّة يابانيّة بارزة مثل كينيدي موساكوجي (Kinhide Mushakoji) تدرك تماماً الطّبيعة الخاصّة للنّموذج الياباني. وأشار إلى أنّ "اليابان قد قامت بالتّصنيع لكنّها لم تصبح دولة غربية". "فرأسمالها مختلف تماماً عن النّسخة الغربيّة، ولا يعتمد على المفاهيم الرّسميّة للفرد. لقد قبلت بشكل انتقائي فقط المفاهيم المرتبطة بالدّولة، وتراكم الثّروة الاقتصاديّة، والعقلانيّة التّكنوقراطيّة". باختصار، كان النّموذج الياباني، الذي تمّ التّغاضي عنه خلال الحرب الباردة باعتباره موازنة جيوسياسيّة للقوّة الصّينيّة والسّوفياتيّة، كان يمثّل مشكلة كبيرة لواشنطن بمجرّد انتهاء الحرب الباردة؛ أمّا مدى أهميّته فهذا ستعرفه اليابان قريباً.

لم تدعم أيّ دولة العجز في ميزانيّة ريغان وتجاوزات الإنفاق خلال الثّمانينيّات من القرن الماضي بولاء وحيويّة أكثر من اليابان عدو واشنطن السّابق. لم تكن حتّى ألمانيا داعمة لهذا الحد لمطالب واشنطن. كما بدا في عيون اليابانيّين، فإنّ ولاء طوكيو، ومشترياتها السّخيّة لديون الخزانة الأمريكيّة، والعقارات وغيرها من الأصول، كانت قد تمّت مكافأتها في بداية التّسعينيّات من خلال واحدة من أكثر الكوارث الماليّة تدميراً في تاريخ العالم. كان الكثير من رجال الأعمال اليابانيّين يعتقدون ضمنيّاً أنّ هذا كان نتيجة لسياسة واشنطن المتعمّدة لتقليص النّفوذ الاقتصادي الياباني في العالم.

في نهاية الثّمانينيّات من القرن الماضي، حذّر لورنس سمرز (Lawrence Summers) الاقتصادي بجامعة هارفارد ووزير الخزانة لكلينتون في وقت لاحق، من أنّ "كتلة اقتصاديّة آسيويّة مع اليابان في ذروتها في طور الإعداد... ممّا يجعل غالبيّة الشّعب الأمريكي الذين يشعر الآن أنّ اليابان تهديد أكبر للولايات المتّحدة من الاتّحاد السّوفياتي هم على حق".

تمّ تصميم اتّفاق فندق البلازا[1] (Plaza Hotel) الخاص بالدّول الصّناعيّة السّبعة الكبرى في أيلول عام ١٩٨٥ رسميّاً لخفض قيمة الدّولار إلى مستويات أكثر قابليّة للإدارة. ولتحقيق ذلك، تعرّض بنك اليابان المركزي (The Bank of Japan) لضغوط من جانب واشنطن لاتّخاذ تدابير من شأنها زيادة قيمة الين مقابل الدّولار الأمريكي. بين اتفاق بلازا، واتّفاق بيكر - ميازاوا (The Baker–Miyazawa) بعد شهر، واتّفاق اللوفر (Louvre accord) في شباط عام ١٩٨٧، وافقت طوكيو على "اتّباع السّياسات النّقدية والماليّة التي ستساعد على توسيع الطّلب المحلّي وبالتّالي المساهمة في خفض الفائض الخارجي". كان وزير الخزانة جيمس بيكر قد مهَّد الطريق لتحقيق ذلك.

---

(١) كان اتفاق بلازا اتفاقاً مشتركاً بين فرنسا، وألمانيا الغربيّة، واليابان، والولايات المتّحدة، والمملكة المتّحدة، بهدف خفض قيمة الدّولار الأمريكي مقابل الين الياباني وعلامة المارك الألماني الألمانيّة عن طريق التّدخّل في أسواق العملات. وقّعت الحكومات الخمس الاتفاق في ٢٢ أيلول عام ١٩٨٥، في فندق بلازا في مدينة نيويورك. انخفضت قيمة الدّولار الأمريكي بشكل كبير منذ الاتفاقيّة حتّى تمّ استبدالها باتّفاق اللوفر في عام ١٩٨٧. تمّ تسمية " اتفاق بلازا " عام ١٩٨٥ باسم فندق بلازا في مدينة نيويورك، والذي كان مكان اجتماع لوزراء الماليّة الذين توصّلوا إلى اتّفاق حول إدارة القيمة المتذبذبة للدّولار الأمريكي.

نظراً لأن الولايات المتّحدة كانت أهم أسواق التّصدير بالنّسبة لليابان، فقد تمكّنت واشنطن من وضع اليابان تحت ضغط شديد. وفعلت ذلك. فبموجب قانون التّجارة والتّنافس الشّاملين[1] (Omnibus Trade and Competitiveness Act) لعام ١٩٨٨، أدرجت واشنطن اليابان في قائمة الممارسات التّجاريّة "العدائيّة" وطالبت بتنازلات كبيرة.

قام بنك اليابان بتخفيض أسعار الفائدة إلى / ٢,٥ / في المائة بحلول عام ١٩٨٧، حيث استمرّت حتّى أيار عام ١٩٨٩. وكان الهدف من خفض أسعار الفائدة هو تحفيز المزيد من المشتريات اليابانيّة للسّلع الأمريكيّة، وهو أمر لم يحدث أبداً. وبدلاً من ذلك، وجدت الأموال الرخّيصة طريقها إلى مكاسب سريعة في سوق الأوراق الماليّة المتصاعد في طوكيو، وسرعان ما تضخّمت فقاعة هائلة. تمّ تحفيز الاقتصاد الياباني المحلّي، ولكن قبل كلّ شيء، ارتفعت أسعار سوق الأسهم في سوق نيكاي للأوراق الماليّة (Nikkei

---

(١) خلال سبعينيّات القرن الماضي، انخفض الفائض التّجاري الأمريكي ببطء وتحوّل إلى عجز متزايد. مع ازدياد العجز خلال الثّمانينيّات، وقع بعض اللوم على التّعريفات المفروضة على المنتجات الأمريكيّة من قبل الدّول الأجنبيّة، ونقص الرّسوم الجمركيّة المماثلة على الواردات إلى الولايات المتّحدة. دعا كل من العمال والنّقابات وإدارة الصّناعة إلى اتّخاذ إجراءات حكوميّة ضدّ البلدان ذات الميزة غير العادلة. بدأ قانون التّجارة الخارجيّة والتّنافسيّة كتعديل اقترحه النائب ديك غيبهارت (D-MO) لإصدار أمر إلى السّلطة التّنفيذيّة بفحص شامل للتّجارة مع البلدان التي لديها فوائض تجارية كبيرة مع الولايات المتّحدة. إذا استمرّت الفوائض التّجاريّة، فستواجه الدّولة المخالفة شرطاً لخفض الفائض الثّنائي بنسبة ١٠%. تمّ توقيع مشروع القانون ليصبح قانوناً من قِبل الرّئيس ريغان، وهو قانون أقلّ صرامةً من المقترح، باعتباره قانون التّجارة الخارجيّة والتّنافسيّة الجامع لعام ١٩٨٨. وقد انتهى الأمر في عام ١٩٩١ ولم يجدّده الرئيس بيل كلينتون حتى عام ١٩٩٤. انتهى مرّة أُخْرى في عام ١٩٩٧ وتمّ تجديده مرّة أُخْرى من قبل كلينتون في عام ١٩٩٩.

stock market) والعقارات في طوكيو. في معاينة لفقاعة "الاقتصاد الجديد" الأمريكيّة في وقت لاحق، ارتفعت أسعار الأسهم في طوكيو بنسبة /٤٠%/ أو أكثر سنويّاً، في حين ارتفعت أسعار العقارات في طوكيو وحولها، في بعض الحالات بنسبة /٩٠ %/ أو أكثر، بينما كانت حمّى ذهبيّة جديدة تسيطر على اليابان.

في غضون أشهر من اتّفاق بلازا، كان الين قد ارتفع بشكل كبير. لقد ارتفع من /٢٥٠/ إلى /١٤٩/ ينّاً فقط مقابل الدّولار. عوّضت شركات التّصدير اليابانيّة عن تأثير الين على أسعار الصّادرات من خلال اللّجوء إلى المضاربات الماليّة، التي كان يُطْلق عليها "إدارة الأموال" (zaitech) لتعويض خسائر العملة في مبيعات التّصدير. أصبحت اليابان بين عشيّة وضحاها أكبر مركز مصرفي في العالم. بموجب قواعد رأس المال الدّوليّة الجديدة، يُمْكِن للبنوك اليابانيّة أن تحسب حصّة كبيرة من أسهمها طويلة الأجل في الشّركات ذات الصّلة، ونظام كيريتسو (keiretsu)[1]، كأصول البنك الأساسيّة. ومع ارتفاع القيمة الورقيّة لحيازات الأسهم في الشّركات اليابانيّة الأُخْرى، وارتفع رأس المال البنكي معها أيضاً.

---

(١) كيريتسو (keiretsu) في اللغة اليابانيّة: تعني حرفيّاً النّظام، السّلسلة، تجميع الشّركات، ترتيب الخلافة) هي مجموعة من الشّركات ذات العلاقات التّجاريّة المتشابكة والمساهمات. إنّه نوع من مجموعة الأعمال غير الرّسميّة. حافظت كيريتسو على الهيمنة على الاقتصاد الياباني في النّصف الثّاني من القرن العشرين، وبدرجة أقل في أوائل القرن الحادي والعشرين. تمتلك الشّركات الأعضاء أجزاء صغيرة من الأسهم في شركات بعضها البعض، وتتمركز في بنك أساسي؛ يساعد هذا النّظام في عزل كل شركة عن تقلّبات البورصة ومحاولات الاستحواذ، وبالتّالي تمكين التّخطيط طويل الأجل في المشاريع. إنّها عنصر أساسي في الصّناعة التّحويليّة في اليابان.

بحلول عام ١٩٨٨، مع ارتفاع فقاعة الأسهم إلى الأمام، كان لدى أكبر عشرة بنوك في العالم أسماء يابانيّة. تدفّقت رؤوس الأموال اليابانيّة إلى العقارات في الولايات المتّحدة، وملاعب الغولف، والمنتجعات الفاخرة، والسّندات الحكوميّة الأمريكيّة وحتّى في الأسهم الأمريكيّة الأكثر خطورة. قام اليابانيّون بإعادة تدوير ينّهم المتضخّم بشكل مبالغ فيه إلى أصول بالدّولار ما ساعد الطّموحات الرّئاسيّة لجورج دبليو بوش الذي خلف رونالد ريغان في عام ١٩٨٨. وتعليقاً على نجاح اليابان خلال ثمانينيّات القرن الماضي، صرّح جورج سوروس(George Soros)، وهو أحد ممولي نيويورك: "إنّ احتمال ظهور اليابان كقوّة ماليّة مهيمنة في العالم أمر مزعج للغاية ..."

لكن النّشوة اليابانيّة لتصبح العملاق المالي العالمي لم تدم طويلاً. لقد أدّى النّظام المالي الياباني المتضخّم، مع البنوك المليئة بالمال، إلى واحدة من أعظم فقاعات الأسهم والعقارات في العالم، حيث ارتفعت الأسهم في مؤشر نيكي في طوكيو بنسبة ٣٠٠٪ في غضون ثلاث سنوات بعد اتفاق بلازا . لقد ارتفعت القيم العقاريّة، وهي الضّمان لقروض البنوك اليابانّية، بالتّوازي. كانت قيمة العقارات في طوكيو بالدّولار في ذروة فقاعة اليابان أكبر من قيمة العقارات في الولايات المتّحدة بأكملها. لقد شكّلت القيمة الإسميّة لجميع أسهم نيكي المدرجة في بورصة طوكيو أكثر من ٤٢٪ من قيم الأسهم العالميّة، على الأقل على الورق. لكنّها لم تدم لوقت طويل.

بحلول أواخر عام ١٩٨٩، تماماً مع ظهور العلامات الأولى على انهيار جدار برلين في أوروبا، بدأ بنك اليابان ووزارة الماليّة في بذل جهد حذر لتقليص فقاعة أسهم نيكاي المزعجة ببطء. لم تكد تتصرّف طوكيو بعد لتهدئة حمّى المضاربة، حتّى بدأت البنوك الاستثماريّة الكبرى في وول ستريت،

بقيادة مورغان ستانلي (Morgan Stanley) وسلومون بروس (Salomon Bros.)، في استخدام المشتقّات والأدوات الماليّة الجديدة الغريبة. لقد حوّل تدخّلهم العدواني إلى التّدهور المنظّم لسوق طوكيو إلى عمليّات بيع مذعورة[1] (Panic Selling)، حيث قام المصرفيّون في وول ستريت بتحقيق أرباح هائلة من البيع على المكشوف في أسهم طوكيو في هذه العمليّة. وكانت النّتيجة أنّه لا يُمْكِن تصحيح بطيء ومنظّم من قبل السّلطات اليابانيّة.

بحلول آذار عام ١٩٩٠، فقد مؤشّر نيكي /٢٣ %/ أو أكثر من /١/ تريليون دولار من ذروته. استذكر المسؤولون الحكوميّون اليابانيّون سرّاً اجتماع واشنطن في أيّار عام ١٩٩٠ للجنة المؤقّتة لصندوق النّقد الدّولي (IMF Interim Committee)، حيث كان النّقاش المحتدم حول المقترحات اليابانيّة لتمويل إعادة الإعمار الاقتصادي للاتّحاد السّوفياتي السّابق الذي كان يثير معارضة قويّة من واشنطن ووزارة خزانة لبوش. لقد رأوا ذلك الاجتماع كسبب محتمل للهجوم المضارب[2] (speculative attacks) لوول ستريت على أسهم طوكيو. كان ذلك صحيحاً جزئيّاً فقط.

---

(١) بيع الذّعر هو بيع واسع النّطاق للاستثمار الذي يؤدّي إلى انخفاض حادّ في الأسعار. على وجه التّحديد، يرغب المستثمر في الخروج من الاستثمار مع القليل من الاهتمام للسّعر الذي تمّ الحصول عليه. يمثّل نشاط البيع مشكلة لأنّ المستثمر يبيع كردّ فعل ونتيجة للخوف، بدلاً من تقييم الأساسيّات. تستخدم معظم بورصات الأوراق الماليّة قيود التّداول لخنق عمليّات البيع التي تثير الذّعر، ممّا يوفّر فترة تبريد للنّاس لاستيعاب المعلومات المتعلّقة بالبيع واستعادة درجة من الحياة الطّبيعيّة إلى السّوق.

(٢) في الاقتصاد، يُعتبر الهجوم المضارب عمليّة بيع سريعة للأصول غير الجديرة بالثّقة من قبل المضاربين غير النّاشطين سابقاً والاستحواذ المقابل لبعض الأصول القيمة (العملات والذّهب وتصاريح الانبعاثات والسّلع والحصص المتبقّية). تمّ تضمين النّموذج الأول

أصدرت وزارة الماليّة اليابانيّة تقريراً إلى صندوق النّقد الدّولي قائلة إنّه، وبعيداً عن كونه مشكلة، كما جادلت واشنطن، فإنّ فائض رأس المال الضّخم في اليابان كان مطلوباً بشكل عاجل من قبل عالم يحتاج إلى مئات المليارات من الدّولارات لبناء سكّة حديد جديدة والاستثمار في بنية تحتيّة اقتصاديّة أُخْرى بعد نهاية الحرب الباردة. اقترحت اليابان نموذج وزارة التّجارة الدّوليّة والصّناعة[1] (Ministry of International Trade and IndustryThe)

لهجوم المضاربة في ورقة مناقشة عام ١٩٧٥ عن سوق الذّهب من قبل ستيفن سالانت ودايل هندرسون في مجلس الاحتياطي الفيدرالي. قام بول كروغمان، الذي زار مجلس الإدارة بصفته متدرّباً في الدّراسات العليا، بتكييف آليته لشرح هجمات المضاربة في سوق الصّرف الأجنبي.

(١) تُعرف المعجزة الاقتصاديّة اليابانية بفترة النّمو الاقتصادي في اليابان بين فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية وحتّى نهاية الحرب الباردة. خلال الطّفرة الاقتصاديّة، أصبحت اليابان بسرعة ثاني أكبر اقتصاد في العالم (بعد الولايات المتّحدة). بحلول التّسعينيّات من القرن الماضي، بدأت التّركيبة السكّانيّة لليابان في الركود ولم تعد القوّة العاملة تتوسّع كما كانت في العقود السّابقة، على الرّغم من أنّ إنتاجيّة كل عامل ظلّت مرتفعة. كانت هذه المعجزة الاقتصاديّة نتيجة استفادة اليابان وألمانيا الغربيّة بعد الحرب العالميّة الثّانية ... لقد حدث بشكل أساسي بسبب التّدخّل الاقتصادي للحكومة اليابانيّة وجزئيّاً بسبب مساعدة خطّة مارشال الأمريكيّة. بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، أنشأت الولايات المتّحدة وجوداً مهمّاً في اليابان لإبطاء توسيع النّفوذ السّوفياتي في المحيط الهادئ. كانت الولايات المتّحدة مهتمّة أيضاً بنمو اقتصاد اليابان لأنّه كان هناك خطر بعد الحرب العالميّة الثّانية من تحوّل السّكّان اليابانيين غير السّعداء والفقراء إلى الشّيوعيّة، ومن خلال ذلك، يُمْكن ضمان سيطرة الاتّحاد السّوفياتي على المحيط الهادئ.

تشمل الخصائص المميّزة للاقتصاد الياباني خلال سنوات "المعجزة الاقتصاديّة": تعاون المصنّعين والموزّدين والموزّعين والبنوك في مجموعات متماسكة تدعى كيرتسو (keiretsu) والتي تعني باليابانيّة "تجميع الشرّكات"؛ النّقابات المؤسّسات القويّة وعلاقات جيّدة مع

أو (MITI) اختصاراً الشّهير للاقتصادات الشّيوعيّة السّابقة. كانت واشنطن غير متحمّسة، لو أردنا التّعبير بعبارة ملطّفة. لقد تضمّن نموذج وزارة التّجارة الدّوليّة والصّناعة دوراً كبيراً للدّولة في توجيه التّنمية الاقتصاديّة الوطنيّة. كان قد أثبت نجاحه بشكل ملحوظ في كوريا الجنوبيّة، وماليزيا ودول شرق آسيا الأخرى. عندما انهار الاتّحاد السّوفياتي، بدأ الكثيرون يتطلّعون بشغف إلى اليابان وكوريا الجّنوبيّة كبدائل أفضل لنموذج السّوق الحرّة الأمريكي. كان هذا تهديداً رئيساً لخطط واشنطن مع انتهاء الحرب الباردة.

كانت إدارة بوش حريصة على عدم قبول دور قيادي لليابان في إعادة بناء أوروبا الشّرقيّة والاتّحاد السّوفياتي. كان لدى واشنطن خطط أُخْرى لخصمها السّابق في الحرب الباردة ولم يكن إنشاء كتلة اقتصاديّة

البيروقراطيّين الحكوميّين وضمان العمالة مدى الحياة (shūshin koyō) في الشّركات الكبرى والمصانع ذات النّقابات العمّاليّة العالية. كان أحد أسباب التّعافي السّريع لليابان من صدمة الحرب هو الإصلاح الاقتصادي النّاجح من قبل الحكومة. الهيئة الحكومية المعنيّة بشكل أساسي بالسّياسة الصّناعيّة في اليابان هي وزارة التّجارة الدّوليّة والصّناعة. كان أحد الإصلاحات الاقتصاديّة الرّئيسة اعتماد "وضع الإنتاج المائل". يشير "وضع الإنتاج المائل" إلى الإنتاج المائل الذي يركّز أساساً على إنتاج المواد الخام بما في ذلك الصّلب والفحم والقطن. احتلّ إنتاج المنسوجات أكثر من ٢٣.٩ / % من إجمالي الإنتاج الصّناعي. علاوة على ذلك، ولتحفيز الإنتاج، دعمت الحكومة اليابانيّة التّوظيف الجديد للعمل، وخاصّة عمالة الإناث. من خلال تعزيز توظيف الإناث، تمكّنت اليابان من التّعافي من الدّمار. يحتوي التّشريع الخاصّ بالتّوظيف على ثلاثة عناصر القيود المفروضة على التّوظيف ونقل العمّال على المستوى الإقليمي، وحظر التّوظيف المباشر للخريجين الجدد من المدارس، والتّوظيف المباشر للخريجين من غير المدارس بموجب لوائح تفصيليّة صريحة صادرة عن وزارة العمل.

بتمويل ياباني مع روسيا على القائمة. ولإبعاد النّقطة إلى الوطن، أرسل جورج بوش ديك تشيني وزير دفاعه إلى طوكيو في أوائل عام ١٩٩٠ "لمناقشة" تخفيضات جذريّة لعدد القوّات الأمريكيّة في حافة آسيا والمحيط الهادئ (Asia–Pacific rim)، وهو موضوع محسوب لزيادة قلق الأمن العسكري الياباني. بالكاد أخفى تشيني مهمّة الابتزاز في أعقاب رحلة قام بها رئيس الوزراء الياباني كيفو (Kaifu) في كانون الثّاني إلى أوروبا الغربيّة وبولندا والمجر لمناقشة التّنمية الاقتصاديّة للدّول الشّيوعيّة السّابقة في أوروبا الشّرقية. كانت الرّسالة واضحة- "نفّذوا مطالب واشنطن، أو نترككم في وضعٍ دفاعيّ ضعيف".

بحلول الوقت الذي التقى فيه رئيس الوزراء الياباني بالرّئيس الأمريكي في بالم سبرينغز في شهر آذار، كان قد فهم هذه النّقطة. لم تكن اليابان تنافس الدّولارات الأمريكيّة في أوروبا الشّرقيّة. في غضون أشهر، فقدت الأسهم اليابانيّة ما يقرب من /٥/ تريليونات دولار في القيمة الورقيّة. أُصِيَب النّظام الاقتصادي المركزي في اليابان بأضرار بالغة. لم يُسْمَع عن التّحدّي الياباني للخطط الماليّة الأمريكيّة في أوروبا الشّرقيّة. أعلن خبراء الاقتصاد في واشنطن نهاية النّموذج الياباني. في كثير من الأحيان، استخدم سياسيّو طوكيو تشبيه رحلة الأوز، حيث كانت اليابان تحلّق بصفتها الأوزّة القائدة والاقتصادات الأصغر في شرق آسيا تسير في ركبها. بحلول عام ١٩٩٠، كانت واشنطن قد جرحت بشدّة الأوزّة القائدة. الآن حوّلت انتباهها إلى السّرب التّالي- اقتصادات النّمور - للمرحلة الثّانية لنظام دولارها الجديد.

المرحلة الثّانية: إطلاق النّار على النّمور الآسيويّة

تضمّنت المرحلة الثّانية من تفكيك النّموذج الياباني تدمير المجال الاقتصادي لشرق آسيا، وهو نموذج ناجح للغاية تحدّى إملاءات الولايات المتّحدة بفرديّة السّوق الحرّة المتوحّشة. لم يقتصر النّموذج الياباني على اليابان كما كانت تعلم واشنطن جيّداً. ففي فترة ما بعد الحرب، كانت قد تمّت رعايته في كوريا الجنوبيّة، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، واقتصادات شرق آسيا الأُخْرى. في الثّمانينيّات من القرن الماضي، كانت هذه الاقتصادات سريعة النّمو تُسَمَّى دول النّمر[1] (Tiger states).

تمّ بناء شرق آسيا خلال سبعينيّات القرن العشرين، وخاصّة الثّمانينيّات، بمساعدة التّنمية الحكوميّة اليابانيّة، والاستثمارات الخاصّة الكبيرة، ودعم مبادرة وزارة التّجارة الدّوليّة والصّناعة (MITI). في حين أنّ هذا كان قد تمّ مع قليل من الضّجة، إلا أنّ الاقتصادات المزدهرة في شرق آسيا في الثّمانينيّات كانت تدين بالكثير لتقسيم العمل الإقليمي المخطّط، مع

---

(١) اقتصاد النّمر: هو اقتصاد بلد يمرّ بنمو اقتصادي سريع، وعادة ما يكون مصحوباً بزيادة في مستوى المعيشة. تمّ استخدام المصطلح في الأصل للنّمور الآسيويّة الأربعة (كوريا الجنوبيّة وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) لأن النّمور مهمّة في الرمزيّة الآسيويّة، والتي ألهمت أيضاً اقتصادات نادي النمور (Tiger Cub) (إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام والفلبين). كما ألهم النّمور الآسيويّون الاقتصادات الأخرى لاحقاً؛ نمور الأناضول (بعض المدن في تركيا) في الثّمانينيّات، وخليج النّمر(دبي) في التّسعينيّات، ونمر سلتيك (جمهوريّة أيرلندا) في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ونمور البلطيق(دول البلطيق) في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، وتيغر تاتر (Tatra Tiger) (سلوفاكيا) في ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

قيام اليابان في المركز، والشّركات اليابانيّة قامت بالتّعهيد[1] (outsourcing) لعمليّات التّصنيع لمراكز شرق آسيا. وقد تمّت الإشارة إليها في دوائر الأعمال الآسيويّة باعتبارها دول كتلة الين (yen bloc countries) بسبب علاقاتها الوثيقة بالاقتصاد الياباني.

كانت اقتصادات النّمر مصدر حرج كبير لنموذج السّوق الحرّة لصندوق النّقد الدّولي. كان نجاحهم في مزج المشاريع الخاصّة مع دور اقتصادي قوي للدّولة تهديداً لأجندة السّوق الحرّة لصندوق النّقد الدّولي. فطالما بدا أنّ النّمور قد نجحوا بنموذج قائم على دور الدّولة القوي، فإنّ الدّول الشّيوعيّة السّابقة وغيرها يُمْكِن أن يقفوا ضدّ نهج صندوق النّقد الدّولي المتطرّف.

---

(١) التّعهيد: الاستعانة بمصادر خارجيّة هي أيضاً عبارة عن اتفاق تقوم فيه إحدى الشّركات بتوظيف شركة أخرى لتكون مسؤولة عن نشاط مخطط أو قائم يتم تنفيذه أو يمكن القيام به داخلياً، ويشمل في بعض الأحيان نقل الموظّفين والأصول من شركة إلى أُخْرى.

نشأ مصطلح الاستعانة بمصادر خارجيّة، الذي جاء من عبارة "الاستعانة بمصادر خارجيّة للخارج"، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨١. ومعالجة كشوف المرتبات ومعالجة المطالبات) والوظائف التّشغيليّة والأساسيّة أو غير الأساسيّة، مثل التّصنيع وإدارة المرافق ودعم مركز الاتصال أو مراكز الاتّصال). الاستعانة بمصادر خارجية هي أيضا ممارسة تسليم السّيطرة على الخدمات العامّة للمؤسّسات الخاصّة. يشمل الاستعانة بمصادر خارجية كلاً من التعاقد الخارجي والمحلّي، وفي بعض الأحيان يشمل نقل العمليّات إلى الخارج (نقل وظيفة تجاريّة إلى بلد بعيد) أو الاستعانة بمصادر خارجيّة (نقل عمليّة تجاريّة إلى بلد قريب). في الخارج والاستعانة بمصادر خارجيّة ليست شاملة للجميع: يمكن أن يكون هناك واحد دون الآخر. يمكن أن تكون متشابكة (الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج)، ويمكن عكسها بشكل فردي أو جماعي أو جزئي أو كلي، بما في ذلك مصطلحات مثل إعادة الشحن، والاستعانة بموارد خارجيّة، والتّوظيف.

في شرق آسيا خلال الثّمانينيّات، كانت معدّلات النّمو الاقتصادي التي تتراوح بين /٧/ و/٨/ في المائة سنويّاً، كان الارتقاء بالضّمان الاجتماعي، والتّعليم الشّامل، وارتفاع إنتاجيّة العمّال مدعومة جميعها بتوجيهات الدّولة وتخطيطها، وإن كان ذلك في اقتصاد السّوق شكلاً آسيويّاً من أشكال الخير الأبويّة. حتّى أكثر من التّخطيط المركزي السّوفياتي، كانت اقتصادات النّمر الآسيوي ذات الاكتفاء الذّاتي عقبة أمام الانتشار العالمي لنظام السّوق الحرّة بالدّولار الذي طالبت به واشنطن في التّسعينيّات.

ابتداءً من عام ١٩٩٣، في قمّة منتدى التّعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (The Asia Pacific Economic Cooperation) أو(APEC) اختصاراً، حيث كانت البنوك اليابانيّة تكافح مع انهيار أسواقها (البورصة وأسواق العقار)، بدأ مسؤولو واشنطن في مطالبة اقتصادات شرق آسيا بفتح أسواقها الماليّة الخاضعة للسّيطرة على تدفّقات رأس المال الحرّة، في مصلحة "الملاعب المتساوية"[1] (level playing fields)، كما جادلوا. في السّابق، كانت الاقتصادات الخالية من الدّيون في شرق آسيا قد تجنّب الاعتماد على قروض صندوق النّقد الدّولي أو رأس المال الأجنبي، بخلاف الاستثمار المباشر في مصانع التّصنيع، وعادة ما تكون كجزء من هدف وطني طويل الأجل. الآن طُلب منهم فتح أسواقهم أمام تدفّقات رأس المال الأجنبي والإقراض الأجنبي قصير الأجل. بالنّظر إلى خطاب "الملاعب المتساوية"، تساءل العديد من المسؤولين الآسيويّين بشكل خاص عمّا إذا

(١) في مجال التّجارة، يعد الملعب المتكافئ مفهوماً عن العدالة، وليس أنّ لكلّ لاعب فرصة متساوية للنّجاح، لكنّهم يلعبون جميعاً بنفس مجموعة القواعد.

كانت واشنطن تتحدّث عن لعبة الكريكيت أم عن مستقبلهم الاقتصادي. بيد أنّهم سرعان ما علموا.

بمجرّد تخفيف القيود المفروضة على رأس المال والسّماح للاستثمار الأجنبي بالتّدفّق بحرّيّة، دخولاً وخروجاً، كانت كوريا الجنوبيّة واقتصادات النّمور الأخرى غارقة في فيضان مفاجئ من الدّولارات الأجنبيّة. كانت النّتيجة، بين عام ١٩٩٤ وبداية الهجوم على البات التّايلاندي في أيّار (مايو) عام ١٩٩٧، هي خلق فقاعات مضاربة[١] (Speculative Bubbles) في العقارات الفاخرة وقيم الأسهم المحلّيّة وغيرها من الأصول.

ما إن بدأت اقتصادات نمور شرق آسيا في الانفتاح على رأس المال الأجنبي، ولكن قبل تمكّنها من التحكّم في الضّوابط الكافية على الانتهاكات المحتملة، بدأت صناديق التّحوط[٢] (hedge funds) في الهجوم. استهدفت

---

(١) الفقاعة الاقتصاديّة أو فقاعة الأصول (يُشار إليها أحياناً باسم الفقاعة المضاربة، أو فقاعة السّوق، أو فقاعة السّعر، أو الفقاعة الماليّة، أو الهوس المضارب، أو البالون) هي حالة تبدو فيها أسعار الأصول مستندة إلى غير معقول أو وجهات نظر غير متناسقة حول المستقبل. يُمكن أيضاً وصفها بأنّها تتاجر في أحد الأصول بسعر أو نطاق سعر يتجاوز بقوة القيمة الحقيقيّة للأصل. نظراً لأنّه من الصّعب في كثير من الأحيان مراعاة القيم الجوهريّة في أسواق الحياة الواقعيّة، فغالباً ما يتمّ تحديد الفقاعات بشكل قاطع فقط في وقت لاحق، بمجرّد حدوث هبوط مفاجئ في الأسعار. يُعرف هذا الهبوط بانهيار أو انفجار فقاعة. في الفقاعة الاقتصادية، يُمكن أن تتقلّب الأسعار بشكل خاطئ وتصبح من المستحيل التنبّؤ من العرض والطلب وحدهما.

(٢) صندوق التّحوّط هو صندوق استثماري يقوم بتجميع رؤوس الأموال من المستثمرين المعتمدين أو المستثمرين من المؤسّسات ويستثمر في مجموعة متنوّعة من الأصول، وغالباً ما يكون ذلك باستخدام أساليب معقّدة في بناء المحافظ وإدارة المخاطر. تُدار من قبل

هذه الأموال السّرّيّة أولاً أضعف اقتصاد، وهو اقتصاد تايلاند. تصرّف المضارب الأمريكي جورج سوروس (George Soros) في سرّيّة مسلّحاً بخط ائتمان لم يُكْشف عنه من مجموعة من البنوك الدّوليّة بما في ذلك سيتي جروب (Citigroup). لقد راهنوا بأنّ تايلاند ستُجبر على تخفيض قيمة البات (baht) والخروج من ارتباط سعر صّرف عملتها الثّابت مقابل الدّولار[1]. أطلق

شركة إدارة استثمار محترفة، وغالباً ما يتم تنظيمها كشراكة محدودة، أو شركة ذات مسؤوليّة محدودة، أو وسيلة مماثلة. تختلف صناديق التحوط عموماً عن صناديق الاستثمار المشتركة وتعتبر استثمارات بديلة، نظراً لعدم استخدام المنظّمين للقيود المفروضة عليها، كما أنّها تختلف عن صناديق الأسهم الخاصّة، حيث أنّ غالبيّة صناديق التحوط تستثمر في الأصول السّائلة نسبيّاً. ومع ذلك، فإنّ الصّناديق التي تعمل بشكل مشابه لصناديق التحوط ولكنّها خاضعة للتّنظيم على نحو مماثل لصناديق الاستثمار المشتركة متاحة ومعروفة باسم الاستثمارات البديلة السّائلة. نشأ مصطلح "صندوق التحوط" من المراكز الطّويلة والقصيرة المقترنة التي استخدمها أول هذه الصّناديق للتحوط من مخاطر السّوق. مع مرور الوقت، توسعت أنواع وطبيعة مفاهيم التحوط، وكذلك أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار. اليوم، تشارك صناديق التّحوّط في مجموعة متنوّعة من الأسواق والإستراتيجيّات وتستخدم مجموعة واسعة من الأدوات الماليّة وتقنيّات إدارة المخاطر. لا يتمّ توفير أموال التّحوّط إلا لبعض المستثمرين الرّاقيين أو المعتمدين، ولا يُمكن تقديمها أو بيعها لعامّة النّاس. على هذا النّحو، فإنّها تتجنّب عموماً الرّقابة التّنظيميّة المباشرة، وتجاوز متطلّبات التّرخيص المطّبقة على شركات الاستثمار، وتعمل بمرونة أكبر من الصّناديق الاستثماريّة وصناديق الاستثمار الأخرى.

(١) سعر الصّرف الثّابت: (A fixed exchange rate, sometimes called a pegged exchange rate): هو نوع من نظام سعر الصّرف الذي يتمّ فيه تثبيت قيمة العملة إما مقابل قيمة عملة واحدة أو سلّة عملات أخرى أو مقياس آخر للقيمة مثل الذّهب.

هناك فوائد ومخاطر لاستخدام سعر صرف ثابت. عادةً ما يتمّ استخدام سعر الصّرف الثّابت لتثبيت قيمة العملة عن طريق تحديد قيمتها مباشرة في نسبة محدّدة مسبقاً بعملة

سوروس، رئيس صندوق كوانتوم (Quantum Fund)، وجوليان روبرتسون (Julian Robertson) رئيس صندوق تايغر (Tiger Fund)، كما ورد أيضاً في صندوق التّحوّط طويل الأجل لإدارة رأس المال (The Long- Term Capital Management) أو (LTCM) اختصاراً، والذي شملت إدارته نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالي السّابق ديفيد مولينز (David Mullins)، هجوماً مضارباً[1]

(أو عملات أخرى أكثر استقراراً أو أكثر انتشاراً دولياً) يتمّ ربط القيمة بها. عند القيام بذلك، لا يتغيّر سعر الصّرف بين العملة وربطها بناءً على ظروف السّوق، على عكس نظام الصّرف المرن. هذا يجعل التّجارة والاستثمارات بين منطقتي العملات أسهل وأكثر قابليّة للتنبّؤ ومفيد بشكل خاص للاقتصادات الصّغيرة التي تقترض بالأساس بالعملات الأجنبيّة والتي تشكّل التّجارة الخارجيّة جزءاً كبيراً من ناتجها المحلّي الإجمالي. يُمْكن أيضاً استخدام نظام سعر الصّرف الثابت للتّحكّم في سلوك العملة مثل الحدّ من معدلات التّضخّم. ومع ذلك، عند القيام بذلك، يتمّ التّحكّم في العملة المرتبطة بالقيمة المرجعيّة. على هذا النّحو، عندما ترتفع القيمة المرجعيّة أو تنخفض، يتبع ذلك أن قيمة (قيم) أي عملات مرتبطة بها سوف ترتفع وتهبط أيضاً بالنّسبة إلى العملات والسّلع الأخرى التي يمكن تداول العملة المرتبطة بها. بمعنى آخر، تعتمد العملة المرتبطة على قيمتها المرجعيّة لتوضيح كيفيّة تحديد قيمتها الحاليّة في أي وقت محدّد.

(١) في الاقتصاد، يُعْتبر الهجوم المضارب عمليّة بيع سريعة للأصول غير الجديرة بالثّقة من قبل المضاربين غير النّاشطين سابقاً والاستحواذ المقابل لبعض الأصول القيمة (العملات والذّهب وتصاريح الانبعاثات والسّلع والحصص المتبقّية). تمّ تضمين النّموذج الأول لهجوم المضاربة في ورقة مناقشة عام ١٩٧٥ عن سوق الذّهب من قبل ستيفن سالانت ودايل هندرسون في مجلس الاحتياطي الفيدرالي. قام بول كروغمان، الذي زار مجلس الإدارة بصفته متدرباً في الدّراسات العليا، بتكييف آليّته لشرح هجمات المضاربة في سوق الصّرف الأجنبي. يوجد الآن العديد من المئات من مقالات المجلات حول الهجمات المالية المضاربة، والتي يتمّ تجميعها عادةً في ثلاث فئات: نماذج الجيل الأول والثّاني والثّالث. واصل سالانت استكشاف هجمات المضاربة الحقيقية في سلسلة

ضخماً على العملة التايلانديّة والأسهم. بحلول تموز، استسلمت تايلاند، وتمّ تعويم عملتها، وأُجْبرت إلى اللجوء إلى صندوق النّقد الدّولي طلبًا للمساعدة. في تتابع سريع، ضربت نفس صناديق التّحوط والبنوك الفلبين وإندونيسيا ثمّ كوريا الجنوبيّة. لقد وضعوا في جيوبهم مليارات الدّولارات، بينما غرق السّكّان في الفوضى الاقتصاديّة والفقر.

وصف تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) النّتيجة بعبارات حادة: "لقد اغتصبت الأموال بسهولة تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجّنوبيّة،

من ستة مقالات. الهجوم المضارب في سوق الصرّف الأجنبي هو البيع الهائل والمفاجئ للعملة الوطنيّة، ويمكن أن يقوم به كل من المستثمرين المحليّين والأجانب. يستهدف الهجوم المضارب في المقام الأول عملات الدول التي تستخدم سعر صرف ثابت وتربط عملتها بعملة أجنبيّة، مثل هونج كونج التي تربط دولار هونج كونج (HK $) مقابل دولار الولايات المتّحدة (دولار أمريكي) بسعر صرف من ٧,٨ دولار هونغ كونغ إلى ١ دولار أمريكي؛ بشكل عام، العملة المستهدفة هي العملة التي قد يكون سعر صرفها الثابت عند مستوى غير واقعي قد لا يكون مستداماً لفترة طويلة جدّاً حتّى في حالة عدم وجود هجوم مضاربة. من أجل الحفاظ على سعر صرف ثابت، فإنّ البنك المركزي في البلاد على استعداد لإعادة شراء عملته الخاصّة بسعر الصّرف الثّابت، مع دفع احتياطياته من احتياطيات النّقد الأجنبي. إذا كان المستثمرون الأجانب أو المحلّيّون يعتقدون أن البنك المركزي لا يمتلك احتياطيات أجنبية كافية للدفاع عن سعر الصّرف الثّابت، فسوف يستهدفون عملة هذه الدّولة بهجوم مضاربة. يقوم المستثمرون بذلك عن طريق بيع عملة هذا البلد إلى البنك المركزي بالسّعر الثابت مقابل عملة احتياطي البنك المركزي، في محاولة لاستنزاف احتياطيات البنك المركزي الأجنبيّة. ما إنْ ينفد البنك المركزي من الاحتياطيات الأجنبيّة، يصبح غير قادرٍ على شراء عملته بسعر صرف ثابت ويضطرّ إلى السّماح بتعويم العملة. هذا غالباً ما يؤدّي إلى انخفاض مفاجئ للعملة. نظراً لأنّ العديد من الدول الكبيرة لديها كميات هائلة من الاحتياطيات الأجنبيّة، والتي يُشار إليها غالباً على أنّها صناديق للحرب فغالباً ما تستهدف هجمات المضاربة دولًا أصغر ذات صناديق حربيّة أصغر حجماً لأنّها أسهل في النّفاد.

ثمّ سلّمت النّاجين المرتجفين خوفاً إلى صندوق النّقد الدّولي، ليس لمساعدة الضّحايا، ولكن لضمان عدم وجود أيّ بنك غربي عالق بقروض متعثّرة في البلدان المدمَّرة.

لخّصت الخبيرة الأوروبيّة في آسيا، كريستين نوردهاوج (Kristen Nordhaug)، سياسة إدارة كلينتون تجاه شرق آسيا في عام ١٩٩٧. كان كلينتون قد طور إستراتيجيّة اقتصاديّة كبرى، باستخدام المجلس الاقتصادي الوطني[١] (National Economic Council) الجّديد، الذي ترأّسه في البداية روبرت روبن (Robert Rubin)، وهو مصرفي استثماري في وول ستريت. استُهْدفت الأسواق النّاشئة في شرق آسيا بهجومها. أشار نورهاوغ: "دعمت الإدارة بنشاط الوكالات متعدّدة الأطراف مثل صندوق النّقد الدّولي... لتشجيع التّحرير المالي الدّولي". بينما كانت إستراتيجيّة استهداف أسواق شرق آسيا قد دخلت حيّز التّنفيذ وكانت الإدارة الأمريكيّة في وضع قوي للاستفادة من الأزمة الماليّة لتشجيع تحرير التّجارة والمالّية والإصلاحات المؤسّسيّة من خلال صندوق النّقد الدّولي".

---

(١) المجلس الاقتصادي الوطني (NEC) للولايات المتّحدة هو المنتدى الرّئيس الذي يستخدمه رئيس الولايات المتّحدة للنّظر في مسائل السّياسة الاقتصاديّة، بمعزل عن المسائل المتعلّقة بالسّياسة المحلّيّة، والتي هي مجال مجلس السّياسة المحلّيّة. يشكّل المجلس جزءاً من مكتب سياسة البيت الأبيض الذي يضمّ المجلس الاقتصادي الوطني والمكاتب الأُخرى. يحمل مدير اللجنة الوطنيّة للانتخابات منصب مساعد رئيس السّياسة الاقتصاديّة ومدير المجلس الاقتصادي الوطني. يتميّز عن مجلس المستشارين الاقتصاديّين (CEA)، الذي تمّ إنشاؤه في عام ١٩٤٦الذي يوفّر الكثير من الأبحاث التّجريبيّة الموضوعيّة للبيت الأبيض ويعدّ التّقرير الاقتصادي السّنوي للرّئيس.

كان تأثير أزمة آسيا على الدّولار ملحوظاً. أشار أندرو كروكيت (Andrew Crockett) المدير العام لبنك التّسويات الدّوليّة[1] (The Bank for International Settlements) إلى أنّه في الوقت الذي كانت فيه دول شرق آسيا قد أدارت عجزاً مشتركاً في الحساب الجاري قدره /٣٣/ مليار دولار في عام ١٩٩٦، بينما كانت تتدفّق الأموال السّاخنة المضاربة في الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، تحوّل الحساب الجاري إلى فائض قدره /٨٧/ مليار دولار". بحلول عام ٢٠٠٢، بلغ ذروته ليصل إلى /٢٠٠/ مليار دولار. لقد عاد معظم هذا الفائض إلى الولايات المتّحدة في شكل مشتريات من البنك المركزي الآسيوي لديون الخزانة الأمريكيّة، في الواقع كانت تموّل سياسات واشنطن. كانت وزارة الماليّة اليابانيّة قد بذلت جهوداً غير مجديّة لاحتواء أزمة آسيا من خلال اقتراح صندوق نقد آسيوي (Asian Monetary Fund) بقيمة / ٣٠ / مليار دولار. أوضحت واشنطن أنّها لم تكن سعيدة لذلك. فتمّ إلغاء الفكرة بسرعة. كانت آسيا ستصبح مقاطعة أخرى من عالم الدّولار من خلال صندوق النّقد الدّولي. وهذا ما أطلق عليه وزير الخزانة روبن بلطافة "سياسة الدّولار القويّة" الأمريكيّة.

---

(١) بنك التّسويات الدّوليّة (BIS) هو مؤسّسة ماليّة دوليّة مملوكة للبنوك المركزيّة "تعزز التّعاون النّقدي والمالي الدّولي وتعمل كبنك للبنوك المركزيّة". يقوم بنك التّسويات الدّولية بعمله من خلال اجتماعاته وبرامجه ومن خلال عملية بازل- استضافة مجموعات دوليّة تسعى لتحقيق الاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلها. كما يوفّر الخدمات المصرفيّة، ولكن فقط للبنوك المركزيّة وغيرها من المنظّمات الدّوليّة. يقع مقره في بازل بسويسرا وله مكاتب تمثيليّة في هونغ كونغ ومكسيكو سيتي.

عودة واشنطن إلى هالفورد ماكندر

حتّى عندما كانت تدمّر النّموذج الاقتصادي الياباني خلال تسعينيّات القرن الماضي وتعيد تشكيل شرق آسيا لتتماشى مع مصالحها الخاصّة، كانت واشنطن تولي أولويّة قصوى لتفكيك الاتّحاد السّوفياتي.

مع بداية التّسعينيّات، عندما سقط جدار برلين والاتّحاد السّوفياتي معه، لم تكن تواجه واشنطن أيّ منافس واضح للهيمنة العالميّة. في حالة نشوة اليوم، أعرب القليل منهم عن انزعاجهم أو قلقهم من أنّ دولة واحدة تملك الكثير من القوّة على الكوكب. بعد كل شيء، كانت ديمقراطيّة، وكانت أمريكا. ومع عدم وجود تهديد عمل عسكري سوفياتي يُمْكن لدول النّاتو وقبل كل شيء الولايات المتحّدة، أن تبدأ في تحويل نفقاتها السّنويّة البالغة تريليون دولار في القطاع العسكري إلى الاستخدامات المدنّية.

كان العصر الجديد من التّنمية السّلميّة، وإصلاحات السّوق والازدهار الرّأسمالي حلماً بالنّسبة للملايين في الدّول الشّيوعيّة السّابقة في حلف وارسو[1] (Warsaw Pact). كانت تلك الأحلام قصيرة الأجل. كانت

---

(١) كان حلف وارسو، المعروف رسميّاً باسم معاهدة الصّداقة والتّعاون والمساعدة المتبادلة، معاهدة دفاع جماعي تمّ توقيعها في وارسو، بولندا بين الاتّحاد السّوفياتي وسبع دول تابعة لكتلة شرق أوروبا الوسطى والشّرقيّة في أيّار عام ١٩٥٥، أثناء الحرب الباردة. كان حلف وارسو هو الملحق العسكري لمجلس المساعدة الاقتصاديّة المتبادلة (CoMEcon)، المنظّمة الاقتصاديّة الإقليميّة للدّول الاشتراكيّة في وسط وشرق أوروبا. تمّ إنشاء حلف وارسو كردّ فعل على اندماج ألمانيا الغربيّة في حلف شمال الأطلسي (النّاتو) عام ١٩٥٥ في مؤتمري لندن وباريس لعام ١٩٥٤، لكنّه يُعتبر أيضاً أنّ الدّافع وراءه هو رغبة السّوفييت في الحفاظ على السّيطرة على القوّات العسكريّة في وسط وشرق أوروبا.

المؤسّسة الأمريكيّة تستعدّ لتأمين الهيمنة العالميّة لأمريكا باعتبارها القوّة العظمى الوحيدة في الوقت الذي تحاول فيه تهدئة بقية العالم إلى شعور بالرّضا الزّائف. لعب الخداع دوراً إستراتيجيّاً في سياسة واشنطن خلال التّسعينيّات. كان أعظم خداع والذي سرعان ما أصبح واضحاً، هو الانطباع بأنّ واشنطن كانت تتلمّس طريقها للحصول على أفكار حول أين ستذهب بعد نهاية التّهديد السّوفياتي.

كان انهيار الاتّحاد السّوفياتي حدثاً ذا أهميّة كبيرة في تاريخ القرن الماضي. لم يكن هناك فهم جيد للحساب البارد لصانعي السّياسة في إدارة بوش في

تمّ تأسيس حلف وارسو كميزان قوة أو موازنة لحلف النّاتو؛ لم يكن هناك مواجهة عسكريّة مباشرة بينهما. بدلاً من ذلك، تمّ خوض الصّراع على أساس أيديولوجي وفي حروب بالوكالة. أدّى كل من حلف الناتو وحلف وارسو إلى توسيع القوّات العسكريّة وإدماجها في الكتل المعنيّة. كانت أكبر مشاركة عسكريّة لها هي غزو حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا في آب ١٩٦٨(بمشاركة جميع دول الحلف باستثناء ألبانيا ورومانيا وألمانيا الشّرقيّة) ، ممّا أدّى جزئياً إلى انسحاب ألبانيا من الاتفاقيّة بعد أقلّ من شهر. بدأ الميثاق ينهار بكامله مع انتشار الاضطرابات عام ١٩٨٩ في الكتلة الشّرقيّة، بدءاً من حركة التّضامن في بولندا ونجاحها الانتخابي في تموّز عام ١٩٨٩. انسحبت ألمانيا الشّرقيّة من الميثاق بعد إعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠. في ٢٥ شباط عام ١٩٩١، في اجتماع في جمهوريّة هنغاريا الشّعبيّة، أعلن الميثاق عن نهايته من قبل وزراء الدّفاع والخارجيّة في الدّول الأعضاء السّتة المتبقّية. تمّ حل اتّحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفياتيّة نفسه في كانون الأوّل عام ١٩٩١، على الرّغم من أنّ معظم الجمهوريّات السّوفياتيّة السّابقة شكّلت منظّمة معاهدة الأمن الجماعي بعد ذلك بوقت قصير. على مدار العشرين عاماً التّالية، انضّمت كل من دول حلف وارسو السّبعة خارج الاتّحاد السّوفياتي إلى النّاتو (ألمانيا الشّرقيّة من خلال إعادة توحيدها مع ألمانيا الغربيّة؛ وجمهوريّة التشيك وسلوفاكيا كدول منفصلة)، كما فعلت دول البلطيق الثّلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) التي كانت جزءاً من الاتّحاد السّوفياتي.

أوائل التّسعينيّات فيما يتعلّق بمستقبل روسيا ودول الأقمار الصّناعيّة السّابقة التي كانت تدور في فلكها. كان من المفترض أن تدخل روسيا إلى المدار الاقتصادي الأمريكي من خلال فرض "إصلاحات السّوق[1] (market reforms) ".

في الواقع، كان لا بدّ من دولرتها. كيف كان ذلك ليعمل كان معقّداً ومتبايناً. لكنّ النّتيجة النّهائية كانت دعم الولايات المتّحدة باعتبارها القوّة العظمى الوحيدة المتبقّية والموزّع الوحيد للعملة الاحتياطيّة العالميّة وهي الدّولار- مع كل المزايا التي أعطاها ذلك لواشنطن. كان من المقرر أن يكون صندوق النّقد الدّولي أداة واشنطن في سياستها الجديدة تجاه روسيا.

---

(١) اقتصاد السّوق هو نظام اقتصادي يتمّ فيه توجيه القرارات المتعلّقة بالاستثمار والإنتاج والتّوزيع بواسطة إشارات الأسعار النّاشئة عن قوى العرض والطّلب. إنّ السّمة الرّئيسة لاقتصاد السّوق هو وجود أسواق العوامل التي تلعب دوراً مهيمناً في تخصيص رأس المال وعوامل الإنتاج.

تتراوح اقتصادات السّوق بين أنظمة السّوق الحرّة ونظم الحد الأدنى من التّنظيم حيث يقتصر نشاط الدّولة على توفير السّلع والخدمات العامّة وحماية الملكيّة الخاصّة، إلى أشكال التّدخّل حيث تلعب الحكومة دوراً نشطاً في تصحيح إخفاقات السّوق وتعزيز الرّفاهيّة الاجتماعيّة. الاقتصادات الموجّهة للدّولة أو التّعدّديّة هي تلك التي تلعب فيها الدّولة دوراً توجيهياً في توجيه التّنمية الشّاملة للسّوق من خلال السّياسات الصّناعيّة أو التّخطيط الإرشادي - الذي لا يوجّه الدّليل بعد محل السّوق للتّخطيط الاقتصادي - وهو نموذج يُشار إليه أحياناً على أنّه الاقتصاد المخطط.

تتناقض اقتصادات السّوق مع الاقتصادات المخطّطة حيث يتمّ تضمين قرارات الاستثمار والإنتاج في خطّة اقتصاديّة متكاملة على نطاق الاقتصاد. في الاقتصاد المخطّط، يُعد التّخطيط الاقتصادي بمثابة آليّة التّخصيص الرّئيسة بين الشّركات بدلاً من الأسواق، مع امتلاك وسائل الإنتاج الاقتصاديّة وتشغيلها بواسطة هيئة تنظيميّة واحدة.

في الوقت نفسه، كان من المُفْتَرَض أن تُحاط روسيا بشكل منهجي بمجموعة من القواعد العسكريّة للولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي، والتّوسّع شرقاً لحلف الناتو، والذي سيمنع عند اكتماله أي تحالف إستراتيجي في المستقبل بين روسيا والقوى القاريّة الأوروبيّة التي من المحتمل أن تتحدّى التفّوّق الأمريكي. إنّ حيلة واشنطن تتمثّل في إقناع نخبة موسكو المسلّحة بالسّلاح النووي بقبول مثل هذا التّفكيك الكامل لقوّتها.

كانت سياسة واشنطن الجيوسياسيّة سياسة كلاسيكيّة، كما أوضح السّير هالفورد ماكيندر (Sir Halford Mackinder) قبل قرن من الزّمن. لقد حذّر ماكيندر نخبة بريطانيّة من أنّ تحالف القوى الأوروبيّة الآسيويّة الكبرى في ذلك الوقت، بما في ذلك ألمانيا، وروسيا، ودول آسيا الوسطى، يمتلك القدرة على أن يصبح القوة العالميّة المهيمنة، لأنّه سيكون متّسقاً جغرافيّاً، ويمتلك كلّ ما يلزم من اقتصاد المواد الخام وعدداً كافياً من السّكّان لتحدّي أيّ منافسين.

في نهاية الحرب العالميّة الأولى، كان ماكيندر قد صرّح: "من يحكم وسط أوروبا، يقود قلب الأرض(Heartland)؛ ومن يحكم قلب الأرض، يقود الجزيرة العالميّة؛ ومن يحكم الجزيرة العالميّة، يحكم العالم." بعبارة أُخْرى، إذا كانت الدّول المحيطة بألمانيا وفرنسا في أوروبا تهيمن على "قلب الأرض" الآسيوي المتمركز في روسيا، بحسب وصف ماكيندر، فإنّ هذا الاندماج سوف يحمل الإمكانات والموارد، والميزة الجغرافيّة للسّيطرة على العالم بأسره.

اعترف إستراتيجيو مؤسّسة واشنطن مثل زبغيني بريجنسكي الذي شغل منصب الرّئيس السّابق لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض (White

House National Security Council)، والذي شغل مناصب أمنيّة وطنيّة عُلْيا في عدّة إدارات، وعمل مع هنري كيسنجر، وعمل مستشاراً للرّئاسة الأولى لبوش، علناً بدور التّفكير الجيوسياسي لماكيندر في السّياسة الجيوإستراتيجيّة للولايات المتّحدة. لقد صرّح بريجنسكي في كتابه رقعة الشّطرنج الكبرى (The Grand Chessboard) بأنّه من الضّروري ألا يظهر أيّ منافس من منطقة أوروبا وآسيا قادر على السّيطرة على أوراسيا وبالتّالي يتحدّى أمريكا". وأضاف أنّ "ماكيندر كان رائداً في النّقاش في وقت مبكّر من هذا القرن بمفاهيمه المتعاقبة "للمناطق المحوريّة "الأوراسيّة[1] (Eurasian pivot areas.) ".

---

(١) "المحور الجغرافي للتّاريخ": هو مقال قدمه هالفورد جون ماكيندر في عام ١٩٠٤ إلى الجّمعيّة الجغرافيّة الملكيّة التي تقدم نظرية قلب الأرض. في هذه المقالة، وسّع ماكيندر نطاق التّحليل الجيوسياسي ليشمل العالم بأسره. ووفقاً لماكيندر، فإنّ سطح الأرض على الأرض قابل للقسمة إلى:

الجّزيرة العالميّة، التي تضمّ قارات مترابطة من أوروبا وآسيا وأفريقيا. كان هذا أكبر، والأكثر اكتظاظاً بالسّكّان، والأغنى من بين جميع مجموعات الأراضي الممكنة. الجّزر البحريّة، بما في ذلك الجزر البريطانيّة وجزر اليابان. الجّزر النّائية، بما في ذلك قارات أمريكا الشّماليّة وأمريكا الجّنوبيّة وأستراليا. يقع قلب الأرض في وسط الجزيرة العالميّة، ويمتد من نهر الفولغا إلى نهر اليانغتسى ومن جبال الهيمالايا إلى القطب الشّمالي. كان قلب الأرض بالنّسبة لماكيندر المنطقة التي كانت تحكمها الإمبراطوريّة الرّوسيّة وبعد ذلك من قبل الاتّحاد السّوفياتي، ناقصاً منطقة شبه جزيرة كامتشاتكا، التي تقع في أقصى شرق روسيا، بالقرب من جزر أليوتيان وجزر كوريل. الأهميّة الإستراتيجيّة لأوروبا الشّرقيّة:.....كان السّؤال الحيوي هو كيفيّة تأمين السّيطرة على قلب الأرض. قد يبدو هذا السّؤال بلا معنى، لأنّ الإمبراطوريّة الرّوسيّة في عام ١٩٠٤ كانت تحكم معظم المنطقة من نهر الفولغا إلى سيبيريا الشّرقيّة لعدة قرون. لكن طوال القرن التّاسع عشر: اجتمعت قوى أوروبا الغربيّة، عادة بنجاح، في اللعبة الكبرى لمنع التّوسّع الرّوسي. كانت الإمبراطوريّة الرّوسيّة ضخمة ولكنّها كانت متخلّفة اجتماعيّاً

تضمّنت هذه السّياسة تحديد أي قوّة محتملة قادرة على زعزعة توازن القوى، وكما قال بريجنسكي، لصياغة سياسات محدّدة للولايات المتّحدة لموازنة ما سبق ذكره أو الاشتراك أو التّحكم فيه. "تضّمنت أوراسيا، كما رسمت الخريطة، ثروة النّفط في الشّرق الأوسط، ومنطقة آسيا الوسطى، والإمكانات الصّناعيّة في أوروبا، واليابان، وموارد الصّين، الهند، وروسيا. لقد حذّر من أنّ "السّيطرة على أوراسيا سوف يؤدّي إلى إخضاع إفريقيا تقريباً، ممّا يجعل نصف الكرة الغربي وأوقيانوسيا هامشيّاً جغرافيّاً للقارّة المركزيّة في العالم".

لم يكن واضحاً في البداية كيف تصرّفت واشنطن بشأن هذه الضّرورة بالنّسبة لبقيّة العالم مع انتهاء الحرب الباردة. ومع ذلك، كان ذلك واضحاً للمفكّرين الإستراتيجيّين الرّوس في أكاديميّة العلوم السّوفياتيّة وحولها. كانوا قد درسوا بعناية نظريّات ماكيندر والنّظريّات الأنكلو سكسونيّة في الجغرافيا السّياسيّة. على كل حال، غرقت أصواتهم مع انهيار الاتّحاد السّوفياتي. إنّ اقتصاد السّوق واحتمال الثّروة الهائلة قد حوّلا مؤقّتاً طاقات النّخبة الرّوسيّة.

من جانب واشنطن، كانت إستراتيجيّة إعادة تشكيل خصومها في الحرب الباردة إلى أداة للهيمنة الأمريكية واضحة منذ البداية - وإن لم يكن

وسياسّياً وتقنيّاً - أي أقلّ شأناً من "الذّكاء والمعدّات والتّنظيم". اعتبر ماكيندر أنّ الهيمنة السّياسية الفعّالة على قلب الأرض من قبل قوّة واحدة لم يكن من المُمكن تحقيقها في الماضي بسبب: حماية قلب الأرض من الطّاقة البحريّة عن طريق الجليد إلى الشّمال والجبال والصحاري إلى الجنوب. لم تكن عمليّات اجتياح الأراضي السّابقة من الشّرق إلى الغرب والعكس بالعكس ناجحة لأنّ قلة وسائل النّقل الفعّالة جعلت من المستحيل التّأكد من استمرار تدفّق الرّجال والإمدادات.

ذلك بدون خطر، بالنّظر إلى التّرسانة النّوويّة السّوفياتيّة المتبقية. ربّما كانت الدبّة الرّوسيّة قد أفلست اقتصاديّاً في عام ١٩٩٠، لكنها كانت لا تزال لديها عدد قليل من الأسلحة النّوويّة الضّاربة. لذلك كان لا بدّ من أن تتمّ عمليّة إعادة الهيكلة بعناية.

روسيا تحصل على علاج صندوق النّقد الدّولي الذي يُطبَّقُ على العالم الثّالث

في تمّوز عام ١٩٩٠، وفي اجتماع للدّول الصّناعيّة لمجموعة السّبعة في هيوستن، تكساس، لعب وزير الخارجيّة الأمريكي جيمس بيكر دور السّياسة الرّئيس فيما يتعلّق بمستقبل الاتّحاد السوفياتي. أخبر بيكر - الرّجل الذي كان حمل اليابان قبل خمس سنوات عندما كان وزيراً للخزانة على التّوقيع على اتفاق بلازا - حلفاؤه من مجموعة السّبعة أنّ الولايات المتّحدة تريد أن يقوم صندوق النّقد الدّولي بالدّور المركزي في الإصلاح الاقتصادي للاقتصاد السّوفياتي. جاء في البيان الختامي لمجموعة السّبع: "إنّنا نرحّب بالجهود الجارية قُدُماً في الاتّحاد السّوفياتي لتحرير وخلق مجتمع سوفياتي أكثر انفتاحاً وديمقراطيّة وتعدّدية وللتّحرّك نحو اقتصاد موجّه نحو السّوق". كما أضاف الإعلان: "وافقنا على مطالبة صندوق النّقد الدّولي... بإجراء دراسة مفصلة للاقتصاد السّوفياتي... لتقديم توصيات لإصلاحه".

كان هدف "إصلاحات السّوق" لصندوق النّقد الدّولي الذي فرضته واشنطن في الاتّحاد السّوفياتي السّابق بسيطًا للغاية: تدمير العلاقات الاقتصاديّة التي تربط موسكو بكل جزء من الاتّحاد السّوفياتي، من أوزبكستان إلى كازاخستان، ومن جورجيا إلى أذربيجان، ومن إستونيا إلى بولندا، وبلغاريا، أو هنغاريا على الرّغم من أنّه لم يتمّ ذكر ذلك مطلقًا،

إلا أنّ العلاج بالصّدمة الذي قام بها صندوق النّقد الدّولي كان يهدف إلى إنشاء اقتصادات ضعيفة وغير مستقرّة على أطراف روسيا، والتي تعتمد على رأس المال الغربي وعلى تدفّقات الدّولار من أجل بقائها - وهذا شكل من أشكال الاستعمار الجديد.

من خلال وضع صندوق النّقد الدّولي الذي تهيمن عليه الولايات المتّحدة في دور السّياسة الاقتصاديّة الرّئيسة، كان جيمس بيكر وإدارة بوش قد ضمنا أنّ أيّ وكلّ استثمار اقتصاديّ غربي في الاقتصاد السّوفياتي أو دعمه سيتعيّن عليه أولاً تخطّي فيتو واشنطن. كان على الرّوس أن يخضعوا لنفس المعاملة التي كان يُعامل بها العالم الثّالث المعتادة وشروط صندوق النّقد الدّولي تماماً مثلما كانت مستعمرة إفريقيّة سابقة أو جمهوريّة موز ويغرق سكّانه في الفقر. كان مسموحاً لنخبة صغيرة أن تصبح غنيّة بشكل فاحش ضمن شروط الدّولار، والتي يُمْكِن التّحكمّ فيها من قبل المصرفيّين والمستثمرين في وول ستريت.

تمّ نقل خبراء الاقتصاد بجامعة هارفارد، مثل جيفري ساكس (Jeffrey Sachs) المسلّحين بنظريّاتهم حول "العلاج بالصّدمة" جوّاً إلى موسكو للمساعدة في تدمير جهاز الدّولة المركزي القديم. طالب فنّيو صندوق النّقد الدّولي ببيع النّفط، والغاز الرّوسيّين، والألمنيوم، والمنغنيز، والمواد الخام الأخرى بأسعار السّوق العالميّة، وبإنهاء الدّعم الحكومي للغذاء، والصّحة، وغيرها من الضّروريّات، و"خصخصة الصّناعة الرّوسيّة".

في عام ١٩٩٢، طالب صندوق النّقد الدّولي بتعويم حرٍّ للرّوبل الرّوسي كجزء من إصلاحه "الموجّه نحو اقتصاد السّوق". أدّى تعويم الرّوبل في

غضون عام إلى زيادة في أسعار المستهلكين[1] بلغت /٩,٩٠٠/ في المائة، وانهيار الأجور الحقيقيّة بنسبة /٨٤%/. لأوّل مرّة منذ عام ١٩١٧، خلال وقت السّلم على الأقل، سقط غالبيّة الرّوس في فقر وجودي. كان ذلك مجرّد بداية لرأسماليّة على نمط صندوق النّقد الدّولي للرّوس.

يُمْكِن لواشنطن تحت إشراف صندوق النّقد الدّولي في الواقع أن تحدّد قطاع الصّناعة الرّوسي الذي سينجو، أو لاً ينجو. تمّ تعريف "السّوق العالميّة" من قبل واشنطن ومن قبل التّكنوقراط في صندوق النّقد الدّولي الذين تمّ تدريبهم على طرق السّوق الحرّة لميلتون فريدمان (Milton Friedman). لن تكون الأولويّة القوميّة الرّوسيّة ولا الرفاهيّة العامّة للسّكّان هي المعيار.

كانت إملاءات "السّوق العالميّة" لصندوق النّقد الدّولي تحلّ محلّ ديكتاتوريّة البروليتاريا التي كانت في حقبة ستالين لشعوب روسيا والمنطقة السّوفياتيّة السّابقة. لا يهم أنّ مستوى الحرّيّة الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة، والذي كان ظاهريّاً النّموذج، كان منتجاً معقّداً من تطوّر لأكثر من /٣٥٠/

---

(١) يقيس مؤشّر أسعار المستهلك التّغيرات في مستوى سعر سلّة السّوق للسّلع والخدمات الاستهلاكيّة التي تشتريها الأسر، وهو عبارة عن تقدير إحصائي تمّ إنشاؤه باستخدام أسعار عينة من العناصر التّمثيليّة التي يتمّ جمع أسعارها بشكل دوري. يتمّ احتساب المؤشّرات الفرعيّة والمؤشّرات الفرعيّة لمختلف الفئات والفئات الفرعيّة للسّلع والخدمات، حيث يتمّ دمجها لإنتاج المؤشّر العام مع أوزان تعكس حصّتها في إجمالي نفقات المستهلك التي يغطّيها المؤشّر. إنّه أحد مؤشّرات الأسعار العديدة التي تحسبها معظم الوكالات الإحصائيّة الوطنيّة. يتمّ استخدام النّسبة المئوية للتغير السّنوي في مؤشّر أسعار المستهلك كمقياس للتّضخّم. يُمْكن استخدام مؤشّر أسعار المستهلك لفهرسة القيمة الحقيقيّة للأجور والرّواتب والمعاشات (أي ضبط تأثير التّضخّم). لتنظيم الأسعار تقليص حجم النّقد لإظهار التّغيّرات في القيم الحقيقيّة.

سنة، وفي بعض الحالات يعود إلى الحرب الأهليّة الإنكليزيّة. في ظلّ صندوق النّقد الدّولي، طُلِبَ من دول مثل روسيا وأوكرانيا اعتماد النّسخة الأمريكيّة من اقتصاد السّوق فوراً دون إعداد مناسب. وكان من المُمْكن التنبّؤ بالنّتائج وكان مخطّطاً لها بشكلٍ جيّد. لم يكن الهدف روسيا مستقرّة ومزدهرة.

كما أدرك معظم الرّوس بعد وقت قصير، كانت آثار إصلاح صندوق النّقد الدّولي كارثيّة. فبدلاً من الرّخاء المأمول على الطّريقة الأمريكيّة، رأسماليّة سيّارتين في كل مرآب[1] (two- cars-in-every-garage capitalism)،

---

(١) "سيّارتان في كل مرآب وثلاثة عيون على كلّ سمكة": هي الحلقة الرّابعة من الموسم الثّاني من عائلة سمبسون. تمّ بثّه في الأصل على شبكة فوكس في الولايات المتّحدة في ١ تشرين الثّاني ١٩٩٠. في هذه الحلقة، يصطاد بارت سمكة ثلاثيّة العينين في مجرى أحد الأنهار في محطّة سبرينغفيلد للطّاقة النّوويّة. هذا يؤدّي إلى الطلب بفحص المصنع، ومن أجل منعه من الإغلاق، يقرر السّيّد بيرنز التّرشّح لمنصب الحاكم. بعد حملة قاسية .....، تقرر أنّ بيرنز سوف يتناول العشاء مع موظّف عشوائي في الليلة السّابقة للانتخابات. يتمّ اختيار هوميروس، مما أثار غضب مارج. كتب الحلقة سام سيمون وجون سوارتزويلدر، وهي من إخراج ويس آرتشر. كانت هذه الحلقة الأولى التي تمّ إنتاجها للموسم الثّاني وكان من المفترض أن تُبثّ في العرض الأول للموسم. تعرض الحلقة إشارات ثقافيّة إلى العديد من الأفلام الأمريكيّة، معظمها فيلم المواطن طين (Citizen Kane) عام ١٩٤١، مع بيرنز في دور الشّخصيّة تشارلز فوستر كين. تشارك ماري بيلي اسمها مع زوجة جورج بيلي في فيلم عام ١٩٤٦ إنّها حياة رائعة. وصف الصّحفيّون الحلقة بأنّها هجاء للسياسة الأمريكيّة والبيئة. فاز الفيلم بجائزة الإعلام البيئي في عام ١٩٩١ لكونه أفضل حلقة تلفزيونيّة في العام مع رسالة بيئيّة. منذ بثّ الحلقة لأول مرّة، تمّ ذكر سمكة بلينكي ذات العيون الثلاث مرات في مقالات إخباريّة تتعلّق بالنّفايات والطّفرات النوويّة. استقبل نقّاد التّلفزيون هذه الحلقة على نحو إيجابي بسبب تهكّمها على السّياسة الأمريكيّة. حصلت على تصنيف نيلسن من ١٥,٨، وكان أعلى عرض على شبكة فوكس الأسبوع الذي بثته.

تمّ دفع الرّوس العاديّين إلى البؤس الاقتصادي. لقد انخفض الإنتاج الصّناعي إلى نصف مستواه السّابق حيث تجاوز التّضخُّم مستويات /٢٠٠/ في المائة. انخفض متوسّط العمر المتوقّع للرّجال إلى /٥٧/ عاماً بحلول عام ١٩٩٤، وهو مستوى بنغلاديش أو مصر.

من الواضح أنّ الغرب، وبشكل أساسيّ الولايات المتّحدة، أرادوا روسيا غير صناعيّة وأن تحطيم البنية الاقتصاديّة للاتّحاد السّوفياتي القديم بشكل دائم. كان هناك مجال رئيس للاقتصاد العالمي، والذي كان قد أُغلق إلى حدّ كبير أمام نطاق الدّولار لأكثر من سبعة عقود، وكان من المُقَرّر أن يخضع لسيطرتها. وراء الخطاب اللطيف للإصلاح الموجّه نحو السّوق، كانت المنطقة تُقسَّمُ إلى حدّ كبير بالطّريقة التي كانت قد استعمرت بها القوى الأوروبيّة وقسّمت أفريقيا قبل /١٠٠/ عام.

بالنّسبة لإدارة كلينتون في واشنطن، لم يكن من المهم أن تخضع الخصخصة الرّوسيّة للأصول الصّناعيّة الرّئيسة للدّولة لسيطرة نخبة روسيّة تُسَمَّى القلّة. فالنّقطة الأساسيّة هي أنّ الصّناعة الرّوسيّة كانت مرتبطة لأوّل مرّة منذ عهد لينين بمستقبل الدّولار. إنّ القلّة الجديدة كانت "قلّة الدّولار"، ومعظم ثروتهم الجديدة جاءت من تصدير النّفط والغاز.

كان وزير الخصخصة أناتولي تشوبايس (Anatoly Chubais) شريكاً للولايات المتّحدة والرّجل القيادي في صندوق النّقد الدّولي خلال عهد يلتسين. منح صندوق النّقد الدّولي روسيا قرضاً بقيمة /٦/ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، بشرط وضع تشوبايس في السّياسة الاقتصاديّة. في عام ١٩٩٧، كتب أستاذ جامعة جورج واشنطن (George Washington University)، بيتر ريدواي (Peter Reddaway)، في جريدة *الواشنطن*

بوست، أنّ تشوبايس قد اتُّهِم في روسيا "بالرّقابة على وسائل الإعلام، وتقويض الدّيمقراطيّة، والمشاركة في تعاملات شخصيّة مشبوهة، وتلقّي الأوامر من واشنطن وبناء شكل مجرم من الرّأسماليّة." كان هذا على ما يبدو كافياً للفوز بدعم نائب وزير الخزانة لورانس سمرز. إنّ سمرز الذي حوّل ملايين الدّولارات من أموال دافعي الضّرائب إلى دعم الولايات المتّحدة للاقتصادي في جامعة هارفارد جيفري ساكس ومستشار روسيا "للعلاج بالصّدمة" كان قد أشاد بتعيين يلتسين في عام ١٩٩٧ تشوبايس كنائب أوّل لرئيس الوزراء. لقد جادل سمرز بأنّ جعل تشوبايس مسؤولاً عن الاقتصاد، خلق "رئاسة نشطة وفريق حلم اقتصادي". أمّا بالنّسبة لمعظم الرّوس، فقد كان الحلم كابوساً.

تمّ وضع أوكرانيا التي كانت مركزاً صناعيّاً وعسكريّاً ومنتجاً للحبوب في الاتّحاد السّوفياتي لنفس العمليّة الوحشيّة التي خضعت لها روسيا. هناك، بعد أن بدأت "إصلاحات" صندوق النّقد الدّولي في تشرين الأوّل (أكتوبر) عام ١٩٩٤، كان الانهيار دراماتيكيّاً بنفس القدر. لقد أمر صندوق النّقد الدّولي بوضع حدّ لضوابط الدّولة في صرف العملات الأجنبيّة وانهارت العملة. ثمّ طالب صندوق النّقد الدّولي بإنهاء الدّعم الحكومي. ارتفعت أسعار الخبز بنسبة /٣٠٠%/، والكهرباء بنسبة /٦٠٠ %/، والنّقل العام بنسبة /٩٠٠%/. لقد اضطر السّكّان الآن إلى شراء السّلع المحلّيّة بالأسعار المحدّدة بالدّولار نتيجة لمطالب صندوق النّقد الدّولي. مع ارتفاع تكاليف الكهرباء وعدم وجود ائتمان بنكي، اضطرّت صناعات الدّولة إلى الإفلاس. كان المضاربون الأجانب أحراراً في انتقاء المجوهرات بين الأنقاض بأسعار رخيصة جدّاً. تمّ تحرير الزّراعة الأوكرانيّة بناءً على

مطالب صندوق النّقد الدّولي والبنك الدّولي. وكانت النّتيجة أنّ أوكرانيا التي كانت في وقت ما سلّة الخبز لأوروبا، أُجْبِرت على التّوسّل طلباً للمساعدة الغذائيّة من الولايات المتّحدة، التي أغرقت بفوائض حبوبها أوكرانيا، مما أدّى إلى تدمير الاكتفاء الذّاتي الغذائي المحلّي.

كانت تتمّ معاملة روسيا ودول الاتّحاد السّوفياتي السّابق كمصادر للمواد الخام الرّخيصة تماماً مثل الكونغو أو نيجيريا، وربّما كانت أكبر المصادر في العالم. مع انهيار حلف وارسو، أصبحت تلك الثّروات المعدنيّة الآن في متناول الشّركات متعدّدة الجّنسيّات الغربيّة لأول مرّة منذ عام ١٩١٧. وفوق كل ذلك، فإنّ ثروات النّفط والغاز في الاتّحاد السّوفياتي السّابق كانت تحت نظر الكثير من الشّركات متعدّدة الجّنسيّات الأمريكيّة والبريطانيّة. ففي نظر مخطّطي واشنطن، إنّ الاقتصاد الصّناعي الرّوسي الحديث والمزدهر لن يكون سوى عائقٍ أمام هذا النّهب لثروته المادّيّة.

في أوائل التّسعينيّات من القرن الماضي، عرضت إدارة كلينتون على موسكو مصطلح "الشّراكة الإستراتيجيّة النّاضجة" (The mature strategic partnership). لقد افترض كثير من الرّوس بسذاجة أنّ هذا يعني أنّ المساعدات الأمريكيّة ورأس المال سوف يتدفّقان إلى روسيا لإعادة هيكلة الاقتصاد المضطرب، وأنّ روسيا ستُعامل على أنّها شريكاً مساوياً في شكل من أشكال "الصّروح العالميّة"[١] (global condominium) مع الولايات المتّحدة،

---

(١) في القانون الدّولي، يعتبر عمارات (الصّروح العالميّة) أو المناطق لسّياسيّة (الدّولة أو المنطقة الحدوديّة) حيث القوى السّياديّة المتعدّدة توافق رسميّاً أو على تقاسم صروح متساوية (بمعنى السّيادة) وممارسة حقوقهم بشكل مشترك، دون تقسيمها إلى مناطق "وطنيّة". تتمثّل المشكلة الرئيسة في صعوبة ضمان التّعاون بين القوى السّياديّة؛ بمجرد فشل الفهم، من

وأنّ سيطرتها التّاريخيّة على دول الاتّحاد السّوفياتي السّابق سيتمُّ احترامها من قبل واشنطن. لكن بحلول ذلك الوقت الذي أصبح فيه من الواضح بشكل لا لبس فيه في موسكو أنّ "الشّراكة" كانت شعاراً فارغاً تمّ تصميمه للخداع كان الأوان قد فات. تمّ تفكيك المجمّع الصّناعي الرّوسي إلى حدٍّ كبير. كان سكّانها مفتونين بالإصلاحات التي أجراها صندوق النّقد الدّولي وكانت قدرتها على التّأثير في الأحداث المحيطة بها قد قُلّصت بشكل كبير. لقد كان ذلك مناسباً تماماً بالنّسبة لواشنطن.

إنّ العلاج بالصّدمة التي طبّقها صندوق النّقد الدّولي لروسيا بعد عام ١٩٩١ لم يخفّض مستوى القوّة العظمى السّابقة فقط إلى مستوى اقتصاد العالم الثّالث، بل فتح المجال أيضاً أمام شركات النّفط الأمريكيّة والشّركات الحليفة للتّحكّم فيما كان أكبر منتج للنّفط والغاز الطّبيعي في العالم. كانت تلك العمليّة تستغرق بعض الوقت على كل حال.

المرجح أن تصبح الحالة غير محتملة. الصّروح الحاليّة: محطّة الفضاء الدولية: هي صروح فضائيّة فعليّة عبر برنامج مجموعة معقّدة من الاتفاقيّات القانونيّة والسّياسيّة والماليّة بين جميع الأطراف. أنتاركتيكا: هي صرح قاريّ بحكم الأمر الواقع، تحكمه أطراف في معاهدة أنتاركتيكا تتمتعّ بمركز استشاري. تشكل موزيل وروافده (Moselle and its tributaries)، ساوير ودينا، مناطق سياديّة مشتركة بين لوكسمبورغ وألمانيا، والتي تضمّ أيضاً جسوراً، وحوالي ١٥ جزيرة نهريّة بأحجام مختلفة، وطرف جزيرة واحدة، ستاوستوف أباتش، بالقرب من شنغن (بقيّة جزر الجزيرة في فرنسا). تمّ إنشاء عمارات بموجب معاهدة في عام ١٨١٦. تعتبر جزيرة الدراج (المعروفة أيضاً باسم جزيرة كونفرنس وكونبانتزيا في إقليم الباسك أو إيل دو لا كونفرينس بالفرنسيّة أو جزيرة لوس فايزان بالأسبانيّة) في بيداسوا صرحاً مشتركاً بين فرنسا وإسبانيا. تمّ تأسيسها بموجب معاهدة جبال البرانس في عام ١٦٥٩. وتسيطر عليها إسبانيا رسميّاً في الفترة ما بين ١ شباط و ٣١ تمّوز من كل عام ومن جانب فرنسا للأشهر السّتّة التّالية.

في ظلّ عمليّات الخصخصة الخاضعة للسّيطرة والتّلاعب في عهد تشوبايس، تمّ منح مصالح الغاز والنّفط الثّمينة في روسيا بثمنٍ بخسٍ لنخبة مختارة من رفاق يلتسين وتشوبايس. لقد قدّر تقرير لصندوق النّقد الدّولي في عام ١٩٩٨ أنّ /١٧/ شركة نفط وغاز روسيا، بقيمة سوقيّة عادلة لا تقلّ عن /١٧/ مليار دولار، كان قد تمّ بيعها بواسطة تشوبايس بمبلغ إجمالي بلغ /١,٤/ مليار دولار. علاوة على ذلك، تمّ بيع /٦٠%/ من شركة غازبروم التي تحتكرها الدّولة وهي أكبر منتج للغاز في العالم، إلى مجموعات روسيّة خاصّة مقابل حوالي /٢٠/ مليون دولار. كانت القيمة السّوقيّة حوالي /١١٩/ مليار دولار. كما تمّ إنشاء شركات مثل لوكويل (K(Lukoil ويوكوس (Yukos)، وسبنفت (Sibneft) وسيدانكو (Sidanko). لقد سيطرت القلّة مثل ميخائيل خودوركوفسكي (Mikhail Khodorkovsky)، وبوريس بيريزوفسكي (Boris Berezovsky)، وفيكتور تشيرنوميردين (Viktor Chernomyrdin) على الاقتصاد الرّوسي بشكل لم تفعلها أية حقبة بيروقراطيّة من العصر الشّيوعي على الإطلاق. وفي مقابلة أُجْريت معه في تشرين الثّاني (نوفمبر) عام ١٩٩٦، تباهى بيريزوفسكي كنائب سكرتير مجلس الأمن الرّوسي (Russian Security Council) فضلاً عن كونه واحداً من القلّة المالكة للنّفط، بأنّ سبعة رجال يسيطرون على /٥٠/ في المائة من موارد البلاد الطّبيعيّة الهائلة. وكان من المُمْكن أن يضيف أنّ أرباحها بالعملات الصعبة كان يهيمن عليها الدّولار.

بحلول صيف عام ١٩٩٨، كانت دولرة روسيا قد خرجت عن السّيطرة. في آب، قدّم صندوق النّقد الدّولي قرضاً طارئاً بقيمة /٢٣/ مليار

دولار لدعم الروبل وحماية الاستثمارات المضاربة[1] (speculative investment) للبنوك الغربيّة، والتي كانت قد جعلت الملايين يستثمرون في سندات الدّولة الرّوسيّة. جاء صندوق النّقد الدولي لإنقاذ البنوك بعد فوات الأوان.

في ١٥ آب، أعلنت روسيا أنّها ستتخلّف عن سداد قروضها بالدّولار. بالنّسبة إلى بنوك نيويورك والبنوك الكبرى الأخرى، كان قد حدث ما لم يكُن من الممكن تصوّره. لقد قرّر أحد المدينين الرئيسيّين التخلّف عن السّداد على الرّغم من مساعدات صندوق النّقد الدّولي. اهتزّ صرح الدولار بأكمله من أساسه لبضعة أسابيع شهدت توتراً شديداً. كانت شركة صندوق التّحوط طويل الأجل لإدارة رأس المال (LTCM) أكبر صناديق التّحوط في العالم، قد راهن بشدّة على السّوق الرّوسيّة وكذلك على معظم أسواق السّندات العالميّة. وكان من بين مديريها ديفيد مولينز نائب محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي السّابق، وهو مستثمر واقتصادي وول ستريت الحاصل على جائزة نوبل. وهدد التّخلّف المفاجئ عن السّداد الصّندوق بالإفلاس وانهيار سلسلة تعاملات من تريليونات الدّولارات في عقود المشتقات الماليّة، وفي نهاية المطاف سلسلة من حالات الإفلاس التي يُمْكن

---

(١) الاستثمار المضارب: هو درجة عالية من المخاطرة حيث يكون تركيز المشتري على تقلّبات الأسعار. يشتري المستثمر السّلعة القابلة للتّداول (أداة ماليّة) في محاولة للربح من التغيرات في القيمة السّوقيّة. يكون المضارب أقل اهتماماً بالقيمة الأساسيّة للأوراق الماليّة، ولا يهتم بالدّخل السّنوي الذي قد يحقّقه الأصل مثل أرباح الأسهم أو مدفوعات الفائدة. ما يهم المضارب هو كم يمكن أن يبيعها في المستقبل. قد تحدث استثمارات مضاربة في أسواق العقارات والأسهم والعملات والتّحف والفنون الجميلة وعقود السّلع الآجلة والمقتنيات.

أن تسقط بيت الأوراق الماليّة العالمي بأكمله. دعا مجلس الاحتياط الفيدرالي إلى عقد اجتماع استثنائي غير عادي خلف الأبواب المغلقة مع /١٥/ من أقوى المصرفيّين في العالم وقام بفرض عمليّة إنقاذ. إنّ روسيا، ذات القيمة الإستراتيجيّة البالغة، أُعفِيت بهدوء عن سداد ديونها، وسرعان ما استؤنفت عمليّة الدّولرة، إذا كان ذلك بوتيرة أقلّ حماساً.

حصول يوغسلافيا على العلاج بالصّدمة

قبل تعرّض الاتّحاد السّوفياتي بفترة طويلة "للعلاج بالصّدمة"[1] (shock therapy) الاقتصاديّة الأمريكيّة، كانت منطقة البلقان مستهدفة بالتّدخّل الأمريكي. كانت أهميّة تدمير النّموذج الاقتصادي اليوغوسلافي سبباً رئيساً

---

(١) في الاقتصاد، العلاج بالصّدمة هو الإطلاق المفاجئ لضوابط الأسعار والعملة (التّحرير الاقتصادي)، وسحب الإعانات الحكوميّة، والتّحرير التّجاري الفوري داخل البلد، وعادة ما يشمل ذلك أيضاً الخصخصة على نطاق واسع للأصول المملوكة من قبل القطاع العام. أصبح هذا المصطلح معروفاً على نطاق واسع بعد نشر نعومي كلاين كتابها لعام ٢٠٠٧ بعنوان "مبدأ الصّدمة". تجادل كلاين بأنّ سياسات السّوق الحرّة الليبراليّة الجّديدة (كما دعا إليها الخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان) قد برزت في بعض البلدان المتقدّمة بسبب إستراتيجيّة متعمّدة "للعلاج بالصّدمة". استندت أفكار ساكس حول ما وصفه غير الاقتصاديّين باسم "العلاج بالصّدمة" على دراسة الفترات التّاريخيّة للأزمة النّقديّة والاقتصاديّة. المثال الأول للعلاج بالصّدمة كان الإصلاحات النيوليبراليّة المؤيّدة للسّوق في عام ١٩٧٥، التي نُفّذت بعد الانقلاب العسكري الذي قام به أوغستو بينوشيه. استندت الإصلاحات إلى الأفكار الاقتصاديّة الليبراليّة التي تركزت في جامعة شيكاغو. في روسيا ودول ما بعد الشّيوعيّة الأُخرى، أدّت الإصلاحات النيوليبراليّة المستندة إلى إجماع واشنطن إلى زيادة في الوفيّات، وخفض متوسّط العمر المتوقّع، إلى جانب ارتفاع التّفاوت الاقتصادي والفقر. زادت نسبة جيني بمعدل ٩ نقاط لجميع البلدان الاشتراكيّة السّابقة.

لتركيز واشنطن المبكّر على يوغوسلافيا. مع تطوّر الأحداث حتّى منتصف التّسعينيّات من القرن الماضي، أصبح الموقف الاستراتيجي ليوغوسلافيا ذا أهميّة متزايدة بالنّسبة لواشنطن فيما يتعلّق بالمصادر النّفطيّة المحتملة في آسيا الوسطى. لقد لعب النّفط والدّولار في الواقع أدواراً حاسمة في سياسة البلقان التي انتهجتها واشنطن خلال النّصف الأخير من تسعينيّات القرن الماضي، ولكن ليس بالطّريقة المبسّطة التي شكّك بها النّقاد في الغرب.

قبل سقوط جدار برلين بفترة طويلة، كانت واشنطن مشغولة بالعمل فيما كانت يوغوسلافيا آنذاك، حيث عملت جنباً إلى جنب مع صندوق النّقد الدّولي مرّة أخرى. لقد تمّ التّلاعب بالقوميّة البلقانيّة من الخارج لتحويل خريطة أوراسيا[1] (Eurasia) إلى ما كانت عليه في السّنوات التي سبقت الحرب العالميّة الأولى، عندما كانت قد تدخّلت المصالح البريطانيّة وغيرها التي كانت تنوي تفكيك الإمبراطوريّة العثمانيّة ووقف أحلام سكّة حديد بغداد ألمانيا.

كان الهدف الواضح الآن هو تقسيم يوغوسلافيا إلى دول صغيرة تعتمد عليها، وفتح موطئ قدم لحلف النّاتو والولايات المتّحدة عند مفترق الطّرق بين أوروبا الغربيّة وآسيا الوسطى. كان النّفط والجغرافيا السّياسيّة في موقع الصّدارة بالنّسبة لواشنطن مرّة أخرى.

---

(١) أوراسيا: هي أكبر مساحة قاريّة على الأرض، تضمّ أوروبا وآسيا. تقع في المقام الأوّل في نصف الكرة الشّمالي والشّرقي، ويحدّها المحيط الأطلسي من الغرب، والمحيط الهادئ من الشّرق، والمحيط المتجمّد الشّمالي من الشّمال، وأفريقيا، والبحر الأبيض المتوسّط ، والمحيط الهندي من الجنوب....تمّت الإشارة إليها من قبل.

ومن المفارقات أنّه مع تفكيك حلف وارسو في أوائل تسعينيّات القرن الماضي، بدا أنّ السّبب وراء استمرار وجود حلف النّاتو قد تلاشى. ما هو التّهديد الذي يُمْكن أن يبرّر استمرار تحالف الحرب الباردة لعام ١٩٤٩، أو الوجود العسكري الأمريكي الدّائم عبر أوروبا الغربيّة ناهيك عن امتداد إضافي إلى الشّرق؟ لقد أعرب الكثيرون عن أملهم في تفكيك حلف النّاتو بمجرّد زوال التّهديد السّوفياتي. لكنّ خبراء واشنطن الإستراتيجيّين بدؤوا في ابتكار مهمّة جديدة للنّاتو حتّى قبل انهيار النّظام السّوفياتي.

أُطْلِقَ على التّفويض الجديد المُقْتَرَح لحلف الناتو "نشر حلف شمال الأطلسي خارج المنطقة"، وهذا يعني إلى حدّ بعيد خارج حدود الدّول الأعضاء في حلف النّاتو. اقترن هذا التّفويض الجديد في وقت لاحق في عام ١٩٩٤، مع "شراكة من أجل السّلام" (Partnership for Peace) لواشنطن، وهي خطّة لدمج الدّفاع العسكري لأعضاء حلف وارسو السّابقين، خطوة بخطوة، في منظّمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتّحدة. طرح السّيناتور الجّمهوري ريتشارد لوغار (Richard Lugar) المعضلة التي تواجه حلف النّاتو الذي تهيمن عليه الولايات المتّحدة في نهاية الحرب الباردة بعبارة "الناتو: خارج المنطقة أو خارج نطاق العمل". (NATO: out of area, or out of business). لقد وفّرت حروب البلقان بشكل ملائم حجّة كانت تحتاجها بشكل ملحٍّ لتوسيع حلف النّاتو. بيد أنّ العمليّة استغرقت أكثر من عقد من الزّمن.

كانت واشنطن تدعم بهدوء يوغوسلافيا لأكثر من /٤٠/ عاماً، ونموذج تيتو للاشتراكيّة المختلطة كقوّة عازلة ضدّ الاتّحاد السّوفياتي. عندما بدأت إمبراطوريّة موسكو في الانهيار، لم تعد واشنطن تستفيد من القوّة العازلة - خاصّة العازلة القوميّة التي كانت ناجحة اقتصاديّاً، والتي قد تقنع

الدّول المجاورة في أوروبا الشّرقيّة بأنّ هناك طريقة وسط ممكنة بخلاف "علاج الصّدمة" لصنّدوق النّقد الدّولي. كان لا بدّ من تفكيك النّموذج اليوغوسلافي، لهذا السّبب وحده، كما يرى كبار الإستراتيجيين في واشنطن. أمّا حقيقة أنّ يوغوسلافيا تقع أيضاً على طريق حرج إلى ثروات النّفط المحتملة في آسيا الوسطى كان فقط مجرد حجّة إضافيّة. يجب جلب يوغوسلافيا، رغم أنفها إذا لزم الأمر، إلى نسخة صندوق النّقد الدّولي لإصلاح السّوق الحرّة. سوف يقوم حلف النّاتو بتأمين الصّفقة.

ففي عام ١٩٨٨، عندما أصبح من الواضح أنّ النّظام السّوفياتي كان في آخر مراحله، كانت واشنطن قد أرسلت مستشارين إلى يوغوسلافيا من منظمّة فضوليّة خاصّة غير هادفة للربّح تحمل اسماً راقياً وهو الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة (The National Endowment for Democracy) أو (NED) للاختصار. كما كان معروفاً في دوائر واشنطن. بدأت تلك المنظّمة "الخاصّة" بتوزيع جرعات سخيّة من الدّولارات في كل ركن من أركان يوغوسلافيا، وتمويل جماعات معارضة، وشراء صحفيّين شباب جائعين يحلمون بحياة جديدة، وتمويل معارضة نقابيّة، وخبراء اقتصاديّين معارضين مؤيّدين لصندوق النّقد الدّولي مثل مجموعة السّبعة عشر ومنظّمات حقوق الإنسان غير الحكوميّة (NGOs).

تباهى مدير برنامج الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة بول مكارثي (Paul McCarthy) متحدّثاً في واشنطن عام ١٩٩٨ بعد عشر سنوات، وقبل سنة واحدة من بدء حلف النّاتو بقصف بلغراد، قائلاً: "كان الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة أحد المنظّمات الغربيّة القليلة، إلى جانب مؤسّسة سوروس (Soros Foundation) وبعض المؤسّسات الأوروبيّة، التي كانت تقدّم منحاً في جمهوريّة يوغوسلافيا الاتّحاديّة، والعمل مع المنظّمات غير الحكوميّة

المحلّيّة، ووسائل الإعلام المستقلّة في جميع أنحاء البلاد". خلال الحرب الباردة، كان هذا التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة في بلد أجنبي يُوْصف بأنّه زعزعة استقرار نفذته وكالة الاستخبارات المركزيّة. في لغة[1] صحف واشنطن (Washington newspeak)، أطلق عليها اسم "تعزيز الدّيمقراطيّة". وكانت النّتيجة بالنّسبة لمستوى معيشة الصّرب والكوسوفيّين والبوسنيّين والكروات وغيرهم كارثيّة.

إنّ ما تلا ذلك في يوغوسلافيا بعد عام ١٩٩٠ لم يفهمه سوى عدد قليل من المطّلعين على ما كان عليه. قامت واشنطن، باستخدام مؤسّسة الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة ومؤسّسة جورج سوروس "المجتمع المفتوح" (Open Society Foundation) وصندوق النّقد الدّولي، بإدخال الفوضى الاقتصاديّة إلى يوغوسلافيا كأداة للسّياسة الجيوسياسيّة. في عام ١٩٨٩، طلب صندوق النّقد الدّولي من رئيس الوزراء أنتي ماركوفيتش (Ante Markovic) فرض إصلاح هيكلي على الاقتصاد. ليس معلوماً لأيّ سبب كان قام بذلك، بيد أنّه فعل.

بموجب سياسات صندوق النّقد الدّولي، هبط النّاتج المحلّي الإجمالي اليوغوسلافي في عام ١٩٩٠ بنسبة /٧,٥ %/، وبنسبة /١٥%/ أخرى في

---

(١) هي لغة غامضة ومتناقضة تستخدم لتضليل الجمهور والتّلاعب به. ٢. هي لغة أوقيانوسيا، وهي دولة شموليّة خياليّة ووضع لجورج أورويل. تمتّ كتابتها لتلبية المتطلّبات الأيديولوجيّة للاشتراكيّة الإنكليزية (Ingsoc) في أوقيانوسيا، أنشأ الحزب الحاكم اللغة، وهي لغة خاضعة لقواعد اللغة المقيّدة والمفردات المحدودة، بهدف الحد من حريّة الفكر - الهويّة الشّخصيّة، والتّعبير عن الذّات، والإرادة الحرّة - التي تهدّد أيديولوجيّة نظام الأخ الأكبر والحزب، الذين قاموا بتجريم مثل هذه المفاهيم كجريمة فكريّة، مثل تناقضات الأرثوذكسيّة الإنغوكسيّة.

عام ١٩٩١. وانخفض الإنتاج الصّناعي بنسبة /٢١%/. طالب صندوق النّقد الدّولي بخصخصة مؤسّسات الدّولة بالجملة. وكانت النّتيجة إفلاس أكثر من /١١٠٠/ شركة بحلول عام ١٩٩٠، وبطالة وصلت إلى أكثر من /٢٠ %/. خلقت الضّغوط الاقتصاديّة على مختلف مناطق البلاد كوكتيلاً متفجّراً. كما هو متوقّع، وسط فوضى اقتصاديّة متزايدة، ناضلت كل منطقة من أجل بقائها ضدّ جيرانها. وكيلا يُتْرك أيّ شيء للصّدفة، أمر صندوق النّقد الدّولي بتجميد جميع الأجور عند مستويات عام ١٩٨٩، بينما ارتفع التضّخم بشكل كبير، ما أدّى إلى انخفاض في الأرباح الحقيقية بنسبة /٤١ % / خلال الأشهر السّتّة الأولى من عام ١٩٩٠. وبحلول عام ١٩٩١، كان معدّل التّضخمّ يتجاوز /١٤٠%/. في هذه الحالة، أمر صندوق النّقد الدّولي بتحويل الدّينار بالكامل وتحرير أسعار الفائدة. منع صندوق النّقد الدّولي الحكومة اليوغوسلافيّة صراحة من الحصول على الائتمان من مصرفها المركزي، ما شلّ قدرة الحكومة المركزيّة على تمويل البرامج الاجتماعيّة وغيرها. أدّى تجميد الأمر الواقع هذا إلى انفصال اقتصادي فعلي، قبل إعلان كرواتيا وسلوفينيا انفصالها رسميّاً في حزيران عام ١٩٩١.

في تشرين الثّاني عام ١٩٩٠، وتحت ضغط من إدارة بوش، أقرّ الكونغرس الأمريكي قانون مخصّصات العمليّات الخارجيّة (The Foreign Operations Appropriations Act). ينصّ القانون الأمريكي الجديد على أنّ أي جزء من يوغوسلافيا يفشل في إعلان الاستقلال عن يوغوسلافيا في غضون ستّة أشهر من صدور القانون سيفقد كلّ الدّعم المالي الأمريكي. لقد طالب القانون بإجراء انتخابات منفصلة تحت إشراف وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في كلّ واحدة من الجّمهوريّات اليوغوسلافيّة السّت. كما نصّ

على أنّ أيّ مساعدة تذهب مباشرة إلى كلّ جمهوريّة، وليس إلى الحكومة اليوغوسلافيّة المركزيّة في بلغراد. باختصار، طالبت إدارة بوش بحل الاتّحاد اليوغوسلافي نفسه بنفسه. لقد كانوا يشعلون الفتيل عن قصد لسلسلة جديدة متفجّرة من حروب البلقان.

باستخدام مجموعات مثل مؤسّسة سوروس، ومؤسّسة الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة، تمّ توجيه الدّعم المالي لواشنطن إلى المنظّمات الفاشيّة القوميّة المتطرّفة أو السّابقة التي من شأنها أن تضمن تجزئة يوغوسلافيا. رداً على هذا الدّمج بين العلاج بصدمة صندوق النّقد الدّولي وزعزعة الاستقرار التي قامت به واشنطن بشكل مباشر، قام الرّئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش بتنظيم حزب شيوعي جديد في تشرين الثّاني عام ١٩٩٠ تمّ تكريسه لمنع تفكك جمهوريّة يوغوسلافيا الاتحّاديّة. تمّ إعداد المسرح لسلسلة بشعة من الحروب العرقيّة الإقليميّة التي ستستمر لعقد من الزّمن وستؤدّي إلى مقتل أكثر من /٢٠٠٠٠٠/ شخص.

كانت الحرارة الاقتصاديّة تُرْفعُ في دولة البلقان الصّغيرة لكن ذات الاهميّة الإستراتيجيّة، وكانت إدارة بوش بإشعالها. في عام ١٩٩٢، فرضت واشنطن حظراً اقتصاديّاً شاملاً على يوغوسلافيا حيث جمّدت كلّ التّجارة وأغرقت الاقتصاد في فوضى عارمة، مع ارتفاع التّضخّم، وبلوغ نسبة العاطلين عن العمل /٧٠%/ نتيجة لذلك. تمّ إخبار الجّمهور الغربي، وبشكل خاصٍّ في الولايات المتّحدة، من قبل وسائل إعلام المؤسّسة أنّ المشاكل كلها نتيجة لدكتاتوريّة بلغراد الفاسدة. نادراً ما اختارت وسائل الإعلام الأمريكيّة ذكر تصرّفات واشنطن الاستفزازيّة، أو سياسات صندوق النّقد الدّولي التي كانت تقود الأحداث في البلقان.

في عام ١٩٩٥، وضع اتّفاق دايتون[١] حدّاً للحرب في البوسنة. لقد تزامن ذلك مع النّقطة التي أصبحت فيها إدارة كلينتون مقتنعة بالأهميّة الإستراتيجيّة لنفط بحر قزوين، ومدى جهود الاتّحاد الأوروبي لتأمين هذا النّفط لأوروبا عبر خطوط أنابيب البلقان. قرّرت واشنطن على ما يبدو أنّ السّلام في المنطقة ضروريّ لتطوير طرق النّفط من بحر قزوين إلى أوروبا. ولكن كان لا بدّ أن يكون "سّلاماً" بشروط واشنطن.

بعد دايتون، تمّ تأسيس البوسنة التي كانت ذات يوم بلداً متعدّد الأعراق كدولة إسلاميّة بحكم الامر الواقع، وهي في الواقع دولة عميلة خاضعة لسيطرة صندوق النّقد الدّولي ومنظّمة حلف شمال الأطلسي. كانت إدارة كلينتون قد مولّت إلى حدّ كبير تسليح الجّيش البوسني المسلم. أدّى تصوير الحرب في وسائل الإعلام الدوليّة إلى زيادة انطباع العجز الأوروبي في تسوية حرب كبيرة على حدودها دون تدخّل أمريكا. لقد تقدّمت حجّة

---

(١) الاتّفاق الإطاري العام للسّلام في البوسنة والهرسك، المعروف أيضاً باسم اتّفاق دايتون أو اتفاقات دايتون، هو اتّفاق السّلام الذي تمّ التّوصّل إليه في قاعدة جويّة بالقرب من دايتون، أوهايو، الولايات المتحدة، في ١ تشرين الثاني عام ١٩٩٥، وتمّ التّوقيع عليه رسميّاً في باريس، في ١٤ كانون الأول عام ١٩٩٥. وضعت هذه الاتفّاقات نهاية للحرب البوسنيّة التي استمرّت ثلاثة أعوام ونصف العام، وهي إحدى الحروب اليوغوسلافيّة. اتّفقت الأطراف المتحاربة على السّلام وعلى دولة واحدة ذات سيادة تعرف بالبوسنة والهرسك تتألف من جزأين، جمهوريّة صربسكا ذات الأغلبيّة الصّربيّة والاتّحاد الكرواتي-البوسني للبوسنة والهرسك. تمّ الاتّفاق على التّقسيمات السّياسيّة الحالية للبوسنة والهرسك وهيكلها الحكومي كجزء من الدّستور الذي يشكل الملحق ٤ من الاتّفاق الإطاري العام المبرم في دايتون. كان أحد العناصر الرئّيسة في ذلك هو تحديد الخط الفاصل بين الكيانات الذي أشارت إليه العديد من المهام المدرجة في الملاحق.

واشنطن بتمديد النّاتو شرقاً بشكل ملحوظ في هذه العمليّة. أصبحت المجر وبولندا والجّمهوريّة التّشيكيّة شركاء محتملين لحلف النّاتو، وهو أمر لم يكن من المُمْكِن تصوّره قبل خمس سنوات فقط.

سرعان ما بدأت إدارة كلينتون العمل في المرحلة التّالية لتفكيك أيّ بقايا قوميّة في البلقان قد يكون لها أجندة مختلفة للمنطقة عن تلك الموجودة لواشنطن. سارعت شركات النّفط الأمريكيّة والبريطانيّة لاستغلال احتياطيات النّفط الضّخمة التي يُعْتقد أنّها تقع تحت بحر قزوين قبالة باكو، والمتاخمة لكازاخستان في آسيا الوسطى. تحدّث الجيولوجيّون عن "كويت جديدة أو سعوديّة جديدة" هناك. قدرت الحكومة الأمريكيّة أنّ احتياطيات النّفط قد تتجاوز /٢٠٠/ مليار برميل - إذا كان هذا صحيحاً، فهو أكبر اكتشاف للنّفط منذ عقود. مثّل زبغيني بريجنسكي، وهو من جماعات الضغط ذات الأجور الجيّدة في واشنطن، مصالح شركة بي بي (BP)، وهي عملاقة النفط الأنكلو أمريكي مع حصّة كبيرة في منطقة بحر قزوين.

الجغرافيا السّياسيّة النّفطيّة للولايات المتّحدة في البلقان

أعلن الاتّحاد الأوروبي بمجرّد سقوط جدار برلين وبدعم من فرنسا وإيطاليا وهولندا عن إستراتيجيّة رئيسة لأمن الطّاقة للاتّحاد الأوروبي. كان استقرار البلقان جزءاً أساسيّاً من هذه الإستراتيجيّة. ففي قمّة الاتّحاد الأوروبي في تموز عام ١٩٩٠، كشف رئيس الوزراء الهولندي رود لوبرز (Ruud Lubbers) عن اقتراح لمجتمع طاقة أوروبي لربط بلدان "الجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة مع الاتّحاد السّوفياتي وبلدان أوروبا الوسطى والشّرقيّة".

كانت خطّة لوبرز فقط الأولى من سلسلة من برامج المساعدات لأمن الطّاقة في الاتّحاد الأوروبي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

بحلول عام ١٩٩٢، كان الاتّحاد الأوروبي قد أنشأ معاهدة ميثاق الطاقة[١] (The Energy Charter Treaty) لإعطاء إطار قانوني لاستثمارات الاتّحاد الأوروبي في موارد النّفط والطّاقة في الاتّحاد السّوفياتي المنحلّ الآن. احتلّت دول بحر قزوين المستقلّة حديثاً، وبشكل خاصّ أذربيجان وكازاخستان، مكانة عالية في قائمة أولويّات أمن الطّاقة في الاتّحاد الأوروبي في المستقبل. لكنّ إدارة كلينتون الجّديدة بدت مشغولة بمشاكل أُخْرى ولم تولِ اهتماماً كبيراً بنفط بحر قزوين في تلك المرحلة. لكن ذلك بدأ يتغيّر ببطء.

---

(١) معاهدة ميثاق الطّاقة (ECT) هي اتفاقيّة دوليّة تضع إطاراً متعدّد الأطراف للتّعاون عبر الحدود في صناعة الطّاقة. تغطّي المعاهدة جميع جوانب أنشطة الطّاقة التّجاريّة بما في ذلك التّجارة والعبور والاستثمارات وكفاءة الطّاقة. المعاهدة ملزمة قانوناً وتتضمّن إجراءات لتسوية المنازعات.

في البداية، تهدف معاهدة ميثاق الطّاقة إلى دمج قطاعات الطّاقة في الاتّحاد السّوفياتي وأوروبا الشّرقيّة في نهاية الحرب الباردة في الأسواق الأوروبيّة والعالميّة الأوسع. بيد أنّ دورها يمتد إلى ما وراء التّعاون بين الشّرق والغرب، ومن خلال الصّكوك الملزمة قانوناً التي تسعى جاهدة لتعزيز مبادئ انفتاح أسواق الطّاقة العالميّة وعدم التّمييز لتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة والتّجارة العالميّة عبر الحدود. إنّ جوائز وتسويات التّحكيم الدّولي المقدّمة بخرق قانون معاهدة ميثاق الطّاقة تكون في بعض الأحيان بمئات الملايين من الدّولارات. في عام ٢٠١٤، تمّ البت في قضيّة شركة يوكوس(Yukos) التي تبلغ مدتها حوالي ١٠ سنوات لصالح المطالبين على أساس المعاهدة، بمنح رقم قياسي بقيمة ٥٠ مليار دولار.

في كانون الأوّل (ديسمبر) عام ١٩٩٤، عندما كان الاتّحاد الأوروبي يأمل في ضمان التّصديق على ميثاق الطّاقة الخاص به من قبل ٤٩ دولة، من بينها الولايات المتّحدة وروسيا، رفضت واشنطن بشكل مفاجئ لأسباب تقنيّة واهية. استمرّ الاتحّاد الأوروبي بدون دعم الولايات المتحّدة، وفي كانون الأوّل (ديسمبر) عام ١٩٩٨، تمّ إنشاء مجموعة عمل للمرور العابر من قبل الدّول الموقّعة على ميثاق الطّاقة. أكّد الأمين العام لذلك المؤتمر على أهميّة مناطق النّفط والغاز الجديدة مثل منطقة بحر قزوين. يُعَدُّ ضمان أمن الإمداد من هذه المناطق مهمّة إستراتيجية رئيسة للحكومات. "لقد تحدّث الاتّحاد الأوروبي عن بناء "علامة فارقة في تعاون الطّاقة بين الشّرق والغرب".

من عام ١٩٩٠ حتّى قصف صربيا في عام ١٩٩٩، ابتكر الاتّحاد الأوروبي سلسلة من المبادرات غير المعلنة، بما في ذلك المساعدة في تحديث ميناء أذربيجان بالقرب من باكو "للسّماح بحدود شحنات نفطيّة تصل إلى /٥٠٠٠٠٠/ برميل يوميّاً من شرق بحر قزوين"، استناداً إلى تقرير وزارة الطّاقة الأمريكيّة. في عام ١٩٩٥، كان الاتّحاد الأوروبي قد بدأ برنامج نقل النّفط والغاز إلى أوروبا (Interstate Oil and Gas Transport to Europe) أو (INOGATE) للاختصار بهدف "تعزيز أمن إمدادات الطاقة". في شباط عام ١٩٩٩ قبل أن تبدأ إدارة كلينتون قصف بلغراد، صرّح هانز فان دير بروك مفوّض الاتّحاد الأوروبي أنّ هدف برنامج نقل النّفط والغاز إلى أوروبا هو "المساعدة في تحرير احتياطيات الغاز والنّفط الضّخمة في حوض بحر قزوين من خلال التغلّب على ... الاختناقات التي أعاقت الوصول إلى الأسواق المحلّيّة والأوروبيّة." وكان أكبر الاختناقات على وشك أن يأتي: إنّه قصف حلف النّاتو لبلغراد.

من الواضح أنّ حكومات أوروبا الغربيّة رأت المنطقة من البلقان إلى بحر قزوين كمحور إستراتيجي للاستثمار في إمدادات النّفط والغاز البديلة، وهي خطوة محتملة لتحقيق مزيد من الاستقلال في مجال الطّاقة خاصّة وأنّ احتياطيات نفط بحر الشّمال بدأت في الانخفاض. لم تكن تلك بالتّأكيد رؤية قيادة الأوساط السّياسيّة في واشنطن عام ١٩٩٩.

بحلول منتصف التّسعينيّات، ومن خلال الضّغط النّشط لبرجينسكي وشركات النّفط الأمريكيّة الكبرى كانت إدارة كلينتون قد بدأت بالاعتراف بقضيّة نفط بحر قزوين كأولويّة إستراتيجيّة. في شهر تموز عام ١٩٩٦، أنشأت واشنطن مبادرة تطوير جنوب البلقان (The Southern Balkan Development Initiative) لمناقشة التّعاون عبر خطوط الأنابيب مع بلغاريا ومقدونيا وألبانيا. لقد دعمت طريقين لخط أنابيب بحر قزوين. أوّلها يمرّ من باكو عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التّركي. في عام ١٩٩٧، كتب جيمس بيكر وزير خارجية بوش السّابق، مقالة افتتاحيّة في ٢١ تموز في جريدة نيويورك تايمز (*New York Times*) بعنوان "الاهتمام الحيوي لأمريكا في طريق الحرير الجديد". "لقد جادل بيكر الذي كان سيظهر لاحقًا كشخصيّة رئيسة في إدارة بوش لاحقاً أنّه "من مصلحة الولايات المتّحدة الإستراتيجيّة بناء أقوى علاقات اقتصاديّة، وثقافيّة، وسياسيّة ممكنة مع جورجيا"، وهي بلد يقع بين نفط بحر قزوين والأسواق الغربيّة. وأضاف "قد يكون نفط بحر قزوين في النّهاية مهمّاً للعالم الصّناعي بقدر أهميّة نفط الشّرق الأوسط اليوم". في ذلك الوقت، كان بيكر أيضاً محامياً لمصالح باكو لشركة بي بي أموكو (BP-Amoco).

هناك خط أنابيب ثانٍ، أمبو (AMBO) أو خطوط أنابيب الشّركة الألبانيّة المقدونيّة البلغاريّة (Albanian Macedonian Bulgarian Oil Pipeline Corp)، المدعوم من الحكومة الأمريكيّة وبنك بوسطن الأول(Boston First Bank)، كان معلّقاً منذ عدّة سنوات. قبل أن تتمكّن من المضي قُدُماً، قرّرت واشنطن أنّ عليها إزالة عقبة نظام ميلوسوفيتش.

أصبح سلوبودان ميلوسيفيتش (Slobodan Milosevic) الرّئيس اليوغوسلافي المنتخب، وهو مصرفي سابق كان ذات مرّة يتمتّع بدعم واشنطن عندما كان يُعْتقد أنّه قد يلعب لعبة صندوق النّقد الدّولي "أدولف هتلر" الجديد في وسائل الإعلام الأمريكيّة. أكّدت العديد من الرّوايات من المنطقة ومن مراقبين خارجيين محايدين أنّه بحلول منتصف التّسعينّيات، كانت جميع الأطراف في يوغوسلافيا السّابقة المزعزعة للاستقرار مذنبة بارتكاب فظائع - المسلمون البوسنّيون، والكاثوليك، الكروات والمسيحّيون الصّرب الأرثوذكس، ومع ذلك، تركّزت التّقارير الإعلاميّة لواشنطن وحلف النّاتو على جانب واحد فقط: وهو الرّئيس الصّربي النّاقم ميلوسيفيتش. طالما بقي جيب مُدَافَعٌ عنه جيّداً في وسط منطقة البلقان، والذي رفض "إصلاح" صندوق النّقد الدّولي ووجود حلف شمال الأطلسي، ستُحْظَر الأجندة الجّغرافيّة السّياسيّة طويلة الأجل لواشنطن للسّيطرة على خطوط أنابيب بحر قزوين ووسط آسيا.

بحلول أوائل عام ١٩٩٩، كانت إدارة كلينتون قد قرّرت أنّ الوقت قد حان لتغيير كل ذلك. رفض ميلوسيفيتش السّاخط مطلب الولايات المتحّدة في رامبوييه (Rambouillet)، الملحق "ب" الشّرير (Appendix B) الذي

ينصّ على السّماح لقوّات النّاتو باحتلال كوسوفو، وربّما صربيا، "لأسباب إنسانيّة لمنع الإبادة الجماعيّة." تمّ استخدام الرّفض المتوقّع من ميلوسوفيتش لتبرير الحرب. بدأت واشنطن حملة قصف ضخمة، متجاهلة التّفاصيل الدّقيقة للقانون الدّولي، وميثاق الأمم المتّحدة (وفي الحقيقة أيّ مشاركة من الأمم المتّحدة في العمليّة)، وميثاق حلف النّاتو (الذي يحدّد دوراً دفاعيّاً بحتاً)، واتّفاقيّات هلسنكي (Helsinki accords)[1] لعام ١٩٧٥، وحتّى دستور الولايات المتّحدة (الذي ينصّ على أنّ الكونغرس فقط لديه القدرة على إعلان الحرب). واستشهد الرّئيس كلينتون بأسباب "إنسانيّة" وخطر الإبادة الجماعيّة الوشيكة ضدّ ألبان كوسوفو، وبدأ قصفاً لا هوادة فيه ولا رحمة لأهداف الصّرب المدنيّين.

---

(١) كانت اتفاقيات هلسنكي، أو الوثيقة الختاميّة لهلسنكي، أو إعلان هلسنكي (الفنلنديّة: هلسنجن باتوساسياكيرجا، السويديّة: هيلسينجفورسكونفيرنسن) هي الوثيقة الختاميّة لمؤتمر الأمن والتّعاون في أوروبا المنعقد في قاعة فنلندا بهلسنكي، فنلندا، خلال شهري تموّز والأول من شهر آب، عام ١٩٧٥. وقعت ٣٥ دولة، بما في ذلك الولايات المتّحدة، وكندا، وجميع الدّول الأوروبيّة باستثناء ألبانيا وأندورا الإعلان في محاولة لتحسين العلاقات بين الشّيوعيين والغرب. ومع ذلك، لم تكن اتفاقيّات هلسنكي ملزمة لأنّها لم تكن تتمتّع بوضع معاهدة. كانت هناك أربع مجموعات أو سلال. في السّلّة الأولى، حدّد "إعلان مبادئ توجيه العلاقات بين الدّول المشاركة" (والمعروف أيضاً باسم "الوصايا العشر") النّقاط العشر التّالية:

المساواة في السّيادة، واحترام الحقوق المتأصّلة في السّيادة- الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها- حرمة الحدود- السّلامة الإقليميّة- التّسوية السّلمية للنّزاعات الدّول- عدم التدخل في الشّؤون الدّاخليّة- احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسيّة، بما في ذلك حرّيّة الفكر أو الضّمير أو الدين أو المعتقد- التّعاون بين الّدول- الوفاء بحسن نيّة بالالتزامات بموجب القانون الدّولي.....

بعد ذلك بآلاف الأطنان من القنابل، وبعد تدمير يُقَدّر بنحو /٤٠/ مليار دولار للاقتصاد والبنية التّحتيّة في صربيا، بدأ البنتاغون في بناء واحدة من أكبر القواعد العسكريّة الأمريكيّة في أيّ مكان في العالم. لقد أعطى معسكر بوند ستيل[1] (Camp Bond Steel) بالقرب من جنجيلان (Gnjilane) في جنوب شرق كوسوفو، قلعة يسكنها ثلاثة آلاف جندي، ومطاراً، وأحدث الاتّصالات السّلكيّة واللاسلكيّة، للولايات المتّحدة وجوداً عسكريّاً قياديّاً ودائماً بشكل واضح في منطقة البلقان الإستراتيجيّة على مقربة من بحر قزوين.

في حزيران عام ١٩٩٩، بمُجرّد انتهاء قصف صربيا، أعلنت الحكومة الأمريكيّة أنّها تموّل دراسة جدوى لخط الأنابيب الألبانيّة المقدونيّة البلغاريّة). في إشارة إلى فرض سيطرة حلف النّاتو على صربيا وكوسوفو، أعلن جوزيف غراندمايسون (Joseph Grandmaison) وهو مسؤول حكومي أمريكي رفيع المستوى "إنّ احتمال أن تضمن الحكومة الأمريكيّة الأمن في المنطقة وتوفّر ضمانات ماليّة، يجعلها الآن أموبو (AMBO) أو (شركة أنابيب النّفط الألبانيّة المقدونيّة البلغاريّة) فهذا أكثر بكثير من عرض أكثر جاذبيّة.

---

(١) يُعدّ معسكر بوندستيل هو القاعدة الرّئيسة لجيش الولايات المتّحدة تحت قيادة قوة كوسوفو في كوسوفو. [أ] يقع بالقرب من فيريزاج في الجزء الشرقي من كوسوفو، وتشكل القاعدة مقراً لحلف الناتو لمجموعة القوّة المتعدّدة الجنسيات في شرق كوسوفو (MNBG-E). سميت القاعدة على اسم حاصل على جائزة الأوسكار في حرب فيتنام، الرقيب جيمس ل. بوندستيل. في القاعدة، وكلها مبنيّة بمساعدة من الجّيش الأمريكي والتي يستخدمها الجنود والموظّفون المدنيّون الذين يعيشون ويعملون هناك، ويُمْكن أن تستوعب ما يصل إلى ٧٠٠٠ جندي مما يجعلها أكبر قاعدة أمريكيّة في البلقان. يعد تبادل البريد (PX) أكبر تبادل عسكري في جنوب شرق أوروبا .

تمّ إجراء دراسة الجدوى الهندسيّة لشركة أنابيب النّفط الألبانيّة المقدونيّة البلغاريّة بواسطة شركة روت آند براون (Root & Brown) من شركة هاليبرتون (Halliburton)، عندما كان ديك تشيني رئيسًا لشركة هاليبرتون. عندما نُشِرت الّدراسة الجّديدة في شهر أيّار عام ٢٠٠٠، صرّح السّفير الأمريكي ريتشارد أرميتاج (Richard Armitage)، الذي أصبح فيما بعد نائباً لوزير الخارجيّة في إدارة بوش، قائلاً:

فيما يُمْكن للمرء أن يطلق عليه "عائدات القصف" أو أجر مقابل الدّعم المقدّم من هذه الدّول المحيطة بحلف النّاتو خلال نزاع كوسوفو، فإنّ ألبانيا ومقدونيا وبلغاريا تسعى الآن للحصول على تعويض اقتصادي من الغرب في مقابل دعمها.

مثل خط سكّة حديد بغداد التي مثّلت جهود ألمانيا القارّيّة قبل الحرب العالمّية الأولى لفتح طريق تجاري إلى الخليج العربي، والذي سيكون مستقلًّا عن السّيطرة البحريّة البريطانيّة هكذا يُمْكن أن تقدّم سلسلة جديدة من خطوط الأنابيب عبر البلقان للاتّحاد الأوروبي تنوّعاً لإمدادات النّفط ودرجة استقلال الطّاقة عن مصادر الطّاقة التي تسيطر عليها الولايات المتّحدة وروسيا. في أعقاب حرب كوسوفو، كانت الولايات المتّحدة قد قامت بعمل استباقي ضد مثل هذا الاستقلال المحتمل للطّاقة، وفرضت سيطرة حلف النّاتو والولايات المتّحدة على طرق ومصادر خطوط الأنابيب المحتملة. عندما خرجت بلغراد من قصف وأنقاض حرب كوسوفو، بدا أنّ الولايات المتّحدة تسيطر بقوّة على أي خطوط أنابيب محتملة إلى الاتّحاد الأوروبي.

كانت السّيطرة العسكريّة على أوراسيا من قبل القوّة العظمى الوحيدة قد اتّخذت خطوة عملاقة إلى الأمام بنهاية حرب كوسوفو. كانت قد سارت

ديمقراطيّة الدّولار قُدُماً مرّة أُخْرى. كما كان عَلَمُ السّوق الحرّة قد تمّ زرعه بحزم في يوغوسلافيا المدمّرة. بحلول عام ٢٠٠١، كانت واشنطن تتمتّع بسيطرة عسكريّة بلا منازع على البلقان. لقد أشار ويليام فاريش (William Farish) السّفير الأمريكي الجديد لدى محكمة سانت جيمس (The Court of St. James) في لندن وهو ابن عائلة نفطيّة ثريّة في تكساس إلى أنّ ثروات النّفط الهائلة في منطقة بحر قزوين هي سبب رئيس للاهتمام الأمريكي بالبلقان.

في ٢٣ أيلول عام ٢٠٠١، في مقابلة في صنداي تايمز (The *Sunday Times*)، تحدّث فاريش عن رحلته المزمعة إلى البلقان، وهي رحلة غير عاديّة لسفير في بريطانيا على أقلّ تقدير. كان فاريش صديقاً موثوقاً به لعائلة بوش، فهو وريث ثروة ستاندرد أويل، الذي فهم الجغرافيا السّياسيّة للنّفط - ولا شك في أنّ ذلك كان السّبب الحقيقي الذي جعله سفيراً فيمحكمة سانت جيمس. وتحدّث عن تعزيز وجود حلف النّاتو في البلقان، نتيجة للهجمات الإرهابيّة على الولايات المتّحدة في ذلك الشّهر، مشيراً إلى البلقان باعتبارها "منطقة عازلة محتملة ضدّ الأنظمة غير المستقرّة إلى الشّرق". كما أشار إلى الأهمية الإستراتيجيّة لموارد الطّاقة في بحر قزوين وطرق خطوط الأنابيب.

مع بداية العقد الجديد، كانت واشنطن القوّة الاقتصاديّة العظمى التي لا ينازعها أحد، حيث لعبت هيمنتها العسكريّة دوراً أقلّ وضوحاً. في غضون بضعة أشهر قصيرة كانت هذه الأدوار قد تحوّلت بشكل كبير. لقد احتاج الأمر انهيار أسهم وول ستريت، والرّكود الاقتصادي والأحداث التي لا تُصدَّق في نيويورك وواشنطن لتحقيق هذا التّحوّل. كانت العواقب مهمّة بالنّسبة للأمريكيّين والعالم.

الهيئة العامة
السورية للكتاب

-١٣-

ألفيّة جديدة للجغرافيا السّياسيّة للنّفط

بوش يعيد شركات النّفط الكبرى مرّة أُخْرى إلى واشنطن

انتهت رئاسة كلينتون بفضائح الإقالة وانكماش أكبر فقاعة ماليّة في العالم، وهي فقاعة سوق الأوراق الماليّة في نيويورك. لقد اختفى أكثر من /٧/ تريليونات من الدّولارات الورقيّة في غضون أشهر. تحطّمت أسطورة الاقتصاد الجديد، إلى جانب آمال المعاش التّقاعدي لملايين الأميركيّين ومئات المليارات في الخسائر للمستثمرين الأجانب الذين كان قد تمّ إغراؤهم باحتمالات تحقيق مكاسب رائعة. حملت الحملة الانتخابيّة الرّئاسيّة في عام ٢٠٠٠ نائب الرّئيس آل غور ضدّ حاكم غير معروف إلى حدّ كبير من ولاية تكساس، وهو رجل نفط سابق، بدا أنّ من أهمّ سماته جهله بالسّياسة العالميّة.

تولّى جورج دبليو بوش السّلطة في كانون الثّاني عام ٢٠٠١ بعد الانتخابات الأكثر إثارة للجدل في التّاريخ الحديث. لقد فاز على أساس تدخّل المحكمة العليا الاستثنائي /٥-٤/ في تصويت فلوريدا، على الرّغم من ولاية تصويت شعبيّة واضحة لمنافسه غور. إنّ تركيز كلينتون على السّياسة الاقتصاديّة كأساس لتوسيع الهيمنة الأمريكيّة لم يعد محور سياسة واشنطن.

كانت خيارات حكومة بوش الرّئيسة ملحوظة. إنّ أي شخص في آلة الزّمن كان من المُمْكن أن يعتقد أنّ السّاعة قد عادت إلى زمن الأب بوش قبل اثني عشر عاماً. إنّ جميع المناصب الوزاريّة العليا كانت تحت إشراف

أصدقاء جورج إيتش دبليو بوش بمن فيهم نائب الرّئيس ديك تشيني، ووزير الدّفاع دونالد رامسفيلد، ووزير الخارجيّة كولن باول، وحتّى مستشارة الأمن القومي كوندي رايس[1]. تمّ تحديد خيارات مجلس الوزراء للرّئيس من قبل تشيني وجيمس بيكر، وهو شخصيّة مهمّة للغاية ويبدو دائماً أنّها تظهر في المواقف الحرجة.

كانت الخلفيّة النّفطيّة لدائرة بوش الدّاخليّة لا يُمْكن إنكارها. شغل تشيني منصب الرّئيس التّنفيذي لشركة هاليبرتون إنك (Halliburton Inc.) وهي شركة الجيوفيزياء والخدمات البتروليّة الرّائدة في العالم. أمّا رايس فقد كانت قد عملت في مجلس إدارة شركة شيفرون أويل (Chevron Oil). كان لبوش نفسه خبرة نفطيّة واسعة، وكان وزير التّجارة دون إيفانز (Don Evans) رجل نفط أيضاً. باختصار، كانت إدارة بوش التي تولّت السّلطة في كانون الثّاني عام ٢٠٠١ غارقة في قضايا النّفط والطّاقة بشكل لم يكن هناك مثيل له بإدارة في التّاريخ الأمريكي الحديث. كان النّفط والجغرافيا السّياسيّة في مركز الصّدارة في واشنطن.

كان عهد كلينتون قد جُسِّدَ بوزير الخزانة، والمصرفي الاستثماري في وول ستريت روبرت روبن و"دولاره القوي". مع التّركيز على التّعاون متعدّد الأطراف، والسّياسات الاقتصاديّة للسّوق الحرّة وصندوق النّقد الدّولي، كان كلينتون قد دفع جدول أعمال لا يرحم لعولمة الشّركات لصالح الولايات المتّحدة. لقد قلّل من شأن الإنفاق العسكري، وكذلك الجّغرافيا السّياسيّة للنّفط، حتّى وقت متأخّر للغاية.

---

(١) كوندوليزا رايس.

مع بداية القرن الجديد، كانت الدّوائر القويّة في المؤسّسة الأمريكيّة قد قرّرت أنّ الوقت قد حان لتغيير التّركيز. إذا كانت وزارة الخزانة قد أضحت رمز السّلطة في عهد كلينتون، فقد كانت وزارة الدّفاع نقطة محوريّة في عهد بوش. وكما هو الحال خلال معظم الحرب الباردة، فإنّ جدول أعمالها مرتبط مباشرة بالجغرافيا السّياسيّة للنّفط.

كانت مهمّة ديك تشيني الأولى كنائب للرّئيس بوش هي إجراء مراجعة شاملة لسياسة الطّاقة الأمريكيّة. لقد حصل تشيني على سلطة أكبر من أي نائب للرّئيس في التّاريخ، والذي كان من الواضح أنّه يتّخذ معظم القرارات السّياسيّة الرّئيسة لرئيسه المبتدئ.

توجّه تشيني لطلب المساعدة من جيمس بيكر الثّالث (James Baker III)، صديق ومعلم قديم. بعد مغادرته واشنطن عام ١٩٩٢، كان بيكر قد مُنِحَ مركز أبحاث رئيس، وهو معهد بيكر (The Baker Institute) بجامعة رايس بهيوستن (Houston's Rice University). كانت مجموعة طاقة معهد بيكر فريدة من نوعها. وكان من بين هؤلاء كينيث لاي (Kenneth Lay) والذي سيصبح رئيس شركة إنرون كورب (Enron Corp) سيّئة السّمعة قريباً، وواحد من الدّاعمين الماليّين لبوش الأكثر سخاءً. تضمّن أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة شل (Shell)، وأحد كبار المديرين التّنفيذيّين لشركة بي بي (BP)، ورئيس شركة تكساكو شيفرون (Chevron Texaco). وكان ماثيو سيمونز (Matthew Simmons) مستشار النّفط في المجموعة، واشتمل مجلس إدارة معهد بيكر الشّيخ سعود ناصر الصّباح وزير النّفط الكويتي السّابق.

في وقت لاحق، تمّ التّعرّف على ابنة الشّيخ صباح في حاشية غريبة عن حرب العراق الأولى على أنّها المرأة الكويتيّة التي كانت قد أبلغت الكونغرس الأمريكي في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩٠ بأنّها كانت قد شاهدت جنوداً عراقيّين يأخذون أطفالاً كويتيين من حاضناتهم. كانت شهادتها الصّادمة عاملاً رئيساً في الحصول على الدّعم الشّعبي الأمريكي لعمليّة عاصفة الصّحراء (Operation Desert Storm). تمّ الكشف عن هذا الحادث لاحقًا كحيلة للعلاقات العامّة، تمّ تلفيقها بواسطة لهيل آند نولتون[1] (Hill & Knowlton)، وهي شركة في واشنطن قريبة من إدارة بوش. كانت الحكومة الكويتيّة المنفيّة قد دفعت لهيل آند نولتون /١٠,٨/ مليون دولار لكسب أصدقاء للكويت في واشنطن بشأن خوضها الحرب مع العراق. كان مكتب هيل آند نولتون في واشنطن يديره آنذاك كريج فولر(Craig Fuller)، رئيس الأركان السّابق لنائب الرّئيس جورج بوش.

كانت أزمة الكهرباء في كاليفورنيا، وارتفاع أسعار الغاز الطّبيعي والنّفط، وشبكة الكهرباء الأمريكيّة التي تغطُّ في فوضى عارمة الأسباب المعلنة لمطالبة الرّئيس لتشيني بتقديم مقترحات بشأن إستراتيجيّة وطنيّة

---

(١) شركة عالميّة للاستشارات في مجال العلاقات العامّة، يقع مقرها الرّئيس في مدينة نيويورك بالولايات المتّحدة، ولديها أكثر من ٨٠ مكتباً في أكثر من ٤٠ دولة. تأسّست الشّركة في كليفلاند، أوهايو، في عام ١٩٢٧ من قبل جون دبليو هيل، وكان يقودها منذ عام ٢٠١١ رئيس مجلس الإدارة والرّئيس التّنفيذي جاك مارتن. تمّ الاستحواذ عليها من قبل شركة جي دبليو تي (JWT). بعد الاستملاك، استمرّت هيل آند نولتون في العمل ككيان مستقل تحت مجموعة جي دبليو تي. توسّعت الشّركة إلى الصّين في عام ١٩٨٤، واكتسبت كل من جراي آند كومباني وكارل بيوار وشركاه، وهما شركتان للعلاقات العامّة مع وجود وطني في الولايات المتّحدة.

للطّاقة. لقد أعطى تقرير تشيني لسياسة الطّاقة الوطنيّة (National Energy Policy Report) إشارة واضحة لما تدور حوله الإدارة الجديدة. تمّ دفن رسالتها في النّقاش الحزبي وتمّ تجاهلها أيضاً. كان ينبغي دراستها بعناية أكبر كدليل على أجندة بوش.

مكمن الجائزة الكُبرى

شكّل تقرير إستراتيجيّة معهد بيكر للطّاقة أساساً لتّوصيات فرقة العمل الرّسميّة لتشيني المقدّمة إلى الرّئيس، وهو تقرير سياسة الطّاقة الوطنيّة الصّادر في شهر نيسان عام ٢٠٠١ (The National Energy Policy Report of April 2001). عكس كلّ من تقرير بيكر وتشيني زيادة كبيرة في اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط المستورد خلال العقدين القادمين. لقد حدّدت مجموعة بيكر النّقص المتزايد في النّفط العالمي، وخصّت العراق بالاهتمام: "لا يزال العراق التّأثير المزعزع للاستقرار في ... تدفق النّفط إلى الأسواق الدّوليّة من الشّرق الأوسط"، حسبما أعلنت دراسة بيكر. لم يشرحوا السّبب. لقد دعوا واشنطن ببساطة إلى "إعادة صياغة الأهداف فيما يتعلّق بسياسة العراق."

أوصت دراسة معهد بيكر أيضاً بأن تشمل مجموعة تشيني لسياسة الطّاقة "تمثيلًا من وزارة الدّفاع". كانت الإستراتيجيّة العسكريّة وإستراتيجيّة الطّاقة للولايات المتّحدة في الواقع إستراتيجيّة واحدة. خلص تقرير بيكر باعتباره نذيراً على ما كان سيحدث، 'ما لم تتولَّ الولايات المتّحدة دوراً قياديّاً في تشكيل قواعد جديدة للعبة، {ستُتْرَكُ} الشّركات الأمريكيّة والمستهلكين الأمريكيّين والحكومة الأمريكيّة في وضع أضعف.' لم يتردد تشيني والإدارة

الجّديدة في تولّي الدّور القيادي، على الرّغم من أنّ قلّة منهم يمكن أن يتخيّلوا في هذه المرحلة كيف سيتمّ تشكيل القواعد الجديدة.

أكّد تقرير تشيني الاعتماد المتزايد لاقتصاد الولايات المتّحدة على واردات النّفط، وفكّر جيّداً فيما سيحدث في المستقبل. بعد الإشارة إلى بدائل الطّاقة المحلّيّة، تناول جوهر التّوصيات كيفيّة تأمين الولايات المتّحدة لمصادر نفطيّة أجنبيّة جديدة. في هذا الصدد، لاحظ التّقرير مشكلة. كانت العديد من المناطق في العالم التي تمتلك أكبر موارد نفطيّة في أيدي الحكومات الوطنيّة التي لم تكن مصالحها بالضّرورة مساعدة لأجندة الطّاقة الأمريكيّة. أشار تقرير تشيني إلى أنّ "هذه القوى الأجنبيّة لا تضع دائماً مصالح أمريكا في اعتبارها". وكان المقصود من ذلك أنّ حكومة قوميّة تتحكّم في موارد الطّاقة الخاصّة بها وبأفكارها الخاصّة بالتّنمية الوطنيّة قد لا تشارك جدول أعمال شركة إكسون موبيل أو شيفرون تكساكو أو ديك تشيني.

كان لدى تشيني وبيكر وآخرين في الدّوائر السّياسيّة العليا في واشنطن مخاوف جدّيّة طويلة الأجل. لقد شعروا بالقلق من حالة إمدادات النّفط العالميّة، وهو موضوع نادراً ما تمّ ذكره في المناقشة العامّة لأسباب وجيهة. كانوا يفكرون أيضاً في كيفيّة وضع أيديهم على ما تبقّى.

في خريف عام ١٩٩٩، في اجتماع خاص بمعهد لندن للبترول (London Institute of Petroleum)، كان تشيني الذي كان يشغل منصب الرّئيس التّنفيذي لشركة هاليبرتون آنذاك قد أخبر كبار المسؤولين التّنفيذيّين الدّوليّين في مجال النّفط بأنّ الشّرق الأوسط سيصبح مركزاً إستراتيجيّاً أكثر حيويّة لاحتياطيات النّفط المطلوبة على مدار العقود القادمة. في معاينة لتقرير الطّاقة لعام ٢٠٠١، أخبر تشيني رجال النّفط:

بحلول عام ٢٠١٠، سنحتاج إلى خمسين مليون برميل إضافي يوميّاً. إذن من أين سيأتي النّفط؟ من الواضح أنّ الحكومات وشركات النّفط الوطنيّة تسيطر على حوالي تسعين في المائة من الأصول. يبقى النّفط في الأساس من الأعمال الحكوميّة.

وكان الرّقم البالغ /٥٠/ مليون برميل يوميّاً ما يقرب من ثلثي إجمالي الإنتاج العالمي من النّفط في ذلك الوقت، وهو رقم ضخم يساوي أكثر من ستّة أضعاف إجمالي إنتاج النّفط في المملكة العربيّة السّعوديّة. كانت حقيقة أنّ تشيني رأى أنّ سيطرة الحكومات على نفطها تمثّل مشكلة هو أمر بالغ الأهميّة كما سيعلم صدّام حسين وغيره من رؤساء دول النّفط قريباً.

أين سيجد العالم ستّ ممالك عربيّة جديدة كالسعوديّة؟ أجاب تشيني قائلاً: "في حين أنّ العديد من مناطق العالم توفّر فرصاً نفطيّة كبيرة، فإنّ الشّرق الأوسط، بثلثي نفط العالم وبأقلّ تكلفة، لا يزال هو المكان الذي تكمن فيه الجائزة الكبرى في النّهاية ..." لقد ألمح تشيني قبل عام في اجتماع نفط تكساس إلى ما يُمْكِن أن يكون محور تركيز الجّغرافيا السّياسيّة للنّفط في إدارة بوش. فعند الحديث عن المخاطر وعدم الاستقرار في كازاخستان، ردّ تشيني الذي كان لا يزال الرّئيس التّنفيذي لشركة هاليبرتون قائلاً: "عليك أن تذهب إلى حيث يوجد النّفط ... لا أقلق بشأنه كثيراً." لقد فكّر في الأمر بوضوح الكثير، رغم ذلك.

مع احتياطيات النفط غير مستثمرة وربّما أكبر من تلك الموجودة في المملكة العربيّة السّعوديّة، كان العراق قد أصبح موضوع اهتمام كبير لتشيني وإدارة بوش في وقت مبكّر جدّاً. لقد كشف بول أونيل (Paul O'Neill)، وهو عضو مجلس وزراء إدارة بوش الذي طُرد في أواخر عام ٢٠٠٢ بسبب عدم كونه لاعباً جيّداً في الفريق، في وقت لاحق أنّه، كرئيس، كان بوش قد

قرّر جعل تغيير النّظام العراقي هدفاً على قمّة الأولويّات بوقت طويل قبل هجمات ١١ أيلول الإرهابيّة عام ٢٠٠١.

في ١١ كانون الثّاني عام ٢٠٠٤، وفي مقابلة مع برنامج ٦٠ دقيقة (60 Minutes)، وهو برنامج تلفزيوني أمريكي شهير، صرّح وزير خزانة بوش السّابق أنّه في أوائل عام ٢٠٠١، بدأ بوش في التّركيز على كيفيّة الإطاحة بحكومة العراق. يتذكّر أونيل، "منذ البداية، كان هناك قناعة بأنّ صدّام حسين كان شخصاً سيئّاً وأنّه يجب إخراجه من السّلطة." بالنّسبة لي، كانت فكرة الاستباق، أي أنّ للولايات المتّحدة الحقّ من جانب واحد في القيام بكلّ ما نقرر القيام به هي قفزة هائلة حقّاً". ادّعى أونيل، المعروف بصدقه العنيد إن لم يكن لدبلوماسيّته، أنّه بعد عشرة أيام من تولّي بوش السّلطة، كان "الموضوع "الأول" هو العراق. قبل ثمانية أشهر من ظهور أسامة بن لادن والحرب على الإرهاب في الواجهة، كان بوش وتشيني والحكومة يبحثان في الخيارات العسكريّة لإزالة صدّام حسين.

لم تكن مجموعة بيكر أول من سلّط الضّوء على الحاجة إلى تغيير النّظام في العراق. ولم تكن هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠١، المناسبة الأولى لكبار النّخب في الصّناعة، والجيش، والطّاقة، والنّخب الأمريكيّة لمناقشة كيفيّة الحفاظ على هيمنتهم العالميّة الفريدة.

"القرن الأمريكي الجديد"

أصدر مركز أبحاث غير معروف في واشنطن ورقة سياسيّة في أيلول عام ٢٠٠٠، قبل أسابيع من الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة، وقبل عام من أحداث ١١ أيلول. من الواضح أنّ الورقة التي تحمل عنوان "إعادة بناء

دفاعات أمريكا" (Rebuilding America's Defenses) كانت تهدف إلى صياغة سياسة الإدارة المقبلة. تمّ إعداد الوثيقة من قبل مجموعة مؤثّرة تطلق على نفسها اسم مشروع القرن الأمريكي الجديد (Project for the New American Century)، أو (PNAC) اختصاراً.

كان من بين أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديد نفس الرّجال الذين كانوا سيصقلون السّياسة في الإدارة القادمة. ضمّت المجموعة رئيس مجموعة هاليبرتون تشيني، ودون رامسفيلد (Don Rumsfeld) وبول وولفويتز (Paul Wolfowitz)، الذي أصبح فيما بعد نائباً لوزير الدّفاع رامسفيلد وصقر حرب بارز في حرب العراق. كما شمل رئيس أركان تشيني في وقت لاحق، لويس ليبي (Lewis Libby)، وكارل روف (Karl Rove)، اللذين استمرّا حتّى أصبحا أقوى إستراتيجيّين سياسيّين لجورج بوش. كما شارك أيضاً كبار المسؤولين التّنفيذيّين، مثل بروس جاكسون (Bruce Jackson) من شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martin)، وهي إحدى أكبر شركات الدّفاع في العالم، وريتشارد بيرل(Richard Perle)، وحاكم فلوريدا جيب بوش (Jeb Bush). كان رئيس مشروع القرن الأمريكي الجّديد هو وليام كريستول (William Kristol)، الذي بنى إمبراطوريّة إعلاميّة متشدّدة حول "ويكلي ستاندارد" (*Weekly Standard*) بمساعدة /١٠/ ملايين دولار من روبرت مردوخ (Rupert Murdoch) ناشر جريدة تايمز (*Times*) التي تصدر في لندن. بالنّظر إلى هؤلاء الدّاعمين الأقوياء، كان تقرير مشروع القرن الأمريكي الجّديد يستحق القراءة المتأنّية. قليلون فعلوا ذلك قبل ١١ أيلول.

بدأ تقرير مشروع القرن الأمريكي الجديد هذا بسؤال بسيط: "هل لدى الولايات المتّحدة العزم على تشكيل قرن جديد مواتٍ للمبادئ والمصالح الأمريكيّة؟" لقد أعلنوا:

إنّ الولايات المتّحدة هي القوّة العظمى الوحيدة في العالم... في الوقت الحالي، لا تواجه الولايات المتحدة منافساً عالميّاً ... ينبغي أن تهدف الإستراتيجيّة الأمريكيّة الكبرى إلى الحفاظ على هذا الموقف المميّز، وتوسيع نطاقه في المستقبل قدر الإمكان. ومع ذلك، هناك دول قويّة محتملة غير راضية عن الوضع الحالي وتتوق لتغييره، إذا أمكن ذلك ...

أوضح التّقرير أنّهم قد وضعوا في اعتبارهم مختلف القوى الأوروبيّة الآسيويّة، من أوروبا إلى المحيط الهادئ.

أشاد مشروع القرن الأمريكي الجديد بكتاب أبيض إستراتيجي عام ١٩٩٢ كان وولفويتز قد كتبه لتشيني عندما كان تشيني وزيراً للدّفاع خلال حرب العراق الأولى، مؤكّداً:

"قدّم دليل سياسة الدّفاع (The Defense Policy Guidance) الذي تمّت صياغته في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٢ مخطّطاً للحفاظ على تفوّق الولايات المتّحدة، مما يحول دون ظهور منافس قوي للقوّة وصقل نظام الأمن الدّولي بما يتماشى مع المبادئ والمصالح الأمريكيّة". أمر بوش بأن يتمّ دفن ورقة السّياسة لعام ١٩٩٢. أصبح الجوّ حاراً جدّاً بعد تسريب نسخة إلى صحيفة نيويورك تايمز (The *New York Times*) في أوائل عام ١٩٩٢. كانت قد دعت على وجه التّحديد إلى شكل من حروب استباقيّة، "لمنع" منافسة قوى عظمى، وجعله جورج دبليو بوش كإستراتيجيّة رسميّة للأمن القومي للولايات المتّحدة، أو مذهب بوش، في أيلول عام ٢٠٠٢.

أكّد تشيني ورفاقه الآن على جدول الأعمال الإمبراطوري لعام ١٩٩٢ لأمريكا في فترة ما بعد الحرب الباردة. أعلنوا أنّ الولايات المتّحدة "يجب أن تثني الدّول الصّناعيّة المتقدّمة عن تحدّي قيادتنا، أو حتّى التّطلّع إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر".

لم تكن مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد مقتنعة فقط بالسّيطرة على الأرض، واقترحت أن تنشئ واشنطن "نظاماً للقيادة والسّيطرة في جميع أنحاء العالم". كما طالبوا أيضاً بإنشاء "قوّات الفضاء للولايات المتّحدة" للسّيطرة على الفضاء، والسّيطرة الكاملة على الفضاء الافتراضي، وتطوير أسلحة بيولوجيّة "يُمْكن أن تستهدف أنماطاً وراثيّة معيّنة والتي قد تحوّل الحرب البيولوجيّة من عالم الإرهاب إلى أداة مفيدة سياسيّاً." الحرب البيولوجيّة كأداة مفيدة سياسيّاً؟ حتّى جورج أورويل[1] (George Orwell) كان سيصدم لهذا.

---

(١) كان إريك آرثر بلير (٢٥ حزيران ١٩٠٣ - ٢١ كانون الثّاني عام ١٩٥٠)، المعروف باسمه المستعار جورج أورويل، روائياً وكاتباً وصحافيّاً وناقداً إنكليزيّاً، يتميّز عمله بالنّثر الواضح والوعي بالظّلم الاجتماعي والمعارضة للشموليّة، ودعم صريح للاشتراكيّة الدّيمقراطيّة. ككاتب، أنتج أورويل النّقد الأدبي والشّعر والقصص والصّحافة الجدليّة؛ ومعروف عن الرّواية الاستوائيّة الحيوانيّة مزرعة حيوانات (١٩٤٥) ورواية الدستوب تسعة عشر أربعة وثمانون (١٩٤٩). أعماله غير الخياليّة، بما في ذلك الطّريق إلى ويجان بيير (١٩٣٧)، وتوثيق تجربته في الحياة للطبقة العاملة في شمال إنكلترا، وتكريم كاتالونيا (١٩٣٨)، وهو سرد لخبراته في بيعها لفصيل الجمهوريّين في الحرب الأهليّة الإسبانيّة (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، تحظى باحترام كبير مثل مقالاته عن السّياسة والأدب واللغة والثّقافة. في عام ٢٠٠٨، صنّفت التّايمز جورج أورويل في المرتبة الثّانية بين "أعظم ٥٠ كاتباً بريطانيّاً منذ عام ١٩٤٥".

بمنتهى الغرابة، استمرّ تقرير مشروع القرن الأمريكي الجديد في أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠ في تحديد ما أصبح فيما بعد مخلّداً من قبل جورج دبليو بوش باعتباره "محور الشّر"[١] (The Axis of Evil) وأشار إلى ثلاثة أنظمة - كوريا الشّماليّة، وإيران والعراق- باعتبارها مشكلة خاصّة بالّنسبة للقرن الأمريكي الجديد.

قبل أشهر سبقت رؤية العالم الهجمات على مركز التّجارة العالمي (The World Trade Center) والبنتاغون (the Pentagon) بفضل شبكة السي إن إن (CNN) أو حتّى قبل سماع العالم عن أسامة بن لادن، استهدف مشروع القرن الأمريكي الجديد التّابع لتشيني عراق صدّام حسين بمعاملة خاصّة، مبيّناً بصراحة أنّ السّياسة الأمريكيّة يجب أن تكون للسّيطرة العسكريّة المباشرة على الخليج العربي. لقد أعلن التّقرير:

سعت الولايات المتّحدة لعقود إلى لعب دور دائم في الأمن الإقليمي في الخليج. ففي حين أنّ الصّراع الذي لم يتمّ حلّه مع العراق يوفّر مبرّراً فوريّاً إلا أنّ الحاجة إلى وجود قوي للقوّات الأمريكيّة في الخليج تتجاوز قضيّة نظام صدّام حسين.

تلك الجملة، حول "الحاجة إلى وجود قوي للقوّات الأمريكيّة في الخليج"، تمّت قراءتها لاحقاً وإعادة قراءتها في العديد من الأوساط في جميع

---

(١) استخدم الرئيس الأمريكي جورج بوش عبارة "محور الشّر" لأول مرة في خطاب حالة الاتّحاد في ٢٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٢، وكثيراً ما تكرر ذلك طوال فترة رئاسته لوصف الحكومات الأجنبيّة التي زعم بأنّها كانت ترعى "الإرهاب" أثناء إدارته وتحاول امتلاك أسلحة الدّمار الشّامل. تمّ استخدام فكرة مثل هذا المحور لتحديد هؤلاء الأعداء المشتركين للولايات المتّحدة وحشد الجماهير الأمريكيّة لدعم الحرب على "الإرهاب".

أنحاء العالم في الأشهر التي سبقت قصف بغداد. كان العراق ببساطة عذراً مفيداً لتشيني وولفويتز وآخرين لتبرير "الحاجة إلى وجود قوي للقوّات الأمريكيّة في الخليج ..." ولم يكن هناك أيّ حديث عن أسلحة الدّمار الشّامل العراقيّة أو عن علاقاته بالإرهابيين.

من كابول إلى بغداد: الحرب على الإرهاب أم الحرب على النّفط؟

إذا كانت إدارة بوش غير مهيّأة لصدمة ١١ أيلول عام ٢٠٠١، فمن المؤكّد أنّها لم تضيّع الوقت في إعداد ردّها، الحرب على الإرهاب. كان الإرهاب ليحلّ محلّ الشّيوعيّة كصورة عالميّة جديدة "للعدو". الإرهابيّون الجُدد يُمْكن أن يكونوا في أي مكان وفي كل مكان. قبل كلّ شيء، كما تمّ تعريف الحرب في واشنطن، كانت موجودة في الغالب في المناطق الإسلاميّة التي صادف أيضاً أنّها تسيطر على معظم احتياطيّات النّفط في العالم. تمّ تحريك "المحاربين القدامى"[١] (cold warriors) مرّة أُخْرى إلى

---

(١) "Cold Warriors" هي الحلقة الرّابعة والعشرون من الموسم السّادس من المسرحيّة الهزليّة المتّحركة، فيوتسرما (Futurama)، وتمّ بثّها في الأصل في ٢٥ [أ] عام ٢٠١١ على كوميدي سنترال (Comedy Central). يقوم النّجم الأمريكي توم كيني ضيفاً في الحلقة، معرباً عن الشّخصيّة المتكرّرة يانسي فراي جونيور، بالإضافة إلى رائد الفضاء بوز ألدرين، معبّراً عن نفسه. في الحلقة، أعاد فراي عن غير قصد البرودة الشّائعة إلى القرن الحادي والثّلاثين. يرتبط الموقف بماضي فراي، وتظهر ذكريات الماضي تصوّر دخوله في مسابقة علميّة تابعة لناسا وعلاقته بوالده. كتب الحلقة دان فيبر وإخراج كريستال تشيسني طومسون. في يومي ٥ و ٦ حزيران، كجزء من حدث العدّ التّنازلي إلى فيوتسرما "Countdown to Futurama"، أصدرت مجلة كوميدي سنترال إنسايدر (Comedy Central Insider)، منفذ الأخبار التّابع لكوميدي سنترال (Comedy Central)،

العمل. كان وزير الدّفاع دونالد رامسفيلد، وهو الآن في السّبعينيّات من عمره، في قلب سياسات القوّة العالميّة كما لم يحدث من قبل.

واستناداً لرواية بوب وودوارد (Bob Woodward) محرّر واشنطن بوست (*Washington Post*) في كتابه "بوش في الحرب"(*Bush at War*) (الذي تمكّن من الوصول من أجله إلى وثائق مجلس الأمن القومي الحسّاسة)، بعد يوم واحد من انهيار أبراج مركز التّجارة العالميّة، في ١٢ أيلول عام ٢٠٠١، بدأ الوزير دونالد رامسفيلد ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز في حثّ الرّئيس على أن يكون العراق هدفاً رئيساً للجولة الأولى من "الحرب على الإرهاب." كان هذا حتّى قبل تقديم أيّ دليل قاطع على من يقف وراء الهجمات الإرهابيّة.

بدعم من تشيني، يُقَال إنّ وزير الخارجيّة كولن باول حيث كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، كان مسؤولاً عن حرب الخليج الأولى، قد أقنع بوش بأنّه "يجب تحضير الرّأي العام قبل أن يصبح التّحرّك ضدّ العراق مُمكناً." لم يكن باول من الحمائم. في عام ١٩٩٢، كان قد أعلن أنّ الولايات المتّحدة تحتاج إلى قوّة كافية "لردع أيّ منافس في أيّ وقت يحلم بتحدّينا على المسرح العالمي". كانت الحملة الوشيكة لإزالة طالبان عن أفغانستان هي مجرّد الاستعداد للقتال الأكبر. في نفس الوقت الذي بدأت فيه الحملة الأفغانيّة، ذكر وودوارد أنّ بوش كان يخطّط بالفعل بشكل سرّيٍّ لغزو العراق.

مادّتي معاينة للحلقة؛ حكاية ليلا (Leela) تحاول الهرب من مبنى بلانيت إكسبريس وتصميم شخصيّات خنزير غينيا فراي يرتدي بدلة فضاء. تلقى "المحاربون الباردون" تقييمات إيجابيّة بشكل عام من النّقاد، الذين استمتعوا بنهايتها العاطفيّة وشعروا أنّها استعادت الشّعور بالعرض الأصلي للمسلسل.

كانت أفغانستان تحت حكم حركة طالبان الإسلاميّة الأصوليّة قد قدّمت ملاذاً لسعودي يُدْعى أسامة بن لادن. كان تنظيم بن لادن، وهو تنظيم القاعدة، هو الهدف العسكري الأوّل في الحرب التي أعلنها بوش مؤخّراً على الإرهاب. في ١٨ أيلول عام ٢٠٠١، نقلت هيئة الإذاعة البريطانيّة بي بي سي (BBC) عن نياز نياك (Niaz Niak) وزير الخارجيّة الباكستاني السّابق الذي صرحّ للبي بي سي أنّه كان قد أُبلغ من قِبل كبار المسؤولين الأمريكيين في اجتماع في منتصف تمّوز في برلين بأنّ "العمل العسكري ضدّ أفغانستان سيمضي قدما بحلول منتصف شهر تشرين الأوّل".

كانت واشنطن قد نظرت في البداية إلى حكومة طالبان كشريك تجاري محتمل لخطوط الأنابيب. تمّت دعوة ممثلي حركة طالبان من قبل يونوكال (Unocal) إلى تكساس في أواخر عام ١٩٩٧ للحديث بصراحة وجدّيّة على الرّغم من عدم التّوصّل إلى اتّفاق. وكانت شركة أُخْرى في تكساس، وهي شركة قريبة من بوش وتشيني، تتفاوض بهدوء على خطوط أنابيب محتملة عبر أفغانستان لنقل نفط وغاز بحر قزوين. كانت الشّركة شركة إنرون (Enron)، التي انهارت في تشرين الثّاني عام ٢٠٠١، في أكبر قضيّة إفلاس الشّركات والاحتيال في تاريخ الولايات المتّحدة.

كانت الشّركة التي كانت شركة إنرون طلبت منها بناء خط أنابيب أفغاني بمليارات الدّولارات هي شركة هاليبيرتون القديمة لتشيني. كانت هناك دلائل تشير إلى أنّ المحادثات السّرّيّة بين نائب الرّئيس تشيني ورئيس شركة إنرون والدّاعم المالي لبوش كين لاي (Ken Lay) قد تضمّنت دعم واشنطن لخط أنابيب إنرون عبر أفغانستان. من الغريب أنّ تشيني رفض

الكشف عن وثائق محادثاته السّرّيّة مع إنرون لمكتب المحاسبة العام بالكونغرس، مما أدّى إلى مواجهة المحكمة. بحلول ذلك الوقت، كانت شركة إنرون ذات الأساس المالي الهش قد بدأت بالانهيار.

كانت حركة طالبان غير مُفضّلة لدى واشنطن في تموز عام ٢٠٠١ عندما نُقِلَ عن المفاوضين الأمريكيّين اقتراحهم شروطاً لخطّ أنابيبهم، إذْ قِيْلَ لقادة طالبان:"إمّا أن تقبلوا عرضنا على سجّادة من الذّهب، أو ندفنكم تحت سجادة القنابل[١] (Carpet of bombing)". كانت طالبان تطلب مساعدة الولايات المتّحدة لإعادة بناء البنية التّحتيّة الأفغانيّة. لقد أرادوا أن يكون خط الأنابيب ليس فقط خطّ عبور إلى الهند وخارجها، ولكن أيضاً لخدمة احتياجات الأفغان من الطّاقة. رفضت واشنطن المطالب. أعطت تفجيرات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ واشنطن ذريعة لتسليم سجّادتها من القنابل إلى كابول.

---

(١) يُعدُّ قصف السّجّاد، والمعروف أيضاً باسم قصف التشبّع، عبارة عن قصف جوي كبير يتمّ بشكل تدريجي لإحداث أضرار في كل جزء من مساحة أرض محدّدة. تثير العبارة صورة الانفجارات التي تغطّي منطقة بالكامل، بالطّريقة نفسها التي يغطّي بها السّجّاد الأرضية في المنزل.... عادة ما يتمّ تفجير السّجّاد عن طريق إسقاط العديد من القنابل غير الموجّهة. أحياناً يُسْتخدم مصطلح تفجير القذف لوصف القصف المكثّف بشكل خاص بقصد تدمير مدينة أو جزء كبير من المدينة. يشير مصطلح "قصف المنطقة"(area bombing) إلى القصف العشوائي لمنطقة ما ويشتمل أيضاً على حالات قصف السّجّاد، بما في ذلك القصف العشوائي (obliteration bombing). تمّ استخدامه بهذا المعنى خاصّة خلال الحرب العالميّة الثّانية. يُعتبر قصف السّجّاد للمدن أو البلدات أو القرى أو المناطق الأخرى التي تحتوي على تجمّعات مدنية جريمة حرب اعتباراً من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيّات جنيف.

كانت يونوكال[1] (Unocal) قد أوقفت المفاوضات مع طالبان حول طرق خطوط الأنابيب المحتملة. كان مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي في أفغانستان ووسط آسيا في ذلك الوقت كان زالماي خليل زاد، وهو أفغاني مقرّب من الملك الأفغاني المنفي. كان خليل زاد في وقت لاحق مبعوث بوش إلى أفغانستان ثمّ العراق. وقد عمل أيضاً لدى يونوكال في خطوط الأنابيب الأفغانيّة.

بلمسة شعريّة ووطنيّة أطلق البنتاغون على قصف أفغانستان عمليّة الحريّة الدّائمة (Operation Enduring Freedom). بدا أنّ الحرّيّة هي الحرّيّة للقوّات الأمريكيّة لتدمير ما اعتبروا تدميره ضروريّاً في أفغانستان، وهي نقطة لاحظها لاحقاً الأفغان المحبطون مع مفارقة مؤلمة. كم ستبقى دائمة سيكون أمر مفتوح للشّك.

انتهت الحملة العسكريّة الأفغانيّة بقليل من القتال. فقد انهار نظام طالبان في أوائل عام ٢٠٠٢. استسلم معظم الجنود بعد الحصول على تبرّعات

---

(١) يونوكال (Union Oil Company of California, dba Unocal): هي شركة كانت شركة رئيسة في مجال استكشاف وتسويق البترول في أواخر القرن التّاسع عشر وحتى القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين. كان مقرها الرئيس في سيغوندو، كاليفورنيا، الولايات المتّحدة الأمريكية. شاركت الشركة في مشاريع الطّاقة المحلّيّة والعالميّة. وكان أحد اللاعبين الرئيسيين في كونسورتيوم ينت غاس (CentGas)، الذي حاول بناء خط أنابيب عبر أفغانستان لنقل الغاز والنّفط من منطقة بحر قزوين، عبر أفغانستان إلى المحيط الهندي بعد حصار طالبان الأخير لكابول في عام ١٩٩٦.

في ١٠ آب عام ٢٠٠٥، قامت الشّركة بدمج كامل أعمالها في مجال التّنقيب عن النّفط مع شركة شيفرون (Chevron) وأصبحت شركة تابعة مملوكة بالكامل. أوقفت يونوكال الآن عمليّاتها كشركة مستقلّة، لكنّها تواصل إجراء العديد من العمليّات كشركة يونيون أويل أوف كاليفورنيا، وهي شركة شيفرون.

سخيّة بالدولارات من وكالة المخابرات المركزيّة. بعد ذلك أوصى خليل زاد بتعيين بوش لحامد كرزاي وهو مستشار سابق آخر من يونوكال ليكون رئيساً أفغانيّاً مؤقّتاً في أفغانستان على أنقاض ما بعد الحرب.

قبل عدة سنوات، في شباط عام ١٩٩٨ أمام لجنة مجلس النوّاب الأمريكي للعلاقات الدّوليّة (U.S. House of Representatives committee on international relations)، كان نائب رئيس يونوكال جون ماريسكا (John Maresca) قد حثّ واشنطن على دعم خطّ أنابيب أفغاني لاحتياطيات النّفط والغاز الضّخمة في آسيا الوسطى. وتحدّث عن الطّرق المُمْكنة وأعلن أنّ "الطّريق عبر أفغانستان يبدو أنّه الخيار الأفضل... الطّريق الذي سيجعل نفط آسيا الوسطى أقرب إلى الأسواق الآسيويّة". سوف يمتدّ من شمال تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان وإلى المحيط الهندي. من هناك يُمْكن أن يخدم أسواق النّفط والغاز الضّخمة في الهند والصّين واليابان. وأشار إلى أنّ "الأراضي التي يمتدّ عبرها خط الأنابيب تسيطر عليها طالبان". بعد شباط عام ٢٠٠٢، لم تعد طالبان عقبة.

أعطى الهجوم العسكري لواشنطن على أفغانستان، وهو الضّربة الأولى في الحرب الجديدة على الإرهاب أشياء كثيرة. لقد أعطاها ذريعة لزيادة ميزانيّة البنتاغون الضّخمة إلى ما يقرب من /٤٠٠/ مليار دولار في السّنة، وبناء حلقة من القواعد العسكريّة الأمريكيّة الدّائمة من أوزبكستان إلى أفغانستان وقيرغيزستان، والتي تقع في عمق أراضي الاتّحاد السّوفياتي السّابق. (لم تغب النّقطة الأخيرة على المفكّرين الرّوس حول الرّئيس بوتين). كما أنّ إزالة الولايات المتّحدة لطالبان منحت العالم أيضاً طوفاناً من الهيروين حيث كان زعماء الحرب القدامى الذين قُمِعوا من قبل طالبان قادرين على استئناف زراعة الخشخاش.

التقى سفير الولايات المتّحدة في باكستان، ويندي تشامبرلين (Wendy Chamberlain)، في كانون الثّاني عام ٢٠٠٢ مع وزير النّفط الباكستاني عثمان أمين الدّين. كانت المحادثات تدور حول كيفيّة مواصلة خطط إنشاء خط أنابيب من الشّمال إلى الجنوب إلى محطّة نفط بحر العرب في باكستان. في أيّار عام ٢٠٠٢ وفقاً لتقرير هيئة الإذاعة البريطانيّة (بي بي سي)، أعلن كرزاي عن خطط لإجراء محادثات مع باكستان وتركمانستان بشأنّ خط أنابيب للغاز بقيمة ملياري دولار من تركمانستان إلى الهند. تمّ توقيع صفقة بهدوء في أوائل كانون الثّاني عام ٢٠٠٣ بدون ضجّة دوليّة في الصّحافة.

ما إن قامت واشنطن بتثبيت كرزاي في كابول حتّى بدأ بوش وتشيني في قرع طبول الحرب ضدّ صدّام حسين، أدولف هتلر الجديد بالنّسبة لواشنطن ليحلّ محلّ سلوبودان ميلوسوفيتش في معرض الطّغاة الشّريرين. لقد شرعت واشنطن في تطبيق مبدأ بوش بغضّ النّظر عن موافقة مجلس الأمن الدّولي، بيد أنّ مجلس الأمن لم يوافق.

لا بدّ من الذّهاب إلى حيث يوجد النّفط

أعدّت واشنطن هجومها العسكري على بغداد في عام ٢٠٠٢ دون دعم مجلس الأمن الدّولي، في انتهاك لميثاق الأمم المتّحدة وبدون دعم من معظم حلفائها الرئيسيّين، باستثناء بلير بريطانيا، والبرتغال، وإسبانيا، وبولندا، وعدد قليل آخر. عارضت روسيا، والصّين، وفرنسا، وألمانيا علانيّة القرار الأمريكي بشنّ الحرب على العراق. أصدر وزير الخارجيّة الرّوسي إيغور إيفانوف بياناً رسميّاً بأنّ موسكو تعارض أيّ عمليّة عسكريّة

أمريكيّة ضدّ العراق. وكان لشركة لوك أويل (Lukoil) الرّوسيّة وشركتان حكوميّتان روسيّتان عقداً مدته /٢٣/ عاماً لتطوير حقل نفط غرب القرنة العراقي. كانت الصّين أيضاً ضدّ الحرب. عقدت شركة البترول الوطنيّة الصّينيّة (China National Petroleum Company) عقد نفط ضخم في غرب العراق. كان لفرنسا حقوق لاستغلال النّفط العراقي في عهد نظام صدّام. عرفت القوى الثّلاث أنّ حرباً أمريكيّة أحاديّة الجّانب يُمْكِن أن تنهي أحلامها النّفطيّة العراقيّة إلى الأبد.

كانت الصّين في ذلك الوقت في طريقها لتحلّ محلّ اليابان كأكبر مستورد للنّفط في العالم بعد الولايات المتّحدة. في غضون عشر سنوات، وبمعدّلات النّمو الحاليّة، ستصبح بسهولة أكبر مستهلك للنّفط في العالم، وجميعها مستوردة تقريباً. لم تتمكّن من العثور على ما يكفي من النّفط المحلّي. كانت الصّين تدرك أنّ مستقبلها كقوّة اقتصاديّة يعتمد على تأمين نفطها. الآن كانت المصادر الواعدة على وشك أن تخضع بحزم للسّيطرة العسكريّة الأمريكيّة. كانت الرسالة واضحة ومقلقة للغاية في بكين.

مع استمرار العدّ التّنازلي لحرب بوش على العراق، وعلى الرّغم من نداءات المجتمع الدّولي، كان السّؤال الكبير الذي لم تتم الإجابة عليه في معظم أنحاء العالم هو: لماذا؟ لماذا تخاطر الولايات المتّحدة بمكانتها بأكملها كقوّة للسّلام والاستقرار، ما يسمى "بالقوّة النّاعمة"؟ لماذا يخاطرون بخلق عدم استقرار في العالم المنتج للنّفط بأكمله، وربّما يؤدّي ذلك إلى صدمة جديدة لأسعار النّفط، وكساد اقتصادي عالمي من أجل ضرب العراق؟ كان الجواب الرّسمي لواشنطن هو أنّ صدّام حسين كان يملك ترسانة من أسلحة

الدّمار الشّامل، وأنّ لديه صلات بإرهابيي تنظيم القاعدة. هل كان هذا كافياً لتفسير هاجس جورج دبليو بوش، وديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفويتز، وآخرين في واشنطن لحرب جديدة في العراق؟ كثيرون لم يكونوا مقتنعين بذلك. تمّ تأكيد شكوكهم، ولكن فقط بعد أن تمّ نشر /١٣٠/ ألف جندي أمريكي في العراق.

كانت المرحلة العسكريّة من الهجوم على العراق، عمليّة الصّدمة والرّعب (Operation Shock and Awe)، ستنتهي خلال أسابيع كما كان متوقّعاً. لم تكن مسابقة. فقد أُعْلن انتهاء القتال رسميّاً في شهر أيّار عام ٢٠٠٣. كانت هناك مقاومة رمزيّة فقط، ولم يكن هناك استخدام عراقي للأسلحة المخيفة. ربّما لم يحدث في التّاريخ أنّ مثل هذه الأرض الصّغيرة سبق أن تعرّضت لضرب بقوة مدمرة كهذه أو لتدمير كهذا. تأكّدت شبكة سي إن إن (CNN) وشبكة فوكس نيوز (Fox Network) التي تعود ملكيتها لروبرت مردوخ من رؤية الرّسالة في جميع أنحاء العالم بوضوح تام. لم تكن أمريكا لتُعَامل باستخفاف. كانت الرّسالة الواضحة هي أنّ الولايات المتّحدة تعني ما قاله جورج بوش: "أنت إمّا معنا أو ضدنا".

أصرّت واشنطن مراراً وتكراراً على أنّ مبرر الذّهاب إلى الحرب كان لإزالة التّهديد الوشيك الذي تواجهه الولايات المتّحدة بترسانة الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة وحتّى النّوويّة المزعومة. عندما لم يعثر مفتّشو الأمم المتّحدة على أسلحة، تحوّلوا إلى زاعمين أنّ السّبب الحقيقي هو أنّ صدام حسين كان قد أقام تحالفاً مع أسامة بن لادن وجماعة القاعدة الإرهابيّة غير واضحة المعالم. في وقت لاحق، تمّ تعويم الحجّة بطرح حجّة مفادها أنّه من المرغوب فيه استبدال الديكتاتور بنظام ديمقراطي. بعد الحرب، جعل بوش

موضوع الدّيمقراطيّة "إستراتيجيّة الحرّيّة إلى الأمام" للسّياسة الأمريكيّة في الشّرق الأوسط. ممّا كان نذير شؤم ما تمّ إخفاؤه في خطاب حالة الاتّحاد في كانون الثّاني عام ٢٠٠٤، دعا بوش إلى مضاعفة ميزانيّة الصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة من أجل تطوير "انتخابات حرّة، وأسواق حرّة، وصحافة حرّة، ونقابات عماليّة حرّة في الشّرق الأوسط". كما هو الحال في يوغوسلافيا، وعبر أوروبا الشّرقيّة، خطّطت واشنطن بوضوح لإضعاف الأنظمة القائمة من أجل التّغيير. كانت النّتائج هائلة.

ما إن سيطرت القوّات الأمريكيّة على البلاد، سقطت حجج الأسلحة والإرهاب الخاصّة بتبرير الحرب واحدة تلو الأخرى. كان توني بلير عرضة للخطر لأنّه راهن على مستقبله السّياسي في قضيّة احتياليّة. في بعض الأحيان، بدا أنّ حلفاءه في واشنطن كانوا قد أعدوا بلير ليكون كبش الفداء. بعد فترة وجيزة من الاحتلال الأمريكي لبغداد وحقول النّفط العراقيّة، بدأ العديد من المسؤولين في واشنطن بالاعتراف بأنّ الأسباب لم تكن كما كانوا قد زعموا.

كان أكثرها وقاحة نائب وزير الدّفاع بول وولفويتز، مؤلّف الكتاب الأبيض عام ١٩٩٢ الذي دعا إلى حروب وقائيّة، والمؤلّف المشارك في مشروع أيلول عام ٢٠٠٠ لتقرير القرن الأمريكي الجديد وصقر قيادي من صقور الحرب. في حزيران عام ٢٠٠٣، بعد أقلّ من شهر من إعلان بوش رسميّاً عن إنهاء القتال في العراق، أخبر وولفويتز المندوبين في مؤتمر أمني في سنغافورة:"دعونا ننظر إليه ببساطة. الفرق الأكثر أهميّة بين كوريا الشّماليّة والعراق هو أنّه من النّاحية الاقتصاديّة، لم يكن لدينا خيار في العراق.

تسبح البلاد في بحر من النّفط". فحقيقة أنّ كوريا الشّماليّة كانت قد اعترفت بتطوير رؤوس حربيّة وصواريخ نوويّة لم تكن تثير قلق وولفويتز وآخرين في البنتاغون. كان العراق هدفهم.

بحلول نهاية كانون الأوّل عام ٢٠٠٣، كانت واشنطن قد أزالت بهدوء فرقة عمل قوامها /٤٠٠/ رجل بقيادة الولايات المتّحدة وأمضت شهوراً في البحث عن أي دليل على أسلحة الدّمار الشّامل العراقيّة. لكنّهم لم يتوصّلوا إلى أيّ نتيجة. بحلول كانون الثّاني ٢٠٠٤، أُجْبر كولن باول على الاعتراف بأنّ الولايات المتّحدة ليس لديها دليل على وجود روابط بين العراق والقاعدة، مصرّة بشكل ضعيف على أنّ "إمكانيّة" وجود مثل هذه الرّوابط كانت كافية. جادل باول بأن بوش ذهب إلى الحرب لأنّه "كان يعتقد بأنّ المنطقة كانت في خطر، أمريكا كانت في خطر أيضاً". اتّهم معهد كارنيجي للسّلام الدولي[1] (The Carnegie Endowment for International Peace)، وهو مركز أبحاث محترم في واشنطن الإدارة "بتقديم

---

(١) مؤسّسة كارنيج للسّلام الدّولي (CEIP) هي مؤسّسة فكريّة للسّياسة الخارجيّة لها مراكز في واشنطن العاصمة وموسكو وبيروت وبكين وبروكسل ونيودلهي. تصف المنظّمة نفسها على أنّها مكرّسة لدفع التّعاون بين الدّول وتعزيز المشاركة الدّوليّة الفعالّة من قبل الولايات المتّحدة. تأسّست في عام ١٩١٠ من قبل أندرو كارنيجي، لا يرتبط عمله رسميّاً مع أي حزب سياسي في الولايات المتّحدة. في تقرير"التوجه العالمي إلى خلايا التّفكير" الصّادر عن جامعة بنسلفانيا لعام ٢٠١٥، احتلّت جامعة كارنيج المرتبة الثّالثة من بين أكثر مؤسّسات الفكر نفوذاً في العالم بعد معهد بروكينجز وشاتام هاوس. في عام ١٩٨٩، تمّ الانتهاء من مبنى مقرّها الرئيس في قسم أمباسي رو في شارع ماساتشوستس، بناءً على تصميم من شركة الهندسة المعماريّة سميث وهينشمان وجريلز. كما تستضيف سفارة بابوا غينيا الجديدة في الولايات المتّحدة.

تحريف منتظم" لخطر الأسلحة العراقيّة المزعومة. تركت تعليقات باول الكثير من النّاس يتساءلون عن السّبب في أنّ واشنطن كانت قد خاطرت كثيراً مع عدم وجود دليل قوي على وجود خطر وشيك.

كان البنتاغون يسيطر على إعادة الإعمار بعد الحرب، وليس وزارة الخارجيّة كما كان من الطّبيعي. أوضح وولفويتز من البنتاغون أن أصدقاء الإدارة المقرّبين هم وحدهم الذين سيحصلون على عقود مربحة لصناعة النّفط العراقيّة. كانت شركة هاليبرتون كورب لتشيني على رأس القائمة، إلى جانب بكتل (Bechtel) وشركات النّفط الأمريكيّة والبريطانيّة. ومما زاد الطّين بلّة طلب واشنطن بعد ذلك من حلفائها في أوروبا وروسيا وأماكن أُخْرى أن تسامح ديونها القديمة للعراق. بما أنّ واشنطن لم يكن لديها أي شيء تقريباً فقد استحقّت المكاسب. كما طلبت من القوّات الأجنبيّة تحمّل العبء، بينما رفضت السّماح للأمم المتّحدة السّيطرة على حفظ السّلام. وبشكل عام، بدا موقف واشنطن أكثر إمبرياليّة من الدّيمقراطيّة. كان جورج بوش قد تحدّث بلهفة عن حلم أمريكا بجلب الدّيمقراطيّة إلى العراق والأراضي العربيّة تعيش تحت "الحكم الاستبدادي". ليس من المُسْتغرب أنّ الدّيمقراطيّة من فوهة دبّابة أبرامز لم تكن حلم معظم العراقيين.

وقال مايكل ماشر (Michael Meacher)، الوزير السّابق في مجلس وزراء بلير الذي كان قد استقال في حزيران، بعد الحرب مباشرة لصحيفة الغارديان في لندن "إنّ حكومة بوش تنوي السّيطرة العسكريّة على منطقة الخليج سواء كان صدّام حسين في السّلطة أم لا". واصل ماشر توجيه تهمة صادمة: "يبدو أنّ الحرب على الإرهاب تُستخدم إلى حدّ كبير كغطاء زائف

لتحقيق أهداف جيوسياسيّة إستراتيجيّة أوسع للولايات المتّحدة". كما أشار ماشر أيضاً إلى خطّة تشيني مشروع القرن الأمريكي الجديد وتقارير الطّاقة الصّادرة عن معهد بيكر والتي توفّر المخطّط الواضح لسياسة واشنطن. كانت مزاعم أسلحة الدّمار الشّامل وروابط القاعدة بالنّسبة إلى ماشر مجرّد ستارة من دخان لا أكثر ولا أقل.

لقد رأى تفسيراً مختلفاً مُمكناً. وقال إنّ القضيّة الحقيقيّة هي "أنّ الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة بدأتا تواجهان نفاد إمدادات الطّاقة الهيدروكربونيّة الآمنة ... قد تواجه المملكة المتّحدة نقصاً حادّاً في الغاز بحلول عام ٢٠٠٥". وأشار الوزير السّابق إلى أنّ بريطانيا، وخاصّة شركات النّفط البريطانيّة الكبرى بي بي وشل، كانت حريصة على عدم خروج النّفط العالمي المتبقّي عن سيطرتها. استذكر ماشر أنّ "اللورد براون الرّئيس التّنفيذي لشركة بي بي حذّر واشنطن من تقسيم العراق بين شركاتها في أعقاب الحرب". وكان ماشر وزيراً للبيئة في المملكة المتّحدة، ويُفْتَرَضُ أنّه كان على علم بمذكّرة غير عاديّة قُدِّمَت إلى مكتب بلير في مجلس الوزراء قبل أيام فقط من الحادي عشر من أيلول.

الهيئة العامة السورية للكتاب

الذّروة النّفطيّة؟[1]

في ٩ أيلول عام ٢٠٠١، كان مكتب مجلس الوزراء التّابع لرئيس الوزراء بلير قد تلقّى مذكّرة مثيرة للقلق مع عنوان بسيط: "تقديم إلى مكتب مجلس الوزراء المعني بسياسة الطّاقة" (Submission to the Cabinet Office on Energy Policy)، وقد تمّ إعداده من قبل مركز تحليل نضوب النّفط (The Oil Depletion Analysis Centre)، وهو مجموعة من كبار القادة الجيولوجيّين.

كانت مذكّرة مكتب مجلس الوزراء في المملكة المتحدة في نفس السّياق. لقد ذكرت أنّ: "العالم يواجه صعوبات شديدة في إمدادات الهيدروكربونات".

---

(١) تُعتبر الذّروة النّفطيّة النّقطة النظريّة في الوقت الذي يتمّ فيه الوصول إلى الحد الأقصى لمعدل استخراج النّفط، وبعد ذلك من المتوقّع أن يدخل الانخفاض النّهائي. تعتمد نظريّة ذروة النّفط على الارتفاع الملحوظ، الذّروة، الهبوط، والنّضوب لمعدّل الإنتاج الكلّي في حقول النّفط مع مرور الوقت. غالباً ما يتمّ الخلط بينه وبين استنزاف النّفط. ومع ذلك، في حين يشير الاستنفاد إلى فترة انخفاض الاحتياطيات والعرض، تشير ذروة النّفط إلى نقطة الإنتاج القصوى. غالباً ما ينسب مفهوم ذروة النّفط إلى الجيولوجي م. كينج هوبرت الذي قدم ورقة ١٩٥٦ لأول مرة نظريّة رسميّة. وفقاً لوكالة الطّاقة الدّولية، بلغ إنتاج النّفط الخام التّقليدي ذروته في عام ٢٠٠٦. خلصت دراسة أجريت عام ٢٠١٣ إلى أنّ ذروة النّفط "تبدو محتملة قبل عام ٢٠٣٠"، وأنّه كان هناك "خطر كبير" بحدوث ذلك قبل عام ٢٠٢٠، وافترض أنّ الاستثمارات الكبرى في البدائل ستحدث قبل حدوث الأزمة، دون الحاجة إلى تغييرات كبيرة في نمط حياة الدّول المستهلكة للنّفط بشدّة. تشير التنبّؤات التّشاؤميّة حول إنتاج النّفط في المستقبل بعد عام ٢٠٠٧ إلى أنّ الذّروة قد حدثت بالفعل، أو أنّ إنتاج النّفط في ذروة الذّروة، أو أنّه سيحدث قريباً. لقد أثبتت هذه التّوقّعات المتشائمة أنّها كاذبة مع ارتفاع الإنتاج العالمي للنّفط ووصوله إلى مستوى قياسي جديد في عام ٢٠١٨.

وذكرت أنّ "المعروض العالمي من النّفط في خطر سياسي حاليّاً... إنّ الاستثمارات الكبيرة في إنتاج الشّرق الأوسط، إذا حدثت، يُمْكن أن تزيد الإنتاج، ولكن فقط بشكل محدود. الاستثناء الأساسي هو العراق... "استمرّت مذكرة مكتب مجلس الوزراء في التنبؤ بأنّ "الإنتاج العالمي من النّفط التّقليدي سينخفض قريباً. يعتمد تاريخ الذّروة على حجم احتياطيّات الشّرق الأوسط... إنّ أفضل التّقديرات تضع الذّروة العالميّة بين خمس وعشر سنوات". وتوقّع التّقرير ذروة عالميّة للغاز الطّبيعي أيضاً، ربّما بعد ٢٠ عاماً. اقترح المؤلّفون أن تقوم الحكومة "بعمل صحيح نسبيّاً للتّحقق من هذه الحسابات". لكن المذكّرة دُفنت بهدوء.

كان لدى بلير مستشارون نفطيّون مطّلعون. وكان من بينهم اللورد براون (Lord Browne) رئيس شركة بي بي (BP) الذي كان أيضاً صديقاً حميماً لرئيس الوزراء. في عام ١٩٩٩، أي قبل أكثر من عامين من مذكرة المملكة المتّحدة وقبل عام من انتخاب بوش، صرَّح مايك بولين (Mike Bowlin)، رئيس شركة النّفط آركو (ARCO)، وهي جزء من شركة بي بي لّلورد براون: "لقد شرعنا في بداية الأيّام الأخيرة من عصر النّفط".

ما كان يعنيه بولين كان واضحاً تماماً لجورج دبليو بوش، وجيمس بيكر، وديك تشيني. والغريب أنّ مثل هذه القضيّة الخطيرة التي تؤثّر على الاستقرار والأمن الاقتصادي، لم تدخل يوماً في النّقاش العام أثناء أو بعد حملة انتخابات عام ٢٠٠٠.

مرّات عديدة خلال القرن الماضي، منذ عشرينيّات القرن الماضي، كان قد قِيْلَ للعالم إنّ النّفط يقترب من نهايته، وفي كل مرة ثبت خطأ المتنبئين. كان

تشكين ليتل[1] (Chicken Little) يصرخ دائماً بأنّ السّماء كانت على وشك السّقوط. لماذا يجب أن يكون التّحذير الجديد أكثر واقعيّة من تحذير السّبعينيّات؟

كان الجواب المقتضب هو أنّه، هذه المرّة، كان هناك الكثير من الأدلّة لدعم القضيّة. فعلى أقلّ تقدير، كانت المخاطر كبيرة بما يكفي لتبرير نقاش عام جدّي. الغريب في الأمر، وعلى عكس المخاوف النّفطيّة السّابقة، لم يخلق هذا أيّ نقاش مفتوح. كان هذا أكثر إثارة للقلق.

لم يتوقّع الجيولوجيّون أن ينفد النّفط في العالم خلال خمس أو عشر سنوات. لقد ناقشوا شيئاً آخر ألا وهو أن التّوافر الحالي للنّفط السّهل الرّخيص سينخفض

---

(١) فيلم تشيكن ليتل (Chicken Little): هو فيلم كوميدي خيالي علمي ثلاثي الأبعاد للرّسوم المتحرّكة عام ٢٠٠٥، أنتجته شركة والت ديزني للرّسوم المتحرّكة ويستند بشكل فضفاض إلى الخرافة الأصليّة التي تحمل الاسم نفسه. فيلم الرّسوم المتحرّكة السّادس والأربعون من إنتاج ديزني، من إخراج مارك ديندال من سيناريو ستيف بنش، ورون جيه فريدمان، ورون أندرسون، مبني على قصّة مارك كينيدي ودندال. الفيلم مخصّص لفنان وكاتب ديزني جو غرانت الذي توفّي قبل عرض الفيلم.

تمّ تحريك فيلم تشيكن ليتل في المنزل في المقر الرّئيس لشركة والت ديزني للرسوم المتحرّكة في بوربانك، كاليفورنيا، وتمّ إصداره بواسطة والت ديزني بيكتشرز في ٤ تشرين الثّاني عام ٢٠٠٥. كان فيلم "دجاج ليتل" هو التّعديل الثّاني من إنتاج ديزني للأسطورة بعد رسم كاريكاتوري دعائي صنع خلال الحرب العالميّة الثّانية. والفيلم هو آخر فيلم رسوم متحرّكة لشركة ديزني تمّ إنتاجه من قبل شخص يُدْعى جون لاسيتر، المدير التنفيذي لشركة بيكسار، في منصب الرّئيس التّنفيذي للإبداع في شركة ديزني للرّسوم المتحرّكة وآخر فيلم من إنتاج شركة ديزني أنتجته شركة والت ديزني للرّسوم المتحرّكة قبل أن يتم تغيير اسم الاستوديو إلى استوديوهات والت ديزني المتحركة. حقق "دجاج ليتل" ٣١٤ مليون دولار في جميع أنحاء العالم، مما جعله الفيلم الأكثر ربحاً في "دندال" اعتباراً من عام ٢٠١٨.

بشكل كبير في وقت ينفجر فيه الطّلب العالمي عليه وخاصّة من الصّين وغيرها من المناطق النّاشئة اقتصاديّاً مثل الهند وإندونيسيا. وجادلوا أيضاً بأنّ البدائل الواضحة بما في ذلك النّفط الثّقيل أو الفحم أو الطّاقة النّوويّة، لن تكون قادرة على أن تحلّ محلّ النّفط. كانت الآثار الاقتصاديّة لتحليلهم مخيفة. منذ ما يقرب من قرن من الزّمن، كان الاقتصاد العالمي قدتمّ بناؤه على النّفط الرّخيص الوفير.

كان الجيولوجيّون المستقلّون الجادّون للغاية وراء المزاعم القائلة بأنّ النّفط العالمي كان يقترب من نقطة تحوّل حاسمة، وهي الذّروة النّفطيّة[1] (Oil Peak) كما كان يطلق عليها من النّاحية الفنّيّة. إنّ الشّخصيّة الرّئيسة في مركز تحليل نضوب النّفط (UK Oil Depletion Analysis Centre) في

---

(١) الذّروة النّفطيّة: هي النّقطة النّظريّة في الوقت الذي يتمّ فيه الوصول إلى الحد الأقصى لمعدل استخراج النّفط، وبعد ذلك من المتوقّع أن يدخل الانخفاض النّهائي. تعتمد نظريّة ذروة النّفط على الارتفاع الملحوظ، الذّروة، السّقوط، والنّضوب في معدّل الإنتاج الكلي في حقول النّفط مع مرور الوقت. غالباً ما يتمّ الخلط بينه وبين استنزاف النّفط. ومع ذلك، في حين يشير الاستنفاد إلى فترة انخفاض الاحتياطيّات والعرض، تشير ذروة النّفط إلى نقطة الإنتاج القصوى. غالباً ما يُنْسب مفهوم ذروة النّفط إلى الجيولوجي م. كينج هوبرت الذي قدمت ورقة ١٩٥٦ لأول مرة نظريّة رسميّة. توقّع بعض المراقبين مثل خبراء صناعة البترول كينيث إس. ديفييس وماثيو سيمونز، أن تكون هناك آثار سلبيّة على الاقتصاد العالمي بعد انخفاض الإنتاج بعد الذّروة وزيادة أسعار النّفط اللاحقة بسبب استمرار اعتماد معظم وسائل النّقل الصّناعيّة الحديثة والزّراعيّة والنّظم الصّناعيّة على انخفاض تكلفة ووفرة النّفط. تختلف التنبؤات اختلافاً كبيراً فيما يتعلّق بالضّبط بما ستكون عليه هذه الآثار السّلبيّة. في حين أنّ الفكرة القائلة بأنّ إنتاج البترول يجب أن يصل إلى ذروته في مرحلة ما ليست مثيرة للجدل، فإنّ التّأكيد على أنّ هذا يجب أن يتزامن مع انخفاض اقتصادي خطير، أو حتّى أنّ الانخفاض في الإنتاج سوف يكون بالضّرورة بسبب استنفاد الاحتياطيّات المتاحة، غير مقبول عالمياً.

المملكة المتّحدة، كولن جي كامبل (Colin J. Campbell) والذي أعدّ تقرير مكتب مجلس الوزراء في ٩ أيلول عام ٢٠٠١، كان جيولوجياً يحظى باحترام كبير. تمّ دعم تقديراته من قبل بعض الجيولوجيّين الرّائدين في العالم من منظّمات مثل كلّية كولورادو للمناجم (The Colorado School of Mines)، وقسم الجيولوجيا بجامعة برينستون (Princeton University Geology Department)، ومعهد البترول الفرنسي (The French Petroleum Institute)، وجامعة أوبسالا (Uppsala University)، بالإضافة إلى مستشاري الطّاقة الخاصّين، مثل دوغلاس ويستوود المحدودة (Douglas-Westwood Ltd) وبتروكنسلتانتس (Petroconsultants) في سويسرا.

جادل هؤلاء الجيولوجيّون البارزون بكلّ بساطة بأنّ الطّلب العالمي المتزايد على النّفط، من أجل الحفاظ على عدد متواضع من السّكّان والنّمو الاقتصادي على مدار العقد المقبل أو أكثر، سوف يتزامن مع الانخفاض الهائل في إنتاج النّفط من العديد من أكبر الحقول، مثل بحر الشّمال، وخليج برودهو (Prudhoe Bay) في ألاسكا، وغيرها في المكسيك، وروسيا، ونيجيريا.

في مؤتمر عُقِدَ في أيّار عام ٢٠٠٣ حول موضوع الذّروة النّفطيّة، قدّم ماثيو سيمونز (Matthew Simmons) خبير الطّاقة الأمريكي ومستشار كل من تشيني وجورج بوش شهادة مزعجة. كان سيمونز عضواً بارزاً في مجموعة الطّاقة بمعهد بيكر وأحد المؤلفين الرئيسيّين للتّقرير المقدّم إلى تشيني. لم يكن شخصيّة بسيطة بل كان مطّلعاً على مناقشات إدارة بوش حول الطّاقة. أخبر سيمونز المجموعة الدّوليّة للجيولوجيّين وخبراء الطّاقة في المعهد الفرنسي للبترول (The French Petroleum Institute): "قبل خمس

سنوات بالكاد كنت قد فكّرت في قضيّة: "ماذا تعني الذّروة ومتى قد تحدث؟" ثمّ صرّح قائلاً: "القلق هو أنّ الذّروة قريبة، وليست بعد سنوات ... إذا كنت على صواب فإنّ العواقب غير المتوقّعة مدمّرة... لسوء الحظ، لا يُوْجد لدى العالم خطّة "ب" إذا لم أكن مخطئاً".

ومضى سيمونز لوصف الآثار المترتّبة على الاقتصاد العالمي، من حيث النّقل، والغذاء، والصّناعة، من نقص مفاجئ في الطّاقة الأساسيّة بالتّكلفة المنخفضة الحاليّة. وقال "لا تُوْجد حلول جيّدة للطّاقة كبدائل لكسب بعض الوقت للانتقال من النّفط والغاز إلى البدائل. إنّ البديل الوحيد في الوقت الحالي هو تقليص اقتصاداتنا." وبكلمات كثيرة، تنبّأ بأنّ الاحتمال الوحيد هو أن يذهب العالم إلى الرّكود العميق أو الكساد.

في دراسة تم إجراؤها في تمّوز عام ٢٠٠٢ حول موضوع احتياطيّات النّفط المتبقّية، صرّح كولن كامبل بأنّ "نقطة التّحوّل ستأتي في حوالي عام ٢٠١٠، تليها بعد خمس سنوات من الذّروة النفطيّة (Peak Oil) والغاز الطّبيعي مجتمعين". وأشار إلى أنّ النّفط يوفّر /٤٠%/ من جميع احتياجات العالم من الطّاقة و/٩٠%/ من وقود النّقل. وخلص كامبل إلى أنّه "من الواضح أنّ على العالم أن يتعلّم استهلاك أقل."

حدّد الجيولوجيون ذروة النّفط بأنّها النّقطة التي يتمّ فيها استخراج نصف حقل على الأقل من النّفط. بعد الذّروة، يتطلّب كلّ برميل إضافي المزيد من المدخلات من حيث الضّغط للحفاظ على استخراج النّفط. يُعَدُّ حقن الغاز أو الماء في الحقول القديمة مكلفاً. هذا يعني أنّه مع مرور الحقول الرّئيسة في العالم إلى ذروتها، من المرجّح أن تنفجر تكاليف النّفط.

هذه المرّة، لم تكن الذّروة المتوقّعة من حقل نفط واحد أو حتّى بلد منتج واحد. لقد كانت ذروة مطلقة، ذروة نفطيّة في جميع أنحاء العالم في مجال النّفط.

تنبّأ كامبل، "بعد عام ٢٠٠٥، ستتجاوز الطّاقة اللازمة للعثور على برميل النّفط واستخراجه الطّاقة الموجودة في البرميل." وأضاف أنّه على مدار العشرين عاماً الماضية، على الرّغم من أكثر من التريليون دولار التي تمّ إنفاقها في محاولة لإيجاد حقول نفطيّة جديدة غير مستغلّة لتحلّ محلّ بحر الشّمال القديم وألاسكا وغيرها من الحقول، لم تتمكّن شركات النّفط حتّى من مواكبة الاستهلاك الحالي. لقد قدّر كامبل أنّه مقابل كل برميل جديد تمّ اكتشافه، كان يتمّ استخدام أربعة، وهذا اتّجاه مثير للقلق.

في دراسة أُخْرى عن مشكلة الذّروة النّفطيّة، أشار ماثيو سيمونز إلى إحصاءات مثيرة للقلق تؤكّد المعدّل المتدنّي لاكتشافات النّفط الجديدة. أنفقت أكبر /١٠/ شركات استكشاف وإنتاج عامّة /١٩٥/ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، لزيادة الإنتاج من /٢٢.٤/ إلى ما يعادل /٢٤,١/ مليون برميل نفط يوميّاً." كانت عمليّات الاستحواذ على ممتلكات النّفط والغاز الحاليّة مسؤولة عن /٩٣/ % من ذلك. واصل سيمونز التنبّؤ بأنّ معدّلات انخفاض إمدادات النّفط والغاز الحاليّة "سوف تستهلك كل القاعدة الحاليّة خلال ١٠-١٥ سنة"، أي بحلول عام ٢٠١٠ أو ٢٠١٥.

ما إن يبلغ حقل نفط رئيس ذروته، حتّى يصبح الأمر مسألة وقت قبل أن ينخفض الإنتاج بشكل كبير. استشهد كامبل بأمثلة في بحر الشّمال للحقول القديمة مثل برنت (Brent) التي فقدت /٩٠/ في المائة من إنتاجها في غضون أربع أو خمس سنوات بعد أن بلغت ذروتها. قد يفسّر ذلك أيضاً

سبب عدم إدراك العالم للأزمة التي تلوح في الأفق. كان العديد من مصادر النّفط الرّئيسة خلال الثلاثين سنة الماضية أو نحو ذلك في ذروتها أو بالقرب منها، في حين أنّ إحصاءات إجمالي الاحتياطيّات أعطت وهم الكثرة. كان لدى الشّركات الكبرى والحكومات مصلحة خاصّة في التّقليل من الآثار المخيفة للمشكلة. كانت لدى إدارة بوش أكثر من اهتمام كبير بمسألة ذروة النّفط. كان مستقبل القرن الأمريكي، باكس أمريكانا (Pax Americana) [1] نفسها، يقع على المحك.

في الواقع، أكّد كامبل وغيره من الجيولوجيّين المستقلّين تقدير تشيني لعام ١٩٩٩ في لندن. كان كامبل قد استنتج أنّ المنطقة الوحيدة في العالم التي

---

(١) باكس أمريكانا: مصطلح يطبق على مفهوم السّلام النّسبي في نصف الكرة الغربي وبعد ذلك يبدأ العالم في منتصف القرن العشرين، ويُعْتقد أنّه ناجم عن غلبة القوّة التي تتمتّع بها الولايات المتّحدة. على الرّغم من أنّ المصطلح يجد فائدته الأساسيّة في النّصف الأخير من القرن العشرين، إلا أنّه استخدم معاني وعصور مختلفة، مثل حقبة ما بعد الحرب الأهليّة في أمريكا الشّمالية، والإقليمي في الأمريكتين في بداية القرن العشرين.

يُسْتخدم باكس أمريكانا بشكل أساسي في دلالاته الحديثة للإشارة إلى السّلام بين القوى العظمى التي تأسّست بعد نهاية الحرب العالميّة الثّانية في عام ١٩٤٥، والتي تُسمّى أيضاً السّلام الطّويل. وبهذا المعنى الحديث، فقد أصبح يشير إلى الوضع العسكري والاقتصادي للولايات المتّحدة فيما يتعلّق بالدّول الأخرى. على سبيل المثال، تمّ اعتبار خطة مارشال، التي أنفقت ١٣ مليار دولار لإعادة بناء اقتصاد أوروبا الغربيّة، على أنّها بمثابة السّلام النّسبي للولايات المتّحدة. المصطلح اللاتيني مستمد من باكس رومانا من الإمبراطوريّة الرّومانيّة. يرتبط المصطلح بشكل بارز مع باكس بريتانيكا (١٨١٥-١٩١٤) في ظل الإمبراطوريّة البريطانيّة، التي كانت بمثابة الهيمنة والعمل كشرطي عالمي من أواخر القرن الثّامن عشر وحتّى أوائل القرن العشرين.

لا تزال لديها كميّات كبيرة من النّفط غير المطوّر بتكلفة منخفضة هي منطقة الشّرق الأوسط.

أشار كل من كامبل وسيمونز إلى تكوين جيولوجي فريد وهو مثلّث يحتوي على /٦٥/ في المائة أو أكثر من احتياطيّات النّفط المتبقّية في العالم. ويشمل خمس دول: العراق، وإيران، والمملكة العربيّة السّعوديّة، والكويت، والإمارات، لا سيّما قطر. واستناداً إلى تقارير، كانت أكبر احتياطيّات النّفط غير المطوّرة في الشّرق الأوسط موجودة في العراق. قدّرت بعض الدّراسات الحكوميّة الأمريكيّة أنّ العراق قد يحتفظ بما يصل إلى /٤٣٢/ مليار برميل من موارد النّفط غير المستكشفة، أكثر بكثير من المملكة العربيّة السّعوديّة. إنّ الأهميّة الإستراتيجيّة للعراق والشّرق الأوسط بأسره في عالم كانت قد بلغت فيه مصادر النّفط الأُخرى ذروتها، تمّ برمجتها مسبقاً لتنمو بأضعاف مضاعفة خلال السّنوات القليلة المقبلة. وهذا النّفط كان لا يزال تحت سيطرة الحكومات العربيّة.

لقد أكّد جون طومسون (Jon Thompson) الذي كان يشغل منصب رئيس شركة إكسون موبيل للتّنقيب (ExxonMobil Exploration Company) الذي كتب في مجلّة الشّركة في أوائل عام ٢٠٠٣ بشكل غير مباشر التّحليل الأساسي للجيولوجيّين الذين توقّعوا حدوث أزمة نفط عالميّة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. كان تومسون حريصاً على عدم التّحدّث مباشرة عن مشكلات الذّروة النّفطيّة. ومع ذلك كانت رسالته واضحة بما فيه الكفاية. لقد كتب طومسون:

نقدّر أنّ الإنتاج العالمي من النّفط والغاز من الحقول الحاليّة يتراجع بمعدّل يتراوح بين /٤/ و/٦ %/ سنويّاً. لتلبية الطّلب المتوقّع في عام ٢٠١٥،

سيتعيّن على الصّناعة إضافة حوالي /١٠٠/ مليون برميل مكافئ من النّفط يوميّاً من الإنتاج الجديد. هذا يعادل حوالي /٨٠ %/ من مستوى الإنتاج اليوم. بمعنى آخر، سوف نحتاج إلى إيجاد وتطوير وإنتاج كميّة جديدة من النّفط والغاز تساوي ثمانية من كل /١٠/ براميل يتمّ إنتاجها اليوم. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن تكون التّكلفة المرتبطة بتوفير هذا النّفط الإضافي والغاز أكبر بكثير مما تنفقه الصّناعة الآن.

كانت تصريحات أحد المسؤولين عن اكتشافات جديدة للنّفط والغاز لأكبر شركة طاقة في العالم بمثابة تفجير قنبلة. لقد صرّح في الواقع أنّ العالم واجه حاجة ماسّة للنّفط والغاز الجديد في العقد المقبل إلى جانب أي شيء تمّ العثور عليه حتّى الآن. وستكون تكلفة تأمين الطّاقة الجديدة أكبر بشكل كبير. لقد وضع طومسون عنواناً لقصّته بشكل مناسب:"تحول ثوري".

إذا كانت هذه التّقديرات المقلقة للأزمة المبكّرة في إمدادات الطّاقة الحاليّة في العالم دقيقة، أو حتّى قريبة، فإنّ الآثار المترتّبة على الاقتصاد العالمي ستكون تغييراً أسّيّاً[1] (order of magnitude) أكبر بكثير من الصّدمات النّفطيّة في السّبعينيّات. قال ذلك كينيث بولاك (Kenneth Pollack) بصراحة، وهو أحد كبار المتخصّصين السّابقين في الشّرق الأوسط في مجلس الأمن القومي لكلينتون (Clinton National Security Council Middle East)، والذي دعم

(١) مقياس تقريبي لعدد الأرقام التي يشتمل عليها الرّقم في نظام أرقام الأساس العشرة المستخدم بشكل شائع. إنّه يساوي عدد الكلمة الكامل لوغاريتم (القاعدة ١٠). على سبيل المثال، ترتيب ١٥٠٠ هو ٣، لأن ١٥٠٠ = ١,٥ × ١٠٣. يُمكن قياس الاختلافات من حيث الحجم على مقياس لوغاريتمي أساسي - ١٠ في "عقود" (أي عوامل العشرة). يُمكن العثور على أمثلة للأرقام ذات الأحجام المختلفة في أوامر الحجم (الأرقام).

غزو العراق: "لقد بُنِي الاقتصاد العالمي على مدى السّنوات الخمسين الماضية على أساس النّفط غير المكلف والوفير، وإذا تمّت إزالة هذا الأساس، سوف ينهار الاقتصاد العالمي".

باختصار، إنّ الاستنفاد الذي يلوح في الأفق لحصّة كبيرة من النّفط والغاز العالمي، والذي من المقرر أن يصبح ساري المفعول في نهاية العقد الأوّل من القرن في وقت ما حوالي عام ٢٠١٠ أو ٢٠١٥، وربّما حتّى في وقت أقرب من ذلك، سوف يفسّر الدّافع إلى العمل العسكري الأحادي في العراق من قبل إدارة بوش، رغم المخاطر الهائلة. كما يُمْكِنُ أن يفسّر الكثير حول دوافع السّياسة الدّاخليّة والخارجيّة للولايات المتّحدة في عهد بوش.

إذا كانت مضت السّيطرة العسكريّة الأمريكيّة على العراق وعلى مستقبل النّفط العراقي دون أيّ تحدٍّ، فستحتفظ واشنطن بالأوراق الرّابحة على جميع المنافسين الاقتصاديّين المحتملين. كانت الحكومة العراقيّة قد وقّعت اتّفاقات طويلة الأجل لتطوير النّفط مع روسيا، وفرنسا، والصّين قبل الحرب. لم يتجاهل الإستراتيجيّون في واشنطن حول البنتاغون حقيقة أنّ هؤلاء الثّلاثة كانوا منافسين على النّفط في أيّ أزمة مستقبليّة. كما لم يتجاهل تشيني ذلك. وكان من بين الوثائق التي رفض تشيني نشرها في وقت فريق طاقته عام ٢٠٠١(2001 Energy Task Force)، خرائط تفصيليّة لحقول النّفط وقوائم الشّركات الأجنبيّة التي كانت لها أعمال في العراق. تمّ نشر الوثائق جزئيّاً، لكن بعد تأمين احتلال العراق بوقت طويل.

مع إزالة الأنقاض في العراق من أجل تطوير النّفط في أوائل عام ٢٠٠٤، كانت واشنطن قد أعلنت أنّ عقود النّفط وإعادة الإعمار ستذهب فقط إلى

أولئك الذين ساعدوها في احتلال العراق. كانت أول شركات النّفط التي بدأت تجني المكاسب هي شيفرون تكساكو، وهي شركة كوندي رايس القديمة، وشركة بي بي وشل البريطانيّة، وشركة تشيني هاليبرتون.

حتّى خلال فترة الاستعداد للحرب في العراق، أصبحت الدّوحة في قطر القاعدة العسكريّة الأمريكيّة الرّئيسة في الخليج، مما سمح بتقليل الاعتماد على قاعدة الأمير بندر الجويّة في المملكة العربيّة السّعوديّة. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٤، واجه العراق احتلالاً عسكريّاً أمريكيّاً طويلاً، ربّما لعقود طويلة. وقال روبرت كاغان (Robert Kagan) مؤلّف مشروع تشيني حول تقرير القرن الأمريكي الجديد (The Cheney Project on the New American Century report) الذي دعا إلى السّيطرة على العراق، لصحيفة أتلانتا جورنال كونستتيوشن (The Atlanta Journal-Constitution)، بعد أشهر من حرب العراق: "قد نحتاج على الأرجح إلى تركيز كبير للقوّات في الشّرق الأوسط خلال فترة طويلة من الزّمن... إذا كانت لدينا قوّة في العراق، فلن يكون هناك أي انقطاع في إمدادات النّفط".

عندما نظر العالم إلى نتائج حرب بوش في العراق، كان الاستنتاج الذي لا مفرّ منه وهو أنّ القوّة العسكريّة الأمريكيّة كانت قد استُخْدِمَت لتأمين السّيطرة المباشرة على أكبر موارد النّفط في العالم. وهذا يفسّر أيضاً عدم وجود قلق في واشنطن بشأن أسلحة الدّمار الشّامل بمجرّد احتلال العراق.

النّفط والقواعد: إزالة العقبات

إذا كان التّقدير القاتم للذّروة النّفطيّة العالميّة الوشيكة قد أوضح سبب استعداد واشنطن لتحمّل مثل هذه المخاطر الشّديدة للسّيطرة على

العراق، فقد قدّم تفسيراً للعديد من مبادرات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة الجديدة المحيّرة من السّاحل الغربي الإفريقي إلى ليبيا، والسّودان، ومن كولومبيا، وفنزويلا إلى روسيا، وجورجيا، وكذلك باكو وأفغانستان.

بينما كان بوش يعدّ محاولته لتأمين إعادة انتخابه، كان هناك نمط واضح للسّياسة العسكريّة الأمريكيّة وسياسة الطّاقة الأمريكيّة. وكان الاستنتاج لا مفرّ منه. كانت السّياسة الخارجيّة والعسكريّة للولايات المتّحدة تدور حول السّيطرة على كلّ مصدر نفطي قائم ومحتمل وطرق النّقل على الأرض. هذه السّيطرة ستكون غير مسبوقة. هناك قوّة عظمى واحدة، هي الولايات المتّحدة، ستكون في وضع يُمَكِّنها من تحديد من الذي يحصل على الطّاقة والكميّة التي سيحصل عليها وكم سيدفع ثمنها. عشيّة أزمة إمداد تقترب، والتي قد يكون تأثيرها مدمراً لاقتصاد العالم واستقراره الاجتماعي، كانت لهذه القوّة إمكانات لا يُمْكن تصوّرها. يبدو أنّ واشنطن تشنّ ما أسماه أحد النّقاد حروب الموارد.

في مواجهة النّقص العالمي غير المتوقّع والوشيك في الإمدادات، خاصّة في المناطق سريعة النّمو مثل الصّين والهند، فإنّ الولايات المتّحدة، باعتبارها القوّة العسكريّة العظمى الوحيدة في العالم، ستكون في وضع يمكّنها من إملاء شروط التّنمية الاقتصاديّة العالميّة. وسيكون لديها قوّة غير مسبوقة بمنح أو منع النّفط وهو من المواد الخام الأكثر أهميّة من النّاحية الاقتصاديّة. لتكون قادرة على السّيطرة على أزمة الموارد القادمة، سيتعيّن على واشنطن أن تتصرّف جيّداً قبل أن يدرك العالم ما كان على المحكّ. سيكون الخداع ضروريّاً. يبدو أنّه لا يوجد نقص في ذلك في واشنطن بوش.

كان مايكل كلير (Michael Klare) متحدّثاً آخر في نفس المؤتمر الذي انعقد في باريس في شهر أيّار عام ٢٠٠٣، وهو مؤلّف دراسات حول الموارد. واستشهد بملاحظة لم تكن تلفت الانتباه أشار إليها وزير الطّاقة لبوش سبنسر أبراهام (Spencer Abraham) في قمّة الطّاقة الوطنيّة (National Energy Summit) في آذار(مارس) عام ٢٠٠١. كان قد حذّر مسؤول بوش في مجال الطّاقة قائلاً: "ستواجه أمريكا أزمة إمدادات طاقة كبيرة خلال العقدين المقبلين. إنّ الفشل في مواجهة هذا التّحدّي سوف يهدد الرّخاء الاقتصادي لأمّتنا، ويعرّض أمننا القومي للخطر، ويغيّر حرفيّاً الطّريقة التي نعيش بها حياتنا." وبالإشارة إلى تقرير تشيني للطّاقة لعام ٢٠٠١، أشار كلير إلى أنّ "التّركيز الكلّي ينصبّ على إزالة العقبات أمام زيادة انتاج الولايات المتّحدة من النّفط الأجنبي سواء كانت سياسيّة أو اقتصاديّة أو قانونيّة أو لوجستيّة." وأضاف: "... سيكون لخطّة تشيني للطّاقة آثار كبيرة على السّياسة الأمنيّة للولايات المتّحدة وعلى النّشر الفعلي للقوّات العسكريّة الأمريكيّة واستخدامها".

إنّ احتمال حدوث ذروة عالميّة مفاجئة وغير متوقّعة لإمدادات النّفط والغاز الحاليّة ربّما قبل نهاية العقد، أي حوالي خمس إلى سبع سنوات، سيشرح بالفعل مزاج واشنطن من تصميم هاجسي للحرب. كما أنّه يفسّر السّبب في أنّ وسائل الإعلام التي تحظى بالاحترام مثل صحيفة نيويورك تايمز (the *New York Times*) في مقال روائي طويل من إعداد مايكل إجناتيف (Michael Ignatieff) في كانون عام ٢٠٠٣، ستدافع عن حالة الإمبراطوريّة عند وصف السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة - وهو أمر لم يكن من المُمْكن تصوّره سابقاً لتلك الصّحيفة الليبراليّة التّقليديّة.

طوال إدارة بوش، كانت الولايات المتّحدة قد تمكّنت من مدّ قوّتها العسكريّة ووجودها، خطوة بخطوة، إلى مناطق من العالم لم يكن ذلك ممكناً الوصول إليها من قبل. كان انهيار الهيكل الاقتصادي السّوفياتي قد أعدّ الاحتمالات، وسمح بتمديد وجود حلف النّاتو الخاضع لسيطرة واشنطن إلى ما أطلق عليه بريجنسكي "قلب الأرض"، حتّى الباب الأمامي لروسيا.

وتعليقاً على ما إذا كان هناك صلة واعية بين سياسة بوش للطّاقة وإستراتيجيّته الأمنيّة العسكريّة، أشار كلير إلى:

... ما لا يُمْكن إنكاره هو أنّ الرّئيس بوش كان قد أعطى أولويّة قصوى لتعزيز إمكانات عرض القوّة الأمريكيّة مع تأييده في الوقت نفسه لإستراتيجيّة الطّاقة التي تنطوي على زيادة اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط المشتق من مناطق الأزمات والصّراعات المتكرّرة ... تهدف ... إحدى أذرع هذه الإستراتيجيّة إلى تأمين المزيد من النّفط من بقية العالم؛ الآخر يهدف إلى تعزيز قدرة أمريكا على التّدخّل في مثل هذه الأماكن بالضّبط ...

واختتم كلير قائلاً: "لقد اندمجا في تصميم واحد متكامل للهيمنة الأمريكيّة على العالم في القرن الحادي والعشرين".

في أعقاب حرب العراق، امتدّت القواعد الأمريكيّة إلى أوزبكستان، وقيرغيزستان في المجال السّوفياتي السّابق وإلى أفغانستان. يُمكن أن تسيطر القوّات الأمريكيّة من موقعها العسكري في أفغانستان على معظم جنوب آسيا. كانت باكستان تعتمد على الضّغط العسكري الأمريكي. أصبح الخليج بأكمله الآن محميّة عسكريّة أمريكيّة.

مع السّيطرة العسكريّة الآمنة في أعقاب حرب العراق، واحدة تلو الأخرى بدأت دومينو الطّاقة في جميع أنحاء العالم في الانهيار بدفعة قويّة من واشنطن. كانت جورجيا التي تتربّع على خطٍّ أنابيب رئيس من بحر قزوين إلى جيهان في تركيا محميّة أمريكيّة فعليّة بحلول بداية عام ٢٠٠٤ عندما تولّى ميخائيل ساكاشفيلي (Mikhail Saakashvili) منصب الرّئاسة، وهو المحامي الذي تلقّى تعليمه في الولايات المتّحدة والذي يبلغ من العمر ٣٦ عاماً في "ثورة الورد"[١] (Rose Revolution). كان الأخير مدعوماً من قبل واشنطن ومؤسّسة سوروس (The Soros Foundation)، وبمساعدة التّدخّل الشّخصي لجيمس بيكر الذي مثَّلت شركته القانونيّة أيضاً المصالح النّفطيّة لشركة بي بي في بحر قزوين.

في أوائل عام ٢٠٠٣، بينما كانت كل الأنظار تدور حول العراق، أعدّ البنتاغون اتفاقيّة قاعدة عسكريّة طويلة الأمد مع جزيرتين صغيرتين في

---

(١) تصف "ثورة الورود" تغييراً سلميّاً مؤيّداً للغرب في السّلطة في جورجيا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣. وقد نشأت الثّورة عن طريق احتجاجات واسعة النّطاق على الانتخابات البرلمانيّة المتنازع عليها وتُوّجت بإسقاط الرّئيس إدوارد شيفرنادزه الذي شهد نهاية الحقبة السّوفياتيّة للقيادة في البلاد. يستمد الحدث اسمه من اللحظة المناخية، عندما اقتحم المتظاهرون بقيادة ميخائيل ساكاشفيلي جلسة البرلمان بالورود الحمراء.

على مدار عشرين يوماً من الاحتجاجات في الفترة من ٣ إلى ٢٣ تشرين الثّاني عام ٢٠٠٣، أطلقت "الثورة" المزعومة انتخابات رئاسيّة وبرلمانيّة جديدة في جورجيا، والتي أسّست الحركة الوطنيّة المتّحدة كحزب حاكم مهيمن. في أعقاب "ثورة الورد"، اتّبعت جورجيا سياسة خارجيّة مؤيّدة للغرب بالتّأكيد وأعلنت التّكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي كأولويّة رئيسة لها؛ ساهم هذا التّغيير في المسار في توتّرات جورجيا مع روسيا، والتي تستمر حتّى يومنا هذا.

المحيط الهادئ، هما ساوتومي وبرينسيب اللتان كانتا على مسافة استهداف قريبة من حقول النّفط الإستراتيجيّة لغرب إفريقيا الممتدّة من المغرب إلى نيجيريا، وغينيا الاستوائية، وأنغولا. قام جورج بوش بجولة غير عادّية للغاية في غرب إفريقيا لتتزامن مع الصّفقة. قدّر بعض المحلّلين في واشنطن أنّ ما يصل إلى /٢٥/ في المائة من احتياجات الولايات المتّحدة من النّفط ستأتي قريباً من غرب إفريقيا. ووصفوا خليج غينيا بأنّه منطقة ذات "أهميّة حيويّة" للولايات المتّحدة. كان تقرير تشيني لسياسة الطّاقة قد قال إنّه "من المتوقّع أن يكون غرب إفريقيا أحد أسرع مصادر النّفط والغاز نموّاً في السّوق الأمريكيّة". كانت الولايات المتّحدة تدفع الفرنسيّين بعيداً عن دورهم التّقليدي في مختلف مناطق النّفط الأفريقيّة من وراء الكواليس.

كانت ليبيا قد بدأت بالوقوع أيضاً في الفلك الأمريكي. في كانون الثّاني عام ٢٠٠٤، أعلن العقيد القذّافي رفضه للإرهاب وانفتاح ليبيا على الاستثمارات النّفطيّة الأجنبيّة مقابل رفع العقوبات الأمريكيّة. وأشار القذّافي في معرض حديثه عن احتضانه الجديد لواشنطن: "إنّه عصر العولمة، وهناك العديد من العوامل الجديدة التي ترسم خريطة العالم." ما زالت ليبيا تملك كميّات كبيرة من النّفط، وكانت واشنطن تريد أن تضع يدها عليها. بدأت ليبيا في توقيع صفقات كبيرة مع شركات يابانيّة وإيطاليّة وفرنسيّة وشركات أجنبيّة أُخْرى غير ملزمة بالعقوبات الأمريكيّة. وقد وقّعت بالفعل مع الصّين لبناء خطوط أنابيب النّفط والغاز. الآن سوف يتغيّر كل شيء. دُعِيَت شركات النّفط الأمريكيّة مرّة أُخْرى. كان القذّافي قد أضحى ممن كانو قد حاولوا النّجاة بأنفسهم.

وقَّعت الحكومة في السّودان، في الخرطوم اتفاقيّة في كانون الثّاني عام ٢٠٠٤ لتقاسم الثّروة النّفطيّة للجنوب المتمرّد منهية عقدين من الحرب الأهليّة. كانت واشنطن وراء الصّفقة. كان السّودان يعمل مع شركات النّفط الصّينيّة والأوروبيّة، وكانت الشّركات الأمريكيّة قد استُبْعِدت بسبب سياسة عقوبات واشنطن. يمتلك السّودان احتياطيات نفطيّة كبيرة، وقرّرت واشنطن أنّ الوقت قد حان للحصول عليها أيضاً.

كان النّفط الكولومبي ونفط فنزويلا المجاورة عرضة أيضاً للوجود العسكري الأمريكي المتزايد. أعلنت إدارة بوش عن خطط لإنفاق /٩٨/ مليون دولار لتوفير التّدريب العسكري والدّعم في كولومبيا. لم يكن القصد من هذا وقف تدفّق الكميّات الهائلة من الكوكايين إلى الولايات المتّحدة. كان ذلك لمقاومة عصابات القوّات المسلّحة الثّوريّة الكولومبيّة (Revolutionary Armed Forces of Colombia) أو فارك (FARC) اختصاراً وجيش التّحرير الوطني (The National Liberation Army) أو (ELN) [1]،

---

(١) بدأ الصّراع الكولومبي في منتصف السّتينيّات وهو حرب غير متكافئة منخفضة الكثافة بين حكومة كولومبيا والجماعات شبه العسكريّة ونقابات الجريمة والميليشيات الشّيوعيّة مثل القوّات المسلّحة الثّوريّة الكولومبيّة (فارك) وجيش التّحرير الوطني (ELN)، قتال بعضهم البعض لزيادة نفوذهم في الأراضي الكولومبيّة. أهمّ الشّركات الدّوليّة المساهمة في النّزاع الكولومبي هي الشّركات متعدّدة الجنّسيات وحكومة الولايات المتّحدة.

تاريخه متجذر في الصّراع المعروف باسم لا فيولنسيا، الذي نشأ عن طريق اغتيال الزّعيم السّياسي الشّعبوي خورخي إليزيه غايتان في عام ١٩٤٨، وفي أعقاب القمع القوي المناهض للشّيوعيّة المدعوم من الولايات المتّحدة في الرّيف الكولومبي في السّتينيّات والذي قاد الليبراليّة والمقاتلين الشّيوعيين لإعادة تنظيم فارك. تختلف أسباب القتال من مجموعة إلى أخرى. تدّعي القوّات المسلّحة الثّوريّة الكولومبيّة وغيرها من حركات

الذين هددوا خط أنابيب أوكسيدنتال بتروليوم (Occidental Petroleum pipeline) الكبير هناك. كانت كولومبيا قد أصبحت سابع أكبر مورّد للنّفط للولايات المتّحدة. وعندما حاول الرّئيس الفنزويلي هوغو شافيز السّيطرة بشكل مباشر أكبر على السّياسة العامّة لشركة النّفط الحكوميّة الفنزويليّة، حاولت إدارة بوش القيام بانقلاب سرّيّ. (تجاوزت واردات الولايات المتّحدة من النّفط من فنزويلا، وكولومبيا، والإكوادور تلك الواردة من الشّرق الأوسط بأكمله). ونفس الشّيء ينطبق على النّفط والغاز في إندونيسيا: فتحت الحرب الإرهابيّة الأبواب أمام وجود عسكري جديد للولايات المتّحدة أقوى بكثير. لاحظ زولتان غروسمان (Zoltan Grossman) وهو واحد من المحلّلين الأميركيين أنّ "إنشاء قواعد جديدة قد يكون على

العصابات أنّها تقاتل من أجل حقوق الفقراء في كولومبيا لحمايتهم من عنف الحكومة ولتوفير العدالة الاجتماعيّة من خلال الشّيوعيّة. تدّعي الحكومة الكولومبيّة أنّها تقاتل من أجل النّظام والاستقرار، وحماية حقوق ومصالح مواطنيها. تدّعي الجماعات شبه العسكرية أنها تتفاعل مع التّهديدات المتصوّرة من حركات العصابات. تورّطت جميع الأطراف في تهريب المخدّرات والإرهاب وانتُقدت بسبب انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان.

وفقاً لدراسة أجراها المركز الوطني للذّاكرة التّاريخيّة في كولومبيا، لقي ٢٢٠ ألف شخص حتفهم في الصّراع بين عامي ١٩٥٨ و ٢٠١٣، معظمهم من المدنيين (١٧٧٣٠٧ مدنيّاً و ٤٠٧٨٧ مقاتلاً) وأكثر من خمسة ملايين مدني أجبروا على ترك منازلهم بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠١٢، مما يولد ثاني أكبر عدد من النازحين داخليّاً في العالم و ١٦,٩ % من السكان في كولومبيا كانوا ضحية مباشرة للحرب. نزح ٢,٣ مليون طفل من ديارهم، وقتل ٤٥٠٠٠ طفل، وفقاً للأرقام الوطنيّة التي ذكرتها منظمة اليونيسيف. في المجموع، هناك واحد من كل ثلاثة من بين ٧.٦ مليون ضحيّة مسجّلة للصّراع من الأطفال، ومنذ عام ١٩٨٥، اختفى ٨٠٠٠ قاصر. تمّ إنشاء وحدة خاصّة للبحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون مفقودين في سياق النّزاع المسلّح وبسببه.

المدى الطّويل أكثر أهميّة لمخطّطي الحرب في الولايات المتّحدة من الحروب نفسها، وكذلك لأعداء الولايات المتّحدة".

بحلول نهاية فترة ولايته الأولى، كان جورج دبليو بوش، المبتدئ في الشّؤون الخارجيّة، قد ترأّس التّمدّد الأكثر دراماتيكيّة للقوّة العسكريّة الأمريكيّة في تاريخها. لقد سمحت لها القواعد العسكريّة الأمريكيّة بالتّحكّم في طرق الطّاقة الإستراتيجيّة لجميع أوراسيا كما لم يحدث من قبل. يُمْكن أن تسيطر على علاقات الطّاقة المستقبليّة مع اليابان، والصّين، وشرق آسيا، والهند، وروسيا، وكذلك الاتّحاد الأوروبي. عبّر المؤلّف البلجيكي ميشيل كولون[1] (Michel Collon) عن ذلك بصراحة: "إذا كنت تريد أن تحكم العالم، فأنت بحاجة للسّيطرة على النّفط. كلّ النّفط، وفي أيّ مكان". كان ذلك بوضوح ما تفعله واشنطن.

عندما كانت قد حاولت اليابان المعتمدة على الطّاقة توقيع صفقة طويلة الأجل لتطوير حقل نفط كبير في إيران في آب عام ٢٠٠٣ بعد حرب العراق، منعت واشنطن اليابان من التّوقيع، مشيرة إلى برنامج إيران النووي كسبب. فهمت طوكيو الرّسالة. بحلول شهر تشرين الأول، كانوا يحاولون بشكل محموم تقديم عرض لدفع سعر أعلى من سعر الصّين لشراء النّفط الرّوسي من شركة يوكوس (Yukos)، في وقت كانت فيه الشّركة الرّوسيّة

---

(١) بدأ ميشيل كولون مسيرته في مجلّة بيلجيان سوليدير. واصل عمله بشكل مستقل من خلال كتابة الكتب وصناعة الأفلام ونشرة إخباريّة عبر الإنترنت إلى ٤٠.٠٠٠ مشترك. ينتمي إلى حزب العمال البلجيكي، ونظّم شبكة من المراقبين المدنيّين في يوغوسلافيا والعراق. شارك في المؤتمر المناهض للإمبريالية محور السّلام (Axis for Peace).

تتحدّث مع جورج إيتش دبليو بوش عن بيع حصّة مسيطرة من شركة يوكوس لشركة شيفرون تكساكو. كان رادار النّفط في واشنطن يراقب الجميع في أيّ مكان.

في أعقاب احتلال الولايات المتّحدة للعراق، أصبح من الواضح أن الولايات المتّحدة مصمّمة بطريقة أو بأُخْرى على إغلاق كلّ مصدر رئيس للنّفط والغاز الطّبيعي. لا عجب في أنّ الكثيرين خارج الولايات المتّحدة بدؤوا في التّشكيك في دوافع الرّئيس الأمريكي ومهمّته المعلنة المتمثّلة في نشر الحرّيّة والدّيمقراطيّة. كان اقتراحه لتعزيز الدّيمقراطيّة في الشّرق الأوسط من خلال التّمويل المضاعف للصّندوق الوطني للدّيمقراطيّة بالكاد مطمئناً.

حلّل أناتول ليفن (Anatol Lieven) اندفاع الولايات المتّحدة للحرب قبل الزّحف على بغداد. علّق ليفن من مؤسّسة كارنيج للسّلام الدّولي (The Carnegie Endowment for International Peace) في واشنطن:

إنّ الخطّة الأساسيّة والمتّفق عليها عموماً هي الهيمنة على العالم من جانب واحد من خلال التّفوّق العسكري المطلق، وهذا ما تمّ تأييده وعمله باستمرار من قبل مجموعة من المثقّفين المقرّبين من ديك تشيني وريتشارد بيرل منذ انهيار الاتّحاد السّوفياتي في أوائل التّسعينيّات.

ربط ليفن أجندة دائرة تشيني مباشرة بقضيّة النّفط الإستراتيجيّة: "بالنّسبة للمجموعة المحيطة بتشيني، كان الاعتبار الأكثر أهميّة هو ضمان الوصول غير المقيّد إلى النّفط الرّخيص الذي يتمّ التّحكّم فيه قدر الإمكان من مصدره".

"هيمنة الطّيف الكامل"[1]

كانت المخاطر المتعلّقة بتأمين السّيطرة العسكريّة على النّفط العراقي والخليج العربي بأسره مرتفعة للغاية، والقدرة النّاتجة على تحديد المستقبل الاقتصادي الكامل لأوراسيا ودول أُخْرى حيويّة للغاية لإستراتيجيّة الإمبراطوريّة الأمريكيّة الجديدة لدرجة أنّ التّكاليف كانت تُعْتبر كما كان واضحاً تستحقّ المخاطرة.

كانت السّياسة الاقتصاديّة لإدارة بوش بسيطة: فز بدورة انتخابيّة جديدة عام ٢٠٠٤ بأيّ ثمن. كانت واشنطن تمرّ بعجزٍ مذهلٍ في الميزانيّة بقيمة /٥٠٠/ مليار دولار في السّنة. وكان العجز في التّجارة بالقدر نفسه.

---

(١) هيمنة الطيف الكامل والمعروفة أيضاً باسم تفوّق الطّيف الكامل: هي تحقيق كيان عسكري للسّيطرة على جميع أبعاد ساحة القتال، وتمتلك فعليّاً تنوّعاً هائلاً من الموارد في مناطق مثل الأرض والجو والبحر وتحت الأرض وخارجها الحرب البيولوجية أو التّكنولوجيّة السّيبرانيّة. تشمل هيمنة الطّيف الكامل مساحة المعارك الماديّة؛ الهواء والسّطح وشبه السّطح وكذلك الطيف الكهرومغناطيسي ومساحة المعلومات. تعني السّيطرة أنّ حرّيّة أصول قوّة المعارضة في استغلال ساحة القتال مقيّدة بالكامل.

تعرف وزارة الدّفاع الأمريكيّة "تفوّق الطّيف الكامل" على النّحو التّالي: التّأثير التّراكمي للهيمنة على المجالات الجوّيّة، والبرّيّة، والبحريّة، والفضائيّة، وبيئة المعلومات، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني، الذي يسمح بإجراء العمليّات المشتركة دون معارضة فعّالة أو تدخّل محظور. تبنت عقيدة جيش الولايات المتّحدة نيّة إستراتيجيّة لتكون قادرة على تحقيق هذه الدّولة في الصّراع، إمّا بمفردها أو مع الحلفاء من خلال هزيمة أيّ خصم، والسّيطرة على أي موقف عبر مجموعة من العمليّات العسكريّة. تتضّمن النّيّة المعلنة استثماراً كبيراً في مجموعة من القدرات: المناورة المهيمنة، والمشاركة الدّقيقة، والخدمات اللوجستيّة المركزة، والحماية الكاملة الأبعاد.

استثمرت الصّين، واليابان، ومصدّرو شرق آسيا مئات المليارات من فائض دولاراتهم التّجاريّة في سندات الخزانة الأمريكيّة وغيرها من الأصول خوفاً من فقدان الصّادرات، لتصبح أكثر اعتماداً على الولايات المتّحدة في هذه العمليّة. لقد بدو وكأنّهم تورّطوا في عمليّة لم يتمكّنوا من إيجاد مخرج منها.

ومما يثير القلق مثل البيانات الاقتصاديّة الصّادرة من واشنطن أنّه لم يكن يوجد أحد في البنك الاحتياطي الفيدرالي أو الإدارة يبدو قلقاً. لقد سيطروا الآن على أهمّ سلعة أساسيّة للنّمو الاقتصادي العالمي، وهو نفطه. وسيطروا عليها بشكل غير مباشر، من خلال دعم مختلف الأنظمة في المناطق النّفطيّة، ولكن مباشرة وعسكريّاً. مع قبضتهم القويّة على تدفّقات النّفط العالميّة، أصبحوا الآن يمتلكون سلاحاً حقيقيّاً للتّدمير الشّامل، وهو ابتزاز محتمل لبقيّة العالم. من يجرؤ على تحدّي الدّولار؟

كان الاختلاف بين الصّدمة النّفطيّة الأولى في السّبعينيات والأحداث التي أعقبت الغزو العراقي دراماتيكيّاً. كانت سياسة بيلدربيرغ (Bilderberg) لعام ١٩٧٣، والتي تمّ وضعها في سالتسجوبادن (Saltsjöbaden)، في السّويد، تهدف إلى رفع أسعار النّفط بما يكفي لجعل الاكتشافات الجديدة في بحر الشّمال، وألاسكا، وغيرها من المناطق غير التّابعة لمنظّمة أوبك مربحة. تمكّنت أول صدمة نفطيّة من كسب بعض الوقت لنظام الدّولار.

في سبعينيّات القرن الماضي، كانت مجموعات قويّة مثل مجموعة بيلدربيرج واللجنة الثلاثيّة قد تمكّنت من تأجيل تأثير صدمة النّفط الأولى على أوروبا واليابان وبشكل خاصٍّ الولايات المتّحدة. لقد فعلوا ذلك من خلال فرض نظام صندوق النّقد الدّولي على تطلّعات معظم العالم الناشئ، وسحق أي حركة قوميّة للتّنمية الاقتصاديّة والاكتفاء الذّاتي.

أطلقوا هذا النّمو "المستدام" (sustainable growth). لقد تحكّم بالدّول الغنيّة في العالم الصّناعي ونظام الدّولار لأكثر من ثلاثة عقود من خلال فرض "حدود النّمو" على بقية العالم. كان العالم الصّناعي قادراً على العيش بعد ثلاثة عقود أُخْرى من وهم النّفط الرّخيص الوفير الذي يدعم مستوى معيشة لم يسبق له مثيل في التّاريخ. بيد أنّ هذا الوهم كان قد تمّ شراؤه على حساب رفاهيّة سكّان العالم الذي كان في السّابق من البلدان النّامية، من إفريقيا إلى أمريكا اللاتينيّة إلى آسيا. فقط من خلال خنق التطلّعات الطّبيعيّة لمعظم بقيّة العالم لتحقيق الاستقرار والنّمو الاقتصاديّين، يُمْكن لحفنة صغيرة من الدّول بقيادة الولايات المتّحدة أن تتمتّع بهذا الوهم من الرّخاء لفترة أطول قليلاً.

لعب صندوق النّقد الدّولي دوراً رئيساً في جعل هذا الوهم ممكناً. فمن خلال كبح جماح التّصنيع في معظم أنحاء الكوكب بشكل مصطنع، كان بإمكان واشنطن خفض الطّلب العالمي على النّفط، والسّماح لواردات الولايات المتّحدة من النّفط الرّخيص بمواصلة دعم رخائها الصّناعي. كان إنتاج النّفط الأمريكي قد بلغ ذروته في أوائل السّبعينيّات. تعتمد طريقة الحياة الأمريكيّة على استيراد النّفط الأجنبي المتزايد باستمرار.

بحلول بداية القرن الجديد، لم يعد حتّى الحفاظ على هذا الوهم لنّفط رخيص وفير أمراً ممكناً. تمّ تطبيق معالجة صندوق النّقد الدّولي، أو ما يعادله، على سكّان العالم الصّناعي لأوّل مرّة. ومع اقتراب الذّروة النّفطيّة العالميّة المطلقة، اعتمدت الولايات المتّحدة تدابير أحاديّة الجّانب للحفاظ على سلطتها،

من رفض بروتوكول كيوتو[1] (The Kyoto protocol)، إلى رفض قبول اختصاص محكمة العدل الدّوليّة (International Court of Justice) على جنودها ومسؤوليها، إلى غزو العراق وغير ذلك.

بعد مرور ثلاثين عاماً على أول صدمة نفطيّة، تجاوزت أكبر الحقول الجديدة ذروتها بالفعل. لم تعد واشنطن وشركات النّفط العملاقة البريطانيّة والأمريكيّة تملك ترف الاعتماد على الأنظمة مع شركات النّفط المملوكة

---

(١) بروتوكول كيوتو: هو معاهدة دوليّة تمدّد اتفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة لعام ١٩٩٢ بشأن تغير المناخ (United Nations Framework Convention on Climate Change) أو للاختصار (UNFCCC) وتلزم الدّول الأطراف بخفض انبعاثات غازات دفيئة، بناءً على الإجماع العلمي على أنّ (الجزء الأوّل) يحدث الاحترار العالمي (الجزء الثاني) من المحتمل جداً أن تكون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي صنعها الإنسان هي السّبب في الغالب. اعتمد بروتوكول كيوتو في كيوتو، اليابان، في ١١ أيلول عام ١٩٩٧، ودخل حيز التنفيذ في ١٦ شباط عام ٢٠٠٥. يوجد حالياً ١٩٢ طرفاً (انسحبت كندا من البروتوكول، اعتباراً من كانون الثّاني عام ٢٠١٢) من البروتوكول. نفّذ بروتوكول كيوتو هدف اتفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغير المناخ لخفض ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري عن طريق تخفيض تركيزات الغازات الدّفيئة في الغلاف الجوي إلى "مستوى من شأنه أن يمنع التّدخّل البشري الخطير في نظام المناخ" (المادة ٢). ينطبق بروتوكول كيوتو على الغازات الدّفيئة الستة المدرجة في الملحق أ: ثاني أكسيد الكربون (CO2)، والميثان (CH4)، وأكسيد النيتروز (N2O)، و (HFCs) (Hydrofluorocarbons)، و(PFCs) (Perfluorocarbons)، وكبريت سداسي فلوريد (SF6). يستند البروتوكول إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة: فهو يقرّ بأنّ لكل دولة على حدة إمكانيّات مختلفة في مكافحة تغيّر المناخ، بسبب التّنمية الاقتصاديّة، وبالتّالي فهو يضع التزاماً بخفض الانبعاثات الحاليّة على البلدان المتقدّمة على أساس أنّها تاريخياً مسؤولة عن المستويات الحاليّة من الغازات الدّفيئة في الغلاف الجوّي.

للدّولة للقيام بعرضها. كانت السّيطرة الأمريكيّة والبريطانيّة المباشرة على أصول النّفط والغاز العالميّة هي الأجندة. لقد فضّلوا تسميتها "ترقية للدّيمقراطيّة" في الشّرق الأوسط. كانت كل الدّلائل تشير إلى وجود ذروة نفطيّة عالميّة وشيكة، وذروة مطلقة في الموارد النّفطيّة، وكانت واشنطن تترك القليل للصّدفة. إذا كان عام ١٩٧٣ بمثابة نداء تحذير، كان من الواضح بشكل متزايد أنّ عام ٢٠٠٣ لم يكن كذلك. لقد كان حقيقيّاً.

في بداية الألفيّة الجديدة، أقامت الولايات المتّحدة احتكاراً تقريباً للتّكنولوجيا والقوّة العسكريّة. لقد فرضت العملة الاحتياطيّة على العالم ومعها تمكّنت من التّحكّم في أصول معظم العالم الصّناعي. بعد احتلال حقول النّفط في العراق، أصبحت قوّة واحدة هي الولايات المتّحدة تحتكر موارد الطّاقة المستقبليّة. كان لدى البنتاغون مصطلح لهذا: "هيمنة الطّيف الكامل (full spectrum dominance). كان ذلك يعني أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تسيطر على التّطوّرات العسكريّة، والاقتصاديّة، والسّياسيّة في كلّ مكان. لقد بدوا مستعجلين في مشروعهم.

رأى منتقدو الهيمنة الأمريكيّة أحاديّة الجانب المحاولة الإمبرياليّة الأمريكيّة التي تسعى جاهدة لتحقيقها كنتيجة لضعفها الأساسي، وليس لقوّتها. كان إيمانويل تود (Emmanuel Todd) مستشار الرّئيس الفرنسي جاك شيراك واحداً منهم. لقد اقترح ائتلافاً بديلاً للمصالح بين فرنسا وروسيا وأوروبا التي تقع ألمانيا في مركزها، وهو مزيج من القوى البرّيّة الأوراسيّة التي حذّر منها كلّ من هالفورد ماكيندر وبريجنسكي. ولكن بحلول أوائل

عام ٢٠٠٤، كان هذا التّحالف الأوراسي في فوضى محزنة وانقسام داخلي. لم يستطع الاتّحاد الأوروبي الاتّفاق حتّى على دستور. يبدو أنّ واشنطن لديها عدد قليل من المنافسين الجّديّين في الأفق.

كتب الباحث الرّاحل إدوارد سعيد[1] في جريدة الأهرام، بعد غزو العراق مباشرة:

---

(١) إدوارد وادي سعيد: من ١ تشرين الثّاني عام ١٩٣٥ إلى ٢٤ أيلول عام **(٢٠٠٣)** كان أستاذاً للأدب بجامعة كولومبيا، وهو مفكّر ومؤسّس المجال الأكاديمي للدّراسات ما بعد الاستعمار. هو فلسطيني أمريكي مولود في فلسطين، كان مواطناً للولايات المتّحدة عن طريق والده، وهو من قدامى المحاربين في الجيش الأمريكي. قام سعيد، الذي تلقّى تعليمه في المدارس البريطانيّة والأمريكيّة، بتطبيق منظوره التّعليمي والثّقافي لإلقاء الضّوء على فجوات التّفاهم الثّقافي والسّياسي بين العالم الغربي والعالم الشّرقي، لا سيّما الصّراع "الإسرائيلي" الفلسطيني في الشّرق الأوسط... وبصفته ناقداً ثقافيّاً، فإنّ سعيد معروف بكتاب الاستشراق **(١٩٧٨)**، وهو نقد للتّمثيلات الثّقافية التي هي أساس الاستشراق - كيف ينظر العالم الغربي إلى الشّرق. قام نموذج سعيد للتّحليل النّصّي بتحويل الخطاب الأكاديمي للباحثين في النّظريّة الأدبيّة والنّقد الأدبي والدّراسات الشّرق أوسطيّة - كيف يفحص الأكاديميّون الثّقافات التي يدرسونها ويصفونها ويحددونها. كنصّ أساسي، كان الاستشراق مثيراً للجّدل بين علماء الدّراسات الشّرقيّة والفلسفة والأدب. كمفكر عام، كان سعيد عضواً مثيراً للجدل في المجلس الوطني الفلسطيني، لأنّه انتقد علانيّة "إسرائيل" والدّول العربية، وخاصّة السّياسات السّياسيّة والثّقافيّة للأنظمة الإسلاميّة التي تصرّفت ضد المصالح الوطنيّة لشعوبها. ودعا سعيد إلى إقامة دولة فلسطينيّة لضمان المساواة في الحقوق السّياسيّة والإنسانيّة للفلسطينيين في "إسرائيل"، بما في ذلك حقّ العودة إلى الوطن. لقد عرّف علاقته المعارضة بالوضع الرّاهن على أنّه اختصاص المفكر العام الذي "يجب عليه التّدقيق، والحكم، والنّقد، والاختيار، بحيث يعود الاختيار والوكالة إلى الفرد" الرجل والمرأة. في عام ١٩٩٩، مع صديقه دانييل بارنبويم، شارك سعيد في تأسيس أوركسترا الدّيوان الغربي- الشّرقي،

لقد قالت كلّ إمبراطوريّة بمفردها في خطابها الرّسمي أنّها ليست مثل كلّ الامبراطوريّات الأُخْرى، وأنّ ظروفها خاصّة، وأنّ لديها مهمّة تتمثّل في التّنوير والحضارة، وتحقيق النّظام والدّيمقراطيّة، وأنّها لا تستخدم القوّة إلا كآخر وسيلة.

لم يعِش طويلاً بما يكفي ليرى ما إذا كانت كلماته ستُحْمَل مع القرن الأمريكي الجديد.

ومقرها في إشبيلية، والتي تضمّ موسيقيين "إسرائيليين" وفلسطينيين وعرب. إلى جانب كونه أكاديميّاً، كان سعيد أيضاً عازفاً بارعاً على البيانو، ومع بارنبويم، شارك في تأليف كتاب: المتوازيات والمفارقات: استكشافات في الموسيقى والمجتمع ٢٠٠٢ (Parallels and Paradoxes: Explorations in Music and Society 2002) ، وهو عبارة عن مجموعة من محادثاتهم حول الموسيقى.

قائمة تواريخ

١ - اتفاقيّة بين البريطانيّين وأمير الكويت الشّيخ صباح **(١٨٩٩).**

٢ - مواقف الصّحافة البريطانيّة من مشروع ألمانيا لبناء سكّة حديد بغداد**(١٨٩٩).**

٣ - خريطة بريطانيّة لحقول النّفط في بلاد ما بين النّهرين **(١٩١٤).**

٤ - قائمة بأسماءالمشاركين من الولايات المتّحدة المقترح حضورهم اجتماع مجموعة بيلدربيرغ **(١٩٧٣).**

٥ - مقتطفات من البروتوكول السّرّي لمجموعة بيلدربيرغ **(سالتسجوبادن - ١٩٧٣).**

٦ - صفحة الغلاف لبروتوكول مجموعة بيلدربيرغ **(سالتسجوبادن - ١٩٧٣).**

٧ - قائمة جزئيّة لأسماء الحضور رسميّاً لمجموعة بيلدربيرغ **(سالتسجوبادن - ١٩٧٣).**

ملاحظات والملحق الأوّل بأسماء الأعضاء المؤسّسين لّلجنة الثّلاثيّة **(١٩٧٣)** والملحق الثّاني، وأسماء المشاركين في اجتماع مجموعة بيلدربيرغ في سالتسجوبادن في ١١ - ١٣ أيّار عام ١٩٧٣ باللغة الإنكليزيّة

الملاحظات والمراجع

Notes & References in English:

CHAPTER 1

1- Commenting on the British free-trade policy in 1851, American economist Henry C. Carey, architect of the national economic strategy of Abraham Lincoln, noted,

We have thus here a system that is unsound and unnatural, and second, a theory invented for the purpose of accounting for the poverty and wretchedness which are its necessary results. The miseries of Ireland are charged to over-population, although millions of acres of the richest soils of the kingdom are waiting drainage to take their place among the most productive in the world, and although the people of Ireland are compelled to waste more labor than would pay, many times over, for all the cloth and iron they consume … Over-population is the ready excuse for all the evils of a vicious system, and so will it continue to be until that system shall see its end. To maintain it, the price of labor in England must be kept steadily at a point so low as to

enable her to underwrite the Hindoo, the German, and the American, with all the disadvantage of freight and duties …

England had monopolized machinery for so long a time that she had acquired skill that could not readily be rivaled; while she had, by this improper division of her population, kept the price of labor and capital at a lower point … than among her neighbors. Her establishments were gigantic, and always ready to sink those who might undertake competition; while the unceasing changes in her monetary arrangements, the necessary consequences of the colonial system, were of themselves sufficient to spread ruin among all the nations connected with her.

Carey cites the experience of America, with bank panics and an economic depression beginning in 1837. After the 1820s, American credit had shifted more and more into the control of the banks of the City of London and away from List's notion of national economy.

In Britain, on the effects of free trade on labour, he notes, 'Women have been substituted for men, and children of the most immature years for women, and the hours of labor have been so far extended as to render Parliamentary interference absolutely necessary.' He rails at the

awful consequences that have resulted from this effort to tax the

world by monopolizing machinery. The moral effects are as bad as the physical ones. Frauds of every kind have become almost universal. Flour is substituted for cotton … The quality of iron and of all other

commodities is uniformly reduced to the point required for preventing other nations from producing such commodities for themselves.

Carey cites the 1846 Corn Laws repeal as the watershed of policy:

Let us now look to the results [of the 1846 Corn Laws Repeal Act] as exhibited in the immediate dependencies of England. With this vast increase in the importation of food from abroad has come the ruin of the people of Ireland. Deprived of manufacture and commerce, her people were driven to live by agriculture alone, and she was enabled to drag on a miserable existence, so long as her neighbor was content to make some compensation for the loss of labor by paying her for her products higher prices than those at which they might have been elsewhere purchased …

With the repeal of the Corn Laws, that resource has failed, and the result is a state of poverty, wretchedness and famine, that has obliged the [Irish] landowner to maintain the people, whether they work or not; and thus is one of the conditions of slavery re-established in that unhappy country. From being a great exporter of food, she has now

become a large importer. The great market for Indian corn is Ireland—a country in which the production of food is almost the sole occupation of the people … The whole system has for its object an increase in the number of persons that intervene between the producer and the consumer … thus it is that Ireland is compelled to waste more labor annually than would be required to produce, thrice over, all the iron, and convert into cloth all the cotton and wool manufactured in England.

Henry C. Carey. *The Harmony of Interests: Agricultural, Manufacturing and Commercial*. Philadelphia: J.S. Skinner, 1851. pp. 60–65.

2- E. Peshine Smith. *A Manual of Political Economy*. New York: George P. Putnam, 1853. pp. 149–52.

3- Friedrich List. *The National System of Political Economy* (1885 edition.

London: Longman, Green). Reprinted New York: Augustus M. Kelley, 1966.

1.Peshine Smith. *Political Economy* (emphasis in original).

CHAPTER 2

1.Karl Erich Born. *Wirtschafts-und Sozialgeschichte des Deutschen Kaiserreichs (1867/71–1914)*. Stuttgart: Steiner Verlag, 1985.

2.Knut Borchardt. *Deutsche Wirtschaft seit 1870. (German*

Economy, 1870 to the Present). London: Weidenfeld & Nicholson, 1967.

3.Ernst Loeb. 'The German Exchange Act of 1896.' *Quarterly Journal of Economics*. Vol. xi. Boston, 1897.

4.Henri Hauser. *Germany's Commercial Grip on the World* (translated from the French). New York: Chas. Scribner & Sons, 1918. pp.106–8.

Sir Llewellyn Woodward. In *Prelude to Modern Europe*. Norfolk: Methuen,

CHAPTER 3

1.Anton Mohr. *The Oil War*. New York: Harcourt Brace, 1926. 2. Ibid. p. 124.

3.Frank C. Hanighen. *The Secret War*. New York: John Day, 1934.

4.Karl Helfferich. *Der Weltkrieg: Vorgeschichte des Weltkrieges*. Ullstein: Berlin, 1919. pp. 120–65.

5.R.G.D. Laffan. *The Serbs: The Guardians of the Gate* (1917). Reprinted New York: Dorset Press, 1989. pp. 163–4.

6.Ahmad Mustafa Abu-Hakima. *The Modern History of Kuwait*.

London: Luzak, 1983. pp. 188–97.

7.Hanighen. *Secret War*. pp. 22–3.

8.Helfferich. *Weltkrieg*. pp. 165–6.

9.H.G. Wells. *An Experiment in Autobiography*. New York: Macmillan, 1934. pp. 658–9.

10.Gabriel Hanotaux. 'Fashoda: The African Negotiation.' *La Revue des Deux Mondes*. Paris, February 1909. T.H. Von Laue. *Sergei Witte and the Industrialization of Russia*. New York: Atheneum, 1974.

CHAPTER 4

1.Sir George Paish. 'Memorandum on British Gold Reserves sent to Chancellor.' January 1914. Treasury files of British Public Record Office. T 171 53.

2.Paish. 'Letter to the Chancellor Lloyd George, dated, 2 A.M. Saturday, Aug. 1, 1914.' Public Record Office. T 170 14.

3.Frank C. Hanighen. *The Secret War*. New York: John Day, 1934. pp. 82–3.

4.'Documents on British Foreign Policy, 1919–1939.' First series. Vol. iv. pp. 245–47.

5.T.E. Lawrence. *Seven Pillars of Wisdom*. London: Cape, 1935. p. 24.

6.J. Nevakivi. *Britain, France and the Arab Middle East, 1914–1956*. London, 1969. p. 264.

7.Z.N. Zeine. *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria*. Beirut, 1960. p. 59.

8.N.A. Rose. *The Gentile Zionists: A Study in Anglo-Zionist Diplomacy, 1929–39*. London: Frank Cass, 1973.

9.Derek Wilson. *Rothschild: A Story of Wealth and Power*. London: Mandarin, 1990. p. 341.

10.Philip Kerr (Lord Lothian). *Round Table*. August 1911. pp. 422–3.

11.Halford J. Mackinder. *Democratic Ideals and Reality*. New York: W.W. Norton, 1969. p. 89.

12.Carroll Quigley. *The Anglo-American Establishment from Rhodes to Cliveden*.

New York: Books in Focus, 1981. p. 5.

CHAPTER 5

1.R.A. Dayer. 'British War Debts to the United States'. *Pacific Historical Review*. No. 45. November 1976. p. 577.

2.Kathleen Burk. *Britain, America and the Sinews of War: 1914–1918*. London: George Allen & Unwin, 1985.

3.Thomas W. Lamont. 'Foreign Government Bonds.' *Annals of the American Academy*. March 1920. p.121.

4.Carroll Quigley. *The Anglo-American Establishment: From Rhodes to Clivden*.

New York: Books in Focus, 1981.

5.Frank C. Costigliola. 'Anglo-American Financial Rivalry in the 1920s.'

Journal of Economic History. Vol. xxxvii, no. 4. December 1977.

6.Anton Mohr. *The Oil War*. New York: Harcourt Brace, 1926.

7.Frank C. Hanighen. *The Secret War*. New York: John Day, 1934.

8.Mohr. *Oil War*. p. 138.

9.Ibid. pp. 222–3.

CHAPTER 6

1.Stephen V.O. Clarke. 'The Reconstruction of the International Monetary System: The Attempts of 1922 and 1933.' *Princeton Studies in International Finance*. No. 33. November 1973.

2.Frank C. Hanighen. *The Secret War*. New York: John Day, 1934.

3.Gustav Stolper, Karl Häuser and Knut Borchardt. *Deutsche Wirtschaft seit 1870*. Tübingen, 1966.

4.Anton Zischka. *Ölkrieg: Wandlung der Weltmacht*. Leipzig: Wilhelm Goldmann Verlag, 1939. (Zischka draws heavily on the earlier research of Hanighen, though omitting to mention this in the credits. The reason for this is not clear.)

5.Z.N. Zeine. *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria*. Beirut, 1960. p. 59.

6.Stolper et al. *Deutsche Wirtschaft*.

7.Ibid.

8.Otto Pfleiderer. *Währung und Wirtschaft in Deutschland 1876–1975*.

Frankfurt: Deutsche Bundesbank, 1976. p. 194.

9.Carroll Quigley. *Tragedy and Hope: A History of the World in Our Time*.

London: Collier-Macmillan, 1966.

10.John M. Blair. *The Control of Oil*. New York: Pantheon Books, 1976.

11.U.S. Federal Trade Commission. ‘The International Petroleum Cartel.’ Report to U.S. Senate Small Business Committee. 82nd Congress, 2nd Session, 1952. p. 245.

12.Dieter Stiefel. *Finanzdiplomatie und Weltwirtschaftskrise: Die Krise der Creditanstalt für Handel und Gewerbe, 1931*. Frankfurt a.M.: Fritz Knapp Verlag, 1989.

13.Richard H. Meyer. *Bankers’ Diplomacy: Monetary Stabilization in the 1920’s*.

New York: Columbia University Press, 1970.

14.Lars-Jonas Ångström. ‘Ivar Kreuger blev mördad!’ *Svenska Marknaden*.

August 1987. Stockholm.

15.Truman Smith. *Berlin Alert: The Memoirs and Reports of Truman Smith*.

Stanford Calif.: Hoover Institution Press, 1984.

16.Among the more useful references for this little-discussed topic are J. and S. Pool. ‘*Hitlers Wegbereiter zur Macht: Die geheimen deutschen und*

internationalen Geldquellen, die Hitlers Aufsteig zur Macht ermöglichten.’ München: Scherz Verlag, 1979; Heinz, Pentzlin.

‘Hjalmar Schacht.’ Berlin: Verlag Ullstein GmbH, 1980; Also useful is Harold James. *The German Slump: Politics and Economics 1924–1936*. Oxford: Clarendon Press, 1986.

CHAPTER 7

1.United States National Archive. ‘Memorandum of Alling to A.A. Berle and Secretary of State Dean Acheson.’ December 14, 1942. 890F.24/20.

2.U.S. Senate Select Committee on Small Business. ‘ECA and MSA Relations with International Oil Companies Concerning Petroleum Prices.’ 82nd Congress, 2nd session. 1952.

3.David S. Painter. ‘Oil and the Marshall Plan.’ *Business History Review*. No.

58. Harvard University, Autumn 1984.

4.Marcello De Cecco. ‘International Financial Markets and U.S. Domestic Policy since 1945.’ *International Affairs*. Vol. 52, no. 1. London, January 1976.

5.Nasrollah S. Fatemi. *Oil Diplomacy: Powderkeg in Iran*. New York: Whittier Books, 1954.

6.Ibid. p. 342.

7.Sepehr Zabih. *The Mossadegh Era*. Chicago: LakeView Press, 1982.

8.Joachim Jösten. *Ölmächte im Wettstreit*. Baden-Baden: Verlag August Lutzeyer, 1963.

9.United States National Archives. Department of State. Memorandum on 'Enrico Mattei and the ENI.' NA RG 59. 865.2553/12–1654. December 16, 1954.

10.Jösten. *Ölmächte*. pp. 108–12.

11.'ENI Minus Mattei.' *The Economist*. November 5, 1962. p. 499.

CHAPTER 8

1.Paul McCracken. 'Towards Full Employment and Price Stability.' A Report to the OECD by a group of independent experts. OECD. Paris, 1977.

2.P. Bairoch. 'International Industrialization Levels from 1750 to 1980.'

Journal of European Economic History. Vol. 11. 1982.

3.Charles de Gaulle. *The War Memoirs*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1967. p. 214.

4.Lois P. de Menil. *Who Speaks for Europe? The Vision of Charles de Gaulle*.

London: Weidenfeld & Nicolson, 1977; Erich Mende. *Von Wende zu Wende: 1962–1982*. München: Herbig Verlag, 1986.

5.The November 22, 1963, assassination of President Kennedy marked a definitive watershed in U.S. policy, which became evident with Lyndon B. Johnson‘s massive buildup of military expenditure in Vietnam. According to a variety of informed accounts, including that of Roger Hilsman, shortly before his murder, Kennedy had resolved to wind down the CIA’s military operations in southeast Asia. Certain investigators point to the central presence of McGeorge Bundy at the time. For a useful

recent account of the CIA’s role in the Kennedy assassination, see Robert

J. Groden and H.E. Livingstone. *High Treason: The Assassination of John*

F. Kennedy and the New Evidence of Conspiracy. New York: Berkley Books, 1989; Jim Garrison. *On The Trail of the Assassins*. New York: Warner Books, 1988.

6.John Ranelagh. *The Agency: The Rise and Decline of the CIA*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1986.

7.Jacques Attali. *A Man of Influence: Sir Siegmund Warburg, 1902–1982*.

London: Weidenfeld & Nicolson, 1986.

8.Marcello De Cecco. ‘International Financial Markets and U.S. Domestic Policy Since 1945.’ *International Affairs*. London, July 1976.

9.Jacques Rueff. *Balance of Payments: Proposals for the Resolution of the Most Pressing World Economic Problem of Our Time*. New York: Macmillan, 1967.

10.De Menil. *Who Speaks for Europe*? p. 174.

CHAPTER 9

1.Victor Argy. *The Postwar International Money Crisis*. London: George Allen

& Unwin, 1981.

2.‘Saltsjöbaden Conference.’ Bilderberg meetings, 11–13 May, 1973. The author obtained an original copy of the official discussion from this meeting. Normally confidential, the document was bought in a Paris used bookstore, apparently coming from the library of a member. In a private conversation in September 2000, H.E. Sheikh Yaki Yamani told the author about his conversation with the Shah of Iran in early 1974. When Yamani, on instructions from the Saudi King, asked the Shah why Iran demanded such a large OPEC price increase,

the Shah replied, ‘For the answer to your question, I suggest you go to Washington and ask Henry Kissinger.’ The agenda for the 1973 Bilderberg meeting was prepared by Robert Murphy, the man who in 1922 as U.S. consul in Munich, first met Adolf Hitler and sent back favorable recommendations to his superiors in Washington. Murphy later shaped U.S. policy in postwar Germany as political adviser. Walter Levy, who delivered the Saltsjöbaden energy report, was intimately tied to the fortunes of Big Oil. In 1948, as oil economist for the Marshall Plan Economic Co-operation Administration, Levy had tried to block a government inquiry into charges that the oil companies were overcharging.

3.Matti Golan. *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step-by-Step Diplomacy in the Middle East*. New York: Bantam Books, 1976.

4.Henry A. Kissinger. *Years of Upheaval*. Boston: Little, Brown, 1982.

5.Memorandum reproduced in *International Currency Review*. Vol. 20, no.

6.London, January 1991. p. 45.

6.James Akins. Private conversations regarding his tenure as Director of Fuels and Energy Office of U.S. State Department at that time; later he was ambassador to Saudi Arabia.

7.Craufurd D. Goodwin. et al. *Energy Policy in Perspective*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981.

8. For a revealing view of the intimate interrelation of Mr. Kissinger and the British Foreign Office during the entire period of the early 1970s oil shock, it is useful to cite a section from a remarkably frank address given by Kissinger on May 10, 1982, before the Royal Institute of International Affairs in London. Following several minutes of effusive praise for the two centuries of skillful British 'balance-of-power' diplomacy, Kissinger then approvingly cites the postwar U.S.–British 'special relationship,' adding،

Our postwar diplomatic history is littered with Anglo-American 'arrangements' and 'understandings,' sometimes on crucial issues, never put into formal documents … The British were so matter-of-factly helpful that they became a participant in internal American deliberations, to a degree probably never before practiced between sovereign nations. In my period in office, the British played a seminal role in certain American bilateral negotiations … In my White House incarnation then, I kept the British Foreign Office better informed and more closely engaged than I did the American State Department…

Kissinger then cites as an example his U.S. negotiations over the future of Rhodesia: 'In my negotiations over Rhodesia, I worked from

a British draft with British spelling even when I did not fully grasp the distinction between a working paper and a Cabinet-approved document. The practice of collaboration thrives to our day …' Henry A. Kissinger. 'Reflections on a Partnership: British and American Attitudes to Postwar Foreign Policy.' Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London. May 10, 1982.

9.Ford Foundation Energy Policy Project. 'A Time to Choose: America's Energy Future.' Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing, 1974.

10.In June 1973, on the personal initiative of Chase Manhattan Bank chairman David Rockefeller, an influential new international organization, largely built on the foundation of the Bilderberg group, was established. It was called the Trilateral Commission, and its first executive director was Bilderberg attendee Zbigniew Brzezinski. The Trilateral Commission attempted for the first time in postwar Anglo-American history to draw Japanese finance and business elites into the Anglo-American policy consensus formation. In 1976, Henry Kissinger changed places with Brzezinski, becoming Trilateral director while Brzezinski assumed Kissinger's job as National Security Adviser to the new president, Jimmy Carter, himself a member of the semisecret Trilateral Commission group, as were many of his key cabinet secretaries.

11.The background for this part is the result of extensive interviews and corporate industry research by the author, over a period of more than 16 years.

12 System of Political Economy. New Jersey: Augustus M. Kelley, 1977.

13.U.S. National Archives. 'Implications of Worldwide Population Growth for U.S. Security and Overseas Interests.' National Security Study Memorandum 200. December 10, 1974.

CHAPTER 10

1.Sources: International Iron and Steel Institute. *World Steel in Figures*.

Brussels, 1991; *Fearnley's World Shipping* (annual reports). Oslo.

2.Guido Carli. 'Why Banks are Unpopular.' Lecture to the Per Jacobsson Foundation. Stockholm, June 12, 1976.

3.Bank for International Settlements. *Annual Report*. Basle, June 1976.

4.Reproduced in full in *International Currency Review*. Vol. 20, no. 6, January 1991. Letter of Jack F. Bennett to Henry Kissinger, February 1975. 'Subject: Special Arrangements for Purchase of U.S.

Government Securities by the Saudi Arabian Government.' The career of Jack F. Bennett is noteworthy in that he was 'loaned' from Exxon in 1971 to the Nixon Treasury Department where he helped Paul Volcker to prepare the monetary side of the coming 'petrodollar' currency system, and the demonetizing of the dollar from gold. Following the 1973–75 oil shock and the successful establishment of the petrodollar recycling process, Bennett returned to Exxon. Similarly, Lord Victor Rothschild went from being head of strategic research at Royal Dutch Shell in 1971 to leading the British prime minister's Central Policy Review staff. In this position he had extraordinary influence over UK energy policy, as he had 'fortuitously' predicted a drastic rise in oil price shortly before the 1973 oil crisis. He was in contact with U.S. National Security Council head Henry Kissinger at this time.

5.Fred Hirsh et al. *Alternatives to Monetary Disorder*. Council on Foreign Relations 1980s project. McGraw-Hill, 1977. p. 55.

6.Not only developing nations, but also industrial ones were trying to develop an alternative to the debt strangulation of the 1970s oil shocks. In a proposal released in early 1977, Masaki Nakajima, chairman of Japan's Mitsubishi Research Institute, proposed the creation of what he termed a Global Infrastructure Fund. He motivated it thus:

Under the prolonged worldwide recession in the post-oil crisis years, every country around the world is groping for ways to get out of

it. What is being proposed herein as a Global Infrastructure Fund is a concept that Japan should consider as one of its international responsibilities … The proposition is to generate effective demand within this country amounting to more than $500 billion … under the assumption that all leading advanced industrialized countries and oil-producing countries co-operate to do so … It aims at developing new sources of energy and increasing food production for the world

… Implementation of the various 'super projects' proposed herein would lead to development of peaceful demand in the manufacturing industry … technological incentives in the advanced countries in lieu of arms production … Now is the time for mankind to positively assert a bold and long-range vision.

Nakajima's list of great projects included greening the Sahara for agriculture, a Himalayan hydroelectric project, creation of a central African lake in Chad and the Congo, and development of a series of hydroelectric

dams across South America. The Nakajima proposal was revived in 1990 in Davos, Switzerland, at a meeting of the World Economic Forum, with support of the Japanese industrial federation, Keidanren.

7.Refer to the citation in Chapter 9, note 8, regarding Kissinger's admission of his close relations with the British Foreign Office during his tenure as secretary of state.

8.Benazir Bhutto. *Tochter der Macht: Autobiographie*. München: Drömer Knaur, 1989.

9.For background to the creation of the Trilateral Commission, refer to Chapter 9, note 10. This institution was to be a broadening of the initial influence base of the Bilderberg, which was founded explicitly as a vehicle to promote Anglo-American policy in western Europe. The Trilateral Commission was an attempt to address the changing geopolitical reality in which Japan was emerging as an economic giant. The triad was that of North America, Europe and Japan. In Europe, it incorporated a motley group, among them Germany's Graf Lambsdorff. Many European members of the Trilateral Commission had been drawn from long- time friends of Rockefeller and old members of his wartime European business networks. That there were no fundamental policy disagreements between Henry Kissinger and the Democratic Party candidacy of David Rockefeller's protégé Carter is evident from Rockefeller's naming of Kissinger to the Advisory Board of his Chase Manhattan Bank after the latter left government, as well as making Kissinger executive director of his Trilateral group to replace Brzezinski, while the latter was running

U.S. foreign policy for Carter.

10.In 1978, the Iranian *Ettelaat* published an article accusing

Khomeini of being a British agent. The clerics organized violent demonstrations in response, which led to the flight of the Shah months later. See U.S. Library of Congress Country Studies, Iran. *The Coming of the Revolution*. December 1987. The role of BBC Persian broadcasts in the ousting of the Shah is detailed in Hossein Shahidi. 'BBC Persian Service 60 years on.' *The Iranian*. September 24, 2001. The BBC was so much identified with Khomeini that it won the name 'Ayatollah BBC.'

11.Comptroller General of the United States. 'Iranian Oil Cutoff: Reduced Petroleum Supplies and Inadequate U.S. Government Response.' Report to Congress by General Accounting Office. 1979.

CHAPTER 11

1.A useful explication of the modern American variant of British liberalism can be found in Noam Chomsky. 'The Struggle for Democracy in a Changed World.' Paper presented to the Catholic Institute for International Relations. London, January 1991.

2.Sam Aaronovitch. *The Road From Thatcherism*. London: Lawrence & Wishart, 1981.

3.International Iron and Steel Institute. *Infrastructure: Problems and Prospects for Steel*. Brussels, 1985.

4.William Greider. *Secrets of the Temple*. London: Simon & Schuster, 1987.

5.Michael Hudson. *Super Imperialism: The Origin and Fundamentals of U.S. World Dominance* (second edition). London: Pluto Press, 2003. Hudson provides an incisive analysis of the IMF process in bringing economies such as that of Mexico under control of the dollar system.

6.The *World Debt Tables* series (World Bank: Washington) for the period through the early 1980s shows the exponential growth of external debt in the period.

7.Hans Kornø Rasmussen. *The Forgotten Generation: A Debate Book Concerning Children and the Debt Crisis*. Copenhagen: Danish UNICEF Committee, 1987. Also useful for background on this debt process is Marko Milivojevic. *The Debt Rescheduling Process*. New York: St. Martin's Press, 1985; in addition, the annual United Nations reports, *Economic Survey of Latin America* provide useful data; the comments from Kuczinski are from a remarkable 1988 documentary on the debt crisis from British Independent Television.

8.Walter Michler. 'Wirtschaftskrieg gegen einen Kontinent.' *Welternährung*.

1.1991. Bonn.

9.Stephen Pizzo. *Inside Job: The Looting of America's Savings and Loans*. New York: McGraw-Hill, 1989.

10.U.S. Congress Joint Economic Committee. *Economic Indicators*.

Washington, 1990.

11.David D. Hale. *The Weekly Money Report*. Chicago: Kemper Financial Services, January 29, 1990.

12.U.S.–Iraq Business Forum. *Bulletin*. New York, August, 1989.

13.Saddam Hussein. Address of 16 February, 1990, to Arab Cooperation Council. Translated from Arabic in U.S. State Department Foreign Broadcast Information Service. Washington, 20 February, 1990.

CHAPTER 12

1.The Japanese debate with the IMF is found in *World Economic Outlook*.

International Monetary Fund. Washington, D.C., May 1990. p. 46. The description of Wall Street derivatives actions to accelerate the Nikkei fall comes from market participants in off-record comments to the author. In a January 1990 private client letter, U.S. economist David D. Hale of Kemper Financial Services noted the bizarre contradictions in Washington's Japan policy of the time. Hale noted that

The U.S. Treasury is now demanding that Japan liberalize her asset markets and abolish her financial cartels … Americans must

recognize that some of Japan's asset inflation stemmed from monetary policies destined to prop up the U.S. financial markets during the final Reagan years and that too rapid liberalization in Tokyo could inadvertently generate a global financial crisis.

Geoffrey P. Miller ('The Role of a Central Bank in a Bubble Economy.' New York University Center for the Study of Central Banks) usefully details the sequence of events from the Plaza accord to the collapse of the

Tokyo bubble. Chalmers Johnson ('Let's revisit Asia's crony capitalism.' *Los Angeles Times*. June 25, 1999) gives a succinct analysis of the U.S. view of the Japanese economic threat at the end of the cold war, from one of the leading Japan scholars in the United States. See also Kinhide Mushakoji. 'Japan and Cultural Development in East Asia.' *Mushakoji Newsletter*. No. 8. Tokyo, June 1997. The Lawrence Summers quote is in Philip Golub. 'East Asia in the Global Political Economy.' *Le Monde Diplomatique*. London, October 2003; on the origins of the Asia crisis, see Kristen Nordhaug. 'U.S. hegemony, Japan and the Asian financial crisis.' Paper presented in 1999 on the origins of the Asia crisis. www.globasia. dk. An official report of the effect of the east Asia crisis is provided by Andrew Crockett. 'Capital Flows in East Asia since the crisis.' Bank for International Settlements. October 11, 2002. www.bis.org.

2.Zbigniew Brzezinski. *The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives.* New York: Basic Books, 1997. Brzezinski is one of the longer-serving strategists in the Washington establishment, whose ties go back to David Rockefeller's Trilateral Commission and to service with both Democrat and Republican administrations, including that of George H.W. Bush. The book provides invaluable insight into American strategic thinking. He states:

For America, the chief geopolitical prize is Eurasia … A power that dominates Eurasia would control two of the world's three most advanced and economically productive regions. A mere glance at the map also suggests that control over Eurasia would almost automatically entail Africa's subordination, rendering the Western Hemisphere and Oceania geopolitically peripheral to the world's central Continent. About 75 per cent of the world's people live in Eurasia, and most of the world's physical wealth is there as well, both in its enterprises and underneath its soil. Eurasia counts for about 60 per cent of the world's GDP and about three-fourths of the world's known energy resources. (pp. 30–1)

Mackinder's formulation is found in Halford J. Mackinder. *Democratic Ideals and Reality*. New York: Henry Holt, 1919. Mackinder, in one of his last pieces, during the Second World War, wrote a geopolitical proposal for the postwar era, 'The Round World

and the Winning of the Peace.' *Foreign Affairs*. Vol. 21, no. 4. New York, July 1943. This article outlined his strategy for the postwar domination of Eurasia, on which Brzezinski clearly draws.

3.Bill Bradley. 'Eurasia Letter: A Misguided Russia Policy.' *Foreign Policy*.

Winter 1995/1996. The collapse of Russian living standards after the dissolution of the Soviet Union is widely discussed; the deliberate role of IMF and G-7 policy in deindustrializing Russia is for obvious reasons much less discussed. Graeme Herd ('Robbing Russia?' *World Today*. London, April 1998) described in detail the oligarchs' role. 'U.S. criticized for funding "corporatist" and "criminalized" capitalism' (*Russia Reform Monitor*. No.

308. September 11, 1997) contains details on the Clinton administration's role in backing Chubais and the oligarchs. See also Alastair Macdonald.

'Russian government wins time, but problems abound.' *Reuters*. August 2, 1998. The present author conducted numerous discussions with many of the leading banks involved in Russia at the time of the 1998 crisis. Few of the post-mortem accounts of the LTCM collapse deal with the obvious close links between the Washington financial powers, including the Federal Reserve, and the financial operations of LTCM, perhaps the most interesting aspect.

4.Paul B. McCarthy. Testimony to the Commission on Security and Cooperation in Europe. Washington, December 10, 1998. McCarthy, then head of the National Endowment for Democracy, outlines in detail the role of the NED in financing various opposition groups, journalists, media and trade unions in former Yugoslavia since 1988. The NED was established during the Reagan administration in 1983 as part of what was termed inside Washington policy circles the 'privatization of intelligence.' Smarting from revelations of CIA funding of front groups during the 1960s and 1970s, Congress agreed to create and fund 'private' agencies such as the NED to do the same, but openly. In a September 21, 1991, interview with the *Washington Post*, NED planner Allen Weinstein explained, 'A lot of what we do today was done covertly 25 years ago by the CIA.' Once-sinister CIA agents were transformed into humanitarian NED 'activists.' Instead of being charged with destabilizing a sovereign country, NED activists charged their opponents in Serbia or Bulgaria or elsewhere with being 'corrupt nationalists.' The NED was being groomed for a key role in the 'democratization' of post-Saddam Iraq by the Bush administration in late 2003. The impact of IMF policies on the political instability of Yugoslavia at the end of the 1980s is detailed in Peter Bachmaier. 'Der Balkan als internationales Protektorat.' *Zeit-Fragen*. Zurich, 21 October, 2002. Susan Woodward (*Balkan Tragedy*. Washington, D.C.: Brookings Instituion, 1995) details the role of IMF policies in triggering unrest in Yugoslavia. A detailed description of the NATO strategy in Yugoslavia is found in the paper by the late Sean Gervasi.

‘On the NATO Strategy in Yugoslavia.’ International Nino Pasti Foundation, Prague. January 1996. ‘NATO Expansion: Flirting with Disaster’ (Center for Defense Information. Washington, D.C., November 1995) describes the military issues of NATO expansion. Former German CDU parliamentarian and defense expert, Willy Wimmer, in an open letter to Chancellor Gerhard Schroeder in 2001, described his personal discussions with leading Washington officials about U.S. and NATO objectives in Yugoslavia to justify a new NATO ‘out of area’ strategic concept. Wimmer described the consequences of the NATO presence in Yugoslavia in April 1999: It gave NATO partners direct access to the raw materials as well as allowing control over the Caspian Sea and Persian Gulf. It completed the military control from the Baltic to Anatolia by a U.S.-led NATO ‘not seen since the high point of the Roman Empire,’ as Wimmer put it. Rainer Rupp. ‘Die imperialen Absichten der USA auf dem Balkan.’ *Junge Welt*. 23 June 2001.

‘A Meeting of Blood and Oil: The Balkan Factor in Western Energy Security.’ *Journal of Southern Europe and the Balkans*. Vol. 4, no. 1. May 2002. pp. 75–89. A simplistic claim was made during the Kosovo in 1999 that the war was over oil. In reality it was over the strategic relation of the EU to possible new sources of energy, including oil, and Washington’s intervention to control those same sources, a slightly different issue. The issue was strategic control by Washington over possible pipeline routes through the Balkans from the Caspian Sea oilfields, in order to control EU energy security.

Aleksandra Trtica. 'Trans- Balkan Oil Pipelines through No-Man's Land.' Banja Luka, Srpska, February 27, 2001.

5. Cited in 'Feasibility Study', AMBO Pipeline Consortium, May 2000, US Department of Commerce NTIS Document no. PB2000106974, p. I-78.

CHAPTER 13

1. *Strategic Energy Policy: Challenges for the 21st Century*. James Baker. Institute for Public Policy and the Council on Foreign Relations. Houston, April 2001. www.rice.edu. The report states that the world has entered a 'new energy era … reliance on volatile Middle East oil resources could increase dramatically over the next two decades …' It further states, well before the second war in Iraq, that 'Iraq has become a key "swing" producer, posing a difficult situation for the U.S. government.' The high-level task force advised Cheney and the Bush administration to forge a 'comprehensive energy policy…'

The information about the daughter of the Kuwaiti al-Sabah and her faked testimony was detailed by Tom Regan ('When Contemplating War, Beware of Babies in Incubators.' *Christian Science Monitor*. September 6, 2002.) Dick Cheney. 'Autumn Lunch Speech.' London Institute of Petroleum, 1999. www.petroleum.co.uk. The O'Neill statements are reported in 'Mid-East Realities.' Washington, January 10, 2004. www.MiddleEast.org. A day later, the Bush administration threatened possible prosecution of O'Neill for allegedly making available a classified

document, ‘Plan for Post-Saddam Iraq,’ in which the postwar control of the Iraq oil industry was detailed. The Bush White House was clearly not happy with O’Neill’s remarks.

2.‘Rebuilding America’s Defenses.’ The Project for the New American Century. Washington D.C., September 2000. Oliver Burkeman and Julian Borger. ‘The Ex-President’s Club.’ *Guardian*. October 31, 2001. This is one of the few public pieces on what is arguably one of the most influential and secretive corporate groups in the world.

3.Rashid, Ahmed, *Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia*. London, I.B. Tauris & Co., 2001. John Pilger in the *Pakistan Daily Times*, ‘America’s Bid for Global Dominance,’ December 15, 2002. The ‘carpet of gold’ quote and the Unocal role in Afghanistan are detailed in Jean-Charles Brisard and G. Dasquie. *Forbidden Truth: U.S.–Taliban Secret Oil Diplomacy…* New York: Thunders’ Mouth Press/Nation Press, 2002. The Karzai Unocal link appeared in *Le Monde*, December 13, 2001. News of the signing of the Afghan pipeline agreement with Pakistan and Turkmenistan was reported in after-words.org/grim, January 3, 2003. Ron Callari. ‘The Enron–Cheney–Taliban Connection?’ *Albion Monitor*.

February 28, 2002. This report contains many details of the role of Enron (before its collapse) in the Afghanistan pipeline talks.

4.Michael Meacher. ‘The War on Terrorism is Bogus.’ *Guardian*.

September 6, 2003. The article, from a long-standing senior Blair cabinet member, was greeted with deafening silence in the U.S. media. The report of the removal of the U.S. weapons team is in Raymond Whitaker. 'Powell Withdraws Al Qaida Claim as Hunt for Saddam's WMD Flags.' *Independent*. January 11, 2004. The Wolfowitz remarks are covered in an article by George Wright. 'Wolfowitz: The Iraq War was About Oil.' *Guardian*. June 4, 2003. Timothy Garten Ash ('Next Stop Syria?' *Guardian*. January 22, 2004) notes the Bush call to double NED funding for the spread of democracy in the Middle East.

5.The Cabinet memo to Blair on oil is titled 'Submission to the Cabinet Office on Energy Policy.' The Oil Depletion Analysis Centre. September 9, 2001. www.cabinet-office.gov.uk. Richard Heinberg. *The Party's Over: Oil, Water and the Fate of Industrial Societies*. New Society Publishers, 2003. Matthew Simmons. Address to Association for the Study of Peak Oil. French Petroleum Institute (IFP). May 27, 2003. www.fromthewilderness. com. Matthew Simmons ('Energy Infrastructure.' Sixth Annual Rice Global Forum. Houston, September 8, 2003) also gives a useful summary of the basic economic and oil arguments. C.J. Campbell. 'Forecasting Global Oil Supply 2000–2050.' M. King Hubbert Center for Petroleum Supply Studies. Colorado School of Mines. July 2002; Michael T. Klare. 'The Bush–Cheney Energy Strategy.' Paris, May 2003; Mano Singham. 'Cheney's

Oil Maps.' *Atlanta Journal-Constitution*. July 19, 2003; Charles Arthur. 'Oil and Gas Running Out Much Faster than Expected Says Study.' *Independent*. October 2, 2003. The ExxonMobil article is by Jon Thompson. 'A Revolutionary Transformation.' *The Lamp*. Vol. 85, no. 1. Dallas, 2003.

6.Simon Romero. 'Coup on Tiny African Islands Felt in Texas Oil Offices.' *New York Times*. July 18, 2003; 'Iran and Japan Close to Signing Deal Despite U.S. Pressure.' Dow Jones. July 3, 2003; Anatol Lieven. 'The Push for War.' *London Review of Books*. Vol. 24, no. 19. October 3, 2002; Wayne Madsen. 'Big Oil and James Baker Target the Western Sahara.' *AllAfrica*. January 9, 2003; 'Turmoil in Georgia Linked to Oil.' *Dawn* Group of Newspapers. Pakistan, November 24, 2003; Africa Oil Policy Initiative Group. 'Africa Oil: A Priority for U.S. National Security.' Institute for Advanced Strategic and Political Studies. Washington, January 2002.

7.Emmanuel Todd. *After the Empire: The Breakdown of the American Order*.

New York: Columbia University Press, 2003. Todd argues that American economic foreign policy is driven by fundamental weakness, not by strength. Edward Said. 'Preface to Orientalism.' *Al-Ahram*. 7–13 August, 2003.

Appendix I Founding Members of the Trilateral Commission (1973)

USA:

I.W. Abel

David M. Abshire Graham Allison John B. Anderson

E.C. Arbuckle

J. Paul Austin George W. Ball

Lucy Wilson Benson

W. Michael Blumenthal Robert R. Bowie

Harold Brown Zbigniew Brzezinski Jimmy Carter Lawton Chiles Warren Christopher

A.W. Clausen

William T. Coleman, Jr. Barber B. Conable, Jr. Richard N. Cooper John C. Culver

Lloyd N. Cutler Archibald Davis Hedley W. Donovan Daniel J. Evans Walter F. Mondale David Rockefeller Robert V. Roosa Cyrus Vance

Carroll Wilson Leonard Woodcock

Belgium:

Baron Leon Lambert

France: Raymond Barre Georges Berthoin Jean Boissonat

Jean Claude Casanova

Baron Edmond de Rothschild Roger Seydoux

Great Britain:

The Earl of Cromer Sir Reay Geddes Lord Harlech

Roy Jenkins Reginauld Maulding Julian Ridsdale

Sir Frank K. Roberts Lord Roll of Ipsden Sir Kenneth Younger Sir Philip de Zueleta

Italy:

Gianni Agnelli Piero Bassetti Umberto Colombo

Guido Colonna di Paliano Francesco Forte

Arrigo Levi Cesare Merlini

Netherlands: Andre Kloos

Max Kohnstamm John Loudon

Appendix II Participants at the Saltsjöbaden Meeting of the Bilderberg Group

May 11–13, 1973

Chairman: Prince Bernhard of the Netherlands France:

René Granier de Lilliac, Compagnie Française des Pétroles Baron Edmond de Rothschild, banker

Germany:

Egon Bahr (Social Democrat), minister without portfolio Birgit Breuel (Christian Democrat), Hamburg City Council Helmut Schmidt (Social Democrat), finance minister

Theo Sommer, publisher of *Die Zeit*

Otto Wolff von Amerongen, German Chambers of Commerce

Italy:

Giovanni Agnelli, FIAT

Il Marchese Cittadini Cesi Raffaele Girotti, chairman of ENI Arrigo Levi, *La Stampa*

Netherlands:

F.J. Philips, chairman of Philips NV

Gerrit A. Wagner, president of Royal Dutch Shell Max Kohnstamm

Sweden:

Olof Palme, prime minister

Marcus Wallenberg, chairman of SE-Banken Krister Wickman, governor of Riksbank

Great Britain:

Sir Eric Drake, chairman of British Petroleum

Sir Denis Greenhill, director of British Petroleum Denis Healey,

Member of Parliament

Sir Eric Roll, vice-chairman of S.G. Warburg & Co. Sir Reginald Maulding, Member of Parliament

USA:

James Akins, White House

Robert O. Anderson, chairman of Atlantic Richfield Oil Co.

George Ball, ex-deputy secretary of state, Lehman Bros. merchant bankers Zbigniew Brzezinski, later security adviser to the president

William P. Bundy, New York Council on Foreign Relations

E. G. Collado, vice president of Exxon Corp. Arthur Dean, law partner of Sullivan & Cromwell Henry J. Heinz II, chairman of H.J. Heinz & Co.

Henry A. Kissinger, White House national security adviser Walter J. Levy, oil consultant, author of Bilderberg paper

Robert D. Murphy, chairman of Corning Glass Co., former U.S. State Department

John G. Tower, U.S. senator Carroll Wilson, MIT professor

Notes

Compiled by Sue Carlton

Aastrom, Sverker 145

Abadan 94–5

Abdul Aziz, ibn Abdul Rahman 88 Abraham, Spencer 264

absolute free trade 3, 5, 10

Abu Dhabi 131, 137

Achnacarry agreement 1928 74–5

Adenauer, Konrad 107, 108

Afghanistan 253–4, 265

Africa 69, 140, 194, 198–9

see also South Africa Agnelli, Gianni 134

Akins, James 218–19

Alaska 146, 260, 261, 268

Alfa Group 188

Algeria 137, 168 Allenby, Sir Edmund 44 Allende, Salvador 103

Allied Reparations Committee 69, 70, 71, 73

alternative energy 141

AMBO 243, 244

Amerongen, Otto Wolff von 134 Aminuddin, Usman 255

Anatolia 22, 42

Anatolian Railway Company 22 Anderson, Robert O. 132, 144, 145, 146, 192

Anglo-American oil cartel 74, 91–7,

98–9, 100–1, 102, 136, 140–1

see also Seven Sisters

Anglo-Iranian Oil 92, 93–5, 100

Anglo-Persian Oil 21–2, 28, 58, 59,

60, 63, 74, 75, 89

Angola 167

Angora 22

Arab American Oil Company (ARAMCO) 153

Arab Bureau 59

Arab Cooperation Council 215 Arab oil embargo 1973–74 136–7

Arc of Crisis 171, 173–4

Archangel 66

Argentina 1, 6, 7, 14–15, 185–7, 194

Armenia 42

Armitage, Richard 244

Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) 229

Aspen Institute for Humanistic Studies 144–5

Asquith, Henry, Earl of 28 Association of Former Intelligence

Officers 211

Atlantic Richfield Oil Company (ARCO) 144, 146

Attlee, Clement 85

Australia, uranium 144

Austria 35–6, 76, 77, 79 Austrian National Bank 77 automobiles 20, 29, 90

Axis of Evil 223, 252

Azerbaijan 242

Azienda Generale Italiana Petroli (AGIP) 97–9

Aziz, Tariq 217

Baader-Meinhof gang 169

Badush Dam 214

Baker Institute 247, 248, 258, 260

Baker, James 191, 207, 217, 220,

233–4, 243, 246–50, 265

Baker–Miyazawa agreement 226

Baku 28, 38, 39, 65–6, 67, 69, 241, 243

balance of power diplomacy 6, 29, 30, 31, 33, 160, 221–2

Balfour, Arthur 44–6, 48, 55

Balkan Wars 1912–13 34

Ball, George 108, 121, 132, 134,

135, 165, 171, 172

Banco Nazionale del Lavoro (BNL) 214, 215

Bandar Abbas 20

Bandaranaike, Sirimavo 156, 157, 161

Bank Act 1944 37

Bank of America 141, 198

Bank of England 8–9, 76–7, 78, 84, 216

and Eurodollar market 121, 184

and gold reserves 1, 2, 9, 37, 123,

125 and IMF 192 and interest rates 9, 180 Bank of Italy 77

Bank of Japan 207, 226

Bank Melli 95

Bankers Trust 79, 158, 214

Barclays 141

Baring, Alexander 3

Barings Brothers 3, 14, 153

Baruch, Bernard 54 Bayern, Rupert von 82 Beame, Abraham 139

Beaverbrook, William, Baron 81 Belgium 36, 56, 71, 72, 101

Bell, Gertrude 59

Bennett, Jack F. 128, 137, 153

Berenger, Henry 39

Berezovsky, Boris 237

Berlin Wall, collapse of 209–13, 227, 231

Berlin-Baghdad railway 11, 22–8, 220, 238, 244

Bernhard, Prince zu Lippe 130, 135, 146

Bevin, Ernest 94

Bhutto, Zulfikar Ali 142, 163

Big Oil 88, 89, 96, 110, 152, 181

Bilderberg Group 130–6, 137–9,

144–6, 150, 152, 155, 165, 184, 268

bin Laden, Osama 250, 252, 256

biological weapons 251 Bismarck, Otto von 29 Blackett, Basil 36–7

Blair, Tony 255, 257, 258, 259

Blumenthal, Michael 166

Bodenkreditanstalt 76

Boer War 1899–1902 48–9

Boesky, Ivan 203

Bowie, Robert 108, 171

Bowlin, Mike 259

Bradshaw, Thornton 144

Brandt, Willy 136, 140

Brazil 6

debt 184, 185, 190, 194, 198 and nuclear energy 142, 162

Bremen-Bremerhaven 17

Bretton Woods system 87–8, 115, 156–7, 158–9 and gold standard 112–13, 125, 126, 128, 129, 154 and New York banks 90 and sterling crisis 120, 122, 124

Briand, Aristide 77 Britain bankruptcy 35, 36, 49, 50, 51 and Berlin-Baghdad railway 23–4, 27, 28 devaluation 125 economic decline 1–2, 3–4 and EEC 107 and EMS 170 free trade policy 2–5, 8, 9–10, 178

Great Depression 1873 8–10

and Great War 1914–18 35–7, 38, 40, 50–5

imperialism 38, 40, 45, 46–9

inflation 179–80, 181, 206

informal empire 5–8, 47, 91–2

intelligence services 8, 62, 86, 87, 211

invasion of Falklands 186–7 and Iran 92–7, 171–2

and Iraq war 255

Labour government 122, 125

national debt 86

naval superiority 1, 2, 10, 18, 28, 50

oil interests 20–2, 25, 26, 28–9, 42–3, 58–64, 65–6

and Palestine 44–6

real estate speculation 206 relations with France 6, 29–32 relations with Germany 15–16, 22, 29–30, 34

relations with US 50–1, 74–5, 86–7

sterling crisis 1967 120, 122–5 and Trans-Siberian railway 33–4 troops in Middle East 40–2

war debt 56–7

and world credit 1–2

British Commonwealth 47, 122, 163 British Controlled Oilfields (BCO) 63

British Empire, disintegration of 85–6, 91

British liberalism 5, 178

British Petroleum (BP) 75, 100,

180–1, 258

and Caspian oil 241, 243, 265 investment in North Sea and

Alaska 136, 146

and Iran 171, 172, 173

and Iraq 263 Brown & Root 244 Brown, Harold 166

Browne, John, (Lord Browne of Madingley) 258, 259

Brunner, Karl 182

Brzezinski, Zbigniew 166, 225, 232–3, 265, 270

and Bilderberg meeting 134 and Caspian oil 241, 243 and China card 174

and Iran 171, 173

and Three Mile Island incident 176

Bullock, Alan Bullock, Baron 145 Bundy, McGeorge 107, 114, 120, 141–2, 145, 147

Burnham, Forbes 161

Bush, George H.W. 186, 191,

201–18, 220–3, 227, 228, 246

Bush, George W. 223, 243, 246,

250–8, 263–7

Bush, Jeb 250

Bush, Neil 205

Bushire 20

Cadman, Sir John 59, 74 California Oil Fields Ltd 62–3 Callaghan (of Cardiff), James

Callaghan, Baron 161, 179 Camp Bond Steel 244 Campbell, Colin 259, 260–1

Canada 121, 122

Canning, George 160

Cardenas, Lazaro 61

Carli, Guido 151–2

Carranza, Venustiano 61

Carrington, Peter Alexander Carrington, Baron 192, 210

Carter, Jimmy 166, 174, 181, 182, 208

and Bilderberg meeting 134 and Iran 171, 172, 173

and nuclear technology 164, 169, 170

Casey, William 8, 186

Caspian oil 241, 242

pipelines 243, 244–5, 253–4, 265

Castlereagh, Robert, Viscount 2, 160 Cattin, Carlo Donat 142

Cecco, Marcello De 122

Cecil, Robert, Marquis of Salisbury 55, 161

Central American Intelligence Agency (CIA) 8, 86–7, 205, 209, 216

and Afghanistan 254

and Iran 97, 171

and Kennedy assassination 116 and mind-altering drugs 118

Cerro Azul 61

Ceyhan 243, 265

Chamberlain, Neville 81

Chamberlain, Wendy 255

Chase Manhattan Bank 90, 110, 158 investment in Europe 112

and oil crisis 139, 141

and Third World debt 192, 193, 195, 198

and Trilateral Commission 165 Chavez, Hugo 266

Chemical Bank New York Trust 91 Cheney, Richard 218, 228, 244, 246–57, 260, 261

Chevron 141, 246

ChevronTexaco 263, 267

Chicherin, Georgi 65, 68

Chile 183

China 3, 174, 255, 268

China National Petroleum Company 255

China Syndrome, The 176 Chirac, Jacques 269–70

Christopher, Warren 166

Chrysler 201

Chubais, Anatoly 235, 237

Churchill, Winston and Arab Bureau 59

and Baku oilfields 65–6 and Boer War 48

and Iran 92, 96

and 'Iron Curtain' 86–7, 89

and navy 28, 143 and Saudi Arabia 88

Citibank 53, 90, 112, 139, 141, 153, 158, 184

Citicorp 192, 193, 195, 198 Clarke, Jack G. 145 Clemenceau, Georges 39, 44

Clinton, William J. 223, 224, 230,

244, 246, 247

coal 12–13, 19, 89

Colby, William 187–8

Collon, Michel 267

Colombia 266

Colombo meeting 156–62 Colon Development Co. 63 Colqhum, A. 33

Comitato Nazionale per l'Energia Nucleare (CNEN) 142

Commission for Reparations 54–5 Compagnie Française des Pétroles

(CFP) 58, 75, 100

Constantinople 22, 23

Coolidge, Calvin 67, 72

Cooper, Richard 166

Corn Laws repeal 3–4, 9, 178

Cortemaggiore 98

Costa Rica 63

Coudert Brothers 144

Council on Foreign Relations (CFR) 55–6, 86, 91, 109, 155

Cowdray, Weetman Pearson, Viscount 60, 61–2, 103

Cox, Sir Percy 25, 59

Creditanstalt 76–7, 79, 80

Crockett, Andrew 231

Cromer, George Baring, Earl of 165 Cuba, support for MPLA 167 Curtis, Lionel 55

Curzon, George Nathaniel, Marquis 20, 39, 60

Daimler, Gottlieb 20

Danat-Bank 78, 79, 80

d'Arcy Exploitation Company 63, 93, 100

d'Arcy, William Knox 21, 92

Dardanelles 33, 38, 40 Dawes, Charles C. 73

Dawes Plan 73–4, 78, 80, 90, 193,

199, 210

Dawson, Geoffrey 82

Dayton accord 241

Debré, Michel 125

Delagoa Bay 7

Delcassé, Théophile 30, 31, 32

Denikine, General 66 Depository Institutions

Deregulation and Monetary Control Act 1980 182

Depotgesetz 15

Deterding, Sir Henry 59, 60, 62, 65–6, 67, 74, 83–4

Deutsch-Russische Petroleumgesellschaft (DEROP) 70

Deutsche Bank 14, 22, 24, 25, 42, 58

Deutsche Petroleum Verkaufgesellschaft 25

Diederichs, Nicolaas 167, 168 Diem, Ngo Dinh 116

Dillon, Douglas 107

al-din, Shah Muzaffar 21 Dinitz, Simcha 136

Disraeli, Benjamin 160

Dodecanese Islands 42 Doenhoff, Marion, Countess 145 Doha, US military base 263 Douglas-Westwood Ltd. 259

Dreadnought 17

Dresdner Bank 79 Dreyfus, Col. Alfred 31 Dubos, Rene 145

Dukakis, Michael 207

Dulles, Allen 81, 96, 97

Dulles, John Foster 56, 96, 97

DuPont Chemicals 52

Eagleburger, Lawrence 219 East Asia *see* Tiger economies *Economist* 3, 62, 103, 124 Edmond de Rothschild 129

Edward VIII (Duke of Windsor) 81 Egypt 7, 30, 92, 194

Ehrlichmann, John 139

Enders, Thomas 187 Energy Charter Treaty 242 Energy Policy Project 141

English Federation of Zionists 45 Enron 247, 253

Ente Nazionale Idrocarburi (ENI) 99, 101–2, 105

Ente Nazionale per l'Energia Elettrica (ENEL) 103, 142

environmentalism 143–7, 208

Erhard, Ludwig 108

Esso 75

Eurobonds 122, 137

Eurodollar market 113, 115, 121–2, 127, 129, 134, 184

and Colombo initiative 158, 161–2

and Mexico 189

and oil crisis 152, 154 and shock therapy 175

Europe

economic growth 105–6, 113 and first oil shock 139–40

European Economic Community (EEC) 105–6

and Africa 168–9

Anglo-American designs against 107–9

and gold standard 166–7 and OPEC 170

European Monetary System (EMS) 169–70

European Recovery Program (ERP)

see Marshall Plan European Union

energy security strategy 241–2 internal division 270

Evans, Don 246

Exxon 138, 140–1, 146, 153

Exxon Valdez oil tanker 208

Fahd, Abdul Aziz ibn 203, 218

Fall, Albert 67

Farish, William 245

Fashoda crisis 6, 30–2

Federal Emergency Management Agency (FEMA) 176

Federal Reserve Act 1913 53–4

Federal Reserve System 53–4, 124–5

and debt crisis 189, 190, 192, 237

and monetarism 174, 182, 183, 185, 200

see also New York Federal Reserve Bank

Feisal bin Husain 60 Figueiredo, Joao Baptista 190 *Financial News* 27

Financial Times 62, 198, 214–15

Finsider Group 102, 103 First Boston Bank 243

First National City Bank 90

Fisher, Admiral ’Jack’ 19–20, 28, 143

floating exchange rates 128, 151,

156–7

Foch, Ferdinand 39

Fonda, Jane 176

Foot, Hugh, Baron Caradon 188, 210

Ford Foundation 119, 120, 141–2, 147

Ford, Gerald 148, 153

Ford, Henry 110

Ford Motor Company 111, 199, 201

Foreign Affairs 56

Foreign Operations Appropriations Act 1990 240

Forrester, Jay 146

Foweraker, Joe 197–8 France

and Egypt 30–1

and finance of Great War 1914–18 52, 53, 56

gold pool 123, 124, 126 and Iranian oil 171

and Iraq war 255

military occupation of Ruhr 70–1 nuclear energy 142–3, 147 nuclear technology deals 162, 163, 164

and petroleum 39, 58–9

relations with Britain 6, 32

relations with US 106–8, 115

student riots 126

war debt 56

and Zollverein 4–5

Franco-German treaty 1963 107, 108

Franklin, Benjamin 147

Franz Ferdinand, Archduke 34, 35 Freeman, David S. 141

French Petroleum Institute (FPI) 259, 260

Friedman, Irving 193

Friedman, Milton 111, 182, 183,

191, 234

Friends of the Earth 144

full spectrum dominance 268–70 Fuller, Craig 247

Fulton, Missouri 86–7

Gallipoli 38, 43

Galtieri, Leopoldo 186, 187

Gandhi, Indira 156, 157, 161

Gardner, Richard 145 Garn–St. Germain Act 204 Garrison, Jim 116 Gasperi, Alcide de 97

Gaulle, Charles de 105, 106–9,

116–17, 120, 123–4, 125–6,

128, 222

Gaulle–Adenauer accords 107, 108

Gazprom 237

General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) 87

General Motors 111, 199, 201

Genoa Conference 1922 65–6

George, David Lloyd 36, 37, 44, 52, 58

George V 29

Gephardt, Richard 207

German Exchange Act 1896 15

Germany 11–18

banking crises 14–15, 80

Berlin-Baghdad railway 11, 22–8,

220, 238, 244

capital flight 79–80

and first oil shock 139–40 and Gulf war 219–20 industrial development 11–13

inflation 68, 71–4, 78 and Iranian oil 171

and Middle East conflict 136 naval fleet 11, 16–18, 22, 28–9
and nuclear energy 142–3, 144, 147
nuclear technology deals 162 and petroleum 25, 38, 39–40
relations with Turkey 22, 24, 33–4
reparations debt 54–5, 56–7, 65, 68, 69, 70, 71, 73–4, 77, 78
reunification 209–13 role of Morgan 50–5
and treaty with Soviet Union 65, 68, 69–70
and Zollverein 4–5, 13 Gilbert, S. Parker 74
Gilchrist Thomas steelmaking process 13
Giscard d'Estaing, Valéry 169, 170
Glaspie, April 216
globalization 224
gold 1, 8–9, 166–8, 174
gold exchange standard 87, 112–13 gold reserves
British 36–7, 122, 123
gold pool 123–4, 125
US 88, 112, 113, 115, 120–1, 125
gold standard 36, 48–9, 56, 57, 65, 129, 174
Goldschmidt, Jakob 80
Goldwater, Barry 117
Gorbachev, Mikhail 209

Gore, Al 246

Grandmaison, Joseph 244

Great Game 6, 33, 37, 46, 47, 49

Great Society program 115, 117, 120

Great War 1914–18 11, 29, 34, 35

finance 50–5

and petroleum 35, 37–40, 41

war debt 56–7, 77–8

Greenhill, Denis, (Lord Greenhill of Harrow) 132

Grenfell, E.C. 52 Grey, Albert, Earl 47

Grey Areas program 119 Grey, Sir Edward 29, 34, 38

Grossbanken method 14

Grossman, Zoltan 266

Group of Non-Aligned Nations 156

see also Colombo meeting

Group of Seven (G7) 226, 233

Group of Ten 115, 123, 125, 126

Guillaume, Günther 140

Gulf Oil 75, 88, 89, 141

Gulf war 1991 217–19

US objectives 219–22

gunboat diplomacy 186

Guyana 157, 161

Haidar-Pascha 22

Haig, Alexander 186

Hale, David 211–12

Halliburton 244, 246, 253, 257, 263

Hambro, Sir Charles Jocelyn 8, 129

Hamburg 17

Hamburg-American 16 Hanfstaengl, Ernst F.S. (’Putzi’) 82 Hanotaux, Gabriel 30–2

Harding, Warren G. 67

Harlech, David Ormsby Gore, Baron 165

Harriman, W. Averell 8, 96

Harrison, George 76, 79

Havenstein, Rudolf 73

Hayden, Tom 119

Hearst, William Randolph 218 hedge funds 230, 237

Heinemann, Gustav 140

Helfferich, Karl 22, 29, 73

Helms, Jesse 219–20

Henderson, Loy 96

Herrhausen, Alfred 212

Herriot, Edouard 73

Herstatt-Bank 139

Hilferding, Rudolf 73, 80 Hill & Knowlton 247 Hindenburg, Paul von 80 Hippie movement 118 Hirschfeld & Wolf 15

Hitler, Adolf 81, 82, 83, 84, 211, 219, 243, 255

Hitler Project 81–4

Hollinger Corporation 210

Honecker, Erich 209

Howard, Michael 161 Howe, Sir Geoffrey 180 Huerta, Victoriano 60, 61 Hughes, Charles Evans 72–3 Humphrey, Hubert 147

Huntington, Samuel 176

Husain ibn Ali 43, 60

Hussein, Saddam 187, 213–17, 219, 252, 258

Huxley, Aldous 118

Ickes, Harold 88

Ignatieff, Michael 264

India 3, 4, 6, 7, 48, 140, 161

Indian Royal Navy Mutiny 1946 85

Indonesia 229, 230, 266

Institute for International Finance (Ditchley Group) 193, 195

Interest Equalization Tax 121 International Brotherhood of Teamsters 201

International Exhibition 1867 9 International Iron and Steel Institute 182

International Monetary Fund (IMF) 87, 140, 157, 170, 189, 268–9
Anglo-American control of 194–5 and Britain 122, 123
conditionalities 159, 185, 193–4, 234
debt rescheduling 198, 199
and gold exchange standard 112 policing debt repayment 191, 192, 194–5
and Russia 232, 233–7 Structural Adjustment Program194
and Tiger economies 229, 230–1
and Yugoslavia 238–41, 243 Interstate Oil and Gas Transport to Europe (INOGATE) 242
Iran 92, 92–7, 138, 171–3, 223, 252, 261
and Anglo-Iranian Oil 92, 93–5
Anglo-Russian occupation 92–3
and Italy 99–101
and nuclear energy 142, 163–4, 173
see also Persia Iran–Contra affair 211
Iran–Iraq war 213–14, 215
Iraq 25, 42, 59–60, 137, 213–19,
223, 252
debt 214, 215, 257
invasion of Kuwait 187, 216,
217–18, 247
invasion of *see* Gulf War 1991; Iraq War 2002; Operation Desert Storm

oil reserves 75, 249, 261, 262–3

post-war reconstruction 257–8, 263

and weapons of mass destruction 256, 257, 258

see also Mesopotamia Iraq War 2002 255–8

US reasons for 252–3, 256–7, 262–3

Irish Potato Famine 1845–6 3

Iron Curtain 86–7, 89 Iswolski, Aleksander P. 29 Italy 97–104, 160–1

and German reparations 71, 72 and Iranian oil 99–101

and nuclear power 103, 142 and refinery contracts 101–2 and Soviet oil 102–3

and Sykes–Picot agreement 42 war debt 56, 77–8

Ivanov, Igor 255

Ivory Coast 168

Jackson, Bruce 250

Jackson, Dame Barbara Ward, Baroness 145, 147

Japan 158, 223, 224, 225–9

and debt crisis 197, 198 and Gulf War 220

and Iranian oil 171, 267

relations with US 207, 208, 268 and Soviet reconstruction 227–8 and technology transfer 162 uranium supply 144

Jenkins, Roy, (Lord Jenkins of Hillhead) 145

Jewish Colonisation Association 45–6

Johnson, Chalmers 230 Johnson, Lyndon Baines 114–15, 117–18, 119–20, 128

J.P. Morgan & Co 37, 50–5, 56–7, 68, 76, 77–8, 79, 91, 210

junk bonds 203–4

Kagan, Robert 263

Kahn, Herman 115

Kaifu, Toshiki 228

Karamessines, Thomas 103

Karzai, Hamid 254, 255

Kay, Joseph 5

Kayhan International 171

Kazakhstan 249

keiretsu system 227

Kelly, Petra 147 Kemmerer, Edwin W. 57

Kennedy, John F. 8, 107–8, 112, 113, 114, 116–17, 120–1, 141

assassination 9, 104, 116

Kennedy, Robert 119

Kerensky, Aleksandr 66

Kesey, Ken 118

Keynes, John Maynard 69, 87, 90

Khalilzad, Zalmay 254

Khodorkovsky, Mikhail 237

Khomeini, Ayatollah 171, 172–3, 177, 188, 214

Kindelberger, Charles 8

King, Alexander 146

King, Dr. Martin Luther 119 Kissinger, Henry 109, 110, 139, 163–4, 210, 219, 232

and 1973 oil shock 135–8, 140, 146, 156, 165

and Bilderberg group 131, 134

divide and rule tactics 160–1, 165

Kissinger Associates Inc. 192, 210

neo-Malthusianism 129, 148–9, 166

and Pakistan's nuclear program 163

and petrodollar recycling 130, 141, 152, 153, 154, 184

visit to South Africa 168 Kitchener, Herbert Kitchener, Earl30, 42

Klare, Michael 264, 265

Knox, C.G. 25

Koch, Richard 15

Kohl, Helmut 211, 212

Kolchak, Admiral 66

Konia 22

Korb, Lawrence J. 220

Kraftwerke Union (KWU) 142, 162, 164

Krassin, Leonid 67

Kreuger, Ivar 80, 103

Kristol, William 250

Krupp 164

Kuczinski, Pedro Pablo 195–6 Kurdistan 42

Kuwait 23, 24–5, 42, 48, 75, 137, 152, 173, 214, 215, 261

invasion of 187, 216, 217–18, 247 and Operation Desert Storm 220, 222

Kyrgyzstan 265

Laffan, R.G.D. 23–4

LaLonde, Brice 144

Lamont, Thomas W. 54, 55 Latin America

capital flight 197–8

and debt repayment 186, 191, 195, 196, 197

impact of first oil shock 140 Lawrence, T.E. 43, 59

Lay, Kenneth 247, 253

Lazard Freres 62, 139

League of Nations 40, 45, 47, 58

Leary, Timothy 118

Lebanon 42

Lee Higginson & Co. 80 Lenin, V.I. 60, 66, 235

leveraged buyout 203

Levy, Walter 96, 130

Lewis, Bernard 171

Libby, Lewis 250

Liberty Loans 54

Libya 266

Liebig, Justus von 13, 33

Lieven, Anatol 267

life insurance companies 205 limits to growth policy 143–4, 146, 166

Lippmann, Walter 178

List, Friedrich 4, 12, 13, 32

Lloyds Bank 141, 193

Lockhart Plot 66

Lockhart, Sir Robin Bruce 66 London Institute of Petroleum 249

London Inter-Bank Offered Rate (LIBOR) 185

Long-Term Capital Management (LTCM) 230, 237

Lopez Portillo, José 187, 188, 189–90, 191–2

Los Angeles Times 218

Lothian, Kerr Philip Marquis of 46, 55, 81, 86

Loudon, John H. 146, 165

Louvre accord 226

Lubbers, Ruud 241–2

Ludendorff, Erich 53, 81, 82

Lugar, Richard 238

Lukoil 237, 255

Luther, Hans 79–80

McAdoo, W.G. 53

McAfee, Jerry 145 MacArthur, Douglas A. 116 McCarthy, Paul 239

McCloy, John J. 91, 107, 110, 145

McCone, John 103

McGhee, George C. 135, 145 Mackay Edgar, Sir Edward 64 Mackensen, Field Marshall August von 38

Mackinder, Halford J. 47–8, 231,

232, 233, 270

McMahon, Henry 43

McNamara, Robert S. 111, 114, 145

Major, John 247, 252

Malaysia 228, 229

Malthus, Thomas P. 146, 147, 148, 194

Malthusianism 5, 10, 145, 146, 148, 174, 177, 188

Malvinas Islands (Falklands) 186–7 Manufacturers Hanover Trust 141, 185, 193

Maracaibo 63

Marcello, Carlos 116

Marchand, Jean 30

Maresca, John 254

Markovic, Ante 239 Marshall, George C. 88 Marshall Plan 88–90

Marx, Karl 178

Mattei, Enrico 97, 98–104, 105

Meacher, Michael 258

Meadows, Dennis 146

Mende, Erich 108

Mendeleyev, Dimitri 33

Mercier, Ernest 58

Merrill Lynch 197, 204

Mesopotamia 25, 41, 48, 58, 59, 60

see also Iraq

Mexican Eagle Petroleum Company 60–2

Mexico 60–1, 187–91, 199

debt 184, 185, 189–91, 194, 199

devaluation 188–9, 194

and nuclear energy 162, 187

petroleum production 28, 60–2, 187, 260

Midland Bank 141

Miglio, Gianfranco 221

Milken, Mike 203 Miller, Oskar von 13 Millerand, Alexandre 58

Milner, Alfred Milner, Viscount 47, 49, 55, 86

Milosevic, Slobodan 240, 243, 255

MITI model 228, 229

Mitsubishi 162

Mitterrand, François 144, 213

Miyazawa, Kiichi 226

MK-Ultra 118

Mobil 75, 89, 141, 214

Mondale, Walter 166

monetarism 111, 174–5, 179–83, 185, 206

money laundering 197, 204–5

Monnet, Jean 108

Monroe Doctrine 187 Morgan *see* J.P. Morgan & Co Morgan Grenfell & Co 52

Morgan Guaranty Trust Company 91, 158, 165, 175, 179, 197,198

Morgan Harjes & Co. 52 Morgan Stanley 227

Moro, Aldo 107

Morrison, Jim 118

Mossadegh, Mohammed 92, 93–7, 99, 164, 171

Mosul 44, 59

Mountbatten (of Burma), Louis Mountbatten, Earl 85

Movement for the Popular Liberation of Angola (MPLA) 167

Mulford, David 137, 152–3, 154

Mullins, David 237

Municipal Assistance Corporation 139

Murdoch, Rupert 250, 256

Murphy, Robert 81, 82, 131

Mushakoji, Kinhide 225

Mussolini, Benito 71, 77, 98

Nakasone, Yasuhiro 207

Napoleon Bonaparte 1, 2, 6

NASA 116, 118

Nasser, Abdel Gamal 100 Natal 7

National Defense Highway Act 1956 90

National Economic Council 230 National Endowment for

Democracy (NED) 239, 256 National Energy Policy Report 248,

266

National Iranian Oil Company (NIOC) 100

National Security Council 148 National Socialist German workers'

Party (NSDAP) 81, 83, 84

National Training Laboratories 119

Nationalzeitung 80

NATO 107, 108, 186, 238, 241

bombing of Yugoslavia 239, 242, 243–4

natural gas 258–9

Natural Resources Defense Council 147

neo-Malthusianism 129, 148, 166

New World Order 87, 216–17, 218, 222, 223

New York Federal Reserve Bank 53, 78, 88, 153, 158

New York Times 103, 110, 166, 187, 243, 264

Niak, Niaz 253

Nicholas II, Czar 34, 35

Nigeria 260

Nixon, Richard 127–8, 129–30, 136, 137–9

Nordhaug, Kristen 230–1

Noriega, Manuel 208

Norman, Montagu 57, 73, 74, 76, 77–81, 83, 84, 210

North German Lloyd 16 North Korea 223, 252, 257

North Sea oil 136–7, 146, 155, 181, 260, 261, 268

nuclear energy 141–3, 144–7, 162–5, 169, 170, 173, 175–6

Nuclear Non-Proliferation Act 170 Nuclear Suppliers' Group (London Club) 143

nuclear weapons 106, 107, 141, 163

Observer 146

Occidental Petroleum 214 Office of Strategic Services (OSS) 86, 87

oil *see* petroleum

Oil Depletion Analysis Centre 258, 259

Oil Policy Committee 139

oil shocks 179, 184, 198, 199, 205

first (1973) 137, 138–43, 144, 146, 150–2, 166–7, 184–5, 268

impact on developing world 140, 151, 152, 155, 156, 184

impact on sea-borne trade 151 impact on Steel production 150–1

impact on US 138–9

and nuclear energy 141–3, 162–3 and petrodollar system 166–7 second (1979) 173, 184, 206

Omnibus Trade and Competitiveness Act 1988 226

O'Neill, Paul 249, 250

Only One Earth 145

OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries) 141, 152, 153–5, 160, 184

and Europe 170

oil embargo 139

oil price rise 130, 131, 132, 136–8, 164

Operation AJAX 97

Operation Desert Storm 92, 213, 220, 221, 222, 247

Operation Enduring Freedom 254 Operation Shock and Awe 256 Opium Wars 3

organized crime 204–5

Orinoco 63

Ortes, Gianmaria 147

Orwell, George 251

Pahlevi, Mohammed Reza Shah 92, 97, 99–101, 138, 142, 163–4, 171–2, 188

Paish, Sir George 36, 37

Pakistan 85, 254, 255

impact of first oil shock 140 and nuclear energy 142, 163

Palestine 42, 44–6, 47–8

Panama 63

invasion of 208–9 Papen, Heinrich von 83 paper gold 125

PATCO 183

peak oil conference 260, 264

Pearson Group 62

Peccei, Aurelio 146 Peel, Sir Robert 3 Penn Square Bank 200

Perle, Richard 250, 267 Pershing, John J. 61 Persia 20, 21, 48, 60, 63

see also Iran

Peru, debt repayment 194 Peterson, Russell 145

Petroconsultants 259

petrodollar recycling system 130, 141, 152–5, 164, 166, 184–5

petroleum

control of 1, 49, 58–64, 135, 224, 236–7, 238

depletion of 258–63, 264 and economic and political

power 1, 10, 19–20, 223, 267

and Great War 1914–18 35, 37–40, 41

price 89–90, 98, 130–1, 135–8, 202–3, 209, 215–16, 221

see also oil shocks role in Great War 11

Philippines

and hedge funds 230 impact of first oil shock 140

Pickens, T. Boone 203 Picot, Georges 40, 42

see also Sykes–Picot agreement Pinochet, Augusto 183

Pisani, Edgar 221

'pizza connection' 204

Plaza Hotel accord 226, 227

Poincaré, Raymond 29, 70, 71, 72, 73

Polan

debt 185

and Iraq war 255 Pollack, Kenneth 262

Pompidou, Georges 124

Ponto, Jürgen 168–9

population control 147–9

see also malthusianism Portugal, and Iraq war 255 postindustrial society 201, 206

Powell, Colin 246, 253, 257

preemption 250, 251, 257

Preston, Lewis 179

Pretorius, Andries 7

Primakov, Yevgeni 217

Príncipe 265

Probe International 188 Project for the New American

Century (PNAC) 250–2, 257, 258, 263

Prudhoe Bay 146, 260

Putin, Vladimir 255

Qaddafi, Colonel 266

Al-Qaida 253, 256, 257, 258

Qatar 137, 261, 263

Ram, Jagjivan 161

Rambouillet talks 243

Rapallo Treaty 65, 69–70, 212 Rasmussen, Hans K. 196 Rathenau, Walther 65, 68, 70, 71, 212

raw materials

control of 48–9, 57, 236

price fall 198

Reagan, Ronald 182–3, 189–91, 193, 196, 200–4, 223

Red Line agreement 75

Regan, Donald 191, 193, 197, 200, 204

‘Regulation Q’ 182

Reichsbank 68, 71, 73, 78, 79–80, 84

Reilly, Sidney 20–2, 66 Remington Arms Company 52 Retinger, Joseph 135

reverse oil shock 202–3

Rheinisch-Westphaelische Bank 15

Rhodes, Cecil 48–9, 81, 86

Ricardo, David 12, 178

Rice, Condoleezza 246, 263 Ridley, Nicholas Ridley, Baron 211 Rio Tinto Zinc 144

Ritter & Blumenthal 14–15 Robertson, Julian 230

Rockefeller, David 134, 135, 139, 165, 174

Rockefeller, John D. 19 Rockefeller, Laurance 147

Rockerfeller Brothers Fund 109, 146

Rohatyn, Felix 139

Roll, Sir Eric (Lord Roll of Ipsden) 132, 165, 192

Romania 38, 59

Roosa, Robert 8

Roosevelt, Archibald 67

Roosevelt, Franklin D. 86, 87, 88, 92, 113, 207

Roosevelt, Theodore 67

Rosenberg, Alfred 82–4 Rostow, Walt W. 8

Rothschild, Walter Rothschild, Baron 44–6, 48

Round Table 46–7

Round Table group 46–8, 55 Roxana Petroleum Co. 63

Royal Commission on Oil and the Oil Engine 28

Royal Dutch Shell 58–60, 62–3, 65, 75, 84, 93, 96, 100, 136, 181

Royal Institute for International Affairs (Chatham House) 47, 55–6, 86, 161

Rubin, Robert 230, 231, 247

Rueff, Jacques 105, 123, 125, 129 Ruhr, French occupation of 70–2 Rumsfeld, Donald 246, 250, 252, 256

Russell, Ned 96

Russia 1

debt default 237 and Great War 35

and IMF market reform 232, 233–7

industrialisation 32–3 and Iraq war 255

petroleum production 28, 236–7, 260

privatization 234, 235, 237 and Sykes–Picot agreement 42 and Zollverein 4–5

Russian Revolution 1917 42

Russo-Japanese War 1905 34

Saakashvili, Mikhail 265

al-Sabah, al-Khalifa 215

al-Sabah, Sheikh Mubarak 24, 25,26

al-Sabah, Sheikh Saud 215, 247

Sachs, Jeffrey 234, 235

Said, Edward 270

Sakhalin Island 67

Salomon Bros. 227

Saltsjöbaden conference 130–5, 136, 138, 144, 155, 268

Samuel, Marcus, Viscount Bearsted 62

San Remo agreement 58, 59, 60

São Tomé 265

Saudi Arabia 42, 88, 131, 137, 152–3, 154, 173, 214, 261

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) 137, 152–3, 174

savings and loan (S&L) banks 204–5, 207–8

Savinkoff, Boris 66

Schacht, Hjalmar 73, 74, 78, 80–1, 83, 84

Schleicher, Kurt von 83 Schlesinger, Arthur 116 Schlesinger, James R. 173 Schleyer, Hanns-Martin 169

Schlieffen plan 35

Schlotbarone 81

Schmidt, Helmut 140, 142, 147, 161, 162, 169, 170, 174

Schroeder Bank 83 Schroeder, Kurt von 83

Schwarzkopf, M. Norman 92, 96 Schwarzkopf, Norman Jr. 92 Scowcroft, Brent 219

September 11 2001 252

Seven Sisters 74, 98–9, 100–1, 102, 146

and first oil shock 140–1 and second oil shock 173

see also Anglo-American oil cartel Shackley, Theodore 211

Shah of Iran *see* Pahlevi, Mohammed Reza Shah

Shell 89, 146, 180, 258, 263

see also Royal Dutch Shell Shell Trading & Transport Co. 62 ships, and oil 19–20, 28, 39

shock therapy 234, 235

Shultz, George 128, 138–9, 191, 192

Sibneft 237

Sidanko 237

Siemans 162

Silva Herzog, Jesús 189

Simmons, Matthew 247, 260, 261 Simon, William E. 139

Sinclair, Harry 66–7

Sinclair Petroleum Company 66–7

60 Minutes 250

Slater, Joseph 145

Slovenia 240

Smit, Robert 168

Smith, Adam 3–5, 10, 12, 155, 178, 179

Smith, E. Peshine 4 Smith, Truman 81–2

Smithsonian agreement 128, 129

Smuts, Jan 49

Soames, Christopher 126

Société Irano-Italienne des Pétroles (SIRIP) 100, 101

Socony-Vacuum Oil (Mobil) 89 Soros Foundation 239, 240, 265

Soros, George 227, 230, 239, 240, 265

South Africa 7, 49, 167–9, 198

and gold standard 57

and price of gold 126, 167

South Korea 228, 229, 230 South West Africa 69

Southern Balkan Development Initiative 243

Soviet Union

break up of 231, 234, 235

collapse of 209–10, 223, 231–2, 233, 265

counterrevolution 65–6

and German war reparations 65 Muslims 171

New Economic Program 1921 66 oil agreement with Italy 102–3 and petroleum 59, 60, 67

raw materials 236 support for MPLA 167

Soweto riots 168 Spain

and Iraq war 255

and nuclear energy 142

Special Drawing Rights (SDRs) 125, 126, 128

Special Operations Executive (SOE) 8, 86

‘special relationship’ 75, 86–7, 182

Der Spiegel 219–20

Sri Lanka 156, 161

Stalin, Josef 60, 86, 92

Standard Oil 19, 25, 39, 58, 60, 61, 62–4, 66–7, 88, 91

Standard Oil of California 75, 89, 103

Standard Oil Company of Venezuela 64

Standard Oil of New Jersey (Exxon) 89

Stasi 140, 211

steel production 8, 9, 13, 150–1, 182, 201–2

impact of first oil shock 151 sterling crisis 1967 120, 122–5

Stettinius, E.R. 52 Stirling, Sir David 81

stock market crash 1987 207, 213

Stoga, Alan 214, 215

Stohwasser 19

Strathcona, Donald, Baron 21–2

Stresemann, Gustav 72, 73

Stringher, Bonaldo 78

Strohm, Holger 144

Strong, Benjamin 53, 57, 77–8

Strong, Maurice 145

Sudan 140, 266

Suez Canal 7, 30, 33, 47, 48, 92

Suez Canal Company 30 Summers, Lawrence 226, 235

Sunday Telegraph 210

Sunday Times 245

supply-side economics 183, 200, 201

sustainable growth 268

Swiss Re 194

Switzerland 170

Sykes, Sir Mark 40, 42

Sykes–Picot agreement 40, 42–4, 70

Syria 42, 59

T-group sessions 118

Die Tageszeitung 221–2

Taiwan 174

Taliban 253–5

Tampico 60, 61

Tanaka, Kakuei 144

Tanganyika 48, 69

Taranto 102

tax shelters 201

Teagle, Walter 74

Tehran Conference 92

Texaco 75, 89, 141

Thailand 140, 230

Thatcher, Margaret 179–83, 185,

187, 190, 206, 210, 211–22

Third World 158–62

capital flight 197–8

debt crisis 183, 184–6, 190–9

debt restructuring 158, 194, 198–9

and nuclear technology 162–5, 170

and wealth transfer 196–7

30 Days 221

Thompson, Jon 262 Thompson, William Boyce 67 Thornburgh, Richard 208

Three Mile Island 176, 181, 208

Tiarks, F.C. 83

Tiger economies 229–31

Time magazine 217

Times, The 26, 47, 82–3, 93

Tinoco, Frederico 63

Tirpitz, Admiral Alfred von 17 Tito, Josef Broz 239

To the Point International 168 Todd, Emmanuel 269

Tokyo meeting 1975 165–6

Toynbee, Arnold J. 47, 55

Trans-Jordan 42

Trans-Sahara railway project 31 Trans-Siberian railway project 32–3 Transvaal 48–9

Treasury Bonds 54, 115 Treaty of Rome 105 Tricastin 164

Trilateral Commission 165–6, 171, 173, 174, 176, 183, 268

Truman, Harry S. 86, 87, 96 Tuke, Sir Anthony 165

Turkey 3, 5, 6, 22, 24–5, 33, 265

Turkish Petroleum Gesellschaft 42, 58, 75

Turkmenistan 254, 255

Ukraine 235, 236

UNICEF 196

Union of South Africa 49 United Auto Workers 201 United Nations 157–8, 217, 244,255

United States

attack on Afghanistan 254–5 bank deregulation 204–5

budget deficit 115, 117–18, 137, 196, 202, 225, 268

and Caspian oil 241, 243, 244–5

control of Gulf 252–4, 258

and control of oil 1, 60–1, 63–4, 66–7, 248–50, 263–9

see also Anglo-American oil cartel; Standard Oil

debt burden 201, 202, 203–4, 205, 208

devaluation 128, 129 disinvestment in industry 118–19 and dismantling of Yugoslavia239–41

dollar outflow 113, 120–2, 127, 129–30

dollar standard 87–8, 112–14

and EEC 107–8, 109, 115–16

energy strategy 248–50, 264, 265–6

and finance of Great War 1914–18 50–5

and foreign investment 109–10, 111–12, 113–14

and free-market 199–200, 203, 206, 223–4

global dominance 223–5, 231–3, 245, 251, 263–7

gold reserves 120–1, 125–6, 127–8 impact of first oil shock 138–9 inflation 179, 183, 199, 202

infrastructure collapse 205–6

intelligence services 8, 86, 87, 209, 211

intervention in Yugoslavia 23–4 invasion of Iraq 2002 255–8, 262–3

invasion of Panama 208–9 and Iran 170, 172
and Japanese economic power 225–8
military bases 244, 263, 265–7 monetary shock policy 174–5, 177, 179–83, 185, 206
and nuclear energy 176, 181 Office of Economic Opportunity120
petroleum production 28
post-industrial policy 118
race wars 119–20
recession 1957 109
recession 1969 127 recognition of China 174 relationship with Britain 50–1, 74–5, 86–7
and Russian oil 66–7
speculative real estate 200–1, 203, 204–5, 206
suspension of dollar convertibility 128–9, 151–2
tax policies 113, 121, 181, 200–1, 203, 206
and Third World debt crisis 190–3, 196–8, 200

الهيئة العامة السورية للكتاب

فهرس

الصفحة

مقدّمة ٥

١: الأركان الثّلاثة للإمبراطوريّة البريطانيّة

حاجة الإمبراطوريّة إلى إستراتيجيّة جديدة ١٣

التّجارة الحرّة وعصب القوّة البريطانيّة ١٩

الإمبراطوريّة البريطانيّة غير الرّسميّة ٢٦

الكساد الكبير لعام ١٨٧٣ ..... ٣٤

٢: الحدود المرسومة: ألمانيا وجيوسياسة الحرب الكُبرى

"المعجزة الاقتصاديّة الألمانيّة" ٣٩

ذعر بنك برلين ٤٧

ضرورة البنية التّحتيّة للشّحن البحري والسّكك الحديديّة ٥٠

٣: بداية معركة عالميّة من أجل السّيطرة على النّفط ٥٩

أدميرال بريطاني يرى ما بعد زيت المصباح: ٥٩

دارسي يكتشف سرّ الصّخور المحترقة ٦١

بالقطار من برلين إلى بغداد ٦٥

سكّة حديد بغداد ٧٤

مكيدة سكّة حديد بغداد ٧٥

الصفحة

البوارج البحريّة المدرّعة الجديدة ٧٩
رحلة السّير إدوارد المصيريّة إلى باريس ٨٢
فاشودا، ويت، مشاريع عظيمة وأخطاء كبيرة ٨٤

٤: النّفط يصبح السّلاح، والشّرق الأدنى أرض المعركة

بريطانيا المفلسة تذهب للحرب ٩٣
النّفط في الحرب العظمى ٩٩
حرب بريطانيا السّرّيّة الشّرقيّة ١٠٧
بيع الحصان نفسه مرّتين ١١٣
رسالة آرثر بلفور الغريبة إلى اللورد روتشيلد ١١٦
بلفور يدعم مفهوم الإمبراطوريّة الجديدة ١٢١

٥: الأهـداف المشتركة والمتضاربة: الولايات المتّحدة تنافس بريطانيا

تمويل مورغان الحرب البريطانيّة ١٣١
بنوك نيويورك تتحدّى مدينة لندن ١٤٢
تحرّكات بريطانيا لتحقيق التّفوّق النّفطي ١٤٧
تشرشل والمكتب العربي ١٥٠
معركة للسّيطرة على المكسيك ١٥١
سرّ السّيطرة البريطانيّة على النّفط ١٥٤

٦: المراتب الأنكلو أمريكيّة القريبة

مؤتمر في جنوة ١٦١

الصفحة

سنكلير والمناقصة الأمريكيّة ١٦٤

محاولة ألمانيا تطويق البريطانيّين ١٦٦

الاحتلال العسكري للرور ١٧٠

الأسباب الحقيقيّة للتضخّم المُفرط في جمهوريّة فايمار ١٧٢

الخط الأحمر الأنكلو أمريكي ١٧٩

ديترينج، مونتاغو نورمان ومشروع شاخت وهيتلر ١٨٣

٧: النّفط والنّظام العالمي الجديد لبريتون وودز

ظهور إمبراطوريّة جديدة من رماد الحرب ٢٠١

معيار الدّولار، وشركات النّفط الكبرى وبنوك نيويورك ٢٠٥

خطّة مارشال: تشكيل الهيمنة النّفطيّة لما بعد الحرب ٢٠٨

قوّة بنوك نيويورك المرتبطة بالنّفط الأمريكي ٢١١

تولّي محمّد مصدّق أمر النّفط الأنكلو أمريكي ٢٤١

سعي إيطاليا إلى تحقيق الاستقلال في مجال النّفط والتّنمية ٢٢٥

مبادرة ماتي الجريئة للتّطوير ٢٢٨

٨: أزمة الجنيه الإسترليني وتهديد أديناور ديغول

انبعاث أوروبا القاريّة من أنقاض الحرب ٢٣٩

المخطّطات الأنكلو أمريكيّة الكبرى ضدّ أوروبا ٢٤٣

عام ١٩٥٧: أمريكا في نقطة التّحوّل ٢٤٦

الصفحة

تلك سيارة شيفروليه موديل عام ٥٨ ..... ٢٤٨
حروب الدّولار في ستينيّات القرن الماضي ٢٥٢
تبنّي خيار فيتنام ٢٥٨
بداية التّعفّن الدّاخلي الأمريكي ٢٦٥
تدهور الجنيه الإسترليني، الرّابط الضّعيف ٢٧٦
الإطاحة بديغول ٢٨٧

٩: إدارة الاقتصاد العالمي في الاتّجاه المعاكس: من الذي تسبّب بصدمات النّفط في السّبعينيّات؟

نيكسون يسحب القابس ٢٩١
اجتماع غير عادي في سالتسجوبادن ٢٩٧
صدمة الدّكتور كيسنجر النّفطيّة في يوم غيبور ٣٠٨
التّأثير الاقتصادي للصّدمة النّفطيّة ٣١٤
قطف "زهرة الوردة النّوويّة" ٣١٩
تطوير جدول الأعمال الأخضر الأنكلو أمريكي ٣٢٥
الحد من الزيادة السّكّانيّة يصبح قضيّة أمنيّة وطنيّة للولايات المتّحدة ٣٣٣

١٠: أوروبا واليابان وردٌّ على صدمة النّفط

تدمير النّظام النّقدي لأموال النفط للعالم النّامي ٣٣٩
قدوم زلزال سياسي من كولومبو ٣٥٤

الصفحة

الاستخدام السّلمي للطّاقة الذّريّة يصبح مبرّراً للحرب ٣٧٠
أزمة الذّهب والدّولار والمخاطر المحتملة الجّديدة من أوروبا ٣٧٥
أزمة عام ١٩٧٩: إيران وفولكر ٣٨٥

١١: فرض النّظام العالمي الجديد

استعارة فولكر لنموذج بريطاني ٤٠٥
دبلوماسيّة القوارب الحربيّة والمبادرة المكسيكيّة ٤١٨
وول ستريت يعيد أسلوب صندوق النّقد الدّولي في عشرينيّات القرن الماضي ٤٣٥
تبعات سياسة ريغان الاقتصاديّة ٤٥٣
سننجح بمساعدة صغيرة من أصدقائنا ٤٧٣
سقوط جدار يثير الذّعر لدى بعض الدّوائر ٤٧٨
صدّام وعمليّة عاصفة الصّحراء ٤٨٨
الهدف: أوروبا ويابان مستقلّتين ٥٠٠

١٢: من إمبراطوريّة الشّر إلى محور الشَّر

العثور على البعبع أو الرّجل الشّبح الجّديد ٥٠٧
اليابان: جرح إوزَّة القيادة ٥١٢
المرحلة الثّانية: إطلاق النّار على النّمور الآسيويّة ٥٢٢
عودة واشنطن إلى هالفورد ماكندر ٥٣١

الصفحة

روسيا تحصل على علاج صندوق النّقد الدّولي الذي يُطبَّقُ على العالم الثّالث ٥٣٧
حصول يوغسلافيا على العلاج بالصّدمة ٥٤٧
الجغرافيا السّياسيّة النّفطيّة للولايات المتّحدة في البلقان ٥٥٥

١٣: ألفيّة جديدة للجغرافيا السّياسيّة للنّفط

بوش يعيد شركات النّفط الكبرى مرّة أُخْرى إلى واشنطن ٥٦٥
مكمن الجائزة الكُبرى ٥٦٩
"القرن الأمريكي الجديد" ٥٧٢
من كابول إلى بغداد: الحرب على الإرهاب أم الحرب على النّفط؟ ٥٧٧
لا بدّ من الذّهاب إلى حيث يوجد النّفط ٥٨٣
الذّروة النّفطيّة؟ ٥٩٠
النّفط والقواعد: إزالة العقبات ٦٠١
"هيمنة الطّيف الكامل" ٦١١
قائمة تواريخ ٦١٨
الملاحظات والمراجع ٦١٩
الفهرس ٧٠٣

فريدرك وليام إنكـدال

فريدريك وليام إنكدال (١٩٥٤-....)

- كاتب أمريكي وباحث اقتصادي؛

- من أعماله:

❖كيف تخطط واشنطن لحبس التنين الصيني في القفص، ٢٠١٣؛

❖المُهيمن الخاسر، ٢٠١٦؛

❖القدر الواضح: الديمقراطية باعتبارها تنافراً معرفياً، ٢٠١٨.

❖ الهيمنة الكاملة: الديمقراطيّة الدكتاتورية في النظام العالمي الجديد ٢٠٢٢.

الهيئة العامة
السورية للكتاب

حسن جبور إسبر

- مترجم سوري
- حاصل على إجازة في اللغة الإنكليزية وآدابها؛
- مدرس في دولة الكويت حتى عام ٢٠٠٨؛
- شهادة ترجمة محلفة، ٢٠١٦؛
- من أعماله المترجمة:

- الطفل التوسكاني، دار الخيال اللبناني في مزرعة فارلي (دار الخيال اللبناني)
- الأزمة السورية من وجهة نظر سوري ورحلتي الروحية في تيزيه،
- رواية كذبات صغيرة كبيرة (دار الخيال اللبناني).
- حائز على المركز الأول لجائزة سامي دروبي للترجمة لعام ٢٠٢١ (كتاب المهيمن الخاسر)

الهيئة العامة السورية للكتاب

٢٠٢٣م

الهيئة العامة السورية للكتاب